

A0 414

(١١)

• (الجزء الاول) •

من كتاب الميزان للعارف المحدث والقلب الرباني
سيدى عبد الوهاب الشعراني رحمه الله
ته الى وضعه لوجه المسلمين
بجاء النبي الامين

يذكر في كتابه
فوق مشافير
عدد اهل

١٩٥

وهم امته كتاب موجة الامة في اختلاف الامة تأليف العلامة
الشيخ محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني الشافعي
رحمه الله ته الى

(١٢)



٩٢٢٩٤
شع
ر
١٤٤

باب الجنة	
٤٧	باب الاغرة
	الذي هو مثله
٤٧	فصل شر
٨٠	للقول في دين الله
	أبو بقة
٤٨	من الشارح
٨٢	من الشارح
٨٢	مما لك من ذم الرأي
٨٧	على ما حدثه الشرية
	باب الجنة
	والاثر من كتاب الصلاة الى الزكاة
٧٩	فصل في أمثلة مرتبة الميزان من الزكاة الى الصوم
٨٠	فصل في أمثلة مرتبة الميزان من الصيام الى الحج
٨٢	فصل في أمثلة مرتبة الميزان من كتاب الحج الى كتاب البيع
٨٢	فصل في أمثلة مرتبة الميزان من كتاب البيع الى الجراح
٨٧	فصل في بيان أمثلة مرتبة الميزان من كتاب الجراح الى آخر أبواب الفقه

١٥٠	باب الجنة
١٥١	باب الاغرة
١٥٢	باب الصلاة
١٥٣	باب الصوم
١٥٤	باب الحج
١٥٥	باب البيع
١٥٦	باب الجراح
١٥٧	باب الفقه
١٥٨	باب الجنة
١٥٩	باب الاغرة
١٦٠	باب الصلاة
١٦١	باب الصوم
١٦٢	باب الحج
١٦٣	باب البيع
١٦٤	باب الجراح
١٦٥	باب الفقه
١٦٦	باب الجنة
١٦٧	باب الاغرة
١٦٨	باب الصلاة
١٦٩	باب الصوم
١٧٠	باب الحج
١٧١	باب البيع
١٧٢	باب الجراح
١٧٣	باب الفقه
١٧٤	باب الجنة
١٧٥	باب الاغرة
١٧٦	باب الصلاة
١٧٧	باب الصوم
١٧٨	باب الحج
١٧٩	باب البيع
١٨٠	باب الجراح
١٨١	باب الفقه
١٨٢	باب الجنة
١٨٣	باب الاغرة
١٨٤	باب الصلاة
١٨٥	باب الصوم
١٨٦	باب الحج
١٨٧	باب البيع
١٨٨	باب الجراح
١٨٩	باب الفقه
١٩٠	باب الجنة
١٩١	باب الاغرة
١٩٢	باب الصلاة
١٩٣	باب الصوم
١٩٤	باب الحج
١٩٥	باب البيع
١٩٦	باب الجراح
١٩٧	باب الفقه
١٩٨	باب الجنة
١٩٩	باب الاغرة
٢٠٠	باب الصلاة

والبرهان وحيث أطلقنا المقادير كلامنا فاعلم ان الله من كان كلامه مندرجات أصل من أصول امامه
 هو الاذعواه التقليده وزوجهم تان وما تم قول من أقوال علماء الشريعة يخرج عن قواعدها الشريعة
 فيما علمناه وانما أقوالهم كلها بين قريب وأقرب وبعد وأبعد بالنظر لقام كل انسان وشعاع نور الشريعة
 يشهد كلهم وبمعهم وان قواوا بالنظر لقام الاسلام والايمان والاحسان (أحده) حرم من كرم عن
 عين الشريعة المظهر حتى شحور وى منها الجسم والجنان وعلم أن شرعة محمد صلى الله عليه وسلم جاءت
 شرعة واسعة مقامه لقام الاسلام والايمان والاحسان وانها لا يخرج ولا يضاف فيها على أحد من المسلمين
 ومن شهد ذلك فيها فهو هذه وتعلم وجهان فان الله تعالى قال وما جعل عليكم في الدين من حرج ومن ادعى
 الحرج في الدين فقد خالف صريح القرآن (وأشكره) شكر من علم كل شر بعه محمد صلى الله عليه وسلم
 فوقف عند ما حدث له من الامر والنهي والترغيب والترهيب ولم يرد فيه شيئا الا ان شهد شعاع الدليل
 والبرهان فان الشارع ما سكت عن اشياء الراجعة بالامانة والاحسان (وأسلم) اليه تسليم من رزقه
 الله تعالى حسن الظن بالآخرة ومقلدهم وأقام جميع أقوالهم الدليل والبرهان وامان طريق النظر
 والاستدلال وامان طريق التسليم والايمان وامان طريق الكشف والعيان ولا بد لكل مسلم من
 أحدهما الطريقين في اعتقاده بالجنان قوله بالاسان استأثر أئمة المسلمين على هدى من بهم في كل حين
 وأوان وكل من لم يصل الى هذا الاعتقاد من طريق الكشف والعيان وجب عليه اعتقاده ذلك من طريق
 التسليم والايمان وكلاهما زلنا الطعن فيها جاهد به الانبياء مع اختلاف شرا فهمم فكذلك لا يجوز زلنا
 الطعن فيها عندنا بل لا يجتمع دون بطريق الاجتهاد والاستحسان ووضوح كذلك ان تعلم بأننا
 الشريعة جاءت من حيث الامر والنهي على مرتبتين تخفف وتشد لعل من تبة واحدة كل ما يأتي بوضاه
 في الميزان فان جميع المكلفين لا يخرجون عن قسمين قوى وضعف من حيث ايمانهم أو جمعه في كل عصر
 وزمان فمن قوى منهم فخطوب بالتشديد والاذن بالاعتزام ومن ضعف منهم فخطوب بالتخفيف والاذن
 بالرخس وكل منهما حينئذ على شريعتين به وتبين فلا يؤمر القوي بالزول الى الرخصة ولا يكف
 الضعيف بالصمود ولا عزيمة وقد فرغ الخلاف في جميع أقد الشريعة وأقوال علماءها عند كل من علم هذه الميزان
 وقول بعضهم ان الخلاف الحقيقي بين طائفتين متلازمين لا يقع بالجل يحول على من لم يعرف قواعد هذا الكتاب
 لان الخلاف الذي لا يرتفع من بين أقوال أئمة الشريعة مستحيل عند صاحب هذه الميزان فامتنع بأننا
 حافظه لثاني كل حديث ومقابله أو كل قول ومقابله تجد كل واحد منهما لا بد أن يكون محفوظا ولا تخوم شدا
 ولكل منهما حال في حال مباشرتهم الأعمال ومن الحال أن لا توجد لنا قولان معاني حكم واحد متخلفان أو
 مشدودان وقد يكون في المسئلة الواحدة ثلاثة أقوال أو أكثر أو قول مفصل فالخلاف قد يكون في ما يناسبه
 وبه تباركه في التخفيف والتشديد حسب الامكان وقد قال الامام الشافعي وغيره ان أعمال الحديثين أو القولين
 أولى من الفاء أحدهما وان ذلك من كمال مقام الايمان وقد أمرنا الله تعالى بان تقسم الدين ولا تفرق فيه
 حفظه عن عدم الاركان فالجدة الذي من علينا بأقامة الدين وعدم اجتماعه حيث ألهمنا العمل بما
 تضمنته هذه الميزان (وأشهد) ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تبين قائلها اعرف الجنان (وأشهد) ان
 سيدنا ومولانا محمد اعدو رسوله الذي فضله على كافة خلقه وبعثه بالشرعة السعيا وجعل اجماع أمته
 ملحقا في وجوب العمل بالسنة والقرآن اللهم فصل وسلم عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين وعلى آلهم
 وصحبهم أجمعين وجميع التابعين لهم باحسان الى يوم الدين صلاة وسلاما دائمين بدمام سكان النسيان
 والجنان آمين اللهم آمين (و بعد) فمهم من نسبة عالية المندار حاولت بها ما بينه وبينكم الجمع
 بين الأدلة المتعارفة في الظاهر وبين أقوال جميع المجتهدين ومقلدهم من الاولين والآخرين الى يوم القيامة
 كذلك ولم أعرف أحد ساقى الى ذلك سائر الادوار وصفتها بالشارع كابر أهل العصر من مشايخ الاسلام
 فيها خلاف لغيرهم أحبت

الأكبر أمانة (أما بعد) فان
 معرفة الاجماع واختلاف
 العلماء من أهم الاشياء
 وذلك أمر لازم في حق المجتهد
 والحاكم لا سيما أئمة المذاهب
 الاربع الذين حصل الاخذ
 بقولهم في المشارق والمغرب
 فلا جاع قاعدة من قواعد
 الاسلام بكثير من خالفه على
 قول العلماء اذا قامت الحجة
 بأنه اجماع تام ويسوغ
 الاستدلال على من فعل بما خالفه
 والملاحم والخلاف بين الأئمة
 الاعلام مرحلة لهذه الامة التي
 ما جعل الله عليها في الدين
 من حرج بل العاف والارام
 وهذا مختصر ان شاء الله تعالى
 لكثير من مسائل الخلاف
 والوفات جمع ذكرها ان
 شاء الله مجردة عن الدليل
 والتعليل ليسهل حفظه على
 أهل التخصص بل من يقصد
 حفظا المذاهب فقط وربته
 على أقرب طريق وأحسن
 نحا (وسميته رجلا لامة
 في اختلاف الأئمة) جعله
 الله عز وجل علاما لها
 وسعيا راجعا وقع به آمين
 والحمد لله رب العالمين
 (تنبيه) اذا كان في المسئلة
 خلاف لاحد من الأئمة
 الا ربعا كنفيت بذلك
 ولائذ كرم خالف فيهم
 غيرهم فان لم يكن أحد منهم
 خالف في تلك المسئلة وكان
 فيها خلاف لغيرهم أحبت

أذى ذكر الخلفاء يظهران
في المسئلة خلافا لما توفيق
الإله عليه نوكتوهو
حسبي ونعم الوكيل
(كتاب الطهارة)
لا تصح الصلاة الإظهارية
لأنه كنهه بالإجماع وأجمع
العلماء على وجوب الطهارة
بالماء عند وجوده مع إمكان
استعماله وعدم الاحتياج
إليه والتيمع عند فقد
الاستبراء وأجمع فقهاء
الاصول على أن مياه البحار
عذبة ولو أجادها بمنزلة واحدة
في الطهارة والتطهير كغيرها
من المياه المائحية بأدران
قوامها من الوضوء بماء البحر
وقسوما أجزؤه لفرضه
وأجزؤه التيمع مع وجوده
واتفق العلماء على أنه لا تصح
الطهارة إلا بالماء وحده
ابن أبي ليلى والاصم جواز
الطهارة بأثر الماء نعت
وكذلك لا تزال النجاسة إلا
بالماء عند ما كان والشافعي
وأحمد قال أبو حنيفة تزل
بكل مائع ظاهر
(فصل) والماء المنسج
مكروه على الأصح من مذهب
الشافعي والخارج عند متأخري
أصحابه مدم كراهته هو
مذهب الأئمة الثلاثة والماء
المنسج غير مكروه بالاتفاق
ويحكي عن مجاهد كراهته
وكره أحمد الحسن بالنار
(عقل) والماء المستعمل

وأما العصر بعد أن عرضتها عليهم قبل اثباتها ذكرنا لهم أني لأحب أن أثبتها إلا بعد أن ينظر وأنها ما كان
قبولها أيقن بها أن لم يرضوها نحو ما كان في عهد الله أحب الوفاق أكره الاختلاف لاسيما في قواعده الدين
وان كان الاختلاف رجح بقوم آخرين فرحم الله من رأى فيها خلافا أصله نصرته للدين وكان من أعظم
البواعث على تأليفها للاخوان فتح باب العمل بما تصبته قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا
والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ولبطريقي
تقليدهم بين قولهم بالأسانسان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وبين اعتقادهم ذلك بالبدن يقوموا
بواجب حقوق أئمتهم في الأدب معهم ويحوزوا الثواب المرتب على ذلك في الدار الآخرة يخرج من قال
ذلك منهم بلسانه ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم ولم يعتقد ذلك قلبه عما هو متلبس به من صفة
النفاق الأصغر الذي ذمه رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما وقد سجد لله سبحانه وتعالى مناقي الكفار
بنفاقهم زيادة على حصول ذمهم بصفة كفرهم في نحو قوله تعالى بأيم الرسول لا يعجزن الذين يبارحون
في الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ومعلوم أن كل ما عابه الله تعالى صلى الكفار
فالمسلمون أولى بالتعرض عنه وعما يقر بمن شبه صورته ويسد المقلدون باب المبادرة إلى الانسكار على من
خالف قواعدهم ممن هم من أهل الاجتهاد في الشرع فله على هدى من ربهم وبما أظهره سننه في
مذهبه من أنكر عليه فأذهبه ونحله من مبادرته إلى الانسكار عليه وهذا من جملة ما صدر في تأليف هذا
الكتاب والامع بالنبات والتمسك لكل امرئ ما توفى فأعالموا أئمة الاخوان على الوصول إلى ذوق هذه الميزان
وأياكم والمبادرة إلى انكارها قبل أن تعالوا جميع هذه الفصول التي سنعقد ما بين يدي الكلام على ما
قبل كتاب الطهارة بل ولو أنكرها أحدكم بعد مطالعة فصولها فما كان مذكورا في الغرر إنما وقلة وجود
ذاق لها من أثر انكم كسباني بيانه ان شاء الله تعالى (إذا علمت) ذلك وأردت أن تعلم أم أنا أو الله من دخول
جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم إلى يوم الدين في شعاع نور الشرع بعد الطهر بحيث لا ترى قولا واحدا
منها خارجا عن الشرع بعد الطهر فتأمل وتذكر فيما أوردك بآتي إليه وذلك أن تعلم وتعلم وتعلم يقينا جازما
ان الشرع بعد الطهارة جاء من حيث شهدت الأمر والنهي في كل مسألة ذات خلاف على مرتبتين تخفيف
وتشديد لا على مرتبة واحدة كما يفطنه بعض المقلدين ولذلك وقع بينهم الخلاف بشهود التناقض وللاختلاف
ولالتناقض في نفس الأمر كسباني إضاحه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى فإن مجموع الشرع بعد جمع
إلى أمر ونهي وكل منهما ينقسم عند العلماء على مرتبتين تخفيف وتشديد وإما الحكم الخامس الذي هو
المباح فهو مستوى العارفين وتقرير جمع النية الصالحة في قسم المندوبين بالنية الفاسدة في قسم المكروه
هذا مجموع أحكام الشرع وايضا ذلك ان من الأئمة من جعل مطلق الأمر على الوجوب الجازم ومنهم
من جعله على الذب ومنهم من جعل مطلق النهي على التحريم ومنهم من جعله على الكراهة ثم ان لكل
من المرتبتين رجا خلافا لجملة الشرع لم لا تكاليف فمن قوى منهم من حيث إيمانه وجمعه وخوفا
بالعزيمة والتشديد الوارد في الشرع يعصر بها أو المستندط منها في مذهب ذلك المكلف وأغبره ومن ضعف
منهم من حيث مرتبة إيمانه أو ضعف جمعه وخوفا بالمعصية والتخفيف الوارد كذلك في
الشرع يعصر بها أو المستندط منها في مذهب ذلك المكلف أو مذهب غيره كما أن الله تعالى فاقوا الله
ما استعلمتم خفا بأعمالهم وأقوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أي كذلك فلا يؤمر
بقوى الذي كور بالنزول إلى مرتبة الرخصة والتخفيف وهو يثبته على العمل بالعزيمة والتشديد لان ذلك
كانت أعاب بالدين كسباني إضاحه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى وكذلك لا يكلف الضعيف المذكور
بالصعود إلى مرتبة العزيمة والتشديد بدو العمل بذلك مع عجزه عنه لكن لو تكلف وفعل ذلك لأئمة لا بوجه
شرعي فالمرتبتان المذكورتان على الترتيب الوجوب لا على التخيير كالتدبير فيهم بهضم فإياك والغلط فليس

لمن قدر على استعمال الماء حساساً وشراً عن شيم بالتراب وليس لمن قدر على القيام في الفرض أن يصلي جالساً
وليس لمن قدر على الصلاة جالساً ان يصلي على الجنب وهكذا في سائر الواجبات وكذلك القول في الافضل من
السنة مع المفضل فليس من الادب ان يفعل المفضل مع قدرته على فعل الافضل * فعلم ان المسنون ان ترجع
الى امرتين كذلك فقدم الافضل على المفضل لان المفضل قد وردت في قوله تعالى خلافاً الاول وان جاز
ترك الافضل والمفضل اصله في اراء اقدم الهم فلا ينزل الى المفضل الا ان عجز عن الافضل فافهم بان
في هذا الميزان جميع الامور والنواهي الواردة في الكتاب والسنة وما ينبغي وتفرع على ذلك من جميع اقوال
الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين تبديها كلها لا تفرج عن مرتبة تبقى تخفيف وتشد يد لكل منهما حال
كسابق ومن تحقق بما ذكرنا ذوقاً وكشفاً كذا فانه وكشف لنا وجه جميع اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم
داخله في قوله الشريعة الطاهرة ومقتبسة من شعاع نورها لا يخرج منها قول واحد عن الشريعة وصحت
مطابقته قوله بالاسان حاشاً ائمة السليين على هدى من ربه لا اعتقاده ذلك بالجنان وعلم خيالاً وبيننا ان كل
مجتهد مذهب ورجع عن قوله المذهب واحد لا يسهل به كماله في ايضاحه في الأصول ان شاء الله تعالى وارتفع
التناقض والخلاف عنده في احكام الشريعة وبقوا قول علمائها ان كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم
يحلل عن التناقض وكذلك كلام الائمة عندهم عرف مقدارهم واطلع على منازع اقوالهم ومواضع
استنباطها فما من حكم استنبطه المجتهد الا هو متفرع من الكتاب او السنة او من جملة ما لا يقدح في صحة
ذلك الحكم الذي استنبطه المجتهد وحل بعض المتأخرين في مواضع استنباطه وكل من شهد في احاديث الشريعة
او اقوال علمائها تناقضاً لا يمكن رده فهو ضعيف النور ولوانه كان عالماً بالادلة التي استند اليها المجتهد ومنازع
اقواله لجل كل حديث او قول ومقابله على حال من احدى مرتبتي الشريعة فان من المعلوم ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يخاطب الناس على قدر عقولهم ومقامهم في حضرة الاسلام والامان والايمان
وتأمل ما ينبغي في قوله تعالى قاتل الاعراب استأقلم ثمؤمنوا ولكن قولوا اسلموا الاية تحط على ما قلنا والاول
فان خطابه لا كبر الصحابة من خطابه لا جلاص العرب وان مقام من يابعه صلى الله عليه وسلم على السمع
والطاعة في المشقة والمكر والعسر والميسر من طلب ان يابعه صلى الله عليه وسلم على صلاة الصبح والعصر فقط
دون غيرها من الصلوات ودون الزكاة والحج والصيام والحل والحر وغيرها وقد تبس الائمة المجتهدون ومقلدوهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فاجودوا رسول الله صلى الله عليه وسلم شريعة عانت منه وادنيه امرها
كان اونها ما وجدوا خفف فسهلوا خففوا فيه فاعتمدوا بانهم على اعتقاد ما قرأوه وبينته في هذه الميزان
ولا ينزل في غير ايتها فانهم علموا أهمل الله تعالى وهي اقرب الى طريق الادب من الائمة مما تعقدده ائمتهم
ترجع مذهب على مذهب بغير طريق شرعي واين قول من يقول ان سائر ائمة السليين اولا الاشارة بعبارة الان
على هدى من ربه فظاهرها بانها بمن يقول ثلاثة ارباعهم او اكثر على غير الحق في نفس الامر * وان اردت
بانهم ان تعلم غفلة هذه الميزان وكالعلم اذ فاته بالشريعتهم ايات واشعار وآثار واقوال ناجم على
اربعة من علماء المذاهب الاربعاء فاعلم انهم اذ فاته بالشريعتهم ايات واشعار وآثار واقوال ناجم على
كتبهم وانظر كيف يتجادلون ويضعف بعضهم اذ بعض واقوال بعض وتعلوا صوتهم على بعضهم بعضاً حتى
كان الخالف لقول كل واحد يخرج عن الشريعة ولا يكاد احدهم يعتقد ذلك الوقت ان سائر ائمة السليين
على هدى من ربه ابدأ بخلاف صاحب هذه الميزان فانه جالس على منصة في سر ووطناً بينة كسلطان
حاكم مجرب يميزه على كل قول من اقوالهم لا يرى قولاً واحداً من اقوالهم خارجاً عن مرتبة الميزان من
تخفف او تشدد بل يرى الشريعة فانه لكل ما قاله لولسهم فاعلم بانهم في هذه الميزان وعلموا بالاحكام
طالبة المذاهب الاربعاء ليعطوا علمها لم يصلوا الى مقام الفرق ليعلموا بن الكشف كما اشار اليه قوله
تعالى فان لم يصحبها ابل فعال وليفرزوا وايضاً بصحة اعتقادهم في كلام ائمتهم ومقلديهم ويطاعة ائمة اهلهم

في فرض الطهارة طاهر غير
طاهر على المشهور ومن
مذهب أبي حنيفة والاصح
من مذهب الشافعي وأحمد
ومطهر عندنا لا تنص في
رواية عن أبي حنيفة وهو
قول أبي يوسف وما ورد
والحل لا يتطهر به بالاتفاق
* (فصل) * والماء المتغير
بالزعران ونحوه من
الطهارات تغیراً كثيراً
لا يتطهر به عندنا ولا الشافعي
وأحمد وأجاز ذلك أبو حنيفة
وأصحابه وقالوا تغیر الماء
بالطاهر لا يتنجس الطاهر به
ما لم ينجسه أو ينجب على
أجزاء الماء المتغير بطول
المكث ظهور بالاتفاق
وحكى عن ابن سيرين انه
لا يتطهر به والاتصال
والوضوء ممن ماء زمزم بكره
عند أحد صائليه
* (فصل) * ليس لقارو الشمس
في إزالة النجاسة تأثير الا عند
أبي حنيفة حتى ان جلد الميتة
اذ اجف في الشمس طهر
عنده بلاد وبغ وكذلك اذا
كان على الأرض نجاسة نجفت
في الشمس طهر موضعها
وجازت الصلاة على النجيم
به وكذلك النور تزيل النجاسة
عنده
* (فصل) * اذا كان الماء
الراكدة وتلتين نجس بمعد
ملاحة النجاسة وان لم يتغير
عنده أبي حنيفة والشافعي

وأحد في إحدى روايته
وقال مالك وأحد في روايته
الآخرى أن طاهر ما لم يتغير
فان باع قنتين وهما خسامة
وطل بالفسادى يقرىبا
وبالمسقى نحو مائة وغانية
أرطالو بالساحنة فتوزع
وربع طول وعرضها
لم ينجس بالانفسير عند
الشافعى وأحد وقال مالك
ليس لاه الذى يحل الخسامة
قد علموا ولم يكن متى تغير لونه
أقطعهم أو ربحه تجس فلا
كان أو كثيرا وقال أبو حنيفة
الاعتبار بالاختلاف فى
اختلعت النجاسة بالماء نجس
الآن يكون كثيرا وهو الذى
إذا حرك أحدنا نجس يترك
الاسترخاء بجانب العلم
يغمر لم ينجس والجارى
كله كذا عند أبي حنيفة
وأحد على القول الجديد
الراجع من مذهب الشافعى
وقال مالك الجارى لا ينجس
الابانة فلا كان أو كثيرا
وهو القديم من قول الشافعى
واختار جماعة من أصحابه
كالبغوى وإمام الحرمين
والشراى قال النووي
شرح المذهب وهو قوى
* (فصل) استعمال الأواني
الذهب والفضة فى الأكل
والشرب والنسوة للرجال
والنساء عنى عنه بالاعتق
نهى تحريم الأنى قول الشافعى
وقال داود وأبو حنيفة

قولهم بالسان إن سائر أئمة المسلمين على هدى من وجههم إن لم يكن ذلك كشفاً ويقضون لكن إيماناً وتسليماً
فعلكم أيها الاخوان باحتمال الاذى من تعادلكم فى صحة الميزان قبل ذوقها قبل أن تعصروا ومعكم
حال قرامتها على علماء المذاهب الاربعية فانه معذور ولا يكاد يسلم لكم صحتها الغرابة ورواها بما وافق مذاهب
الحاضر من مذهبهم ورد المذهب الذى لم يكن أحد من مقلديه حاضر العدم من يتصور لذلك المذهب وفى ذلك
دلالة على مراعاة وجوه الخلقين نسأل الله العافية * وبما روي ذلك يا أخا انتبه الميزان الشعرانية المدخلة
لجميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم فى الشريعة المحمدية فلعن الله بها المسلمين (وقد جيبى أن أذكر
بأئى فادعنى كالمقدمة لهم هذه الميزان بل هى من أقرب الطرق إلى التسليم لها وذلك أن تبنى أساس نظرك
أولاً على الاعيان بأن الله تعالى هو العالم بكل شئ والحكيم فى كل شئ أولاً وأيدى ما يدع هذا العالم وأحكم
أحواله وميزونه وأتقن كماله أظهره على ما هو مشاهد من الاختلاف الذى لا يمكن حصره ولا ينضبط أمره
متغير فى الامرجة والتركيب مختلف فى الاحوال والاساليب على حكم ما سبق به علم الله القديم وعلى وفق
ما نفذ به ارادة العلم الحكيم فجاء على هذه الاوضاع والتأليف واستقر أمره على ما لا تنتهى البهائاته من
الشؤون والتعاريف وكان من جملة بدع حكمته وعظيم آثاره ما عجزت عن قسم عبادته فى قسمين شقي
وسعيد واستعمل كلامهما فبما خلقه من متاع الوعد والوعد وأوحد لكل منهما فى هذه الدار يحكم
عده وسعة افضاله ما يصلح لسانه فى حاله وما له من محسوسات صورها ومعنويات قدورها ومنوعات أبعادها
وأحكام شرعها وحدود وضعها وشؤون أبعادها فتعبد بذلك أمور والمحدثات وانعقد بذلك نظام الكائنات وتكمل
بذلك شأني الزمان والمكان حتى قيل انه ليس فى الامكان أبعد عما كان قال تعالى فى كتابه القديم اقد خلقنا
الانسان فى احسن تقويم الى سبحانه وتعالى لم يجعل كل نافع نافعا لملاقاة ولا كل مضر مضراراً لم يخلق
نفع هذا ماضى هذا اوضه هذا مانع هذا وروى بعارض هذا فى وقت مانع وفى وقت آخر ونفع هذا فى وقت ماضى
فى وقت آخر كهموشا فى الموجودات الحسية والمركبات المعنوية بلعنان حلت عن الادراك بالافكار
واسرار خفيت الاعلى من أرادة عالم الاسرار ومن هنا يتحقق ان كلامنا ليس لخلق وان ذلك انما هو لانعام
شؤون الاولين والاخرين من ان الله هو الفنى عن العالمين * وحيث تقررت بانى هذا القاعد العظيمة
علمت ان الله تعالى لم يترك بسعيه من حيثما كلفه أبدوان اختلاف أئمة هذه الامتية فروى ع الدين أحد عاقبة
وأقوم رسله وان الله تعالى لم يخلقنا عبثاً ولم يترك لنا التكاليف سدى بل بلهم أحد من المكلفين
العمل بأمر من أمر والدين تعبد به على لسان أحد من الرسلين وأعلى لسان امام من أئمة الهدى
المجتهدين الا فى العمل به على وجهه فى ذلك الوقت أصلى مراتب سعادة ذلك المكلف المشهورة
حينئذ والافئدة بحاله ولا يفرقه عن العمل بقول امام من أئمة الهدى الى العمل بقول امام آخر منهم
الاولى بما صرفه عنه الخطا فى ذلك الوقت عن الاكمل فى درجته الا فى رتبة رجحانه سبحانه وتعالى بأهل
قبضة السعادة ورعاية لفظ الاوفر لهم فى دينهم وديانهم كايلاف الطبيب الحبيب وقله المشل الاعلى
وهو الغريب الحبيب لاسيما وهو الفاعل المتأثر فى الاموات والاحياء والمدبر المسر على كل شئ من سائر
الاشياء * فانظر يا أخا الى حسن هذه القاعد وقوضها كمر أنزال من اشكالها مجمعة أو أدات من
أحكام محكمة فانك اذا نظرت فيها بعين الانصاف تتحقق صحة الاعتقاد ان سائر الأئمة الاربعية مقلديهم
رضائى عنهم أجمعين على هدى من بهم فى ظاهر الامر وباطن ولم تعترض قط على من تسلسل بذهب من
مذاهبهم ولا على من انتقل من مذهب من اهل مذهب ولا على من قلده غير امامه منهم فى أوقات الضرورات
لاعتقادك بعقائد مذاهبهم كهادا خلقى فيسلب الشريعة المظهره كلساناً ياضحون الشريعة المظهره
جاءت شريعة شعواء واسعة شاملة قاطبة لسائر أقوال أئمة الهدى من هذه الأمة المحمدية وان كلامهم فيها هو
عليه فى نفسه على بصيرة من أمره على صراط مستقيم وان اختلافهم انما هو رجحاناً لا مشاً عن نبيهم العظيم

الحكيم فلم سبحانه وتعالى ان مصلحة البدن والدين والدنيا عنده تعالى لهذا العبد المؤمن في كذا أو جسد له
لعاقبته بعبادة المؤمنين اذ هو العالم بالحوال قبل تكمو بنها ما لؤمن الكامل يؤمن ظاهر او باطنا ان الله
تعالى لم يعلم ازلان الاصلح عنده تعالى لعباده المؤمنين انفسهم على نحو هذا المذهب لما أوجدها لهم
وأقرهم على ما بل كان يجهلهم على أمر واحد لا يجوز وأهم العدل عنه الى غيره يحكم الاختلاف في أصل الدين
يقول قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به فوا له الذي أوصينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى
أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه فافهم ذلك فانه نفس واحد وان يشبهه على الحال فيحصل الاختلاف في
الفرع كالاختلاف في الأصول فقولك القدم في مهورات من التلطف فان السنة التي هي خاصة عندنا على
ما نفهمه من الكتاب مصرحة بان اختلاف هذه الامور مخرجه بقوله صلى الله عليه وسلم هو بعد خصائصه في أمته
ما من معناه وجعل اختلاف أمته رجة وكان ثمين قبلنا عذابا اهـ وربما قال ان الله تعالى لما علم ازلان
الاحاط والاصلح عنده تعالى لهذا العبد المؤمن في أعوام دينه التطهر بالماء الجاري مشددا لا يستحق حال مثله
التطهر بماءه أو شدة في احياء الأعضاء لا يقتضي ذلك أوجده اما أفهمه عنما طلاق القول بعدم صحة
الطهارة بسوى ذلك الماء حتى كل أحد في مكان أنشأ لهمة وألهمه تقليده ليلتزم ما هو الا حوط في حقه
رحمة ولما علم الله سبحانه وتعالى ان الاحاط والاصلح عنده تعالى أيضا لهذا العبد المؤمن بتجديد وضوئه
اذا كان متواضعا وصمم العزم على فصل بقتضيه الوضوء لا تنقض وضوءه الاول بنفس ذلك العزم لا سر
يقضي ذلك أوجده امام هدى أفهمه عنما طلاق القول بوجوب ذلك حتى كل أحد وألهمه التقليد ليلتزم
ما هو الاول في حقه ولما علم سبحانه وتعالى ان الاحاط والاصلح عنده تعالى أيضا لهذا العبد المؤمن التز
الكلى عن مباشرة ما خسر الكسب مثلا ولا يفهم من المائعات الشاملة للماء القليل والغسل من ذلك سبعا
احداها بتراب لا سر يقتضي ذلك أوجده امام هدى أفهمه عنما طلاق القول بوجوب ذلك حتى كل أحد
وألهمه التقليد ليلتزم ما هو الاول في حقه أيضا ولما علم سبحانه وتعالى ان الاحاط والاصلح عنده تعالى
لهذا العبد المؤمن ان يشتم وضوءه لا يقتضي ذلك أوجده امام هدى أفهمه عن
الطلاق القول بوجوب ذلك حتى كل أحد وألهمه التقليد ليلتزم ما هو الاول في حقه وهكذا في سائر
الاحكام فليس سبيل من سبيل الهدى الاراه اهل في علم سبحانه وتعالى أو شدة الجاهل طريق من طرق
الارشاد الصريحة أو الالهية كانه سبحانه وتعالى يسر ظهور هذه الميزان لماعلم ازلان الاحاط والاصلح
عنده تعالى لولها ومن وافقه في مقامه واخلاقه وأحواله أن يكشفه عن عين الشرع بقا كبرى التي
ينفرع منها سائر مذهب الجتهدين ومواد أقوالهم ليرى ويطلع على جميع محال ما أخذهم لها من
طريق الكتاب والسنة أطلعه الله سبحانه وتعالى عليها كذلك ليلتزم ما هو الاول في حقه من كونه يشر رسائر
مذاهب الاثني عشر وصدق وليكون ناعا لاتباعه باب صحة الاعتقاد في أن سائر أئمة السليين على هدى من ذمهم
كسائر أئمة السليين فافهم ذلك فانه نعم مواتقة هدى من سبيل الصراط مستقيم ولا يقال لا سوى الحق تعالى
بينهم بقدر توجعهم على حالة واحدة أو لا أنهم كل مقلد من امامه عدم اطلاق ذلك الحكم في حق كل أحد
مثلا لان ذلك كالأعراض على ما سبق به العلم الالهي ثم اعلم ان اختصاص كل طائفة من هذه الامة بحكم
من احكام الشرع في علم الله تعالى بما يكون طريق بقا تفرقهم الى أعلى ما هم عليه وما يكون حفظ مقامهم
عن النقص ويصح أن يقال ان التكليف كلها انما هي للفرق في ذاتها حتى من أتى بها على وجهها اذا اعتقادنا
ان الغائبين بما كانوا به أخذون في الفرق مع الانفاص لان الله تعالى لا ينتهي مواهبه أبدا لا بد من ودهر
الدهار بن والله واسع علمه ففديان لك يا خير هذه القاعدة العظيمة التي بما يكون عليها مدار هذه الميزان
الكرامة التي وعلم تسع فرجة عليها لان هذه الميزان الشرعية مدخلة لجميع مذاهب الجتهدين من أئمة
الهدى ومقلديهم في الشريعة المحمدية نفع الله بها السليين (واعلم) يا أخي انني لما سرت في تعليم هذه

خاصة واتخاذها عزم عند أبي
حنيفة ومالك وأحمد وهو
الاصح من مذهب الشافعي
والمتشبه بالذهب حرام
بالاتفق والافتقار حرام عند
مالك والشافعي وأحمد اذا
كانت القضية كبيرة فزينة
وقال أبو حنيفة لا يحسرم
التضييب بالفتنة مطلقا
(فصل) والسو السنة
بالاتفق وقال داود هو
واجب وزاد حتى فقال ان
تركه عامدا بطلت صلاته
وهل يكره ما لا يرد الزوال
قال أبو حنيفة ومالك لا يكره
وقال الشافعي يكره وعن
أحمد وإبنا كالزهدين
واختارنا واجب عند مالك
والشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة هو مستحب
(باب النجاسة) *
أجمع الأئمة على نجاسة الخمر
الامساك عن داود أنه قال
بطلان ما تمعر بماء اتفقوا
على انها اذا تخطت بنفسها
طهر فان تخطت بطريق حتى
فها لم تطهر عند الشافعي
وأحمد وقال مالك يكره تغليها
فان تخطت طهرت ونحو
وقال أبو حنيفة يساع تغليها
وطهر اذا تخطت وتغل
(فصل) والكتب نجس
عند الشافعي وأحمد بغسل
الاناء من ولوغه فيه سبعا
لنجاسته وقال أبو حنيفة
نجاسته ولكن جعل غسل

ما تنقسم به كسبل سائر
 الخصائص فذا اعلم على ذلك
 زواله ولو بصفة كشي والا
 فلا بد من ضلعه حتى يغلب
 على خلقه اذ التمولو مشرئ
 مرة وقال هاتوا طاهر
 لا يقبض ما ورن فيه لكن
 يغسل الا انه بعدا ولو ادخل
 الكلب يده او رجليه في
 الاناء وجب غسله سبعاً
 كولو غ حلاً لما لك لانه
 ينقض ذلك بل لو غ
 (فصل) والخبر بحكمه
 كالكلب بغسل ما يتبع به
 سبع مرات على الاصح من
 مذهب الشافعي قال النووي
 الراجح من حيث الدليل انه
 يكفي في الخبر برفعة واحدة
 بل اتراب وهذا قال اكثر
 العلماء وهو المختار لان الاصل
 عدم الوجوب حتى يرد الشئ
 وما لك يقول بطلانه حياً
 وليس لنا دليل واضح على
 نجاسته في حال حياته وقال
 ابو حنيفة يغسل كسائر
 النجاسات

(فصل) وما غسل الاناء
 والثوب والبدن من سائر
 النجاسات غير الكلب
 والخنزير فليس فيه عند
 أبي حنيفة وثالثا الشافعي
 ومن احدثوا بايات أشهرها
 وجوب العدد في غسل سائر
 النجاسات غير الارض
 فيغسل الاناء سبع مرات
 وقدر اية ثلاثا وعنه رواية

الميزان لا شوا ولم يتعلوه حتى جمع لهم على قرائتها جل من علماء المذاهب الاربعة فهناك اعترفوا
 بغلها كما اعترف به علماء المذاهب المذكورة ونحوه جميع أقوال مذاهبهم وقد صوابوا في
 قرائتها ونحوها الى باب ما يحرم من النكاح ونحوه من فضل الله انعامه قرائتها طاهم الى آخر أبواب الفقه
 وذلك بعد أن أوفى في اضافها بعبارة واسعة من هذه العبارة المقدمة وايصال معرفتها الى قلوبهم فوفاهم
 غير سأل في طريقه الى اضافة على قواعد أهل العاريق فكانهم حلوني بذلك جميع جملة الدنيا على ظهري مع
 ضعف جسدي فصرت كئيباً اوضح لهم الجمع بين حديثي أو قوليني في باب بأنوني يحدث أو قولني في باب آخر
 يناقض عندهم مقابلة فغسل في منهم نصب شديد وكانهم جمعوا لي سائر العلماء الذين يقولون بقولهم في سائر
 الادوار من المتقدمين والمتأخرين الى يوم الدين وقالوا في جادل هؤلاء كلهم واجعلهم يرون جميع المذاهب
 المنسوبة والمستعملة كلها بمجدة لا ترجع فيها المذهب على مذهب لا غيرا فيها كلها من عين الشرعية المظهره
 وذلك من أصعب ما يفعله العارفين بأسرار أحكام الله تعالى ثم اني استغفرت الله تعالى وواجبته الى سؤلهم
 في ايضاح الميزان بهذا المؤلف لئلا يعتقدوا أحد اسبقني اليمن أئمة الاسلام وسلك في منها به ما أعلم
 مسيس الحجة اليه من البسط والايضاح لعائنه وأزالت حادثة الشرية به آفة التي قبلت بشناقضها وما انبني
 على ذلك من جميع أقوال المجتهدين ومقلد لهم في سائر أبواب الفقه من باب الطهارة الى آخر أبواب الفقه
 على مرتبة الشرية من تخفيف وتشديد حتى لم يبق عندهم في الشرية تناقض تائبسها فلما
 ميزان لا يكاد الانسان يرى لهذا انعام أهمل عصره وقد تمت على ذلك عدة فصول فافصحى كالشرح
 لما أشكل من ألفاظها عليهم أو كالمهليل الذي يتوصل منه الى صدور الدارو بعضها مشتمل على ذكر أمثلة
 محسوسة تعبر على العقل كيفية تفرع جميع المذاهب من عين الشرية الكبرى وكيفية اتصال
 أشوال آخر أدوار المقلدين بأول أدوارهم الذي هو مأخوذ من حضرة الوحي الالهي من سائر الى
 كرسى الى قلب الى لوح الى حضرة جبريل عليه السلام الى حضرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الى الصلابة الى
 التابعين الى تابع التابعين الى أئمة المجتهدين ومقلد لهم الى يوم الدين وعلى بيان شئ وشئ كدائر وقو بحر
 يهمل الناطق فيها تأمل أن جميع أقوال الأئمة لا غير شئ منها عن الشرية وصلى بيان أن جميع الأئمة
 المجتهدين يشفقون في اتباعهم ولا يلاحظونهم في جميع شئ اندهم في الدنيا والبرزخ و يوم القيامة حتى
 يجاوزوا الصراط وعلى بيان أن كل مذهب سلكه المقلدون على به على وجه الاخلاص وأصله الى باب الجنة
 وعلى بيان قرب منازل الأئمة على خبر الحباقة من منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أعطاه الكشف وعلى
 بيان ذم الرأي وبيان تربي جميع الأئمة من القول به في دين الله عز وجل لاسميا الامام الاعظم أبو حنيفة
 رضي الله عنه خلاف ما نقله به عنهم وبختم أبواب الفقه بخاتمة نفيسة مشتملة على بيان سبب منسوبة وعسبة
 جميع التكالييف وهو أن أحكام الدين الخمسة زلت من الاسلاك السماوية فأكرمهم ميزاننا لأعلم
 أحد اسبقني الى وضع مثلها وكل من شفق بذوقها دخل في نعيم الابد وصار يقرر جميع مذاهب المجتهدين
 وأقوال المعتد بهم ويقوم في تقرير ذلك مقامهم حتى كأنه صاحب ذلك المذهب أو القول العارف بدليسه
 وموضع استنباطه وصار لا يجد شيئاً من أقوال الأئمة موافق لمذاهبهم الا وهو مستداني آية أو حديث أو أثر أو اجاع
 أو قدس صحيح على أصل صحيح كلساني اضافة في الفصول الاسمية شاء الله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه
 من يشاء والله ذو الفضل العظيم وأسأل الله تعالى من فضله ان يجعلني هذا الكتاب من كل عدد واحد من
 في ما ليس من كلامي مما يخالف ظاهر الشرية لتبخر الناس عن مطالعته كقوم في ذلك من بعض الاعاء
 فانهم قد سوا في كتابي المسبي بالبحر المورود في المواثيق والعهود أمر واتخالف ظاهر الشرية وقد داروا بها
 في الجامع الزاهر وغيره وحصل بذلك فتنه عظيمة وما جددت الفتن حتى أرسلت لهم نسختي التي علموا خطوط
 العلماء ففتشها العلماء في عداوتها سبياً مما يخالف ظاهر الشرية بمحاذرة الاعاء فتنه تعالى فيقر لهم

في اسقاط العذر فيما هذا الكتاب والخزير يركن الى الرشد على قول صلي لم يطعم غير الابن ويغسل ٩ من قول الصبية عند الشافعي واي حنيفة

وقال مالك يغسل من بولهما
وهما في الحكم سواء وقال
أحمد دول الصبي ما لم يأكل
الطعام طاهر

● (فصل) ● جلود الميتة كلها
تطهر بالدباغ الا جلد الخنزير
عند أبي حنيفة وأظهر
الرأبشين عن مالك أنها

لا تطهر لكنهما استعمل في
الاشياء اليابسة وفي الماء من
بين سائر الممانع وعند

الشافعي تطهر الجلود كلها
بالدباغ الا جلد الكلب
والخنزير وما قواميهما أومن

أحمد ما عن أحمد وأبى
أشهره الا تطهر ولا يباح
الانتفاع به في شيء كدم الميتة

وحكى عن الزهري أنه قال
ينتفع بجلود الميتات كلها
من غير دباغ

● (فصل) ● والذئابة لا تعمل
شيئا فيما لا يؤكل عند الشافعي
وأحمد واذا كت صارت

ميتة وعند مالك تعمل الا في
الخنزير واذا ذك عنده سبع
أو كلب بجلده طاهر يجوز

بيعوه والوضوء فيه وان لم
يدبغ وكذا عند أبي حنيفة
وان جميع أجزاء من لحم

وجلده طاهر الا أن اللحم
عنده محرّم وعند مالك مكرّمه
● (فصل) ● شعر الميتة غير

الادمي نجس عند الشافعي
وكذا الصوف والوبر وقال
مالك هو طاهر مطلقا لانه
مما لا يحل الموت سواء كان
يؤكل لحمه كالتم والحبل أولا

ويباحهم والجدد قرب العالمين ● وانشرع في ذكر الفصول الموصلة للميزان فأقول وبالله التوفيق
● (فصل) ● ان قال قائل ان حلق جميع أقوال الأئمة المجتهدين على حالتين برفع الخلاف ومعلوم ان الخلاف
اذا تحقق بين علمين مثلالا يرتفع بالجل ● فالجواب والامر كذلك لكن عند كل من لم يشق بذوق هذه
الميزان أمان من تحقّقها وجدل الحدّثين أو القولين على حالين فان الخلاف يرتفع عنده كجسائي في ابضاه
في الفصول الا الثمينة فاحسب يا أخي قول من قال ان الخلاف الحق بين طائفتين لا يرتفع بالجل على حالين على
حال من لم يشق هذه الميزان واجل قول من قال ان الخلاف يرتفع بالجل المذكور عن من تعقله لانه لا يرى
بين أقوال أهل الله تعالى خلافا حقيقة أبدا والجدد شرع العالمين

● (فصل) ● مالكا يا أخي أنت تبادر أول ما عاينت ارتبني الميزان الى فهم كون المرتبتين على التخيير مطلقا حتى
ان المكاف يكون تخييرا بين نهل الرخصة والعزيمة أي حكم شاء فقد قدّمنا لك ان المرتبتين على الترتيب
الوحي لا على التخيير بشرطه الا حتى أوائل الفصل السابع عند الاستشهاد به ليس الاولي لمن قدر على
فعل العزيمة ان ينزل الى فعل الرخصة الجائز وقد دخل على بعض طلبة العلم وأنا أقرر في آفة المذهب وأقول
علمائهم اقترعوا أنني أقر ذلك لطلبة على وجه التخيير بين فصل العزيمة والرخصة من حيث ان جميع الأئمة
على هدى من بهم فصار يحاط على وقولنا فلان لا يتقيد بذهب أي على طريق القوم والنقص لا على
طريق وسع الاطلاعي على أدلة الأئمة فانه تعالى يغفر له لعدوه بعدم تعقل هذه الميزان الغريبو يكون على علم
جميع الأخوان أنني ما قررت هذا من مذهب الا بعد الاطلاعي على أدلة صاحب لا على وجه حسن
الظن به والسلم له فيما كلفه بعضهم ومن شاك في قوله هذا فليست في كتابي المحمدي بالنسج المبين في بيان
أدلة المجتهدين فإنه يعرف صدق في شئنا وانما اكتب نسبة القول الى الائتمة من غير اطلاعي على دليله لان
أحدهم قد يرجع عنه بخلاف ما ذكرنا في كتاب أو سنة مثلالا لا يصح من رجوع عن
تشرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك من اطلع على توجيهي لكلام الأئمة التي من باب الطهارة في آخر أبواب
الفقه فاني وجهت في هذه الميزان ما يقاس عليه جميع الاقوال المستعملة والمندرسة وعلت ان الذين عملوا تلك
المذاهب ودانوا الله ما أفتوا به الناس الى أن ماتوا كانوا على هدى من ربه فيما عكس من يقولوا انهم كانوا
في ذلك على خطأ فقد علمت يا أخي اني لأقول بتخيير المكلف بين العمل بالرخصة والعزيمة عتق القدر على فعل
العزيمة المتبعة عليه معاذ الله أن أقول بذلك فإنه كالتلاعب بالدين كما مر في الميزان انما تكون الرخصة للعاجز
عن فعل العزيمة المذكورة قطعا لانه حينئذ تصير الرخصة المذكورة في حق من عتق بل أقول ان من الواجب
على كل مقلد من طريق الانصاف أن لا يجعل رخصة قالها امام مذهبهم الا لان كان من أهلها وأنه يجب عليه
العمل بالرخصة التي قالها غير امامه حيث قدر عليها لان الحكم راجع الى كلام الشارع بالاصالة لا الى كلام
غيره لا سيما ان كان دليل الغير أقوى خلاف ما عليه بعض المقلد حتى انه قال لو وجد حديثان في البخاري
ومسلم لم يأخذ به امي لا أحمل به وذلك جهل منه بالشرع وهو أول من يتبرأ من امامه وكان من الواجب عليه
حسب امامه على انه لم يضر بذلك الحديث أو لم يصح عنده كجسائي في ابضاه في الفصول ان شاء الله تعالى اذ لم
أثّر حديثي عليه الشك ان قال بضعفه أحد من بعده بضعفه أبدا وفي كلام القوم لا ينبغي لاحد العمل
بالقول المرجوح الا لان كان أحوط في الدين من القول الارجح كالقول بنقض الطهارة عند الشافعية بلس
الصغيرة والشعر والغافر فان هذا القول وان كان عندهم من مضيقه أحوط في الدين فكان الوضوء منه أولى
انتهى وصاحب الفرق لوجه الميزان يرى جميع مذاهب الأئمة المجتهدين وأقول المقلد كلهم شارب ربة
واحدة لشخص واحد لكنها ذات مرتبتين كل من عمل بمرتبة منها بشرطها أصاب كجسائي في ابضاه في
الفصول ان شاء الله تعالى وقد اطلعتني الله تعالى من طريق الاطلاع على دليل لقول الامام داود الطاهري رضي
الله عنه بنقض الطهارة بلس الصغيرة التي لا تشتهي وهو ان الله تعالى أطلق اسم النساء على الاطفال في قوله

الأشهر والوزر والصوف وهذا مذهب ١٠ أبي حنيفة وزاد على ذلك مخالطة طهارة القرن والسن والريش والعظم اذ لا روح فيها وحي من

الحسن والأوراق أن
الشعور كلها ضيقة لكنها
تظاهر بالفضل واختلف الأئمّة
في جواز الانتفاع بشعر
الخنزير في الخنزير فرخص
فيه أبو حنيفة ومالاً ومنع
منه الشافعي وكرهه أحمد
وقال الخنزير بالفتح أحب إلى
﴿فصل﴾ ما لا نفيس له
سائبة كالخمل والنمل
والخفصاء والعرب اذا مات
في شيء من الماء لا ينجسه
ولا نفسه عند أبي حنيفة
ومالاً وإنه طاهر في نفسه
والراجح من مذهب الشافعي
أنه لا ينجس الماء ولكنه
ينجس في نفسه بالوت وهذا
مذهب أحمد ومذهب الشافعي
أن الدود المتولد في الماء
اذا مات فيه لا ينجسه ويحوز
أكلمه معه وما يمشي في الماء
كالفزع اذا مات في الماء
اليسير نجسه عند الثلاثة
خلافاً لأبي حنيفة
﴿فصل﴾ وألجأ دوا المملوك
طاهران بالإجماع وفي
نجاسة الأدمى بالوت
للشافعي قولان أحدهما
لا ينجس وهو مذهب مالك
وأحمد وقال أبو حنيفة ينجس
لكنه يطهر بالفضل والجنب
والخائض والممتر لا تغتسل
واحد منهم يدمى أنا فيه ماء
قليل فالأمة باقية لمهارته
بالإجماع
﴿فصل﴾ وسؤر الكلب
الحنفى ينجس عند أبي

تدلى في قصة فرعون بدينج أمثاله وسخى نساءهم ومعلمان فرعون أنما كان يسخى الانثى عجب ولادتها فكأن أطلق الحق تعالى اسم النساء على الانثى في قصة القبح فكذلك يكون الحكم في قوله تعالى أولا منهن النساء بالقياس على حد سواء وهو استنباط حسن لم أجده لغيري فانه يجعل عليه النقص الاقوت من حيث هي قطع النظر عن كونها شتمى وألا تشتمى نفس عليه يأتي كل ما لم تطلع من كل كلام الاغنى في دليل صريح في الكتاب والسنة فوالله ان ترد كلام أحد من الائمة وانصفه به لمكان فهمنا اذا قرن بهم أحد من الائمة المحمديين كان كالماء بوالله أعلم

(فصل) فان قال قائل فهل يجب عندكم على المقاد العمل بالاراجم من القولين أو الوجهين في مذهب مادام لم يصل اليهم فقهه الميزان من طريق الفوق والكشف فاجابوا نعم يجب عليه ذلك مادام لم يصل الى مقام الفوق لهذا الميزان كما عليه على الناس في كل عصر بخلاف ما اذا وصل الى مقام الفوق لهذا الميزان المذكور وهو رأى جميع أقوال العلماء وهو وعلاوهم يتقدم من عين الشريعة الاولى تتقدم منها وتنتهى اليها كما أتى بيانه في فصل الامثلة المسبوبة لتصل الى أقوال العلماء عليهم من الشريعة الكبرى في مشهود صاحب هذا المقام فان من اطاع على ذلك من طريق كشفه رأى جميع المذاهب وأقوال علماء شاملة به من الشريعة ومشارعة اليها كاتصال الكف بالاصاص والفيل بالشاخص ومثل هذا لا يؤمر بالتبذير وذهب مع من لنهوه تساو المذاهب في الاخذ من عين الشريعة فوالله ليس مذهب أولى بالشريعة من مذهب لان كل مذهب عنده متفرع من عين الشريعة كما تفرع عن شجرة شبكة الصادق في سائر الادوار من العدين الاولى منها ولان أحدنا ذكره على التقديرات كسباني في اضافتي الفصول الاربعة ان شاء الله تعالى

ومصاحب هذا الكشف قد ساءوا في المحمدين في مقام العقين وهو اعاد على بعضهم لاغتراف علماء من عين الشريعة ولا يحتاج الى تفصيل آلات الاحتماد السقوط شرطها في حق المجتهد فحكمه حكم المجاهد بطريق الاجرازا وروى عالمهم اليه لا يسقام منه فلا فرق بين الماء الذي يأخذ العالم ولا بين الماء الذي يأخذ المجاهد هذا حكم جميع أهل هذه الميزان فيما صرح به الشريعة من الاحكام بخلاف ما لم تصرح به اذا أراد الانسان اسفر اجنه من آية او حديث فانه يحتاج الى معرفة الآلات من نحو وأصول ومعان وغير ذلك كما بينا في كتابنا المسمى بتجسيم الكبادي بيان ورود الاجتهاد وهو مجلد ضمن فراجعه ان شئت والحمد لله رب العالمين

(فصل) فان قال قائل ان أحد الاحتجاج الى ذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده ان سائر الائمة المسلمين على هدى من ربه بل يكفيه اعتقاده تسليوا بما نكا عليه على غالب طلبة العلم في سائر الاصهار فاجابوا قد قدمنا لك في الميزان ان السليم الاثمة اذ قد رجت اليه في اعتقاده صحة أقوال الائمة وانما مرادنا به الميزان ما هو أرق من ذلك فيقطع الخلق على ما طلع عليه الاثمة يأخذ علم من حيث أخذوا الممان طريق النظر والاستدلال وامان طريق الكشف والبيان وقد كان الامام أحمد رضي الله عنه يقول اخذوا عنكم من حيث أخذوا الاثمة لا تتعروا بالتقليد فان ذلك يحى في البصرة انتهى وسأني بسط ذلك في فصل ذم الائمة لقول الرائي في دين الله ان شاء الله تعالى فراجعه (فان قلت) فلاي شيء لم يوجب العلماء بالله تعالى العمل بما أخذوا العالم من طريق الكشف مع كونه ملحقا بالنصوص في الصحة عند بعضهم (فاجاب) ليس لعدم ايجاب العلماء العمل بعلم الكشف من حيث منفعته وانفعها مما أخذوا العالم من طريق النقل الظاهر وانما ذلك للاستفتاء من عددي في الوجبان بصرا في أدلة الكتاب والسنة عند القطع بصحة أي ذلك الكشف فانه حينئذ لا يكون الاموال افعالها ما عند عدم القطع بصحة من حيث عدم صحة الاحتجاج العالم فقد يكون دخل كشفه التليين من ليس فان الله تعالى قد أقبحا ليس كما قال الفزاري وغيره على أن يجب للكاشف معرفة راجل التي يأخذ علمه من سماه أو عرش أو كرسى أو قل أولي حرم بمجانين المكاشف ان ذلك العلم عن الله فأنه فضل وأفضل فمن هنا وجوبه على المكاشف انه بعض ما أخذ من المكاشف

الحديث الثاني: وأما ما ظهر في الاسم من مذهب أحد الفتن، وسبغ البهائم نجس وفي المال بطلان السوء العلم.

مطلقا وافق الاثني الثلاثة على أنسور البخل والجار طهر غير معاهر وحكى عن أبي حنيفة ١١ الشك في كونه معاهرا فوافد أنه لمن يبعد

المعلم من طريق كسفه على الكتاب والسنة قبل العمل به فوافق فذلك الاحرم عليه العمل به فعلم ان من
أخذ علمه من غير الشرع بمن غير تلبس في طريق كسفه فلا يصح منه الرجوع عنه بل ما عاش ولو افقته
السرعة التي بين أظهرها من طريق النقل ضرر ووقته الكسف الصحيح لا يأتي دائما الاموافقة الشرعية
كلها ومقرر بين العلماء والله أعلم
(فصل) فان طعن طاعن في هذه الميزان وقال لنه لا تنكح أحد افي ارشاده الى طريق صحة اعتقاده أن
سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم كما هم قلنا هذا كما مرنا قد راعى عليه في طريق الجمع بين قول البعد
بإسناده ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وبين اعتقاده ذلك قبله فان قدوتنا أئمة على طريق أخرى
تجمع بين القلب واللسان فأذكر حالنا الترفيق في هذه الميزان ونصيحها طريقا أخرى ولعل الطاعن في صحة هذه
الميزان التي ذكرناها انما كان الحاسل له على ذلك الحسد والتعصب فانه لا يقدر بحمل الشريعة على أكثر
من مرتين تخلفه فو تشديد أبادوس شلت في قول في هذا الظاهر بما يتأخره وأما راجع الى قوله فاني والله ناصح
الامة ما ألتفتت ولا مطهر علما لحقا نفسي فيه أعلم قطع النظر عن ارشادى للاخوان الى صحة الاعتقاد
في كلام أئمتهم ولولا نصيحتي لارشاد الاخوان الى ما ذكر لاحبت منهم علم هذه الميزان الشريعة كما أحببت
صنهم من العلوم الدينية ما لم يؤمر بانها في كتابنا المسمى بالجواهر المصون والسر المرقوم فيها
نتيجة الحلو من الاسرار والعلوم فاناذ كرافه من علوم القرآن العظيم نحو ثلاثة آلاف علم لا مرق في لاحد
من طلبة العلم الا أن فجا علم الى التساقط (١) في معرفة علم واحد منها فبكر والامعان فطر في كتبنا وانما
طريقها الكسف الصحيح فقطع هذه العلوم الى الدوافع سال ثلاثة لقرآن لا يختلف من النفاق به حتى كان
من ذلك العلم عين النفاق تلك الكلمات في تخلف العلم عن النفاق فليس هو من علوم أهل الله وانما هو
يستعمله فكل علوم الانكار مدخوله عند الله لا يستعملون علمها لا يمكن رجوع أهلها عنها بخلاف
علوم أهل الكسف كما مرنا فان علم ذلك
(فصل) واما ان اتسع هذه الميزان فتبادر الى الانكار على صاحبها وتقول كيف يصح لقائل الجمع بين
جميع المذاهب وجعلها كالمذهب واحد من غير أن تظفر فيها وتجمع صاحبها فان ذلك جهل منك وخيور
في الدين بل اجتماع صاحبها وطره فان فعلنا بالرجوع الى قوله ولولم يبقه أحد الى مثله
واياك أن تقول وان وضع هذه الميزان جاهل بالشرعية فتعق في الكذب فانه اذا كان مثله يسمى جاهلا بقرنه
على توجيه أحكام جميع أقوال المذاهب فزني على وجه الارض الا أن عام وقد قال الامام محمد بن مالك لو اذا
كانت العلوم مضافا الى اختصاصات فدية فلا بدع ان يؤخر الله تعالى لبعض المتأخرين من لم يطالع عليه احد
من المتقنين ان ينهي بإسناده عليه بالأتى راجع الى الحق وطابق في الاعتقاد بين اللسان والقلب ولا بد من
عن ذلك كون أحد من العلماء السابقين لم يكونوا في هذه الميزان فان جود الحق تعالى يرزق لسانا على قلوب
العلماء في كل عصر واخر جرح من علموا الطبيعة الفهمية الى العلوم الحقيقية الكسفية ولولم يأنفها طبع
فان من علامة العلوم الدينية أن تفهمها العقول لمن حيث انكروها ولا تقبلها الا بالاسلم فقط اقربا طريقها
فان طريق الكسف بمثابة طريق الفكر وسيأتي في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى ان من علامة عدم
صحة اعتقاد الطالب في أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم كونه يحصل له في باطنه منضيق وحر جاذ قد
غيرا ما مفي الواقعة وبشاله أين قولك ان غيرا ما مله على هدى من ربهم وكيف يحصل في قلبه منضيق وحر من
الهدى فهناك تنحصر دعوا وتظهره عدم صحة عديته ان كان عائلا والحدود بين العلين
(فصل) اعلم يا أئمة ان في ما رصعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم لا يبدتكر رؤسهم في ذلك
مرارا كما أول الفصول وتقول لهم في مرادنا الفصول الى المقام مطابقة القلب للسان في صحة اعتقاده ان سائر
أئمة المسلمين على هدى من ربهم في سائر أئمة العلم فلذلك أمعنت النظر لهم في سائر أئمة الشريعة وأقوال

ماء قوسا به مع التيمم والامح
من مذهب أحد محتاشته
واقفوا على طهارته الهرقوما
دعوا في الخلق وحكى عن أبي
حنيفة أنه كرسو الهرة
وحكى عن الازاعي والتوري
أنسور وما لا يؤكل لحمه نجس
غير الا ترى
(فصل) الاصح من مذهب
الشافعي أن سائر النجاسات
يستوى قتلها واكثرها في
حكم الازالة فلا يخفى من شئ
منها الا ما يندلج بالاحتراز منه
غالباً كدم البسرة وتو كدم
الدمامل والقروح ودم
البرغيث ونسيم الذباب
وموضع الصدو والحمامة وطين
الشارع وهذا مذهب مالك
الآن هذه قبل سائر النجاء
معه عنه وقال أبو حنيفة دم
القلع والبرغيث والبق
طاهر واعتبر أبو حنيفة في
سائر النجاسات قدر البرهم
البخل فعمل ما دونه معه وقاسنه
(فصل) والرطوبة التي
تخرج من المعدة نجسة
بالاتفق وبحكى عن أبي
حنيفة أنه قال يطهرها
والبول والبرغيث
عند الشافعي مطهر قال
مالك وأبو جهم
ما كحل الجسم وقال أبو
حنيفة ذوق الطير لما كحل
كالحمام والصفاء يطهر
وهو قول فقيه الشافعي وما
هذه نجس وحكى عن
النهي أنه قال فويل جمع
النجاسات طاهر طاهر (فصل)
التسليم التسو روز ورمي

والتي من الا ترى نجس عند أبي حنيفة ومالك الا ان كان كالفسل بالماء رطبا كذا أبو داود وقال (١)

أوجهة في غسل رطباو يفرق بأساوا الاصغ ١٢ من مذهب الشافعي طهارة التي مطلقا الامن السكب والخزير والاصغر من مذهب أجدانه طاهر من الاذى

● (فصل) ● واختلفو في البئر يخرج منها غارة وقد كان قوساً منها فقال أبو حنيفة ان كانت متلفعة اعاد صلاة ثلاثة أيام والاصف ثلاثة واية وقال الشافعي وأجد ان كان الماء سيرا أعاد من الصلابة يغلب على طهارة قوساً منها يدق قوسها وان كان كسراً لم يغير بعد وان تغير أعاد من وقت التغير ومذهب مالك انه اذا كان معبوتاً تنغير أو صاف فهو طاهر ولا إعادة على المصلي وان كان غير معين فعنه رواه ابن القاسم من أحبابه القول بالصحة ● (فصل) ● لو شرب ماء طاهر نجس فان كان معه أوان بضه طاهر وبضه متنجس فهل يعمد في ذلك ويغفرى أم لا قال الشافعي يغفرى ويؤوض بالطاهر على الأغلب عنده قال أبو حنيفة ان كان عدد الطاهر أكثر من عدد المتنجس جاز الغفرى وقال أجد لا يغفرى بل يري الأوان أو يظلمه أو يديم واختلف قول مالك في كونه عنه عدم الغفرى ولو كان معه فان نجس وطاهر واشتمأ صلى في كله منهما ● (٣) ● عند مالك وأحمد خلافاً لأبي حنيفة قال الشافعي فان عنده الله يغفرى فيها ● (باب أسباب الحدث) ●

علمنا فإني أيتها المتخرج عن مرتبتين تخفيف وتشد يد بالتشديد لا فرق بانه والتخفيف لا معناه كما سلك بنى استثناء ما ورد من الأحكام بحكم التفسير فان لا تزل الى مرتبة الرخصة والتخفيف مع القدور على فعل الاشد ولا تكون المرتبتان المذكورتان في الميزان فيه على الترتيب الوجوب وذلك كتحفيز المتوضئ اذا كان لا يلبس الخلف بين ترصه وغسل الرجلين وبين مسح بلاز مع ان إحدى المرتبتين أفضل من الاخرى كترى فان شـ الى الرجلين أفضل الا ان غرت نفسه من المسح مع عليه بحصة الاحاديث فيه فان المسح له أفضل على انه لغائل أن يقول ان المرتبتين في حق هذا الشخص أيضاً على الترتيب الوجوب يعني انه لو أراد أن يعبد الله به في الافضل كان الواجب عليه في الاتيان بالا فضل او كتاب العز عفو هو اما الغسل بالنظر الى حال غالب الناس واما المسح بالنظر الى ذلك الفرد التاد الذي غرت نفسه من فعل السنة لا منه ما هو قولنا أفضل غير مناف للوجوب كما تقول ان تصه عليك بأخى مرضاته تعالى فانه أولى لك من مضطه وكذلك ينبغي ان يستسنى من وجوب الترتيب في مرتبة الميزان ما اذا ثبت عن الشارع فعل أمرين معاً في وقتين من غير إثبات نسخ لاحدهما كمنع جميع الرأس في وقت وممع بعضه في وقت آخر وكالات الوضوء نارة وعدم الموالاة فيه نارة أخرى وبحود ذلك فغسل هذا لا يجب فيه تقديم مسح جميع الرأس والموالاة على مسح بعضه وعدم الموالاة الا اذا أراد المكلف التقرب الى الله تعالى بالاول فقط ونس على ذلك تطايره وأما قول سيدنا ومولانا سيد الله بن عباس رضي الله عنهما ان آخر الامر من غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو النسخ الحكم فهو أكثرى لا كلى اذ لو كان ذلك كمالاً للحكمة بالنسخ المتقدم من الامرين يبين في نفس الامر من مسح كل الرأس أو بعضه ثلاثة ابدان يكون انتهى الامر منه على الله عليه وسلم الى مسح الكل أو البعض فيكون ماعلى الاخير مسحوا ولا يخفى ما في ذلك من القدح في مذهب من يقول بوجوب تعميم مسح الرأس وعدم تعميمه وكان الامام محمد بن المنذر رحمه الله تعالى يقول اذا ثبت عن الشارع صلى الله عليه وسلم فعل أمرين في وقتين فهما على التخصيص ما لم يثبت النسخ فيه حمل المسكاهم هذا الامر فوم هذا الامر نارة أخرى انتهى وعلى ما قرره من مرتبة الميزان ينبغي حمل القول بمسح الرأس كما هو وجوب على زمن الصيف مثلاً وممع بعضه على مسحه في زمن البرد مثلاً لا سيما في حق من كان أقرع أو كان قر يب العهد يخطي رأسه أو يخاف من نزول الحواد من رأسه فاعلم ذلك بأخى ونس عليه تطايره والجدته والعلمان ● (فصل) ● اعلم يا أخى ان مرادنا بالزعة والرخصة المذكورة في هذه الميزان هما على التشديد والتخفيف وليس مرادنا بالزعة والرخصة التي من هذه الاصوليون في كتبهم فاسمنا مرتبة التخفيف رخصة الا بالنظر لما قبلها من التشديد والأفضل لا غير والا فالعجز لا يكلف بفعل ما هو فوق طاقته شرعاً واذا لم يكلف بما فوق طاقته فابق الا ان يكون فعل الرخصة في حقها واجباً كالزعة يخفى حتى القوى فلا يجوز لها العجز التزل قدور العاجزين القيام في الغر بضعة على الجلوس لا يجوز له الاضطجاع أو قدس على الاضطجاع على اليدين أو البسار لا يجوز له الاستلقاء أو قدس على الاستلقاء لا يجوز له الاكتفاء بنحو الاعياء بالعينين أو قدس على الاعياء بالعينين لا يجوز له الاكتفاء باجراء أفعال الصلاة على قلبه كما هو مقر في كتب الفقهاء فكل مرتبة من هذه المرتبات بالنظر لما قبلها كالزعة يعمم الرخصة لا يجوز له التزل واله الا بدعجه عاقبتها والله أعلم والحمد لله رب العالمين ● (فصل) ● ثم لا يخفى عليك يا أخى ان كل من فعل الرخصة بشرطها والمغضول بشرطه فهو على هدى من ربه في ذلك ولو لم يقل به امامه على ما يأتي في الفصول الآتية من التخصيص كان من فصل العزيمة أو الافضل بكافة ومسقة فهو على هدى من ربه في ذلك ولو لم بكافة الشارع بذلك من حيث مقام المسئلة فيهم الا ان يأتي من الشارع ما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فان الافضل له ما فر في مثل

الخارج للتعاد من السيلين وهو البول والغائط ينقض الوضوء بالاجماع وأما النادر كالود من الدبر والرجل من القبل والحصاة ذلك

والاستحسان والمذنب ينقض أيضا الاندما لا سائتي أبو حنيفة في من قبل فقال لا ينقض ١٣ والمذنب ناقض عند السلائق والاصح من

مذهب الشافعي انه لا ينقض وان أوجب الفصل وقال أبو حنيفة ينقض بكل ذلك وبالنبي (فصل) واختلفوا على ان من مس فرجه ينعن من أعضائه غير بدلا ينقض وشوه واختلوا فبين من ذكره بيده فقال أبو حنيفة لا ينقض وشوه مطلقا على أي وجه كان وقال الشافعي ينقض بالنسب بباطن كنه دون ظاهر من غير حائل سواء كان بشهوة أو غيرها والمشهور عند اجدثة ينقض بباطن كنه وبيظهرة الرابع من مذهب مالك ان من شهوة انتقض والا فلا (فصل) وأما من فرج غيره فقال الشافعي وأحمد ينقض وشوه الناس غيرا كان الممسوس أو كبيرا جابا أو ميتا وقال مالك لا ينقض بمس الصغير وقال أبو حنيفة لا ينقض بمس الولي ينقض وشوه الممسوس أم لا قال مالك لا ينقض وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا ينقض وأجمعوا على انه لا وشوه على من مس أثنين أو من غير حائل واتفق الثلاثة على انه لا يلعب الوضوء من مس الأخرى ولو يشوه وقال مالك لا يلعبه وفيه وجه في مذهب الشافعي واختلفوا بين من حلقه لغير فقال أبو حنيفة وما لا لا ينقض وقال الشافعي وأحمد ينقض وعن الشافعي

ذلك القطر لاضر والحاصل به ومن المعلوم ان من شأن لاضر والى يتقرب به الى حضرة الله تعالى أن تكون النفس مشرحة بمحبة لا غير كلرة وكل من باقى العبادة كلها لها أي من حيث مشقتها فقد خرج عن موضوع القرب الشرعية المتقرب به الى حضرة الله عز وجل لا سيما في مثل المسئلة التي نحن بها فاته على الله عليه وسلم في البر والتقرب الى الله تعالى بالموم الذي يضر بالسافر ونحن تابعون للشارع ما نحن مشرعون فلا ينبغي لأحد التقرب الى الله تعالى إلا بما أذن له الشارع فيه واشترحت نفسه من سائر المتدليات وما لم يأذن فيه فهو الى الابتداء أقرب وما كل بدعة تشهد لها ظاهر الكتاب والسنة حتى يتقرب بها وتأمل يا أيي نهي الشارع عن الصلاة حال انما تعرف ذلك لان الناس اذا غلب على العبد وتكلف الصلاة صارت نفسه كالسكره علموا ولا يخفى ما في ذلك من نقص الثواب المرتب على محبة الطاعة فاعلم ذلك يا أيي واعمل بالرخيص بشرطه فان الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزاءه كما صرح به الحديث الذي رواه الطبراني وغيره والحمد لله رب العالمين (فصل) ان قال قائل فعلى ما قررت في قول رأيتم في كلام أحمد من العلماء ما يؤيد هذه الميزان من حل كلام الأئمة على ما بين ورد الى الشرع به قلنا ذكر الشيخ يحيى الدين في الفتوحات المكية وغيره من أهل الكتب أن العبد اذا سلك مقامات القوم بمقدار ما عذبوا وحلوا في غيره فلا بد أن ينشئ به ذلك المذهب الى العين التي أخذها ممنها أو قاله هناك يرى أقوال جميع الأئمة تتفرق من بحر واحد فينبغي عنه التقيد بمذهبه مضمون رده يحكم بتساوي المذاهب كما هي في الصحة خلاف ما كان يعتقد قبل ذلك قال الشيخ يحيى الدين وتأخير ما قلناه القول بتفضيل الرسل بعضهم على بعض بالاجتهاد ثم اذ وصل الى شوه وحضره الوحي الى أخذوا منها أحكام شرعهم انقل عنه التفضيل بالاجتهاد وصار لا يفرق بين أحمد من رسله الا من حجبنا كشف الله تعالى عنه منه يحكم العين لا قلنا فهذا تأخير المفضل اذا اطلع على العين التي أخذها الأئمة المتجهدين من مذاهبهم منها انتهى وكذلك ما يؤيد هذه الميزان قول الشيخ بدر الدين الزركشي في آخر كتاب القواعد في الفقه اعلم وفق الله طاعته أن لا يحد بالرخيص والعزائم في محل كل منهما ما لم يوجب فاذا قصد المكافأة بفعل الرخصة قبل فضل الله عليه كان أفضل كما أشار إليه حديث ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزاءه فاذا ثبت هذا الأصل عندك يا أيي فاعلم أن ما عاين في الشرع الوفاق ورد الخلاف اليه ما يمكن كما عليه عمل الأئمة من أهل الوجود والتقوى كابي محمد الجويني وأضرابه فانه صنف كتابه الحيا ولم يلتزم فيه المشي على مذهب معين قال وذلك حتى أهل الوجود والتقوى من باب العزائم كأن العمل يختلف فيه عندهم من باب الرخص فاذا وقع العبد في أمر ضروري أو ممكن لا أخذه بالرخيص فله فعله وله تركه وكان ذلك الفعل الشديد عليه من باب القبول الأخذ بالعزائم ان كان راجحا وان لم يكن الأخذ فيه بالرخيص الأخذ بالرخصة كأنه الأخذ بالقول الضعيف في بعض المواضع فلا يكون ذلك منه من باب الخافعة المحضة قال الزركشي وبعد اعلمت هذا الحسنة تعرف ان أحمد من الأئمة لا يربعة أو يفرهم لم يقلد أمر المسلمين في القول برخصة أو عزاء الاعلى حذما ذكرناه من هذه القواعد فينبغي لكل متد لا أن يعرف مقاصدهم انتهى كلام الزركشي وجهه في آخر قوله وهو من أعظم شاهده لصحة هذه الميزان فلم ينقل لنا من أحمد من الأئمة لا يربعة ولا يفرهم فيما بلغناه كان يبارد الأمر في كل عزاء قالهم أو رخصة قالهم في حق جميع الأئمة ابدوا وانما ذلك في حق قوم دون قوم وقد بلغنا انه كان يفتي الناس بالمذاهب الا بربعة الشيخ الامام الفقيه المحدث المفسر الاصولي الشيخ عبد العزيز البربري وشيخ الاسلام عز الدين بن جماعة المقدسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين البرلسي الشهير بابن الاطيطع رحمهم الله والشيخ علي التنبيني الضرير ونقل الشيخ الجلال السيوطي رحمه الله عن جماعة كثير من العلماء انهم كانوا يفتون الناس بالمذاهب الا بربعة لا سيما العوام الذين لا يتقيدون بمذهب ولا يعرفون قواعد ولا أصوله ويقولون حديثا وافق فعل هؤلاء العوام قول عالم فلا بأس به اه (فان قال قائل)

قول وعن أحمد رواه انه لا ينقض (فصل) واختلفوا في مس الرجل المذنب المذنب الشافعي الانتفاض بكل حال اذ لم يكن حائلا والصحيح

من مذهبه استثناء المخارم ومذهب مالك ١٤ وأحدانه أن كان شهوة تنقض والا فلا ومذهب أبي حنيفة أنه لا ينقض إلا أن ينشرد كره

فيتنقض بالامس والانشار
جاءوا قال محمد بن الحسن
لا ينقض وإن انشرد كره
وقال عطاء إن لمس أجنبية
لا تحل له انتقض وإن حدث
كرز وجبه وأتمم ينقض
والراجح من مذهب الشافعي
أن الملوأ كالأمس وهو
مذهب مالك ومن أحد
روايات (فصل) واتفقوا
على أن نوم المصطبه والتثني
ينقض الوضوء واختلوا
فمن نام على حاله من أحوال
المسلمين فقال أبو حنيفة
لا ينقض وضوءه وإن طال
نومه فإن وقع على جنبه أو
اضطجع انتقض وقال مالك
ينقض في حال الركوع
والسجود إذا طال دون القيام
والقعود وقال الشافعي في
الجدعان نام كمنامه فعدم
ينقض والانتقض وقال أبو
القاسم لا ينقض على هيئة
من هبات الصلاة من أحد
روايات المختار أنه إن طل
نوم القائم والقاعد والراكع
والساجد فعليه الوضوء قال
الخطابي هذه أصح الروايات
ولافرق عند الشافعي بين
طول النوم وقصره وإن رأى
النامات عادام بمكثه مقته
من الأرض إذا النوم ليس
بحدث في نفسه وإنما هو مظنة
لحدث (فصل) والخارج
النفس من البدن من غير
السيلين كزغاف والقيء
والصدأ والجامة لا وضوء منه
هذا الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة بوجوب الوضوء من الهم إذا فعلت ولو لم يكن

كيف صح من هؤلاء العلماء أن يقولوا الناس بكل مذهب مع كونهم كانوا مقلدين ومن شأن المقدار أن يخرج
عن قول امامه (الجواب) يحتمل أن يكون أحداهم بالغ مقام الاجتهاد المطلق المنسوب الذي لم يخرج
صاحبه عن قواعد امامه كابي يوسف ومحمد بن الحسن وابن القاسم وأشباههم والمزني وابن المنذر وابن سريج
فهؤلاء أكلهم وإن أفوا الناس بما لم يصر به امامهم فلم يخرجوا عن قواعدهم وقد نقل الجلال السيوطي
رحمه الله تعالى أن الاجتهاد المطلق على قسمين مطلق غير منسوب كعالمية الأئمة الأربعة ومطلق
منسوب كعالمية أكلهم كالأمام محمد بن سريه الطبري ولم يسلم له ذلك اهـ ويحتل أن هؤلاء العلماء الذين كانوا يفتون
الناس على المذهب الأربعة أطاعهم الله تعالى على عين الشرع بـه الأئمة وشهدوا اتصال جميع أقوال
الأئمة المجتهدين بها وكافوا يفتون الناس بحكم مرتب الميزان لا بحكم العموم فلا يرون قويا
رخصته ولا ضيقه فبما يرون عقولهم بأوامر أهل المذهب الأربعة في تفرق مذهبهم وأطاعوا على جميع
أدلتهم وقد لفتنا حول هذا المقام أيضا لجامع من علماء السلف كالشيخ أبي محمد الجواليقي والامام ابن
عبد البر المالكي ومن الدليل على ذلك أن أبا محمد صنف كتابه المعنى بالخط ولم يتقدم فيه مذهب كاسر من
الركشي وكذلك ابن عبد البر كان يقول كل مجتهد مصيب فأما أن يكونا فضلا أو ألاما فلا كرامة لهما على
عين الشرع بـه الكبري وتفرق أقوال جميع العلماء منها كما لفتنا عند الله تعالى وأما أن يكونا فالأدلة من
حديثان الشارع ففرحك المجتهد الذي استنبطه من كتاب الله عز وجل أو استقرضه على الله عليه وسلم وقد
بلغنا عن الشيخ زاهد بن جاعة أنه كان إذا أفتى عالما بحكم على مذهب امام يأمره بفعل جميع شرع وط ذلك
الامام الذي أفتاه يقول له يقول له إن تركت شرطا من شروطه لم تصح عبادتك في مذهبه ولا غيره إذا العبادة
الملتزمة عند مذهب لا تصح إلا إذا جمعت شروط تلك المذهب كلها اهـ وذلك منه احتياط لا دين وخوفا
أن يسبب في نقص عبادة أحد من المسلمين (خان قلت) فهل ينبغي أن يفتي على الأربعة مذهب أن لا يفتي
المقلدين إلا بالأربع من حيث النقل أو يقتسم بما شاهد من الأقوال (الجواب) الذي ينبغي أن لا يفتي
الناس إلا بالأربع لا بالاختلاس أو الأربعة إلا بالرجوع إلى مرجع من مذهب امامه لا بما عساه والهم لأن يكون
المرجوع أحوط في دين السائل فله أن يفتيه بالمرجوع ولا حرج ولما ادعى الجلال السيوطي رحمه الله مقام
الاجتهاد المطلق المنسوب كان يفتي الناس بالأربعة من مذهب الامام الشافعي فقالوا له لا تقتسم بالأربعة
من ذلك فقال لم يأت في ذلك إجماع أو في عاصيه الامام وأصحابه فيحتاج من يفتي الناس على الأربعة مذهب
أن يعرف الراجح عند أهل كل مذهب ليقبى به المقلدين لأن يعرف من السائل أنه يعتمد علمه ويدين بشرح
صدم ما يفتيه ولو كان مرجوعا عند ذلك لاحتج إلى الإطلاع على ما هو الراجح عند أهل كل مذهب
انتهى فاعلم ذلك

والمواضع مة محتمل تبنى الميزان أن ننظر إلى كل حديث ورد أو قول استدلوا بمقاله فإذا
نظرت فلا بد أن تجد أحدهم يتخفوا الآخر وقد اتفقت ذلك لا يكون ثم إن الحديث وللقول الخلف قد يكون
هو الصحيح الراجح في مذهبك وقد يكون هو الضعيف المرجوح ولا يحل حال ما أتى عند العمل به من أن
تكون من أهل مرتبة من مرتب الميزان دون المرتبة الأخرى بالشرع التي تقدمت في فضل الرخصة أي
التخفيف فتفتي كل أحد بما يناسبه ولو لم تفعل أنتبه كذلك لأنه الذي حوط به فاعلم ذلك وأعمل
عليه وافتر غيرك بما هو عليه فليس من قدر على سهولة الظاهر أن أتى من فرجه إذا كان شافعي أو مقلدا
بلا تخيد بظاهرة تقليد الأبي حنيفة كأنه ليس له أن يصلي فريضا أو بخلافه الفاتحة مع قدرته عليها وان يصلي
بالفرك مع قدرته على القرآن كما يأتي أيضا في توجيه أقوال العلماء ما شاء الله تعالى على أن ذلك أيضا
تصدق على فعل العزيمع المتقن اخترت ذلك على وجه المجاهدة فغسل كالأدلة أيضا أن تنزل إلى الرخصة

هذا الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة بوجوب الوضوء من الهم إذا فعلت ولو لم يكن

تقضي رواية واحدة وان كان سيرة المحدثين وايتان * (فصل) * والتقوية في الصلاة بتبليها ١٥ بالاجماع وهل تنقض الوضوء قال مالك

بشرط ان هذه الميزان وهو الميزن من غير هاجس او شرا فافضا وتكون على حدى من بطلان كل من المرتبتين ثم انه قد يكون في الحكم الواحد اكثر من القولين فالخافى رداً والتشديد الى التشديد وما قرب التحقيق الى التفتيح كالقول الفصل على حدى سواء يكاد منافع الميزان ويحال ان يوجد دليلان او قولان مشددان او مخففان لا يلحق احدهما الاخر ولا يدخل فيه فان شئت فسمه من ذلك في اقوال المذهب مع بعضه ايضا وان شئت فسمه من ذلك في مذهب ومقابل من جميع المذاهب الخافقة بتجدها لا يخبر بان من تخفيف وتشديد لكل منهما رجوع الى المرتبتين فان مقابل التحريم عدم التحريم الشامل للمندوب وقال بعضهم ما اوجبه المجهد او حرمه يكون في مرتبة الاولى ومقابل في مرتبة خلاف الاولى لانه ليس لغیر الشارع ان يحرم او يوجب شيئا انتهى والحق ان المجهد المطلق ان يحرم او يوجب وانما اجماع العلماء على ذلك بل ولو قلنا بقول هذا البعض فهو يرجع الى المرتبتين ايضا الى الاولى في مرتبة التشديد غالباً في المجهد المطلق في الجمله سواء كان ذلك الاولى فعلا او تركا وخلاف الاولى في مرتبة التخفيف غالباً * (فان قال قائل) * فمن انجدهم كلام المجهدين من جهة الشرع نعم ان الشارع لم يصرح بما استنبطوه (فالجواب) انه يجب عليهم على نعم علوا ذلك الوجوب والالتزام من قرآن الادلة او علوا انه مراد الشارع من طريق كشفهم لادلهام من أحد هذين الطريقتين وقد جمعنا عند بعض المجهدين * (فان قال قائل) * فماتة ولون فيما ورد في الاسانيد والاقوال * (فالجواب) * مثل ذلك لا مقابل بل هو شرع عليه فلا يأتى فيسمر تبا الميزان وذلك كالحديث الذى نسخ مقابله او كالقول الذى رجع عنه المجهد أو أجمع العلماء على خلافه فليس فيما ذكر الامر بنية واحدة لجميع المكلفين لعدم وجوده متقة على أحد في قوله ترجع على مشقة تركه خلاف ما فيه المشقة المذكورة فانه يجب فيه التخفيف والتشديد كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلاً فانه ردف كل منهما التخفيف والتشديد بالتشديد لا بد كونه عند بعضهم لا يستعاض عن المكلف يخوفه على نفسه او ماله والتخفيف سقوطه عنه بخوفه الماذر كورعنا تخير من فالو في حق الاقوال باقى الدين كالماء والصالحين والثاني في حق الضعفاء من العوام الى العاجل والواقين * (فان قال قائل) * فكل تاتى المرتبتان في حق من غير المنكر بتوجهه مقابلة الى الله تعالى من الاولياء فيسكن انما انحر و يمنع الزان من الزنا بعلوته بمحائل يبتغيه بين فرج الزانية مثلاً * (فالجواب) * نعم تاتى في المرتبتين في الاولياء من يري وجوب التوجه الى الله تعالى في ذلك ويكون ذلك كالقادر على ازالة المنكر ومنهم من لا يرى وجوب ذلك بل يكره الاطلاع بكشفه على المنكرات الواضحة في الوجود من غير التماس من يعاصهم وذلك لما فيه من الاطلاع على عورات الناس ويسمى ذلك بالكشف الشيطاني عند بعض القوم وانه يجب على صاحب مسؤول الله تعالى ان يحول بينه وبينه * (فان قال قائل) * فما قولون فيمن له حال يجمع من اهل المنكر اذا انكر عليهم وكسر انما يحرمهم هل يجب عليه تعذيبهم باليد او باللسان اعني ادلى ان الله تعالى لا يخذله ولا يجمع من حيث ان الحق تعالى لا يتخذ عليه * (فالجواب) * مثل هذا تاتى في المرتبتين في الاولياء من الزمته ذلك اذ اعلم انه لا حاصبه ومنهم من يلززه بذلك تعذيبه باليد او باللسان فيمن قدر على ان يصل الى مكفة خطوة والحمد لله رب العالمين

قال أحد ينقض الوضوء عند الثلاثة وقال أحد ينقض * (فصل) * والتقوية على ان من يتقن الطهارة وشك في الحدث فانه باقى على طهارته الاما لكان فان طاهر مذهبه انه يبنى على الحدث ويتوضأ وقال الحسن ان شك في الحدث وهو في الصلاة يتقن على يقينه ومضى في صلاته وان كان في غير الصلاة أخذ بالشك

* (فصل) * ولا يجوز من المصنف ولا حله لحدث بالاجماع وحكى عن داود وغيره الجواز ويجوز زحله بخلاف وعلا لانه عند الشافعي ويجوز زحله في خمسة وتفسيره ودانير وقلب ورقة سود * (فصل) * واستقبال القبلة واستدبارها لقضاء الحاجة حرام بالصرا عند الشافعي وما التوفي في شهر الر وايتان عن أحد قال ارجعوا في الحديث والبيان في جملته قال داود يجوز ولا يستقبل

وما التوفي في شهر الر وايتان عن أحد قال ارجعوا في الحديث والبيان في جملته قال داود يجوز ولا يستقبل

فما الموضع من جمعا (فصل) والاستبصار ١٦ واجب عندما التواشفي وأحد لكن عندما الترواية أنه ان ملي ولم يستنج صحت حاله

وسكت عن أسما حجة بكم فنقول بقياس الارض على البرية سدود من يقول بعدم قياسه مخفف وقد كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين يقدر وزن على القياس ولكنهم تركوا ذلك اذ باع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هنا قال سفيان الثوري من الادب احواء الاحاديث التي خرجت مخرج الزجر والتفسير على ما فهمها من غير تأويل فانها اذا اؤثرت خرجت عن مراد الشارع كحديث من غشنا فليس منا وحديث من طير أو طاهر لو حدث ليس منكم لم يعلم انخذل ودوشق الجيوب ودعا عبدوى الجاهلية فان العالم اذا اولها بان المراد ليس منافي ثلث اخصلة فقط أى وهو منافي غير هاهنا على الناسق الوقوع فيها وقال مشعل الخاقفة في خصلة واحدة أمر سهل فكان أدب السلف الصالح بعدم التأويل أولى بالتابع للشروع وان كانت واعدا الشر يعتقد تهمة أيضا لذلك التأويل وقد دخل جعفر الصادق ومقاتل بن حبان وغيرهما على الامام أبي حنيفة وقاله قد بلغنا ذلك تكلم من القياس في دين الله تعالى وأول من تأس بابايس فلا تفسد قتل الامام ما أقوله ليس هو بقياس وانما ذلك من القرآن قال تعالى ما فرطاني الكتاب من شيء فليس ما قلناه قياس بنفس الامر وانما هو قياس عندهم لم يسمع الله تعالى فيهم في القرآن اه ومن هنا يعلم ان أهل الكنف غير محتاجين الى القياس لاسيما غناهم عنه بالكنف فان اورد عليهم شخص نحو عمر بن ضرب الوالد فانه ليس في القرآن التصريح بضره بضره وانما أخذ العلماء ذلك من قوله تعالى فلا تفل لهما أف فكان الهى عن ضره من باب أولى فالجواب ان هذا لا يرد على أهل الكنف لان الله تعالى قالو بالوالدين احسانا ومعلوم ان ضره باليس باسنان فلا حاجة الى القياس وسعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول يصح دخول القياس عندهم احتياج اليهود عندهم لم يحتج اليه بقرينة الميزان ذن كلف الانسان بالفحص عن الادلة واستخراج النظائر من القرآن سدود من لم يكفه بذلك فقد خفف وزلزل في الناس من يقدر على الاستنباط ومن يعجز عن ذلك في كل عصر وكان ابن خزم يقول جميع ما استنبطناه من جهة سدود معدود من الشريعة وان خفي دليله على العوام ومن أنكر ذلك فقد نسب الائمة الى الخطأ وانهم يشروع ما لم ياذنه الله وذلك ضلال من فائده على الطريق والحقيقة انه يجب اعتقاد أنهم لو اذافوا في ذلك لدللا ما شرعوه فراجع الامر كذلك في قضية الاستنباط الى ما يتيقن الشريعة كالقياس فن أمر الناس باتباع كل ما شرعوا من جهة سدود فقد شدد ومن لم يأمرهم الامام بضره الشريعة أو أجمع عليه العلماء فقد خفف في الجملة لانه من باب فن تناولوا غير ما فهمه والجدد هو العالين

﴿فصل﴾ من أجل أن كل من لم يعمل بهذه المرات التي ذكرناها ترك العمل بجميع الأفعال المرجوة نقصان الثواب غالباً وسوء الأدب مع جميع أصحاب تلك الأفعال والوجود من العلماء عكس ما يحصل لمن عمل بالمعيار فان ذلك المروج الذي ترك هذه العبادات العمل به لا يتخلو ما أن يكون أحوط لا بد فهذا لا ينبغي ترك العمل به وأما أن يكون غير أحوط فقد يكون رخصة والله يحب أن تؤتى رخصه كما يصرح به الحديث أي بشرطه و يكون على علم الإخوان أن لكل متقن هذه المحدثون أو بعدة عمرهم المحدثون درجة في الجنة أو درك في النار وان تفاوتت مقامهم ووزل بحسب ما شاعروا كرهه ولا تطالبهم بذلك في ذلك فانك تتعصب في دأثرهم مادمت لم تصل إلى مقامه لا يمكنك أن تتقدمهم إلى الكتاب والسنة وتأخذ الأحكام من حيث أخذوا أبداً وجمعت سيدي علما بطواصن ربه الله تعالى يقول اعلموا بكل أفعال الآلة التي طأها هذه الخالفة لبعضهم بعضاً عند اجتماع شرط العمل بها فبكم لتعوز والثواب الكامل فأن مقامهم يعمل بالشرعية كلها بمن في فعلها ولا يعمل به إذا المذهب الواحد لا يستوي أبداً على جميع الأدلة ولولا صاحبه في الجنة إذا هذه الحديث فهو مذهبي بل ربما ترك أتباعه العمل بأبديت كثيرة تمت بعد امامهم وذلك لخلافه من ادعاهم بظاهرهم اهـ فان توقف انسان في حصول الثواب بحسب المحدثين وطالبنا بالدليل على ذلك قلنا له أما أن تؤمن بأن سائر أئمة المسلمين

يحل النية القلب والكمال ان ينطق بلسانه بما نواف بقاءه وقال ما الذي يكره للنطق باللسان ولو اقتصر على

على النية قلبه اجزاء بالاتفاق بخلاف حكمه **• (فصل) •** والتسمية عند الوضوء مستحبة ليست ١٧ واجبة باقية في الثلاثين وأصح الروايتين

عن أحمد أنها واجبة وحتى
عن داود أنه قال لا يصح
وضوء الإيماء وأما
علمدا وأما قاله أحق أن
تسمي أجزائه طهارته ولا
فصلا وغسل اليدين قبل
الطهارة مستحب فغير واجب
بالاتفاق وحتى عن أحمد أنه
أو جب ذلك من نوم الليل
دون النهار وقال بعض
الظاهر أنه بالوجوب مطلقا
تعد الانحطاط فان أدخل
يدك في الماء قبل غسلها
يفسد الماء الا عند
الحسن البصري والمفضضة
والاستشفاف سنان في الوضوء
والغسل عند مالك والشافعي
وقال أحمد فوجوبهما
وتقبيل التيمم المكثري
الوضوء مستحب بالاتفاق

• (فصل) • وحد الوجه
ما بين منابت الرأس غالبا
ومتنبهي العينين طولا ومن
الاذن الى الاذن عرضا عند
الثلاثة وقال مالك والباقون
الذي بين شحمة العين والاذن
ليس من الوجه ولا يجب
غسله منه في الوضوء والمرفقان
يدخلان في غسل البدن في
الوضوء بالاتفاق وقال الزفر
لا بدخلان

• (فصل) • ويجزئ في مسح
الرأس في الوضوء وعند
الشافعي ما يقع عليه الاسم
ولا تتعين اليد المسحة وقال
مالك وأحد في تطهير الرأس
مستحب مسح جميع الرأس

على هدي من زجرهم فلا يسهل ان كان صحيح الاعتقاد الا ان يقول ثم يقول له غسما آمنت بأنهم على
هدي من الله تعالى وان ساء لهم مصححة ذلك الاعيان بالثواب لكل من عمل بها على وجه الاخلاص
وحصول المسراتب ان عمل بها الخلة وان تفاوت المقام فان ساءه الشارع على حماسه المجتهد لاجل ما قد
قال صلى الله عليه وسلم من سنة حسنة فله اجرها وأجر من عمل بها الى آخر ما قال عليه الصلاة والسلام
خافهم والله أعلم

• (فصل) • ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل بكل حديث وردو بكل قول استنبطه أي بشرطه لانه
لا يخرج عن مرتبتي البرزخ أبدا **•** وسجدت هدي على الخواص وجه الله تعالى يقول كل ما ربه في كلام
الشارع وكلام أحد من الأنبياء على ما لا يخفى في الظاهر فهو محمول على ما بين لان كلام الشارع يحصل عن
التناضس وكذلك كلام الأنبياء نظر فيه بعين العلم والانصاف لا بعين الجهل والتعصب كما سأل وأما ما قاله
صلى الله عليه وسلم ان ساءه من أجاد الصعبة كتب رأت ربك فقال نورانيا راد ما قاله كابر الصعبة رأت
ربي قولا واحد انما لا يغفر الا كرا ما قاله الا وهو علمهم ان يتجهوا في حجاب الحق تعالى ما يليق به ونظام ذلك
تقرره صلى الله عليه وسلم اياك على خروجه عن ماله كما قوله لكعب بن مالك حين أراد ان يتنعم من ماله
ما سأل الله عليه وسلم ما سأل عليك بعض مالك فهو خير لك ونظام ذلك ايضا حديث يد أنفسك ثم نزل
مدح الله تعالى المؤمنين على انفسهم فتوجه طار للكم على بعد الاقربون أولى بالمعروف
ولا أقرب اليك من نفسك وأما قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم فهو خطاب لغير كابر الصعبة وانما مدحهم
على ذلك ليجز حوائجهم ورطة الشئ الذي فقروا عليه في الدنيا فاذا خرجوا عن ذلك أمرهم بالبراءة
بأنفسهم لانهم رادوا الله تعالى عنهم بخلاف غيرهم ليس هو ودية عند مدحهم وانما هو جوارهم **•** وسجدت
هدي على الخواص وجه الله تعالى يقول اذا ظلم السالك الكمال ذاته بتقديم غير ما عليها أحدا الله بخبر وجه
من العدل للمأمور به بخلاف المر يد كانه ما مع فظلم نفسه في مرضاته الله تعالى وتحميها فوق طاعتهم
العبادات بل يتأهب على ذلك فاذا وصل الى نهاية السالك التسمية التي عليه بالوجع مرام من وصل دار الملك
وعرفه بمن له عند الحاجة أمره بتبذلا لاجل احسان الى نفسه لانها كانت مطعنة في الوصول الى حضرة وهو أمر
ما ورد من شد النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج الى طعن من الجوع ونحوه من المجاهدات فانما ذلك تزيين
وتشريع لاجل احسانه صلى الله عليه وسلم وقف مع مقامه الشريف الذي يعمل به وبولم ينزل لغير
على غالب أمته الصدوق والاحسان في اتباعه انتهى

• (فصل) • ان قال قائل كيف الوصول الى اطلاع على عين الشريعة المظهرة التي يشهد الانسان اعتراف
جميع المجتهد من مذهبهم منها يشهد تساويها كما هي المصحة كشفا وبقينا لا اعانوا تسليما فقط واخطانا
وتخلفنا فالجواب طريق الوصول الى ذلك هو السالك على شيخ عارف بجزا كل حركة وسكون بشرط أن
يسلمه نفسه بتصرف فهو في أمرها واعمالها كيف شاء مع انشراح قلب المر يد ذلك كل الانشراح وأمان
يقول له شيخ طامق امر أنك أو اسقطا حلق من مالك أو طعنك مثلا فيوقف فلا تشتم من طريق الوصول الى
عين الشريعة المذكور وتزعمت قوله والله تعالى انك عالم بحسب الهادة غالب **• (فان قلت) •** فهل ثمرة وط
أنشرف حال السالك **• (فالجواب) •** نعم من الشروط ان لا يحك خفاة على حدث في ليل أو نهار ولا يفعلا مدة
سلكه الاضر وتروا لا يكتفى به وح من أهله ولا ياكل الا عند حصول مقدمات الاضطرار ولا ياكل
من طعام أحد الا يتورع في مكسبه كمن يطعمه الناس لاجل صلاحه وهو ممن يبيع على ان يتورع
من الفلاحين وأعوان الولاوات لأن لا يبيع نفسه بالغيره من الله لحظ في بديع مراتبه لا يذوقها اختارة يشهد
نفسه في مقام الاحسان كله يري به وتارة يشهد بنفسه في مقام الايشان بعد الاحسان فيرى به ينظر اليه على
الدوام اعاننا بذلك لاشهد داود ذلك لان هذا السلك في مقام التز به لله عز وجل من شهود العبد كله ويرى به

ولو جسد الرأس لم يجزوا المسح على العمامة ١٨ دون الرأس لغيره ولا يجوز عند أبي حنيفة غسل الرأس الشافي وقال أحد مجوزاه بشرط أن

يكون تحت الخنك منهنش
رواية واحدة وهل بشرط
أن يكون قد لبسها على طهر
عنه روايتان كانت مدونة
لأدلة لها معنى التام لم يجز
المسح عليها وعنه في مسح
المرأة على قدامها السند
تحت حلقها روايتان والمنون
في الرأس عند أبي حنيفة
وماك وأحد وصحة واحدة
وعند الشافعي ثلاث صحاح
(فصل) والاذنان عند
أبي حنيفة وماك وأحد
من الرأس بسنن مسهما
معهم وقال الشافعي مسح
الاذنين سنة على من حياهما
بمحضان بما جديده
مسح الرأس وقال الزهري
ههنا من الوجهين
ظاهرهما باطنهما مع
الوجهين وقال الشعبي وجماعة
ما قبل منهما فنحو
يشل معهما أو بينهما في
الرأس مع غيره ولا يجوز
الاقتصار بالمسح على الاذنين
عوضا عن مسح الرأس
بالاجماع وهل يسن تكرار
مسح الاذنين قال أبو حنيفة
وماك وأحد في إحدى
روايتيه السنة فبها مرة
واحد وقال الشافعي
التكرار فيها ثلاث سنة
وهي رواية عن أحد مسح
التي من ثقل الوضوء عند
أبي حنيفة قال مالك الشافعي
ليس ذلك سنة وقال بعض
الشافعية وأحد في رواية
أئسنة (فصل) وعمل القدمين في الوضوء مع القدرة فرض بالاتفاق حتى عن أحد الروايات والثوري وابن عمر جواز حيث

لأنه لا يشهد الإمام في تحريكه وتعالى الله عن كل شيء يخافه بالبال فانهم (فان قال قائل) لما كان كيفية

من الغد من والاشان وغيرهم بن القدرين مع جميع الرحلين يروى عن ابن عباس انه ١٩ قال فرشوا المسح (فصل) *

والترتيب في الوضوء وغيره واجب عند أبي حنيفة ومالك وهو واجب عند الشافعي وأحمد والموافقي الوضوء سنة عند أبي حنيفة وقال مالك الموالاة واجبة والشافعي فيها قولان أحدهما أنها سنة والمشهور عن أحمد أنها واجبة واتفقوا على أنه لا يسبغ تنقيب الأعضاء من الوضوء ولا يكره إلا في رواية عن أحمد غير مشهورة ومن نوضأ فإنه انزل يسلطه مالم ينقض وضوءه بالاتفاق وحكى عن النخعي أنه قال لا يسلط في وضوء واحد أكثر من خمس صلوات وقال عيينة بن عمير يجب الوضوء لكل صلاة واحدة حتى لا يسلط

• (باب الغسل) •

أجمع الأئمة على أن الرجل إذا جامع المرأة والتقى انشأتان فقد وجب الغسل عليه ولو لم يحصل أنزل وحكى عن داود وهو قول جماعة من الصحابة أن الغسل لا يجب إلا بالانزال ولا فرق بين فرج الرجل إلى البهية عند الشافعي ومالك وأحمد قال أبو حنيفة لا يجب الغسل من فرج البهية إلا بالانزال خروج المني موجب لغسل عند الشافعي وإن لم يقارن الذنوب قال أبو حنيفة ومالك الغسل لا يجزئ مع مقارنته الذنوب والغسل الجنب ثم خرج منه حتى يبرد

حيث أخذها المحدثون وبذلك منه التلذذ لجميع العلماء إلا الرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إن نقل عن أحد من الأولياء أنه كان شافعيًا أوحى بما نقل أن يصل إلى مقام الكمال وسمعت سيدي عليًا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يبلغ الولي مقام الكمال إلا أن صار يعرف جميع منازل جميع الأحداث الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف من أين أخذها الشارع من القرآن العظيم فإن الله تعالى قال ما فرطنا في الكتاب من شيء فجميع ما بينته الشرع من الأحكام وظاهر المأخذ للولي الكامل من القرآن كما كان عليه إلا أن يجتهدون ولا ملهم فتهم بذلك من قدر وعلى استنباط الأحكام التي لم تصرح بها السنة فالله في منقبة عظيمة الكمال حيث صايرك الشارح في معرفتنا عن أقواله الواردة من القرآن العظيم بحكم الإرساله صلى الله عليه وسلم انتهى (فان قلت) فهل يجب على المحبوب عن الإطلاع على العين الأولى للشرعة التقييد بذهب من (خالجوا) نعم يجب عليه ذلك للامتناع في نفسه وبذل غيره فاعذر بأخي القادرين المحروين الذين انكشف حالهم في قولهم المصيب واحد وإما في الباقي فخطئ في تحمل الصواب في نفس الأمر في كل مسألة ثم خلاف أنزل قول كل من قال في حتمه مصيب على من انتهى سيرة وخرج عن التقليد وشهدوا عرف العلماء كلهم علمهم من عين الشرعة ونزل قول كل من قال المصيب واحد لا يهمل الباقي فخطئ في تحمل الصواب على من ينتهيه بغيره ولا يرجع قولهم ما على إلا أن شواكر بل على ذلك والحمد لله رب العالمين فلم ين جميع ما قرأناه وجوب اتخاذ الشيخ السكالي عالم طاب الوصول إلى الشهادة وعين الشرعة السكبر ولو جميع ما قرأناه على علمه وورعه وقلوبه والعقلية الكبرى فإن الطرب القوم وشروا ولا يعرفها إلا المحققون منهم دون الدخيل فهم الدعوى والأوامر بما كان من قبله القطبة لا يصلح أن يكون مرشدًا للقطب بل قال بعض المحققين أن القطب لا يجب أن يتقارن بنفسه فلهذا في غيره وذلك لأن صفات القطبية في العبودية تقابل صفات الربوبية فكيف لا تنصرف صفات الربوبية كذلك لا تنصرف صفات العبودية انتهى والحمد لله رب العالمين

• (فصل) • فان قلت فإذا انقلب قلب الولي عن التقليد ورأى المذاهب كلها متساوية في الصحة لا عتقها كلها من بحر الشرعة كشفاً وبينها فكيف يأمر المريد بأن يترك مذهب معين لا يرى خلافه فالجواب أن ما فعل ذلك مع الطالبيين حتى وقتر بباله طريق عليه ليجمع شتات قلبه ويوم عليه السيرة في مذهب واحد فحصل إلى عين الشرعة التي وقف عليها المأمور وأخذ منها مذهباً في آخر زمان لأن من شأن المجتهد أن لا يثبت قوله على قول مجتهد آخر ولو سلم صحة مذهب حنابلة لوجب اتباعه عن التثبت وقد قالوا حكم من يتثبت بمذهب مدة ثم يذهب آخره وهكذا حكم عن سافر قد صدق وضع معين بعد ثم صايرك ما بلغ ثالث الطريق أدلما اجتهداته فوسلت إلى مقصده من طريق كذا المكان أقر بمن هذا الطريق فيرجع عن سيرة يعود فاصد ابتداء السير من أول تلك الأخرى فإذا بلغ ثلثه ثلاثاً ما اجتهداته إلى أن سلوك غيرها أيضاً أقرب لمقصده ففضل كانه قد صدق وهكذا فمثل هذا هو مما يقع في السير ولم يصل إلى مقصده المعلن الذي هو مثل عين الشرعة التي وصل إليها المأمور أو غير من أصحاب تلك المذاهب على أن انتقال الطالب من مذهب إلى مذهب فيه فح في حق ذلك الامام الذي انتقل من مذهبه إلى غيره لعل في ذلك أن شاء الله تعالى في فصل حكم الانتقال من مذهب إلى مذهب ولو صدق هذا الطالب في صحة الاعتقاد في أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه مما يطلب الانتقال من مذهب إلى غيره فمثل كل من شهد أن كل مذهب عمل به وتقديره عليه أو أنه إلى باب الجنة كالمسيحي بأنه آخر هذا الباب في فصل الأئمة الخمسة المبرزين أن شاء الله تعالى وسمعت سيدي عليًا الخواص رحمه الله تعالى يقول إنما أمر علماء الشرعة الطالب بالترك مذهب معين وعلمه بالحقيقة المريد بالترك مذهب واحد وقتر بباله طريق فأنشأ من الشرعة آخر مذهب مرققة من وجع مثال الكتب ومثال المذاهب المجتهد بنو طرق الاشياخ مثل لا صاحب ومثال أزمة الاشتغال بمذهب متأخر طريق شيخ مثل عقد الأصابع لمن أراد الوصول إلى المس

الغسل قال أبو حنيفة وأحمد إن كان بعد البل فلا غسل وإن كان قبله وجب الغسل وقال الشافعي وجوب الغسل مطلقاً وقال مالك لا يغسل

معلقا وخروج المني بدفق وغير بدفق ٢٠ بوجوب الفسل عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد إذا خرج غير بدفق فلا غل ولا يجب

الفسل لكن من طهر إلى الابتداء عسى بعد الاصابع فكل عقد من عقد الاصابع الثلاث بمثابة وصول
المطالب إلى ثالث الطريق إلى سلكه عن الشريعة وأعين المعرفة التي تليها أيا لكف فإذا كان قد سلك الطريق
أو المطالب إلى العادة ثلاث سنين وصل إلى عين الشريعة وأحضرة المعرفة بالله تعالى فتعبد بمذهب أو شيعنة
ثم ذهب لا خرسنة ثم لا خرسنة فقد قوت على نفسه الوصول ولولاه جعل الثلاث سنين على يد شيخ واحد
لا وصله إلى عين الشريعة وأحضرة المعرفة بالله تعالى فساوى صاحب مذهبه في العلم أو شيعته في المعرفة لكن
قوت على نفسه بذهابه من مذهب أو شيع إلى آخره لا تقدم من أنه لا يصح أن يبين بمجتهد أو شيع على مذهب
غيره أو طريق غيره فكله مقيم مدعيه الثلاث سنين في أول عقد من عقد الاصابع التي هي كتابة عن ثلث
الطريق ولولاه دام على شيخ واحد لوصول إلى عقوده وقف على الدين الكبرى للشريعة وأثر سائر المذاهب
المستصلحة بما يحق فاهمهم والحمد لله رب العالمين

• (فصل) • فان قلت هذا في حق العلماء بأحكام الشريعة فلو الحقبة فيقولون في أقوال الأئمة الأصول والحو
والعرفاء البيان ونحو ذلك من نواحي الشريعة هل هي كذلك على مرتبة الميراث من تخفف وتشدد لا أحكام
الشريعة أم لا • فالجواب نعم هي كذلك لأن آلاف الشريعة كلها من لغة وكو وأصول وغير ذلك ترجع إلى
تخفيف وتشدد فان من اللغات وكلام العرب ما هو فصيح وأفصح ومنها ما هو مضيق وأضيق فبعض كاف
العوام مثلا اللغة الفصحى في غير القرآن أو الحديث فقد شد عليهم ومن سماحهم فقد خفف وأما القرآن
والحديث فلا يجوز زعمه بأنه من اللغات اجزاء إلا إذا لم يكن اللسان التمام لم يجز لسانه كما هو مقر في كتب الفقه
ومن أمر المطالب أيضا بالتعريف في نحو علم الغزو فقد شد ومن اكتفى منه بغيره فبالإعرا ب الذي يحتاج إليه عادة
قد خفف وقد ينقسم تعلم هذه العلوم إلى فرض كفاية وإلى فرض عين فبالفرض الكفاية ظاهر ومثال
فرض العين في ذلك أن يخرج للشرعية مستدعي مجادل علماء في معاني القرآن والحديث فان تعلم هذه العلوم
حينئذ يكون في حق العلماء الذين انحصر الاحتياج إليهم في مجلس المناظرة فرض عين فان لم يخرج للشرعية
مستدعي أو خرج ولم يشين على جماعة كان تعلم هذه العلوم في حق غيرهم تعين عليهم من العلماء فرض كفاية
فان الشريعة كالمدينة العظيمة وهذه العلوم كالخجعة التي في سويها تمنع العدو من الدخول إليها فيفسد
فيها ما فهم • (فان قلت) • فما الحكم فيما إذا وجد الطالب حديثين أو قولين أو أقوالا يعرف الناسخ من
الحديثين ولا المتأخر من القولين أو الأقوال فإذا فعل • (فالجواب) • سهيله أن يعمل بهذا الحديث
أو القول نارة وبالقول الآخر نارة ويسد المأخوذ منها على غيره في الأمر والنهي بشرطه بمعنى أنه يترك
العمل بغيره فجعله وإن كان أحداهما منسوخا أو رجس عنه المجتهد في نفس الأمر فذلك لا يصدقه في العمل به
• (فان قلت) • قد تقدم أن الولي الكامل لا يكون مقادرا وإنما يأخذ بعلمه من العين التي أخذ منها المجتهدون
مذاهبهم ونرى بعض الأولياء مقلد لبعض الأئمة • (فالجواب) • قد يكون ذلك الولي بلغ إلى مقام
الكمال أو لم يبلغه مولكن أظهر تعبد في تلك المسئلة بمذهب بعض الأئمة أو بجماعة حيث سبق إلى القول بها
وجعله الله تعالى إماما يقتدى به واشتري الأرض دونه وقد يكون يعمل ذلك الولي بما قال به ذلك المجتهد
لاطلاع على دلالة لا على إجماله في ذلك المجتهد على وجه التقليد بل هو اقتساما أدى إليه كشفه فرجع تقليد
هذا الولي للشارع لا لغيره وما هو ولي يأخذ علما لا عن الشارع ويعزم عليه أن يتجاوز خطه وفي شيء لا يرى
قدم نبيه أمامه فيه • وقد قلت مرة لسيدى على الخوارزمي رضي الله عنه كيف مع تقليد سيدى الشيخ عبد
القادر الجليلي لإمام أحمد بن حنبل وسيدى محمد بن الحنفى الشاذلي لإمام أبي حنيفة مع اشتباههما بالعلوية
الكبرى وصاحب هذا الكلام لا يكون مقادرا للشارع وحده فله الرضى الله عنه قد يكون ذلك منه مما قبل
بالوجه إلى مقام الكمال ثم لما بلغ إليه استتب الناصب ذلك القبط في حقه مع خروجه من التقليد اه
فأعلم ذلك

الفسل لا يخرج من الحج من
الذكر عند الثلاث وقال أحمد
إذا فكر أو نظر فأحسن
بانتقال المني من الظهر إلى
الاحليل وجب الفسل
وان لم يخرج وإذا سلم
الكافرو جب عليه الفسل
بهذا إسلامه عند مالك وأحمد
وقال أبو حنيفة والشافعي
هو مذهب

• (فصل) • وأما الولد
على البدن في غسل الجنابة
مستحب وليس واجب الا
عند مالك ولا بأس بالوضوء
والغسل من فضل ما لا جنب
والجنابة بانفاق الثلاثة
وقال أحمد لا يجوز زلزال
أن يتوضأ من فضل وضوء
المراة إذا لم يشاهد هارواق
أحمد أنه على يجوز زلزال
الوضوء من فضل الرجل
والمرأة وإذا حاضت امرأة
وهي جنب ثم طهرت أجزأه
غسل واحد عن الجنبة
والجنابة بالإجماع وحكى
عن أهل الظاهر أنهم
يوجبون غسلين
• (فصل) • والجنب ممنوع
من غسل المصحف ومسسه
بالإجماع ومن قراءة القرآن
قليله وكثيره عند الشافعي
وأحمد وأجاز أبو حنيفة
قراءة من آية وأجزاء
قراءة آية أو آيتين وحكى
عن إرداه يجوز زلزال
قراءة القرآن كله كيف شاء
• (باب التيمم) •

التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء والخوف من استعماله جائز بالإجماع واختلف في الغنى في نفس الصعيد فقال الشافعي (فصل)

وأحد الصعد الثراب فلا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر أو برمل فيه غبار وقال أبو حنيفة ٢١ وثلاث الصعد الأرض فيجوز التيمم بالأرض

وأجزأتم أولو بحجر لآثاراب
عليه ورمل لغبار فيه زائد
مالك فقال ويجوز بما
اتصل بالأرض كالنبات

● (فصل) ● وطلب الماء شرط
لهذه التيمم عند الشافعي
ومالك وقال أبو حنيفة ليس
بشرط وعن أحمد وبشأن
كالمذهبن أعدهما وجوب
الطلب وأجوعا على أنه يجوز
التيمم للجنب في الحدث
وعلى أن المسافر إذا كان معه
ماء وخشى العطش أنه
يجب عليه شربه وتيمم

● (فصل) ● والمسح بالدين
في التيمم يكون إلى الرمي
متداني حنيفة وعلى الجديد
من قول الشافعي وعند مالك
وأحمد المسح إلى المرافق
مستحب وإلى الكوعين
واجب وحكى عن الزهري
أنه قال المسح إلى الأباط

● (فصل) ● وأجوعا على
أن الحدث إذا تيمم ثم وجد
الماء قبل الدخول في الصلاة
بطل تيممه ويجزأ استعمال
الماء واشتوا فسخه إذا
وجد الماء بعد دخوله في
الصلاة فقال الشافعي إن كانت
صلاته مما سقط فرضها
بالتيمم بأن يكون مسافرا لم
تطل صلاته وعصى فيها
وقطعها التيمم أفضل وقال
مالك يحصى جبا ويبلغها
وهي صحيحة وقال أبو حنيفة
يطل تيممه بلزمه الخروج
من الصلاة واستعمال الماء

● (فصل) ● فإن قلت إن الأئمة المجتهدين قد كانوا من الكمال يمين لا طاعهم على عين الشريعة في تتبهم
فكيف كانوا يعتقدون بمجالس المناظر تجمع بعضهم بعضا من ذلك ما في مقامهم أشرف على عين الشريعة
الأولى ورأى اتصال مذهب المجتهدين كلها بعين الشريعة ● فالجواب قد يكون مجالس المناظر بين الأئمة إنما
وقع منهم قبل بلوغ المقام الكفائي واطلاعه على اتصال جميع مذهب المجتهدين بعين الشريعة الكبرى فإن
من لازم المناظر انحصار جهة الخصم والا كانت المناظر معتبرة ويحتمل أن يجلس المناظره كل من يجتهد
وغير مجتهد فطلب المجتهد بالمناظره ترقية ذلك النقص إلى مقام الكمال لا إحاض يتقدم كل وجه ويحتمل
أيضا أن يكون مجالس المناظره إنما كان لبيان الأسكل والافضل ليعمل أحدهم به ويرث أصحابه إلى العمل
به من حيث أنه رقى في مقام الاسلام والأيمان والأحسان والأية ان وبالجملة فلا تقع المناظره بين الكاملين
على الحد المتبادر إلى الأذهان أبدا بل لا بد لها من موجب وأقرب ما يكون تصدهما تصديدهن أنبا هـ
وأفادهما كما كان صلى الله عليه وسلم يفعل بعض أشياء لبيان الجواز وفادة الامتعة وحديث ما لا سلام وما
الاعيان وما لا احسان وإضاح ذلك أن كل مجتهد يشهد صحة قول صاحبه ولذلك قال المجتهد لا ينكر على مجتهد
لأنه يرى قول نفسه لا يخبر عن إحدى مرتبتي الشريعة وقول خصمه على هدى من به في قوله ومقامه ربيع
ومقام أرفع ● (فان قلت) ● فهل يصح في حق من اطعم على عين الشريعة المطهرة ما يهل بشئ من اصول
أحكام الشريعة المعاهرة ● (الجواب) ● أنه لا يصح في حق المجهول بمنزعة قول من أقوال العلماء بل يصير
يقر وجب مع مذهب المجتهد من اتباعهم من قلبه ولا يحتاج إلى نظري كتاب لأن صاحب هذا المقام يعرف
كفاؤه ويتقوا وجه اسناد كل قول في العلم إلى الشريعة ويعرف من أين أخذها صاحبها من الكتاب والسنة بل
يعرف اسناد كل قول إلى حضرة الاسلام الذي برز من سائر الاجسام الألهية وهذا هو مقام العلماء
بأنه تعالى وبأحكامه على الحقيقة ● (فان قلت) ● فلي ما قرؤتم من أن سائر الأئمة على هدى من رجم فكل
شخص يزعم أنه يعتقد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من رجم فثرت فقه من العمل بقول غير امامه وحصل
له به الحرج والفتن فهو غير صادق في اعتقاده المذكور ● (الجواب) ● فم لا امر كذلك ولا يكمل اعتقاده
الآن تساوي هذه العمل بقول كل مجتهد على حد سواء بشرطه السابق في الميزان ● (فان قلت) ● فهل يجب
على مثل هذا الأول على يد شيخ حتى يصل إلى الشهادة عين الشريعة لاول في مقام الإيمان والأحسان
والإيمان من حيث أن لكل مقام من هذه المقامات عيناً تخصه كما أن لكل عا دافتر وطا في كل مقام منها كما
يعرف ذلك أهل الكشف وبه صير أحدهم يعتقد أن كل مجتهد صيب ● (الجواب) ● كما تقدمت الاشارة
التيتم بحسب السبل حتى يصل في ذلك لأن كل عالم يتوصل إلى الواجب الاله فهو واجب وعلم انه يجب على
كل مسلم اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على هدى من رجم ولا يصح الاعتقاد الآن يكون جازما ولا يصح الجزم
الحقيقي الا بشيء والذين يشترعونها كل قول والله تعالى أعلم والحمد لله رب العالمين

● (فصل) ● فإن قلت فماذا أجيب من نازعي في صحة هذا المأثر من الجادلين وقال هذا أمر ما بيننا
به عن أحد من علمائنا وقد كانوا يأخذون الاسمي من العلم فقال الدليل على علمنا الكتاب والسنة وقواعد
الأئمة ● فالجواب من أدلة هذه الميزان طلب الشارح عما لوفاق وعدم الخلاف في قوله تعالى شرع لكم من
الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقبوا الدين ولا تتفرقوا فيه
أي لا تراه التي لا تشهدوا افتقار كتاب ولا سنة وأما ما شهد به الكتاب والسنة فهو من جمع الدين لا من تفرقة
ومن الدليل على ذلك أيضا قوله تعالى يد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في
الدين من حرج وقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله تعالى إن الله
بالناس لرفوف رحيم وأما الأحاديث في ذلك فذكر منها قوله صلى الله عليه وسلم الدين يسر وكفى بشا هذا
الدين أدا لا غايه ومنها قوله صلى الله عليه وسلم إن باب الله على السمع والطاعة في المنشأ والمكره فيما استطعتم

الآتي الجنزة والعدين وقال أحمد تبطل مطلقا وأجوعا على أنه إذا رأى الماء بعد فراغه من الصلاة لإعادة عليه وإن كان الوقت باتيا ● (فصل) ●

النبي لم يرفع الحديث بالاتفاق وقال ٢٢ داود أنه يرفع الحديث وهو ضعيف لأنه لو رفع الحديث لم يابل عند وجود الماء ولا يجوز الجمع بين

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فلتؤمروا منه ما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لم يسروا ولا تعسروا وبشرُوا ولا تشكروا ومنها قوله صلى الله عليه وسلم اختلاف أمتي رحمة أي توسعة عليهم وعلى أتباعهم في وقائع الأحوال المتعلقة بفروع الشريعة وليس المراد اختلافهم في الأصول كالتوحيد وتوابعه وقال بعضهم المراد به اختلافهم في أمر معاشهم وسيأتي أن السلف كانوا يكرهون أيضا الاختلاف ويقولون اتخذا ذلك توسعة ثم قال إن بهم أحسن العوام من الاختلاف خلاف المراد وقد كان سفيان الثوري رحمه الله تعالى يقول لا تقولوا اختلاف العلماء في كذا أو قولوا قد وسع العلماء على الأمة بذلك ومن الدليل على صحة مترقب الميزان أيضا من قول الأئمة قول أئمة الشافعي وغيره رضي الله عنهم إن أعمال الحديثين أو أفعالهم يجعلها على حالين أحدهما أن الغاية فعله أن من طعن في صحة هذه الميزان لا يتناول ما بين طعن في ما شددت فيه أو خففت فيه بل يكون إمامه قال بصدقه قل أن كلام من هذين الأمرين جاء به الشرع أو ما لم لا يجعل مثل ذلك فإذا أخذ إمامك بتخفيف أو تشدد فهو مسلم بل إن أخذ بالمرتبعة الأخرى ضرر وذهب على كل مقام اعتقاد أن إمامه لو عرض عليه حال من يحجز عن فعل العزة التي قال هو بها الانتباه بالخصه التي قال بها غيره اجتهد أمته لهذا العجز لا لقلة إسدال ذلك الإمام الذي قاله أو كان بصدق ذلك المجتهد على الفتوى بها ولكن من آمن بالنظر في كلام الأئمة المجتهدين رضي الله عنهم وجد كل مجتهد يتخفف أو تشدد آخرى بحسب ما طفر به من أدلة الشرعية فإن كل مجتهد تابع لما وجد من كلام الشارع لا يخرج في استنباطه عنه أبدا وغاية كلام المجتهد أنه أوضح كلام الشارع للعامة لسان يفهمه ولا عنددهم من الجلب الذي هو كناية هنا عن عدم التوفيق للمحتاج إليه من طرق الفهم الذي يشترطه في توفيق كلام أحسن الخلق سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه ولو أن حجاجهم دفع عنهم وكلام الشارع كانهم المجتهدون ولم يتجاوزوا إلى من يشرحه لهم وقد قدما أن أحدهما من المجتهدين لم يشدد في أمر أو يخفف فيه إلا لاتباع الشارع فغارأي الشارع شدد فيه شدد ومارأه خفف فيه خفف فيما لو أجاب شعائر الدين سواء أوقع التشديد في فعل الأمر أم اجتنب النهي وجميع المجتهدين على ذلك كما يعرف من سيرمذاهبهم وبما جاز ذلك أن كل مارأه الأئمة يتخل بشعائر الدين فعلا أو تركا بقوه على التشديد لكل مارأه وإنه كل شعار الدين لا غير ولا يظهر به نقص فيه أو بقوه على التخفيف أذهم أمناه الشارع على شريعته من بعدهم بالحكمة والعلماء فافهم (فان قلت) إن بعض المقلدين يزعم أن إمامه إذا قال بزيادة أو بزيادة بالمرتبعة أبدا أو أذا قال بخصه فلا يقول بمقابلها من العزة أبدا بل كان إمامه لازما قولا واحدا باردا في حق كل قوى وضعفت في ما وإنه لو عرض عليه حال من يحجز عن فعل العزة عظم بفته بالمرتبعة أبدا (فالجواب) أن هذا اعتقاد فاسد في الأئمة ومن اعتقد مثل ذلك في إمامه فكانه يشهد على إمامه بأنه كل مخالف الفهم قواعدا للشرع بالظاهر فمن آيات وأخبار آثار وكما بيانه أنما وصفتي بذلك قد حاورني إمامه لأنه قد شهد عليه بالجلل بجميع ما تناوأت عليه الشرع من التخفيف والتشديد فالحق الذي يجب اعتقاد في سائر الأئمة رضي الله عنهم أنهم إنما كانوا يفتون كل أحد بما يناسب حاله من تخفيف أو تشدد في سائر أبواب العبادات والمعاملات ومن نازعنا في ذلك من المقلدين فليأتنا بنقل صحيح السند عنهم بانهم كانوا يعممون في الحكم الذي كانوا يفتون به الناس في حق كل قوى وضعفت ونحن نوافقه في ما زعموه أنه لا يصدق ذلك فلا عنهم تحمل السند عنهم فإنهم لا نلتزم بحجة أبدا على هذا الوجه أي بل لا بد لنا من القصد بمشقة الله تعالى على الفرد في فهم ذلك المقلد إمارة ذلك الإمام رضي الله تعالى عنه فان من المعلوم أن جميع أقوال المجتهدين تأمل بالادلة الشرعية معتمدين تخفيف أو تشدد بذكرها أنما يحكم المطابقة فما صرح الشرع به يحكمه لا يمكن أحد منهم انطرح وجعته أبدا أو أجملة أي ذكرته ولم تنبئ من يفتي فان المجتهدين يرجعون فيه إلى قديم قديم تخفف وقسم تشدد بحسب ما يظهر لهم من المداورك أوله العرب كما يعرف ذلك من سيرمذاهب الأئمة وذلك نحو حديث إنما الأعمال بالنيات أو حديث لا وضوء

فرضين بينهم واحد عند الشافعي ومالك وأحمد عند ذلك الحاضر والثاني بحسب حال جماعة ممن أكبر الصلابة والتابعين وقال أبو حنيفة أنهم كانوا يرضون به من الحديث إلى الحديث أو وجود الماء به قال الثوري والحنبل (فصل) وأجمعوا على أن النية شرط في صحة التيمم واتفقوا على أن التيمم لا يرفع الحديث على الاحتراز بل يبيح الصلاة وحكي عن أبي حنيفة قال يرفع الحديث ويجب وزله التيمم إن يؤم الموضئين والمنسجمين بالإجماع وحكي المنع عن ربيعة ومحمد بن الحسن ولا يجوز التيمم قبل دخول الوقت عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز (فصل) واتفق الثلاثة على أنه لا يجوز التيمم صلاة العبد والجنان في الحضر وان تخفف فواتها أو أجاز ذلك أبو حنيفة واختلفوا في الحضر إذا نذر عليه الماء وخاف فوت الوقت بأن كان الماء بعدا عنه أو بتر إذا استقى منه طلع الشمس فعند الشافعي يتيمم ويصل وإذا وجد الماء أعاد عند مالك يتيمم ويصل ولا يرد عند أبي حنيفة بترك الصلاة ويبقى الفرض بذمته إلى أن يشر على الماء (فصل) ومن خاف التلف من استعمال الماء جازله تركه وأن يتيمم بلا خلاف خلفه الذي يذوق المرض أو تأخر البرء أو حدث لمن

مرض ولم يخفف منه التلف جازاه عند أبي حنيفة وما كان يتيمم بلا عذره وهو الراجح من مذهب ٢٣ الشافعي وقال عطاه والحسن لا يستباح له التيمم بل بالرضأ ملاً ولا يجوز التيمم للمريض الا عند عدم الماء ومن وجد ماء لا يكتبه فالراجح من قول الشافعي ان يجب استعماله قبل التيمم وقال أجد بغسل ما يقدر عليه ويستمع الباقي وقال باقي الأئمة لا يجب استعماله بل تركه ويستمع (فصل) * من كان يرضو

من أعضائه قروح أو كسر أو جرح أو ألم في جيبه وخاف من نزحها الثالث فغسل الشافعي يمسح على الجبيرة ويضم الى السبع التيمم وقال أبو حنيفة وما كان اذا كان يرضو جيبه وبعضها وبعضه يرضو قروحاً أو كسراً كان أكثر المصحب يمسح به وسقط حكم الجرب الا انه يستحب به غسل اليانوس كان المصحب الأقل تيمم وسقط غسل العضو الجرب وقال أحمد يغسل المصحب ويستمع للجرب واذا مسح على الجبيرة وصلى فلا إعادة عليه الا على قول للشافعي وهو الراجح اذا وضع على حدث وتعذر نزحها (فصل) * ومن حبس في المصطفى لم يقدر على الماء تيمم وصلى منه ما لاك وأجدر ولا إعادة عليه وعن أبي حنيفة روايتان أحدهما لا يصلي حتى يخرج من الحبس أو يجد الماء والثانية يصلي ويعد وهو قول للشافعي ومن نسي الجاء فدخله حتى تيمم وصلى تيمم جده أعاد على الجاء الراجح من مذهب الشافعي وقال مالك في بعض رواياته لا يعد فان أعاد الحسن

ان لم يذكر كرم الله عليه الصلاة والسلام في السكتاب أو الصلاة لجاء المسجد الا في المسجد فان من المتجهدين من قال لا صلاة أو لا وضوء لمن ذكر تصح أصلاً ومنهم من قال لا صلاة كاملة ولا وضوء كامل ولقنا الأحاديث المذكورة تشهد لكل امام لا يسلل لاحدهما ان يهدم قول الآخر جله من غير طرق احتمال أي معنى يعارض في ذلك أبدأ أو قرب معنى في ذلك ان حكم الله تعالى في حق كل مجتهد ما ظهر له في المسائل الشرعية ولا يطالب بسوى ما يظهر له أبداً (فان قلت) فاذ كان من كل شر بعينه سجدنا على الله عليه وسلم التي اختصم في التمسك به على ما ذكر من التعقيب والتشديد الذي لا يشق على الأمة كل تلك المشقة وذلك ونحوه كان صلى الله عليه وسلم ووجه الامتنان في تكميل أديانهم ودفع ما فيه مشقة عليهم (فالجواب) نعم وهو كذلك فرحم صلى الله عليه وسلم أتوا بآياته بأمرهم بالكتساب الفضائل والمراعاة للعلل وذلك بفعل العزائم التي يتقربون في قدر جان الجسفة ورحم الضعفاء بدم تكليفهم بالاطاعة مع قوف أحوالهم وكذا وفي حق من مرض أو سافر من المسائل التي يأمر بالاكتفاء بكتسابه ما كان يعمل بهما مقصداً أن الشرع لو كانت جاءت على إحدى مرتبتي الميزان فقلنا كان فيها حرج شديد على الأمة في قسم التشديد بل يظهر للدين شاعري قسم التخفيف وكان كل من قلنا اماماً في مسئلة قلنا فيها بالتشديد لا يجوز والعمل بقول غيره في مضائق الاحوال والضرورات فكانت المشقة تعظم على الأمة بذلك فالحمد لله الذي جاءت شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على أكمل حال يحكم الاعتدال فلا يوجب في مشقة على شخص الا بوجوبه في مشقة أخرى فيه التخفيف عليه اما حديث أو أثر أو قول امام آخر أو قول في مذهب ذلك المحدث من جرح تخفف عنه (فان قلت) فما الجواب ان نلزمنا أحدنا في اتقان من المتجهدين الذين يعتقدون أن الشرع يعاقب على من يتبعوا حذوه في ما عليه امامه فقط ويرى غير قول امامه خطأ فيحمل الصواب (قلنا) الجواب اننا نقيم عليه الجرح من فعل نفسه وذلك ان نزاهة يقاد غير امامه في بعض الواقع فنقول له هل صار مذهب امامك فاسد ام لا على القول غيره ومذهب الغير صحيحاً أم مذهب باقي في محض حال على القول غيره ولعله لا يجد له جواباً يدعيه كسب أبداً على وجهه الحق وسبب سدي على الخصوص رحمه الله تعالى يقول لا يكمل المؤمن العمل بالشرع كلها وهو متخذ بمذهب واحد أبدأ أو قال صاحبه اذا هم الحديث فهو مذهبي اترك ذلك المقاد الاخذ بأحاديث كثيرة مذهب عند غير امامه وهذا من ذلك المتأدعي في البه برع طر يق هذه الميزان وعدم فهمه الكلام امامه رضى الله تعالى عنه اذ لو كان امامه مرنى الله تعالى عنه يقول من نفسه الشرع عنه أدري بأن نصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل أحداً كان يقول رضى الله عنه اذا هم الحديث أي يردى فهو مذهبي ومنه أعلم انتهى وهو كلام نفيس فان الشرع يعاقبنا ترك كل أحكامها يضم جميع الأحاديث والمذاهب بعضها الى بعض حتى تعبر بكان مذهب واحد ومن يتبين وكل من اتسع نظره وأبعد في الشرعية وأطلع على أقوال علمائها في سائر الادوار وجد الشرع يعقبنه من الآيات والاختيار والا نارسادها وحتمها لو كل من أخرج حديثاً أو أثراً أو قولاً من أقوال علمائها فهو فاسد جاهل رده من علمه بذلك وكان عليه كالقوله الذي نقص من قيامه أو لمحة مسل أو أكثر بحسب ما يتبعه الحال فالشرع الكاملة حقيقة في جميع المذاهب لبعضها باقوا لها على غسل واستبصر فضم إلى جميع احاديث الشريعة وأثارها وأقوال علمائها الى بعضها بعضاً وحينئذ يظهر لك كمال عظمة الشرع وعظمته هذا الميزان ثم انظر اليها بعد التيمم تجدها كلها المتخرج من مرتبة تخفيف وتشديد أبدأ وقد تحققتنا هذا المشهود والله الحمد من سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة فان قلت فما أصنع بلا حديث التي حجت به موت امامي ولم يأخذ بها (فالجواب) الذي ينبغي ان أنك تعلم بان امامك لو نظر بها وحجت عندك بما كان أمرك بها ان الأئمة كلهم أسرى في يد الشرع فكيف يسيق بآياته في فصل خبر بهم من الرأى ومن فعل مثل ذلك فقد خلى الخبر بكلامه ومن قال لا عمل بحديث الا ان أخذ به امامي فانه خبر كثير كالمية كثير من القلندر لا نعمة المذهب وكان الاولى لهم العمل بكل حديث صحيح بعد امامهم

وقال أبو حنيفة وقد أجازنا إعادة عليهم وهو ٤ قول قديم الشافعي (نقل) ومن لم يجدناه ولا زبانا وحضرته الصلاة قال أبو حنيفة لا يصلي حتى

يحد الماء أو التراب وعن مالك ثلاث روايات أحدها أن كذهب أبي حنيفة والثانية يصلي على حسب حاله وبعد أن وجد وهو الجديد الرابع من قول الشافعي وأحدى الروايتين عن أحمد والقول القديم الشافعي كذهب أبي حنيفة والرواية الثانية عن أحمد وهي الصحة أنه يصلي ولا يبعد وهي الثالثة عن مالك ولو كان على يده نجاسة ولم يجد ما يزيلها وهو متطهر فإنه يشتملها كالحدث ولا يبعد هذا قول أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يشتملها للنجاسة وقال أبو حنيفة لا يصلي حتى يجد ما يزيلها وقال الشافعي يصلي وبعد (نقل) (نقل) استألف الأئمة في عدم الإجزاء في النيم فقال أبو حنيفة في الرواية المشهورة عنه ضربان أحدهما لو جدد النية للبدن والمرفقين والأصبع المنصوص من مذهب الشافعي كذهب أبي حنيفة قبل قال الشيخ أبو حامد الأصغراني أنه المنصوص قد عاود جديده فبعض الوجه والبدن إلى المرفقين بضربتين أو بضربتين وقال الشافعي في أشهر الروايتين وأحمد يجزئه ضربة واحدة وهو الكفيع بأن يكون معاون أصابعه لوجهه ويطون راحته لكفيه (باب مسح الخف)

تنفيذ الوصية إلا أنه كان اعتقادنا منهم أنهم لو عاشوا وغفر وإتيك لأحدث التي صحت بعدهم لا خذوا بها وعلموا من أوتروا كل قياس كانوا أقساما وكل قول كانوا أقساما وقد قبلنا من طرق صحيحة أن الإمام الشافعي أرسل بقول الإمام أحمد من حبل أضع عندكم حديث وأعلموا به لنا خذوه ونزل كل قول فلهذا قبل ذلك أقوله غير أننا كنتم أحفظا للحدث ونحن أعلم به انتهى (فان قلت) فإذا قلتم أن جميع داهب الحديث لا يخرج شيئا من غير النية فأنى حصل الحديث لو أورد في حديث إذا اجتهد بدل الحكم وأخطأ فيه أجزأ أصاب الله أجزأ من استمدد العلماء كلامهم من بحر الشريعة (فالجواب) أن المراد بالخطأ هنا هو خطأ المجتهد في عدم مصادقة الدليل في تلك المسئلة لا الخطأ الذي يخرج عن الشريعة لأنه إذا خرج عن الشريعة فلا أجر له لقوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو ردأته وقد ثبت الشارع له الإجزاء في الأمان معنى الحديث أن الحكم إذا اجتهد وصاف نفس الدليل لو أورد في ذلك من الشارع فلهذا أجزأ من أجزأ المتبع وأجزأ مصادفة الدليل وإن لم يصادف عين الدليل وأخطأ في حكمه فلهذا أجزأ واحد وهو أجزأ المتبع فالمراد بالخطأ هنا الخطأ الإضافي لا الخطأ المطلق فافهم فإن اعتقادنا أن سائر أئمة المسلمين على هدى من دهم في جميع أقوالهم وما أمروا إلا أن يقولوا من غير الشريعة بعدة أو قريب بعدة عنها وبهذا يجب طول السند وقصر وكما يجب علينا الأيمان بمحة جميع شرائع الأنبياء قبل نهضهم اختلافها وبخلافها تشبهها منها فلما هرب بعضها كذلك يجب على المقادير اعتقاد صحة ما يجب جميع المجتهدين الصحة وإن خالف كلامهم ظاهر كلامهم فإن الإنسان كما يمدع شعاع نور الشمس بغيره حتى يمدع نور رطل فمرمان كلامه يخرج عن الشريعة وليس كذلك ولعل ذلك يجب بقوله العلماء كلامهم بعضه على سائر الأديان والعهود فافهم فخذ أهل كل دور وبعث في صحة قول بعض الأديان التي مضت قبله وأمن من يخرج بصرفه في هذا الزمان جميع الأدوار التي مضت قبله حتى يصل إلى شئ أو يتصل بالعباد من الشريعة الأولى التي هي كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن هو موجود عن ذلك فإن بين المقلدين الآن وبين الدور الأولى من الصحابة نحو خمسة عشر دورا من العلماء فاعلم ذلك (فان قلت) فهل لهذا الميزان دليل في جعله على مرتبتين من حضرة لوى الألهي قبل أن ينزل بها جبريل (فالجواب) نعم أجمع أهل الكنف الصحيح على أن أحكام الدين الحقة نزلت من أمان كن مختلفة لامن محل واحد كما يغلبه بعضهم فنزل الواجب من القلم الأعلى والذروب من اللوح والحرام من العرش والمكر ومن الكرم والمباح من الصدقة فواجب شهده لربة التشديد والمندوب بشهده لربة التخييف وكذلك القول في الحرام والمكر وهو أمان المباح فهو أمر برزخية له الله تعالى من جليلة الرحمة على عباده يستريحوا بفعله من جهة التشفة التكليف والتخفيف ولا يكونوا فيه تحت أمر ولا يمتنع أدفعه الشر أن يكون تحت التخفيف على الدوام مما لا طاعة له ولكن بعض العارفين قد قدم المباح أيضا إلى تخفيفه وهذا بالنظر للأولى وخلاف الأولى يكون ذلك عنده على قسمين كالمرجع والرخصة كما تقدم (فان قلت) فما الحكمة في تخصيص قول الأحكام الخمسة من هذه الأمان كن المقدمة (فالجواب) الحكمة في ذلك أن كل محصل يحصل بحداصه بما فيه فيكون من القلم الأعلى نظرا إلى التكليف الواجبة فيدهم أجمعهم بحسب ما يرى في أحوالهم من العرش نظرا إلى المخطورات فيدهم بأجمعهم بالبرحة لأن العرش مستوى الاسم الرحمن فلا ينظر إلى أهل حضرته إلا بعين الرحمة كل أحد بما يناسبه من مكرم وغيره حجة التوحيد أو حجة الإمداد أو حجة المهمل بالعقوبة ويكون من الكرسي نظرا إلى الأعمال والأقوال المسكر وهذه تفسر إلى أهلها بالقول والتجاوز وهذا كأي شيء ترك المسكر ولا يؤخذ فاعله وأما الصدقة فهي المرتبة انفسه وانما هي منجستى لأنها لا يجاوز زهني من أعماله حتى آدم يقتضي أن الأمر والنهي يزل من قلم اللوح إلى عرش الكرسي إلى صدقة مرتبة على يده ذلك يظهر المكلفين فليس للأحكام محل يجوز الصدقة لاستقرار فيه ينالها بين مظاهر المكلفين أي انتهى مستقران الأحكام في العالم العلوي فليتأمل

المعبر على أنما في في السفر عاتر باجتماع المسلمين ولم يتم من جوارحه إلا الخوارج واتفقوا في الأئمة على جوارحه في السفر الأخرى وسمعت

عن مالك والمسح على الخف موقوف عند أبي حنيفة والثاني وأحد المسافر ثلاثة أيام ولياليهن ٢٥ ولحقه يوم وإيلة وقال مالك لا تؤقت لمسح

الخف بل يمسح لابس مسافرا
كان أو معة سيما بادله مالم
يزنه أو معة حنابوهو
القديم من قول الثاني

وجمع سبدي عليا الخواص رجه الله تعالى يقول المباح قسم النفس وهو خاص بالسدر وثوبها تنهس
نفوس عالم السعدا تولى أصولها وهو الزقوم تنهى نفوس عالم الشقاء الأبدى فاعلم ذلك فانه نفيس والحمد
لثوب العالين

﴿فصل﴾ فان ادعى أحد من العلماء مذوق هذه الميزان والتدين بها لن تصدقه أو توقف في تصديقه
فالمطوب اننا نسأله عن منازع أقوال المذاهب العلماء المستعملة والمندوسه فان قررها كهلوا ودها الى
مرتبتين وعرفه عندنا منهم من الكتابوا سنة كالمصنفين من توقف في توجيهه شي من ذلك تبين
انه لا ذوق له فيها وانما هو عالمها مسل لاها لا غير وعلم ان مرادنا بمنزعه كل قول منشؤه مثال ذلك قول
بعض العلماء بغير مبرر وقية وجه الامر بالدليل بهذا القول منشؤه الاحتياط ودليل هذا الحطاط نحو قوله
صلى الله عليه وسلم دع ما يربك الى ما لا يربك فانك لا تعلم ما بينك وبينهم ومن تأمل نحو قوله تعالى ولا تقر واما اليمين الا
بأني هي احسن وعلم ان النهي عن القرب بغير الوجه المطلوب اغما هو تغييره بما له يؤدي اليه من الاضرار
بالدين وماله لاحته اسرار منازع أقوال العلماء العالمين والائمة المجتهدين فليتنامل والله أعلم وقد قدم
ان الله تعالى سامع على بالاطلاع على عين الشريعة وتايت المذاهب كلها متصلة بها ورأيت مذاهب الائمة
الاربعة تجري جدوا لها كهلوا رأيت جميع المذاهب التي اندرست قد استجالت جوارها ورأيت أطول الائمة
جدولا الامام ابا حنيفة عليه الامام مالك عليه الامام الشافعي عليه الامام أحمد بن حنبل وأقصرهم جدولا
مذهب الامام داود وقد انقضض في القرن الخامس فأولت ذلك طاول زمن العمل بمذاهبهم وقصره
كان مذهب الامام أبي حنيفة أول المذاهب المدونة وينافس كذلك يكون آخرها انقراضا بذلك قال أهل
الكشف فمما نظرت الى مذاهب المجتهدين وما تفرع عنها في سائر الادوار الى عصرنا هذا لم أقدر ان اخرج قولاً
واحداً من أقوالهم عن الشريعة مثلاً هو دار باطلها كالمذاهب الشريعة الاولى ومن أقرب مثال لذلك شبكة
صيد السمك في أرض مصر فان العين الاولى منها مثال العين الشريعة فالطرفة فانظر الى العيون المنشورة منها
الى آخر الادوار التي هي مثال أقوال الائمة المجتهدين ومقدّم جسم الى يوم القيامة قطع علمه هو وقارب
أقوالهم من الشريعة فتجد كل عين مرتبطة بما فروعها حتى تنتهي الى العين الاولى فياسعد من أطلعها الله
تعالى على عين الشريعة الاولى كما أطلعنا ورأى ان كل مجتهد مصيب وباقوا زوما كثر ترسور ودا
رأه جميع العلماء يوم القيامة وأخذوا يديهم ويسموا في وجهه موصرا كل واحد يد ادرا الى الشفاعة
فيهم ويرأى جسم غيره على ذلك لا يقول ما يشفع فيه الا انما يندام من قصر في السلوك ولم يصل الى
شهود العين الاولى من الشريعة يقول يندام من قال المصيب واحد والباقي محتمل فان جميع من خطاهم
يعبسون في وجهه لخطئهم لهم وتغير بحكم الجمل وسوء الادب وقوله السقيم فاسع يا أخى الى
الاشتغال بالعلم على وجه الاخلاص والورع والعمل بكل ما علمت حتى طأوى لك العلم بن بصرعة وتشرف
على مقام المجتهدين وتوقف على العين الاولى التي أشرف عليها امالك وتشاركه في الاعتراف منها فبكنت
متبعه حال سلوكك مع جماعت من العين التي يستعملونها كذلك تكون متبعه في الاعتراف من العين التي
افترق منها ثم اذا حصلت ذلك المقام فاستعصب بشهود العين الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار فصر
نوجه جميع أقوال العلماء ولا ترد منها قولاً واحداً اما الصمد دليل كل واحد منهم عندك من تخفيف أو تشديد
واما الشهادة حصة استبداطها واتصالها بين الشريعة وتوان تزلت في آخر الادوار فربح الاصر في ذلك كله
الى مرتبة الشريعة من تخفيف وتشديد لكل منها مدار جال وقد كان الامام أحمد يقول كثرة التقليد يعنى
البصرة كما تبعت العلماء على ان يأخذوا أحكام دينهم من عين الشريعة ولا يقتضوا بالتقليد من خلف جباب
أحد من المجتهدين فالمدقق الذي جعلنا من وجه كلام جميع علماء الشريعة لا يرد من أقوالهم شيئاً شوهوا

﴿فصل﴾ والسنة
جمع أعلى الخلف وأسفله
عند الثلاثة وقال أحمد
السنة مسجع إلا فقط فان
اقتصصر على أعله أجزأه
بالاتفاق وان اقتصصر على
أسفله لم يجز به بالإجماع
واختلفوا في قدر الأجزاء
وفي المسح فقال أبو حنيفة
للمسح الزلزاله أصابع
فصاعدا وقال الشافعي
ما يقبض عليه اسم المسح وقال
أحمد مسح الكثر يجزى
ومالك رجه الله يرى الاستيعاب
يجعل الفرض لكن لو اخل
بجمع ما يحاذى ماقت
القدم أعاد الصلاة عنده
استحب ما في الوقت وأجمعوا
على ان المسح على الخفين
مرة واحدة يجزى وعلى انه
مضى زاع أحد الخفين وجب
عليه نزع الآخر

﴿فصل﴾ واتفقوا على أن
استلوا معة المسح من الحدث
بعد ايسر لادن وقت المسح
وعن أحمد رواه انه من
وقت المسح واخذوا بالمنزى
قال النووي وهو الراسخ
دليلا وقال الحسن البصري
من وقت اللبس واتفقوا على
أنه اذا انقضت مدة المسح
بطلت طهارته الا مال كانه

على أصله في قولنا رعاة الوقت ولو جمعنا الخلف في الحضرة مسافر أتم مع مقبوع عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يمسح

متصفح مسافر • (فصل) • وإذا كان ٢٦ في الخلف خرق يسير فبدأون الكعبين يظهر منه شيء يسير من الرجاين لم يخرج المسح عليه على الجديد

﴿فصل﴾ أن أردت يا أخي الوصول إلى معرفة هذه الميزان فوفاؤهم يتقرر ومذاهب المجتهدين ومقلد بهم
 كما يقرها أصحابنا فاسلك كما مر طريق القوم وإلى باسطة على يد شيخ صادق له ذوق في الطريق ليعلمك
 الاختلاص والصدق والعلم والعمل ويزيل عنك جميع الرغبات النفسية التي تعوقك عن السير وامثل
 شأنه إلى أن تصل إلى المقامات الكمال النسي وتصير ترى الناس كلهم ناجين لأنك ترى نفسك كأنك هالكا
 فان سلكت كذلك ضمنت لك أن شاء الله تعالى وصولك في أسرع زمان عادة إلى شهود عين الشريعة الأولى
 التي يفرغ عنها قول كل عالم وأساس لكل غير شيخ فإسلام عالمين إلى ما والجدال والمزاوجة على الدنيا ولو
 بالقلب من غير لفظ فلا يصل إلى ذلك ولو شهدك جميع أقرانك بالطبقة فلا عبرة بهذه الشهادة وقد أشار
 إلى ذلك الشيخ محي الدين في الباب الثالث والسبعين من الفوتوح فقال من سلك الطريق بشيئين ولو روع
 عا حرم الله تعالى فلا وصول له إلى معرفة الله تعالى المعرفة المطلوبة عند القوم ولعل الله تعالى عرف روح عليه
 الصلاة والسلام ثم أفاضل العبد إلى معرفة الله تعالى فليس وراء الله مري ولا فرق بعد ذلك فهناك يطالع
 كشفا ويقينا على حضرات الاجاء الاله بقوى اتصال جميع أقوال العلماء بحضرة الاجماء ويرتفع
 الخلاف عندك جميع مذاهب المجتهدين لشهود اتصال جميع أقوالهم بحضرة الاجماء والصلوات لا يخرج
 عن حضرة قول واحد من أقوالهم انتهى وهذا نظير ما تقدمنا في عين الشريعة الكبرى ومجموعت سيدي
 طيما لحواص وجهه تعالى يقول إذا انتهى سلوك المرء دخلت منه عدة التخليل بأنهم وعلمك بحجزة
 معنى قوله تعالى لا فرق بين أحد من رسله وعرف ذلك أن كل من فضل بقله بعض الرسل على بعض من
 غير كشف جميع فذكر في خلاف من فضل بالكشف فانه يشهد وحدة الامر ويرى عين الجمع هي عين
 الفرق كان السالكين طلبة العلم يسلك حضا أوحدها لما لا معتصم على مذهب واحد به يشهد أن الله تعالى
 به لا يرى مخالفة فنتهي به هذا الشهود إلى مقام يصير بعد نفسه في جميع المذاهب من غير فرق أن
 أي لشهود اعتراف جميع المذاهب من عين واحدة انتهى كلام الشيخ وهو شاهد عظيم للميزان مقرر
 للقول في مسئلة هل كل مجتهد مصيب أم لا فعلم أن كل من كان في حال السؤل فهو مصيب على العين الأولى
 فلا يقدر على أن يفعل أن كل مجتهد مصيب بخلاف من انتهى سلوكه فانه يشهد يقينا أن كل مجتهد مصيب
 وحديثه لا ينكره من عامة القادرين حتى صرح لهم بما يتقدمه لحاجهم من شهود القام الذي وصل

وهو بطهر المسح غسل
قدميه عند أبي حنيفة وعلى
الراجح من مذهب الشافعي
سواء طالت مدة النزاع
أو قصرت وقال أحمد ومالك
ونفسه لا رجليه مكانة فإن
طال الفصل استأنف وقال
الحسن وداود لا يجب غسل
رجليه ولا استئناق الطهارة

لا يجب عليه قضاء ما على الله يحرم علم الطوائف بالبيت والبيت في المسجد وعلى أنه يحرم طوطها ٢٧ حتى ينقطع حبسها (فصل) * أثقل سن
 اليه فهم معذورون ومن وجهه غير معذور ومن وجه آخر حيث لم يردوا صحة علم ذلك الله تعالى فانه ما من
 لناديل واضع يرد كلام أهل الكسوف أيد الاعتقاد وتلاوا لشرع إعلان الكسوف لا يأتي الامور بالشرعة
 دائما اذ هو انبار بالامر على ما هو عليه في نفسه وهذا هو عين التريفة * وصحبت سبيدي عليا لخواص
 وجهه الله تعالى يقول العلوم الدنية كلها من أنواع العلوم الخضر عليه السلام لا يخفى عليكم ما وقع من انكار
 السيد موسى عليه الصلاة والسلام لاسلامه ولكن لما سكت موسى عن انكاره عليه آخرا لمر علفنا موسى عليه
 الصلاة والسلام اطلع الله على ما اطلع عليه الخضر عليه السلام والا فلا كان يسوغ له السكوت على ما يراه
 منكر اعنده فان خوف سبينة قوم غير اذهم خوفاً من سخرها ظالم أو قتل فسلام خوفاً من ربه أو به طغيانا
 وكفر الا حق زعمه الشرع به انتهى وقد اشار الى نحو ذلك الشيخ محي الدين أوائل الفتوحات فسال من علامة
 العلوم الدنية ان تعهد العقول من حيث أدكارها ولا يكاد أحد من غير أهلها يشبهه الا بالنسب لاهلها من
 غير ذوق وذلك لانهم اتوا أهلها من طريق الكشف لا الفكر واما هؤلاء العلماء أخذوا العلوم الان طريق
 أنكارهم فاذا اتاهم علم من غير طريق أنكارهم انكروه لانه اتاهم من طريق غير ماؤفة عندهم انتهى
 ومن هنا تعلم يا أخي ان من أنكر هذه الميزان من المحبوب بن فهو معذور ولا تهمنا العلوم الدنية التي أوتها
 الخضر عليه السلام بيقين فاعلم ذلك وأطعم الله وب العالين

*(فصل) * في بيان تقرير قولس قال ان كل مجتهد مصيب أو المصيب لاجل ما بعينه وحصل كل قول على
 حالة وبيان ما يؤيد هذه الميزان (اعلم) ان مما يؤيد هذه الميزان ما أجمع عليه أهل الكسوف وصرح به
 الشيخ محي الدين في السكالك على مسمع الخلفين الفتوحات فقال لا ينبغي لاحد ان يقتضي مجتهد أو يظن
 في كلامه ان الشرع الذي هو حكم الله تعالى قد قرر وحكم المجتهد فصار شرع الله تعالى بشرير الله تعالى اياه
 قال وهذه مسألة يقع في محطوها كثير من اصحاب المذهب لعدم استحضارهم ما فيها من علم مع كونهم
 عالين به فكل من خطا مجتهدا به فكأنه خطا الشارع فيما قرر وحكم انتهى وفي هذا الكلام ما يشعر بالحق
 أقوال المجتهدين كلها بنصوص الشارع وحصل أقوال المجتهدين كلها بنصوص الشارع في جواز العمل بها
 بشرطه السابق في الميزان ويؤيد ذلك أيضا قول علي بن ابي طالب في بيان ما لا يجزئ الاجتهاد فلا
 قضاء مع ان ثلاث جهات منها غير القليلة بيقين ولكن لما كانت كل جهة مستندة الى الاجتهاد قلنا بالصحة ولم
 تكن جهة أولى بالقبول من جهة ومما يؤيد ذلك ايضا ما أجمع عليه أهل الكسوف ان المجتهدين هم الذين ورووا
 الانبياء حقيقة في علوم الوحي فكان النبي معصوم كذلك وانه محطو من الخطا في نفس الامر وان خطاه
 أحد فذلك الخطأ انما في عدم اطلاع على دليل فان جميع الانبياء والرسل في هذا نزلوا فيعلم برهم فيها
 الا العلماء المجتهدون فقام اجتهادهم مقام نصوص الشارع في وجوب العمل به فانه صلى الله عليه وسلم أباح
 لهم الاجتهاد في الاحكام بقوله تعالى ولورود على الرسول الى أولى الامر منهم لعله الذين يتنبئون منهم
 ومعلم ان الاستنباط من مقامات المجتهد رضى الله عنهم فهو تشريع من أمر الشارع كغيره فكل مجتهد
 مصيب من حيث تشريع بالاجتهاد الذي أقروا الشارع عليه كان كل نبى معصوم انتهى * وصحبت بعض أهل
 الكسوف يقول انما تعبد الله تعالى المجتهدين بالاجتهاد ليعمل لهم نصيب من التشريع وثبت لهم فيه القدم
 المراجعة فلا تدم عليهم في الاخر سوى بينهم بمجده صلى الله عليه وسلم فيعشر علماء هذه الامم خطا اذ
 الشريعة المطهرة العارفون بها انتهوا في مسغوف الانبياء والرسل لا في صفوف الامم فاما من نبى أو رسول الا
 وعبادته عالم من علماء هذه الامم أو ثمان أو ثلاثة أو أكثر كل عالم منهم له درجة الاستثابة في علم الاحكام
 والاحوال والمقامات والمنزلات الى ختام الدنيا بخروج المهدي عليه السلام ومن هنا تعلم ان جميع المجتهدين
 تابعون للشارع في التفتيق والتشديد فإياك أن يشدد دأما مذهبك في أمر قنار به جميع الناس أو يخفف

*(فصل) * يستعين من الحائض بمخافق الأزارع ولا يرضى بما بين السرور كانه حرام هذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال أحد

ومحمد بن الحسن وبعض أكاره المالكية ٢٨ وبعض أصحاب الشافعي يجوز الاستنعا والوطء فيما دون الفرج ووطء ما لحظ في الفرج

في أمر فتأمر به جميع الناس فإن الشريعة قد جاءت على مرتبتين لأعلى مرتبة واحدة كما في الميزان وإذ كان
صحيح القول بان الله تعالى لم يكلف عباده بما شق أبدال على ما شق الله عليه وسلم على من شق على أمته بقوله
الله من أول من أمور أمي شيا فترقى ثم فارتق الله بهم ومن شق على أمي شاقق الله بهم ولم يلق الله صلى
الله عليه وسلم دعا على من هول عليهم أبدال كل يقول له أصحابه ان كوفي ماترتكتم خوفا عليهم من كثرة تنزل
الاحكام التي يسألونه عنها فيجزون عن العمل بها العالم الدائر مع رفع المخرج دائر مع الأصل الذي ينسب اليه
أمر الناس في الجسمة بخلاف الدائر مع المخرج فإنه دائر مع أمر عارض بول زوال التكليف (فان قلت)
فان من أزم الناس بالتعبد بذهب واحد فقد ضيق عليهم وشق عليهم (فالجواب) انه ليس في ذلك مشقة
في الحقيقة لان صاحب ذلك المذهب لم يقل لزوم الضيق بالزينة بل جوزه وانظر وج من مذهب مالي
الزينة الثاني قاله ما عرفت رجوع مذهب هذا الامام الى مرتبة الشريعة لا لتصديق ولا مشقة على من التزم
مذهبنا فان لم يفهم الشرع بهذه الكفاية فهمت وان لم تقرر مذهب المذهب من هذا افتقار وتوان كان
صحيح المقلد اعتقاد ان سائر الأمة المسلمين على هدى من وجه لم كان يخالف قوله جناه وذلك معدوم من صفات
التفاني وقد تقدم انني ما وضعت هذا الميزان في هذه الطريق لان انتصار المذهب الاثني ومقدم خلاف
ما أشاعه عن بعض الحسد من قوله ان من تأمل في هذه الميزان وجدها تتحكم بنقطة جميع المذهبين قال
لان كل مجتهد لا يقول بقول الآخر بل يخطئه فليز من ذلك نقطة كل مجتهد وفي نقطة لا تخواتني كلام
هذا الحاسد فالجواب قد اجتمع الناس على قوله ان المجتهد لا يتكبر على مجتهد لوان كل واحد يلزمه العلم
بما ظنوه أنه الحق وقد أرسل البيت من سعد رضى الله عنه سئل الا بالمالك سألته عن مسألة
فكتب اليه الامام مالك ما بعد فالتك ياخي امد هدي وحكم الله تعالى في هذه المسئلة هو ما عندك انتهي
وما ذلك الا اطلاع كل مجتهد على عين الشرع الا في التي يتفرع عنها كل مذهب ولولا اطلاع كل من
الواجب عليه الانكار ويحتل ان من خطأ غيره من الأمة اخاف وقع ذلك من قبل بلوغه مقام الكشف كما يقع
فيه كثير من ينقل كلام الاثني من غير ذوق فلا يعرفون ما قاله العالم يا مديته وتوسطه ولان ما قاله أيام ثباته
من تأمل في هذا الفصل فإنه تائق بصحة هذا الميزان وهذا المذهب المجتهدين كلها انظر الشارع حكمهم باسناد
الى الاجتهاد والمجدد من العلل

● (فصل) ● لا يلزم من تعبد كامل من الاولياء أو المجتهدين بالعمل بقول دون آخر ان يكون يرى بطلان ذلك
القول الفعلي بالعمل به فيجوز ان لا يختار العمل به لكونه ليس من أهله سواء أكل ذلك في العزقة أم الرخصة
فان كل كامل ومجتهد يرى استمداد سائر المذاهب من عين الشرع فهو المذهب المستعمل والمقدور على كل
قول لا يعمل به لعدم أهليته فهو في حقه كالحديث الثالث وخ في غيره كالحديث المحكم وأما غير الكامل
من المقلد من حكمه حكم من كان متعبد بشرع عيسى التي لم يزل مثلاً من نضت بشرع محمد صلى الله عليه
وسلم فإنه يلزمه العمل بشرع محمد صلى الله عليه وسلم وترك ما من غير شرع عيسى فزى العلماء المتعبدون
بقول مدق من الزمان بشرعهم قول آخر هو أصح لا بداعدهم من الاول فيكون الاول ويعملون بالثاني
و بصير الاول عندهم كانه حديث منسوخ مع أن علماءهم الذين يتقدمون تعبدوا بذلك القول زماناً وأفتوا به
الذين حتى ماتوا فلو قلت لاحد الان تعبد بذلك القول لا تعيب ذلك وإيضاح ذلك ان الله تعالى اذا
أراد ان يعبد عباده بأحكام أخر على وجه آخر مخصوص غير الاحكام التي كانوا عليها أظهر العلماء وجهه
ترجيح أقوال غير الاقوال التي كانوا يرجعونها فيادر والى العمل بما ترجع عندهم وتبعهم المقلدون لهم في
الترجيح على ذلك ما تشرع صدر وهكذا الامر الى انقراض المذاهب يؤيد ذلك قول السدجر بن الخطاب
رضي الله عنه ان الله عز وجل يحدث للناس أقضية بحسب زمانهم وأحوالهم وتبعه على ذلك عطاء ومجاهد
وقال الشافعي وأجدته في تمت حلت وان تعبد به ● (فصل) ● والجائز ما لا يتفق في القراءة عندنا في حنيفة والامام

عبد الوهاب بالاتفاق فلو
وطئ قال أبو حنيفة ومالك
والشافعي في الجديد والراجح
من مذهبهم وأجنى إحدى
روايتيه يستعقر الله عز وجل
وتوب اليه ولا غرم عليه
اكن يستحب عند الشافعي
ان تصدق بديناران وطئ
في اقبال اللحم ونصفه في ادباره
وقال الشافعي في القديم
لتزاه القسامة وفي قدرها
قولان المشهور انه يجب
دينار في اقبال اللحم ونصفه
في ادباره الثاني من رتبة
بكل حال وقال إحدى الروايات
الآخرى تصدق بديناران
نصفه ولا فرق عندنا بين
اقبال اللحم وادباره
● (فصل) ● وإذا انقطع دم
الحائض لم يجز وطؤها حتى
تغسل وان كان الانتعاع
لاكثر الحين هذا مذهب
أكثر العلماء قال ابن المنذر
هذا كالأجانب منهم وقال أبو
حنيفة ان انقطع لاكثر الحين
جائز وطؤها قبل الغسل وان
انقطع لثون أكثر الحين
لم يجز حتى تغسل أو يغتسل
عليها وقت مسلاة وقال
الأوزاعي واداد اذا غسلت
فرجها جاز وطؤها ولو
ظهرت الحائض ولم تجد ماء
قال أبو حنيفة في المشهور
منه لا يعمل وطؤها حتى
تتمم وتغسل وقال مالك
لا يعمل وطؤها حتى تغسل

وقال الشافعي وأجدته في تمت حلت وان تعبد به ● (فصل) ● والجائز ما لا يتفق في القراءة عندنا في حنيفة والامام

لا اعتبار بالعادة وانما الاعتبار بالتمييز ٢٠ فاذا كانت غير مرتدة الى التمييز والام تحض أصلا وتصل إلى اهدا في الشهر الثاني والثالث وأما

في الشهر الاول فعنده وابتان
 أشهرهما انما عتكت أكثر
 الحضيض وظهر مذهب
 الشافعي انهم ان كان له عادة
 وغير قدم التمييز على العادة
 فان عدمت التمييز ردت
 الى العادة فان عدمت معامعا
 صارت مبتدأة وقد تقدم
 حكمه هار قال أحد ان كان
 له عادة تمييز ردت الى العادة
 فان هذه شاذة ردت الى التمييز
 فان عدمتها عتقت وابتان
 احدها عتكت أقل الحضيض
 والثانية غلبت عادة النساء
 ستا وسبعة (فصل) وهو
 المستحاضة حائض عندنا
 حنيفه والشافعي ومالك كما
 تصلى وتصوم وقال أحد
 لا يجوز زوطه المستحاضة
 الفرج لان تحاض زوجها
 العنت وهو الزنا فهو زنى
 أصح الاربين (فصل)
 وأجمعوا على انه يحرم بالنفس
 ما يحرم بالحض واختلفوا
 في أكثره فقال أبو حنيفة
 وأحمد وأبو يوسف
 رواية عن مالك وقال مالك
 والشافعي شون يوموا قال
 البيهقي بسعد بن عوف
 انقطع دم النفاس قبل بلوغ
 الغاية فقد أجاز الثلاثة
 وطأها من غير كراهة
 أحمد ليس له وطأها في ذلك
 الطاهر حتى تبلغ الاربعين
 (كتاب الصلاة)
 أجمع المسلمون على ان الصلاة

مذهب في رجوع الامر عندك حدنذالى من يتقى للضعف والتشد بشروطها وكان سدى على الخواص
 وجه الله تعالى يقول أنصاعا ثم قول من أقوال العلماء الا وهو مستند الى أصل من أصول الشرع يقال تأمل
 لان ذلك القول امانا يكون راجعا الى آية أو حديث أو أثر أو قياس صحيح على أصل صحيح لكن من أقوالهم
 ما هو مأخوذ من صريح الآيات والأخبار والأثار ومنه ما هو مأخوذ من المأخوذ ومن المأخوذ من المأخوذ فمن
 أقوالهم ما هو قريص منها ما هو أقرب ومنها ما هو بعيد ومنها ما هو أبعد ومن جملة كل هذا الشرع فاعلمنا
 مقتضية من شعاع نورها وما تم لنا فرغ من غير أصل أبدا كما يرى بيلته في الخطب واما العالم كتابه بعد
 عين الشرع في ضعف نور أقواله بالنظر الى نور أول مقتبس من عين الشرع اولى من قريص منها وهو سمع
 سبيدي عليها الخواص وجه الله تعالى يقول أيضا كل من اتبع نظري من العلماء ورأى عين الشرع الاولى
 وما نفع من مفايا سائر الادوار واستحب شهودها فرفع من مفايا سائر الادوار وهو نازل الى آخر الادوار
 أقر بحقيقة جميع مذهب الامم ومقلديهم من عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عصره واهل وسباني
 مثاله في فصل الامثلة المحسوسة ان شاء الله تعالى من قبل ذلك بالشجرة أو شبكة الصبابة وغير ذلك والحد
 تقرب العالين

(فصل) وبالله يا أي أن تطالب أحدا من طلبة العلم الآن بصدق اعتقاده أن كل مجتهد مذهب مام
 من تكليفه واحدة لا سيما بحسبه لحدنا وشهواتها كما لا ينبغي لك أن تطالب به بتسل ذلك مادام في جهاب
 التقليد لا ماله فانه محبوب بامامه عن شهود العين الاولى التي اعترف منها لامة لا يراها أبدا بل مره بالاول
 على يد شيخ عارف بطريق القوم والعوائق التي تعوق الطالب عن الوصول الى منتهى السير فاذا بلغ النهاية
 وشهد مذهب العلماء كلها شارة الى كبد العين وجد اولها كجسديتيه في الامثلة المحسوسة فهناك يقرر
 مذهب الامثلة المتهجد في كبرى الفصل قبله ويقول كل مجتهد مذهب مام قبل بلوغه الى هذا المقام فلهو ذلك
 منع من التقليد بذهب واحد بل انما لو تيسر عن ذلك لا يحيل لان من لازمه أن يقول المذهب واحد في نفس
 الامر والله مذهبى أنا وحدى والباقي مخطئ لا يشغل في قلبه فغير ذلك يقول الحق واحد غير متعدد ويعمل
 الشرعة جاءت على طريقة واحدة فلا هي مرتبتين وان الصحيح من الشرع به هو ما أخذ به امامه سواء كان
 تخفيفا أم تشديدا والحق ان الشرعة جاءت على مرتبة بغير شة صحيحة أدلة كل من المرتبتين غالبا في احاديث
 لا تخصي كجسديتيه في فصل الجميع بين الاحاديث ان شاء الله تعالى وكثيرا ما يقول البيهقي وغيره كالخافنا
 الزبلي ممن جمع أدلة المذاهب في كتابه واتصرت لمذهبهم ورجع أدلة بكثرة الرواة وأهملوا السند وهذا الدليل
 وان كان صحيحا فاحاديث مذهبنا أصح سندوا كثر وأقوا ما في ذلك الاعتدال الخبر عن تصديق دليل الخالف
 واحداه بالكلية ولأن صاحب هذا القول من البيهقي أو غيره ما طلع على ما طالعنا عليه من أن الشرعة
 الطاهرة جاءت على مرتبتين تخفف وتشدد بل يحتج الى قوله أحد بشأن أصح أو كثر بل كان رد كل حديث
 أو قول خالف الاخر الى احدى مرتبتي الشرعة وكذلك القول في مرجى المذاهب من مقلدي الاتمها قالوا
 قلت الأصح كذا وكذا الالعدم اطلاعهم على مرتبتي الميزان ولأنهم اطلعوا عليه امامنا معا على أقوال مذهبهم
 أصح وصحوا وأظهر وقاها رابل كانوا يقولون بهجة الاقوال كلها ويردونها الى مرتبتي التخفيف والتشديد
 وافتاء كل مسائل عيانا بسببهم من قوة أو ضعف برخصة أو غير ذلك وكان يفتي أحدهم على الاربع مذهب
 (فان قال الشافعي) قللى هذه الميزان في أن أصلها استند كرى بالاعتدال بدو (قلنا) نعم لذلك
 ولكن بشرط أن يكون من أهل هذه الرخصة لا مطلقا وذلك كما إذا ابتلى الشخص بكثرة الوسواس في الوضوء
 لعلنا الصبح مثلا حتى كاد الوقت يخرج فلما فرغ هذا من الوضوء من فرجه بغير قصد في مثل هذه الصورة
 له تقليد الامام أبي حنيفة في الصلاة بهذه الطهارة التي وقع فيها من الفرج شرطا تخصيلا لافعل القرينة

والإله خسر وهي سبع عشر مرة ثم قال الله في كل مسلم بالغ عقل وعقل كل مسلمة بالغ عقله ٢١ خالية من حش ونفس وأنه لا يسقط فرضها في حق المكنتن إلا

بعمامة الموت إلا أن أباحته قال ابن عمر عن الأعمش وأبو سفيان المرص عنه (فصل) ومن أنعم عليه برض أوسب صباح سقما عنه فضا كان في حال انعمته من الصلاة على الإطلاق عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة إن كان الإغناء أو إبله فساد ذلك وجب القضاء وإن زاد لم يجب وقال أحمد والإغناء لا يمنع وجوب القضاء فقال (فصل) وأجوعا على أن كل من وجبت عليه من المكنتن ثم تزكها جاحدا وجوبها كفر يقتل بكفره ثم اختلجوا فيه تزكها غير جاحد بل كسلوا ثم أوافقل مالك والشافعي يقتل والعصم عندهما يقتل حد الإكفر بالسيف ويجري عليه بعد قتله أحكام المسلمين من الفصل والصلاة والدين والارث والعصم من مذهب الشافعي قتله بصلاته واحدة بشرط إخراجها عن وقت الضرورة ويستتاب قبل القتل فإن نابوا القتل وقال أبو حنيفة يحبس أبدا حتى يصل وعن أحمد وإمامنا التي اختارها أكثر أصحابه ونقولها عن نعمته يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة واختار من جهروا أصحابه أنه يقتل بكفره كالمرتد ويجري عليه أحكام

في وقتها فإن القاصدا كدم الوسائل عند جهو والعلامة لا سيما وقد ورد في الحديث هل هو الإبرصه منك ولم يثبت عند من قال بذلك نضد على اصطلاحنا فراجع الأمر في هذه المسئلة إلى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد نفيس لعموم ما يستل بالوسواس أن يصل إذا من فرجه أو ليس أبجنيغلا الإبدع بتجديد الطهارة (فان قال) لنا أحد ممن قلدا بأحنية رضي الله عنهم أماننا يقول بطلو بنية الطهارة ممن فرجه أبادسواه أكان ممن يصير عليه بتجديد الطهارة أم لا (قلنا) هات لنا عند ذلك يستعمل منك البنية في هذه المسئلة أن صرح بذلك وله لا يجد ذلك أبدا ما وجدنا عند الإجماع على أن الأولى لتخصص مراعاة الخروج من الخلاف في كل عبادة أداها وهذه القاعدة هي مدار اصطلاح صاحب سد ما ميزان وهناك نقول له إن ذلك شهادة منك على إمامك بالجمل غير تبي الشريعة وعدم اطلاعه على العين الأولى من الشريعة كما اطلع عليها بقية المجتهدين وتقول أيضا إن اعتقادك في خروج إمامك الذي كان لا يدون مسئلة واحدة مما استنبطه من الكتاب والسنة حتى يعقد ما يحيط من العلماء يقول أن رضون هذا إذا قالوا نعم قال بالي يوسف أو محمد بن الحسن أكتب ذلك وإن لم يرضوه كرا واعتقادنا في جميع الأئمة المجتهدين أنهم كانوا لا يشيرون لهم قولنا في الشريعة الأصند تقدم النص في ذلك من الشارع فلأن الإمام أباحته بغير حديث من مس فرجه فليشوا لقال به أيضا وحله على أهل العاقبة من الوسواس مثلا وعلى الأكار من العلماء والصالحين وتزل الخسدين على مرتبة الميزان وقس على ذلك باقي كلما كان واجب الفعل أو الترك في مذهبك فلك فقهه إن كنت من أهل ذلك تركه إن عجزت عن فعله حسا أو شرعا أو بغير الحس مع وفاء العجز الشرعي هو كما إذا رأيت المأبدا مشلا وحال دونه مانع من سبع أو فأطعم طريق مثلا وقد تقدم أول الميزان إن مر تبها على الترتيب الوجوب لا على التغيير فإنا أنه نهدل من ذلك وكذلك تقدم أن كل من لأرضان المقلدين في حله الدليلين أو القولين على ما بين وأدعى إمامه كان يطرأ القول بالتشديد أو بالتخفيف في حق كل قوي وضعيف طائفة بالفتل الصبح عن إمامه أو خطأ ناه فيما أدى وكل من نور الله تعالى قلبه وعرف مقام الأئمة في الورع وعدم القول بالرأى في دين الله تعالى شهد لهم كلهم بأن أحد منهم كان لا يفتي أحد بخصه إلا أن وأه عاجز ولا جرم إلا أن وأه قادر وإن لم يكن صاحب الواقعة ضار عند إمامه من أفتي الناس بذلك حتى إن صاحب هذا النور يعرف جميع المسائل التي أفتي بها إمامه الاتو باده والضعفاء على التفصيل وقد تحققتا بحسرة فذلك والحمد لله إذا علمت ذلك فيقال لكل مقلد امتنع من العمل بقول غير إمامه في مضائق الأحوال امتناعا هذا تعت لا ورع إنك تقول لينا أنك تعتقد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم من كل إمام عملت بقوله فتم فانت على هدى من ربك في قوله ذلك لا غرأ في الأئمة كلهم مذهبهم من عين الشريعة ثم إن جميع ما عجزت فومنها لا يخرج من مرتبة الميزان أبدا لا يخرج أنت عن أن تكون من أهل واحدة منهما فتمت حل عانت أهل من رخصة أو عزة كاستأني بسطة في الجمع بين أقوال أئمة المذاهب إن شاء الله تعالى فان قال الشافعي أيضا فلي مافر وعرف هذه الميزان على أن أسمى بلا قرأة فاتحة الكتاب سبع القدرة عليها قلنا هي عزة فان قدرت على قراءتها لم تجزك غير هوان كنت عاجزا عن قراءتها فتر أغير هوان على ذلك مع الإصلاح التقدم في سبب جعل قول الإمام أبي حنيفة بعدم تبها وان عم مقادروا لحكم في ذلك القادر والعاجز فافهم والجديهم بالعلمين (فصل) وما جاز ذلك على صحة ارتباط جميع أقوال علماء الشريعة بعين الشريعة كارتباط الفل بالخاص ما فضلوهم من الجمل في الشريعة فافصل عالم ما جمل في كلام من قبله من الادوار والقور المتصل به من الشارع على الله عليه وسلم فأنه في ذلك حقيقة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو صاحب الشرع لأنه هو الذي أعطى العلماء تلك المادة التي فضلوها إماما جمل في كلامه فكان المنة بعده لكل دور على من تحته المرتدين فلا يصل عليه ولا يورثه ويكون ماله قبا (فصل) وأجوعا على أن الصلوات من الغرض التي لأصعبها النية بنفس ولا جمل وإذا

ملى الكافر هل يحكم باسلامه قال ابو حنيفة ٣٢ اذا صلى في المسجد جماعة ومنفرد احكم باسلامه وقال الشافعي لا يحكم باسلامه الا ان

يعلى في دار الحرب وقال مالك
ان صلى في السفر حثت خاف
على نفسه لم يحكم باسلامه
وان صلى في حال طمأنينة
حكم باسلامه وقال احمد بن
صلى حكم باسلامه مطلقا سواء
صلى في جماعة او منفردا في
مسجد او في غيره في دار
الاسلام واغبرها (فصل) *
واقصوا على ان الاذان
والاقامة من وعن الصلاة
المس والجمعة ثم اختلفوا
فقال ابو حنيفة ومالك
والشافعي هما سنن وقال
احمد بن حنبل في غير اهل
الامصار وقال داود هما
واجبان لكن تصح الصلاة
مع تركهما قال ابو زاعي
ان نسي الاذان صلى أعاد
في الوقت وقال عطاء بن نسي
الاقامة أعاد الصلاة واغترها
على ان السهلا يشترع في
حقن الاذان ولا يسن وهل
تسن الاقامة في حقن أم لا
قال ابو حنيفة ومالك بن احمد
لا تسن وقال الشافعي تسن
ويؤذن لغو وانت وقم عند
أي حنيفة وقال مالك
والشافعي لا يسمون الاذان
وقال احمد بن مؤذن لا يؤذن
ويقم الباقي واجوعوا على
انه اذا نطق اهل باد على نزل
الاذان والاقامة قولوا لا اله
من سوا الله الاسلام فلا يجوز
تعمله (فصل) * والاذان

فلو قدر ان أهل دوزخ قد اومن فوقعهم الى النار الذي قبله لانقطع صلواتهم بالشارع عليهم وتدو الايضاح
مشكل ولا تفصيل مجمل وتأمل يا أيها الولي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل بشر بتمام أجل في القرآن
لبقى القرآن على اجماله كان الاثمة المجتهد في تولي بعضا وما أجل في السنة لبقيت السنة على اجمالها وهكذا الى
صمرنا هذا فاولا ان حقيقة الاجال ساوية في العالم كله من العلماء ما سرحت الكتب ولا ترجعت من لسان
الى لسان ولا وضع العلماء على الشروح وحاشي كالشروح للشروح (فان قال) في ذلك الدليل على ما قلت
من وجود الاجال في الكتاب والتفصيل في السنة (قلنا) قوله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم لنبي
لأنهم ما نزل اليهم فان البيان وقع عبارة أخرى غير عبارة الوحي الذي نزل عليه فلو ان علماء الامة كانوا
يستقلون بالبيان وتفصيل المجمل واستخراج الاحكام من القرآن لكان الحق تعالى اكنى من رسوله صلى
الله عليه وسلم بالتبليغ الوحي من غير ان يأمر به بيان وصحبت شيخنا ضيق الاسلام ذكر ما روجه الله يقول لولا
بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم والمجتهد في انما أجل في الكتاب والسنة لما قدر احد معناه في ذلك كان
الشارع لولا ان ناسبته أحكام المطهرة ما اعتد بنا لكية يتها من القرآن ولا قدرنا على استخراجها من ذلك
القول في بيان عدد درجات الصلوات من فرض ونقل وكذلك القول في أحكام الصوم والجمعة والركاوت كبيتها
وبان أمتها بشر وطهاو بيان فرضها من سننها وكذلك القول في آثار الاحكام التي وردت مجمل في القرآن
لولا ان السنة نبئت انما ذلك لما عرفناه الله تعالى في ذلك حكمه وراو عرفها المار فون انتهى قال سبدي
على الخصوص رحمه الله تعالى ومن هنا تعلم ما وادى ان السنة فاضة على ما فهمه من أحكام الكتاب ولا عكس
فانه صلى الله عليه وسلم والذي بان لنا أحكام الكتاب بالفاظ شرعته وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي
ويحيى في القرآن العظيم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول يعني الى الكتاب والسنة واعمالهما
وافهمها ووافق احدهما عندكم انتهى وصحبت سبدي على الخصوص رحمه الله تعالى ايضا يقول لا يكمل
مقام العالم عندنا في العلم حتى يرد سائر أقوال المجتهد ومن مقلدهم في سائر الادوار الى الكتاب والسنة ولا يصير
عند مجمل بمنزعة قول واحد منه للعرض عليه قال وهذا يخرج من مقام العلوم ويستحق التاقيب بالعلم
وهو اول مرتبة تكون للعلماء بالله تعالى ثم يرقى احداهم عن ذلك درجة بعد درجة حتى يصير سفر ج
جميع أحكام القرآن وآدابه من سورة الفاتحة فاذا قرأها في صلواته ربما يكون ثوابه ثواب من قرأ
القرآن كله من حيث احاطته بجماعه ثم يرقى من ذلك حتى يصير يخرج أحكام القرآن كله وأحكام الشريعة
وجميع أقوال المجتهد ومن مقلدهم الى يوم القايمة من أي حرف شاه من حروف الهجاء ثم يسترى في ما هو
أبلغ من ذلك قال وهذا هو العالم الكامل عندنا انتهى وصحبت مازا يقول الجدل في الشرع بمنزلة ما
المغالاة في راديه ادخال حجة القبر من العلماء وقد قال تعالى فلا ر بل لا يؤمنون حتى يحكموا فيها منبر
بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلو تسليفا حتى تعالى الايمان عن مجدي الحكم عليه
بالشرعية حرجا جواضقا وقال صلى الله عليه وسلم عندنا لا ينبغي التنازع ومعها ومن نزاع الانسان العلماء
شرعته وحدهم وطلب ادخال جميعهم التي هي الحق كالجدال معه صلى الله عليه وسلم وان تفاوتوا المقام
في العلم فان العلماء على مدرجة الرسل درجوا كالجب علينا الايمان والتصديق بل ما جاءته الرسل وان لم
نهم حكمته فذلك لا يجب علينا الايمان والتصديق بكلام الاثمة وان لم نفهم علمه حتى باننا نعان الشارع
ما قاله وقد تقدم نقل الاجماع على وجوب الايمان والتصديق بشرائع الرسل كالمسلم وانما الخلاف في
التسريع وانها كالحاق مع اختلافها وتباينها وكذلك القول في مذاهب الاثمة المجتهد من يجب الايمان بجماعتها
على سائر القادس الذين شهدون تباينها وتناقضها حتى عن الله تعالى عليهم بالاشراف على عين الشرعية
المطهرة الكبرى واتصل جميع أقوال العلماء بها فذلك يجد ادهم جميع مذاهب المجتهد ومن مقلدهم

مصبغة، عروفة، لكن قال مالك يكبر في أوله من تين واختلفوا في مصبغة الاقامة فقال أبو حنيفة هي مثنى مثنى كالاذان وقال

مالك الإمامة كلها فرادى وكذا عند الشافعي وأحد اللفظ الإمامة فتنى والترجيع سنة ٣٣ في الأذان الاعتدالي حنية (فصل) ولا

يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها إلا أصبح فانه يجوز أن يؤذن له قبل الغروب أحد روايه انه يكره أن يؤذن لها قبل الغروب وعن أحد روايه انه يكره أن يؤذن لها قبل الغروب في شهر رمضان خاصة (فصل) وأجمعوا على أن التثويب مشروع في أذان الفجر خاصة وهو سنة عند الثلاثة وشافعي قولان الجديد المختار سنة وقال الثلاثة وهو أن يقول بعد الحيلة الصلاة بغير من النوم مرتين وقال أبو حنيفة بعد الفراغ من الأذان ولا يشرع في غير الصبح وقال الحسن بن صالح يسحب في العشاء وقال الفخري في جميع الصلوات وأجمعوا على أن السنة في صلاة العبدن والكسوفين والاستسقاء البداء بقوله الصلاة جامعة (فصل) وأجمعوا أنه لا بعد الأذان للمسلم العاقل وأنه لا بعد بذان المرأة للرجل وإن أذان الصبي المميز له حال معتد به وأذان المحدث إذا كان حدثه أصغر والثلاثة على الاعتدال بآذان الحنبلي وعن أحد روايه انه لا بعد بآذانه بحال وهي المختارة واختلافوا في أخذ الاجرة على الأذان فقال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز وقال مالك وأبو حنبل

ترجع إلى الشريعة المطهرة لا يخرج عنهما من أقوالهم قول واحد بل جوعها جميعها لم يبق الشريعة المطهرة من تخلف وتشدق فقام هذا المسند خطه فلا حرج من العلماء في قوله أصل فيها أبداً وأن توقع أن أحد من المتقدمين خطأ أحد شافعي من ذلك مجلس هو خطأ في نفس الأمر وإنما هو خطأ عند فقط لحفا مدد كعليه لا غير وروى بنان الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه كان يقول التسليم نصف الإيمان قال له الر يسع الجيزي بل هو الإيمان كلها أبا عبد الله فقال وهو كذلك وكان الإمام الشافعي يقول من كان إيمان العبد أن لا يبحث في الأصول ولا يقول في المولا كيف فقيل له وما هي الأصول فقال هي الكتاب والسنة واجماع الأمة انتهى أي فنقول في كل ما جاءنا من رونا أو نينا آمنا بذلك على علم بنائيه ويقاس بذلك ما جاءنا من علماء الشريعة فنقول آمنا بكلام أئمتنا من غير بحث فيه ولا جحدال (فان قلت) (فان قلت) مع لاحد الأصول الوصول إلى مقام أحد من الأئمة فمحدث (فالجواب) نعم لأن الله تعالى على كل شيء قدير ولم يردنا دليل على منعه ولا في نفس الأدلة الضعيفة فإمانته دون من الله تعالى به وقد قال بعضهم إن الناس الآن يصلون إلى ذلك من طريق الكسوف فقط لا من طريق النظر والاستدلال فان ذلك مقام لم يدعه أحد بعد الأئمة الأربعة إلا الإمام محمد بن جرير ولم يسألوا ذلك كسر وجسم من ادعى الاجتهاد المطلق انما سارده المطلق المنتسب الذي لا يخرج عن قواعد امامه كان القاسم واصبح مع مالك كرهه مدو أي يوسف مع أبي حنيفة وكان في واليسع مع الشافعي اذ ليس في قوة أحد بعد الأئمة الأربعة أن يتكبر الاحكام ويستخرجها من الكتاب والسنة فيما لم يأتوا من ادعى ذلك قلناه فاستخرجنا شيئاً لم يسبق لاحد من الأئمة استخراجها فانه يجوز فليأمل ذلك مع ما تقدمناه فاعلم أنه تعالى لا سيما والقرآن لا تقتضي عجزاًه ولا أحكامه في نفس الأمر فاعلم ذلك واحفظه رب العالين (فصل) وما بين يده هذا الميزان عدم انكاروا كبار العلماء في كل عصر على من انتقل من مذهب إلى مذهب الامن حينما يتبادر إلى الأذهان من توهم الطعن في ذلك الإمام الذي خرج من مذهب لا غير بدليل تقريرهم بذلك المنتقل على المذهب الذي انتقل إليه المذهب كالمذهب الذي انتقل إلى الجسنة كالمسألة بيساة وأما الأمثلة المحسوسة ان شاء الله تعالى فكل من سلك طريقاً قامته أو ماله إلى السعادة والجنة وكان الإمام ابن عسك البر وجه الله تعالى يقول ولم يراعنا من أحد من الأئمة أنه أمر أصحابه بالترام مذهب معين لا يرى صحة خلافه بل المنقول عنهم تقريرهم الناس على العمل بغيري بعضهم بعضاً لانهم كلهم على هدى من ربهم وكل يقول أبا بالبلغنا في حديث صحيح واذنه من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحد من الأئمة بالترام مذهب معين لا يرى خلافه وما ذلك إلا أن كل مجتهد مصيب انتهى ونقل القرافي الاجماع من الصحابة رضي الله عنهم على أن من استغنى أبائكم وعمر رضي الله عنهما وتلاههما فله بعد ذلك أن يستغنى عن غيرهما من الصحابة ويعمل به من غير تكبر وأجمع العلماء على أن من أسلم فله أن يقلد من شاء من العلماء بغير حجة ومن ادعى دفع هذين الاجماعين فليعلمه الدليل انتهى وكان الامام الزناني من أئمة المالكية يقول يجوز تقليد كل من أهل المذاهب في النوازل وكذلك يجوز الانتقال من مذهب إلى مذهب لكن بثلاثة شروط الأول أن لا يجمع بينهم على وجه يخالف الاجماع كمن تزوج بغير صداق ولاولى ولا شهود فان هذه الصور لم يقل بها أحد الثاني أن يعتقد من يقلده الفضل بلا عيب أو أخدوا له لئلا أن لا يقلدوه في عيباته من دينه كأن يقلد في الرخصة من غير شرطها انتهى وقال القرافي يجوز الانتقال من جميع المذاهب إلى بعضها بعضاً في كل ما لا ينتقض فيه حكم ما حكم وذلك في أربعة مواضع ان يخالف الاجماع والنص أو القياس الجلي أو القواعد انتهى قال الشيخ حلال الدين السبكي رحمه الله تعالى ومضى قلنا انه انتقل من مذهب إلى آخر غير تكبر عليه من علماء عصره الشيخ عبد العزيز بن عمر بن الخطراي كان من كبار المالكية فلما قدم الإمام الشافعي بجوز والدين المؤذن في أذانه صح أذانه وقال بعض أصحابه أحد لا يصح (فصل) وأجمعوا على أن

أول وقت الظهر إذا زالت الشمس وإنما ٣٠ لا تصلي قبل الزوال ولكنها تجب عند الشافعي وما لا يزوال الشمس وجوباً موسعاً إلى أن يصير ظل

كل شيء مثله وهو آخر وقتها المختار عندها ومذهب أبي حنيفة وجوب صلاة الظهر متعلق بانحروا وقتها وإن الصلاة في أوله فصل قال القاضي عبد الوهاب لما استكى والفقهاء كلامهم بأسره على خلاف ذلك والمختار عندهما أن آخر وقت الظهر إذا صار ظل كل شيء مثله وكذلك عند الشافعي إلا أنه يقول هذا الوقت المصنوع له قديم وقول أبي حنيفة كقول مالك ***(فصل)*** وآخر وقت الظهر هو أول وقت العصر على سبيل الاشتراك فيمن بسد الظهر حتى صار ظل كل شيء مثله كان له أن يستنمئذ ولا يكون مستنمئذ قال الشافعي من دخل في صلاة الظهر وكان فراغ منها حين صار ظل كل شيء مثله فهو مصل لها في وقتها وما به ذلك من الوقت المستأنف بعد زيادة تعالى المثل فهو وقت العصر وقال أصحاب أبي حنيفة أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله وهو آخر وقتها غروب الشمس ***(فصل)*** وقت صلاة المغرب عند مالك غروب الشمس لا يتوقف عنه في الاختيار وللشافعي قولان القديم الرجح عنده متأخر أصحابه أن آخر وقتها إذا غاب الشفق الأحمر وقال أبو حنيفة وأحمد دلوه وقتان والشفق

بغداد تبعه وأعله كتبوا ونشر علم ومنهم محمد بن عبد الله بن عبد الحكم كان على مذهب الإمام مالك فلما قدم الإمام الشافعي إلى مصر انتقل إلى مذهب موارثه بحث الناس على اتباعه ويقول يا أخواني هذا ليس بمذهب أغماه وشريعة كاهه وكان الإمام الشافعي يقول له سترجع إلى مذهب أبيك فلما مات الإمام الشافعي رجع كما قال الشافعي وكان يظن أن الإمام سيقف على حلقته درساً بعده فلما استخلف أبو يعلى رجع ابن عبد الحكم وصحب فراسة الشافعي رضي الله تعالى عنه ومنهم إبراهيم بن خالد البغدادي كان حنفياً فلما قدم الشافعي بغداد ترك مذهباً واتبعه ومنهم أبو نوري وكان له مذهب فتركا وتبع الشافعي ومنهم أبو جعفر بن نصر الترمذي رأس الشافعية بالعراق كان أولاً حنفياً فلما سحر إلى ما يقتضي انتقاله لمذهب الشافعي انتفعه على الربيع وغيره من أصحاب الشافعي ومنهم أبو جعفر الطحاوي كان شافعيًا وقد علقه على خاله المزني ثم تحول حنفياً بعد ذلك ومنهم الطحطاوي البغدادي الحافظ كان حنبلياً ثم عمل شافعيًا ومنهم ابن فارس صاحب كتاب المجمل في اللغة كان شافعيًا تبه والده ثم انتقل إلى مذهب مالك ومنهم السيف الأمدعي الأصولي المشهور كان حنبلياً ثم انتقل إلى مذهب الشافعي ومنهم الشيخ نجم الدين بن خلف المقدسي كان حنبلياً ثم انتفعه على الشيخ موفق الدين ودرس في مدرسة أبي عمر ثم تحول شافعيًا وقد اشتهر شأنه ومنهم الشيخ محمد بن الدهان النحوي كان حنبلياً انتقل إلى مذهب الشافعي ثم تحول حنفياً حين طلب الخليفة نحوياً يا معلم ولما التحق به تحول شافعيًا حين شغرت وظيفة تدريس النحو بالنظامية لما شرط صاحبها أن لا يزل فيها إلا شافعي المذهب ولم يكن هناك أحد أعلم منه بالفتوى والنحو ومنهم الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد كان أولاً مالكيًا تبه والده ثم تحول إلى مذهب الشافعي ومنهم شيخ الإسلام تقي الدين بن يوسف العمري كان حنبلياً ثم انتقل إلى مذهب الإمام الشافعي ومنهم الإمام أبو حنيفة كان أولاً على مذهب أهل الظاهر ثم عمل شافعيًا انتهى كلام الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ***(وقال صاحب جامع الفتاوى من الحنفية يجوز له أن ينتقل إلى المذهب الشافعي وبالعكس لكن بالكيفية أما في مسئلة واحدة فلا يمكن أن يخرج من مذهب حنفي وسال فلما جاز له أن يعمل قبل أن يفعله اتفاده بمذهب الشافعي في هذه المسئلة فإن على طاعت صلاته وقال بعضهم ليس له أن يقول من مذهب إلى مذهب حنفياً كان أو شافعيًا المشهور وغيره كاسم يأتى وقال بعضهم يجوز للشافعي أن يقول حنفياً ولا عكس قال السيوطي وهذه دعوى لا يرهاه علم أو فداً ذكر علماء نواهد لم يبالقون في التكثير على من كان مالكيًا ثم عمل حنفياً أو شافعيًا ثم تحول بعد ذلك حنبلياً ثم رجع بعد ذلك إلى مذهب مالك وانما يظهر من التكثير على المنتقل لأجابه من السلافة بالذاهب بحزم الزايف يجوز ذلك وتبسه النوى وعبارته الروضة إذا ذكرت المذهب فهل يجوز قلده أن ينتقل من مذهب إلى مذهب آخر فابايزمه الاجتهاد في طلب العلم وغلب على ظنهما أن الثاني أعلم فينبغي أن يجوز له بل يجب وإن شربناه فنبين أن يجوز أيضاً كقولنا في القبلة هذا أياماً وهذا أياماً انتهى كلام الروضة فلولا أن علماء السلف أو أئمة ليس بذلك بأس ما أقر وإن انتقل من مذهب إلى غير مولاهم علم بأن الشريعة تشمل المذاهب كلها وتعمها لا تتركها وعليه أشد التكثير لم يتجاوز السلف من أمر من أمان يكون فاداً لمطاعاً على عين الشريعة وأما اتصال جميع المذاهب أو استكواع ذلك على ما جاء به كلام الأئمة وتسلمهم ولما قال أحد من المالكية اليوم بشي ما صنع من ينتقل من مذهبه إلى غيره يقتله بل بشي ما قلت أنت لأن الإمام مذهبك الشيخ جمال الدين بن الحبيب رحمه الله تعالى والإمام العراقي رحمه الله تعالى جواز ذلك فقال هذا لا يصح بعض فإن الأئمة كلهم في الحق سواء فليس مذهب أولي بالشرعية من مذهب وقد سئل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى عن حنفي يقول يجوز للإنسان أن يقول حنفياً ولا يجوز له أن يقول شافعيًا أو مالكيًا أو حنبلياً فقال قد تقدمنا نقلان هذا فتحكم من قاله لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولم يرد لنا في حديث صحيح ولا ضعيف غير أحد من أئمة المذاهب**

والجواز التي تكون بعد الغروب فإذا غاب دخل وقت العشاء عند الشافعي وما لا وقال أبو حنيفة وأحمد الشفق البياض الذي بعد الحجرة على

﴿فصل﴾ وأجمعوا على أن أول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر الثاني وهو الصادق المنتشر وهو ٢٥ معترضاً بالانقضاء ولا طامة بعده وآخر وقتها المختار الاستغفار وآخر وقت الحجاز طلوع الشمس بالإجماع والاختيار فيها التقليل عند مالك والشافعي وأحمد في رواية وقال أبو حنيفة المختار الجسد بين التقليل والاستغفار فأنه ذلك فالاستغفار أول من التقليل إلا بالسنة فالتقليل أول وعن أحمد رواية أخرى أنه يعتبر حال المصلين فإن شق عليهم التقليل كان الاستغفار أفضل فإن اجتمعوا كان التقليل أفضل ﴿فصل﴾ تأخير الظاهر عن وقتها في صلاة الحرم أفضل إذا كان مصلحاً في مساجد الجماعة بالاتفاق والأصح عند أصحاب الشافعي تخصيص هذه الرخصة بالبلاد الحارّة وجامعاً معصداً بقصدونه من بعدوتهم في العصر أفضل الاعتدال في حنيفة والأفضل تأخير العشاء إلا في قول للشافعي وهو الأصح عند أصحابه واختلاف في الصلاة الوسطى فقال أبو حنيفة وأحمد في العصر وقال مالك والشافعي في الفجر والمختار عندنا أخرى أعجب الشافعي العصر ﴿باب شروط الصلاة وأركانها وصفتها﴾

أجمع الأئمة على أن الصلاة شرط لأصح الإجماع وهي أربعة التي تتقدمها وهي أربعة

على غيره على التعيين والاستدلال بتدبير زمن أي حادثة فترضى الله عنه لا تنتهض حجة ولو لموجب تقليد على كل حال ولم يخرج تقيده بغيره بالتوجه وخلاف الإجماع وخلاف ما رواه البيهقي في كتاب المدخل عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مهما أوتيت من كتاب الله فاعمل به واجب لا عذر لا حد في تركه فإن لم يكن في كتاب الله فسنة في ماضيه فإن لم يكن في سنة في فاشأ قال أصحابي لأن أصحابي كانوا في السماء فأبى أخذته بغير فقد امتد بهم اختلاف أصحابي لكم درجة انتهى قال الجلال السيوطي ثم أنه يلزم من تخصيص تحريم الانتقال بمذهب الإمام أبي حنيفة طرد ذلك في حقيقة المذهب فيقال بغيره الانتقال من مذهب المتقدم بالزمن إلى مذهب المتأخر كالتأخر فيقول لمالك والشافعي يقولون لا يفتنون المكس وكل قول لا دليل عليه فهو مردود على صاحبه قال صلى الله عليه وسلم كل على ليس عليه أمر فهو مردود انتهى ﴿و رأيت فتوى أخرى له معلولة قد بحث فيها على اعتقاد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه وإن تفاوتوا في العلم والفصل ولا يجوز لأحد التفضل الذي يؤدي إلى نقص في غير إمامه قياساً على ما ورد في تفضيل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فحذرم العلماء التفضل المؤدى إلى نقص بني أو اختصاره لاسيما أن أدى ذلك إلى خصام وبقية في الأعراض وقد وقع الاختلاف بين الصحابة في الفروع وهم خير الأمة وما بلغنا أن أحد منهم خصم من قال بخلاف قوله ولا عذر ولا نسب إلى خطأ ولا قصور نظر وفي الحديث اختلاف أمي وجة وكان الاختلاف على من قبلنا مذاباً وأما هلا كان انتهى ومعنى رجة أي توسعة على الامتثال كل أحد من الأئمة مختطفاً نفس الأمر لما كان اختلافهم رجة قالوا فقد امتنع من حديث أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم أنا إذا اقتدينا بأبي إمام كان اهتد بناه على الله عليه وسلم خبرنا في الأخذ بقول من شئنا منهم غير تهمين وما ذلك إلا لكونهم كلهم على هدى من ربه ولو كان المصيب من المجهدين وأحد أو باقي مختطفاً كانت الهداية لا تفصل لمن قلد الباقين وكان محذور بقول في حديث إذا استدلحواكم وخطأ فله أحر وإن أصاب فله أحر إن المراد بالخطأ ههنا بعد ما قد أبلح كبقية الخطأ الذي يخرج صاحبه عن الشريعة أو يخرج به عن الشرع يعلم يحصل له به أحر انتهى ﴿وقد دخل هرون الرشيد على الإمام مالك رضي الله عنه فقال له دعني أبايع الله أفرق هذه الكتب التي ألغيتها أو تشرها في بلاد الإسلام وأحل عليهما الإمامة فقال له يا أمير المؤمنين إن اختلاف العلماء رجحتم الله على هذه الأمة فكل يتبع ما عهد له عنده وكل على هدى وكل يريد الله وكان الإمام مالك يقول كثيراً ما شاورني هرون الرشيد أن يعلق كتاب الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقلت له لا تفعل لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلاد وكل مصيب فقل ذلك الله تودعاً يا أبا عبد الله انتهى فانظر يا أبا عثمان كنت ما أكتب إلى قول إمامنا مالك مصيب وسعت شخصاً شخياً في الإسلام ذكر بارحه الله تعالى يقول لما جئ المنصور وقال للإمام مالك الشافعي عزت على أن أسرك بكن هذه التي وصفتها فتشع ثم أبعثهم إلى كل مصر من أمصار المسلمين وأمرهم أن يعملوا بما فيها ولا يتبدلوا في غيره فقال الإمام مالك رحمه الله تعالى لا تفعل ذلك يا أمير المؤمنين فإن الناس قد سبقتهم أباؤنا أول بل وسعوا أحاديث وروايات وأخذ كل قوم بما سبوا بهم ودانوا إلى الله تعالى به فذعن الناس وما انتصار ولا انتصهم في كل بلد انتهى ﴿ورأيت بخط الشيخ جلال الدين السيوطي روجه الله تعالى ما منه حين سئل عن الانتقال من مذهب إلى آخر الذي أقول به إن لم تنتقل أخوالاً أعددها أن يكون الحامل له على الانتقال أمر أدنوا ما اقتضته الحاجة إلى الرضاة بالاتفاق كقول وطيفة وأمرت أوترب من المولود وأكابرنا لا نافذاً حكمه حكم مهاجر أم قيس لأنه لا عز من مقاصده الثاني أن يكون الحامل له على الانتقال أمر أدنوا ما أكد له لكنه على لا يعرف الله وليس له من المذهب سوى الاسم كذا البالغين من وأمر أن كان الدولة وخدمهم وخدمهم وخدمهم الحارص فمثل هذا أمره خفيف إذا انتقل عن مذهب الذي كان يزعم أنه متبعه ولا يبلغ إلى حد التحريم لأنه

الوضوء بالماء والتيمم عند عدمه والوقوف على بقعة طاهرة فاستقبال القبلة مع التسديد والقول بدخول الوقت يعين واختلاف في سائر العرو

فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد من ٣٦ الشرائع فشكلوا حسنة منهم واختلف أصحاب مالك في ذلك فذهب من يقول إنهم من الشرائع

القدرة في الذكر حتى لو تعد
وصل مكتوف العور رفع
القدرة على السر كانت صلاته
باطلة ومنهم من يقول هو
فرض واجب في نفسه إلا أنه
ليس من شرط صحة الصلاة
فإن صلى مكتوف العورة
عاده كان عاصياً بسقط
عنه الفرض والمخارعة
مناخري أصحابه إلا تصح
الصلاة مع كشف العورة بحال
● (فصل) ● وأجمعوا على أن
للصلاة أركاناً وهي الدخلة
فيها الملتقى عليه منسبعة
وهي النية وتكبير الإحرام
والقيام مع القدرة والقراءة
والركوع والسجود والجولوس
آخر الصلاة واستغفارها
عدها هذه السبعة من الأركان
● (فصل) ● وهذه الشروط
والأركان هي فروض الصلاة
المستلزمة والمفصلة عنها ولا
بدن التفصيل فالتسعة صلاة
فرض بالإجماع ولا يجوز
تقديمها على التكبير قال أبو
حنيفة وأحمد يجوز تقديمها
على التكبير بزمان يسير
وقال مالك والشافعي يجب
أن تكون مقارنة للتكبير
لأقبله ولا بعده وقال القائل
إمام الشافعية قد عاذا
فأرت النية ابتداء التكبير
انعتق الصلوة قال النووي
إمام متأخر في الشافعية
والمختار أنه يكسفي المقارنة
العرفية العامة بحسب لاجد

غافلين الصلاة فداء بالاولين في سادسهم ● (فصل) ● هو اختفوا على أن تكبير الإحرام من فروض الصلاة فأنها لا تصح إلا بالخطأ

وسمي من الزهري أن الصلاة تنقذ من غير الدين من غير تكبير واختار على المعتاد الاحرام بقول ٢٧ المولى الله أكبر وهل يقوم غير مقامه

قال أبو حنيفة نعم عند كل
لفظ يقتضي التطعيم والتغيم
كالتعظيم والجليل ولما قال الله
ولم يزل عليه ناسك وقد قال
الشافي نعم عند بقوله الله
الأكبر قال مالك وأحمد
لا تنقذ الا بقول الله أكبر
فقط واذا كان بحسن العربية
فكبر بغيره لم تنقذ صلاته
وقال أبو حنيفة نعم وقد رفع
اليدين عند تكبير الاحرام
سنة بالاجماع واختلافوا
حده فقال أبو حنيفة أن أن
يحذف أذنيه وقال مالك
والشافعي الحذف منكبيه
وعن أحمد ثلاث روايات
أشهر أحدها حذف منكبيه
والثانية أن أذنيه والثالثة
التغيير واختارها الخليلي
ورفع اليدين في تكبيرات
الركوع والرفع منه سنة
عند مالك والشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة ليس بسنة
«(فصل)» وانتقوا على
أن القيام فرض في الصلاة
المفرضة على القادر متى
تركه مع القدرة لم ينع صلاته
فإن عجز عن القيام على ما عدا
وفي كيفية قعوده والشافعي
قولان أحدهما متر بما عجز
ذلك عن مالك وأحمد وحى
رواية عن أبي حنيفة والثاني
مفسر شاو هو الأصح وعن
أبي حنيفة فإنه يجلس كيف
شاء فإن عجز عن القعود
فذهب الشافعي إلى أنه يستطيع

المولى وأضرابهم والحمد لله رب العالمين
«(فصل)» في بيان أسئلة تخرج من أقوال المجتهدين عن التسمية «(فصل)» وذلك لأنهم يتروا قواعدهم
على الحقيقة التي هي أعلى مرتبة الشريعة فكانوا على ظاهر الشرع على حدس أو انهم كانوا على
بالحقيقة أيضا بخلاف ما عليه بعض المقلدين فهم فكيف يصح خروج شيء من أقوالهم عن الشرع بعد ومن
نازعنا في ذلك فهو جاهل بتمام الأدلة فوالله لقد أخذنا على العلماء بالحقيقة والشرع معاوان في قدره كل واحد منهم
أن ينشر الأدلة الشرعية على مذهبه ومذهب غيره بحكم مرتبة هذه الميزان فلا يحتاج أحدهما إلى النظر في
أقوال مذهب آخر ليحكمهم رضي الله عنهم كانوا أهل انصاف وأهل كشف فكانوا يعرفون أن الأمر يستقر في
علم الله تعالى على عدة مذاهب مخصوصة على مذهب واحد فابق كل واحد من بعدهم مسائل عرف من
طريق كشفه انهم ان يكون من جملة مذهب غيره فتركوا الاختيار من باب الانصاف والاتباع لما أعلمهم الله تعالى
عابه من طريق كشفهم أنه مراده تعالى لأن باب الاختيار بالقرب الشرعية والرواية عن السنة كما لمطلع
الأولياء على فهمه الارزاق المعروسة لكل انساب فأظهر بأننى في أقوال أئمة المذاهب بعد أحدهم ان خفف
في مسألة شدد في مسألة أخرى وبالمعكس كسباني بسطه في توجيه أقوالهم في أبواب أفعاء شاه الله تعالى
«(فصل)» وسعت سيدي على انوار صرحه الله تعالى وقول انما بدأ أئمة المذاهب منهم بالشيء على قواعد الحقيقة
مع الشريعة اعلاما لا يتبعهم بانهم كانوا علماء بالمريةين وكان يقول لا يصح خروج قول من أقوال
الأئمة المجتهدين عن الشريعة أبدا عند أهل الكشف فاطبوا كيف يصح خروجهم عن الشرع بفتح
العلماء عليهم على واد أقوالهم من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة ومع الكشف الصحيح ومع اجتماع
روح أحددهم بروح رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوافقوا قولهم عن كل شيء توقفوا فيه من الأدلة هل هذا
من قولك يا رسول الله أم لا يفتل في مسأله بالشرط المعروفة بين أهل الكشف وكذلك كانوا
يسألونه صلى الله عليه وسلم عن كل شيء فهم من الكتاب والسنة قبل أن يدور في كتبهم ويدينوا
الله تعالى به ويقولون يا رسول الله ففهمنا كذا من آية كذا وفهمنا كذا من قولك في الحديث الثاني
كذا فاسأل رتبته أم لا به فلو لم يقتضيه قوله وأشار به ومن توقف فيه ما ذكرناه من كشف الأئمة
المجتهدين ومن اجتماعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الأرواح قلناه هذا من جملة كرامات الأولياء
يقين وان لم تكن الأئمة المجتهدون أولياء فعلى وجه الأرض ولوايدوا قد اشترع كثير من الأولياء الذين
هم دون الأئمة المجتهدين في المقام يقين أنهم كانوا يجتمعون رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا بعدتهم أهل
عصرهم على ذلك كسيدى الشيخ عبد الرحيم القناوى وسيدى الشيخ أبى دين المخرى وسيدى أبى السهود
ابن أبى العتار وسيدى الشيخ إبراهيم الدسوقي وسيدى الشيخ أبى الحسن الشاذلى وسيدى الشيخ أبى
العباس المرسي وسيدى الشيخ إبراهيم المبولى وسيدى الشيخ جلال الدين السيوطى وسيدى الشيخ أحمد
الزوايدى البصرى وجماعة كثرناهم في كتاب طبقات الأولياء ورأيتهم رفعت على الشيخ جلال الدين
السيوطى عند أحد أصحابه وهو الشيخ عبد القادر الشاذلى مرسلته لتخصص أسأله في شفاة عند السلطان
فأقبل رحمه الله تعالى اعلم بأننى اننى قد اجتمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى وقتي هذا ناسا وسبعين
مرة بظن ومشافهة ولولا لاشي من استحبابه على الله عليه وسلم حتى يسب دخول الولادة لاطفت القلعة وشفت
فيل عند السلطان واتى رجل من خدامه حتى صلى الله عليه وسلم وأحاج إليه في تصحيح الاحاديث السني
ضعفها المحدثون من طريقهم ولأشك ان نعم ذلك أجمع نعمك أنت يا شى ١٥ وبؤيد الشيخ جلال
الدين في ذلك لما اشترع عن سيدى محمد بن زين الماحج رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يرى رسول الله صلى
الله عليه وسلم برفقة ومشافهة وواجهوا كلهم من داخل القبر ولم يزل هذا مقامه حتى طلب منه شخص من
على جنبه الا عين مستقبل القبلة فان لم يستطع استلقى على ظهره ورجلاه الى القبلة وهو قول مالك وأحمد وقال أبو حنيفة يستلقى على ظهره

و يستقبل برسليه القبله حتى يكون ٣٨ ايما وفي الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع ان يومن برأسه الى الركوع والسجود أو ما

بطرفه وقال أبو حنيفة إذا انتهى الى هذه الحالة سقط عنه فرض الصلاة المصلى في السنة يجب عليه القيام في الفرض ما يغش الفرك أو دوران رأسه وقال أبو حنيفة لا يجب القيام ﴿فصل﴾ * وأجمعوا على انه يسب وضعم اليدين على الشمال في الصلاة في رواية عن مالك وهي المشهوره انه يرسل يديه ارسلادخال الارضين بالتغيير واختلوا في فعل وضع اليدين فقال أبو حنيفة كتبت السر وقال مالك والشافعي تحت صدره فوقف سرته وعن أحمد روايان أشهره وهما في اختيارها اختلفا كذهب أبو حنيفة والسنة عند الثلاثة أن ينظر المصلى الى موضع سجوده ﴿فصل﴾ * واتفق الثلاثة ان دعاء الاستفتاح في الصلاة سنون وقال مالك ليس يستقبل بركب ويضع القراءة وصيغته عند أبي حنيفة وأحمد أن يقول سبحان الله وبحمده وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله الا انت وصيغته عند الشافعي وجهت وجهه في الذي قطر السجود والارض حينما لا يتبين الا أنه يقول وأمان المسكين وقال أبو يوسف المستحب أن يجمع بينهما ﴿فصل﴾ * واختلوا في التوضؤ قبل القراءة قال أبو حنيفة يتوضؤ في كل ركعة وقال مالك لا يتوضؤ في المكتوبة وحسب

التحرار به أن يستقع عند حاكم البلد فلما دخل عليه أجلسه على ساطعها فاعتقت عنه الروية فمزل يطلب من رسول الله صلى الله عليه وسلم الروية حتى قرأه شعرا فترامى له من يده فقال طلبت رؤيتي مع جالسك على ساطع انظمت لاسيل لك في ذلك فلم يلفظناه رأ بعد ذلك حتى مات ١٥ وتبلغنا عن الشيخ ابا الحسن الشاذلي وتلميذه الشيخ ابا العباس المرسى وغيرهما أنهم كانوا يقولوا أحببت عنار روية رسول الله صلى الله عليه وسلم طرقه عن ما أعددنا أنفسنا من جهة المسلمين فإذا كان هذا قول أحاد الاولاد فإنه لا قيمة له دون أولهم هذا المقام * وكان سبدي على الخواص رحمه الله تعالى يقول لا ينبغي لقادر أن يتوقف العمل بقول من أقوال أئمة المذاهب يطالبهم بالدليل على ذلك لأنه سوء أدب في حقهم وكيف ينبغي التوقف عن العمل بأقوال قد ثبتت على أصل صحيح الأحاديث وعلى الكشف الصحيح الذي لا يخالف الشر بعدة أديان علم الكشف اخبار بالمو وعلى ما هي عليه في نفسه ها هذا اذا حققت به وجدته لا يخالف الشريعة في شيء بل هو الشريعة بعينها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخبر الا بالواقع لعصمتهم الباطل والظن اه وسأنت بيان ذلك في بيان شأه الله تعالى * وصحبت سبدي عليا المرسى رحمه الله تعالى يقول مرارا كانت أئمة المذاهب رضى الله عنهم وروايتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم في العلم الاحوال والعلوم الاقوال مع اختلاف ما يتوجه به بعض المتصوفة حيث قال ان المجتهدين لم يروا من رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم الاقل فقط حتى ان بعضهم قال جميع ما علمه المجتهدون كلهم ربيع علم رجل كمل عندنا في الطريق اذا رجع لا يكمل عندنا حتى نتحقق في مقام ولايته به لوم الحضرات الاربع قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن ودلالة المجتهدون لم يتحققوا سوى علم حضرة ائمة المذاهب فظاهر فقط لا علم لهم به لوم حضرة تالار ولا الابد ولا يعلم الحقيقة قاتنهي ﴿قلت﴾ * وهذا كلام جاهل بأحوال الأئمة الذين هم أوتاد الارض وقواعد الدين والله أعلم * وصحبت سبدي عليا الخواص أيضا يقول كل من زور الله تعالى قلبه يوجد مذاهب المجتهدين وأتباعهم كلها تهمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في طريق السند الظاهر بالاعتقاد من طريق امداد قلبه صلى الله عليه وسلم جميع قلوب علماء أئمة فما تقدم مصباح علم الامن مشكنا كانوا قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم وصحبت يقول مرة أخرى ما من قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الا ينتهي سنده برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يجبر بل ثم يحضر الله عز وجل التي تجل عن التكليف من طريق السند الظاهر والسند الباطن الذي هو علم الحقيقة لا يؤيد بالعصمة فنقل علمها على الحقيقة فلم يصح منه خطا في قول من أقواله وانما يقع الخطا في طريق الاعتدال فقط فكيف يقال ان جميع مارواه المجتهدون بالسند الصحيح المتصل ينتهي سنده الى حضرة الحق جل وعلا فكذلك يقال فيه انه أهل الكشف الصحيح من علم الحقيقة وذلك لان جميع مصابيح علماء الظاهر والباطن قد اختلفت من نور الشريعة فامان قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الادوية مؤيد بأقوال اهل الحقيقة فلا شك عندنا في ذلك اه وهذا سبب تأييد سبدي لكلام أئمة الشريعة بتوجيهي لكلامهم بكلام أهل الحقيقة في كل مسألة فمن باب الطهارات الى آخر أبواب الفقه كالمسائل بيان فيها ان شاء الله تعالى ولا أعلم أحدا سبق الى التزام ذلك في كتاب كل ذلك قوي بقول الطيبين معاذي المذاهب ليعلموا بكلام أئمتهم على يقين وبيان اذا رآوا الحقيقة فتؤيد الشريعة بالمنطقة وعكسه اه * وصحبت أخى الشيخ أفضل الدين وقد جالده ففهم حقيقة قوله تعالى والله ما بيني وبينكم مذاهب الا على قواعد الحقيقة المأثورة والكشف الصحيح ومع لوم ان الشرع لا يخالف الحقيقة أبدا وانما اختلفت الحقيقة عن الشريعة في مثل حكم الحالكهم بشهادتهم والذين اعتدوا الحالكهم عدالتهم فقط فلو كانوا شهدوا ذلك ماختلفت الحقيقة عن الشرع في كل حقيقة متشعبة عنكم ما يصح ذلك أن الشارع أمرنا بأجراء أحوال الناس على الظاهر ونما نأمن أن نتعقب ونظرم في قلوبهم رحمة هذه الامة كما قال تعالى

من النسخ وابن سيرين ان التعوذ بعد القراءة (فصل) واتفقوا على ان القراءة فرض على الامام ٣٩ والمنع في ركعتي الغيرة في الركعتين الاولتين من غيرهما

واختلفوا فيما عدا ذلك

فقال الشافعي وأحمد

في كل ركعة من الصلوات

الخبر وقال أبو حنيفة لا تجب

القراءة الا في الاولتين وعن

مالك والشافعي وأحمد

كذهب الشافعي وأحمد

والاخرى انه ان ترك القراءة

في ركعة واحدة من صلواته

يجزئ له وأحمد انه صلواته

الا لصحاح فانه ان ترك القراءة

في احدى ركعتيها استأنف

الصلوة (فصل) واختلفوا

في وجوب القراءة على

المأموم فقال أبو حنيفة

لا تجب سواء جهر الامام أو

خافت لئلا يسمعه القراء

خلف الامام بحال وقال

مالك وأحمد لا تجب القراءة

على المأموم بحال بل كره

مالك له أموم أن يقرأ فيها

يحبه به الامام يسمع قراءة

الامام أول يسمع وفوق أحمد

فاسجبه فيما خافت به الامام

وقال الشافعي تجب القراءة

على المأموم فيما أسر به

الامام والراجح من قوليه

وجوب القراءة على المأموم

في الجهر به وحكى عن الاصم

والحسن بن صالح ان القراءة

سنة (فصل) واختلفوا

في تعيم ما يقرأ فقال مالك

والشافعي وأحمد في التهور

عنه تعين قراءة الفاتحة

وقال أبو حنيفة تعيم غيرها

سبقت رجلي خفي ولا تسبق الرحمة الغضب المبكرة وتوقع الناس في المعاصي والزور وبادة ذلك على الطاعات والصدق فانهم وعلى هذا القى قرآنه ليكون احراء أحكام الناس على الظاهر من الشرع المقرر بتقرير الشارع ونظير ذلك ايضا كتفاؤنا من المكاف بفسل التكليف ظاهرا وقديكون في باطن متزديقا على خلاف ما ظهر ملتوان كان مراد الشارع شرع بعبث حقيقة انما هو موافق فيه الظاهر الباطن فمن شهد زورا أو صلى غير مؤمن فليس هو على شرع معطاة نفس الامر حتى يقابل بالحقيقة فانما ذلك باطل من غير الدين فان فهمت يا أحمى مقررته انك قد صدق لك الجمع بين قولين يقول ان حكم الحاكم ينفذ ظاهرا وباطنا وبين قول انه ينفذ ظاهرا فقط أي في الدين ينفذون الاخرة وقد ينصرف الحق تعالى لنصب الشرع فينفذ حكم الحاكم بشهادة الزور وظاهرا وباطنا به قال بعض الاثمة فيصاح شهودا زور في الاخرة ويعقوب عنهم وعصى حكم الحاكم في مسألتهم كأي شهادة العدول ويرضى الخصوم كل ذلك فضلا من رجة بعده وسرا على ضاعتهم عند بعضهم بعضاق في الحديث ان شخصا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد العصابة كلهم فيه بالشرا الأبا بكر الصديق رضي الله عنه فأوحى الله تعالى الى رسوله صلى الله عليه وسلم ان الذين شهدوا في ذلك بالسوء صادقون وانك الله تعالى أجاز شهادة أبي بكر بكرمته اه وذلك ان مقام العديقية تعفى أن لا يرى صاحبهم من الناس الا بحاسنهم فيساعى باطنهم هو فانهم سمعت سيدي عليا لواصل رحمه الله يقول لا يكمل اعلان العبد بان سائر الأئمة المسلمين على هدى من ربهم الا ان سالك طريق نوم وأما أصحاب الحجب الكثيفة من غالب المقلدين في لازهم سوء الاعتقاد في غير امامهم أو يسئلون له قوله وفي قلوبهم منه حزا فاما كم أن تكافوا أحد من هؤلاء الجحيم بينهم هذا الاعتقاد الشريف الابد السالك وان شككت يا أحمى في قولي هذا فاعرض عليه أقوال المذاهب وقول لكل واحد عمل يقول غير امام فان لا يطعن في ذلك وكيف يطعن في ذلك وانت تريد منهم قواعد مذهبه منه بد ولو سلم لك ظاهرا لا يدور على ان شرح قلبه ذلك باطنا قال وقد بلغنا من وراء النهر جماعة من الشافعية والحنفية بطر ون فيهم ارمضان لثقة وعلى الجد الواحد ض بعضهم حجج بعض اه وقد قرنا في فصل انتقال المقلدين من مذهب الى مذهب تحقيق الماط في ذلك واهل با أحمى ان الأئمة المتدين ماسحوا بذلك الا بالذلة أحدهم وسه في استنباط الاحكام الكسنة في الكتاب والسنة فان الاجتهاد مستحق من الجهد والمباغة في تعاليف الفكر وكثرة النظر في الأدلة فانه تعالى يحزى جميع المجتهدين عن هذه الامة خيرا فانهم لو استنبطوا الالامة الاحكام من الكتاب والسنة ما قدروا أحد من غيرهم على ذلك كما مر (فان قلت) لم ادليل المجتهدين في زياتهم الاحكام التي استنبطوها على صريح الكتاب والسنة فلا كانوا فورا على حد ما ودر مصر محافظا ولم يز يدوا على ذلك شيأ عديت ما تكتب شيأ يربكم الى الله الا وقد امرتكم به ولا شيأ يبعدكم من الله الا وقد بينتكم عنه (فالجواب) دليلهم في ذلك الاتباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم في تبينها ما أجل في القرآن مع قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيأ فانه لو لاين لنا كيفية الطهارات والصلوات الحجة وغير ذلك ما هندي أحد من الامة مقرر فاستقر اجاب ذلك من القرآن ولا كنا نعرف عدد ركعات الفرائض ولا التوافل ولا غير ذلك مما سأل في الفصل الا في عهده ان شاء الله تعالى فكأن الشارح عين لنا استنباطا أجل في القرآن فكذلك الأئمة المجتهدين بينوا السامأ أجل في أحاديث الشريعة بقولوا لا ينامم لذلك بلغت الشريعة على اجمالها وهكذا القول في أهل كل دور بالنسبة للدور الذي قبلهم الى يوم القيامة فان الاجال لم يزل ساروا في كلام علماء الامة الى يوم القيامة ولولا ذلك ما شرحت الكتب ولا على الشر وحواش كرام فانهم في كلام ما وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليله الا لاسر من المراجعة في شأن الصلاة فكان اجتهاد منه أم لا (فالجواب) كفاؤه الشيخ محيي الدين كان ذلك منه اجتهادا فان الله تعالى ما فرض على

مما تبين واختلفوا في البسيلة فقال الشافعي وأحمد هي آية من الفاتحة تجزئ لهم ما قال أبو حنيفة وما لك ليست من الفاتحة فلا تجب

ومذهب الشافعي المظهر هو وقال أبو حنيفة ٤٠ وأحمد بالاسرار وقال مالك المتخبر كما هو الافتتاح المحدثه رب العالمين وقال ابن أبي ليلى

بالتخبر وقال النخعي المظهر
به مبدعة * (فصل) *
واختلفوا فمن لا يحسن
الفتنة ولا غيره من القرآن
فقال أبو حنيفة ومالك يقوم
بقدر الفتنة وقال الشافعي
يسبح قروها ولو قرأ بالهفوسة
لم يحزنه ذلك وقال أبو حنيفة
إن ضاع قرأ بالعربية وإن شاء
بالهفوسة وقال أبو يوسف
ومحمد إن كان يحسن الفتنة
بالعربية يحزنه بغيرها وإن
كان لا يحسنها فقرأ بالهفوسة
أحرزته ولو قرأ في صلته من
المصحف قال أبو حنيفة نفسد
صلاته وقال الشافعي يجوز
وعن أحمد روايتان أحدهما
مذهب الشافعي والآخرى
يجوز في الثالثة دون الرابعة
وهو مذهب مالك * (فصل) *
واختلفوا في التأمين بعد
الفتنة فالحق هو ومن أبي
حنيفة أنه لا يجهر به سواء
الامام والمأموم وقال مالك
يجهر به المأموم وفي الامام
روايتان وقال الشافعي يجهر
به الامام وفي المأموم قولان
أصحهما أنه يجهر وهو القديم
المختار وقال أحمد يجهر به
الامام والمأموم * (فصل) *
واتفقوا على أن قراءة
السورة والفتنة
في الغيب وفي الأولتين من
الرباعيات والمغرب وحمل
يسن ذلك في حقه إن كان
الثلاثة على أنه لا يسن

* (فصل) * إن قال قائل أي فائدة في تأليف هذه الميزان ومن المعلوم أن أهل جميع المذاهب يعلمون أن كل
من عجز عن العز يجوز له العمل بالرخصة (فالجواب) إن ما قاله هذا القائل صحيح ولكن أهل المذاهب إذا
عجزوا بالرخصة يعلمون هم أو عندهم من احصر وضيق في نفوسهم لعدم معرفتهم بتوجيهها وموافقتها للكتاب
والسنة بخلاف صاحب هذه الميزان فإنه يعمل مع إجماع انشراح القلب لغيره بتوجيهها وموافقتها للكتاب
والسنة وأمن من هو على يقين من صحة عبادته ممن هو على شك فيها فاعلم ذلك والله تعالى أعلم والحمد لله رب العالمين
* (فصل) * في بيان جملة من الامثلة المحسوسة التي يعلم منها اتصال أقوال جميع المجتهدين ومقالاتهم بعين
الشرعة الكبرى فتأملها لترشدان شاء الله تعالى

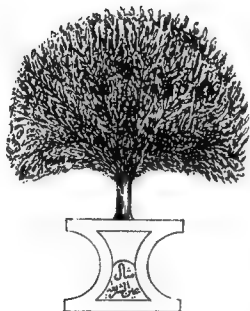
تعمد بطلت صلاته واختافه الجهر في المنزله يستحب له الجهر في موضع الجهر قال مالك والشافعي يستحب والمتهور عن أجداده لا يستحب وقال أبو حنيفة هو بالخيار إن شاء جهر وأجمع بقسمان شاعر فرغ صوته وإن شاء خافت ما حكى عن سعد بن جبيرة وعن عمر بن عبد العزيز أنهم قالوا لا يكبر إلا عند الافتتاح واختلفوا في العلمانية في الركوع والصدوق قال أبو حنيفة لا تعب بل هي سنة وقال مالك والشافعي وأحد هي فرض كالركوع والصدوق أجمعوا على أنه إذا ركع فاستنطق وضع يده على ركبتيه ولا يضعهما بين ركبتيه وسكني عن ابن مسعود أنه يطبقهما ويضعهما بين ركبتيه التسبيح في الركوع والصدوق سنة وقال أحدوه واجب في الركوع والصدوق مرة واحدة وكذلك التسبيح والغاب بين السجدة تنال أن تركه عندئذ لا يبطل السنة أن يسبح ثلاثاً لا افتقار وعن الثوري إن الإمام يسبح خساً لتمكن المأموم من التسبيح خلفه ثلاثاً

حاضرة الواح التي لا يتكف
حاضرة العرش
حاضرة الكرسي
حاضرة القلوا الاعلى
حاضرة اللوح المحفوظ
حاضرة الواح المحو والابواب
حاضرة جبريل عليه السلام
حاضرة محمد عليه الصلوة والسلام
حاضرة الصلابة رضوان الله عنهم
حاضرة الائمة المجتهدين
حاضرة مقلدوهم الى يوم القيمة

فاظفر بالأنفى هذه الحضرة وأما الهامية فبعضها ماعدا حضرة الوحى فانه لا يعقل كيفية انه الهاميا أحد
فذلك أمر دناها ولم يجعل منها جدولا متصلا بما تحتها كما فعلت في جميع الدوائر وانما لم يجعل القرآن حضرة
والشريعة الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حضرة تشاروا الى ان لا تتعلق من معاني القرآن الا ما
أحضر اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرية قوله تعالى من جامع الرسول فقد أطاع الله وان كان الحق تعالى
جعل له صلى الله عليه وسلم ان يشريع من قبل نفسه ما شاء كما في حديث شجر بن ميمون كان معه الهامس ومنى
الله عنه ما قاله يا رسول الله الا اذخر فقال صلى الله عليه وسلم الا اذنروا لو ان الله تعالى لم يجعل له ان يشريع
من قبل نفسه لم يضر اهل الله عليه وسلم ان يستثنى شيئا مما حرم الله تعالى فانهم والله سبحانه وتعالى أعلم

مذهب مالك وقال أبو حنيفة لا يجب بل ٤٢ يحزنه أن يصح ما من الركوع إلى السجود مع الكراهة أو السنة أن يقول مع الرفع مع الله

﴿ هذا مثال الشجرة المطهرة المثلثة بعين الشريعة المطهرة ﴾



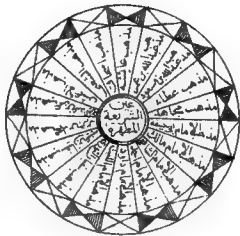
حده بنالك الحمد
السوا توبل الأرض ومن
ماشت من شيء بعدا ما كان
أو ما موما أو منفردا عند
الشافعي وقال الثلاثة لا يزيد
الإمام على قوله سمع الله
محمد مولا المأموم على قوله
و بنالك الحمد وقال مالك
بالزيادة حق المنفرد
﴿ فصل ﴾ واتفقوا على
أن السجود على سبعة أعضائه
مشروع وهي الوجه
والركبتان واليدان وأطراف
أصابع الرجلين واختلوا
في الفرض من ذلك فقال أبو
حنيفة الفرض جهته وأغله
وقال الشافعي بوجوب الجبهة
قولا واحدا وفي باقي الأضلاع
قولان أظهرهما يجب وهو
المشهور من مذهب أحمد إلا
الانفصال فيه خلافا في مذهبه
واختلفت الرواية من مالك
فسروا ابن القاسم إن
الفرض يتعلق بالجبهة
والانفصال أحل به أعادى
الوقت استحبابا وإن خرج
الوقت لم يعد و اختلوا
فمن سجد على كرومها
فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
في أحدى روايته لا يجزئ
ذلك وقال الشافعي وأحمد
في روايته لا يجزئ
جسدي ما شرب بهتم موضع
سجوده واشتغلوا في يجب
كف اليد من في السجود
فقال أبو حنيفة وأحمد لا يجب

فانظر يا أخي إلى العين التي في أسفل الشجرة وإلى الفروع والأغصان والثمار تجدها كلها منظر من عين
الشريعة فالفروع الكبار مثال أقوال أئمة المذاهب والفروع الصغار مثال أقوال كبار المقادير
والأغصان المتفرعة من جوانب الفروع مثال أقوال طلبة العلم لا المقادير والنقط الحرة التي في أعلى الأغصان
الصغار مثال المسائل المستقر جتم أقوال العلماء في كل دور من أدوار الزمان إلى أن يخرج المهدي عليه
السلام فيطهر في عصره التقيد بالعمل بقول من قبله من المذاهب كما صرح به أهل الكشف وبإلهام الحكم
بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم بحكم المطابقة لولو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم موجودا لافترده على
جميع أحكامه كما أشار إليه في حديث ذكر المهدي بقوله يفترى ولا يتصل ثم إذا نزل عيسى عليه الصلاة
والسلام اتفق الحكم إلى أمر آخر وهو أنه يوحى إلى السيد عيسى عليه الصلاة والسلام بشر بمحمد صلى
الله عليه وسلم على أن يجبر على الصلاة والسلام فلم يخرج أحدهم حقيقة بشرية بمحمد صلى الله عليه
وسلم لأن الأنبياء ولأمن العلماء السابقين واللاحقين فكل الأنبياء والأولياء معجزة أو بشرية بمحمد صلى الله
عليه وسلم ولهم منفرع من عين شريعة علموا من قول من أقوال أئمة شريعة الله وهو منفرع
من هذه الشجرة وفروعها وأغصانها كما يعرف ذلك من تأمل في هذه الشجرة وتوكل من تأمل في هذه الشجرة
وأمن النظر فيها لم يجد قولاً منها غير متصل بمحمد صلى الله عليه وسلم وأبدا والله أعلم والحمد لله وحده

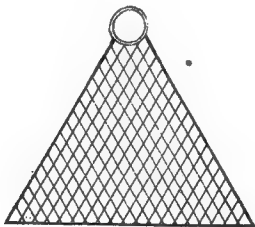
وقال مالك يجب والشافعي قولان أيهما أنه لا يجب ﴿ فصل ﴾ و اختلوا في وجوب الجلوس بين السجدة فن قال أبو وهذا

حينئذ يسئره وقال الشافعي وما لئلا أحد واجب جولة الأستراحة سنة على الأصح من قول الشافعي ٢٣ وقال الثلاثة لا يستحب بل يقوم من السجود ينقض معصدا على يده عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يعمد بيده على الأرض (فصل) واختلوا في التشهد الأول وجلسه فقال الثلاثة التشهد الأول مستحب وقال أحد بوجوده وسن في الجلوس للتشهد الأول الافتراش والشافعي التورك عند الشافعي وقال أبو حنيفة السنة الافتراش في التشهدين معا وقال مالك التورك وألقوا على أنه يجزئ بكل واحد من التشهد المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق الصحابة الثلاثة عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم فاختار الشافعي وأحد تشهدين بن عباس وأبو حنيفة تشهد ابن مسعود ومالك تشهدين عمر فتشهد ابن عباس

التي هي مثال عين الوسطى التي شفرع منها كل قول من أقوال المجتهدين ومقلد لهم إلى يوم القيامة ومثال مذاهب جميع المجتهدين المندرجة والمستعملة مثال الخطوط الشارعة إلى العين الوسطى في سائر الجوانب فمن تأمل في ذلك عرف ما أردناه بقولنا أنه ليس مذهب أولى بالشرع من مذهب ليعو بها كلها إلى عين واحدة اهـ وتظهر ذلك أيضا بشبكة الصياد فان كل عين منها تصل بالعين الأولى في سائر الادوار وهذا مثالها



فانظر يا أنسى إلى العين الوسطى التي هي مثال عين الوسطى التي شفرع منها كل قول من أقوال المجتهدين ومقلد لهم إلى يوم القيامة ومثال مذاهب جميع المجتهدين المندرجة والمستعملة مثال الخطوط الشارعة إلى العين الوسطى في سائر الجوانب فمن تأمل في ذلك عرف ما أردناه بقولنا أنه ليس مذهب أولى بالشرع من مذهب ليعو بها كلها إلى عين واحدة اهـ وتظهر ذلك أيضا بشبكة الصياد فان كل عين منها تصل بالعين الأولى في سائر الادوار وهذا مثالها



فانظر يا أنسى إلى العين الوسطى التي هي مثال عين الوسطى التي شفرع منها كل قول من أقوال المجتهدين ومقلد لهم إلى يوم القيامة ومثال مذاهب جميع المجتهدين المندرجة والمستعملة مثال الخطوط الشارعة إلى العين الوسطى في سائر الجوانب فمن تأمل في ذلك عرف ما أردناه بقولنا أنه ليس مذهب أولى بالشرع من مذهب ليعو بها كلها إلى عين واحدة اهـ وتظهر ذلك أيضا بشبكة الصياد فان كل عين منها تصل بالعين الأولى في سائر الادوار وهذا مثالها

رضي الله عنه انصابت له الزا كيات الله الطيبات الصالحات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته إلى آخره وفيه أشهد أن لا إله إلا الله

واشهد أن محمداً عبده ورسوله وأمّا ك ٤ : في الموطأ ورواه البيهقي قال النووي بالاستناد الصحيح والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

في التشهد الأخير سنة عند أبي حنيفة ومالك وقرض عند الشافعي وقال أحمد في أشهر وأبيته تبطل صلته بتركها (فصل) هو السلام مشروعي بالاتفاق وهو ركن عند الشافعي ومالك وأحمد خلافاً لأبي حنيفة قال أبو حنيفة وأحمد وتسلمتان وقال مالك واحدة وللشافعي قولان أحدهما تسلمتان وهل السلام من الصلوات أم لا قال مالك والشافعي وأحمد نعم وقال أبو حنيفة لا أو ما الذي يجب منه قال مالك التسليمة الأولى فعرض على الإمام

الامام أبو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

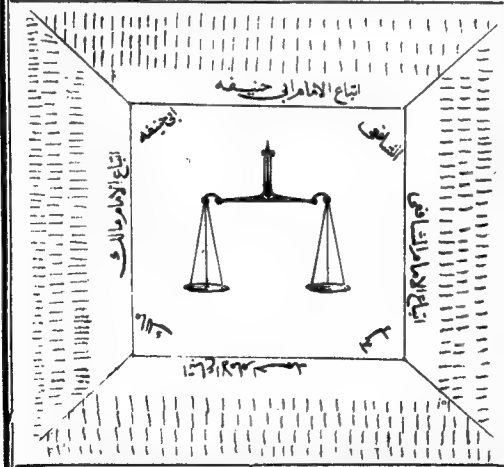
الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

انظر يا أيُّ حاطة البحر بذهاب الائتلاف وانهاء

● (مثال موقف الائتلاف) يعقوبهم عند الحساب والميزان وأتباعهم خلفهم ليشفوا



هو فرض أم لا وليس عند أبي حنيفة في هذا نص يعتمد وما الذي ينوي بالسلام فقال أبو حنيفة الحفظة من من يمينه ويساره وهذا

في التشهد الأخير سنة عند أبي حنيفة ومالك وقرض عند الشافعي وقال أحمد في أشهر وأبيته تبطل صلته بتركها (فصل) هو السلام مشروعي بالاتفاق وهو ركن عند الشافعي ومالك وأحمد خلافاً لأبي حنيفة قال أبو حنيفة وأحمد وتسلمتان وقال مالك واحدة وللشافعي قولان أحدهما تسلمتان وهل السلام من الصلوات أم لا قال مالك والشافعي وأحمد نعم وقال أبو حنيفة لا أو ما الذي يجب منه قال مالك التسليمة الأولى فعرض على الإمام والنفر دوزاد الشافعي وعلى الأمام وقال أبو حنيفة ليست بفرض وعن أحمد وابن كثير لا يشترط بينهما أن التسليمتين جميعاً واجبتان والتسليمة الثانية سنة عند أبي حنيفة وعلى الأصح عند الشافعي وأحمد وقال مالك لا يسن للأمام والمفرد فأما الأمام فيسقط عنه أنه يسلم ثلاثاً اثنتين عن يمينه وشماله والثالثة تلقاها وجهه بردها على إمامه ● (فصل) واختلّفوا في نسبة انحر وج من الصلوة فقال مالك والشافعي في أحد قوله وأحمد بر جوبها والأصح من مذهب الشافعي عدم الوجوب واختلّف أصحاب أبي حنيفة في فعل المصلي انحر وج من الصلوة هل

وقال مالك الامام والمفتري بنو النخل واما المأموم فينوي بالاول النخل والثانية الردع الامام ٤٥ وقال الشافعي بنوي المنفرد السلام

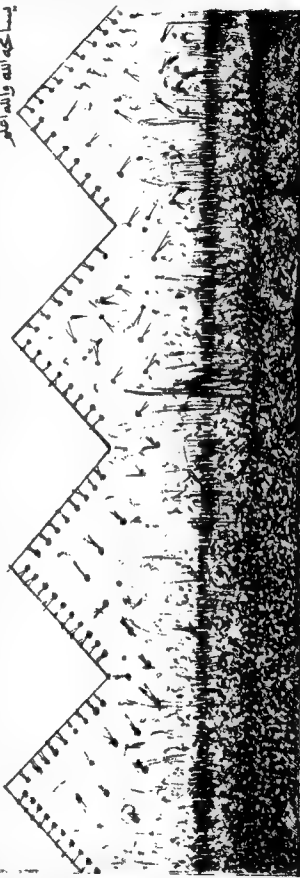
على من على يمينه ويساره من ملائكة وانس وجن وينوي الامام بالاول الخروج من الصلاة والسلام على المأمومين والمأموم الردعية وقال أحمد في المشهور عنه ينوي الخروج من الصلاة ولا يضم اليه بشيء آخر

«(فصل)» والسنة أن يفت في الصبر واما الشافعي عن الخطباء الراشدين الاربعة وهو قول مالك وقال أبو حنيفة لا ين في الصبح ثوب وقال أحمد القنوت ثلاثة بدعون للعبوس فان ذهب اليه ذهب فلأبأس به وقال اسحق هوسنة عند الخواص لا ندعه الاثمة واختلف أبو حنيفة أحمد فبين على خلفه من يفت في الصبر هل يتابعه أم لا قال أبو حنيفة لا يتابعه وقال أحمد يتابعه وقال أبو يوسف اذا فت الامام فاقت معه وكان مالك لا يرفع يديه في القنوت واستحب الشافعي الركوع وقال مالك قبله «(فصل)» واقتوا على ان الذكر في الركوع وهو سبحان وفي العظم والسجود وهو سبحان وفي الاعلى والتسبيح والتعظيم الرفع من الركوع وسؤال المغفرة بين السجود والتكبيرات مشرووع قال الشافعي مشرووع سئلت قال أحمد في المشهور

شأنه من اشتقاق على الشريعة في دار الدنيا ومشاها الناس فوقعه

وهنا ما لا موقف الا بالاجتهاد بين الامام والجمهور على الصراط حتى يخلصوا الى الجنة من بريق في النار

مثال صراط من افوج عن الشريعة في دار الدنيا ومشاها الناس فوقعه وهو صراط من افوج عن الشريعة في دار الدنيا ومشاها الناس فوقعه ومن هنا قال من لا يكشف ان الشافعي على الصراط حقيقة انما هو من افوج عن الشريعة في دار الدنيا ومشاها الناس فوقعه يسلكه الله والله اعلم



عنه واجمع ذكره من تواجد في السكالي في التسبيح ثلاث مرات بالالتفات واقتوا على ان التكبيرات من الصلاة الاما احتج عن أبي حنيفة

تكملة الانتباه لبستن الصلاة ٤٦ والسنة عند الثلاثة من ركعتيه قبل يديه اذا سجد وقال مالك يرفع يديه قبل ركعتيه (فصل) * شر

*(وهذا مثال طرق مذاهب الائمة المجتهدين الى ابواب الجنة وان كل من عمل
بذهب منها خالصا وصله الى باب الجنة)*

طريق ابى خنيفة الى باب الجنة	طريق الامام مالك الى باب الجنة	طريق الامام الشافعى الى باب الجنة	طريق الامام احمد الى باب الجنة	طريق نافع الامام داود الى باب الجنة	طريق نافع الامام ابو الليث الى باب الجنة	طريق نافع الامام اسحاق الى باب الجنة	طريق نافع الامام عبد الرحمن الى باب الجنة
------------------------------	--------------------------------	-----------------------------------	--------------------------------	-------------------------------------	--	--------------------------------------	---



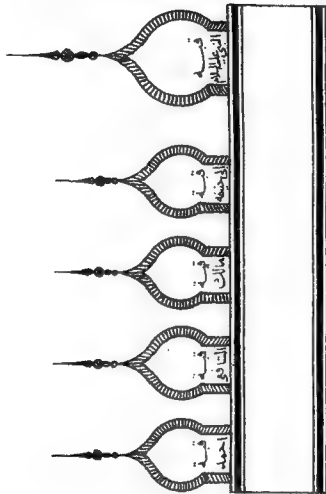
وقد ذكرنا في كتاب الاجوبة عن ائمة الفقهاء والصوفية ان ائمة الفقهاء والصوفية كلهم يشفعون في عقليهم
ولا يحلون احدهم عند طوعر وحمر وعند سوء المنكر ونكيره وعند النشر والحشر والحساب والميزان
والصراط ولا يحلون عنهم في موقفين المواقف ولما شيعنا شيخ الاسلام الشيخ ناصر الدين القاني رآه
بعض الصالحين في المنام فقال له ما فعل الله بك فقال لما جلسني المكان في القبر ابى اني انا هم الامام مالك
فقال مثل هذا يحتاج الى سوال في ايمانه بالله ورسوله تصيغته فتصايعه سني اه واذا كان مشايخ الصوفية
يلاحظون ارباعهم ومريدتهم في جميع الاهوال والشدائد في الدنيا والاخرة فكيف بائمة المذاهب الذين هم
أوتاد الارض وأركان الدين وأمناء الشراع على امتهم رضي الله عنهم أجمعين فطلب نفسي ما أرى وقرعنا بتقليد
كل امام شيعتهم والحدائق والعللين

العودة عن العيون واجب
بالاجماع وهو شرط في صحة
الصلاة لا عند مالك فانه قال
هو واجب للصلاة وليس
بشرط في صحتها جدا العورة
من الرجل عند ابى خنيفة
والشافعي ما بين السرة والركبة
وعن مالك وأحمد واثنان
احدهما ما بين السرة والركبة
والاخرى انه القبل والبر
واقصد قوا على ان السرة من
الرجل ليست هو رة وأما
الركبة فقال مالك والشافعي
وأحمد ليست من العورة
وقال ابو حنيفة وبعض
أصحاب الشافعي انهم امنوا
وأما هو رة المرأة لمرة فقال
ابو حنيفة كلها عورة الا الوجه
والكفين والقدمين وعنه
رواية ان قدمها عورة وقال
مالك والشافعي الا وجهها
وكفها وعن أحمد واثنان
احدهما الا وجهها وكفها
والمشهور الا وجهها خاصة
وأما عورة الامة فقال مالك
والشافعي هي كعورة الرجل
وقال بعض أصحاب الشافعي
كلها عورة الا مواضع
تغطي منها قال وهى الرأس
والساعدان والساكن وعن
أحمد فيهما واثنان احدهما
ما بين السرة والركبة
والاخرى القبل والبر وقال
ابو حنيفة عورة الامة كعورة
الرجل وزاد فقال جميع
بطنها ونظرها عورة
*(فصل) * لو انك شيعت من
العورة بضعت لم تبطل الصلاة

وقال ابو حنيفة ان كان من السواكين قدر الدرهم لم تبطل صلاته وإن كان أكثر بطلت وعند مالك انكشافه أقل من * (وهذا

الرابع لم تبطل الصلاة وقال الشافعي تبطل بالبصر من ذلك والكثير وقال أحدان كان يسيرا ٧ لم تبطل وإن كان كثيرا بطلت والبصر ما بعد في الغالب يسيرا وقال مالك إن كان ذا كراخا ودأب صلى مكشوف العورة بطلت صلاته وأوجب أحدث من المنكبين في الفرض وعن في النظر وإيتان والعريان إذا لم يجدوا بالزمن أن يصلي فأغلق ويركع ويسجد وصلاته صحيحة عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يصلي جالسا وإن شاء فأما وقال أحد يصلي فأعدوا يومئ

وهذا مال قباب الأئمة المجتهدين على نهر الحيا في الجنة الذي هو مظهر بحر النور بعة المظهر في الدنيا وأما ذكرنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قباب الأئمة الأربعة لأنهم ما نالوا هذا المقام إلا بتابع شريفة فكان من كمال نعمهم في الجنة شهو ذواته صلى الله عليه وسلم فتأمله ثم ندان شاء الله تعالى



﴿فصل﴾ واجمعوا على أن الطهارة من النفس في ثوب المصلي وبدنه ومكانه واجبة وهو شرط في صحة الصلاة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وجهود العلماء عن مالك ثلاث روايات أشهرها وأصحها أنه صلى على ما لم يمسح بصلاته أو جاهد أو ناسبا بصحت وهو قول قديم للشافعي والثانية الصفة المطلقة التباسه وإن كان عالما عاد أو الثالثة البطان مطلقا والطهارة عن الحدث بشرط في صحة الصلاة بالإجماع لم يصلي جنب يقوم فإن صلاته باطلة بلا خلاف سواء كان عالما بجنابه وقت دخوله فيها أو ناسبا أو أمرا للمأمور فإن كان عند دخوله عالما بجنابه امامه فصلاته باطلة بلا خلاف وإن لم يكن عالما بالإمامه فصلاته صحيحة عند الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة باطلة ولو سبه الحدث فاصح قول الشافعي

أقول إنما اقتصرنا على قباب الأئمة الأربعة من المجتهدين لأنهم هم الذين دام تدوين مذاهبهم إلى عصرنا هذا وكافوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هدايته أمته إلى شريفة فكانه صلى الله عليه وسلم لم يمت إلى يوم القيامة فذلك لما قلنا قبابهم بجانبه صلى الله عليه وسلم فلا يخاف تفرقه صلى الله عليه وسلم في الدنيا ولا في الآخرة وما رحمت هذه القباب بعقل وأعمالهم ما على صو وشارأته في الجنة في بعض الوقائع فالجملته وبالعالمين ولكن ذلك آخرفصل الأئمة ولتشرع في ذم الرأي فتقول وبالله التوفيق ﴿فصل﴾ شريف في بيان التمسك من الأئمة المجتهدين للقول في دين الله تعالى بأمر لا يسمي إلا بالامام أبو حنيفة اعلم أنني إنما قدمت هذا الفصل على ما بعد من الجمع بين الأحاديث والأقوال لأن فيه طالب العلم على شدة تبرى جميع المجتهدين من القول في دين الله بأمر لا يقبل على العمل بجميع أقوال جلان الصلاة وهو قول مالك وأحمد والقديم من قول الشافعي إنما لا تبطل فتشوا ويصلي صلاته وهو قول أبي حنيفة وقال النووي إن كان

سدس عشر عامًا أو ثمانين وان كان دبرها ٤٨ أو ضحكًا أو أوجعًا على ان طهارة البدن عن النجس شرط في صحة الصلاة القادر عليه أو على ان

العلم بدخول الوقت وأخطأه العلم بتقصيد من طيب نفس وانشرح صدره على حكم مرتب الميزان فان أقوالهم كلها لا يخرج من مرتب الميزان تخفيف وتشديد وقد كان الأئمة المجتهدون كلهم يمتثلون بأحكامهم على العمل بظاهر الكتاب والسنة ويقولون اذا رآتهم كلًا من يخاف ظواهر الكتاب والسنة على احوال الكتاب والسنة واضربوا بكلماتها لحاطها اه وانما الواو لانه حاطًا بالامتناع بالعلم بصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزيدا عنهم في شرعته صلى الله عليه وسلم شيئا لم يردوا في شرعهم وان يكتب أحد منهم من جهة الأئمة المخلصين اذا زاد في الشرع شيئا مما ذكره ***(فصل)*** وان قلت ***(فصل)*** فاحذر القول الذي لا يرضاه الله ورسوله ***(فالجواب)*** هذه ان يخرج عن قواعد الشريعة الثابتة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل ما تجددته الشريعة بالصفة وموافقة القواعد فهو معدوم من الشريعة وان لم يصرح به الشارع وعبارة البيهقي في باب القضاء من سننه الكبرى اعلم ان الرأي المذموم هو كل ما يكون مشبهًا بأصل قال وعلى ذلك يجعل كل ما عارضه ذلك الرأي اه (اذا) علمت ذلك فاعلم ان الشريعة منقسمة على ثلاثة أقسام ***(فصل)*** الأولى ما أتى به الوحي من الاحاديث مثل حديث عزم من الرضا ما عزم من النسب ومثل حديث الانسحيم المراد على عتقها لاحتوائها على مثل حديث لا يحرم في الرضا عتق المصاهرة والمصان ومثل حديث الدية على العاقلة وما جرى مجرى ذلك من الاصول الثابتة في الشريعة فانه كالفرق ان من حيث انعقاد الاجماع على عدم مخالفتها ***(فصل)*** القسم الثاني ما أباح الحق تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ان يسنه على رآيه هو على وجه الارشاد لانه كغيره ليس الحري على الرجال وقوله في حديث تحريم مكة الا لا يخرج من قوله عه العباس الا الاخير يا رسول الله ولولان الله تعالى كان يحرم جميع بنات الحرم يستثنى صلى الله عليه وسلم الاخير لما سأله عه العباس في ذلك ونحو حديث لولان اشق على أمي لا تحرم النساء الى ثلث الليل ونحو حديث ولو قلت نعم لوجبت ولم تستطعوا في جوابي من قاله في خبره الحج على علم يا رسول الله قال لا ولو قلت نعم لوجبت الحديث وقد كان صلى الله عليه وسلم يخفض عن أمته حسب طاقته وبهاهم عن كثرة السؤال ويقول اتركوني ما تركتكم خوفا من كثرة تنزيل الاحكام عن سؤلهم فيجوز عن القيام به ***(فصل)*** القسم الثالث ما جعله الشارع فضيلة لامة وتاديبا لهم فان فعلوا معاز والفضيلة وان تركوه فلا حرج عليهم وذلك كتبه صلى الله عليه وسلم من كسب الخمار وكسب المسكر على الخفيين بدلا عن غسل الحليين وكهنته النساء من زيارة القبور وعن لبس الحرير ومعلوم ان السنة قاضية على الكتاب والعكس من حيث انها بيان لما اجل في القرآن كان الأئمة المجتهدون هم الذين يبنون النامق السنتين الاجال كان اتباع المجتهدين هم المبنيون لنا ما اجل في كلام المجتهدين وهكذا اليوم القيام ***(فصل)*** ومنه سمي علماء الخواص وجه الله تعالى يقول لولان السنة يثبت لنا ما اجل في القرآن ما قدر أحد من العلماء على استخراج احكام المسئلة والعلل وقوله لو كون الصبح ركعتين والظهر والعصر والعشاء أربعين لولان لا يكون المغرب ثلاثين لولان لا يكون احد ما يقال في دعاه التوجه والانتفاع ولا عرف صفة التكبير ولا ذكر الكروع والسجود والاعتدال ولا ما يقال في اجلاس التذمر ومن ولا كان يعرف كيفية صلاة العبد والكسوفين ولا عه برهما من الصلوات كصلاة الجفارة والاعتداء ولا كان يعرف انصافا كقولنا ان كان الصيام والحج والبسم والنكاح والجرار والاقض فوسائر أبواب الفقهاء قال الرجل لعمران من حصن لا تتحدث معنا الا بالقرآن فقال له عمران انك لاحق في القرآن بيان عذر كتمان القرآن واضر واضر واضر واظهر واظهر واظهر كذا فقال الرجل لولان لا فقه عمران اه وروى البيهقي اضاف باب صلاة الاسافر من سننه عن عمر رضي الله عنه سئل عن قصر الصلاة في السفر وقيل له انما تجزى في الكتاب العزيز صلاة الخوف ولا تحصى صلاة السفر فقال لسائل يا ابن أخي ان الله تعالى ارسل اليك بالنامق صلى الله عليه وسلم ولا تعلم شيئا وانما تعلم ما رأيت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم بفعله قصر الصلاة في السفر فسننها رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم اه فتأمل ذلك فانه نفيس ***(فصل)*** في بيان ما ورد في ذلك الرأي من الشارع وعن أصحابه والتابعين وتابع التابعين لهم باحسان الى

كاشد اذ لا يحد بضرب ليل الصلاة واتفقوا على إعلان الصلاة بكل الامساك وكذلك الشرب الا جدي النافله ***(فصل)*** يوم

اذناب المصلين في صلواته شيع الرجل ومغفرت المرائة قال مالك يسبحان جبرائيل وآتهم ٩٠ الا دعي التسبيح اذنا ونحذر الم تبطل صلواته

وقال أبو حنيفة تبطل لان
بصدقه الامام أو دفع المار
بين يديه وإذا سلم على المصلي
وكان شاة ولا يجب ذلك عليه
بالا اذ قال الثوري وعطاء
بردد فراسه وقال ابن
المسيب والحسن بردد لفظ اولي
مريد يدي المصلي مار لم تبطل
صلواته عند الثلاثة وان
كان المار حاشا أو نجرا أو
كلبا أو سود وقال أحد شاع
الصلوات الكباب الاسود وفي
قالي من الجوار والمراة
ومن قال بالصلوات عند
مرور ما ذكر ابن عباس
وأبى الحسن (فصل) ١٠
وتجوز صلوات الرجل والى
جانبه امر أن يمسك مالك
والشافعي وقال أبو حنيفة
تبطل صلاة الرجل بذكر
لا يكره قتل الحية والعقرب
في الصلاة بالاجماع وسكن
عن النبي كراهته وإن كل
أوشرب عند ابطا صلواته
عند الثلاثة واختلف
لروايات عن أحد المشهور
عنه انه قال تبطل الفريضة
دون النافلة الا في الشرب
فانه سهل فيه وحكى عن
سعيد بن جبر انه شرب في
النافلة وعن طائفة انه قال
لا بأس بشرب الماء في النافلة
وأجمعي على ان لا تغتسل في
الصلوات (فصل) ١١
واستألفوا في المواضع المنهي
عن الصلاة فيها تبطل
صلواته من صلى فيها فقل

يو الدين ١٠٠ وبنافي الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بستي وستة خلفاء من بعدى عضوا
عليها بالتواجدوا يا كم وحدت الامور فان كل محدث بعد عتوك بعدة ضلالة وصكان مصلى الله عليه
وسلم يقول كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد وروى البخاري عن ابن مسعود أن كل كتاب المراض
من صحبه انه قال تعالى الم تبطل الظن أي الذين يتكلمون في دين الله بالظن والراى فاطر كيف نفى عير
الله من مسعود العلم عن التكلم في دين الله بالراى وروى الترمذي بأسناد حسن ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يهر رة ان أردت ان لا توقف على الصراط طرفة عين فلا تتحدث في دين الله شيئا يراك اه
وكان عبد الله بن عباس ومجاهد وعطاء وغيرهم يخافون من دخول الراى في أقوالهم أشد الخوف حتى ان
عبد الله بن عباس ومجاهد بن سيرين كانوا ذواق أحد في عرضهم أو الهما ان يحالاه فالا ان الله تعالى قد
حرم أعراض المؤمنين فلا يتكلموا ولكن غفرا لله يا أنى قال بعض المازفين وهو من دقيق الورع ذو
عجب في التصرف بوضاح ذلك ان الغيبة قول ذنب يقع فيه العبد له وجهان يتعلق بالله تعالى من حيث
تعلق حدوده ولا مدخل للعبد فيه وجه يتعلق بالعبد يؤخذ الله تعالى به انهم اذا وقعت المشاهدة في
السخرة من العبد اه وروى البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه كان يقول لا يغفلن رجل رجلا في دينه
فان آمن آمن وان كفر كفر بعنى في نفس الامر وانظر وافي دينكم وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه
اذا أنفى الناس يقول هذا راى غير ان كان صوابا في الله وان كان خطأ فن عمرو روى البيهقي عن مجاهد
وعطاء انه ما كانا يقولان ما من أحد الا يؤخذ من كلامهم مردود عليه الا رسول الله صلى الله عليه وسلم
قلت وكذلك كان مالك بن أنس رحمه الله تعالى يقول كسباني في الفصل الذي بعده ان شاء الله تعالى وكان
عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول سباني قوم يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنة فان أصحاب
السنة أعلم بكتاب الله عز وجل قال الخطابي وأصحاب السنة هم حفاظ الحديث والمطالعون عليه كالأئمة
المجتهدين وكل أتباعهم فانهم هم الذين يفهمون ما شبهته السنة من الاحكام ومع الامام أحد من أبي اسحق
السبيعي قال يقول انا متى حديث اشتغلوا به لم فقال له الامام أحد قبح ما كافر لا تدخل عليه أنت بعد اليوم
ثم انه التفت الى أصحابه وقال ما قلت أبدا احدم الناس لا تدخل داري غير هذا الفاسق اه فاطر يا أنى
كيف وقع من الامام هذا الزجر العظيم لن قال انا متى حديث اشتغلوا به لم فكافوا رضى الله عنهم لا يتبرأ
أحد منهم ان يخرج عن السنة في شرب بل بلغنا ان مغنيا كان يقف في الغاية فقبيل له ان مالك بن أنس يقول
بغيره الغناء فقال الغنى وهل المالك وأمثاله أن يعمر في دين ابن عبد المطلب والله يا سبر المؤمنين ما كان
التحريم لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا بوجوه من ربه عز وجل وقد قال تعالى لتحكم بين الناس بما أراكم
الله قل بما رأيت يا محمد لو كان الدين بالراى لكان وأى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى وحى
وكان الحق تعالى امره أن يسهل به بل عاتبه الله تعالى حين حرم على نفسه ما حرم في قصصه ما ربه وقال يا أيها
الذي لم تحرم ما أحل الله لك الآية اه فاذا كان هذا كلام الغنى في ذلك الزمان في الامام مالك فكيف
كلام غيره من العلماء السامعين في ذلك الزمان وتقييمهم بالكتاب والسنة وما ذكرنا يا أنى هذه
الحكاية من الغنى الا بالابن الذي عدمه يقرئ أحد من السلف على السلام في دين الله بالراى لناخذ
كلام المجتهدين بالامعان والتصدىق ولولم تعرف من أين أخذوه واستنبطوه من الكتاب والسنة وتعتقد
ان الامام مالك لا راى في السنة ما شهد لتحريم الغناء وجماعه ما أنقذه به وكان الامام جدران بن
سهل رضى الله عنه يقول لو كنت فأنسى ما لحيت كالأد من هذين الرجلين من طالب الحديث ولا طالب
الفقه أو طالب الفقه ولا طالب الحديث وبقول انظر والى الأئمة المجتهدين كيف طلبوا الحديث مع الفقه
ولم يكتفوا بأحد هما لو كان الامام جعفر الصادق رحمه الله تعالى يقول من أعظم فتنة تكون على الامة قوم
يقسبون في الامور برأىهم فيحرمون ما أحل الله ويحلون ما حرم الله اه وكان عمر بن الخطاب رضى الله

أوحدة أن جعل شكك أول مرة بطلانك وإن كان الشك متادوم ينكر له بني علي غائب ٥١ فلهنكم الثرى فان لم يقم له ظن بني

علي الاصل وقال الحسن
البرص يأخذ بالآكل
ويجسد اللهو وقال
الوزاعي متى شك في صلته
بهاث * (فصل) * فونسي
التشدد الاول فذكره بعد
انتصابه لم ير الله عند
الشافي أو قبله عاود وجود
الله وان بلغ حال الكرم
وعن ما كان ان فارت ألبته
الارض لم يرجع وقال أحد
ان ذكر بعد ما انتصب قائما
قبل أن يقرأ كتابه والاولى
ان لا يرجع وقال التميمي
يرجع عالم شرع في القراءة
وقال الحسن يرجع عالم برك
ولو قام في خامسة وسوتم ذكر
فانه مجلس هذا في ما
لم يكن قد تشدد في الراهبة
تشدد في الخامسة فوجع
الله وان كان قد تشدد
فيها فذهب الله بسجد اللهو
وسلم وهذا قول الثاني أحد
وقال أوحدة أن ذكر
قبل ان يسجد في الخامسة
رجع الى الجالوس فان ذكر
بعد ما سجد فيها بعد فان
كان قد تشدد في الراهبة قد
تشدد في الخامسة
وبعد في هذه الركة
ركعة أخرى بكونها نافلة
وان لم يكن قد تشدد في الراهبة
قد تشدد في الراهبة
وصار الجميع نقلا ولوصلي
نافلة فقام الى ثالثة فلا خلاف
بين العلماء على ما فانه في
الحاوي الكبير انه يجوز ان

النظر في أحاديثها فكيف ينبغي لأحد ان ينسب الامام الى القول في من الله بالرائي الذي لا يشهد له ظاهر
كتاب ولا يستقر كونه رضي الله عنه يقول عليكم يا ثار من سلفوا يا كم وراقى الى جال من زعموه بالقول
فان الامر ينبغي حين ينبغي وأتم على صراط مستقيم وكان يقول يا كم والبدء والبدء والبدء والبدء عليكم
بالامر الاول العتيق وحصل شخص الكوفة بكتاب دانيال فكذلك أوحدة ان يقتله وقال له أكتاب ثم غير
القرآن والحديث وقيل له مرة ما تغفل فيما أحدثه الناس من الكلام في العرض والجواهر والجسم فقال
هذه مقالات افلاسة عليكم بالآثار وطريقه السلفوا يا كم وكل محدث فانه بعد عقوبت له مرة قد ترك
الناس العمل بالحدوث وأقبلوا على جماعه فقال رضي الله عنه نفس جماعهم لعمري هل يثرب به وكان يقول
لم تر لالناس في صلاح ما دام فيهم من مطالب الحديث فاذا طلبوا العلم بالحدوث فسدوا وكان رضي الله عنه
يقول قائل الله هو ومن عبيده فنع للناس باب الخوض في الكلام فيما لا بينهم وكان يقول لا ينبغي لأحد
ان يقول لواحتي به لم انشر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله وكان يجمع العلماء في كل مسألة لم يجدها
من ينفى الكتاب والسنة يعمل بما يتفقون عليه فيها وكذلك كان يفعل اذا استنبط حكاية لا يكتبه حتى
يجمع عليه علماء عصره فان وضوه قال لا يوفى كتمرضي الله عنه فمن كان على هذا القدر من اتباع السنة
كفيعو زينة الى الراي معاذ الله ان يقع في مثل ذلك عقل كسيفاني به في الاجابة عنه ان شاء الله
تعالى وقال صاحب الفتاوى السراجية قد اتفق لابي حنيفة من اصحاب ما لم يتفق لغيره وقد وضع مذهبه
شورى لم يتبدل بوضع المسائل وانما كان يلقى على اصحابه مسألة مسألة يعرف ما كان عندهم ويقول
ما عنده وينظرهم حتى يستقر أحد القوان فيشبهه أبو يوسف حتى أثبت الاصول كلها وقد أدرك بفهمه
ما عجزت عنه اصحاب القرائح اه وتتل الشيخ كمال الدين بن الهمام عن اصحاب أبي حنيفة كتابي يوسف
ومحمد زفر والحسن انهم كانوا يقولون ما قلنا في مسألة قول الا وهور وايضا عن أبي حنيفة وأصحابه على ذلك
أعما فاعلموا فلم يتفق اذن في الفقه بمحمد الله تعالى جواب ولا مذهب الا وهور رضي الله عنه كيفما كان وما نسب
الى غيره فهو من مذهب أبي حنيفة وان نسب الى غيره فهو بطريق المجاز لما وافقه فهو كقول القائل قولي
قوله ومذهبي كذا به فله ان من أخذ بقوله واحد من اصحاب أبي حنيفة فهو أخذ بقوله أبي حنيفة رضي الله
عنه والحدوث به بالعلمين
* (فصل) * فيما نقل عن الامام مالك من ذم الراي وما جاء عنه في الوقوف على ما حدثه الشريعة الماهرة كان
رضي الله عنه يقول يا كم وراقى الى حال الان اجعوا عليه واتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم وما جاء عن
نبيكم وان لم تفهموا المعنى فسلوا العلماء ليحكم ولهم فان الحدال في الدين من بقايا النفاق قال بن القاسم
بل هو النفاق كانه الحدال بالباطل في الحق مع العلماء كالحال مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من
حيث ان الحق شرع الله عليه وسلم وان تفاوت مقام الحدال في الدين اه وكان يقول سلوا الائمة
ولا تتجاوزهم فلو كانا كلبا عارجل أحد لم يزل اتبعنا خلفنا ان تقع في رد ما جاء به جبريل عليه السلام
وكان رضي الله عنه اذا استنبط حكاية قول اصحابه انظر وانه فانه دين وما من أحد الا واما حوز من كلامه
ومردود عليه الاصحاب هذه الرواية يعني به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقل ابن حزم عنه انه لما مضى
الوفاء قال لقد ددت ان اتي أصرب على كل مسألة ثم اري رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله صلى الله عليه وسلم
بشيء زنه في شريعتي وأخلفت فيه فظاهر ما قاله من ضامن رضي الله عنه رواية الحديث بانني العارف خونا
أن زيدا الراوي في الحديث أو ينقص اه * (قلت) * وقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مرة في جملة مبشرة
لي وقال لي عليه السلام لا اطلاع على اقوال الامام دارهم في الوقوف عنده فانه شهدا تاري اه فاستلنت أمره
صلى الله عليه وسلم وطاعتها وطاعة المؤمنين الكبرى فما اختصرت ما عجزت فيها المسائل التي عجز بها من بقية
الائمة عما يشار به صلى الله عليه وسلم وارتفع رضي الله عنه يقف عند حد الشريعة لا يكاد يتعداه وألغت
يتمها لم يواو يجوز ان يرجع الى التيقن وسلم وأي ذلك فعل جسد اللهو وان صلى للعرب أربعا ساجدا جسد اللهو وأجزأته صلته بالانفاق

وقال الأوزاعي يضيف إليه ركعة أخرى ٥٣ ويخجل بسهولة كي لا يكون المغرب شغفا * (فصل) * والامام اذا اخبر به من خطئه انه قد

ذلك أن الوقوف على قدمه وأدلى من الابتداء ولو استحسن فان الشارع قد لا يرضى بتلك الزيادة في التبريم أو في وجوب الحمد لله رب العالمين

*(فصل) في بيان حق الامام الشافعي رضي الله عنه من عدم الرأي والتبري منه وروى الهرمزي بسنده الى الامام الشافعي انه كان يقول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغفر بنفسه اذا وقع له شيء الى قول به ضده اذا صح دليله لان السنة قاضية على القرآن ولا عكس وهي مبنية على ما أجعل منه وروى الشافعي مرة عن محمد بن قنبل زبوا فقال وما تأكل الرسول ثم ضربه ومما تم عنه فانه قال قال الامام محمد الكوفي رضي الله عنه رأيت الامام الشافعي يكتفه وهو يقضي الناس ورايت الامام أحمد واسحق بن راهويه حاضرين فقال الشافعي

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار فقال اسحق بن راهويه الحسن وابراهيم أمهم علم يكونا ربانية وكذلك عطاه وجهه فقال الشافعي لا هو لو كان غيرك موضعك لعركت أذنه أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال عطاه وجهه والحسن وهل لا حدم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة بأبيه وأمي وكان الامام أحمد يقول رأيت الامام الشافعي عن القياس فقال عند الضروريات وكان الشافعي يرضى الله عنه ويقول لولا أهل الحارثية لعلبت الزنادقة في المناور وكان رضي الله عنه يقول لا اخذ بالاصول من أقوال ذوي العقول ولا يعني أن يقال في شيء من الاصول ولا كيف فقبل له مرة وما الاصول فقال الكتاب والسنة والقياس عليهم ما كان يقول اذا اتصل بينكم الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو السنة ولكن الاجماع أكبر منه الا ان تورجني الحديث وكان يقول الحديث على ظاهره لكنه اذا احتمل عدمه كان قائلًا ولاها

ما وافق الظاهر وكان يقول أهل الحديث في كل زمان كالصباغة في زمانهم وكان يقول اذا رأيت صاحب حديث فكا في رأيت أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول ياكم ولا اخذ بالحديث الذي أتاكم من بلاد أهل الرأي ابداً التفتيش فيه وكان رضي الله عنه يقول من خاض في علم الكلام ككأنه دخل البصر في حال هيمانه فقبل له يا أبا عبد الله انه في علم التوحيد فقال قد سألت مالكا عن التوحيد فقال هو ما دخل به الرجل الاسلام وعصمه به دمه وما له وهو قول الرجل أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول اذا رأيت الرجل يقول لا اله الا الله المسمى أوعينه فاشهدوا عليه بالبدعة وروى الحاكم والبيهقي عن الامام الشافعي انه كان يقول اذا سمع الحديث فهو مذهبي قال ابن حزم أي مع عنده أو عند غيره من الأئمة وفي رواية أخرى اذا رأيت كلامي يخالف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم واضربوا بكلامي الحائط وقاله لا يبيع بأباهي الحق لا تقلدي في كل ما أقول وانظر في ذلك لنفسك فانه دين وكان رضي الله عنه اذا وقف في حديث يقول لو سمع ذلك لقنائه

وروى البيهقي عنه ذلك في باب حديث السخاضة تغسل عنها أثره وتصل ثم تترجم أسكلاً صلاته قال لو سمع هذا الحديث لقلناه وكان أصحاب اليم من القياس على سنة محمد صلى الله عليه وسلم في الوضوء مما خرج من قبل أو دبره وكان يقول اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأبوه وأمي شيء لم يجل لنتاركة وقال في باب سهم البراذن لو كانت يمتثل هذا الحديث ما خلفناه وفي رواية أخرى لو كانت يمتثل هذا من النبي صلى الله عليه وسلم لأخذناه فانه أولى الامور بنوا لا حجة في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كثرت وأدلت في خاس ولا شيء الا طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بالتسليم لا ذكره البيهقي في سنته في باب أحد الخوارجين عوت ولم يرض صدقاً فوردى عنه أضاف في باب البرية كان يقول ان كان هذا الحديث يثبت فلاحقة لاحد منه وكان رضي الله عنه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أجل في أعيننا من أن نحب غير ما قضى به وقال الشافعي في باب الصيام من الام كل شيء يخالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط ولا يقر مع رأي ولا قياس فان الله تع في قطع الخبر يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس لادعاه أمر ولا شيء غير ما أمر به وقال في باب العلم بأكل من الصيد واذا ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجل تركه شيء أبداً وقال في باب

ترك ركعة هل يرجع الى قوله م أو يعمل بيقينه والاصح من مذهب الشافعي وهو مذهب أحمد انه لا يرجع الى قواعده بل يعمل على يقينه وقال أبو حنيفة يرجع الى قولهم واختلقت الرواية في ذلك من مالك (فصل) ولا يتجاوز حدود السهو عند الشافعي ترك مسنون سوى الفنون والشهاد الاول واصلا في النبي صلى الله عليه وسلم يقول أبو حنيفة ان ترك تكبيرات العيد بعد السهو وكذا يسجد الامام عند السهو بالجهر في موضع الامر وعكسه وقال مالك ان يهر في موضع الاسرار يسجد به السلام وان أسرف في موضع الجهر يسجد قبل السلام وقال أحمد بن حنبل في وان ترك فلا بأس ولو تكرر حال الركوع أو السجود أو

التشهد يسجد السهو على ما نص عليه الشافعي * (فصل) * واذا تكرمته السهو كذا للجميع بعد تنافي الأوزاعي انه اذا كان السهو من جنسين كان يذوق النقصان يسجد لكل سهو محذورين وعن ابن أبي ليلى انه قال يسجد لكل سهو يسجد لمطلقة ولو سهوا خاف الامام لم يسجد باذنه اتفاق وان سها الامام نفي الامام موم حكم سهوه بالاتفاق فان لم يسجد الامام جهل الامام عند مالك وهو الأرجح من مذهب الشافعي ورواية عن أحمد * (باب جود التلاوة) * هو سنة عند الثلاثة للقرآن والمستمع وقال

وهو الأرجح من مذهب الشافعي ورواية عن أحمد * (باب جود التلاوة) * هو سنة عند الثلاثة للقرآن والمستمع وقال العتيق

أبو حنيفة وأحببوا السامع من غير استماع لأبي بكر السعدي في حقه عند الثلاثة وقال ٥٣ أبو حنيفة ههنا سواه وهذا التلاوة على

الراجح من قول الشافعي
وأحد أربع عشرة سجدة
وهي رواية عن مالك
والشافعي وأحمد على أن
في سورة الحج سجدتين وقال
أبو حنيفة ومالك والشافعي
الحج الأولى وسجدة ص
هل هي سجدة شكر أم من
عزائم السجود قال أبو حنيفة
وبالك وأحمد في إحدى
روايتيه من العزائم وقال
الشافعي وأحمد في الرواية
المتقدمة هي سجدة شكر
تسحب في غير الصلوات وتفرد
على أن في المفصل ثلاث
سجرات في التيمم والانشاق
والعلق الأيمن كانه قال
في المشهور عنه لا سجود في
المفصل وانقروا على أن باقي
السجرات وهي عشرين في
الأعراف والرد والصل
وسجدة مريم والأولى من
الحج والفرقان والثلث والم
تنزيل السجدة وحكم فصلات
وعدها إحدى خمس عشرة
سجدة فقرأص (فصل) *
ولو كان الثاني في غير الصلاة
والاستماع في الصلاة يسجد
المستمع قبل أو بعد الفراغ
منه أو قال أبو حنيفة إذا فرغ
يسجد بشرط شروط الصلاة
فيها بالإجماع وسكن عن ابن
المسيب أنه قال الحائض
قوى رأسها إذا عمت قراءة
السجدة وتولد جدوجي
لأن خلقه وصوره لا يقوم
الركوع منه عند الثلاثة

المتفق من الأم وليس في قول أحد من كانوا قدماء النبي صلى الله عليه وسلم سجدة ما علمت علم من
المواضع التي نقلت عن الإمام الشافعي في تربيته من الرأي وأدبه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بل روينا عنه
أنه كان يتأدب مع أقوال الصالحين والتابعين فضلا عن كلام سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم فنقل ابن الملاح في
علوم الحديث أن الشافعي قال في رسالته القديمة بعد أن أتى على العصابة بعلمهم أهلها والصباية رضى الله عنهم
قوتنا في كل علم واجتهاد وورع وحسن وفي كل أمر استدرك به علم وأراؤهم لنا أحد وأول من رأينا عندنا
لأنفسنا ٥١ وروى البيهقي أن الشافعي استغنى في نذر ليمش إلى الكعبة وحنث ما نفي بكفارة عين
فكان السائل توقف في ذلك فقال الشافعي قد علم هذا القول من هو خير مني علمه من أبي بكر رضى الله عنه
وسبأني في فصول الأجوبة عن الإمام أبي حنيفة وبيان مقامه في العلم أن الشافعي ترك الغنث لم يزاره
وأمر كتم الصلاة للصبح عنه وقال كيف أقبت بحضرة الإمام وهو لا يقول به وإن الإمام الشافعي إنما فعل ذلك
فيها باب الأدب مع الأئمة المجتهدين وحله في جميع أقوالهم على المحال الحسن وعلى أنه ما قالوا ولا
ليكونهم ما طلعوا على دليله من كلام الشافعي على الله عليه وسلم فلا ينافي ذلك قول الشافعي فيما تقدم عنه أنه
لا حاجة لقول أحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم على أن بعضهم قال أن الشافعي ما فعل ذلك
الإباحتهم منه فادى اجتهد أنه أن الأدب مع الأئمة المجتهدين واجب فقد علم على فعل بعض السنن لما يترتب
عليه من توهم القدح فيه والذي نقوله أن الإمام الشافعي رضى الله عنه لم يترك الغنث لمحض الأدب مع
الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه مع قول الإمام الشافعي بسنة مجتهد في إساءة الأدب مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم يترك شيئا قال به لشيء قال به غير موافق للإمام الشافعي رضى الله عنه من ذلك وإنما قول أن ترك
الإمام الشافعي رضى الله عنه الغنث عند ياروق الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه إنما كان لموافقة في
اجتهادهما حصلت ذلك وقت يكون ذلك من إحدى الكرامات الجليلة المودودة للإمام أبي حنيفة رضى الله
عنه ولا يقرح ذلك في مقام الإمام الشافعي رضى الله عنه مع الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه وإنما ذلك في رعاية
السكينة المقام بينه على أنه قد نقل عن الإمام الشافعي رضى الله عنه في تعليم الإمام أبي حنيفة الأدب مع منافيه
منع وكفاية لكل ذي لب كاستري به من شأنه تعالى في هذا الكتاب مراراً وقال بعضهم لا بدع في جعلنا
ترك الغنث على الأدب لمحض لأن الإمام بما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان المتأدب مع أخيه إنما
هو متأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتابع لشريعته فليست له وسبأني في فعل الأجوبة عن الإمام أبي
حنيفة في قول الإمام مالك السائل عن الإمام أبي حنيفة ما يقولون في حل لواط رقى في أن نصف هذه الأساطنة
بحر ونصفها فاضة لقام يحيى ثم وكذلك قول الإمام الشافعي الناس كلهم في الفقه عيال على الإمام أبي حنيفة
منأمل يأتي أدب الأئمة مع بعضهم بعضاً فتدبرهم في ذلك وتواكب والتصب لاملأ حجة بما عليه من غير دليل
فتخلف طريق الصواب وأول من شرب منك املأ يوم القيامة وقد تم قول الإمام مالك البتة للإمام مالك في مسئلة
أرسلماه من مصر ما حكم الله تعالى في هذه المسئلة عندكم وإن الإمام مالك كتب إلى البيت بعد الجسد لله
والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بعد ما نكأ يحيى امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة
ما قام هناك ٥٢ فاعلم ذلك والحمد لله العالين

٥٢ (فصل) فيما نقل عن الإمام أحمد من الرأي وقد بالغوا في السنة وروى البيهقي عنه أنه كان إذا سئل
عن مسئلة يقول أولا حد كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا أنه لم يدون كلاما بحجة المجتهدين
تخوفاً أن يقع في رأي يخالف الشرع وإن جميع مذهبه إنما هو ملق من مدو الرجال وبلغنا أنه وضف
في الصلاة نحو عشر من مسئلة هكذا أخبرني في شيخ الإسلام شهاب الدين الحنبلي الفتوح وضع الله عنه
وإفنا أنه لم يأكل الطبع حتى مات وكان إذا سئل عن ذلك قول لم يأن في كيف كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يأكله كذلك ما عساه أن احتجني أيام الحمة في مسئلة خالق القرباء ثم خرج بعد اليوم الثالث بقوله
وقال أبو حنيفة في رقمه ما استحبابوا لا يكره للإمام قراءة آية السجدة في الصلاة عند الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة يكره فيسجد بها بالقراءة

لا يماح به يديه قال أحد حتى قال ٥٤ لو أمر به المجدد قال الشافعي واذا عبد الامام للتلاوة فليمت تابعه المأمور به التلاوة لا يجوز له
 الاقتوت معه وفي اقتضاه الى
 السلام عند الشافعي قولان
 أظهرهما يكبر لله ويقرأ
 ويسلم ثم يقرأ الحمد وهذا
 قول أحد وجوز أن يحنف أنه
 يكبر للجدد والرفع ولا يسلم
 وكذلك قال مالك ولو كرر
 قراءة آية سجدة وهو على
 غير طهر لم يسجد في الحال
 ولا يسجد تطهره في قول
 لبعض الشافعية أنه يظهر
 وبأن يجتمع السجدة
 وهل تتداخل السجدة
 أو يتكرر سجود التلاوة على
 تكررها قال أبو حنيفة
 السجدة عن القراءة الأولى
 فيها غش عن التكرير
 يتكرر القراءة في المجلس
 الواحد * (فصل)
 وسحب عند الشافعي
 وأحد من حدث عنه نعمة
 أو أدعت عنه تقدمان
 يسجد شكر الله تعالى قال
 الطحاوي أبو حنيفة لا يرى
 سجود الشكر وروى محمد
 عنه أنه كرهه ومالك يقول
 بكرهته مفردا عن الصلاة
 وتقبل عنه القاضي عبد
 الوهاب أنه قال لا بأس به
 وهو الصحيح وسحب لمصلحة
 إذا مررت به آية رجعة أن
 يسألهما أو آية صواب أن
 يستعذروا قال أبو حنيفة يكبر
 ذلك في الفرض
 * (باب صلاة التلوة)
 أكد الحسن بن الربيع
 القسري التور وكتبا
 الغفر وأكدهما مع مالك والشافعي التور وعند أحد كنهما الغفر مع اتفاقهم ثم ما سئل عن التور وجاب ليس

انهم الآن في طلبه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يركب في الفارحين الخنفي من الكفار أكثر
 من ثلاثة أيام وحاقه بالعمل بالنسبة مشهور وكان يتبرأ كثير من رأى الرجال ويقول لا ترى أحدا ينظر
 في كتب الرأى غالباً الأولى قبله دخل وكان رحمه الله يقول سألت الامام أحمد عن الرجل يكون في بلاد الجدد
 فيها الاصحاب حديث لا يعرف صحبه من محبيه وصاحب رأى في يسأل منهما عن دينه فقال سألت صاحب
 الحديث ولا يسأل صاحب الرأى وكان كثيراً ما يقول نصف الحديث أحب إلي من رأى الرجال وكذلك
 نقل عن الامام داود وكان رضى الله عنه يقول انظر وايق آمردنك فم كان التقليد لغير المصوم مسند وم فيه
 عى البصيرة وكان يقول فيجب على من أعل شمة يستضي بها أن يهاشمها ويحسب معتد على غيره بشير والله
 أعلم الى أنه لا ينبغي لمن قدر على الاجتهاد أن يقلد غيره مع قدرته على النظر في الأدلة واستخراج ذلك الحكم
 منها والله أعلم به ولما كان خصا لا يشترط في تقليد أحد من علماء عصره فقال لا تقلد في ولا تقلد مالكا
 ولا الأوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم ونفذ الاحكام من حيث أخذوها * (قلت) * وهو محمول على من له
 قدرة على استنباط الاحكام من الكتاب والسنة والافتد صرح العلماء بأن التقليد واجب على العاصي لئلا
 يضل في دينه والله أعلم به فقد بان لك يا أخي ما غفلنا عن الاعلان به وغيرهم من جميع الأئمة المجتهدين
 دائروا مع أدلة الشريعة حيث دارت وانتم كلهم، يزعمون عن القول بالرأى في دين الله وان هذا أهم كلهم
 بحر رة على الكتاب والسنة كغيره والجمهور وان أقوالهم كلها ومذهبهم كاثوب المنسوج من
 الكتاب والسنة قد اهلجته منهما وما يقا لك عذري في التلاوي مذهب شئت من مذهبهم فانما كلها طريق
 الى الحق كسقي بيانه أو أثار الفصل قوله وانتم كلهم على هدى من ربهم وأنه ما من أحد في قول من أقوالهم
 الا لجهله بامان حيث دليله وامان حيث دقة مدارك عليه لاسيما الامام الاعظم أبو حنيفة النعمان من ثابت
 رضى الله عنه الذي أجمع السلف والخلف على كثرة علمه ورحمة عبادته ودقة مداركه واستنباطه كما
 سبأني بسطه في هذه الفصول ان شاء الله تعالى وحاشا لمرضى الله عنهم من القول في دين الله بالرأى الذي لا يشهد
 له ظاهر كتاب ولا سنة ومن نسب الى ذلك فينبه بينه والوف الذي يثبت فيه المروءة وسببى عليا
 الخواص رضى الله عنه مرة يقول يجب على كل مقلد لا يسمع آمنة المذاهب كلهم وسمع مرة بعض
 الشافعية يقولون في هذا الحديث روى في أبي حنيفة فقال صلح الله لسانك مثلك يقول هذا اللفظ انما لابد
 أن تقول ولم يطلع الامام على هذا الحديث اه وبعثه مرة أخرى يقول مدارك الامام في أبي حنيفة دقيقة
 لا يكاد يطلع عليها الا أهل الكشف من كبار الاولياء قال وكان الإمام أبو حنيفة اذا رأى ماء الطهارة اذا تطهر به المكفله
 سائر الذنوب التي خرجت من كبر وصراف ومكر وهات فلها هذا من ماء الطهارة اذا تطهر به المكفله
 ثلاثة أحوال أحدها انه كالعادة المألوفة احتياطا لاحتاله أن يكون المكفلة ارتكب كبيرة التاني انه
 كالعادة المتوسطة لاحتاله أن يكون المكفلة ارتكب صغيرة الثالث انه طاهر في نفسه غير مطهر لغيره
 لاحتمال أن يكون المكفلة ارتكب مكررها واختلف الأولى فانه ذلك ليس ذنبا حقيقة لموارز ارتكابه في
 الجلة وفهم جماعة من مقلديه ان هذه الثلاثة قول في حال واحد والحال التي في أحوال كذا كرها بحسب
 حصر الذنوب الشريعة في ثلاثة أقسام كذا كرها لاجل غالب المكفلة ان يرتكب واحدا منها الا اذا انتهى
 وسبأني بسطه في الجمع بين أقوال العلماء في باب الطهارة ان شاء الله تعالى اذا قلت ذلك فأقول وبالله
 التوفيق
 * (فصول في بعض الاحربة عن الامام أبي حنيفة رضى الله عنه)
 * (الفصل الأولى في شهادة الأئمة بقرارة العلم وبين ان جميع أقوالهم الوافقة لله وحقه قائم مشيد بالكتاب
 والسنة) * علم يا أخي انكم لا يجب عن الامام في هذه الفصول بالمدح والثناء التلقين فمما يجعل بعضهم
 وانما أوجب عنه بعد التيسر والنقص في كتب الأدلة كما أوجب ذلك في نسخة كتاب المنهج الذي في بيان

بفرض واقفة واعلى ان النوافل الراتبه ركعتان قبل المغرب وركعتان قبل الظهر وركعتان ٥٥ بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد

العشاء ثم زاد أبو حنيفة
والشافعي قبل العصر أو بعد
الآن أبو حنيفة قال وإن شاء
ركعتين وكلاهما قبل الظهر
أو بعد أو زاد الشافعي فكذلك
بعدها أو بعد أو قال أبو حنيفة
إن شاء سبلي بعدها أو بعد
وإن شاء ركعتين وزاد أبو
حنيفة أو به أقبل العشاء
وكل بعدها أو بها وسنة
الجمعة أو ربع قبلها أو ربع
بعدها (فصل) * والسنة
في تطوع الليل والنهار
يسلم من كل ركعتين فإن سلم
من كل ركعة جاز عند مالك
والشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة لا يجوز وقال في صلاة
الليل إن شاء ركعتين أو
أربع أو سبعا وثلاثين ركعات
بسلامة واحدة وبالنهار
يسلم من كل أربع (فصل) *
وأقول الوزير كونه أو كونه
أحد عشر ركعة أو إحدى
الستين ثلاث ركعات عند
الشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة الوزير ثلاث ركعات
بسلامة واحدة ولا يزال عليها
ولا ينقص منها وقال مالك
الوزير ركعة قبلها تسعة منفصل
عنها ولا حد لها قبلها من
الشفع وأقله ركعتان ويقرأ
في الأخيرة من الوتر سورة
الاخلاص والموعدتين عند
مالك والشافعي وقال أبو
حنيفة أو إحدى سورة الاخلاص
وحدها أو أنوترت ثم بعد
لم بعده على الأصح من مذهبه

أدلة مذهب المجتهدين ومذهبه أول المذهب تدوينوا آخيه انشأ كتابه بعض أهل الكوفة قد
اختاروا له تعالى اماما ليس بمجاهد ولم يزل أتباعه في زيادته كل عصر الى يوم القيامة ولو حبس أحد
وضرب على أن يخرج عن طريقه ما جاب فرضي الله عنه وعن أتباعه وعن كل من لم يزل الادب معه موافق سائر
الامة * وكان سبدي على الخواص رحمه الله تعالى يقول لو أنصف المقلدون لآل امام مالك والامام الشافعي
رضي الله عنه عالم بضعف أحد منهم قولاً من أقوال الامام أبي حنيفة فرضي الله عنه بعد أن سمعوا مدح أئمتهم
له أو بلغهم ذلك فقد تقدم عن الامام مالك أنه كان يقول لو أنظرني أبو حنيفة في أن ينصف هذه الاساطير ذهب
أوفضة لقام بحمته أو كذا قالوا قد تم عن الامام الشافعي أنه كان يقول الناس كلهم في النقص عيال على أبي حنيفة
رضي الله عنه انتهى ولو لم يكن من التنويه رغبة مقالة الا كون الامام الشافعي ترك الفتوى في الصبح لم يصل
عند غيره مع ان الامام الشافعي قائل بإستحقاقه لكان فيه كفاية في لزوم أدب مقلده معه كما انتهى * وأما
ما قاله الوليد بن مسلم من قوله قال لي مالك بن أنس رحمه الله تعالى أريد كرا أبو حنيفة في بلادكم قلت نعم فقال
ما ينبغي لبلادكم أن تسكن فقال الحافظ المزني رحمه الله تعالى ان الوليد هذا ضعيف انتهى * (ذات) *
و يقدر ثبوت ذلك عن الامام مالك فهو مؤيد لأي أن كان الامام أبو حنيفة في بلادكم كذا كراي على وجه
الانقياد والتابع له فلا ينبغي لعالم أن يسكتها لا كفاية بلادكم بعلم أبي حنيفة واستغناء الناس بسؤاله في
جميع أمور دينهم عن سؤال غيره فإذا سكن أحد من العلماء في بلاده صار عليه مطالعة التعاليم فينبغي له
الحرج الى بلاد أخرى يحتاج اليها ليتعلم في أهلها هذا هو الاثر فيهم كلام الامام مالك رحمه الله تعالى
ان ثبت ذلك عنه لبراءة الامة من الشكنا والبضاعة لبعضهم بعضا ومن حله على ظاهره فعليه انظر وج من ذلك
بين يدي الله عز وجل يوم القيامة فان مثل الامام مالك لا يقع في تنقيص امام من الامة بقدر ما تقدم عنهم
شهاده بل بقوة المناظرة وقوة الجفوة انه أعلم وأمانته أبو بكر الاجري عن بعضهم انه سئل عن مذهب الامام
أبي حنيفة رضي الله عنه فقال لا رأي ولا حديث وسئل عن الامام مالك فقال رأي ضعيف وحديث صحيح
وسئل عن ابن راهويه فقال حديث ضعيف ورأي ضعيف وسئل عن الامام الشافعي فقال رأي صحيح
وحديث صحيح انتهى فهو كلام ظاهر التعصب على الامة باجتماع كل منصف من معاليه فانه فان الحسن
لا بد في هذا القائل فيما قاله في حق الامام أبي حنيفة وقد تتبع محمد الله أقواله وأقوال أصحابه لما ألفت
كتاب أدلة المذاهب فلا أحذف ولا أروي أقواله أو أقوال أتباعه الا وهو مستند الى آية أو حديث أو أثر أو إلى مفهوم
في ذلك أو حديث ضعيف كثر طرقه أو إلى قياس صحيح على أصل صحيح فمن أراد التوفيق على ذلك فليطالع كتابي
الذكور وبالجملة فقد ثبت تعظيم الامة المجتهدين به كما تقدم عن الامام مالك والامام الشافعي فلا تنافي في قول
غيرهم في حقهم وحق أتباعهم سمعت سبدي على الخواص رحمه الله تعالى يقول سرايرتني عن أتباع الامة أن
يعظموا كل من مدحه امامهم لان امام المذهب إذا مدح عالما وجب على جميع أتباعه أن يحمدوه تقليدا لامامهم
وأن يزهوه عن القول في دين الله بالأي وأن يبالغوا في تعظيمه وتبجيله لان كل مقلد أو يجب على نفسه أن
يقلد امامه في كل ما قاله سواء أفهمه أو لم يفهمه من غير أن يطلبه دليل وهذا من جملة ذلك وقد تقدم في
فصل الانتقاد من مذهب الى مذهب أنه يحرم على المقلد أن يناضل بين الامة فيفضي الى الردى الى التفتيش
لاحد منهم مع ان جميع المعترضين على بعض أقوال الامام رضي الله عنه دونه في العلم يفتنون ولا ينبغي أن هو
مجادل امام أن يعترض على امام أو يخرل كل واحد من أتباعه اسلوبا إلى أن يصل ذلك الى عين التبرعة الماهرة
التي يشرع منها قول كل عالم كما يشاء وكل من ترك التعصب ونظر في أقوال المجتهدين وجددها كان مومنا
في السما والارض المعترض عليهم كالذي ينظر خيال تلك العجوز على وجه الماء فلا يبرح في حقيقته ولا يدركها
فأله تعالى في رزق جميع اخوان المؤمنين المقلدين لهذا المذهب جميع أئمة المذاهب (وهما) * وقيل أن
بعضنا دخل على من نسب الى العلم وأنا أكتب مناقب الامام أبي حنيفة فرضي الله عنه فظفر فبها وأخرج
الشافعي ومذهب أبي حنيفة وقال أحد يشفعني كفته بصدقه (فصل) * والسنة اثنتان اثنتان في شهر رمضان

الشافعي ومذهب أبي حنيفة وقال أحد يشفعني كفته بصدقه (فصل) * والسنة اثنتان اثنتان في شهر رمضان

الشافعي وهو المشهور عن مالك وقال أبو حنيفة وأحد حديث في التور جميع السنن و قال جماعة من أئمة الشافعية كابي عبد الله التميمي

وأبي الوابد النسابة وأبي
وأبي الفضل بن عبدان وأبي
منصور بن مهران

«(فصل)» ومن السنن
صلاة التراويح في شهر
رمضان عند أبي حنيفة
والشافعي وأحدوهي
عشرون ركعة بشر تسليمات
وقفها في الجماعة أغفل
وقال أبو يوسف من قدر
على أن يصلي في بيته تجاملي
مع الإمام فلا حرج أن يصلي
في بيته وقال مالك يجام
رمضان في البيت لمن قوى
عليه أحب إلى وحكى عنان
التراويح ست وثلاثون ركعة
«(فصل)» واتفقوا على
وجوب قضاء الفوائت ثم
اختلافوا في قضاءها في الأوقات
المنهي عنها قال أبو حنيفة
لا يجوز وقال مالك والشافعي
وأحد يجوز وولطع الشمس
وهو في صلاة الصبح لم يتصل
صلاته عند مالك والشافعي
وأحد وقال أبو حنيفة يتصل
صلاته واتفقوا على أن
الشمس إذا غربت على
المصلي عصران صلته صحيحة
«(فصل)» ومن فاته شيء
من السنن الراتبين قضاءه
ولو فاد أو فاته الكراهة
كالفرائض على القول المرجح
من مذهب الشافعي وهو
أحد الروايتين من أحد
وقال مالك لا يضي وهو قول
الشافعي وقال أبو حنيفة
تتضي مع الرخصة إذا فأت

في من كره تكرار يس وقال في نظر في هذه منظر فيها فرأيت فيها الرخصة على الإمام أبي حنيفة رضي الله
عنه فقلت له ومالك فيهم كلام الإمام حتى بر عليه في أنما أحدثت فقلت من مؤلف فقهر الرازي فقلت إن
الفخر الرازي النسبة إلى الإمام أبي حنيفة كطالب العلم وكأحد الرعية مع السلطان الأعظم أو كأحد
التجوع مع الشمس وكأحد العلماء على الرعية الطعن على إمامهم الأعظم الأبدليل واضح كالشمس فكذلك
يكره على المقادير الاعتراض والطعن على أئمتهم في الدين الانبص واضح لا يعتدل التأويل ثم بقدر
وجود قول من أقوال الإمام أبي حنيفة لم يعرف المعترض دليله فذلك القول من الاجتهاد يقين فيجب العمل
به على مقلده حتى يظهر خلافه وكان بعض العلماء من مشايخ الجامع الأزهر ينكر على ابن تيمية فيجب العمل
فقال لومان بعض الأطفال بقدر على تأليف مثل رسالته فخر من الجامع الأزهر فلقبه جندى فقال أترأى
هذا الكتاب فلم يعرف أن قرأه جندى فدموعه به إلى أن اهبط قلبه وقاله تكبر عما تتركه قوم الناس
أنك فقيه اه فكان الناس يرون أن ذلك بر كذا ابن تيمية درجة الله تعالى وكان بعض طلبة العلم من
الشافعية المقلدين إلى ينكر على أصحاب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ويقولون لأفسدوا مع لأصحابه كلاما
ذهبت وما فله بنته فقار في وقوع من علم بيع مال فانكسر عظم وركه في برل على مقور حتى مات على أسوأ
حال وأرسل إلى أن أعده فأت أديامع أصحاب الإمام رضي الله عنه من حيث كونه يكرههم فاعلم ذلك واحتفظ
أسانل مع الاعتقادات بهم فأنهم على هدى مستقيم والحمد لله رب العالمين
«(فصل)» في بيان ضعف قول من نسب الإمام أبي حنيفة إلى أنه قدم القياس على حديث رسول الله صلى
الله عليه وسلم «(اعلم)» ان هذا الكلام صدر من متصبع على الإمام متورق في دينه بر متورق في
مقاله غافلا عن قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا وعن قوله تعالى ما يلفظ من
قول الا لله به وقب عتيد وعن قوله صلى الله عليه وسلم لما ذكروا كذب الناس في النار على وجوههم الا حصائد
أستهم وقدرى الإمام أبو جعفر الشيرازي نسبة إلى خربة من قرى بلخ بسنده الموصول إلى الإمام أبي
حنيفة رضي الله عنه أنه كان يقول كذبوا ليقروا عيسى بن قول عتيدنا تقدم القياس على النص وهل
يحتاج هذا النص إلى قياس وكان رضي الله عنه يقول نحن لا نقبس الا بعد الضرورة الشديدة وذلك اننا نأظر
أولا في دليل تلك المسئلة من الكتاب والسنة أو أقضية الصلبة فان لم نجد ذلك لاسنا حينئذ مسكونا عنه على
مناقوبه بجمع اعتقاد الهاتينهما وفي رواية أخرى عن الإمام اننا نأخذ أولا بالكتاب ثم بالسنة ثم بأقضية
الصعبة ونعمل بما يتفقون عليه فان اختلفوا اقتضاه على حكم بجمع الهاتين المسئلة حتى يتضح
الحق وفي رواية أخرى اننا نعمل أولا بكتاب الله ثم بنقل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بأحاديث أبي بكر
وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم وفي رواية أخرى انه كان يقول ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعل الرأس والعين أبي هو وأبي وليس لنا تخلفه وما جاءنا عن صحبه تخبرنا وما جاءنا عن غيرهم فهم جال
ونحن رجال وكان أبو مطيع الخي يقول قلت للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه أرايت لو رأيت يا أبا روى
أبو بكر رأيا كنت تدع رأيت لرأيه قال نعم فقلت له أرايت لو رأيت يا أبا روى رأيا كنت تدع رأيت
لرأيه فقال نعم وكذلك كنت أدع رأيت لرأيت عثمان وعلى وسائر الصحابة ما دعا أبا هريرة وأبى بن مالك
وسيرة بن جندب اه قال بعضهم ولول ذلك لعص معرفتهم وعدم اطلاعهم على المداوك والاجتهاد وذلك
لا يقدح في عدالتهم وكان أبو مطيع يقول كنت يوما عند الإمام أبي حنيفة في جامع الكوفة فدخل عليه
سفيان الثوري ومقاتل بن حيان وحسان بن سالم وأبو جعفر الصادق فبرهم من الفقهاء فكلموا الإمام أبا
حنيفة وقالوا قد بطلنا أنك تكثر في القياس في الدين وانما يخلف عليك منه فان أول من قاس ليس فانظر لهم
الإمام من يكرهها للجمعة إلى الزوال وعرض عليهم مذهب وقال في أقدم العمل بالكتاب ثم بالسنة ثم بأقضية
الصعبة ثم بما تفرعوا عليه على ما اختلفوا فيه وحديث أقيس فقاموا كلهم وقبوا لو ايدمو ركبته وقالوا أنت

«(فصل)» ومن دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة لم يصل فحقه المجدول لا غير هل من السنن عند الشافعي وأحد قوله أبو حنيفة

وما لك اذا من فوائد كماله اثبت من الضج اشتغل بركني الغير خارج المسجد * (فصل) ٥٧ والارقات التي هي من العلامة فيها عند مالك

سيد العلماء فاعف صافيا ماضى منامن وقية متاقية بـ ير علم فقال غفر الله لنا ولكم اجمعين قال أبو طبع
 وبما كان وقع فيه من انه قال قد حل أبو حنيفة عرى الاسلام عر وقعر وثقايك بالتي ان اخذت الكلام
 على ظاهره فان مثل ذلك من سفاهة بدهان سمعت وجوهه عن ذلك واعتراغبان الامام بأحنية قد بد
 العلماء وطلبه العفو عنه وان اولت هذا الكلام فلا يحتاج الامر لرجوع ويكون المراد بانه حل عرى
 الاسلام أي مشكله مسئلة بعد مسئلة حتى لم يبق في الاسلام شيئا مشكلا لفرادة فهمه وعلمه (ومما) كان كتبه
 الخليفة أبو جعفر المنصور والى الامام أبي حنيفة باقى انك تقدم القياس على الحديث فقال ليس الامر كما بالغت
 بأمر المؤمنين انما عمل أولئك الله ثم يستقر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بأفضية أبي بكر وعمر وعثمان
 وعلى رضى الله عنهم ثم بأفضية عبيدة الصماعة ثم أقبس بعد ذلك اذا اختلفوا وليس بين الله وبين خلقه قرابة
 اه ولعل مراد الامام بهذا القول انه لا مراءاة لاحد في دين الله عز وجل دون أحد بل الحق واجب فعله على
 جميع الخلق والله أعلم بمراده وقد احال الامام أبو جعفر الشيزي امارى الكلام في تبرئة الامام أبي حنيفة من
 القياس بغير ضرر ورفورده على من نسب الامام الى تقديم القياس على النص وقال انما هو راية الصيغة
 عن الامام تقدم الحديث ثم الاثار ثم يقبض بعد ذلك فلا يقبض الا بعد ان لم يجد ذلك الحكم في الكتاب
 والسنة أو قضية الصيغة فها هو النقل الصحيح عن الامام فاعتمدوا حكمه وبصره قال ولا خصوصية
 للامام أبي حنيفة في القياس بشرطه المذكور بل جميع العلماء يقبضون في مضائق الاحوال اذ لم يجدوا
 في المسئلة نصان كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا أقضية الصيغة وكذلك لم يرز لمقلدهم يقبضون الى وقتنا
 هذا في كل مسئلة لا يجدون فيها نصان من غير نكير فيما بينهم بل جدهم الوفاق على أحد الأدلة الاربع فقالوا
 الكتاب والسنة والإجماع والقياس وقد كان الامام الشافعي رضى الله عنه يقول اذ لم يجد في المسئلة دليل لا
 قسناها الى غيرها اه فن اعترض على الامام أبي حنيفة في عمله بالقياس لزمه الاعتراض على الائمة كلهم
 لانهم كلهم يشاركون في العمل بالقياس عند تقدم النصوص والإجماع * فعمل من جميع ما قرره
 ان الامام لا يقبض أبدا مع وجود النص كما قرره ببعض المتعصبين عليه وانما يقبض عند فقد
 النص وان وقع تناوب جسدنا لله تعالى التي خاص فيها نصان كتاب أو سنة فلا يدرج ذلك فيه لعدم استحضاره
 ذلك حال القياس ولو انه استحضر لما احتاج الى قياس ثم بتقدير وقوعه رضى الله عنه في القياس مع
 وجود حديث فرد لا يدرج ذلك فيه ايضا فتقدمت جملة من العلماء ان القياس الصحيح على الاصول الصيغة
 أقوى من خبر الواحد الصحيح فكيف يتجبر الواحد الضعيف وقد كان الامام أبو حنيفة يشترط في الحديث
 المتقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العمل به أن يرويه عن ذلك الصحابي جسم انتفاعه من تلهم
 وهكذا * واعتقادنا واعتقاد كل مصنف في الامام أبي حنيفة رضى الله عنه بقرينته وبنادقنا من ذم
 الرأي والتميز من عدمه النص على القياس له أو على حتى دونت أحداث الشريعة وبلر حل الحفاظ
 في جمعها من البلاد والنور وظفر بها الا تخدم لترك كل قياس كان قاصه وكان القياس في مذهبه جائز في
 مذهب غيره بالنسبة اليه لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرقة في عصرهم التابعين وتابع التابعين في المذاهب
 والقرى والنور وكرت القياس في مذهبه بالنسبة الى غيره من الائمة ضرر وتقدم وجود النص في تلك المسائل
 التي قاس فيها بخلاف غيره من الائمة فكان الحفاظ كانوا اقتدر حوافي طلب الاحاديث وجهها في عصرهم من
 المذاهب والقرى ودونوها محابو أحداث الشريعة بها ايضا فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه وقلته في
 مذاهب غيره ويحتمل ان القرى اضاف الى الامام أبي حنيفة انه يقدم القياس على النص نظر بذلك في كلام
 مفاديه الذين لم يمتدحوا العمل بما وجدوه من امامهم من القياس ويتركون الحديث الذي مع تقدمه من
 الامام فالامام معدودون انبعاثه غير معدودين وقولهم ان امامنا لم يأخذ بالحديث لا ينضم بحجة لاحتمال
 انه لم يظفر به وانظر به لكن لم يصح عندو تقدمه قول الائمة كلهم اذا صح الحديث فهو مذهبي وليس لاحد

أربعة اثنتان هي فيها لاجل
 العقل واثنان لاجل الوقت
 فالاول بعد العصر حتى تغرب
 الشمس وبعد الصبح حتى
 تطلع لانه لو لم يصل العصر أو
 الصبح ودخل وقتها لجاز
 ان يصل في شاءه بلا خلاف
 فاذا صلاه لم يصل حتى تطلع
 الشمس أو تغرب فلم ان
 النهى لاجل الصلاة وهذا
 موضع اتفاق والثاني اذا
 طلعت الشمس حتى ترتفع
 وبعد الاصرار حتى تغرب
 وعند أبي حنيفة والشافعي
 وقت خامس وهو استواء
 الشمس حتى تزول وقال
 مالك وأبو حنيفة الفرائض
 فيما هي عنه لاجل الوقت
 لا التوافل وقال الشافعي
 تقضى الفرائض في الارقات
 كلها وكذا تفعل النوازل التي
 لها باب كالصلاة وقركنى
 الطواف وسجود التلاوة
 والملاذ المذكورة فتعبد
 الطهارة وقال أبو حنيفة ما
 هي عنه لاجل الوقت لا يجوز
 أن يصل في صلاة فرض
 سوى عصر يومه عند اصرار
 الشمس وبانتهى عنه (٢) لاجل
 الوقت لا يجوز زحف النوازل
 فيه الا بعدة الثلاثة فان فاته
 صبح يومه لم يصلها عند طلوع
 الشمس قال ولو صلاه انطلعت
 الشمس وهو فيها طالت
 صلاته ومن صلى ركعتي
 الفجر كره له التثفل بعدها عند
 أبي حنيفة والشافعي واجد

وقال أبو حنيفة رحمه الله عليه وأجمعوا على أن صلاة الجمعة مشروعة وأنه يجب إظهارها في الناس فان لم تنهوا

معه قياس ولا حاجة لإطلاعه الله ورسوله بالتسليم انتهى وهذا الأمر الذي ذكرناه فيه كثير من الناس فإذا وجدوا عن أصحاب إمامهم مثله جعلوا هذه بالذات إمامهم وهو ركن مذهب الإمام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه إلى أن مات إمامهم أصحابه من كلامه فقد لا يرضى الإمام ذلك الأمر الذي فهو ممن كلامه ولا يقول به لوعرضوه عليه فعمل أن من عزى إلى الإمام كل ما فهم من كلامه فهو جاهل بحقيقة المذهب على أن غالب أقدم الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه من القياس الجلي الذي يعرف به موافقة الفروع للأصول بحيث ينتفي افتراقها أو يتفادى غير الفأقر من الميتة ذوقت في السن على الفأرة في غير السن من سائر المائعات والجمادات عليه وقياس الغائط على البول في الماء إلى كد ونحو ذلك فعلم عاقر راء أن كل من اعترض على شيء من أقوال الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه كالغفر الرازي فأنما هو خلفاء دارك الإمام عليه وقد تبعته أنا بحمد الله تعالى أخذنا بذلك الحديث الأجسطن الظن برأيه وقد أمرنا الشارح بضغط جوارحنا ولا نترك على الله أحدًا وان وقع تنازع كينا أحدًا فلا تقطع بتركه وإنما نقول لفظه كذا وأجيبه كذا بخلاف القياس على الأصول الصحيحة انتهى قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى في بعض المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الإمام أبي حنيفة والإمام مالك رضي الله عنهم أجمعين بسيرة جدنا نحو عشرين مسألة انتهى وأما ذلك بحسب أصول المسائل التي نص عليها الإمامان وكذلك القول في خلاف بعض المذاهب بعضها بمضافي الأقيسة هي بسيرة جدنا والباقي كما مستند إلى الكتاب والسنة أو الأثر الصحيح وقد أخذهم الإمامة كلهم هذه الأفراد أحدهم من صاحبه البعض أعادتهم كلهم في ذلك الشرع يستحسنون كما مر بنا في الأصول والعقول فأقبل على العمل بأقول الجسج الأثرة انشراح صدورنا لكاهلنا اخترع عن مرتبتي الميزان تخفيف وتشد يد اللهم إلى أبو الياسين كل من اعترض على أقوال الأئمة وأنكر عليهم في الدنيا والآخرة والجد لله رب العالمين

(نقل) في تضعف قول من قال أن أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة ضيقة غالبة (اعلم) بأنني إن طالعت بحمد الله تعالى أدلة المذاهب الأربعة وغيره الأسما أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فاني خصصته بغير زيادة اعتنا وطالعت عليه كتاب تخرج أحاديث كتاب إلهي بالفاظ الزباني وغيره من كتب الشروح فرأيت أدلة مرضي الله عنه وأدلة أصحابه ما يبهرهم وأحسن أوصاف كثرت طرق حتى لحق بالحسن أو الصبح في صحة الاحتجاج به من ثلاثة طرق كثر إلى عشرة وقد احتج به جمهور الحديثين بالحديث الضعيف إذا كثرت طرقه وألقوه بالصحيح تارة بالحسن أخرى وهذا النوع من الضعيف يوجد كثيرا في كتاب السنن الكبرى للبيهقي التي أنفها بقصد الاحتجاج لأقوال الأئمة أقوال أصحابهم فإنه إذا لم يجدوا شيئا من أصحابه أو أحدهم يستدل به أقول ذلك الإمام أو قول أحد من مقادير بصيرى وحديث الضعيف من كذا كذا طرعا وبكتفي بذلك وبقول وهذه العاروقى بعضها بعضا يتقدروا وحودت عنى في بعض أدلة أقوال الإمام أبي حنيفة وأقوال أصحابه فلا نصوصه في ذلك بل الأثرة كلهم يشاركونه في ذلك ولولم الأهل من يستدل بحديث واحد مرة جاعل من طريق واحدة وهذا لا يكاد أحد يجد في أدلة أحد من المجتهدين في مقامهم أحدًا استدلل بضعف البشروط مجتبى من عدة طرق وقد قلنا أن لم أحب عن الإمام أبي حنيفة وغيره بالصدور وحسن الظن كما فعل ذلك غيرى وإنما أحب عنه بعد التسبع والخصص عن أدلة أقواله وأقوال أصحابه وكتبي للمسمى بالهجم المبدى في بيان أدلة مذهب المجتهدين كمثل ذلك في جمعة في أدلة جميع المذاهب المستعملة والمتدروسة قد دخلت في محبة طريق القوم ورتوت على من الشرع بقية الثاني شرع بها أقوال جميع المجتهدين وموافقتهم وقد من الله تعالى على علماءنا نداء الإمام أبي حنيفة الثلاثة من نسخة صحيفته عليها خطوط الحفاظ آخرهم

٥٨ * (باب صلاة الجمعة) * أجمعوا على أن صلاة الجمعة مشروعة وأنه يجب إظهارها في الناس فان لم تنهوا
كلهم منها تسوئوا عليها
وأجمعوا على أن أقل الجمع
الذي تنعقد به صلاة الجمعة
في الفرض غير الجماعة ثمان
إمام ومأموم قائم عن غيره
لان عند أحد إذا كان المأموم
واحد أو وقف عن يسار
الإمام فان صلواته باطلة
واختلفوا هل الجماعة واجبة
في الفرائض غير الجمعة فخص
الشافعي على أنها فرض على
الكفاية على الأصح وهو
الأصح عند المحققين من
أصحابه وقيل يستنوهو
المشهور عنهم وقيل فرض
عن ومذهب مالك أنهم سائنة
وقال أبو حنيفة في فرض
كفاية وقال بعض أصحابه
هي سنة وقال آخرون
واجبة على العاقل والعاقل
شرط في صحة الصلاة على
منفرد أو مع القدرة على الجماعة
أتم وصحت صلواته جماعة
النساء في بيوتهم أفضل
لكن لا كراهة في الجماعة
لهن هذا الشافعي وأبو حنيفة
وقال أبو حنيفة ومالك إنكره
الجماعة للنساء *(نقل)*
ولا بد من نية الجماعة على حق
المأموم بالاختلاف ونية الإمامة
لا تجب بل هي مستحبة عند
مالك والشافعي إلى الجمعة
وقال أبو حنيفة فإن كان من
خلفه نساهو جبت النية
وان كانوا رجلا فلا يستثنى
الجمعة وعرفوا بالمدن
فقال لابد من نية الإمامة في
هذه الثلاثة على الإطلاق وقال أبو حنيفة الإمامة شرط ومن دخل في فرض الوقت فاقبحت الجماعة فليس له أن يقطع ويحل

مع الجماعة بالاتفاق ما نرى ان دخولهم معهم من غير قطع الصلاة فلا شافى قولان أحدهما انه يصح ٥٩ وهو المشهور عن مالك وأحمد وقال أبو

حنيفة لا يصح * (فصل) *

وأما ذكره المصنف مع الإمام فهو أول صلاته فلهذا وحكا

عند الشافعى في بعدى الباقي

الفتوت وقال أبو حنيفة ما

يدركه المأموم من صلاة الإمام

أول صلاته في الشهادة

وأخبر صلته في الفرة وقال

مالك في المشه هو رصنه هو

آخرها وعن أحمد روايتان

* (فصل) * ومن دخل

المسجد فوجد امامه قد فرغ

من الصلاة كان المسجد

في غير عمر الناس كرهه أن

يستأنف فيه جماعة عند أبي

حنيفة ومالك والشافعى وقال

أحمد لا يكره امامة الجماعة

بعد الجماعة بحال ومن صلى

منفردا ثم أدرك جماعة يصلون

استحبته أن يصل معهم عند

الشافعى وهذا قال مالك إلا

في المغرب فان صلى جماعة ثم

أدرك جماعة أخرى فهل يعد

الصلاة معهم الرجوع من

مذهب الشافعى نعم وهو قول

أحمد إلا في الصحيح والعصر

وقال مالك من صلى في

جماعة لا يعد ومن صلى

منفردا أعاد في الجماعة إلا

المغرب وقال الأوزاعي إلا

الحافظ البصاطى فرأى أنه لا يرى حديث الأعمى خيال التابعين العدول الثقات الذين هم من خير القرون
بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأسود وعائشة ومطعم وعكرمة ومجاهد ومكحول والحسن البصري
وأصابعهم رضي الله عنهم أجمعين فشكل الروايات بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول ثقات
أعلام أخبارهم فهم كذاب ولا منهم كذاب وتأليفه ما يضيء له من ارتضاه الإمام أبو حنيفة رضي الله
عنه لأن أخذ عنهم أحكام دينهم شدة تروى عن غيره من مشقة على الأمة العديدة وقد بلغنا أنه سئل موما عن
الأسود وعطاء وعائشة أنهم أفضل فقال والله ما نحن بأهل أن نذكرهم فكيف نفاضل بينهم على ما من
راوس رواية الحديثين والمحدثين كلهم الأوهو يشل الجرح كما قبل التعديل لأوصيف اليماء عدا الأصحاب
وكذا التابعون عند بعضهم أعدم العصة أو الحفظ في بعضهم ولكن لما كان العلماء رضي الله عنهم أمناه على
الشريعة وتقدم الجرح أو التعديل عمل به مع قبول كل الروايات لما وصف به الاتحاح والاعتقاد
جهودهم التعديل على الجرح وقالوا الأصل العدة والجرح طارئ لا يذهب غالب أحداث الشريعة كما
قالوا أيضا أحسان الظن بجميع الرواة المستورين أولى وكما لو كان مجرد الكلام في شخص لا يقطع
مرويه فلا بد من النص عنه وأنه قد خرج الشيخان خلق كثير ممن تكلم الناس فيهم أشاروا بالثبات لأدلة
الشريعة على نفيها يجوز الناس فضل العمل بما فاك في ذلك فضل كثير لأدلة أن فضل من يجرح يحكم كان في
تضعيفهم للأحداث أيضا رجحة لأدلة بتخفيف الأمر بالعمل بما فاك في ذلك فضل كثير لأدلة أن فضل من يجرح يحكم كان في
من الأحداث وصحها كما كان العمل به أو اجابوا عن ذلك غالب الناس فاعلم ذلك قال الحافظ المزني
والحافظ الزبيري رحمه الله تعالى ومن خرج لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان الضبي
والحارث بن عبيد وأمين بن ثابت الحبشي وخالد بن مخلد القسوطي وسويد بن عبد الخداف ونوس بن أبي
إسحق السبيعي وأبو أسحق الشافعي شروط في الرواية عن تكلم الناس فيهم منها أنهم لا يروون عنه إلا ما
توبع عليه ومظهرت شواهدهم على أنه أصلا لا يروون عنه ما ترويه أو خالفه في الثقات وذلك كحديث أبي
أويس القرظي رواه مسلم في صحيحه من فروا يقول الله عز وجل سمعت الصلاة بيني وبين عدي نصفين الحديث
مع أنه لم ينفرد به بل رواه غيره من الثقات كذلك منهم الإمام مالك وشيعة وابن عينة رضي الله عنهم وصار
حديثه متباعدة قال الحافظ الزبيري والبصاطى وهذه العلة قد راجت على كثير من الحفاظ لأسباب من استدرك
على الصحيحين كل واحد منهم ما لم يكن عليه حديث صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما مع
أن فيه هذه العلة إذا ليس كل حديث رواه في الصحيح يكون صحيحا إذا لم يكن من كون رواه في صحيحه في
الصحيح أن يكون كل حديث وجدناه له يكون صحيحا على شرط ذلك الصحيح لا حده قال فقد شرط من شرط ذلك
الحفاظ كما قد صدقنا أحدنا غير أصحاب ذلك الصحيح بل بمر هذه الشرط في الصحيح عنده انتهى * فقديان
لأنه ليس لنا ترك حديث كل من تكلم الناس فيه بمجرد الكلام فرما يمكنه قد توبع عليه ومظهرت
شواهد وكان له أصل وانما لنا ترك ما ترويه وخالفه في الثقات ولم يظهر له شواهد ولأننا قد صدقنا بالترك
لحديث كل رواه تكلم بعض الناس فيه بمجرد الكلام لأدلة الشريعة كما رواه وإذا أدى الأمر
إلى مثل ذلك فالواجب على جميع اتباع المحدثين أحسان الظن بمراد جميع أدلة المذهب المخالفة لآدمهم فان
جميع ما رواه ولم يخرج عن مرتبة الشريعة الثابتين هما التخفيف والتشديد وقد قال الشيخ تاج الدين السبكي
في الطبقات الكبرى ما نصه يعني أن أهل المسترشدان تلك سبيل الأدب مع جميع الأمة الماضين وإن
لا تنتظر إلى كلام بعض الناس فيهم إلا بمرادنا وأضع ثمن قدوت على التأويل وتحتين الظن بحسب قدرتك
فأقول والأماض منكم ما جرى بينهم فالتكلم ما نحن في خلق مثل هذا وانما شاطفت الأثرة تغالب ما جعلنا من أمر
دينك قال ولا يزال الطالب ضيقه ينداح حتى يخلص في ساحه بين الأمة فخلق الكاسية وظلمة الوجه فبال
ثم يالك أن تصفى لما وقع بين أبي حنيفة وسليمان الثوري أو بين مالك وابن أبي ذئب أو بين أحمد بن صالح

الأوزاعي والشعبي إنما جعفران فيهم * (فصل) * وإذا أحسن الإمام بدخل وهو راكم أو في التشهد الأخير فهل يستحب له انتظاره أم لا

به في المصنف واختلقت الرواية فذهب في النقل والمراجع من قول الشافعي صحة الاعتداء ٦١ به في الجملة والبالغ أولى بالامامة من الصبي بلا

الخامس من وثيق أدلته كما عرفت ان مذهبه رضى الله عنه من أصح المذاهب كبقية مذاهب المجتهدين
رضي الله عنهم أجمعين وان شئت ان يظهر لك صحة مذهبه كالشمس في الظاهر ليس دونها احباب فاسلك طريق
أهل الله تعالى على الاختصاص في العلم والعمل حتى تصف على عين الشريعة التي قدمنا ذكرها في أو ثل الكتاب
فهنا لا نرى جميع مذاهب العلماء وأتباعهم تتفرع عنها وليس مذهب أوليهم من مذهب ولا نرى من أقوال
المذاهب قولاً واحداً خارجاً عن الشريعة فرحم الله في حقنا لزم الادب مع الامة كلهم وأتباعهم فان الله تعالى
جعلهم قنوة لا يصادق سائر اقطار الارض قائماً كلها هدى من الله تعالى ونور وطريق الدنور الجنة وعن
قريب يقدم عليهم في الآخرة فمن لزم الادب معهم وبغضهم لا يحصل له من الفرح والمسرور حين يأخذون
بيده ويشفعون فيه ضد ما حصل لهم من أساءتهم الادب والجد لله رب العالمين
*(فصل) في بيان ضعف قول من قال ان مذهب الامام أبي حنيفة أقل المذاهب احتياطاً في الدين (اعلم)
يا أخي ان هذا قول متعصب على الامام رضى الله عنه وليس عند صاحب حقوق العلم نافي بمحمد الله تعالى
مذهبه فوجدته في غاية الاحتياط والورع لان الكتاب صفة المتكلم وقد أجمع السلف والخلف على كثرة
ورع الامام وكثرة احتياطه في الدين وشوقه من الله تعالى فلا ينشأ عنه من الأقوال الامكان على شاكلة
حاله على انه ما من امام الا وقد شد في شيء وترك التشديد في شيء آخر فوسعة الامة كما يعرف ذلك من سير مذهبهم
كلها مثل ما سيرناها في تكملة وجوده في الاحتياط في شيء من مذهب الامام أبي حنيفة رضى الله عنه فلا خصوصية
له في ذلك فاقن يا أخي ما نسب لك في جميع أبواب المقام من باب الظاهر الى آخر الابواب تعرف صدق قول
الاسمافي الاموال والابضاع فانه ان احتاط امام للمشي في احتياطه لا ياتم وان احتاط امام لوقوع الطلاق
من الزوج قبل احتياطه لم يزوجها بعده بالعكس فقد لا يكون الطلاق وقع بذلك للفظ الذي قاله الخائف
وقس على ذلك سائر مسائل الخلاف ثم انما سمى هذا المعترض فله احتياط من الامام أبي حنيفة رضى الله عنه
ليس هو بقله احتياط وانما هو بتيسر وتسهيل على الامة بتعاليمه عن الشارع صلى الله عليه وسلم فانه كان
يقول يسروا ولا تعسروا يعني في كل شيء ثم يصرح بشيء من مذهب الشريعة ليس فيه تعصيق
ولامشقة على أحد اذ يفرج جميع الامر في مثل ذلك الامر يتيق الميزان تخفيف وتشديد بتعاليمه عن الشارع
سواء وقد كان طبعه من مصروف والده وسعياً في التوري وغيرهم يكرهون لفظ الاختلاف بين العلماء
ويقولون لا تغفلوا اختلاف العلماء وقولوا توسعة العلماء وقد قال تعالى ان اقسام الدين ولا تتفرقوا فيه
اه فيصعب على كل مسلم ان لا يهضم على قول مجتهد خفف أو شد فانه ما خرج من قواعد الدين ولا عن
مرتبقي الميزان السابقة الجامعة لجميع أقوال المجتهدين وأتباعهم وكذلك يجب عليه الاعتقاد الجازم بان ذلك
الامام الذي خفف أو شد على هدى من ربه في ذلك حتى ان الله تعالى عليه بالوقوف على عين الشريعة المحطرة
التي يتفرع منها كل قول من أقوال علماء الشريعة وقد أجمع أهل الكشف على ان الدارم رفع المخرج عن
الامة أول من الدارم المخرج عليهم لان رفع المخرج هو الحال الذي ينتهي أمر الخلائق اليه في الجنة فينبرون
منها حيث شاءوا لا تخير فيها على أحد عكس الحال في الدنيا والحد لله رب العالمين
*(فصل) في بيان ذكر بعض من أطلب الثناء على الامام أبي حنيفة من بين الامة على الخصوص وبيان
توسعته على الامة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته وغير ذلك * روى الامام أبو حمزة
الشيرازي ما روى عن شقيق البلخي انه كان يقول كان الامام أبو حنيفة من أروع الناس وأعلم الناس وأعبد
الناس وأكرم الناس وأكثرهم احتياطاً في الدين وأبعدهم عن القول بالرأى في دين الله عز وجل وكان
لا يبيع مسكاً في العلم حتى يجمع أصحابه عليها ويقد عليها بما لا يوافق أصحابه كلهم على مولفها للشريعة
قال لاني وسفت وغيرهم معالي الباب الثلاثي اه وقد مر ذلك في الفصول السابقة فانظر يا أخي شدة ورع
هذا الامام وتوحيده من الله ان يزدق شرعاً ما قبله شرعاً يتبعه صلى الله عليه وسلم وروى أيضاً بسنده الى

تخلاف والاعتداء بالبعد
صحح في غير الجملة من غير
كرهه وكرهه أبو حنيفة لامة
العبد وامامة الامعي صحة
بالافتاء في غير مكرهه والاعتد
ابن سيرين وهل هو أولى من
العبد رضى الشافعي على اتبعها
سواء وقال أبو حنيفة العبد
أول واختاره الشيرازي
من الشافعية وجماعة وتكره
امامة من لا يعرف أبوه عند
الثلاثة وقال أحد لا تتركه
*(فصل) في امامة الفاسق
صححة على أبي حنيفة فوجد
الشافعي مع الكرامة وقال
مالك ان كان فاسقاً بغير تأويل
لا تصح امامته وبعد الصلاة
من صلى خلفه وان كان
بنأ ويل أعاد امام في الوقت
وعن أحمد واية ان أشهرهما
لا تصح ولا تصح امامة المرأة
بالحال في الفرائض بالاتفاق
واختلفوا في جواز امامتها
بهم في صلاة الجماعة خاصة
فأجاز ذلك أحد بشرط أن
تكون متأخراً عن وقتها
*(فصل) في اختلافنا في
الاولى بالامامة هل هو الانفة
أوالأقرأ فقال أبو حنيفة
ومالك والشافعي الانفة الذي
يحسن الفتحة أولى وقال
أحمد الأقرأ الذي يحسن
جميع القرآن ويعلم أحكام
الصلاة أولى واختلفوا في
صلاة النائم وهو الذي لا يحسن
الفتحة يا قاتري فقال أبو
حنيفة تبطل صلاته ما قال

مالك وأحمد تبطل صلاة قاتري وحده وقال الشافعي صلاة لا يبالى بالجماعة فيجوز في صلاة القارئ قولنا أصحهما بلان ولا يجوز الصلاة خلفه

الاول ثم الميادين عليهم ومن اصحابه من قال يقف بين كل رجلين صلى عليه بينهما الصلاة وهو قول ٦٣ ما قاله لو حضر نساء وقفن خلف الميادين

والشكف والزيادة والقلز والكركزان والعلوان وتحوالى ورماد النجاسة التى يبنى به وقد بلغنا ان جمع ما ذكرنا بدمن خلفه بالسرجين ليتم خمس عشرة بل ازيد ذلك وشاهدناه من صانع الفخار والشفق ولا يتقبل الناس للامام اى حنيفة رضى الله عنه في قوله جعل اسم مال الفخار المذكور اشكر عيش الناس وضاعت مصالحهم وقد استنبط لقوله رضى الله عنه في ذلك دليل وهو ما ورد من ظهوره صراحة المسائل بانهم به ذلك يدلون الجامة لان من شأن النجاسة ان لا يدخلها الا طاهرون من الدنس الطاهر والباطن فكما كانت النار مطهرة من الدنوب المعنوية كذلك تكون معاشرته من الامور والموسوسة كالسرجين الذى يبنى به الفخار * (فان قلت) * فماتوا قولون فيما كان نجسا من اصل خلقته كقطام الخبز وبقيته اجزائه اذا احترق من دم يبول بها سم من اصل الخلقة انا ورضي * (فالجواب) * مثل ذلك لا ينبغي اضافته الى الامام اى حنيفة لانه نظير اجسام الكفار فلا يظهر احراقه بالنار كسائر بسطة في توجيه اقوال العلماء ان شاء الله تعالى فعمله اى يجب على كل مكاف ان يشكر الله تعالى على ايجاد مثل الامام اى حنيفة رضى الله عنه في الدنيا ليسوع على الناس تعالى التبرير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وجدير ما سكبت الشرع عنه ولم ينرض فيه لاسر ولا يثنى فهو عاقبة وتوسعة على الامة فليس لاحد ان يحجره عليهم ثم ان وقع من عالم تخبير في مثل ذلك كان على سبيل التنزه والتورع كمنهى النبي صلى الله عليه وسلم اهل بيته عن لبس الحرير ثم قوله صلى الله عليه وسلم بعلمه لان ذلك دون احوال العلماء اثناء الشارع على شرب بعثته من بعده فلا اعتراض عليهم فيما بينوه الخافق واستنبطوه من الشريعة لاسباب الامام اى حنيفة رضى الله عنه فلا ينبغي لاحد الاعتراض عليه لكونه من اجل الاتعة اقدمهم تدويرنا له ذهب واقر بهم سند اليرشول الله صلى الله عليه وسلم وشاهد الفعل ا كابرنا ببعين من الاتعة رضى الله عنهم اجمعين وكيف يليق بأشكال الاعتراض على امام عظيم اجمع الناس على حالته وعلوه ووعده وهدوؤه وعبدته وكثرة ما قبله الله عز وجل وخوفه فممنه طول عمره ما هذا والله الاعظم في البصيرة لان جميع ما وسع به علينا انما هو من توسعة الشارع ثم بتقدير عدم تصريح الشريعة بذلك فهو من باب اجتهاد دون رقبته وامام عظيم يوسع علينا باجتهاد مع شدورعه واحتياطه في دينه وشدة احتياجه الى ما وسع به علينا كيف وسع لى وسلم عاقل ان يعترض عليه مع شدة احتياجه الى ما وسع به الامام عليه السلام اذ انما قال ذلك وتام له فانه نجس وابل ان تقوض مع الخاضعين في اعراض الاتعة به يعلم فخص في الدنيا والى اخرته ان الامام رضى الله عنه كان معتبرا بالكتاب والسنة معتبرا من الراى كما قدمناه لان

اعلموا من هذا الكتاب ومن فقه مذهب رضى الله عنه وجمعه من اكثر المذاهب احتياطيا في الدين ومن قال غير ذلك فهو من جملة الجاهلين المتعصبين المنكرين على ائمة الهدى بهمه السقيم وحاشى ذلك الامام الاعظم من مثل ذلك جاشه بل هو امام عظيم يتبع على انقراض المذاهب كلها كما أخبرني به بعض اهل الكشف الصريح واتباعه ان الزوال الى ازيد كليا تقارب الزمان في مزيدا اعتقادي اقواله واقر الاتباعه وقد قدمنا قول امامنا الشافعي رضى الله عنه الناس كلهم عيال في الفقه على ابي حنيفة رضى الله عنه وقد ضرب بعض ااتباعه وجس ليقاد غيره من الاتعة فيقول رضى الله عنه ذلك الله سدى ولا عبرة بكلام بعض المصنفين في حق الامام ولا يقولون ان من جملة اهل الراى بل كلهم من طعن في هذا الامام عند التحقيق يشبهه في اذنان ولون هذا الذى طعن في الامام كان له قدم في عمر فمنازع المجتهدين ودقة استنباطهم لعدم الامام ابا حنيفة في ذلك على غالب المجتهدين لخصامه مدرك رضى الله عنه وهو اهل بالحق انى ما سطت له الكلام على مناقب الامام ابي حنيفة أكثر من غيره الاربعة بالمهورن في ذنبهم من بعض طلبة المذاهب المخالفة فانهم وعوا وتوفاى تضعيف شئ من اقواله خلفاء مدركه عليهم بخلافه برهم من الاتعة فواجب استنباطهم من الكتاب والسنة ظاهرة اقبال طلبة العلم الذين لهم قدم في الفهم ومعرفة الدار والشواذ فان تبرى الاتعة كلهم من الراى فاحل بكل ما مجتهد من كلام الاتعة ان شرع مدرك ولولم تعرف مدركه فانه لا يخرج من احاديث متيق الميزان التفكير مع الاتعة اذ اهل السنة لا يمتنع الا على الجامع ورواه المتصنف وقال ابو حنيفة مع الاتعة في الجملة وغيره وانما

جواز القصر في السفر
واختلفوا هل هو رخصة أو
عزيمة فقال أبو حنيفة هو
عزيمة وسدقيه وقال مالك
والشافعي وأحمد هو رخصة
في السفر الجائر وحكى عن
داود أنه لا يجوز إلا في سفر
واجب وعزيمة بضالته يخص
بالخوف ولا يجوز القصر في
سفر العزيمة ولا التخصيص
برخص السفر بحال عند
مالك والشافعي وأحمد وقال
أبو حنيفة يجوز ذلك
* (فصل) * ولا يجوز القصر
إلا في مسيرة مرتحلين يسير
الاقبال وذلك يوم أو يوم
وليلة ستة عشر فرساً أو ربعاً
يورد عند الشافعي ومالك
وأحمد وقال أبو حنيفة
لا تصح في أقل من ثلاث
مراحل أو ربعي عشرون
فرساً وقال الرازي قصر
في مسيرة يوم وقال داود
يجوز القصر في طول السفر
وقصره وإذا كان السفر مسيرة
ثلاثة أيام فالقصر فيه أفضل
بالإتفاق فإن أتم جاز عند
الثلاثة وقال أبو حنيفة
لا يجوز وهو قول بعض
أصحاب مالك * (فصل) *
ولا يجوز القصر إلا بعد مفارقة
بنيان البلد عند أدنى حنيفة
والشافعي وأحمد موضع مالك
روايتان أحدهما أنه يفارق
بنيان بلده ولا يجازيه عن غيره
ولا عن يساره منه حتى يزل الثانية
إن يكون من المصر على ثلاثة

ولا يجزئ أن تكون أنت من أهل مرتبة يعملوا بك والتوقف عن العمل كلام أحد من الأئمة المجتهدين
رضي الله عنهم فإنهم ما وجدوا قولاً من أقوالهم لا يبعد المصلحة في الاحتياط لأنفسهم والامة ولا يفرق بين أئمة
المذاهب بالجهل والتقصير فان من فرق بين الأئمة فكأنه فرق بين الرسل كما سيأتي في القبول قبله وإن تفاوت
المقام فإن العلماء ورثة الرسل وعلى مدوحهم مسلكوا أقوالهم وكل من اتسع نظره وأشراف على عين
الشريعة الأولى وعرف منازع أقوال الأئمة نوراً بهم بغرفون أقوالهم من عين الشريعة لم يبق عنده
توقف في العمل بقول إمام منهم كالتامان كان بشرطه السابق في الميزان وقد مضى في ذلك والله الحمد فليس
عندي توقف في العمل برخصة قالهم إمام إذا حصل شرطها أداها ومن لم يصل إلى هذا المقام من طريق
الكشف وجب عليه اعتقاد ذلك في الأئمة طريق الاعيان والتسليم ومن فهم ما ذكرناه من هذا البيان
العظيم لم يبق له عذر في التخلف عن اعتقاده إن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم أداها وقال لكل من
توقف عن ذلك الاعتقاد أن هؤلاء الأئمة الذين توقف عن العمل بكلامهم كانوا أعلم منكم وأورع بعين في
جميع ما دونوا في كتبهم لا يتابعهم وإن ادعيت تلك أعلم منهم نسبك الناس إلى الجنون أو الكذب بعد
وماذا وقد أفتى علماء سلفك تلك الأقوال التي زارها أنت ضعيفة وذات الله تعالى ما احتج ماؤك فلا يفرح
في علمهم وروهم جهل مثلك إنزعمهم وخفاء مداركهم ومعلوم بل مشاهد أن كل عالم لا يضع في مؤلفه عادة
الإمامة في تحريمه ورتبه بميزان الأدلة وقواعد الشريعة وحرمته بغير الذهب والجواهر فإياك أن
تقبض نفسك من العلم بل يقول من أقوالهم إذا لم تعرف من عرفه فإني أعاني بالله سببه العلم والمعاينة من
مرتبة الانكسار على العلماء لأنه جاهل بل عمل يأتي بجميع أقوال العلماء ولو لم يوحه أرواحه بشرطها
المعروف بين العلماء وشا كل بعضك بعضاً وقض نفسك في مجازاتها تتابع في الكثرة من غل وحسد وكبر
ومكر واستهزاء بالناس وغيبة فهم وأكل حرام ضلع من الشهوات وغير ذلك من الكثرة فضلع الصغار
والمكرهات ومن يقع في مثل ذلك فإني دعوا الورع وصدقة فيه حتى يتورع عن العمل بقول مجتهد
لا يعرف دليله هذه أو الله الأجل أوجب عليه كيف يقع فيما عرف دليل آخر يعمم الكتاب والسنة
واجتماع الأدلة يتورع عما رآه من كلام أئمة الهدى فليتبأن أي تركه تتكدر من وقوعك في هذه الكثرة كما
ترك تتكدر من تقليد غير إمامك أو من أمرك بالانتقال من مذاهب إلى غيرهم وأياك أن يترك كل ما مثل
ذوق انتقاد من مذهب إلى مذهب أو مثل ذلك قول إمام لم تعرف دليله أو عمل بقول ضعيف فاعتقادك
بأن أي الضعيف كلام أئمة الهدى واجب عليك ما دمت لم تنكشف له الغياب ولم تعقب له من الشريعة الأولى
التي يشرع منها قول كل عالم كإتباعه بيانه في فضل الامتلاء المحسوسة وكل من نظر بعين الانصاف وجهه الاعتقاد
وجد جميع مذاهب الأئمة كأنها سمعت من الكتاب والسنة صدقوا هل جلتهم أم أجادوا لغير العالين
* (فصل) * قال المجتهدون والعلماء وضع الأحكام حيث شاؤوا بالاجتهاد بحكم الأثر لرسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فكانوا يشارعون صلى الله عليه وسلم أن يجمع ما شاء لقوم ويحرمه على قوم آخر فكذلك العلماء
أن يفعلوا مثل ذلك فيمنعوا الصلوة أو البيع أو غيرهما في باب ويصنعوا ذلك في باب آخر مع اتحاد
التعليل في البيان في تقرير ذلك قولهم وجوب الغسل على النساء لكونهن ألبساً منهن فإدخالهن في ذلك قولهم وجوبه
إذا ألفت المرأة أو جازلاً قطع مع أن اليد أو الرجل منى منعده بلا شك فإن عرض عليهم في ذلك قلنا
له أن العلماء يابعون الشارع في ذلك دليل ما نقله النافي الخاص من النبوة من أنه صلى الله عليه وسلم
أوجب على نفسه ما أحياه لامة وحرم عليهم ما أحياه لنفسه باذن من ربه عز وجل إذا العلماء أمنا قولاً صلى الله
عليه وسلم على شريعتهم بعد ذلك يفتي لاحد أن يعرض عليهم إذا تناقض كلامهم في أبواب الفقه مع اتحاد
العلل والحققتوب العالين
* (فصل) * في بيان بعض ما طاعت عليه من كتب الشريعة قبله وفي هذه الميزان الشريعة لتقديري

أما بل وسكن من الحرب في أبي ربيعة أنه أراد اختصار فصل في جهركتين في منزله وفيهم الأسير وفيهم أصحاب عبد الله

وهي مجاهدة قال اذا خرج من ايام قصر حتى يدخل الليل وان خرج ليلا بقصر حتى يدخل النهار ٦٥ (فصل) واذا اقتدى المسافر بحجم

في جزء من صلاة لزمه الاغنام
خلها مالك حيث قال اذا
أدرك من صلاة العقيم قدر
ركعة لزمه الاغنام والاغلا
وقال اسحق بن واويه
يجوز للمسافر القصر خلف
المقيم ومن صلى الجمعة
فاقتدى به مسافر ينوي
الظاهر قصر الزمان لان
صلاة الجمعة صلاته ميم هذا
هو الراجح من مذهب الشافعي
(فصل) والملاح اذا سافر
في سنة فيها أهله وماله فقد
نص الشافعي على أنه
القصر وهو مذهب أبي حنيفة
ومالك وقال أحمد لا يقصر
وكذلك السكاني الذي
يسافر دائما قال أحمد
لا يترخص والثلاثة في أنه
يترخص بقصر وبغير
(فصل) ولا يكره من يقصر
النتقل في السنة عند أبي
حنيفة ومالك والشافعي
وأحمد وجمهور العلماء
سواء الرواب وغير هالم
يرد ذلك جماعة منهم ابن عمر
ثبت ذلك منه في الصعيين
وأه أنكر ذلك على من راه
بغيره (فصل) لو نوى
السافر إقامة بعد أيام غير
يوي الدخول والخروج
صار ميماً عند مالك والشافعي
وقال أبو حنيفة اذا نوى إقامة
تسعة عشر يوماً لم يركعها
وان نوى أقل فلا ومن ابن
صبر تسعة عشر يوماً ومن
أحمد رواية أنه ان نوى إقامة

بأخرى في ذلك ان طلبت الاساطمة اذو فاذا العلم قد يخفف من صاحبه ويحبب عنه بخلاف الفروق ولعل قالوا
يقول من أين اطلاع صاحب هذا الميزان على جميع ما دونه المحدثون من الأحاديث والعقاهم من المذاهب في
سائر أقطار الأرض حتى قد رآها كلها لم يأتني تخفيف وتسهيل فاذا اطالع على الكتب التي طالعها
وحفظها وشرحها على مشايخ الاسلام من الشريعة فمر بما سلم لي واقتدى في معاملة هذه الكتب
التي أنكرها انشاء الله تعالى وكما ترجم على شلثة أقسام حفظ متون وشرح لها وما طالعها
لنفسى مع مراجعة العلماء في المشكلات منها (القسم الاول) في ذكر الكتب التي
حفظتها عن ظهر قلب وعرضتها على العلماء في ذلك كتاب المنهاج للنووي وكتاب الروض لابن المقرئ
ومختصر الروضة في باب القضاء على الغائب وكتاب جمع الجوامع في أصول الفقه والدين وكتاب
ألفية ابن مالك في الضر وكتاب تلخيص المختار في الفقه والبيان وكتاب ألفية العراقي في علم الحديث
وكتاب التوضيح في القولون هشام وكتاب الشاطبية في علم القرآن وغير ذلك من المختصرات (القسم
الثاني) ما شرحت على العلماء فقد أنعم الله مشروحه جسم هذه الكتب على العلماء وصلى الله
عليهم موارقهم من حوض حق حسب طائفتي ومرتقي فترأت شرح المنهاج للشيخ جلال الدين المحلى على
الاشياخ مع تفهيم ابن قاضي علاون مع مطالعة شرحه الموجود في مصر عشرين وثمانين شرحاً لشرح الروض
على مؤلفه سيدناؤه ولا يخفى الاسلام ذكرها كمالاً وقرأت عليه شرح المنهاج له أيضاً وشرح البهجة
الكبير وشرح الخبير وشرح التلخيص وشرح رسالة القشيري وشرح آداب الصمت وآداب القضاء وشرح
البناري لأه وأوف وشرحه للشيخ شمس الدين الجوهري وكتاب الفتوح للذري والقطعة والتكملة لازركشي
وقطعة السبكي على المنهاج وكتاب التوشيح للدهور وشرح ابن القتيبي على المنهاج والشيخ موسى ابن قاضي شعبة
الكبير والمغير وقرأت شرح الروض على الشيخ شهاب الدين الرملي وكتب أكب على كل درس منها في واد
شرح الروض وز وائد الخادم وز وائد الهامد وز وائد شرح المهذب وغير ذلك حتى كان الشيخ يشجب
من سرعة معالغتي لهذه الكتب يقول لولا كتابته لوز وائد هذه الكتب لما كنت أطن الخاططة كتاباً
واحداً من هذه الكتب ولما قرأت شرح لروض على مؤلفه شيخ الاسلام زكريا كنت اطالع عليه جميع
المواد التي تيسر في زمن القراءة فبقر بجمعه مما دونه من أصولها كلها حتى أحطت بالأمور والكتاب
التي أسند منها في الشرح كالهمسات والخادم وشرح المهذب والقطعة والتكملة وشرح ابن قاضي شعبة
والرافعي الكبير والبسط والوسيع والحجوز فتاوى الفضال وفتاوى القاضي حسين وفتاوى ابن الصلاح
وفتاوى الغزالي وغير ذلك وكتب أنبه الشيخ على كل عبارة نقلها مع اسقاط شيء منها أو أطلعته على اثني عشرة
مسئلة ذكر كرائهم من زيادة الروض على الروض والحال أنهم اذكروا في الرفض وغيره أو ما أطلعها الشيخ
بشره وأطلعته على مواضع كثيرة ذكر كرائهم من اصحاب الزركشي وغيره في الخادم والحال أنهم اذكروا
الاصحاب فأصلها في الشرح وقرأت شرح ألفية ابن مالك كابن المصنف والاصح والبصير وابن أم عامر
والمكودي وابن عقيل والاشواق مراراً على الشيخ شهاب الدين الحاشي وغيره وقرأت عليه شرح التوضيح
للشيخ خاتم وكتاب الفتي وحواشيه وغير ذلك وقرأت شرح ألفية العراقي مراراً وقرأت شرحها للمؤلف على
الشيخ شهاب الدين الرملي وشرحها للسفواني على الشيخ أمين الدين الامام بجمع الفقه في ثم اختصرته وقرأت
شرحها للجلال السيوطي وشرحها للشيخ زكريا طبعه مرة واحدة وكذلك علوم الحديث لابن الصلاح ومختصر
النووي وقرأت شرح جميع الجوامع للشيخ جلال الدين المحلى وطبعت لابن أبي شريح على الشيخ نور الدين
المحلى وكتب أنظر الحاشية والشرح عليه على ظهر قلبي اذ انشبت الكراس في البيت والشيخ نور الدين ماسن
الحاشية وكان يشجب من سرعة خطي لذلك وحسن مطالعتي لذلك وقرأت البصير وحواشيه على الشيخ عبد الحق
السيوطي وقرأت المحلول وختصره على الشيخ العلامة ملا على العجي بباب القرفة وحواشيه وقرأت شرح

وفت الشافعي أقوال أرجح أنه بقصر ٦٦ ثمانية عشر ومائة الثاني أو مائة الثالث أي ما هو مذهب أبي حنيفة (فصل) ومن فاته صلاة

الشاطبية للبخاري ولا في القامع وغيرهما على الشيخ نور الدين الحارثي وغيره وقرأت من كتب التفسير
ومواضع تفسير الامام البخاري على شيخ الاسلام الشيخ شهاب الدين البتاني الحنبلي وقرأت الكشف
وحاشيته وتفسير البخاري وحاشيته للشيخ جلال الدين السيوطي على شيخ الاسلام ذكره بامره واحدة وكتبت
أطالع على ذلك تفسير ابن زهرة وتفسير ابن عادل وتفسير الكواشي وتفسير الواحدي الثلاثة وتفسير الشيخ
عبد العزيز البدريني الثلاثة وتفسير الشافعي وتفسير الجلال السيوطي للمسيح بالمر المنصور وغير ذلك ونسخت
قراءتي لحاشية التي وضعها شيخ الاسلام المذكور على تفسير البخاري وقرأت شرح البخاري للشيخ شهاب
الدين القسطلاني على مؤلفه المذكور وكتبت أطالع عليه تفسير القرآن العظيم لأجل ما في البخاري من
الآيات لا يعرف مقال المنصورين فيها وأطالع عليه أيضاً شرح البخاري للعائظ ابن حجر وشرحه للكرمانلي
وتشرحه للعيني وشرحه لابن ماري وغير ذلك وقرأت عليه شرح مسلم للإمام النووي وشرحه للقاضي عياض
والقاضي أبي شريح الشافعي شرح البخاري المذكور على مسلم وقرأت كتاب الاحوذى على شرح الترمذي لأبي
بكر بن الهري المالك وكذا قرأت عليه كتاب الشافعي عياض وكتاب المواهب للدينية في المنهجية
وغير ذلك (القسم الثالث) فيما طالعته لنفسى وكتبت أراجع الاشياخ في من كان له يدقته على الاشياخ
جميع الكتب المتقدمة كلها وطالعت شرح الروض نحو خمس عشرة مرة وطالعت كتاب الامام الشافعي
رضي الله عنه ثلاث مرات وكتبت أطالع عليه استدراك الصحاح وتبديدهم عليه في شرحهم وتعاليمهم
وطالعت مختصر المزي وشرحه الذي وضعه عليه شيخ الاسلام كراما كذا كذا مرة وطالعت مسند الامام
الشافعي ورضي الله عنه مرات والحاشية مرة واحدة وطالعت كتاب الجلي لابن حزم في الخلاف العالي وهو
تلاوتون مجدداً وكتاب الملل والنحل وكتاب المعلى مختصر الجلي للشيخ يحيى الدين بن العربي وطالعت الحاشية
للماوردي وهو عشر مجلدات وكذلك الاحكام السلطانية مرة واحدة وطالعت فروغ ابن الحداد وكتاب
الشمس لابن الصايغ وكتاب العدد لابن مجد الجبلي وكتاب الجواهر والفروقه مرة واحدة وطالعت الفرائض
الكبير والصغير مرة واحدة وطالعت شرح المذهب للنووي والقطعة التي عليه نحو خمس مرات وطالعت
شرح مسلم للنووي خمس مرات وطالعت المهمات والتبقيات علمها مرتين وطالعت انفراد مرتين ونصفاً
وطالعت القوت للازدعي والتوسط والفتح مرة واحدة وطالعت كتاب العدد لابن المقفع والجمالية وشرح
التبتيه مرة واحدة وطالعت تفسير الجلالين نحو ثلاثين مرة وشرح المنهاج للجلال الجلي نحو عشر مرات
وطالعت فتح الباري على البخاري مرة وشرح العيني مرة وشرح الكرماني ثلاث مرات وشرح البرماوي
مرتين والتبتيه لزمركشي ثلاث مرات وطالعت شرح القسطلاني ثلاث مرات وشرح عياض
مرة وقرأت من تفسير البخاري ثلاث مرات والحاشية خمس مرات وابن عادل مرة والكواشي ثلاث
مرات وتفسير ابن زهرة مرة واحدة وتفسير الجلال السيوطي المأثور نحو ثلاث مرات وطالعت
الكشاف بجوابه نحو حاشية الطبري وحاشية التفتازاني وحاشية ابن المنير عليه ثلاث مرات وعرفت
جميع المواضع التي رافق عليها لاعتزال وجهه في جزء وطالعت على الكشف أيضاً البحر لأبي حيان
وأعراب العرب وأعراب الشافعي وطالعت تفسير البخاري مع حاشية الشيخ ذكره بامره ثلاث مرات
وطالعت تفسير ابن النقيب المقدسي وهو مائة مجلد وطالعت تفسير الواحدي ثلاثاً وتفسير عبد
العزيز البدريني الثلاثة كلامها مرات وطالعت من كتب الحديث ما لا أحصى له عدد في هذا الوقت من
السند والاجزاء كلها الامام مالك والشمس الامام أحمد ومسانيد الامام أبي حنيفة الثلاثة وكتاب البخاري
وكتاب مسلم وكتاب أبي داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي وجميع ابن حزم مجموع ابن حبان ومسنند
الامام سعد بن عبد الله الازدعي ومسنند عبد الله بن جدو والقبليات ومسنند الفريدي الكبير وطالعت
معاجم الطب في الثلاثة وطالعت من الجوامع الاصول كتاب ابن الاثير وجوامع الشيخ جلال الدين

في الحضر فقضاها في السفر
قضاها ثمانية وقال ابن المنذر
ولا يعرفه خلافاً للاشيا
يكنى عن الحسن البصري
قال المسقطي ويكنى
عن المزي في مسأله المعتبرة
انه بقصر وان فاته صلاة
في السفر فقضاها في الحضر
فالشافعي قولان أصحهما
الانعام وهو قول أحمد
والثاني التصريح وقول أبي
حنيفة ومالك (فصل)
ويجوز الجمع بين الظاهر
والصغير وبين المغرب
والعشاء بعد ما وثقنا
بهذا السفر عند مالك
والشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة لا يجوز الجمع بين
العشاءين وهذا السفر بحال
(فصل) ويجوز الجمع
بعد المغرب بين الظاهر
والصغير بعد ما وثقنا
هذا السفر عند مالك وقال
أبو حنيفة وأصحابه لا يجوز
ذلك ما عدا قول مالك وأحمد
يجوز بين المغرب والعشاء
لابن الظاهر والصغير سواء
قوي المار أو ضعف اذ
التي وبه هذه الرخصة تخص
بن يعلى جماعة من مسجد
من بعد يتأذى بالظفر في
طريقه فقامن هو بالمسجد
أو يعلى في بيته جماعة أو
عنى الى المسجد في باب داره
ففيه خلاف عند الشافعي
وأحمد والاصح في ذلك عدم
الجواز وحتى ان الشافعي نص في الاملاء على الجواز وأما الوصل من غير مطر فلا يجوز والجمع به عند الشافعي وقال مالك
السيوطي

وأحد يجوز * (فصل) * ولا يجوز الجمع العرض والخوف على ظاهر مذهب الشافعي ٦٧ وقال أحد مجرّاه وهو وجه اختاره

المتأخرون من أصحاب الشافعي قال النووي في المذهب وهذا الوجه قوي جدا وعن ابن سيرين أنه يجوز الجمع من غير خوف ولا مرض لحاجة ماله بخذه عادة واختار ابن المنذر وجماعة جواز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا طهر * (باب صلاة الخوف) * أجمعوا على أن صلاة الخوف ثالثة للحكم بعدم موت النبي صلى الله عليه وسلم وحتى عن الزنبي قال هي منسوخة وعن أبي يوسف أنها كانت مختصة برسول الله صلى الله عليه وسلم وأجمعوا على أنها في الحضر أربعم ركعات وفي السفر ركعتان وتقضى على أن جميع الصفات المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف معدها وإنما الخلاف بينهم في الترجيح * (فصل) * ولا يجوز صلاة الخوف في القتال المحظور ولا عند أبي حنيفة ويجوز جماعة قورقادي وقال أبو حنيفة لا تفعل في جماعة وتجوز في الحضر فصل بطائفة ركعتين وبالأخرى ركعتين عند الشافعي وقال مالك لا تفعل في صلاة الخوف في الحضر وأجاز أصحابه ذلك * (فصل) * واختلاف في الصلاة حال الخوف فإذا انقسم القتال واشتاء الخوف

السيوطي الثلاثة وكتاب السنن الكبرى للبيهقي ثم اختصرتها وقد قال ابن الصلاح ما من كتاب في السنة أجمع لإدلة من كتاب السنن الكبرى للبيهقي وكان لم يترك في سائر أقطار الأرض حديثا لا أوفد موضعه في كتبه انتهى وهو من أعظم أصول التي استعدهت منها في الجمع بين الأماثل في هذه الميزان كما سبق في الفصول وطالعت من كتب اللغة صحاح الجوهري وكتاب النهاية لابن الأثير وكتاب القاموس وكتاب تهذيب الأسماء واللغات للنووي ثلاث مرات وطالعت من كتب أصول الفقه والدين نحو سبعين مؤلفا وأحدث علما بما عليه أهل السنة والجماعة مع جماعه المعزلة والقدرة على أهل الشطع من غلاة المتصوفة المتغابن في الطريق وطالعت من فتاوى المتقدمين والمتأخرين ما لا أحصى له عدد اكتفوا في القائل وفتاوى القاضي حسين وفتاوى الماوردي وفتاوى الغزالي وفتاوى ابن الخلد وفتاوى ابن الصلاح وفتاوى ابن عبد السلام وفتاوى السبكي وفتاوى البلقيني وكل من هاتين الأخيرتين مجلدات وطالعت فتاوى شيخنا الشيخ زكريا وشيخنا الشيخ شهاب الدين وغير ذلك كفتاوى النووي الكبرى والصغرى وفتاوى ابن الفرج وفتاوى ابن أبي شريف وغير ذلك ثم جعلتها كلها في مجلدات ساقط المتداخل منها وطالعت من كتب القواعد قواعد ابن عبد السلام الكبرى والصغرى وقواعد العلائي وقواعد ابن السبكي وقواعد الزركشي ثم اختصرتها في الأخيرة وطالعت من كتب السير كثيرا كسير ابن هشام وسيرة الكلاعي وسيرة ابن سعد الناس وسيرة الشيخ محمد الشافعي أجمع كتاب في السير وطالعت كتاب الميزان والخصائص للعلائي السيوطي ثم اختصرته وطالعت من كتب التوفيق ما لا أحصى له عدد الآن كالقول لابي طالب المنكي والرعاية للبحار المحاسبي ورسالة القشيري والأحياء للغزالي وعوارف المعارف للسهروردي ورسالة النور لسيد أحمد الزاهد وهي مجلدان وكتاب معجم المفسرين لمحمد النعمري وهو ست مجلدات وكتاب الفتوحات المبكية وهي عشر مجلدات ثم اختصرتها وطالعت كتاب المال والنحل لابن حزم كذا كذا مرة وعرفت جميع العقائد الصحيحة والفاسدة ثم رتبت المهمة إلى مطالعة بقية كتب المذاهب الأربعة فطالعت من كتب المالكية التي عليها العمل كتاب المدونة الكبرى ثم اختصرتها ثم طالعت الصغرى وكتاب ابن عرفة وابن رشد وكتاب شرح وسائله ابن أبي زيد بلقي في الشافعي جلال الدين بن قاسم وطالعت شرح المختصر لهرام والفتاوى وغيره وابن الحاجب وكتبت أراجيع في مشكلات ابن قاسم والشيخ شمس الدين القاف وأخاه الشيخ ناصر الدين وأحدث علما بما عليه الفتوى في مذهبهم وما انفرد به الإمام مالك عن بقية الأئمة من مسائل الاستنباط وطالعت من كتب الحنفية شرح الهدوري وشرح مجمع الجفرين وشرح الكفر وفتاوى فاضل خان وهما فواهم للنسفي وشرح الهداية ونفحة أبحاثها للهاشمي الزيلعي وكتبت أراجيع في مشكلاتها للشيخ نور الدين الطرابلسي والشيخ شهاب الدين بن الشافعي والشيخ شمس الدين الغزالي وغيرهم وطالعت من كتب الحنابلة شرح الشارقي وابن بطون وغيرهم من الكتب وكتبت أراجيع في مشكلاتها للشيخ الإسلام الشافعي الحنبلي وشيخ الإسلام شهاب الدين الفتوح وغيرهما كل هذه المطالعة كانت بيني وبين الله تعالى وبارك الله تعالى في وقتي فهذا ما مسخضته في هذا الوقت من الكتب التي طالعته من تلك المطالعة لهما من الأقران فأبقيت ما باني كتاب شاه من هذه الكتب ويقروني وأنا أحله بغير مطالعة فإن الله تعالى على كل شيء قدير وقد أخبرني سيدي علي المرصفي رحمه الله تعالى أن قرأ يوم وليلة ثلثة مائة ألف ختمه وستين ألف ختمه هذا كلامه في رضى الله عنه وذكر الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى أن محمد بن جرير الطبري حاسبه الجواب قبل موته على ألف رطل حبرا وغاية رطل انتهى وقد كتبت طالع الجزء الكامل من شرح المذهب أو المهمات وكتبته وشدته على درسي في الروض في ليلة واحدة وكان غالب اقراءني على أنني تركت الاشتغال بالعلم لكوني كنت لا أحضر درس شيخهم ويقولون لأن فلانا دام على الاشتغال بالعلم لكان من أعظم الفتن فيه صرا لا نكتب أحضر درسهم في بعض الأوقات فلا تبحث ولا تسلك ولا تستشكل مسئلة من

فقال أبو حنيفة لا يجوز في هذه الحالة ويجوز من الصلاة التي أنشدت وأما مالك والشافعي وأحمد لا يجوزون بل يصلون على حسب الحال

وغيرهم اذا صلوا كيفما أمكن وبلا ٦٨ وركبنا مستقبلي القبلة وقصر مستقبلهم يومون الى الركوع والسجود وروى عنهم وعلم يجب حل

المسائل لكوفي أعرف المتقول فيها فطالع بالأنتم مثل ما طالعتم من هذه الكتب ان أودت الاساطلة بأقوال العلماء كما هو المذهب للرب العالمين * (ولنشرح) * في الجمع بين الاحاديث الشريفة وتزويدها على مرتبة الشريعة المعاصرة من تخفيف وتشديد لا يقول الامام الشافعي وغيره ان اعمال الحديثين بجماعهما على حالين أول من الفاه أحدهما فأقول والله التوفيق * (من) الاحاديث التي اختلفت العلماء رضى الله تعالى عنهم في معناها حديث البيهقي مر فوعا خلق الله تعالى الماء طهور ولا يتجسس شيء وحديث البيهقي أيضا عن ابن مسعود رضى الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الحديث ثمة طهور وماء طهور ثم فوضأ صلى الله عليه وسلم به وعلى مع حديث ابن حبان وغيره الماء طهور ولا يتجسس شيء الا ما غلب على طعمه ولونه وريحه ومع حديث البيهقي مر فوعا اصعبا الطيب وضوء الماء ولو الى عشرين حتى يذهب الماء فاذا وجد فله عليه جلداه فانه خير فالحديثان الا ولان تخففوا الحديثان الا تخزان شدة دنان فرجع الامر الى المرتبة الميزان فليس لمن قدر على الماء الخالص أو التقيير يسيرا أو بطرح خر أو زبيب فيه ان يتيم بالتراب فالرد بالنيذ الذي قال الامام أبو حنيفة بضعة الموضوع به بما لا يشرع ما لم يخرج الى حد الفساق كان المراد به ما لم يسكن باجماع لقوله في حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه قال كتبنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم وغيره في الشاة الميتة فلا أخذتم اهابا فندبتموه فانتقمتم به مع قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي عن عبد الله بن حكيم انه قال كتبنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه في شهر أو بأربعين يوما لا تتلقوه من الميتة باهاب ولا صلب فالحديث الاول فيه التخفيف على من احتجاج الى مثل ذلك الحد بغير ثبوت الشاة كانت ليموتة وهي من الفقار على بعض طرق الحديث وكانوا قد قدموا باهابها والحديث الثاني مجهول على من لم يتج الى مثل ذلك من الغنابة وأصحاب الرافضة فرجع الحديثان الى مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي اذ فوضأ الاطفاو والدم والشعر فانه متنع حديث البيهقي أيضا مر فوعا لا بأس بعمل الميتة اذا دبغ ولا بأس بشعرها وصوفها وقرنها اذا غسل بالماء ففي الحديث الاول نجاسة الشعر الذي على الجلد المدبوغ وفي الحديث الثاني أنه متجسس طاهر بغسله بالماء به قال الحدين واحتج به حديث مسلم في ذباقر البربر والمخوس من قوله صلى الله عليه وسلم في جلدنا نجسهم دباغه طهور وفصل الشعر الذي على الجلد فيجعل الحديث الاول على أهل الرافضة الذين لا يمتنعون الى مثل ذلك ويجعل الثاني على المعتنقين من ذلك من ذوي المجاهدة فظاهر ما تقدم في شعر الميتة فرجع الحديثان في شعر الميتة الى مرتبة الميزان في التخفيف والتشديد * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في منع الادهان بمافي عظام العاج كبر وامسلم وغيره من ابن عباس قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل ذي ناب من السباع مع حديث البيهقي عن فوفان قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشترى لفاطمة فلاد من صعب وسوار بن من عاج ومع حديث البيهقي أيضا عن أنس كلن رسول الله صلى الله عليه وسلم غسقا بالعاج في الحديث الاول منع استعمال عظم الفيل وفي الحديث الثاني وما معه جواز استعماله فيجعل الاول على الذين يجذون غيره أو على استعماله فيما غير طوبى ويجعل الثاني على أهل الحليجية اليه أو استعماله في الثاني الخلف فرجع الامر الى المرتبة من تخفيف وتشديد * ومن ذلك حديث المسور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بني اذقن من ارضة للشركين فاسق اصحابه منه فوجد حديث البيهقي عن جابر كنا نقر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب من كل أسياس كبريوا معيتهم ونسبهم بها فلا يهاب عليهما مع حديث البيهقي من عائشة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يشوي عن الشرب من لواف النصارى ورواية لشخصين ان أبا علي قال رسول الله انما يلزم أهل الكتاب أفنا كل في أنبيهم فقال صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غير أنبيهم فلا تأكلوا فيها ولم تقبلوا فيها فافعلوها وكافوا بها في الشق الاول التقديف وفي حديث عائشة التقديف لما وفي حديث أبي طلبة التقديف من وجهه والتقديف من

السلاح في صلاة الخوف أم لا قال أبو حنيفة والشافعي في أظهر قوليهما وأجده هو مستحب غير واجب وقال مالك والشافعي في أحد قوليه أنه يجب والتغصا على انهم اذا رأوا سوادا فظنوه عدوا فغصوا ثم بان خلاف ما ظنوه ان عليهم الاعادة الا في قول الشافعي ورواية عن أحمد * (فصل) * وانفقوا صلى الله عليه وسلم وقل حال ليس الحر في رغبة الحرب وانفقوا في نفسه في الحرب فأجاز مالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد وكرهه أبو حنيفة وأحمد واستعمال الحر في الجلبوس عليه والاستناد الى المرام كالسب بالافتاق ويمسك من أبي حنيفة انه خص الحر من باليس * (باب صلاة الجمعة) * اتفق العلماء على ان صلاة الجمعة فرض واجب على الامان وغلطوا من قال هي فرض كفاية وانما يجب على المتقرب ولا يلزم مسافر بالافتاق ويقتصر من الحرى والفتنى وجوبها على المسافر اذا منع النداء ولا يجب ذلك على من ولا يريد لاسافر ولا امرأة الا في رواية عن أحمد في العبد خاصة وقال داود يجب ولا يجب على الامان اذ لم يجد قائدا بلا اتفاق فلو وجد موجب عليه عند مالك والشافعي وأحمد قال أبو حنيفة لا يجب * (فصل) * ومن كان نحره في موضع لا يجب فيه الجمعة وجهه

وسمع النداء زمه القصد الى الجماعة عند ما قال الشافعي وأحد وقال أبو حنيفة من سكن خارج المص ٦٩ فلا جمعة عليه وإن سمع النداء من

لا جمعة عليه كالسافر المار

ببلدة فيها جمعة مخبرين

فعل الجمعة والظهر بالاشتراك

وهل تنكر الظهور في جماعة

يوم الجمعة قال من لا يمكنه

أتان الجمعة قال أبو حنيفة

تكره وقال مالك والشافعي

وأحمد لا تنكره بل قال

الشافعي تسن • (فصل)

إذا اتفق يوم عيد يوم جمعة

فالأصح عند الشافعي أن

الجمعة لا تنقطع عن أهل

البلدة صلاة العيد وأما من

حضر من أهل القرى فالأصح

عند مدقوقها عنهم فإذا

صلاوا العيد جاز لهم أن

يفسروا ويركعوا الجمعة

وقال أبو حنيفة وجوب

الجمعة على أهل البلد وقال

أحمد لا تجب الجمعة على

أهل القرى ولا على أهل

البلد بل يسقط فرض

الجمعة صلاة العيد

ويصلون الظهر وقال عطية

تسقط الجمعة والظهر معا

في ذلك اليوم فلا صلاة بعد

العيد إلا بالصبر • (فصل)

ومن كان من أهل الجمعة

وأراد السفر بعد الزوال ولم

يجزه إلا أن تمكنه الجمعة

في طريقه أو قصر بخطفه

عن الركعتين أو جهل بجواز

الزوال قال أبو حنيفة ومالك

يعجزون والشافعي يقولان

أصحهما عدم الجواز وهو

قول أحمد قال إلا أن يكون

سفر جهاد والبعض بعد

وجه فالتشديد في حق من وجد غيره آتيتهم والتخفيف في حق من لم يجد غيره ما يكرى فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان لكن في حديث أبي داود ما يدل على أن الأمر وقع حيث علم بخاصة آتيتهم فليأمل ومن
ذلك حديث البيهقي مر فولا وضو على أن يذ كرام الله تعالى عليه مع حديثه أيضاً أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال إنه لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره تعالى اه والمراد بقوله كما أمره تعالى
يعني في القرآن وليس فيما أمره تعالى السجدة على الوضوء في الحديث الأول التشديد في السجدة
أو الكمال وفي الثاني التخفيف فرجع الحديثان إلى مرتبة الميزان بكتسابه في الجمع في أقوال
المجتهدين ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي من توضأ فليستعوض وضوءه من صلاة
مسلم مر فوعا عشرين من الفارة وعدمها التخفيف والاستسقاء في الحديث الأول مشدداً فيمن مضى في الصلاة
والحديث الثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث ابن عباس القدر واليه يهتدى
أن ابن عباس كان إذا توضأ فوضأ بوضوء من ماء ثم نفض يده فمضى برأسه وأذنيه ثم يقول هكذا كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم توضأ مع حديثه أيضاً ما ساند صحيح من عبد الله بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يأخذ لاذنيه ماء خلاف الماء الذي أخذ لمرأسه وكان ابن عمر إذا توضأ بعد ما يصعب في الماء لم يمسح
بهما أذنيه فألحديث الأول فيه تخفيف والحديث الثاني وعمل ابن عمر فيهما تشديداً فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن المنذر أنه مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم عليه وهو يتوضأ
ففرده عليه صلى الله عليه وسلم السلام فأخذهم مقارباً وما بعد فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من وضوئه قال إنه
لم ينعني أن أرد عليه إلا في كرهه أن يذكر اسم الله في الأعلى طهارة مع حديث مسلم عن عائشة قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله تعالى في كل أحيائه فألحديث الأول مشدود والثاني مخفف فجعل
الأول على أهل الكمال في الأدب والشافعي على من دونهم فرجع الأمر فيهما إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
حديث البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فليستعوض وضوءه من صلاة من لم يمسح
وسلم كان يبول وهو جالس وقال له من الخطاب رضي الله عنه لا تلبس فاعلموا بما لا يمر فأجابته حتى مات
فالأول فيه تخفيف فله صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز والحديثان الآخران فيهما تشديد بالخطر لحال أهل
كمال الأدب والحياء وحال غيرهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين مر فوعا
استعجزوا فلو روي حديث البيهقي إذا استعجز أحدكم فليستعجز ثلاثاً مع حديثه أيضاً من استعجز فليوتر من فعل
فقد أحسن ومن لا فلا يخرج بالحديثان الأولان فيهما تشديد والحديث الثالث فيه تخفيف فرجعت
الأحاديث إلى مرتبة الميزان ومن جاز الوتر في الحديث الثالث على ما يكون من الوتر بعد الثلاث فهو
راجع إلى مرتبة التشديد وكذلك رواقته صلى الله عليه وسلم لم رد الرواية وقال اتني بحجهم تشديداً بالنظر
لم يثبت هذه الزيادة • ومن ذلك الاستثناء بالترتيب في معنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما
جاء من العيصية والتابعين في بعضهم منه فشدود بعضهم جوزه تخفف • ومن ذلك حديث البيهقي وغيره
مر فوعا العيصان وكاله في نام فليستعوض مع حديث البيهقي عن حذيفة بن اليمان أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا حن من خلفه وهو جالس يستعجز برأسه فقال يا رسول الله وجب على وضوءه قال لا حتى تنزع
جنبك قال لا عام في نفض وضوءه وإنما هو جالساً لم تكنوا في نفض وضوءه من نام جالساً عليه
فجعل الأول على حال الأكارم من أهل الدين والورع ويجعل الثاني على حال غيرهم فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان في تشديد • ومن ذلك تخيير صلى الله عليه وسلم قوله تعالى ولا تمشي في البلاد بغير الجماعة
بقوله لا تمشي في البلاد فثبت أو لم يثبت مع حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قبل ينفض نساءه ثم
يخرج لصلواته يتوضأ فألحديث الأول يسير في نفض الوضوء بالمس والتخفيف والثاني صريح في عدمه
النقض فبطل النقص على ما لم يثبت أنه بوجه وعدم النقص على من ملكه أو بفرج إلى الأمر إلى مرتبة

الجمعة بعد الأذان الثاني إذا لم يكن به عذر عداي خففه الشافعي وقال مالك وأحمد لا يصح • (فصل) إذا خففه أهل الكمال

في حال الخطبة لمن لا يجهلها قال الشافعي ٧٠. وأجيب عورثا والمنصب الانصاف وقال أبو حنيفة لا يجوز السلام حينئذ سواء سمع أو لم يسمع

قال أبو حنيفة لا تتخذ الأباذن السلطان * (فصل) * ولا تتخذ الجمعة الإبراعين عند الشافعي وأحمد وقال

وان انقصوا في الخطية لم يحسب المفعول ٧٢ في غيرهم بل اختلاف افوات المصروفات ما دوا قبل طول الفصل بنى على الخطية وبعد طوله

تقولان انهم ما جوب الاستئناف (فصل) ولا تصح الجمعة الا في وقت الظهر عند الثلاثة وقال أحد باجواز قبيل الزوال ولو شرع في الوقت ومدها حتى خرج الوقت انما ظهر عند الشافعي وقال أبو حنيفة تبطل صلاته بمرور الوقت ويندب الظهور وقال مالك اذا تم وصل الجمعة حتى دخل وقت العصر صلى فيه الجمعة ما لم تغيب الشمس وان كان لا يفرغ الا عند غروبها وهو قول أحد (فصل) واذا أدرك المسبوق مع الامام ركعة أدرك الجمعة أو دونها فلا يل يصلي ظهر الزايع عند مالك والشافعي وأحد وقال أبو حنيفة يدرك الجمعة ما لم قد أدركه من صلاة الامام وقال طائوس لا يدرك الجمعة الا بادره ان تلططين (فصل) واتفقوا على ان تلططين شرط في انعقاد الجمعة فلا تصح الجمعة حتى يتقدمها تلططان وقال الحسن البصري هامة ولا بد من الاتيان بما يسمى شطبة في العادة مشتهرة على خمسة اركان جدا هي دخول الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوضوء بالتقوى وقراءة آية الوداع للمؤمنين والمؤمنات هذا مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة لوسم أهلها

والثاني على من ليس له راحة كرهه فرجع الامر الى مرتبة الميزان قال بعضهم وانما خص صلى الله عليه وسلم وجوب القبلة بالاعتزال هو الذي يظهر منه الصانع الذي يؤذي الناس أو يضعف جسده بارتكاب المعاصي ومن شأن الفضل أن ينزل العقز وينسج البدن فلذلك أمر به التحمل * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره في الحائض اصنعوا كل شيء الاجماع مع حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يباشر الحائض الا من وراء الثوب أو الأزار ورواه البيهقي فالاول فيه التخصيف والثاني فيه التشديد وحل بعض العلماء الاول على من مكث اربه والثاني على من لم يكث اربه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابن عمر وغيره في المسحاة فانما تغتسل من الظهر الى الظهر وفي رواية عن عائشة ترضى الله عنها اغتسل من كل يوم غسلا واحدا مع قول علي وابن عباس رضي الله عنهما تواترا المسحاة عند كل صلاة وكانت أم حبيبة بنت جحش تغتسل عند كل صلاة من قبيل نفسها الا بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم بين تخفيف ومشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان (فصل في أمثلة مرتبة الميزان من الاخبار والاثر من كتاب الصلاة الى الزكاة) *

(في ذلك) حديث البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما في امامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل على رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء حين غاب الشفق وأنه صلى به في المرة الثانية حين مضى ثلث الليل الاول وقال الوقت ما بين هذين يعني ما بين مغيب الشفق الى ثلث الليل الاول مع حديث ابن عباس أيضا وقت العشاء الى الفجر فالحديث الاول فيه التشديد ولا يهاجمه خروج الوقت بمضي الثلث الاول من الليل وفي الثاني التخصيف لتأخو الى طلوع الفجر فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك القول في أحاديث امامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم في صلاة العصر والصبح وقوله فيه الوقت ما بين هذين مع قوله عليه السلام في العصر وقت العصر ما لم تغرب الشمس ومع قوله في الصبح ما لم تطلع الشمس فرجع الامر الى مرتبة الميزان (ومن ذلك) قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا من شاء الله من قول أبي هريرة مع حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل أحياه ومع قول ابراهيم النخعي كالزائر ومن بأس أن يؤذن الى جلي غير ظهر وفري واية وضوء فالحديث الاول شديد والثاني واما مع تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أذن فهو يقهر وفري واية انما يخيم من أذن مع حديثه أيضا في قصة سبب مشروعية الاذان أن عبد الله ابن زيد قال يا رسول الله أرى الزوايا في كيفية الاذان يؤذن بليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقم أنت في الحديث الاول تشديدا وفي الثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الاذان والاقامة لكل صلاة ليلة لليلة الجمعة حديث مسلم أيضا تلاها باذان واحد واثنين ومع حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم على المغرب والعشاء باقامة واحدة لكل صلاة ولم يناد في الاولى وفي رواية ولم يناد في واحدة منهما حال البيهقي وهي أصح الروايات عن ابن عمر حديث الاول وما وافقه فيه التشديد ومقابل فيه التخصيف فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تؤذن للنساء وتقيم معهن واية انها كانت تصل بغير اقامة في رواية الاولى مشددة والاخرى مخففة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا وقيل انه من قول ابن عمر أنه يؤذن للصبي في السردون وغيرهما من الصلوات فانه يقيم لها فقط مع ما صرح من الاساذ في الاذان في السفر للجماعة ومما انفردوا به حديث الاول والاثر مخفف والثاني مشدد فرجع الامر فيه الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين أمر لال أن يشفع الاذان وتر الاقامة مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصحروا من علم الاذان والاقامة الاذان والاقامة معني معني وبعضه حل قوله معني على قوله فقامت الصلاة فغطا فالاول فيه تخفيف في صفة

حقيقة لوسم أهلها أجزأه ولو قال الحدقه نزل كما ذلك كما لو لم يحتج الى غير موثقه فلهما احبهما قال لا بد من كلام معني الاقامة

خطبة في العادوعن مالك وابان احدهما انه اذا سمع اهل اجزءه الثانية انه لا يجزئه ٧٣ الامامية خطبة في العرف من كلام مؤلف

له بال (فصل) والقيام

في الخطبتين مع التسدرة

مشروع بالاتفاق واختلفوا

في وجوبه فقال مالك والشافعي

هو واجب وقال أبو حنيفة

وأحمد لا يجب وأوجب

الشافعي خاصة الجالوس بين

الخطبتين وبشروط الطهارة

في الخطبتين الى الرابع من

مذهب الشافعي وقال أبو

حنيفة وأحمد ومالك

لا يشترط وهو قول للشافعي

(فصل) وإذا صد الخطيب

الترسل على الحاضرين عند

الشافعي وأحمد وقال أبو

حنيفة ومالك بكرة السلام

عليهم لانه سلم عليهم وقت

خروجهم اليهم وهو على

الارض فلا يبعد ثابا على

المتبر ومن دخل والامام

يتخطب صلى تحية المسجد

هذا الشافعي وأحمد وقال

أبو حنيفة ومالك بكرة هذا

واختلفوا هل يجوز أن

يكون المصلي غير الخطيب

فقال أبو حنيفة يجوز زلعل

وقال مالك لا يصلي الا من

خطب وللشافعي قولان

الصحيح جواز وعن أحمد

روايان (فصل) ومن

السنن قراءة سورة الجامعة

وسورة المائدة أو سورة

سبح القاسية فلهما استثنان

عصر قزمان فعلى رسول

الله صلى الله عليه وسلم وعلى

عن أبي حنيفة انه قال

لا تختص القراءة بسورة

الاقامة والثاني فيه تشديد أو تأمل البعض المذكور وفيه تشديد في الفاظ قاعدت الصلاة فقط فرجع
الامر الى ما تبي المزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام
الى الصلاة رفع يديه بالتيك ثم وضع يده اليمنى على سارده على صدره مع قول على رضى الله عنه ان المستوع
الكف على الكف تحت السرة فالاول شديد من حيث كون مرعاتها وها تحت الصدر اشد من مرعاتها ما
تحت السرة بدليل ان اليد تفل وتزول ويحتمل ان يكون على رضى الله عنه رأى ايدى الصحابة تحت السرة
حين ثقلت فظن انهم وضعوها تحت السرة ابتداء والحال انهم وضعوها تحت الصدر ولما هو ومن ذلك قوله صلى
الله عليه وسلم في حديث الشيخين المسمى بصلاته وهو خلاف من رافع الزرقا اذا قتل الى الصلاة فكيف تقرأ بها
تأسر معك من القرآن مع حديث البيهقي وغيره عن ابي هريرة قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
أنادي لاصلاة يا فتحة الكتاب فاذا دنا لاول خفض والثاني شدد وما ثم نسخ متفق عليه لاحد الحديثين فرجع
الامر الى ما تبي المزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره من قول اصلا تلم يقرأ أيام النيران فصاعد امع رواية
اخر أيام القرآن أي قضا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى ما تبي المزان ومن ذلك حديث
الشيخين عن أنس رضى الله عنه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان رضى الله
عنهم فكلاهما يستغنون الحمد لله العليل لا يذكر بسم الله الرحمن الرحيم لاني اول قرا متوليا آخره اوى
رواية الشيخين عن أنس أيضا فلم يسمع أحد منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية لابن جابر والنسائي
فلم يسمع أحد منهم يمجهر بسم الله الرحمن الرحيم وغير ذلك من الاحاديث مع حديث البخاري وغيره عن أنس
انه قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم مد اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم عليه وسلم وهو عبد الرحمن
و عبد الرحمن بن عباس وأبو هريرة روى عنه الله بن عمرو روى ذلك أنس عن عمر وعنه علي وابن الزبير
رضي الله عنهم فالحديث الاول مجمع طرقه خفف والحديث الثاني مجمع طرقه مشدد فرجع الامر الى
ما تبي المزان ومن ذلك حديث مسلم والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام في الصلاة
رفع يديه حتى يكون ناعدا ومنكبته ثم يركب وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع وفي رواية للبخاري كان يرفع يديه
عند الاحرام وعند الرفع من الركوع وفي رواية لمالك اذا كبر للركوع مع حديث البيهقي عن البراء بن
عازب قال لو ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة يرفع يديه ثم لا يدوم قول ان مدحونا
صلى بالناس لاصلين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع مرء واحد قومه لو ان ذلك في حكم المرفوع
فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى ما تبي المزان ومن ذلك حديث البخاري ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قال سمع الله ان حمده قال اللهم ربنا لك الحمد وقوله كان عبارة عن دوام ذلك
وبه قال علي وابن سيرين وعطاء وأبو رزعة مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قال
الامام سمع الله ان حمده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد وفي رواية للبيهقي اذا قال الامام سمع الله ان حمده فقل
من خلفه ربنا لك الحمد ما أخذ به الشافعي حيث استحب الامامون من الجمع بين الذكرين فالاول مشدد
والثاني مخفف بالنظر لاشهاد المصلين فن رأى الامام واسطة بينه وبين الله تعالى في الاخبار عن كونه تعالى قبل
حمده المأمورين قال ربنا ولك الحمد على ذلك ومن يجب عن هذا المشهد قال سمع الله ان حمده فتأول بقوله حمده
فرجع الامر الى ما تبي المزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
سجد تضرع ركبة قبل يديه واذا رفع يديه فقبل ركبة وفي رواية لابي داود فاذا نهم من ض على ركبة
واعتمد على فخذه مع حديث ابي داود والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد أحدكم فلا يرك
كبيرك البعير ولا يضع يديه ثم ركبة فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف باعتماد على يديه اذا قام من
السجود فرجع الحديثان الى ما تبي المزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
امر بوضع الكف في المسجد يعني مكشوفين وحديثه ايضا سكنوا رسول الله صلى الله عليه وسلم

الفصل لهما عند الرواح اليهودية جواز من ٧٤ الفجر عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك لا يصح الغسل الا عند الرواح اليهود هذا

الاستقبال انما هو حاضرها
وقال أبو نوره وهو مستحب
لكل أحد حضرها أولم
يحضرها ولو اغسل الجمعة
وهو جنب فنوى الجنابة
والجمعة أخره عنها عند
الثلاثة وقال مالك لا يجزئه
عن واحد منهما (فصل) *
ومن زحم عن الجود
فأمكنه أن يسجد على ظهر
إنسان فعل عند أبي حنيفة
وأحمد هو الرابع من مذهب
الشافعي والقديم من مذهبه
إن شاء سجد على ظهر مؤمن
شاه آخره حتى يزول الزحام
وقال مالك يكره تأخير
اليسجد حتى يسجد على
الأرض (فصل) * وإذا
أحدث الإمام في الصلاة جاز
له الاستخفاف عند أبي حنيفة
ومالك وأحمد وهو الجديد
الرابع من قول الشافعي
والقديم عدم الجواز
(فصل) * لا يقام في بلد وان
عظم أكثر من جمعة واحدة
على أصل مذهب الشافعي
وهو مذهب مالك قال مالك
إذا كان في البلد جوامع
أقيمت في الجمعة الأقدم
منها وليس عند أبي حنيفة
في ذلك شيء ولكن قال أبو
يوسف إذا كان البلد جانيبن
جاز فيه جعتان وإن كان
جانباً واحداً قال الطحاوي
الصحيح من مذهبه أنه
لا يجوز إقامة الجمعة في أكثر
من موضع واحد في المصرا

حوال الرضاء في جباهنا وأمكننا فلم يشكنا مع حديث البيهقي عن بعض الصحابة أنه كان يسجد على القرو
الطويل السكين المشقة في أخراج يديه وكان التخيبي يقول كان الصحابة يملكون في شأنهم و برانسهم
وطباسهم ما يخرجون أيدهم وروى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم صلى وعليه كما سئل عليه يضع يديه
عليه يقيه برداً لمصاهير وفي رواية يتي بالكماء برداً للارض يسدود وجهه فالحديثان الأولان مشددان
ومقابلهما تخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري وغيره من حقه قيام النبي
صلى الله عليه وسلم من المجلس عن مالك بن الحويرث أنه كان يصلي لنفسه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فكان إذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس ثم اعتمد على الارض مع حديث البيهقي عن عبد الله بن عمر أنه
كان إذا رفع رأسه من سجدة من الصلاة على صدور قدميه ويقول انما كان صلى الله عليه وسلم يقوم
معتدلاً على يديه من أجل ضعف كان به فالحديث الاول لو تخفف والشافعي مشدد ورجع الحديثان الى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم في الصلاة وضوءه ألقى
على ركبتيه ورفع أصبعه السبابة فدأخلها شأه وأهوى يدعو ليجركم جميعاً حديثه أيضاً عن وائل بن حجر أنه
رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع أصبعه بجر كها يدعوهم جميعاً حديثه أيضاً عن فرعون بن أبي حنيفة في
الصلاة مذكره للشيء أن لا يخلو من السجدة الثانية مشدد وفي رواية هاهنا في الجمع بين أقوال الا تخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين عن عبد الله بن مسعود قال صلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم التشديد كتي بين كففيه لكي يعلني السور ومن القرآن التحيات لله إلى آخره مع حديث عمر بن العاصي أن
صاحبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قدم في الصلاة أخرج ركعة من صلاته ثم أحدث قبل أن يشهد فدفعت
صلاته وفي رواية أحدث قبل أن يسلم فقد جازت صلاته فالاول مشدد والثاني تخفف فيحصل الثاني على حال
أصحاب الضرورات والاول على غيرهم كما هو الغالب على الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك حديث مسلم عن أبي موسى الأشعري قال كان أول ما يشككم به رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حاس
للتشهد التحيات لله إلى آخره مع حديث البيهقي عن جابر عن عمر في إحدى الروايتين عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم يعلم التشهد يسبقه بالله التحيات لله إلى آخره فالاول تخفف بترك التسبيح والثاني مشدد
بذكرها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وقال البخاري حديث جابر خطأ فليس ذلك بفرجع الامر الى مرتبة
واحدة كالحديث الذي ورد في * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره السابق مرفوعاً لا يصح الكتاب
مع حديث الامام أبي حنيفة رضي الله عنه والبيهقي مرفوعاً مع حديث جابر خلف امام فان قراءة الامام لم تقرأه
(ثالث) * وهو - إذا جمل على حال الا كبار الذين يجتمعون بشاؤهم - سم على حضرة الله تعالى إذا سمعوا قراءة
امامهم كان من يقرأ القرآن بعد قراءته ما لم يكسباً في جمل على حال لم يجتمع قلبه على حضوره بقراءة
امامه بالاول قال ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وجعا عن الصحابة والتابعين وفي حديث البيهقي
مرفوعاً اني أراكم تقرأون وراء امامكم قالوا أجل يا رسول الله قال لا تفعلوا إلا بأم القرآن فانه لا يصلح لغيره
بقراءة وفي رواية لا تقرأوا شيئاً إذا جهرت إلا بأم القرآن اه وقال عطاء كذا في رواية ابن عباس عن الامام
فيما سرقه الامام دون ما يحضره ففرج الله الامر الى مرتبتي الميزان وسألت في توجيه الاقوال ان أبا حنيفة
رحمته تعالى كان يكتفي عن القراءة بذكر اسم الله تعالى في الصلاة يقرأ قوله تعالى وذكر اسم ربه فصلى
وان ذلك لا يجوز على من يحصل له جمعة القلب إذا ذكر اسم ربه * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره عن أنس
أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهر يدعو على قوم ثم تركه الى الصبح فلم يزل يفت فيه حتى فارق الدنيا وفي
رواية لغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت في الكعبة الا حبر من الصبح بعد ما قال سمع الله ان جد
مع حديث البيهقي عن عبد الله بن مسعود أنه قال ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلاته وعن
أبي محمد قال سمعت خلف عبد الله بن عمر صلاته الصبح فلم يفت فقلت له لا أوألف قنت فقال ما أخفنه عن أحد

كغداد جاز فيه جثمان وان لم يكن بهم حاجة الى اكثر من جمعة لم يحز وعلى هذا جل ابن ٧٥ مريح امام الشافعية اُمر بغدادي جوامعها

وقد سل ابن بغداد كانت في
الاصل قري متفرقة وفي كل
قري جمعة ثم اتصت العمارة
بينها فثبت الجمع على حالها
فلا راجع عند ائمة مذهب
الشافعي ان البلد اذا كبر
وعسرا اجتماع أهله في موضع
واحد جاز اقامة جمعة أخرى
بل يجوز التمسك بمسبب
الحاجة وقال داود الجماعة
كسائر الصلوات يجوز زلازل
البدان يصلوا في مساجدهم
﴿فصل﴾ واتفقوا على
انه اذا فاتهم صلاة الجمعة
صلواتها روهل يصلون
فرادى أو جماعة قال أبو
حنيفة ومالك فرادى وقال
الشافعي وأحمد جماعة
﴿باب صلاة العدين﴾
اتفقوا على أن صلاة العدين
مشروعة ثم اختلفوا فقال
أبو حنيفة مقي وأبو حنيفة على
الاعتناء بالجمعة وقال مالك
والشافعي هي سنة وهي
رواية أبي حنيفة وقال أحمد
هي فرض على السكينة
واختلفوا في شرائطها وقال
أبو حنيفة وأحمد من
شرائطها الاستيطان والعدد
واذن الامام في الرواية التي
يقول أحمد اعتبار اذنه في
الجمعة ورواه أبو حنيفة والمصر
وقال مالك والشافعي كل
ذلك ليس بشرط وأجازوا
صلاتها فرادى لمن شأ من
الرجال والنساء ﴿فصل﴾
وافترقا على تكبيرة

من أعضائها فالاول مشدد والثاني مخفف عند من لا يقول بالتصريح فرجع الامر الى المرتبة الميزان • ومن ذلك
حديث البخاري مرفوعا لا يذعنون رقع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حذر الاراذل
فخذها فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح ان يكون الاول تشرع بالاهل المروءة والثاني لاحاد • أمته فرجع
الامر فيه الى مرتبة الميزان • ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في
الثوب الواحد فقال أولئككم فوبان مع حديث مسلم مرفوعا لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد فقالوا
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى المرتبة الميزان • ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يحدق في الصلاة
عليه وسلم سئل عن الرجل يحدق في الصلاة فقال لا يصرف حتى يسمع صوتا أو يحدق بحاجته مع حديث
البيهقي مرفوعا اذا فات أحدكم في صلاته أو قلص لنفسه فليتوضأ ثم لين على ما مضى ما لم يتكلم فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى المرتبة الميزان • والقلص هو غلبة النسيء في الحديث اذا استغناه
أحدكم أو غلبه فهو تلهي حديث من ذرعه الي • فلابأس وان اختلف حكم الصيام مع الصلاة • ومن ذلك
حديث مسلم وغيره أن جابر أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صلى فسلم عليه فأنشأ صلى الله عليه وسلم
بيده الى الأرض رديا مع حديث البيهقي وغيره ان المصلي بعدد السلام فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان • ويصح حمل الاول على أن كابر الغلبان الملوك والامراء والثاني على غيرهم من
الاصاغر من لا يتأثر بهم رد السلام عليه • ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا يقطع صلاة الرجل جسد اذا لم يكن
بين يديه مثل مؤخره الرجل المروءة الحار والكاتب الاسود مع حديث مسلم وغيره • يضاعف عائشة قالت كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاته من الليل وأمه غرضة بينه وبين القبلة • يضاعف عائشة قالت كان
حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي والحجارة ترتع بين يديه والكاتب بين يديه
لم يرجع • ومع قول عثمان وعلي رضي الله عنهما لا يقطع صلاة الملم حتى لا ياول مشدد والثاني مخفف عند من
لا يقول بالتصريح فرجع الامر الى المرتبة الميزان • • ومن ذلك حديث الامام الشافعي رحمه الله تعالى ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى في بيته ثم جاء الى المسجد اذا جئت فصل مع الناس وان كنت قد
صلت في بيتك ونظا من الاحاديد باعادة الصلاة في جماعة مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا صلاة في يوم من يومين وفي رواية لا صلاة مكتوبة في يوم من يومين حتى كان ابن عمر اذا
جاء والناس في صلاة مكتوبة في مجلس ولا يصلي معهم ولا يتحتم ان يكون المراد لا تصلوا صلاة مكتوبة • فرادى
من رتب أول صلواتها من تنحرفان يأتي من بعدهم فيعتقد انهم فرض عليكم أو لا تصلوا هم رتب على اعتقاد
انهم فرض عليكم ثانيها حديث النبي بأمر بالاعادة في الجماعة مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان • ومن ذلك ما رواه البيهقي عن الحسن انه كان يقول من نسي القنوت في الصبح أو في الترتيد جلد السوء
قياسا على من قام من ركعتين فلم يجلس مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بالناس فلم
يقتل قال البيهقي ولم يقتل عن أحمد من الصلاة انه ترك القنوت فجلد • هو لاجله ابدأ بالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك حديث البيهقي عن عمران بن حصين أن النبي صلى
الله عليه وسلم تشهد بعد جدي السهو ثم سلم مع حديث البيهقي أيضا انه صلى الله عليه وسلم سلم في بيته • ومع
روايته أيضا انه صلى الله عليه وسلم تشهد وقبل السجدة في الاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وسأني توجيه القولين في الجمع بين أقوال الأئمة ان شاء الله تعالى • ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا
لا صلاة لمن لا وضوءه ولا وضوءه على من لم يذكر اسم الله عليه ولا صلاة لمن لم يصل على نبي الله صلى الله عليه وسلم وقول
الشعبي من لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في تشهد فليعد صلاته أو قال لا تقرب به صلاته مع قول أبي
مسعود البصري لو صليت صلاة لأصلي فيها على محمد أو لا تحمد • أثبت أن صلاتي لا تمت فان الحديث الاول وما معه
يشير الى الوجوب والشرط وقول أبي مسعود يشير الى العمدة مع النص فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الاجرام في أولها واختلفوا في التكبيرات الترتيد والتدبير فقال أبو حنيفة ثلاث في الاولى وثلاث في الثانية ثم قال لا شيء في الاولى وخمس

في الثانية وقال الشافعي سبع في الاولى ٧٦ وخمس في الثانية ثم قال الشافعي وأحد سبب التدكيرين على تكبيرتين وقال أبو حنيفة وما لك

بل والى بين التكبيرات نسفا واختلاف في تقديم التكبيرات على القراءة فقال مالك والشافعي يقدم التكبير على القراءة في الركعتين وقال أبو حنيفة والى بين القراءة في تكبير في الاولى قبل القراءة في الثانية بعد القراءة وعن أحمد وابان كالسجدين واتقوا على رفع اليدين في التكبيرات وعن مالك رواية أن الرفع في تكبير الاحرام فقه (فصل) واختلافوا فيمن فاتته صلاة العبد مع الامام فقال أبو حنيفة وما لك لا يقضى وقال أحد يقضى منفر داهن الشافعي قولان كالسجدين أصحهما يقضى أمدا واشتلفوا في كيفية قضائهما فقال أحد في أشهر رواياته صلى أوربا كصلاة الظاهر وهي المختارة عند مجتحي أصحابه ومذهب الشافعي أنه يقضي ركعتين كصلاة الامام وهو رواية عن أحمد وعنه رواية ثالثة أنه ضمير بين أن يصلي ركعتين أو أربعاً (فصل) واتفقوا على أن السنة أن يصلي العبد في المصلي بظاهر البدلاني المسجد وان أقام لتعفة المسلمين من يصلي بهم في المسجد حجاز الا الشافعية فانهم لو ان فعلوا في المسجد أصل اذا كان واسعاً (فصل) واختلافوا في جواز التثني قبل صلاة العبد وبعده هلن حضرهما فقال أبو حنيفة لا تثني قبلها او يتنقل ان شاء بعدا ولم يفرق بين المصلي

الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً فتفتح الصلاة الطهور واحرامها التكبير واحلالها التسليم أي قول المصلي السلام عليكم مع قول الامام أبي حنيفة قرضي الله عنه المراء بالسلام التسليم وهو قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حتى أنه لو أحدث قبل التسليم صحت صلاته فالحديث الاول على التفسير الاول مشددوا الاثران بعده مخففان فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الامام مالك والشافعي رضي الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه صلى بالناس صلاة المغرب فلم يقرأ شيئاً سلم منها فلما سلم قبل له انكلم ثم ألتفت فقال اني كنت أجوز بالالى الشام فعملت انزلها فمئة مرة حتى قدمت الشام فبعثوا فقاموا وحلوا أو أجازها قال الخفي فأعاد عمر وأعادوا مع رواية البيهقي عن عمر رضي الله عنه أنه قال حين أعلوه بأنه لم يقرأ في المغرب شيئاً فكيف كان لو كوع والسجود قالوا حسناً قال فلا بأس اذا ومع رواية البيهقي عن علي رضي الله عنه أن جلا قاله انه لم يصب فلم أقرأ قال أتممت ال كوع والسجود قال نعم قال نعم صلاتك فالأثر الاول مشددوا الاثران الاسترخاء مخففان فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وسبباً في توجيه ذلك في الجمع بين أقوال الاثني عشر شاء الله تعالى وأنه يحتمل أن يكون المراد بالقراءة سورة بعد الفاتحة جهاين الاحاديث والاعادة كانت باجتماعه * ومن ذلك حديث الشيخين في باب امامة الجنب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم الصلاة ثم ذكر أنه جنب فأصرف فتطهر ثم جاء ورأسه فطرماء صلى بهم أي ولم يأمرهم بالاعادة فلا حرام مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس وهو جنب فأعاد وأعادوا به قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه وروى البيهقي أن عمر رضي الله عنه صلى بالقوم الصبح وهو جنب فأعاد ولم يأمرهم بالاعادة وروى مثل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في الحديث الأصغر فالحديث الاول مخففان صرح أنهم كانوا يحاولون الاحرام والثاني مشدد مع أن علي ومع اعاده رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر دون القوم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول المسور بن مخرمة كما رواه البيهقي أن من وجد في ثوبه أو نعله خبثاً وهو في الصلاة ألقاه عنه واستأنف الصلاة مع قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه انه ينبغي على ماضي فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً اذا جاء أحدكم المسجد فليقل قلبه عليه فليقل انهم ما ثبت فان وجد منهم ما يتنجس فليصحبهم بالارض ثم لم يسل فيهم او حديث البيهقي عن أم سلمة قرضي الله عنها أنها سألت عن المرأة تطيل ذيلها وتغشي في المكان القذر فقالت أم سلمة قرضي الله عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يلعن من بعده وفي رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه قال يا رسول الله اني بالمسجد فنعط الطريق نجسة فقال النبي صلى الله عليه وسلم الطريق يطهر بعضها بعضاً وفي حديث البيهقي مرفوعاً اذا طوى أحدكم بتعليقه في الأذى فان التراب لم يطهر وانتهى مع ما أشد به الامام الشافعي وغيره مما يعطى وجوب غسل الثوب أو النعل اذا تنجس من القذر في الارض فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت لقد رأيتني أقول الخي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركل في رايته فأعنته عنه وفي رواية أخرى لبيبي لقد رأيتني وأنا أحجمه يعني الخي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا جفحتهم رواية البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا صاب ثوبه الخي غسل ما صاب منه فوبه ثم خرج الى الصلاة وأما أنظر الى التراب في ثوبه ذلك في موضع الغسل فالاول مخفف والثاني مشدد سواء كان الغسل للنجاسة الخي او للظنفة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان اعرابا بالي في المسجد فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يصب عليه ذنوب من مامع قول أبي قتابة من كثر التابعين ومع قول الامام أبي حنيفة ركعة الارض يسبها فالحديث الاول مشددوا الاثر مخفف ولوان اجتمعوا بالقراءة أو بالي ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فألا وصرح بعضهم برفعهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الحاكم

وقال جواز التثني قبل صلاة العبد وبعده هلن حضرهما فقال أبو حنيفة لا تثني قبلها او يتنقل ان شاء بعدا ولم يفرق بين المصلي

غيره ولا بين الامام وغيره وقال مالك اذا كانت الصلاة في المحل لم تستقل قبلها ولا بعدها سواء ٧٧ الامام والمأموم وعنه في المسجد رواه اثنان

وقال الشافعي بالجواز قبلها
وبعدا في المسجد وغيره الا
الامام فانه اذا ظهر للناس
لم يصل قبلها وقال احدث
لا يستقل قبل صلاة العبد ولا
بعدها مطلقا * (فصل) *

ويستحب أن ينادي الصلاة
جامعه بالاتفاق وعن ابن
الزبير انه اذن لها وقال ابن
السبأ أول من اذن لصلاة
العبد معاوية ومذهب
الشافعي قراءة في الاولى

واقتربت في الثانية وأوسع
والغاشية وقال أبو حنيفة
لا تختص سورون وقال مالك
وأحدث بقرأ بسبح والغاشية
* (فصل) * اذا شهدوا يوم

الثلاثين من رمضان بعد
الزوال وبزوال الهلال نصبت
صلاة العبد في أصح القولين
عند الشافعي وموسى وقال
مالك لا تقضى فان لم يمكن
جمع الناس في اليوم صليت
في الفرد وهو مذهب احدث

ومذهب أبي حنيفة أن صلاة
عبد الفطر تصل في اليوم
الثاني والاخص في الثاني
والثالث * (فصل) *

والتكبير في عبد الفطر
مسنون بالاتفاق وكذلك
في عبد الفطر الا عند أبي
حنيفة وقال داود وجوبه
وقال القاضي انما يغفل ذلك
الحوا كون وقال ابن هبيرة
والصحيح ان التكبير في الفطر
آكد من غيره لقوله مزوج
ولتكبوا للعدة ولتكبوا

وقال علي بنه شرط الشقين من فوعان سمع النداء من حيران المسجد وهو صحيح من غير عذر فلم يجب فلا صلاة
له وكان على رضى الله عنه يقول لصلاة بطوار المسجد الا في المسجد فقبل له من جاز المسجد فقال لمن سمعه النداء
قال البيهقي وقد روي ذلك من فوعان ما ورد من تقرير صلى الله عليه وسلم بعض الصلاة على صلته وحده في
يتسهر لم يأمره بالعادة قال اول مشدد والثاني يخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ان عمر بن
عبد العزيز في حقهم لم يعرف ان يوم بالناس من قول الله - هي والنسخ والزهرى انه يوم فالتاريخ الاول
مشدد والثاني يخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابن عباس في قيام واياه البيهقي لا يؤم
الفلاح حتى يحتلم مع حديثه عن عمر بن سلمة انه كان يوم قومه في الفرائض والجنائز في المساجد وكان ابن
سبع أوست سنين الاول مشدد والثاني يخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعد الصف لضعف حديث البخاري
أن أبا بكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم أكرم فرم دون الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زادك
الله حرصا ولا تعد قال اول مشدد والثاني يخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث حذيفة
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقوم الامام فوق ربي الناس خلفه وفي رواية من فوعان يصلي الامام
على نبي أعلى مما عليه * صحبه ما رواه البيهقي عن صالح مولى التومة قال كنت أصلي أنا أو يهريرة فوق
ظهر المسجد صلى صلاة الامام وذلك في المكتوبة قال اول مشدد والثاني يخفف ويصح حل الاول على من قبل
ذلك * تكبروا والثاني على غير ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البخاري عن ابن عباس
رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بأمر بين رجلين في الصلاة فقام من الصلاة فالتابعين
وحديث البيهقي من فوعان على ما دون الحسين فعظم حديث البيهقي عن أم عبد الله الفريسية قالت قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة على كل قرية وأما ما يكن فيها الأربعة وقال علي بن أبي طالب البرضى
الله عنه لا الجمعة ولا تسبق الا في مصر جامع ونحو ذلك من الآثار قال اول ومابعده يخفف من حيث عدم
الوجوب والثاني ومابعده مشدد من حيث الوجوب فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث
الترمذي والبيهقي وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في الصلاة في عبد الفطر والاضحى سبعاً في
الاول وخمساً في الثانية يسوي تكبيرة الصلاة مع حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يكبر في الاضحية والفطر بعاتكبيره على الجنائز وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول التكبير في
العدين خمس في الاولى وأربع في الثانية * فالحديث الاول مشدد والثاني يخفف في العدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف في كل ركعة
أربع ركعات وفي رواية خمس ركعات وفي رواية ثلاث ركعات مع حديث البخاري أنه صلى الله عليه وسلم
صلى الكسوف الشمس يوم ما ناله اربع ركعات في كل ركعة ركوع واحد وقال ابن عباس رضي الله عنهما
المراد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف ركعتين في كل ركعة ركوعان قال اول يجمع طرقت مشدد
والثاني يخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
أنه كان لا يصلي للزلازل اذا وقعت ولا غيرهما من الآيات كالظلمة أو تب أو احدث مع ما رواه الامام الشافعي وغيره
أن عبد ارضى الله عنه صلى في الزلزلة تسركعات في أربع ركعات وخمس ركعات وحديث في ركعة وركعة
وحديث في ركعة فثبت مثل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه أيضاً فثبت عنه أنه خر ساجدا المبالغة أن
امرأته أن راج النبي صلى الله عليه وسلم مات فقيل له في ذلك فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم
آية فاجعوا وادعوا آية أعظم من ذهاب آية راج النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك قبل طلوع الشمس فأنشأ عمر
رضي الله عنه يخفف وأثر على ومابعده مشدد ويصح حل الثاني على من تؤثر فيه الآيات بعظام عنده الخوف
من الله فيكون السجود كلاء الذي يجب على النازخ يخفف سجود الاول على من لم يكن عنده كل ذلك الخوف

الله على ما هداكم واختلفوا في ابتدائها وانتهائها فقال مالك يكبر يوم الفطر دون يلتزموا انتهائها على أن يخرج الامام عن الشافعي أقواله

انتهائه. أحدها إلى أن يخرج الإمام إلى ٧٨ المصلى والثاني إلى أن يحرم الإمام بالصلاة وهو الراجع والثالث إلى أن يفرغ منها وأما ابتدائه فمن

بحيث يرى الهلال وعن أحمد
في انتهائهما روايتان أحدهما
إذا خرج الإمام والثانية إذا
فرغ من الخطبتين وأبدأوه
عند من رؤية الهلال

﴿فصل﴾ واختلاف أبو
صبيحة التكبير فقال أبو
حنيفة وأحمد يقول الله
أكبر الله أكبر الله أكبر
الله أكبر الله أكبر والله
أكبر الله أكبر في أوله وآخره
وقال مالك يكبر ثلاثا
وعمر وابنه شاه أكبر ثلاثا
وان شامة بن دينار قال الشافعي
يكبر ثلاثا نسقاني أوله وثلاثا
في آخره والصيغة المختارة
عندنا أخرى يصحبها يكبر
ثلاثا نسقاني أوله وتكبير
في آخره ﴿فصل﴾ واختلاف

في التكبير في عسلا الخضر
وأيام التبريق في ابتداءه
وانتهائه حق الحل والحرم
فقال أبو حنيفة وأصحابه
من صلاة الفجر يوم عرفات
أن يكبر صلاة العصر من يوم
الخير والصلوات تظهر
الخير إلى صلاة الصبح من
آخر أيام التبريق وهو
أربع يوم والآخر ذلك حق
الحل والحرم وعن الشافعي
أقول أشهر ما ذهبنا
إليه عليه العمل من
مذهب من صحيح معرفة
ويتم بصحاح أيام التبريق
والحرم كثيرة على أربع من
مذهب (فصل) وانقروا
لأن التكبير سنة في حق

[illegible]

المحرم وغيره خلف الجماعة واختلفوا فمن صلى منفردا من محل ومحرم في هذه الاوقات فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه ان

لا يكبر المنفرد وقال مالك والشافعي وأحمد فرواياته الأخرى يكبر واتفقوا على أنه لا يكبر خلف ٧٩ التوافل (الافق) للشافعي وهو الراجح

عند أصحابه

(باب صلاة الكسوف)

اتفقوا على أن الصلاة

للكسوف الشمس سنة

مؤكدة في الجماعة ثم اختلفوا

في هبتها فقال مالك والشافعي

وأحمد وهي ركعتان في كل

ركعة قبلها من وقرة تان

وركونان ويصعدان وقال

أبو حنيفة هي ركعتان كصلاة

الصبح وهل يجزئ القراءة

فيها أو يخفى قال أبو حنيفة

والشافعي ومالك يخفى

القراءة فيها وقال أبو حنيفة

بها وهل صلاة الكسوف

خطبة قال أبو حنيفة وأحمد

في المشهور ركنان لا يسن

للكسوف الشمس ولا

للكسوف القمر خطبة وقال

الشافعي وأحمد ومالك يسن

لها خطبتان *(فصل)*

لوائق الكسوف في وقت

كرهية الصلاة قال أبو

حنيفة وأحمد في المشهور

عنه لا تصلي فيه ويجعل مكانها

تسبيحا وقال الشافعي تصلي

فيه ومن مالكا روايات أحدها

تصلي في كل الأوقات والثانية

في غير الأوقات المكره فيها

التنفل والثالثة لا تصلي بعد

الزوال جلالا على صلاة

العيد *(فصل)* وهل

تسن الجماعة لصلاة

الغسوف قال أبو حنيفة

ومالك لا تسن بل في كل

واحد لنفسه وقال الشافعي

وأحمد السنة أن تصلي جماعة

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي جعفر أو زيد بن حارثة بعد الله بن واحة وعنه أن ثمان ومع خير مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله ومع حديث البيهقي أن عمر أنشز نساء يكن مع الجنائز فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهم يا عمر فإن العين باكية تدامع والنفس مصابة والهدوء يربو ومع الحديث الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه أو أرحم قال حدث الأول مشددا بما حدة البكاء إلى الموت فقط والثاني يخفف بإباحة البكاء قبل الموت بعده فرجع الأمر إلى امرئتي الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن أم عطية قالت سمعنا عن اتباع الجنائز ولم يزم علينا مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نسوة جلوسا ينتظرن الجنائز فقال اتعجلن فحين يعمل فإن لا قال فتدلين فيمن يدلي قلن لا قال فتفسلن فيمن يفسل فقلن لا قال فاجتمعن ثم يلاهن ميت فقال لهن والذي نفسي بيده لو بلغت معكم الكدابة إلى القبور وما رأيت الجنة حتى يراها جد أبيك قول أم عطية قولم يعزم علينا بغيره فدفعوه مأزورا وغير مأجورا ومعه ما بعده الشدة حتى في النهي فرجع الأمر إلى امرئتي الميزان

(فصل في أمته مرتبة الميزان من الزكاة إلى الصوم) هفت ذلك معار واه البيهقي عن ابن عمر قال ليس في مال العبد ولا المكتنز زكاة حتى يمتع قوله أيضا حين سئل هل في مال المملوك زكاة فقال في مال كل مسلم زكاة في مائتين خمسة فإذا دنا فحساب أي في مائتي درهم فضة فالاول يخفف والثاني مشدود يصح جعل الاول على من كان عبد الاهل الشع والصل والآخر في من كان عبد الاهل الكرم والسخاء من حديث ابن الزكاة متعلقة بعن ذلك المال لا يكاف من ابن الرقيق عبد لله كان سيده عبد لله وكان سيده العبد مستخفاف في مال الله فكذلك العبد مستخفاف في مال سيده الا صغر فرجع الأمر إلى امرئتي الميزان ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي وغيرهما في الصدقات عن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نهى إلى العين قال خذ الخبز من الحب والشا من الغنم والبيع من الابل والقر من البقر مع حديث البيهقي عن طائوس قال قال معاذ بن جبل اثبتوا بجميحتهم أوليس آخذ منكم مكان الصدقة وفي رواية مكان الجزية فانه أهون عليكم وشير لها حين بالدينة فالاول مشدود لتضييعه في أخذ الواجب من عين كل جنس وانقله في بعض الأحاديث إلى بدل عين في الحيوان والثاني يخفف لأخذه عن الجنس غير الجنس من المتقومات فرجع الأمر إلى امرئتي الميزان إن لم يثبت نسج لأحدى الراتنين أو تصح لرواية الجزية مكان الصدقة وروى البيهقي أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على ناقة مسنة في ابل الصدقة فغضب وقال فأتى الله صاحب هذه الناقة فقال يا رسول الله أتى أرحمتها بغير من من حوائج الصدقة قال نعم إذا وفرت رواية أنه رأى في ابل الصدقة ناقة كوما فقال عنها في الصدقة أن أخذها بابل فسكت فقه حواز أخذ القبة في الزكوات ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وفي رواية البيهقي وغيره من فروا ليس في الخيل والرقب زكاة الا زكاة النمل في الرقيق مع حديث مسلم وغيره من فروا على من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤد منها حقه إلى أن قبله يا رسول الله فقل قال الخيل ثلاثة أهل رجل وزر رجل أجر ورجل ستر فأما الذي هو ستر فرجل ربهما في سبيل الله ثم ينسحق الله في ظهوره أو لا ربهما أو لا ينسحق الله في ظهوره أو لا يطلعها في صرهارها يسرها ومع حديث البيهقي من فروا على الخيل الساتقة كل فرس دينار ومع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه ضرب على كل فرس دينار دينار أو الأول ومعه يخفف بالغة عنها والثاني ومعه مشدود فرسخ الأمر إلى امرئتي الشريعة ومن ذلك حديث البيهقي عن أبي موسى ومعاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم لما نهى مال العين لا تأخذوا في الصدقة الا من هذه الاصناف الاربعه الشعير والخمصة والزبيب والتمر مع حديث

مالك وفي صحيحه قال في صلاة الغسوف وتصل الكسوف فرادى كما تصلي جماعة لا تلتحق وعن الثوري ومحمد بن الحسن الامام اذا

على صلواته ولا صلى حيث شذ فردى ٨٠ (فصل) وغير الكسوف من الآيات كالزلازل والصواعق والظلمة بالهلال بسنة صلاة عند

الثلاثة وعن أحد أنه صلى
لكل آية في الجماعة فحكى
عن علي رضي الله عنه أنه
صلى في زلزلة

(باب صلاة الاستسقاء)

اتفقوا على أن الاستسقاء

مسنون وإن شافوا أهل بيته

له صلاة أو لا فقال مالك

والشافعي وأحمد وصاحب

أبي حنيفة تنسجوا وقال

أبو حنيفة لا تنسج الصلاة

يعرج الأمام ويدعون

صلى الناس وحداً يجاز

واختلف من رأى أن لها

صلاة في حقتها فقال الشافعي

وأحمد مثل صلاة العيد

ويجهر بالقراءة وقال مالك

مستفهاً كمثل كسائر

الصلوات ويجهر بالقراءة

(فصل) وهل يسجد

نخبة فقال مالك والشافعي

وأحمد في الرواية المتأخرة

عند أصحابه تسن وتكون

بعد الصلاة خطبتان على

المشهور ويلتفها

بالاستغفار كالتكبير في العيد

وقال أبو حنيفة وأحمد

الرواية المنصوص عليها

لا تخطبها وإنما هي دعاء

واستغفار (فصل)

ويستحب تحويل الرادف

الخطبة الثانية للأمام

والمأمومين الاعتداف حنيفة

فإنه لا يستحب وقال أبو

يوسف يشرع للأمام دون

المأمومين واتفقوا على أنهم

إن لم يسجدوا في اليوم الأول

الشافعي ومالك عن ابن شهاب الزهري في الزنون العشر يؤخذ من عصر زينة يوم بعثه فمما سقت
السما والآنهار أركان بعلا العشر وفيه جاسق وشاء الناضع نصف العشر وبه قال عمر بن الخطاب إذا بلغ
حبه خمسة أو سق فمصره ويؤخذ عشر زينة فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الفصل في كل عشرة زانق زق
وقر رواية ابن جندب قال يا رسول الله إن لي نخلة قال آد العشر قال يا رسول الله أحرم لي جبله خماته مع
مارواه الشافعي ومالك إن رجلاً جاء إلى عمر بن عبد العزيز فقال هل علي في الفصل صدقة قال ليس في النخيل
ولا في الفصل صدقة به قال عمر ومعاذ الحسن فالاول مشدد والثاني ومعه تخفف لم يثبت نحوه ومن
ذلك رواية البيهقي عن عمر رضي الله عنه ليس في النخيل صدقة وروايته عن علي ليس في النخيل صدقة
صدقة به قال عطاء وقال ليس في شيء من النخيل صدقة قالوا كنهها صدقة أي فها صدقة حديث
مسلم وغيره فيما سقت السما والعيون وكان عشر يا أي يسقي من الحساب العشر فم كل نبات فالاول تخفف
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك رواية مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن
الخطاب ليس في النخيل كاهن رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن من
قلبت من نساء المسلمين أن يصدقن حلين قال عبد الله بن مسعود إذا بلغ ذلك ما تقي درهم فالاول تخفف
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ويصح حل الأول على حل المرأة الفقيرة عن الأول الثاني على أهل
الثروة والخفي ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن عمر وغيرهم كانوا يقولون من أسلف مالا فعليه كاهن
في كل علم إذا كان في يدقة وفي رواية عن ابن عمر وعثمان ما كان من دين في يدقة فهو بمنزلة ما في أيديكم وما
كان من دين مظنون فلاز كاهن في يدقة في بعضهم قول عطاء وغيره ليس عليه في دين كاهن إذا كان في يديكم
وبه قال عمرو عاتقة وعكرمة فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك
حديث الجوزي وغيره عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من
شعير وفي رواية صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من قمح أو صاعاً من زبيب مع حديث
البيهقي وإبي داود أن صاعاً من دقيق فالاول مشدد من حيث تعيين إخراج الحب والثاني تخفف فجازى
فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا
أطعمت المرأة من بيت زوجها صدقة فلها أجرها وله مثلها وفي رواية للبخاري أن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا
عما نفقت لا ينقص بعضهم أجر بعض شياهم رواية البيهقي عن أبي هريرة أنه سئل عن المرأة تصدق من
بيت زوجها قال لا لا من قومها ولا من بيتها ولا من بيت زوجها لا تصدق من مال زوجها إلا بانه وفي رواية
الآنثار فالاول تخفف إلى المرأة الثانية مشدد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ويصح حل الأول على زوجة
الرجل الكريم الراضى بذلك وحل الثاني على زوجة البعل ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا تألوا
الناس شيئاً فمن سأل الناس أموالهم تكثر أفاعي سأل جراً فليسفقت منه أولئك مع حديث البيهقي وغيره
عن الفرأسي رضي الله عنه أنه قال النبي صلى الله عليه وسلم سأل يا رسول الله قال أولئك كنت سائلاً ولا بد
فأسأل العالين وفي رواية السائل كدوح وفي رواية خوش وفي رواية صاعاً من القمامة فمن شاء أبق على
وجهه ومن شاء ترك الآن سأل الرجل في أمر لا يجد منه بداً أو إذا سلطان مع حديث البيهقي أيضاً ما لمعلى
بأفضل من الآخذ إذا كان محتاجاً فالاول فيه تشديد ومقابلته فيه تخفيف فجازى فرجع الأمر إلى من تبنى
الميزان

(فصل في أمثلة من تبنى الميزان من الصيام إلى الحج) وفي ذلك شمار وي مسلم عن عائشة قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يأتيها فيقول هل عندك من غذاء فأقول لا فيقول لا في حاشا وفي رواية فيقول إذا أسوم مع
رواية الشافعي والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه أنه كان إذا بداه الصوم بعد ما زالت الشمس صام ومع

فأولئك يأتونك وأجمعوا على أنهم إذا تضرعوا بكرة للطرخان الستة سألوا الله رفعه (كتاب الجائز) أجمع العلماء قول

على استيعاب الاكتاوم ذكر الموت وعلى الوصية ان مال او عند ما يقتصر الى الاصابة مع الصلة ٨١ وعلى تأكد هفا المرض واتقوا على

انه اذا تيقن الموت وجب الميث
للقبلة والمشيور عن مالك
والشافعي وأحد الاكثري
لا ينعى بالموت وقال أبو
حنيفة ينعى بالموت فاذا
غسل الميت طهر وهو قول
لشافعي ورواية عن أحمد
واتفقوا على ان مؤنة تجهيز
الميت من رأس ماله مقدمة
على الدين وسكنى عن طاوس
انه قال ان كان ماله كثيرا فن
رأس ماله والا فثلثه

(فصل) واتفقوا على ان
غسل الميت فرض كفاية
وهل الافضل ان يغسل
بجود أو في قبص قال أبو
حنيفة ومالك بن عمار
الغوري وقال الشافعي وأحد
الافضل في قبص والاوى
عند الشافعي تحت السماء
وقيل بل الاولى تحت سقف
والماء البارد أولى الا في برد
شديد أو عند وجود دوسخ
كثير وقال أبو حنيفة المغض
أولى بكل حال * (فصل)*
واتفقوا على ان لزوجة
أن تغسل زوجها وهل
يجوز للمرأة أن يغسلها قال
أبو حنيفة لا يجوز قال
الباقون يجوز ولو ماتت
امراة وليس هناك الرجل
أجنبي أو ماضو جل وليس
هناك الامراة أو حنفية
فذهب إلى حنفية ومالك
والاصح من مذهب الشافعي
انهم سابعيمان ومن أحمد
روايتان احدهما بيمين

قول ابن مسعود وأحدكم بالخيار ما لم يكل أو يشرب فالاول مشدد بشرط التيقن الزوال والثاني مخفف
بجعل التيقن الزوال وبعده الى قرب الغروب ودليل من أوجب ذبيت النية في صوم النفل قوله صلى الله
عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر لاصحابه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث
البيهقي عن عائشة أنها سألت عن صوم اليوم الذي يثقل فيه فقالت لا أنصوم يوما من شعبان أحب الي من
أن افطر يوما من رمضان مع حديث البيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن عائشة قالت سألت رسول الله
الصيام حتى يدخل رمضان فري رواية اذا انتصف شعبان فلا تصوموا وفي رواية البيهقي عن أبي هريرة قال
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعل شهر رمضان بصوم يوم أو يومين الا رجلا كان يصوم صياما قانيا
على صيامه ومع قول قول أبي هريرة من صام اليوم الذي يثقل فيه فقد دعى بالاقسام صلى الله عليه وسلم
فالاول مخفف في الصيام من شعبان والثاني مشدد في منع صيامه سوى اتى توجيهه مذهب الامتياز بعقوبة الجمع
بين أقوالهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشخين عن عائشة قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصبح حنينا في رمضان من جماع غير احتلام فذكره الفخر في غسله وصوم مع قول أبي
هريرة رضي الله عنه في رواية البيهقي من صام جنبا أظطر ذلك اليوم فان لم يثبت نسخ قول أبي هريرة فرجع
الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث أبي داود البيهقي من فروع من ذرعه التي وهو صائم ليس عليه
قضاء وان استقاء فله ضمير رواية البيهقي عن أبي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء فاطر ومع
روايته أيضا من فوعات لا يطر من فوات من احتلم قالوا ما بين مخفف ومشدد ومفصل فرجع الامر الى
مرتبة الميزان كثرى * ومن ذلك حديث البيهقي من فوعات ليس من البر الصيام في السفر مع حديث الشخين
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في السفر والطر لا يندومع رواية مسلم عن أبي سعيد الخدري قال كنا
نفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فضا الصائم ومنه الملة فطر فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر
على الصائم يرون ان من وجد فقه فقام ذلك حسن ويرون ان من وجد فقه فاطر فان ذلك حسن وكان
أنس بن مالك يقول لسان ان أظطر فخرصة الله وان صمت فهو أفضل فالاول مخفف والثاني مشدد ولو في
أحد شقي حديث التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن حبيب بن
الحارث الجدي قال سمعت خطاب مكة يقول عهدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نسل القرآن في ثوبه فان لم نره
وشهدناه دعا دل نكنا بهادته صائم قال ان فكتم من هو أعلم بالله ورسوله مني وشهد هذا يعني الامر من
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما سبيل الرجل قال البيهقي هو ان يرمع حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب
والبراء بن عازب فلا شهادة رجل واحد في الال رمضان وأمر الناس بصيامه فالاول مشدد من حيث اشتراط
العدد في الشهور مخفف من حيث الصوم والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
حديث الشخين عن عائشة رضي الله عنها عن عائشة رضي الله عنها عن عائشة رضي الله عنها عن عائشة رضي الله عنها
عائش لا يصم أحد من أحد في رواية عن عائشة رضي الله عنها عن عائشة رضي الله عنها عن عائشة رضي الله عنها
والثاني مشدد بالطعام ويصح أن يكون الامر بالعكس في حق أهل الزنايسة والفقير فان الاطعام عندهم
أهون من الصوم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة رضي الله عنها عن عائشة رضي الله عنها
الجراح انهما كانا يقولان من كل عليه قضاء رمضان فان شاء فقامم قالوا ان شاء الله ما مع حديث البيهقي
عن أبي هريرة رضي الله عنه عن عائشة رضي الله عنها عن عائشة رضي الله عنها عن عائشة رضي الله عنها
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن عمر بن عبد الله عن أبي هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكفل بالانحد وهو صائم وكان يقول علكم بالانحد فلهما البصر ونبث
الشعر مع حديث الجوزي في تاريخه والبيهقي عن أبي النعمان الانصاري قال حدثني أبي عن جدي ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكصل بالثنا واثنا صائم كصل الا لا انحدجوا البصر ونبث الشعر فالاول

الشافعي وقال أحد سبب إعادة الفسل أن كان الخراج من الفرج وهل يجوز أن ينفذ به وحلق عاتيه ٨٣ وحفشار به قال أبو حنيفة ومالك

وهو مكر وهو قال أحد لأبى

به ولا شافعي قولان الجديد

انه لأبى س به حتى غير

المكرم والقديم المختار انه

مكرهه (فصل) هـ واتفقوا

على أن الشاهد وهو من

مات في قتال الكفار لا يفسل

واختلقوا هل يفسل عليه

أم لا فقال أبو حنيفة وأحد

في رواية يفسل عليه وقال

مالك والشافعي وأحد في

رواية لا يفسل عليه لاستغنائه

عن شافع واتفقوا على أن

النساء يفسل ويهل عليها

والثلاثة على أن من رقت

دابة وهو في القتال أوتردى

عن فرسه أو أصابه سلاحه

فمات في معركة للمركب انه

يفسل ويهل عليه وقال

الشافعي لا يفسل ولا يهل

عليه (فصل) هـ واتفقوا

على أن الواجب من الفسل

ما يخص به الطهارة وإن

المسنون منها الزور وإن يكون

بسد وفي الأخيرة الكافور

قال أبو حنيفة وأحد

المستحب أن يكون في كل

غسله شيء من السدر وقال

مالك والشافعي لا لا في

واحدة (فصل) هـ وتكفين

الميت واجب بالاتفاق مع

على الدين والورثوا قبل

التكفين فوبيم الميت

والمستحب عند الشافعي

ومالك وأحد أن يكون

الرجل في ثلاثة أبواب وهي

لثافت وقال أبو حنيفة وأحد

عليه وسلم قال أريت أدامع الله الترة فم بأخذ أحدكم مال أخيه ومع حديث البيهقي عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن نبت من أخيل غمر أنا صابته نجحة فلا يجعل لك أن تأخذ منه شيئا ثم تأخذ مال أخيل بغير حق ومع حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوارح فالاول مشددان كان سعد بلغة في شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشراء مع حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاع جلا سنان عليه صاحبه جلالة الى أهله فلما قدم الرجل الى أهله أتى النبي صلى الله عليه وسلم فنقد غنمه ثم انصرف ببعض طرف حديث البخاري يدل على أن ذلك كان شرطاً في البيع وبعضها يدل على أن ذلك كان تفضلاً وتكراماً ومع ما بعد البيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن حملنا الحديث الاول على أن الشرط كان في صلب العقد كان مخففاً والا فم مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن غن السكب ومهر البقي وجاوان الكاهن مع حديث البيهقي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن غن السكب الا كلب * وفي رواية الا كلب اضار بالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن غن السنور وفي رواية عن ابن عمر عن قول عطاء بن كان بلغة في ذلك شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بغير السنور وقالوا مشدد والثاني مخفف سواء حملنا الاول على التحريم أو كراهة التزيب فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن عباس وغيره أنه كرم بيع المحصف وأن يجعل للفقراء مع روايته عن الحسن والشعبى انهما كانا لا يريان بذلك بأساً فالاول مشدد فتعطل الكلام الله تعالى والثاني مخفف طلب الوصول الى الانتفاع به بثلاوة أو غيرهما من القربان فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي أن نبوج لجاه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سمعنا فقال ان الله تعالى يفض ويرفع ولا يروا أن أتى الله تعالى وليس لاحد عذري مغفلة وفي رواية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى هو المسعر القاض الباسط الرازق مع رواية مالك والشافعي عن عمر رضي الله عنه أنه سمع قالوا لمخفف والثاني مشددان لم يكن عرفه في ذلك من قبل نفسه فقد جاء من طريق انه يرجع عن التسديد وقال انما صدقت بذلك الخبر للمسلمين فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً لابي بلال عن من صاحبه الذي رهنه غنمه وعليه فم ومعنى الاتفاق أي لا يمنع صاحب الرهن من مبيعة الرهن أي أن لم وفلا أن كذا وكذا في قول المراء يقتضيه بانه وبفرسه هلاكه أو نقصه مع حديثه أيضاً مرفوعاً للرهن بما فيه أي فاذا رهن شخص فرسا لا تفق في يده ذهب حق المرء فالاول مشدد في الثمن والثاني مخفف لعدم الضمان فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ياع حراً أفسل في دين كان عليه مع حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال رجل أعيب في غار ابتاهه فكفرت به تصدقوا عليه فنقدوا عليه فلم يأن ذلك ونهاده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك فالاول مشدد لوماء معارضة الاجماع * والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال وأتانا أو سبع عشرة سنة فلم يجوز في غل كان يوم الخندق وأما ابن حنبل فم فيكون ابن ثمان عشرة سنة فالاول مشدد والثاني مخفف ان مع الحديث فيقبل قبله موضوع فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً لابي زلمر أن عاتية في مالها اذا ما كان زوجها ميتاً وفي رواية اذا ما كان الرجل المرائع يحضر عاتية الا بانه وفي رواية لا يداودوا الحالك بمرفوعاً لابي زلمر أن عاتية الا بانه زوجها ميتاً في جواز تصرف المرائع في مالها بغير إذن زوجها فالاول

ورواه قتيص والمسيب البياضي في كلها والمستحب المرائع في ثمانية أبواب فقيص ومترز ولما تفوت مقتنة والخامسة يشهد أخذها عند الشافعي

وأحد وقال أوجنية وهذا هو الاصل ٨٤ وان اقتصر على ثلاثة ألوان فيكون التلويح القميص تحت الحفاة وقال مالك ليس بالسكن حد

وانما الواجب ستر الميت
وتكفين المراقى المصغر
والمزهر والمحرر بكره
عند الشافعي وأحد وقال
أبو حنيفة لا يكره المراقى
كان له مال فالكفن في مالها
عند أبي حنيفة وما لا أحد
وان لم يكن له مال فقال مالك
هو على زوجة وقال أحد
في بيت المال كالأصغر
الزوج فانه في بيت المال
بالاتفاق وقال أحد لا يجب
على الزوج كفن زوجته
بمحل ومذهب الشافعي ان
يحمل السكن أصل التركة
فان لم تكن فعلى من تلززه
النفقة من قريب وسيد
وكذا الزوج في الأصح
والصواب عند صحة إجماعه
انه على الزوج بكل حال
والمحرر لا يطيب ولا يلبس
الخطا ولا يتخمر واسمه بالاتفاق
وحكى عن أبي حنيفة ان
احرامه بطل بونه فيعمل
به ما يعمل بسائر الموتي
(فصل) والصلاة على
الميت فرض كفاية وعن
أبي بصير من أصحاب مالك انها
سنة ولا يكره فعلها في شيء
من الأوقات عند الشافعي
وكان أوجنية وأحد يكره
فعلها في الأوقات الثلاثة
وقال مالك يكره فعلها عند
طلوع الشمس وغروبها
والصلاة على الجنائز في
المسجد جائز بالاتفاق وهي
غير مكرهة عند الشافعي
وأحد وقال أوجنية وما لا يكره ان يكره النسي للميت والنداء عليه وقال أبو حنيفة لا يكره *(فصل)* وانشأوا امرأة

مشدد ان مع الإجماع تخفف فرجع الامر بتقدير جملة الحديث الاول الى مرتبة التشديد والاجماع
الى مرتبة التخفيف ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا على ما افق ظموا اذا أتبع أحدكم على
مضى فليتب معرو واية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس على مال امرئ مسلم نواه يعني حواله
بتقدير مع ذلك عن عثمان فان الامام الشافعي قال قد احتج محمد بن الحسن بان عثمان قال في الحواله أو
الكفالة فرجع صاحب القراءه الى مال امرئ مسلم فتعد دور ثوب فها عن عثمان فلا حية لانه لا يدري
اقال ذلك في الحواله أو الكفالة فان مع ما ذكر عن عثمان فرجع الامر الى مرتبة التخفيف
وتشديد الحديث الشيخين لا يرى الرجوع على المحيل ومعه بل يرى الرجوع على المحيل ومن ذلك حديث
الحاكم والبيهقي مرفوعا على السبأ أخذت حتى تؤديه ويرى البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
استعان من صفوان بن أمية اذ راقا قال أعصيا يا محمد فقال لا بل عار به مضونة حتى تؤديه اليك فلما
أرادوها اليه فقد منها دور فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم صفوان ان شئت غررنا ذلك فقال
يا رسول الله ان في قلبي اليوم من الايمان ما لم يكن يوم أعسرتك اه وكان ابن عباس يضمن العربيه وكذلك
أبو هريرة كان يقر من استعان بهما معاب عنده وغير ذلك من الآثار مع أثر البيهقي عن شرح القاضي
انه كان يقول ليس على المستعير غير الغل فثمان فالاول مشدد في الضمان والثاني تخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري عن جابر قال سئى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل
مال يسم فاذ وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة لاحد حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم قال الجار أحق بشفعة قال الأصمعي والسبق المزق ومع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال جار الدار أحق بالدار من غيره فالاول مشدد والثاني تخفف يجعل الشفعة للجار وسما في قوله وفي
الجمع بين أقوال العلماء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وقال انه منكر لاشفعة
لبيهودي ولا نصرا في معار واه البيهقي عن اباس بن معاوية انه قضى بالشفعة لقضى فالاول مشدد وان مع
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومثاله تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث
البيهقي مرفوعا قال انه منكر لاشفعة له ثب لاصد غير ولا شر بل على شرك اذا سبقه بالشرامع واية
أضاع جابر مرفوعا قال انه منكر الصبي على شفعتي حتى يدرك فاذا أدرك فانه أحد ذوات شاعر له
فالاول مشدد والثاني تخفف بالنسبة الى الصبي ان مع ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مرفوعا الشفعة في كل شرك ربعة أو ساعا لا يصلح أن يبيع حتى
يؤذن شركه فان باع فهو أحق به حتى يؤذنه مع مار واه البيهقي موصولا لشركه شفيح والشفعة في كل
شيء ومع روايته مرفوعا أيضا الشفعة في العبيد وفي كل شيء فالاول مشدد في أنه لا شفعة في الحيوان والثاني
تخفف ان مع الخبر بان الشفعة في الحيوان وفي كل شيء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه
البيهقي عن شرح انه قال الشفعة على قدر الانصاف مع مار واهن الغنم التي ينسب الى قولهم في المدينة
انهم كانوا يقولون في الرجل له شركاء في دار فيقسم اليه الشركاء الشفعة الار جلا واحدا أراد أن يأخذ قدر
حصة من الشفعة فقالوا له ذلك اما ان يأخذها جميعا أو مان بتر كما جعيا فالاول تخفف والثاني مشدد
بالزامة أن يأخذ الكل أو يترك الكل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه الشافعي رحمه الله
تعالى عن شرح القاضي انه كان ضمن الجراعه ضمن قصوا احترق بيته فقال تفضمني وقد احترق بيتي فقال
شرح أرايت لو احترق بيتي هل كنت تترك له أحرك أي المال الذي عليه لك من جهته معاملة أو غيرها
ومار واه البيهقي عن علي بن رضى الله عنه انه كان ضمن القصار والصباغ ويقول لا يصلح للناس الاذلا شمع واية
البيهقي عن علي بن رضى الله عنه انه كان لا يضمنان مساعا ولا أجرا فالاول مشدد والثاني تخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه بعث الى

فمن هو الحق بالامامة على الميت فقال أبو حنيفة قوماً كانوا أحدوا الشافعي في القدير الوالي الحق ٨٥ ثم الوالي قال أبو حنيفة في الاول الوالي اذا لم

يخبر الوالي ان يقدم امام
الحق وقال الشافعي في
الجديد الراسخ ان الوالي
أحق من الوالي ولو أوصى
البرجل ليصلي عليه لم يكن
أولى من الأولياء عند
الثلاثة وقال أحمد يقدم
على كل ولي وقال مالك الابن
مقدم على الاب والابن أولى
من الجسد والابن أولى من
الزوج وان كان أباً وقال
أبو حنيفة لا ولاية للزوج
ويكره الابن ان يتقدم على
أبيه (فصل) ومن
شرط صحة الصلاة على
المنزلة الطاهر فوسر العورة
بالانفاق وقال الشافعي ومحمد
ابن جرير الطبري يتجوز
بغير طهارة ويقف الامام
مقدوماً على الرجل وعجز المرأة
عند الشافعي وأبو يوسف
ومحمد وقال أبو حنيفة عند
صدر الرجل وعجز المرأة
وقال مالك من الرجل عند
صدره من المرأة عجزها
(فصل) وتكبيرات
المنزلة أربع بالاتفاق
ويحكي عن ابن سيرين ثلاث
نحس وقال ابن سعد ذكر
رسول الله صلى الله عليه وسلم
على المنزلة تسعاً وسبعاً
وتسماً وأربعاً فكبروا
ما كبر الامام فان زاد على
أربع لم يتطع صلاته وإذا
صلى خلف امام فزاد على
أربع لم يتابعه في زيادة

امر امن النبي في حجة يدعوها الى محله فترفع قائمت ماني بعلمها فأتى بعض الصحابة لا ضمان على عمر
وقالوا له انما أنته ودع ما أقدمه على بن أبي طالب رضي الله عنه من الضمان فالاول يخفف والثاني مشدد
بضمين الامام في الحدود والعلف في التأديب فرجع الامر الى المرتبة فصل بعضهم في ذلك بين أن
يكون التأديب مقدوماً حدث له الشريعة وأمر بزيادة على ذلك فعليه في الزائد الضمان دون الاسلبي لان ذلك
حدث ثابت في الشريعة لا ضمان فيه ومن ذلك حديث البخاري مرفوعاً حق ما أحدثت عليه أجزاً كتاب الله
تماماً مع حديث البيهقي عن جادة بن الصامت علمت رجلاً القرآن ما هدني الى قوسا فذكرت ذلك لرسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت تحب ان تطوق بطوق من نار فاقبلها وقرء انه صلى الله عليه وسلم قال
له جرة تغلقها بين كتفيك وقال تغلقها فالاول يخفف والثاني مشدد ويصح حمل الاول على من به خصاصة
والثاني على أصحاب الثروة وعدم الحاجة الى مثل ذلك تغليبا للعبادة على الاجرة والندوى ولما فيه من خرم
المروءة فرجع الامر الى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن كسب الخمار والغصب والصائم عن روايته بضامن رسول الله صلى الله عليه وسلم احثهم وأعطى الخمار
أجره ولو لم يحد ذلك لم يعطه فالاول مشدد والثاني يخفف يجعل النهي للتزهد فرجع الامر الى المرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قطع السدر وقال من قطع سدره صوب
الله رأسه في النار مع ما رواه البيهقي عن عروة وغيره ما منهم كانوا يقطعون السدر زمان رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلم ينكر عليهم ومع حديث البيهقي وغيره في الميت اغسلوه وسدوا ولو كان قطع السدر منه باعنه
لما علم يا مرنم على الله عليه وسلم فصل الميت فالاول مشددان صح والثاني يخفف فرجع الامر الى المرتبة
الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً ضرر ولا ضرار مع حديث البيهقي انضامن سأل جاره ان يبرز
خشبته في حاداه فلا عنه فالاول يخفف والثاني مشدد يدل على اجبال الجار على تكبير جاره من وضع خشبته في
جداره مع انه مشترك الدلالة على ان قواعد الشريعة تشهد بان كل مسلم أحق بماله فرجع الامر الى المرتبة
الميزان قال الامام الشافعي وأحب ان تضاعف عمر رضى الله عنه في امرنا لفقود من بعض هذه الوجوه التي
تجمع فيها الضرر بالرأفة كان الضرر عليها أين من صبرها الى بيان موته كما تنفي بالإمام على بن أبي طالب
وقال انه امرأاة بنت فاصبر لا تنكح حتى يأتيها جين مؤنن وجها فرجع الامر في هذه المسئلة كذلك
الى تخفيف بالنزوح وتشديد بالصبر الى تبين موته كما في مرتبة الميزان ومن ذلك حديث القطة الذي رواه
البيهقي من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بأنهم اتعرف فسد مع حديثه أيضاً أنها تعرف وقذاوا حداثم
يا كها أو يتفجع ما فالاول مشدد والثاني يخفف لم يصح وجود الاضرار لاجل وجوه دلالة الثاني بان عليا
رضي الله عنه وجد سائر افاقي به فاطمة فمرضت ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو وزق ساقه
الله اليكم فاستريه على الحادوقد عجزوا أو كانوا هذا يدل على ان علياً أنفق الله يناقزل التعر يفتي
الوقت أو أنه عرفه في ذلك الوقت تقطروا في ذلك كافي في التعريف فرجع الامر الى المرتبة الميزان ومن
ذلك مع ما رواه البيهقي مرفوعاً عن قورث ذوى الارحام مع حديثه كالحكم من عدم قورثهم فالاول يخفف
على ذوى الارحام مشدد على بقية الورثة والثاني عكسه ولكل من الحديثين قصة طوييلة تركها ذكرها
اختصاراً فرجع الامر الى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يذني أحب لعلما أحب لنفسى لاطن مال يسمع حديثه كالبخاري أنلو كافل البيت في الجنة
كهاين وأشار بالسبايق التي لها فالاول مشدد يبرأ الى أن الاول باضعيف ترك الولاية على مال اليتيم
والثاني يخفف فرجع الامر الى المرتبة الميزان ومن ذلك مع ما رواه البيهقي عن الامام أبي بكر رضى الله عنه
من أنه لا ضمان على وديع مع ما رواه عن عمر رضى الله عنه أنه ضمن الوديع فالاول يخفف والثاني مشددان
ثبت له ضمنه غير تفرعاً فرجع الامر الى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعاً عسدة

وعن أحدنا يتابعه الى سبع ومذهب الشافعي انه يرفع يديه في جميع التكبيرات حذو منكبيه وقال أبو حنيفة والابن لا يرفع يديه لاني الاول

وثرأه الفاتحة بعد التكبير الأولى فرض ٨٦ عند الشافعي وأحد وقال أبو حنيفة ومالك لا يقرأ فيها شيئا من القرآن ويسلم تسليتين عند

الثلاث وقال أحد واحد
عن يمينه **فصل** ومن
قائه بعض الصلاة مع الإمام
افتتح الصلاة لم ينتظر تكبيرة
عند الشافعي وقال أبو حنيفة
وأحد ينتظر تكبيرة الإمام
ليكبّر معه وعن مالك وأبو
ومن لم يصل على الجنازة صلى
على القبر بلا تاق **فصل** والى
مضى يصلى عليه اختلف
مذهب الشافعي في ذلك
فقيل في الشهادة قال أحد
وقيل لا يصل وقيل يصلى
أبدا والاصح أنه يصلى عليه
من كان من أهل فرض
الصلاة عليه عند الموت وقال
أبو حنيفة ومالك لا يصلى على
القبر إلا أن يكون قد دفن
قبل أن يصلى عليه **فصل**
والصلاة على الغائب صحيحة
عند الشافعي وأحد وقال أبو
حنيفة ومالك لا يصلى عليه
تكره الله في الصلاة على
الحسن يكره ولو وجد بعض
ميت فصل وصلى عليه عند
الشافعي وأحد وقال أبو
حنيفة ومالك لا يصلى عليه
على عليه والأحد **فصل**
واتفقوا على أن قاتل نفسه
يصلى عليه واختلفوا هل
يصلى عليه الإمام فقال أبو
حنيفة والشافعي يصلى عليه
وقال مالك من قتل نفسه أو
قتل في حد فإن الإمام لا يصلى
عليه وقال أحد لا يصلى
الإمام على القتل ولا على
قاتل نفسه وقال الزهري

تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم مع حديث البيهقي مر فوعات صحيحه تصدقوا على أهل الأديان فالاول
مشدد يصرف إلى المسلمين فقط والثاني يخفف أن لم يجعل على صدقة التطوع فراجع الامراء إلى مرتبتي
الميزان **فصل** ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره مر فوعات وموقوف على الانتكاح الاول مع ما رواه البيهقي أيضا مر فوعات
وموقوف على الامم أحق بنفسه هاهنا وليهاو البكر تستأذن في نفسها الحد بث ورواية الثيب بدل الاسم
فالاول مشدد والثاني يخفف لانه صلى الله عليه وسلم شارك في الامم الاول ثم تقدمه هاهنا قوله أحق
وقد صح العدم منه فوجب أن يصح منه فراجع الامراء إلى مرتبتي الميزان **فصل** ومن ذلك ما حدث البيهقي
مر فوعات عن الله الحلال والحلاله وسئل ابن عمر عن تحليل المرأة أو زوجها ذلك السحاق مع ما عليه
الجهور من النهي فإذا لم يشرط ذلك في صلب العقد فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عاهد جليل
دل على صحة النكاح لان الحلال هو الثابت للحل ولو كان فاسدا لما عاهد جليل فراجع الامراء إلى مرتبتي
الميزان تخفيف وتشديد يصح حل الاول على ذوي المروعة والعلماء والاكثر والثاني على غيرهم كاحاد
العوام **فصل** ومن ذلك ما حدث مسلم وغيره لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر مع حديث البيهقي وفرض من الجحوم
فراخ من الاسد فالاول مشدد والثاني يخفف يصح حل الثاني على ضعفاء الخليل في اليمان واليقين والاول
على من كان كاملا في ذلك فراجع الامراء إلى مرتبتي الميزان **فصل** ومن ذلك ما حدث الشيخين عن جابر قال كنا
نزل والقرآن نزل ردا للبيهقي فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهاه مع ما رواه البيهقي عن
عمر وعلى وغيرهما من النهي عنه فراجع الامراء إلى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد وكذلك القول في رواية
البيهقي المفضلة بين المرفوعة والاه توهو انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الغزل عن المرأة بالانتماء لغيره الا في
وهو يرجع الى تخفيف وتشديد **فصل** ومن ذلك ما حدث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
في رجل تزوج امرأة فأنف لم يدخل بها ولم يفرض لها بان لها الصدق كاملا وعليها العدة ولها الميراث مع
حديثه أيضا عن ابن عمر أنه قضى أن لا صدق لها فالاول مشدد يجعل الصدق على الزوج والثاني يخفف
فراجع الامراء إلى مرتبتي الميزان **فصل** ومن ذلك ما حدث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم منع عابدا أن
يدخل على ناطة حين تزوجها الا بعد أن يطعمها شيئا أي من صدقاتها اياه اعطاه ادهار عاها الحطية قبل دخوله
بها وكان ابن عباس يقول إذا نسكح الرجل امرأة قضى لها صدقها إذا دخل عليها فليقبل بها رداءه أو
خاتمها ان كان معصم حديث البيهقي أن رجلا تزوج امرأة لم يدخل بها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبخرها
صلى الله عليه وسلم اليمن قبل أن ينقدها شيئا وفروا به انه كان معصما فليأبسر ساقها شيئا فالاول مشدد
والثاني يخفف فراجع الامراء إلى مرتبتي الميزان **فصل** ومن ذلك ما رواه الامام مالك والامام الشافعي أن الامام
عمر بن الخطاب قضى في المرأة تزوجها الرجل انه اذا أُرْخِيت الستة فقد وجب الصدق مع قول ابن
عباس ان عليه نصف الصدق وليس لها أكثر من ذلك الا في ما ثبت انه ما هو قضى بذلك مرجح لكنه خلف
الزوج بانته انه لم يقر بها وقال له النصف اصدق فالاول مشدد والثاني يخفف فراجع الامراء إلى مرتبتي الميزان
ومن ذلك ما حدث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن النهي وفروا به لا يهني عن نهى
العلماء مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم تزوج بعض نسائه فتر عليه التمس ثم قال تنفض صوت
من شاء فابتدأ بالاول مشدد والثاني يخفف ان صح الخبر فراجع الامراء إلى مرتبتي الميزان **فصل** ومن ذلك
ما رواه البيهقي عن علي كل العلق جائز الاطلاق المعنوي وكان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار يقولان
إذا طلق السكران حازر طلاقه من قتل مسلم أو قتله مع ما رواه البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس
للمعتون ولا للسكران طلاق فالاول مشدد والثاني يخفف فراجع الامراء إلى مرتبتي الميزان **فصل** ومن ذلك ما رواه
البخاري وغيره أن عثمان بن عفان رضى الله عنه مروى عن عثمان بن عفان في مرض الموت طلاق ما بينت ما رواه
البيهقي عن ابن الزبير أنه أفتى بعدم ارثها فالاول يخفف والثاني مشدد فراجع الامراء إلى مرتبتي الميزان **فصل** ومن

لا يصلى على من قتل في رجم أو قصاص وكرد عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل نفسه وقال الاوزاعي لا يصلى عليه وعن ذلك

فتادة انه لا يصلي على ولده الزنا ومن الحسن انه لا يصلي على النكاح * (فصل) * وواستشهد بجنب ٨٧ لم يغسل ولم يصل عليه عند ما كان وهو

الاصغر من مذهب الشافعي
وقال أبو حنيفة يغسل
ويصلي عليه وقال أحد
بغسل ولا يصلي عليه
والقول من أهل العدل
في قتال البغاة غير شهيد
فغسل ويصلي عليه عند
مآلك وعلى الزاج من قولي
الشافعي وقال أبو حنيفة
لا يغسل ولا يصلي عليه ومن
أجدر وأبائن من قتل من
أهل البني في حال الحرب
غسل وصلى عليه عند الثلاثة
وقال أبو حنيفة لا ومن قتل
خلما في غير حرب يغسل
ويصلي عليه عند مآلك
والشافعي وأحد وقال أبو
حنيفة ان قتل بعد بدوهم
يغسل وان قتل بثقل غسل
وصلى عليه * (فصل) *
واقفوا على انه لا يسرح
شعر الميت الا الشافعي فانه
قال يسرح تسريحاً خفيفاً
واجعوا على ان الميت اذا
مات غير مخنوق انه لا يقفن
بل يترك على حاله وهل يجوز
تقليم أظفارهم والاخذ من
شاربهم ان كان طوبى لافال
الشافعي في الاملاء وأحد
يجوز ذلك وقال أبو حنيفة
ومآلك والشافعي في القديم
لا يجوز وشديد ما لك حتى
أوجب التعزير على فاعله
* (فصل) * واقفوا على
ان غسل الميت بأكرام
والجليل بن العمودين أفضل
من التربع على الزاج من

ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن علي رضي الله عنه انه قال امرأه لا تحق ولا تزوج فاذا قدم وقد تزوجت فهي
امرأته ان شاء طلق وان شاء أمسك لم يمار وأما الشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب انه قال ايما
امرأة تقدمت وجهها بدو أن يموت فامتنعوا ثم تنتظر أربع سنين ثم تنتظر أربعة أشهر وعشراً ثم تحل وفيه قضى
عنه ان من عفان به وجع فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه مالك
والشافعي ومسلم عن عائشة كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات لمعلمات يحرم ثم نحن بخمس
معلومات يحرم مع ما رواه البيهقي عن علي بن ابي ربيعة وابن مسعود وابن عمر أنهم كانوا يقولون يحرم من
الزواج قلبه وكثيره فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
* (فصل في بيان امثلة مرتبة الميزان من كتاب الجراح الى آخر أبواب الفقه) * في ذلك حديث البيهقي
 وغيره مرفوعاً على قتل مسلم بكافر وقدر رواية بشرك مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قتل مسلماً بعد ما هو قال أنا أكرم من وفي بدمته من صرح الحديث والا تار عن الصحابة في ذلك فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً من قتل عبد الله قتله
 ومن جده جسدته ومن خصاه خصه من جده جسدته أو لا يملكه ولا يملكه من جده جسدته
 وكان أبو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم بعد موته ولكن يضرب ويطال جسه ويحرق مسومه ان صرح الحديث
 والاثران فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين
 وغيرهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في امرأة ضربت فطرح جنبها بغرة عبد أو أمعة مع حديث
 البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة عبد أو أمعة أو خرس أو بهل ومع حديثه
 أيضاً ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين المرأة بما تشاء وقدر رواية بما توعشرين شاة فالاول
 والثالث رواه بنو أبي عمير من حيث المصر وقد تكون الشاة أعلى في قيمته له بدو الامم والثاني ان صرح
 مخفف من حيث التعزير فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه انه قال اقتلوا كل ساحر وساحرة مع ما نقله ابن عمر عن هذه رضي الله عنه انه قال على
 من قتل الساحر فالاول مشدد والثاني مخفف ويؤدوه على الله عليه وسلم أمرت ان تقتل الناس حتى
 يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا عاصوا مني عاصواهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعاً من بدل دمه فقتله يعني في الحال مع حديثه
 عن علي رضي الله عنه انه يستتاب ثلاث مرات فان لم يفت بقتل ومع حديث مالك والشافعي والبيهقي عن عمر
 قال يحبس ثلاثاً أيام ثم يستتاب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 حديث البخاري والبيهقي في حديث طويل يؤخذ منه انه لا حد الا في قذف صريح بين ما رواه والبيهقي وغيره
 عن عمر انه كان يضرب الحد في التعزير فبالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 * ومن ذلك حديث البيهقي ان رجلاً قال لرسول الله ما ترى في حبي سقائل قال هي ومثلها انك قال
 يا رسول الله فكيف ترى في الثمر العاق قال هو ومثله معه النكاح مع حديث الشافعي ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قضى في ناقة البراء بن عازب ان على أهل الاموال حفظها بالانهار وما انضمت الموائم بالليل فهو
 ضامن على أهلها قال الشافعي وأما بنو ذلك بالقيسة لا بقيمتين ولا يقبل قول المدعي في مقدار القيمة
 اقول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه فالاول يقتضي نصف الغرامة
 والثاني يقتضي عدم تضمينها وان عقوبة السارق انما هي في الابدان لا في الاموال فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على الخنثى ولا على المنهبة
 ولا على الخائن قطع معروايته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع الخنز ومسة التي كانت تستعير الخي
 والمنازع على أسنة الناس ثم تجدهم فالاول مخفف والثاني مشدد ان ثبت أن الخنز ومسة قطعت بسبب الخيانة

مذهب الشافعي وكراهة الخنثى الجليل بن العمودين وقال أبو حنيفة وأحد الترييح أخضل والنسي أمام الجنازة أخضل عند ما كان والشافعي وأحد

عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك هو مندوب البصير العلمونه الى جماعة من المسلمين ٨٩ وقال أحمد وهو مكره * (فصل) * وأجروا

على استحباب اللبن والقمح
في القبر وعلى كراهة لا تجز
والخشب ولا تنسب القبور
ولا تخصص عند الثلاثة
وحوز ذلك أبو حنيفة وأتفقوا
على ان السنة البعدون
الشوق بسنة وصفة
البعدون عفر بماء قبله
القبر لم يكون الميت تحت
قبله القبر اذا نصب اللبن الا
أن تكون الارض رطبة
فلا يلحد ذلك لا يجر القبر على
الميت وصفة الشوق أن يبنى
من جاني القبر لبن أو حجر
ويترك وسط القبر كالناوت
* (فصل) * وأجروا على
ان الاستسقاء والجماء
والصدقة والحج والعق ينفع
الميتو يصل اليه ثوبه
وقراءة القرآن عند القبر
مستحبة وكرهها أبو حنيفة
ومذهب أهل السنة ان
للإنسان أن يجعل ثوبه
لغيره حديث الخثعمية
والمشهور من مذهب
الشافعي أنه لا يصل الى الميت
ثوب القراءة قال ابن الصلاح
من أئمة الشافعية في إهداء
القصران خلاف للفتهاء
والذي عليه أكثر الناس
تجوز ذلك وينبغي اذا أراد
ذلك أن يقول اللهم أوصل
ثوب ما قرأته فلان فيجعله
دعاء ولا خلاف في نفع الدعاء
ووصله وأهل الخبر قد
وجدوا البركة في مواملة

رجالكم مع ما رواه عن انس وان سير بن وشريح وغيرهم ان شهادة العبد جائز وقاوا لكم عبيد واما
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وكذلك الحكم في شهادة الصبيان فقد
منعه ابن عباس وجوز زهان بن الزبير فيما بينهم من الجراح * ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان لا يحلف مع البينة يقول القاصم شاهد أو يسمعه مع ما رواه الشافعي والبيهقي ان عياض بن الله
تعالى عنه كان يرى الحلف مع البينة قوله شال شريح وغيره فالاول مخفف والثاني مشدد لاسيما ان قامت البينة
على ميت أو غائب أو طفل أو مجنون فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين
وغيرهم امر فوعا لما لم يمان أو عتي قال الحسن بن وجد لقيط لم يثبت له عليه ولا وميراثه
للمسلمين وعلمهم جريته وإيسر لما نطقوا في الا لاجمع حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب انه قضى لاسيد
ابن المديب في القاطعة ميتا ذابنه حروله ولا تزويج على عمار ضاعه فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين ان رجلا من الانصار اعتمر حيا كاهن درلم
يكن له مال غيره فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لكونه كان محتاجا مع ما رواه الحارث بن مسروق المديبر
لا يباع ولا يوهب فالاول مخفف بان ملكه به عمتي شاء والثاني مشدد ان صح فعه فانه لا يباع ولا يوهب
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال سمنا
أمهات الاولاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر فلما كان من عمرهما ناعن ذلك تباين الاولاد
مخفف والثاني مشدد وواقع على ذلك جهو والصلابة فكان كالا جماع منهم على تحريم بيع أمهات الاولاد
وقالوا ثم يعقن بموت السيد والله تعالى أعلم * وليكن ذلك آخرا أراد الله تعالى من الجمع بين الاحاديث
التي تظاهر حالها التناقض عن بعض العلماء مما يشهد له مرتبة الميزان من التخفيف والتشديد وفيه الاحاديث
يجمع على الاخذ بهما بين الاعتدال في هذا الامر يتو احدثا مدم حصوله في حقها على أحد من الكافين فافهم
والجدة ثوب العالين * (واعلم) * يا أيها النبي ما تركت لأحد من أئمة الدين من أن يقرأ القرآن في
معانيها لها ولا في معانيها مدراك المحترمين فيها اختلاف أحاديث الشريعة قائم بأجاء معية قبلها أهل في
القرآن وأيضاً فان قسم التشديد في القرآن الذي يؤاخذ به المارقون فهو سهل لا يكاد يعرفه أحد من علماء
الزمان فضلا عن غيرهم وقد وضعت في ذلك كتابا سمته بالجوهر المصون في علوم كتاب الله المكتون ذكرت فيه
نحو ثلاثة آلاف علم وكتبت عليه مشايخ الاسلام على وجه الايمان والتسليم لاه في الله عز وجل ومن جعله من
كتب عليه الشيخ ناصر الدين القاني المالقي وبعد فقد اطاعت على هذا الكتاب العزيز المذلل القريب
الثالث فرأيت منه شيئا بالجوهر والمعارف الربانية وعلمت انه مفهم لاد كذا يضيق نطاق النطق عن وصفه
ويكفي الفكر من اذلالته كنهه وكشفه انتهى وأخبرت في طبعه مواضع استنباطها من الآيات وغيرها على علوم
أهل الله تعالى ان تدان عن المجويعين وقد أخذت من الشيخ شهاب الدين بن الشيخ عبد الحق عالم العصر فكث
عنده شهر او هو ينظر في علومه فيخرج من معرفته مواضع استخراج علم واحد مدهم افعال في وضعت هذا الكتاب
في هذا الزمان لا شيء فقلت وضعت نصر لاهل الله عز وجل لكون غالب الناس ينسبهم الى الجهل بالكتاب
والسنة فقال لي ما أقول في نفسي انني عالم مصر والشام والجزائر والروم والهم وقد عجزت عن معرفة استخراج
تأويله علم واحد من القرآن ولا فهمت معانيه شأ * ومع ذلك فلا أدور على رد من كل وجه لان صولة الكلام
الذي فيه ليست بصلة لم يطل ولا عني انتهى وقد استخرج أئمة الفضل الذين من سواد الفتح سائتي ألف
علم وسنة حواري بين ألف علم وندما تفرقة وتبين عالما وقال هذه علوم أمهات علوم القرآن العظيم ثم
ردها كلها الى الله تعالى في الباء ثم في النقطة التي تحت الباء وكان رضي الله عنه قول لا يكمل الرجل عندنا
في مقام المعرفة بالقرآن حتى يصير به يخرج جميع أحكامه وجميع مذهب الجاهل من بين يديه من أي حرف
شاع من حروف المعاء انتهى ويؤيده في ذلك قول الامام على رضي الله عنه لو شئت لأوفرت لكم ثمانين

الفرقة في الجهرى مستحب في الحاوى ٩٠ الجزم بوقوع القراءة والحالة هذه كالمعادلة لهم جواز الاستحباب عليه واختاره النووي

في الر وضعت مذهباً أحد
نواب القراءة يصل إلى الميت
ويحصل له نفعه

(كتاب الزكاة)

أجمعوا على أن الزكاة أحد
أركان الإسلام وعلى وجوبها

في أربعة أصناف الموالى
وجنس الثمن وعروض

التجارة والمكيل المدخول
الثمار والزرع بصفات

مقصودة وأجمعوا على الحر
وجوب الزكاة على الحر

المسلم البالغ العاقل واختلفوا
في المكاتب فقال أبو حنيفة

يجب العشر في زوجه أنفياً
سواء قال أبو ثور يجب

عليه مطلقاً وقال مالك
والشافعي وأحمد لا يجب عليه

زكاة ولا يستحق من المزد
ما وجب عليه من الزكاة

حالة إسلامه عند الثلاثة
برده وقال أبو حنيفة نكاحاً

وتجب الزكاة في مال الصبي
والجنون هدم مالك والشافعي

وأحمد ويخرج الولي من
ماله ما يروى ذلك عن

جماعة من أكاره الصابة
وقال أبو حنيفة لأز كافي

ماله ما ويجب العشر في
زرعه ما قال الأوزاعي

والثوري بالوجوب في الحال
لكن لا يخرج حتى يبلغ

الصبي وشيخ الجنون
*(فصل) والحلول شرط

في وجوب الزكاة بالأجسام
وحكى عن ابن موهوب أن

عباس بن موهوب قال

بغير أن علوم النقطة التي تحت الباء فهذا كل سبب عدم جبري إن آيات القرآن التي اختلف المجتهدون في

معانيها بين مخفف ومشدّد تخطت من ذكر مرتبة التشديد التي في القرآن فتح باب الإنكار على العلماء بالله

تعالى وبأحكامه وأما وضعت هذه الميزان بحمد الله تعالى الأسد الباب الإنكار على الأمة فاعلم ذلك ونما

ذكرت الأحاديث الضعيفة عند بعض المقلدين احتشاماً عليهم لعمد الواهب أفق تكون صححة في نفس الأمر

فأما في الحديث الصحيح في بعض المواضع بالضعف الذي أعذبه بجهتد آخر كل ذلك أدباً مع أئمة المذهب رضي

الله عنهم على أن من نظر بعين الانصاف علم بالقرائن أن ذلك الحديث الضعيف الذي أعذبه المجتهد ولو اضعف

عندهما استدله وكذا ناصحة لحديث استدلال بجهتد به لذهب ومن آمن الظرف هذه الميزان لم يجد دليلاً

ولا قولاً من أدلة المجتهدين وأما الهم يخرج من إحدى مرتبتي الشرعية أداو لكل من المرتبتين رجال قد حل

مباشرة العمل في قوى منهم طواب بالعلم بالتشديد ومن ضعف عنهم فخطب بالعلم بالرخلة لا يبركا

مراضاً في الفصول الأولى والحديث من العرب العالمين انتهى الجمع بين الأحاديث (ولشرع) في الجمع بين

أقوال الأمة المجتهدين وبيان كيفية ردّها إلى مرئى الميزان من تخفيف وتشديد مدرين بمسائل الاجماع

والاتفاق كل باب من كتاب الطهارة إلى آخر أبواب الفقه وبيان تأييد الشريعة بتوجيه أهل الحقيقة

وعكسها غالباً وبيان أن أئمة المجتهدين كانوا علماء بالحقيقة كلهم علماء بالشرعية فاهم كلهم ما بنوا فواحد

مذهبهم الأعلى الحقيقة والشرعية معاً بل بعض أهل الكشف انهم أئمة للجن أو ضاؤون لكل مذهب

طلبة من الجن يتفقدون به لا يبرحون عنه كالناس ثم اعلم أن هذا الأمر الذي أئمة في هذا الكتاب لا أعلم

أحد بعد هذه الله سبحانه في الروايات من أول أبواب الفقه إلى آخرها أئمة كلهم بالله وأما الفصول السابقة

وتقدم هناك أن الحقيقة لا تختلف الشرعية أبداً عند أهل الكشف لأن الشريعة الحقيقة هي الحكم بالأمور

على ما هي عليه في نفسه هو هذا هو علم الحقيقة بغيره فلا تخالف الشريعة حقيقة ولا عكسها وإنما لازم

كلامه أن الظاهر حال وجوده والشئ وانما يظهر تغلفه أفعي إذا حكم الحاكم بغيره وفي نفس

الأمور وطن الحاكم صدق البينة لا غير فلو أن البينة كانت صادقة في باطن الأمر كظاهره لفتد الحكم بالظن

وظاهر أي في الظن بالآخرة فلم أن قول الإمام أبي حنيفة أن حكم الحاكم بغيره ظاهر أو باطل المحمول عند

المحققين على ما إذا حكم ببينة عادلة أذ ذلك من باب حسن الظن بالله عز وجل والله قد ينصهر لنواب شرعه

الشرع بغير يوم القيامة فيعوض عن شهود الزور وعن الحاكم بذلك ويخشي حكمه في الآخرة كجسماته في الدنيا

إذا بذل وسعه في النظر في البينة وأما قول بعضهم أن حكم الحاكم بغيره في الدنيا والآخرة ولو علم أن البينة زور

فقد نأى بأمر قواعد الشرع لأن كان الله تعالى في المأرب إذا عاينت ذلك فأقول وبالله التوفيق

(كتاب الطهارة)

أجمع الأمة الأربعة على وجوب الطهارة بالماء للصلاة المتكمن من استعماله فيها حاسوباً كما أجمعوا على

وجوب التيمم عند حصول فقد كذلك وعلى أنماء الوارد والخلاف لا يظهر عن الحديث وعلى أن التيمم بغير

المكث طهور وعلى أن السواك مأثور به ههنا مسائل الاجماع في هذا الباب وأما ما اختلفت الأمة الأربعة

وغيره فيه فكثير ومن ذلك قول فقهاء الأصاير أنهم أنماء البجائر كلها مذهباً وأما ما اختلفوا فيه من

الطهارة والتطهير مع ما حكى أن قوم من الروضة بماء البحر وقوماً بأجزءه وقوماً بأجزءه وقوماً بأجزءه

مع وجوده فالاول مخفف ومأثوره مدعاه في جميع الأمور المرتبى الميزان وجه الاول الحلق بالماء في قوله

تعالى ويطهروا من الماء كل شيء حي وهو معلوم أن الطهارة تقتضي بالاصالة لا بالتعاشير من العبد ومن الضعف

الحاصل بالمعاشي أو كل الشوائب والوقوع في الفضلات فيقوم العبد بعد الطهارة إلى مناجاة في يدهن حي

فتنبأ به بده كاه وبخل ما شرط الشارع الطهارة وجه الثاني أن صاحب علم بإفهامه حديث هو الطهور

ماؤه ملح ميتة من كون ماء البحر المالح عتيلاً لا يثبت شئ من الزرع وما لا يثبت الزرع لا روحاً فيه

فلا يوجب به الجن الملائكة ثم إذا حل والحول وجبت مرة ثانية وإن ابن مسعود كان إذا أخذ وضوءه كما ذكره فلو كان نصاً بآثاره في أثناء ظهارة

الحول أو يادله ولو غير جنسه انقطع الحول فيه عند الشافعي وأحد وقال أبو حنيفة لا ينقطع ٩١ بالبدلة في النصب والفضو بنقطع في

الماشية ومذهب مالك أن يادله بحسنه لم ينقطع ولا فر وأبناؤا وأن تلف بعض النصاب أو ألتفه قبل تمام الحول انقطع الحول عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحد أن تصد باتلافه الفرار من الزكاة لم ينقطع الحول وتجب الزكاة عند تعلمه (فصل) * المال المقصود بالمال المجهود اذا عاهد من غير غناه فهل يرى لماضي قولنا للشافعي الجسد الرابع منه ما الوجوب والقديم يستأنف الحول منه - وده ولازكاة فيهماضي وهو قول أبي حنيفة وصاحبه وأحد الروايتين عن أحمد وقال مالك اذا عاهد الزكاة لم يحل واحد ومن علمه من يستفرك النصاب أو ينفعه فهل يمنع ذلك وجوب الزكاة قولنا للشافعي الجديد الرابع لا يمنع والقديم يمنع وهو قول أبي حنيفة ولا يمنع وجوب الشرع عند أبي حنيفة وعلى القديم من قولنا للشافعي وعن أحمد في الاسوال الطاهر وأبناؤا المشهورة لا يمنع وقال مالك البرى يمنع وجوب الزكاة للذهب والفضة ولا يمنع في الماشية (فصل) * وهل تجب الزكاة في النعمة أو في المال للشافعي قولنا القديم في النعمة وجزء من

ظاهرة حتى ينشئ البدن ومع حديث تحت الصغار والناظر يظهر غرضي فلا بد مني العبدان تضاعف عما تارب محل الغضب ثم يقوم بناجره فهو قور يفي المعنى من مياه قوم لوط التي نبى الشارع عن الموضوع ومن هنا قدم بعضهم التيمم عليه كما روى في التراب من الرحابة أذهو عكارة الماء كسبأ في طهارة باب التيمم ان شاء الله تعالى * ومن ذلك اتفاق العلماء على أنه لا تصح الطهارة الا بالماء مع قول ابن أبي ليلى والاصم بجواز الطهارة بسائر انواع المياه حتى المصغر من الشجار وتحوها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الاسرائي مرتين الميزان ووجه الاول انصراف الذهن إلى أن المراد بالماء في نحو قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به هو الماء المطلق ووجه الثاني كون تلك المياه أصلها من الماء سواء في ذلك ماء الانجار والبقول والازهار فان أصلهم الماء الذي تشر به العروق من الارض اكنه ضعيف الرحابة جدا فلا يكاد ينشئ الاعضاء ولا يصح بها اختلاف الماء المطلق ولذا لا يمنع جوه العلماء من التطهر به * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة لا تزال النجاسة الا بالماء مع قول الامام أبي حنيفة ان النجاسة تزال بكل ما ينزل غير الادهان فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان الطهارة إنما عرفت لاحياء البدن والثوب بالدين أحد - وللاشوب يحكم التبعية ومعلوم ان المانع ضعيف الرحابة لا يكاد يصحى البدن ولا يركى الثوب فان القوة التي كانت فيه قد تشر بها العروق وخرجهم الاغصان والاوراق والازهار والثمار ووجه الثاني كون المانع المصغر من الانجار مثله في راحته تعالى كل حال وايضا فان حكم النجاسة أخف من الحدث بدليل ما ورد عن عائشة رضي الله عنها انها كانت اذا أصاب ثوبها دم جفص بقت عليه ثم فركته به ودحتي ترول عنه وبديل جهة صلاة المستحجم بالخر ولو بقي هناك أثر النجاسة بخلاف الطهارة عن الحدث لبق على البدن لعله كالزئيم يصح بالماء نصح طهارته الا بخلها فافهم * ومن ذلك قول الائمة ان شاة لا يعدم كراهية استعمال الماء المشمس في الطهارة مع الاصح من مذهب الشافعي من كراهية استعماله فالاول مخفف والثاني مشدد في جمع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم صحة ذلك فيه فلو انه كان يضر الامة لبيته اهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو في حديث واحد والآخر في ذلك عن عمر رضي الله عنه ضعيف جدا ففي الاخر فيعلى الاباحة وجه الثاني الاخذ بالاحوط في الجملة * ومن ذلك الماء المسخن بالناظر وهو غير مكروه ولا يتقادم قول من يجاهد بركته ومع قول أحد بكراهية المسخن بالنجاسة فالاول مخفف والشافعي مشدد والثاني مفصل فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم وجود نص من الشارع فيه ووجه الثاني ان النار مظهر غرضي لا يذهب الله بهم الا النجاسة لا ينشئ له أن تضاعف عما تأثر بها الاسم ان حصى بالنجاسة فافهم * ومن ذلك الماء المسموع في فرض الطهارة هو طاهر غير مطهر على المشهور ومن مذهب الامام أبي حنيفة فعلى الاصح من مذهب الامام الشافعي وأحد بشرط طوقى الواية الاخرى عن أبي حنيفة فانه نجس وهو قول أبي يوسف مع قول الامام مالك هو مطهر فالاول مشدد وقول مالك مخفف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان وجه من منع الطهارة بالماء المسموع في فرض الطهارة كون الخطأ ياتر فيه كجور في الصحيح فهو مستقدر من عائد كل من كمل مقام اعلمه أو كان صاحب كشف فلا يناسب كل من كمل في مقام الاعيان ان يظهر به كمالا يناسب أحد أن يضمن البصاق والخطأ أو الصلوات ويقوم بناجره به - والع - وتابيع لامة في النجاسة فلا ينعى العلو عنه كما قال في المبراعث اذا عاهد الثوب بكاه أو عاهد البدن غيار السرجين أو دخان النجاسة وكثره لا ينعى عنه وجه من قال تصح الطهارة بالماء المسموع في فرض الطهارة كون القذر الذي حصل في الماء من غير و الخطأ ما أمر أغبر محسوس فغالب الناس ولا طالب كل هذه الاعمال - وهذا من منع الطهارة به - وهو مشدد ويؤمن جوارحه له فهو مخفف فالاول خاص بأهل الكشف من العلماء واصحاب الخبر والثاني خاص بعامة المسلمين ووجه من قال ان المستعمل المذكور نجس سواء كانت نجاسة معاطلة أو مخففة الاخذ بالاحتياط للمعوضي به مثلاله لو كشف له لرى ماء المبتضأ

المال من بينهما والجسد الرابع التي تنجب في المال فيه قال اهل الزكاة والغرض من المال غير ان الله ان يؤدى من غيره وهذا قول مالك

وقال أبو حنيفة تتعلق الزكاة بالعين ٩٢ كتملك الجنية بالرقبة الجانية ولا يزال ملكه من شيء من المال إلا بالادفع الى السحق وهو احدى الروايتين عن أحمد

التي تشكر والمعاذرة منها للعوام كالماء الذي أتى فيمسيئة كلاب أو غيرهما من الحيوانات حتى صارت راتحة شبه منبثة فرضي الله عن الإمام أبي حنيفة ورحم أصحابه من حيث قسموا النجاسة الى معاطلة وخفصة لأن الماء متى لا يخرج من كونها كياناً أو صغيراً فقال غسالة الكبار مثل غسالة الكلاب أو بولها أو مثلاً غسالة الصغار مثل غسالة غير الكلاب من سائر الحيوانات المأكولة أو غير المأكولة فوجه كون غسالة المأكولة كالغسالة المعاطلة الأخذ بالاحتياط الكامل للمقوض به مثلاً لاحتمال أن يكون ذلك غسالة كبيرة من الكبار ووجه كون غسالة المأكولة كالغسالة المتوسطة احسان الظن به بعض الاحسان وأنه لم يرتكب كبيراً وتوابعاً ارتكب صغيراً ووجه من قال أنه تحوز الطهارة مع الكراهة احسان الظن بذلك المتوضئ أي كثر من ذلك الاحسان وأنه لم يرتكب كبيراً ولا صغيراً وانما وقع في مكروه أو شذوذ الاول في الاول ومثله في الثاني في الثاني ومثلاً خلاف الاول في ميتة العراغب أو الصبيان ومثلاً ذلك لا يؤثر في الماء تغيراً يظهر لنا في العادة * وسمعت سيدي علياً بطرأوس رحمه الله تعالى يقول لم يأتني أحد من العلماء ما شرعت بالامانة الا انني بدأ بغيره العبد نفاقاً وحسناً وقد بساطها راو باطناً والماء الذي خرت فيه الخطايا حاسوباً وكشفاً وقد بدراً واما ما لا يزيد الاعضاء الا تشذيراً وقها تها فتج تلك الخطايا التي خرت في الماء فلو كثر العبد لرأى الماء الذي يظهر منه الناس في المعاهر في غاية العذارة والبن فكانت نفسه لا تعاقب باسمه له كالا تعاقب باسمه عمل الماء القليل الذي مات فيه كلب أو هرة أو فأرة أو نحو ذلك كالبعوض والصبيان على اختلاف تلك الخطايا التي خرت من كبرائر وصغائر ومكر وهات وخلاف الاول في قتلته فاذا كان الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف من أهل الكنف حيث قالوا بنجاسة الماء للمستهمل فيقال نعم كان أبو حنيفة وصاحبه من أعظم أهل الكشف فكان اذا رأى الماء الذي يتوضأ منه الناس يعرف اعيان تلك الخطايا التي خرت في الماء وغير غسالة الكبار من الصغار والصغار من المكر وهات والمكر وهات عن خلاف الاول كالأموال المجردة حساً على حد سواء قال وقد بلغنا أنه دخل مطهرة جامع الكوفة فرأى شاة ميتة خافت في الماء المتعاطر منه فقال يا بني تب عن عقوق الوالدین فقال تب الى الله عن ذلك ورأى غسالة شخص آخر فقال له يا بني تب من الزنا قال تب من ذلك * ورأى غسالة شخص آخر فقال له يا بني تب من شرب الخمر وسماع آلات اللهو فقال تب منها فكانت هذه الامور كالخمر وسوسة عنده على حد سواء من حيث العلم بها غير باغاثه سأل الله تعالى أن يجمعه عن هذا الكشف لما فيه من الاطلاع على سواك الناس فأجاب الله الى ذلك فعلم ان الإمام حال كشفه كان قوله في الماء المستعمل تأمل المأرباء قد خرم من الخطايا من كبرائر وصغائر ومكر وهات وخلاف الاول لانه كان يرم بالقول بالنجاسة كل ماء خرم من المتعاطر من على حد سواء كقوله يتوضأ به من غسالة الزنا واللواط وشرب الخمر وعقوق الوالدین وكل الرشا والديانة والسهوة ونحو ذلك من غسالة النظائر الى الاجنبية او القبيلة له او مواعده تعالى الفاحشة أو الوقوع في القبيحة أو غسالة هذه المذكورات الاخرى من غسالة استعمال المكره كالاستنجاء بالجين من غير عذر وتقديم غسل اليد اليسرى على اليمنى مثلاً وكذلك الحكم في غسالة خلاف الاول كتوسيع الاكمام غير حاجة وتكبير العمامة والتبسطة بالما على المشارب وبناء الدور ونحو ذلك لحصول الغفلة في حين من الاحيان عن شيء من أمور الآخرة انتهى فقلته هذا حكم أهل الكنف وأهل الايمان الكامل فاحكم الضعفاء في ذلك فقال هم مع ما يقوم عندهم من شهوة تلك الذنوب التي خرت في الماء ولا رأى الاحتياط الاول لهم فحسبنا أحدهم غسالة تلك الاعضاء كالماء غسالة كبرائر أو صغائر من غير اشارة ظن بمن هي غسالته وذلك بأن يعامل ذلك الماء معاملة ما من أكل الكبار أو الصغار من غير ان يعتقد وقوعه في ذلك * وسمعت من آخر يقول لا يرى لكل مقلد أن يحسب غسالة الماء المستعمل كانه نجاسة مغلظة أخذ بالاحتياط وان تزل عن هذه الزينة جعلها كالنجاسة المتوسطة كقولها لا احتمال ارتكاب صاحبها شيئاً من الصغائر كالماء الغالب وان تزل عن هذا القام جعلها كالنجاسة المختلفة جلا على ان

ولا تؤخذ من ماء تهرأ من قصد الفرو من الزكاة بان وهب من ماله شيئاً أو باع ثم اشتراه قبل الحلول سقطت عنه الزكاة

كان مسياً أعياها عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأبو حنيفة الزكاة (فصل) ٩٣ الزكاة بتزويل الحول إذا وجد النصاب

الا عند مالك فإنه لا يجوز
وهل تسقط الزكاة بالموت
أم لا قال أبو حنيفة تسقط
فإن أوصى بها اعتبرت من
الثلث وقال الشافعي وأحمد
لا تسقط وقال مالك إن فرط
في إخراجها حتى مر عليها
حول أو أحوال ترتبت في
ذمته وكان عامراً بذلك وما
يتر كمالاً وارثاً وموت
الزكاة التي انتقلت إلى ذمته
دنيا عليه لقوم غير معينين
فلم تقض من مال الورثة فإن
أوصى بها كانت من الثلث
مقدمة على كل وصية وإن لم
يفرط فيها حتى مات أخرجت
من رأس المال ولو علماها
لأقربى فبات الفقير أو استغنى
من غير الزكاة قبل تمام
الحول استرجعت منه لا عند
أبي حنيفة وليس في المال حق
سوى الزكاة لا اتفاق وقال
بمجاهد والشعبي إذا قصد
الزروع وجب عليه أن ياتي
شأماً السائل إلى المسكين
وكذلك إذا جدد النخل ياتي
شأماً الشمارنج
(باب زكاة الحيوان) *
أجمعوا على وجوب الزكاة
في النعم وهي الأبل والبقر
والنعم بشرط كمال النصاب
واستقرار الملك وكمال الحول
وكون المالك حراً مسلماً
وانتقوا على اشتراط كونها
سائمة إلا ما كفاه قال
بوجوبها في العوامس في
الأبل والبقر والمواشي

ذلك التطهر إنما تركب مكر وهلم دون الكبائر والصغائر وإن نزل عن ذلك اجتنبه
في الاستعمال كما يجنب أسبستعمال ماء الطيب وماه البقل ونحوهما لم تطهر في نفسه غير مطهر غيره
لاحتمال أن يكون المتطهر تركب خلاف الأولى فقامت ذلك لا يلحق بالنجاسة المحظفة فضلاً عما فيها
انتهى * وسنعم مرة أخرى يقول كان الإمام أبو حنيفة من أهل الكشف فكان تاريخه في الله الكبيرة
في الماء فيحكم باجتماعه أو كشفه بأنهم كالجامة العاطلة تاريخه في الله الصغيرة في الماء فيقول أنهم كالجامة
المتوسطة لأن الصغار متوسطات بين الكبائر والمكر وهات فهي مرتبة بين النجاسة المحظفة والنجاسة
الاصيلة فلا بد أن أقول الله أن الله تعالى في غير الواحدة كآلوه به بعض مله به وانما ذلك في غالات
متعددة انتهى فعملنا في الامتياز به ما بين مخفف ومشد في الماء المستعمل احتياطاً وتورعاً وما بين متوسط
فيه وما بين مخفف كذلك يؤيد ما ذكرنا من التقسيم حديث عائشة رضي الله عنها قالت قالت يا رسول الله
حسب من من صبغة هكذا التي قصير فقال يا عائشة لقد قلت كلمة لم يرتجها الله عز وجل أو قال صلى الله
عليه وسلم أي لو نزلت جسماً وطرح في البحر المحيط لغرق طعمه أو لولنه أو لم يحبه أو كلهم ما وأنته فإذا
كان مثل هذه السكينة تغير البحر المحيط كل هذا لا تفسير العظام فكيف بالذوب العظام إذا خرجت من جميع
الموضفين في مطهر المجدد مشافرحم الله تعالى معقادي الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه حيث منعوا الطهارة
من ماء المطهر التي لم تستخرج من غيرهم من خطايا الموضفين وأمر وأبناهم بالوضوء من الانهار والأبار
أو البركة الكبيرة أو من الحياض المغطاة التي لا به وفيها ماء المطهر من فان هذا الماء أنشأ لأعضاء الطهارة
لنظافته وكثرة حياضه لا سيما أعضاء أمثالنا التي كادت أن تحترق من كثرة الخلفات فيها أن ينشأها الماء
الذي لم يستعمل لأعضاء المستعمل ولو كثيراً عرفنا فعمد الله ما فعل أصحاب هذا الأمر رضي الله عنه وعنه
فانه أولى بكل حال لانه أن كان هناك ضعف بعد أو قوياً وانتفى وإن لم يكن هناك ضعف ازداد
الجسد حسناً ووضاء * وكان سبدي على الخواص وجه الله تعالى مع كونه كان شافعي لا يوافق من مطهر
المساجد أي كثر وفاته ويقول أن ماء هذه المطهر لا ينشأ جسدنا لنا التقدير ما بان خطايا السقي خرجت فيها
وتارة كان يتوضأ منها أو يقول الذي أعطاه الكشف أن هؤلاء المتوضئين لم يقولوا في ذنب فتسببوا بالانزواء
طهارتهم كان كان العصابة يقولون مع بعضهم بعضاً في المطهر وبذلك قال مالك وتارة كان يكشفه عن عاتري
ذلك الماس من الذروب فينبغيه على علمه وبيان وكان عزيز بين غالات الذروب ويعرفه الله الحرام من المكروه
من خلاف الأولى وخلت ممة ممة من ممة المارة الأزهري فأراد أن يستنعي من الغسل فنظر فيه ورجع
فقلت له لم لا تطهر فقال رأيت فيه مسألة ذنب كبير غيرته في هذا الوقت كنت أبادر رأيت الشخص الذي
دخل قبل الشيخ ونزع جفت عترة الخلف فقال صدق الشيخ فذوقت في زمان جاءه إلى الشيخ وثاب هذا أمر
شاهدته من الشيخ (فان قيل) هذا حكم من تطهر من أهل الذروب فما حكم من لم يقع منه ذنب قيل ذلك الوضوء
(فالجواب) الأولى أن ينزل مثل هذا منزلة ما هو مطهر في نفسه غير مطهر غيره مضطرب وحديثه باطل في المانع
الذي كان يمنع من الصلاة مثلاً كما قالوا في ماء طهارة الصبي فان قيل فلا شيء تنذر الإمام أبو حنيفة في ماء الطهارة
من الحدث وتضعف في ماء إزالة النجاسة وقال أنها ترال بكل ما تمع زيل (فالجواب) أن باب الحدث أصح وباب
النجاسة أوسع دليل ما ورد في النعل الذي يصبه نجاسة من أنه يطهره انصافه بالثواب إذا حكمه فيه أو مشى
به عليه وفي رواية يطهر ما بعده يعني من الأرض إذا زالت العين بذلك (فان قلت) فما وجه من قال أن
النار تطهر النجاسة إذا أحرق بها (فالجواب) * وجه القياس على تطهير العصاة من الموحدين بالنار ثم
يخلصون الجنة بعد ذلك فكأنما تطهر العصاة من الذروب المعنوي وكذلك تطهر النجاسة المحسوسة فافهم
وهتمت سبدي على الخواص وجه الله تعالى يقول من شئت في أن مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه
أولى بالاتباع من مذهب غيره في الانتفاع من التطهر من مية المساجد فيوضاً من ماء الأبار والآبار

النعم كتابه ذلك في السائمة (فصل) هو أجمع على أن النصاب الأول في الأبل خمس وفيه شاة وفي خمسة عشر شاة في البقر

العشرين من أربع شياه فاذا بلغت ٩٤ خمسة وعشرين ففيها بنت مخاض فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فاذا بلغت ستا واربعين ففيها

حقة فاذا بلغت احدى وستين ففيها جذعة فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنت لبون فاذا بلغت احدى وتسعين ففيها حقتان فاذا زادت على عشرين ومائة فاختلطوا في ذلك قال ابو حنيفة يستأنف الفريضة بعد العشرين ومائة في كل خمس شامع الحقتين الى مائة وخمس واربعين فيكون الواجب فيها مائتين و بنت مخاض فاذا بلغت مائة وخمسين ففيها ثلاث حقات ويستأنف الفريضة بعد ذلك فيكون في كل خمس شامع ثلاث حقات وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين من أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها أربع حقات الى مائتين ثم يستأنف الفريضة ابدا وقال الشافعي واحدا في اطهر وايشه ان زيادة الواحد تغير الفريضة وتستقر الفريضة عند مائة وعشرين فيكون في كل خمسين حقتان في كل اربعين بنت لبون وعين مائة روايتان اطهرهما عند اصحابهما فاذا زادت على عشرين ومائة فالساعي بالتحليل بين أن يأخذ ثلاث بنات لبون أو حقتين

*) (فصل) واختلطوا فيها اذا كان عنده خمس من الابل

والماء الى لم تستعمل ونظرا لتعاش أعضائه فانه يحدها فارتفعت بذلك أكثر من الماء الذي يحتكف فيه أي يدي الناس ومن هنا ينقح لك يا أخسر الامر بالطهارة بالماء ثم التراب عند قدوة أو أوجع من استعمله وذلك انه انما يفسد عن الطهارة لاجل حياته لاجل اعضاءه التي ماتت من المعامى والفتلات كما مر قال تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حي اذلاؤنه ونولم نطلع منهم على هذه الآية فقال ان تخصيص استعمال الماء في الطهارة بتعديدي لا يعقل لمعناه اه والحق ان علمه معقوله مشهود وقوى انعاش البدن والاعضاء واحياءها بعد فترتها وروها فافهم *) (فان قلت) * فعمل الخلاف الذي في الماء المستعمل يجري في ان تراب المستعمل وهل يتجرده طالما لا يمتزج بالتراب في التراب يجوز في الماء *) (فالجواب) * لم تر شأنا تمده عليه في ذلك وله له لضعف روحانية التراب في وجوه كالهيم لهم أحروا ذلك في التراب المستعمل فليحقه بهذا الموضع من كتابي هذا فهكذا افرغ من مزاج المتعبد من الجدوث والجدوث بالماء ومن ذلك قول الائمة الثلاثة باستناع الطهارة بالماء المتغير بترابها كزفران ونحوهم قول الامام أبي حنيفة واصحابه يجوز الطهارة ان لم يطبخ أو يغلب على أجزائه فالاول مشدد في شأن الماء والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ضعف روحانية الماء المذكور عن احياء الاعضاء وانعاشها في تطهر به فكانت لم تطهر ووجه الثاني التنازل الى قوة روحانية الماء من حيث هو الان يخرج عن طبع الماء طين شي من الطهارة فيه أو كثرة التغير جدا بحيث يطلب على أجزائه يؤيد الاول حديث الماء طهو ولا يتجسس شي الا ما غلب على طعمه اولونه أو ريحه وقد أشد أهل الكشف باطلاق الحديث وقالوا يحتاج الى حل المطلق على التقليل ان الماء في ذاته لا يمتزج شي غيره فاذا صب على الماء غيره فبينما جبر زخم ما من دخول أحدده في الاستحوا ولولا ذلك ما كانا شاكين ولكن لما كان يلزم من اغتراف الماء الطاهر ان تغترف معه شي من ذلك المخلوط به فامنعنا من استعماله واطلقنا عليه اسم الجنس فلا يضر طهرتها كان أهل الكشف يطبقون عليها اسم الطاهر كذلك نودوا في الحقيقة لا اختلاف بين أهل الكشف وغيرهم الامن حيث العلة فاهل الكشف يقولون علة منع استعماله اغترافا فلا تخفى معه لا تنجسه في ذاته وغيره اهل الكشف يقول العلة في ذلك تنجسه فافهم ومن ذلك اتفاق الائمة على ان تنهر الماء بطل المكث لا يضر في الطهارة قول محمد بن سيرين بمنع الطهارة بالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم حدوث شي في الماء محل عليه لضعف روحانيته ووجه الثاني وجود التغير من حيث هو كاطعام المني بطل المكث فانه قد زرعنا وعرا فلا يمتزج الطهر به كالا يمتزج كل شي لا تنجسه اهل الطاع السليمة فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشمس والنار لا يؤثران في نجاسة طهرهما قول الامام أبي حنيفة ان النار والشمس يطهران بعض اشياء في بعض الاحوال فاذا جف جلد الميتة عند طهره لا يدبغ واذا نجست الارض فطغت في الشمس طهر موضعها وجزأت الصلاة عليها لا التيمم منها لا يلزم من كون الشئ طاهرا في نفسه ان يكون معاه الفير فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاصل في الطهارة ان تكون بالماء في الحدث والنجس ووجه الثاني ان الراد والذات لا تغزى رأي العين فلا فرق عنده بين ازالته بالماء وبين ازالته بطول الزمان وغير ذلك و بدليل قوله صلى الله عليه وسلم في ذيل الثوب الطويل لامرأة اذا أصابته نجاسة طهر ما بعده يعني من التراب الذي يرب به ويجه فافهم ومن ذلك نجاسة الماء الى كذا القابل الى دون القلتين اذا وقعت فيه نجاسة ولم يمتزج عند الامام أبي حنيفة والشافعي واحدا في احدى روايتهم قول مالك واحدا في الرواية الاخرى انه طهر ما لم يتغير فان تغير نجس وان بلغ فلتين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك الخلاف في الجارية فانه كالا كد عند الامام أبي حنيفة واحدا وهو الجدي من مذهب الشافعي وقال مالك لا ينس الجارية الا بالثبوت قليلا كان أو كثيرا واخشاؤه جماعة من اصحاب الشافعي كاليفوي وامام الحرمين والغزالي فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى

نخرج منها واحدة فقال ابو حنيفة والشافعي يجزئ وقال مالك واحدا يجزئ لم يولوا بلغت اربعة وعشرين ولم يكن مرتبتي

فيما له بنت خنساء ولان ابن لمون قال المالكوا حديثا له وقال الشافعي وهو خير بين شرهما واحدة ٩٥ منها وقال أبو حنيفة فخره بنت خنساء

أوشمها (فصل) واجمعوا

على ان الخائف والعرب

والذكور والاثاث في ذلك

سواء واقفة وعلى أنه يؤخذ

من الصغار صغيرة ومن

المرضى مضطربون الحامل

إذا خرج وجهه لمكان الحائل

جاز الامام الكافيه قال يؤخذ

من المراض صحة ومن

الصغار كبيرة وان الحامل

لا تخبر عن الحائل

(فصل) واقفة وعلى أنه

لا شيء فيما دون الثلاثين من

البقر وعن ابن المسيب انه

نحب في كل خمس من البقر

شاة في ثلاثين كافي الا بل

واقفة وعلى ان النصاب

الاول في البقر ثلاثون وفيها

تبيع فاذا بلغت أربعين ففيها

مسنة ثم احتلفوا فقال

الشافعي وأحمد لا شيء فيها

سوى مسنة الا تسع وخمسين

فاذا بلغت ستين ففيها تبعة

فاذا بلغت سبعين ففيها تبعة

ومسنة وعلى هذا أيدى كل

ثلاثين تبعة وفي كل أربعين

مستوفى وعن أبي حنيفة

كذهب الجماعه وهي الزاوية

التي قال بها صاحبوا الذي

عليه أصحابه اليوم انه يجب

في الزاوية على الأربعين

بحسب ذلك في الستين فيكون

في الواحد ربع فخر مسنة

وفي الثنتين نصف عشرها

واقفة وعلى ان الجواميس

والبقر في ذلك سواء

(فصل) واجمعوا وعلى ان

مرتبتي الميزان وجهه المشدود في هذه المسئلة والتي قبلها وجود نجاس في الجملة ففتنهم عن تناولها وتظهر لنا أدبا
مع الله تعالى أن تقوم بين يديه متطهرين بجمه دنس اذا لباطن عندنا ظاهر عند الله تعالى في شدة روعه
معاذ الله تعالى ومن خفف وانحى عما عند العباد فافهم ومن ذلك قول الامعة الاربعان استعمال أو أني الذهب
والفضة حتى في غير الاكل والشرب حرام على الرجال والنساء الا في قول الشافعي مع قول داود وانما يحرم
الاكل والشرب خاصة فالاول مشدد والثاني مخفف واقف على حد ما ورد في جمع الامر الى مرتبتي
الميزان وجهه الاول كمال الشفقة على دين الامتوا لا تذله بالاحوط فيه ما اذا غلبت الصلاة في الوضوء منها مثلا
كانت الصلاة على الاكل والشرب ولا ينبغي ان يظهر ان يكون متكبرا بما يفعله اذا الطهروا ومفتاح الصلاة التي
هي حضرة الله عز وجل الخاصة وقد اجتمع أهل الكشف على أنه لا يصح دخول حضرة الله ان كان في شيء
من الكبير بل يطر من القرب منها كما طرد ابليس فافهم وأما استعمالها في غير الوضوء فيلزم لانه اذا ترك
استعمالها في ما اطن الطاعت من الاحتياط في غيرهما من باب أولى فافهم ومن ذلك المذهب بالفضة
كبيرة حرام عند الامعة الثلاثة تفصيل عند الشافعي مع قول أبي حنيفة لا يحرم الذهب بالفضة مطلقا فالاول
مشدد والثاني مخفف وجهه الاول كمال الشفقة على دين الامة كما هو ذلك كما من استعمال الانا المذهب
بالفضة أو الذهب بصدق عليه لا يستعمل انما كان بعض اجزا من الفضة والورع التسامع بين الانا المذهب
كاتباعه من الانا الكامل من الفضة وجهه الثاني العفو عن مثل ذلك ومن ذلك السؤال فاتفق الامعة
الاربعة على استحبابه وقال داود وهو واجب وراي الحق بن راهو به أن من تركه عدا بطلت صلاته لاسباب
ان تأذي به كمال الجلباس فالاول مخفف والثاني مشدد بدلها مع اتقوله صلى الله عليه وسلم لولا ان أشق على
أمتي لأمرتهم بالسؤال أي أمر ايجاب فان فيه راحة كون الامر له وجوب ولكن ترك ذلك رحمة بالامة
فكان صلى الله عليه وسلم أشار بقوله لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال صلى الله عليه وسلم على ذلك فمن
لم يجد فيه مشقة وجب عليه ومن وجد فيه مشقة لا يجب عليه فجمع الامر الى مرتبتي الميزان وجهه الثاني
مراعاة كمال التعظيم والادب في مناجاة الله عز وجل وهو خاص بالاكار من العلماء والصالحين الذين لا يشق
عليهم ذلك في جنب ما يشهدونه من عظمة الله تعالى واستحقاق مقام خدمته بل يراشق عليه تركه
وجه الاول مراعاة لفضل مقام المعصومين من مثل ذلك المشهود من العوام الجاهل بما يستحقه مقام خدمته
تعالى ومناجاته فان اعجاب السؤال عليهم بمباشرة عليهم المذكور فان أحدهم لا يكاد يقبل
لقبه تلك العظمة التي تجب للعلماء والصالحين وهذا من باب قولهم حسنت الاروايسيات ما تفرق بين فافهم
ومن ذلك عدم كراهة السؤال للصائم بعد الزوال عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحدي وابنه لا يكره وقال
الشافعي وأحمد في الزاوية الاخرى كره فالاول مخفف والثاني مشدد في جمع الامر الى مرتبتي الميزان وجهه
الاول مع مراعاة تقدم مراعاة السلم لرفع الضر وعن جلسه حتى لا تأذي أحد من الجماعة فافهم ومن كل
ما يؤذي المجلس ينبغي تقديم الزاوية على حصول الفضائل وأيضا فان الصائم بعد الزوال ينبغي له التهاون لقائه
ربه الى حين مجلس الاكل على مادته من مشاهداته وهذا هو اللقاء الاسفر بالظن فافهم حسن الرخصة كما ورد
في حديث قاتم فرحان وان كان الحق تعالى لا يوصف بالتأذي بذلك حقيقة اذ هو خلق ذلك ولكن
قد يتبع الشرع العرف في كثير من المسائل وقد ورد في عدة احاديث الاشارة الى التجوز في إطلاق صفة
التأذي عليه سبحانه وتعالى كما أشار الى حديث البخاري لاحد أسير على أذى من الله ونحو حديث من أذى
لى ولا يفقد أذنى واعتقاد ان المراد من نسبته هذه الصفات الى الله سبحانه وتعالى انما هو غايته كما هو
مقرر في جملة من أبواب الحق فافهم وجهه الثاني الترغيب في الصوم كون مثل تلك الرخصة مجودة لا تترقى
طريق العبادة كما كان صلى الله عليه وسلم ترك الصلاة على بعض الشرايع ترغيبا للعباد في الجاهل فيقول اذا
كانت الشهادة فوسل صاحبها الى مقام لا يحتاج الى أحد يدعوه بالفرق والرحمة فلا ينبغي ان تركه فتنزل

أول نصاب الغنم أربعة وفيها شاة ثم لا شيء فيما زاد حتى تناه مائة وحدى وعشرين ففيها شاتان وفي ثمانين واحدة ثلاث شياه الى أربعة مائة

قلها أر بعش مائة ثم يستغفر كل مائة ٩٦ شاتوا الضأن والمز سواه وإذا ملك حشر من من الغنم فتوالفت عشر من شغلته قال أبو حنيفة والشافعي

وأحمد في المشهور عنه يستألف

الحول من يوم يكن بين نصاب

وقال مالك وأحمد في رواية

الأخرى إذا حال الحول من

يوم ملك الامهات وجبت

أن كانوا مختلفين في الوص

وهو ما بين النصاب من فقال

أبو حنيفة وأحمد إن كان في

النصاب دون الوص وعن

مالك وأحمد إن كان الشافعي

قولان أظهرهما في النصاب

دون الوص * (فصل)

واختلفوا في النضال

والجلان والجماجيل إذا تم

نصابها وكانت منفردة عن

أهملها هل تجب فيها الزكاة

فقال مالك والشافعي وأحمد

بالوجوب وقال أبو حنيفة

لازكت فيها ولا ينفذ بها

الحول ولا تنكح لم الامهات

ولو واحد وعن أحمد رواية

مثله * (فصل) واتفقوا

على أن الخيل إذا كانت

معسدة للتمارة في قوتها

الزكاة إذا بلغت نصابها لم

تصحب للتمارة قال مالك

والشافعي وأحمد لازكت فيها

وقال أبو حنيفة إن كانت

ساعة ففيها الزكاة إذا كانت

ذكوراً وأنثاهن

كانت ذكوراً ومنفردة فلا

زكاة فيها وأما صاحب الجنس

الواجب فيه من الزكاة

الخيول أن شاء أعطى عن كل

فرس ديناراً وإن شاء عطاها

وأعطى عن كل مائة درهم

خمساً درهماً بشرطها

الحول وأما البقية إن كان يؤدي الدرهم

من القيمة وإن كان يؤدي بالمعدن

غير تقويم أي عن كل فرس ديناراً

إذا تم الحول رحمه

داعيته للجهاد ويزول عنه الجبن فاعلم ذلك والله تعالى أعلم

(باب النخاسة)

أجمع الامة على نجاسة الخمر الا ما حكى عن داود أنه قال بظاهر ما يحرم تحريمها كذلك اتفقوا على أن الخمر إذا

تخلط بغيرها ما هرب وأجمعوا على أن ميتة الجراد والسبع طاهر وتولى ابن الجنب والحنثاء والمشرط إذا

نفس يدعى ما ذل فلما بقي على طهارته واتفقوا على أن الرطوة التي تخرج من المعدة نجسة الا ما حكى عن

أبي حنيفة أنه لم يذكره من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الا بربعة

ان الخمر نجسة مع قول داود بظاهر ما يحرم تحريمها كالمز لا ولله مشددو أبيان في الزجر والثاني يخفف من جهة

عدم وجوب الطهارة نهالاً لا يلزم من تحريمها نجاسة عنها كالمز والنصاب والازلام وانما هي نجسة من

حيث صفتها ومن هذا الباب قوله تعالى لا المشركون نجس فرجع الامر الى مرتبة الميزان وإن كان الثاني

ضعيفاً فافهم * ومن ذلك قول الامام الشافعي وأحمد وأبي حنيفة بنجاسة الكلب مع قول الامام مالك

بظاهره فالاول مشدد في نجاسته وفي الطهارة من ولوغه بها لنجاسته الا عند أبي حنيفة فإنه يقول الفصل منه

مرة إن زالت عنه من الزوال فلا بد من غسله حتى يغلب على الفان أن التبول بعشر من مرة أو أكثر كسائر

النعومات لاسيما هو قال مالك وطاهر وغسل من ولوغه به مالاً لنجاسته بل ذلك تعبد لا عقل وكذلك

القول فم إذا أدخل الكلب عضواً من أعضائه في الأناة فإنه كاللوعغ غسل مالاً فإنه خص الفصل سيما

باللوعغ فيها فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه من قال بنجاسته بعمه وصفته بها عدم صحة ذلك

الصلفة عن الذات وجه من قال بظاهره ذاته ان الاصل في الاشياء الطهارة وانما النجاسة عارضة فانها صادرة

من تكون من الله تعالى القدوس الطاهر ومن الادب قولنا بظاهره نصيبنا من آياتنا تأريها بغير استعانة الهادي

بدن أودين اجتنابها وقد أجمع أهل الكشف على أن الاكل والشرب من سائر الكلب يورث القساوة في

القلب حتى لا يصير العبد بمن الموعظة ولا فلاح في من الطهارات وقد جرد ذلك لخص من أجهلها مالاً الكمية

فشر من لبن شربه من كلب فكذلك تسعة أشهر وهو مقبوض القلب عن كل خير حتى كاد أن ينسوا الشيء

الذي يحصل منه ما ذكر بغير اجتنابه ويجوز إطلاق النجاسة عليه سواء أوردنا الذات مع الصفة أو الصفة فقط كما

أطلق الله تعالى اسم الرجس على المشركين من حيث صفتهم التي هي الكفر فإذا علم أحدهم طهره ولو كانت

النجاسة لعينه لكان لا طهر بالاسلام * وسعت سيدي علياً الطواص رحمه الله تعالى يقول ليس لناديل على

نجاسة ذات الكلب الا ما تنسب عنه الشارع من بيعه أو كل غنمه وأما من جهة صفته فهو نجس من حيث ان

سوءه يبعث القلب فنجس اجتنابه كنجس سم الاتع من حيث من رها في البدن مع القول بظاهره إذا تهايل

هو إلى بالاجتناب لأنه يضر في الدين قال لا بد في نجاسة الكلب نجس من حيث أثره وطاهر من حيث

جسمه كما هي الله تعالى المشركين نجس والميسر والنصاب والازلام جسمهم اجماع العلماء الا به على طهارة

جسم المشرط وكذلك آلة القمار والنصاب والازلام قال وليا كاسن والكلب يورث في القلب الذي عليه

مدار الجسد مودنا وأضعفنا عنهم قبول المواعظ التي تدخله الجنة بالغ الشارع على الله عليه وسلم في الفصل

من أثره سبحانه احدثها ثياب دفعا لذلك اثر بالكتابة فإنه جمع بين الماء والغرابة الاذن إذا اجتمع

أثنان الزرع فعد لم أن أمر الشارع بالنسب من أثر ولوغه سبحانه باقي القول بظاهره جسمه كالأثران مع

جسمه كالمز فلذلك بالغ الشارع في الأمر بالغ الفصل منه سبحانه احدثها ثياب بالغته في الشفقة على ديننا والرحمة

بنا وكذلك باقي القول بظاهره جسمه لعدم انفصال الصفة المذكورة من الذات ١١

فكأن أطلق الامام الشافعي ومن وافقه بنجاسة الكلب ذاتاً وصفة توسعاً كذلك مالاً ومن وافقه إطلاق

الطهارة على الكلب ذاتاً وصفة توسعاً وتقليد عدم اشكال الصفة من موصوفها وعكسه كالمز وكان أخى

أفضل الدين رحمه الله يقول التحقيق ان الكلب طاهر الدين نجس الصفة * وسعت سيدي علياً الطواص

رحمه

واستقر على وجوب الزكوة في البقال والجير اذا كانت معدة للتجارة * (فصل) * والواجب فيها ٩٧ دون خمس وعشرين من الايل هو الغنم

فان اخرج بعيرا آخر اموان
كان دون خمسة اشوا قال
مالا لا يقبل بعيره كان الشاة
بجمال ومن وجبت عليه بنت
نحاض فاعلى حقة من غنم
طلب حيران قبل ذلك منه
بالاتفاق وقال داود لا يقبل
واغباء وحمل الموصو عليه
والشاة الواجبة في كل مائة
من الغنم وهي الجذعة من
الضأن أو التي تسمن الغز
عند الشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة لا يجزئ من الضأن
الانثى الشنبه التي لها
سنتان وقال مالك تجزئ
الجذعة من الضأن والغز
وهي التي لها سنة تجزئ
الثنية * (فصل) * واذا
كانت الاغنام كلها راضا لم
يكاف عنها شيعة عند
الشافعي وقال مالك لا يقبل
منه الا بصحبة يجزئ من
الصغار صغير ثوب قال مالك
لا تجزئ الا كبير ثوب اذا كانت
الماشية انا انا انا انا انا
فلا يجزئ منها الا اثني الاف
خمس وعشرين من الابل
فيجزئ فيها ابن لبون ذكر
والاثنى ثلاثين من البقر
ففيها تباع عند مالك
والشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة يجزئ من الغنم
الذكر بكل حال واذا كان
عشرون من الغنم في بلد
وعشرون في بلد آخر
وجبت عليه فيها شاة عند
الشافعي وقال أحمد ان كان

وحملته تعالى أيضا يقول لا اعتراض على من قال ان وجوب الفسل من الكلب أو استحبابه عليه لا يتعلق
لغيره على غالب الناس لانه ما طلع عليها فبها علينا البعض أهل الكشف فقط وقد أقيم بعضهم من قال
ان الفسل من الكلب تبعدى لا يعقل بان ذلك يؤدي الى ان الشارع خاطب الامم لا يهملون له معنى
ودلله بكاد ان يقرب من صفة العيب الذي يترفع عنه نصب الشارع وقد أمره الله ان يبين للناس ما رزقهم
أمر ما رزقوا به ان بلغه اليهم وذلك لا يكون الا بان يبلغ اليهم اللفظ والمعنى تبليغا شافيا بحيث ينبغي لهم أمره
فلا يلتبس عليهم منه شيء قاله فان لم يفعل فمالا لم يطلع رسالته وهو معصوم من علم البيان مطلقا اه (قلت)
وقدر هذا الزام بان مثل ذلك قد يكون جاهلنا بالامان بعض الناس بالمعنى التصرف في النكاح سيره
يبادرون الى امتثال الامر بفعل ذلك الشيء ولو لم يتفعلوا علمهم يتخفون عن المبادر حتى يعلموا حكمه ذلك وقد
قال أهل الكشف ان الفسل اذا لم يعلم بشيء كان أقوى في مقام الايمان وأعظم أحواله اذا علم انه رجا
يكون معقلم الباعث للمكف حيث تدلى في العمل حكمه تلك العلم من ثواب وغيره لبعض امتثال أمر الله تعالى
و رسوله وذلك نقص عن مقام التكامل وانه أعلم وهو سمع تبعدى على الخواص رحمة الله تعالى يقول لا يقدر
القائل بهاهارة الكلب على رد النص الوارد في الفسل من ولو غلب بل يرى العمل به وانما وقع الاختلاف بين
العلماء فانما هذا اختلاف في العلة أو في التبيين وعدمه فاما الاختلاف في العلة وهو العلة في ذلك فلا بدح في
الدين فان القائل بهاهارة الكلب قائل بالفسل منه كجو ودوام التبيين فخص ولو جعلنا الامر به للاستحباب
فقد نهض به الاجتهاد الى الوجوب كما علمنا القائلون بخبائسه فاعلم ذلك فانه نفس وقد اختلف في ذلك موافقا
وذكرنا ما ردد على ذلك من لطيف الاستدلال والجواب عن جواب حاصل ذلك ان أهل الكشف متفقون مع أهل
النقل على الحكم بخبائسه الكلب والفسل منه وانما اختلفوا في العلة فقط ومعلوم ان الاختلاف في العلة
لا يقدح في الاحكام لمثله الاصلية عند أهل الكشف بخبائسه صفة من حيث ان ثبت القلب كالجهر والميسر
والانصاب والازلام وتعدى ذكر كراته وعن الصلاة وعلمه عند غير أهل الكشف اما بخبائسه عينه وصفته معا
أو علمه لا يتعلق عند من قال بهاهارة جهاد الفسل منه تبعدى ولا ينبغي ما في هذا الامر بالفسل منه سعا
يقضى بخبائسه ولا بد الا كان كلام الشارع كالمثل فلا بد من القول بخبائسه اما اذا لم يوافقه اه ومن ذلك
قول الامام الشافعي وأبي حنيفة بخبائسه القليل رزق وانه يفسل منه سعا عند الشافعي ومرة عند الامام أبي حنيفة
تظاير ما تقدم في الكلب مع قول الامام مالك رحمه الله تعالى بهاهارة حيا فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر
الى مرتبة الميزان وقد انشأ الامام النووي طهارته من حيث الدليل فقال في شرح المذهب الرابع من حيث
الدليل انه يكفي في قول الخنزير رغبة واحدة بلا نزاع وبهذا قال أكثر العلماء وهو المختار لان الاصل عدم
وجوب الفسل منه كالكلب حتى يرد في الشرع الحلقه بالكلب اه ووجهه من الحلقه بالكلب في وجوب الفسل
منه كونه احب جسماء لجسم الكلب فقياسه على الكلب واضع ووجهه من قال بهاهارة عدم ورود نص
في الفسل منه سبع مرات كالكلب وانما يحرم لعله بلحقه بالكلب في الخاصة فتدبرم الله الميثاق والخير ولم
يأمرنا الشارع بالفسل منها سباعا احدا من ثواب فافهم ومن ذلك عدم وجوب العدة في غسل سائر التجمعات
عند أبي حنيفة ومالك والشافعي واحدي في حديثه ويشتمع الرواية الاخرى عنه انه يجب العدة في سائر
التجمعات غير الارض وفي رواية عنه انه يجب غسل الاربعة سبع مرات وفي رواية اخرى ثلاثون وفي رواية اخرى
اسقاط العدة فيها عند الكلب والخنزير فالاول مخفف ومقابله مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان فالاول
خاص بعوام الناس الذين لا يراعون روع ولا الاحتياط والثاني خاص باكثر الناس كالمعلم والصالحين
تظاير ما ورد في النقص جسي الفرج وعدم النقص به كجاء أبي بطي في بابه ان شاء الله تعالى * ومن ذلك قول
الامام الشافعي ان الجلود الميتة كلها تطهر بالدباغ بالاباغ الاحل الكلب والخنزير وما قوتلهم ما مؤمن احدهما هو
احدى الروايتين من أحدوا أظهر الروايتين عن مالك مع قول الامام أبي حنيفة ان الجلود كلها تطهر بالدباغ

البلادان شهابين لم يجب بشيء * (فصل) * وللعلة تأثير في وجوب الزكوة فسقوا عليها هو ان (١٣ - ميزان ل)

يبلغ مال الزمان أو الجامعة بمئة المال ٩٨ الواحد عند الشافعي وأحد الخلفاء بن كبانز كان الواحد بشرط أن يبلغ المال المختلط نصابا

وغنى عليه حوزو بشرط أن لا يغير أحد الخلفاء من الآخر في المنع والسرح والمراح والمحب والراعي والفصل وقال أبو حنيفة الخلطة لا تؤثر بل يجب على كل واحد ما كان يجب على الآخر إذا وقال مالك انما يؤثر الخلطة اذا بلغ مال كل واحد نصابا وإذا اشترى كافى نصاب واحد واختلطوا فيه لم يجب على كل واحد منهما ما كان عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي عليهما الزكاة حتى لو أن أربعين شاة بين مائة فوجب الزكاة في خلطة غير المواشي من الأثمان والمجسوب والشار للشافعي قولان أظهرهما وهو الجدي تأخير الخلطة في المواشي ﴿باب زكاة الثياب﴾ اتفاقوا على أن النصاب خمسة أوسق والوسق ستون صاعا وإن مقدار الواجب من ذلك العشر أن شرب بالماء أو من نهر وإن شرب من نضج أو دلوأب أو جماء اشتراف نصف العشر والنصاب معتبر في الثمار والزروع إلا عند أبي حنيفة فإنه لا يعتبر بل يجب العشر عنده في الكبير والقليل وقال القاضي عبد الوهاب ويقال أنه خاف الإجماع في ذلك (فصل) واختلفوا في الجنس الذي يجب فيه الحق ما هو فقال أبو حنيفة في كل ما خرجت الأرض من الثمار والزروع سواء سقتها السماء أو سقى بنضج الخلط والجيش والقصب والاذى

الإجماع الخنزير ومع قول الزهري أنه ينتفع بجلود الميتة كما هي غير دباغ فالأول معتمد من حيث اشتراط الدبغ وكثرة الميتة والثاني في تحقير فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول زيادة التنزه عن استعمال الماشية الشرع نجسا أذ لم يعلم الله تعالى أن يحل له العبد وهو سلاصق لشيء نجس شرعا ووجه الثاني إقالت إبان جلد الخنزير ولا يظهر بالدباغ المبالغة في التنزه عنه كونه يسهب قتله مطلقا بخلاف الكتاب فإن فيه تحفة فلا كان أخف حكم من الخنزير من هذا الوجه ووجه الثالث إقالت الجواز لا انتفاع بجلود الميتة من غير دباغ جعل أحداث الدباغ على الاستعجال دون الوجوب فالأول خاص بالأكرام من العلماء والثاني خاص بمن هو دونهم في التنزه والثالث خاص بأهل الضرورات كيدله بعض الأئمة فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحد أن لا يعمل شيئا فيه الا يؤكل مع قول أبي حنيفة ومالك أنهم يعملون في الخنزير وإذا ذكك عند هاسب أو كلب طهره لم يملكه لكن أكله حرام عند أبي حنيفة ومكر وعند مالك فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن مال يؤكل لحمه نجس فلا تؤكله الذكاة طهارة ولا يطيب بل حكم بفساده وحذف أنه قال تعالى في مدح نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ويحرم عليهم الخبائث ووجه الثاني أنه لا يلزم من طهارته حله فقد يحرم الشيء الطاهر ضرر وروقه بدن أو غسل ولحم ملا يؤكل وإن قيل بطهارته يضرب البدن كجرب ومن شغل في غير البول يمكن الإلهاء ورث أكله بالسلادة حتى لا يكاد عليهم ظواهر الأمور فضلا عن إحلتها ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة بالغفوع بمقدار الدرهم من اللحم في الثوب والبدن مع قول الشافعي في الجدي أنه لا يبيع منه مومع قول أبي حنيفة أنه يبيع عمادون الكف فالأول والثالث مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام الشافعي بنجاسة شربة الميتة غير الأذى وموصوفاه وبراهم قول أبي حنيفة وأحد بطهارة الشعر والصوف والوبر إذا برز حذفة فقال بطهارة القرن والسنن والعظام والربش إذا لوح فيه مومع قول مالك بطهارة الشعر والصوف والوبر مطلقا وإن كان يؤكل لحمه كالنم أو لا يؤكل كالنم والجمار ومع قول الأوزاعي إن الشعر ونحوه نجس يظهر بالنفس فالأول مشدد والثاني وما بعده مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة ووجه الثاني أن سابق الآية فيما يؤكل لا فيما زاد على الكلال من وجوه الاستعمال وهذه الأشياء لا تؤكل عادة فتستعمل في غير الأكل كاللبس والافتراش ولو بلا غسل عند غير الأوزاعي على أن التحقيق في الشعر والربش ونحوهما أن لها في حالها حياة الحيوان وجه إلى الحياة من حيث أتممتها ووجه إلى الموت من حيث أن الإنسان أو غيره لا تأثر إذا قطعت فافهم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة ومالك يجوز أن يرش شعر الخنزير مع قول الشافعي يمنع ذلك وقول الجديكرهه مومع قول الحارثي بالبيع أحب إلى فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث والرابع فيه مبالغة تشديدان لم يرد أحدهما بالكره المانع فيؤخذ به أكابر أهل الورع وبسابعه الأصغر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول البناء على القول بطهارته ووجه الثاني البناء على القول بنجاسته ووجه الثالث والرابع الاختلاف بالاحشاش فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام مالك وأحد والشافعي في أرجح قوله بطهارة الأذى إذا مات مع قول الإمام أبي حنيفة والمرحوم من قول الشافعي بأنه نجس لكنه يظهر بالنفس فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول شرف ذات الأذى ووجهها ووجه الثاني شرف وجهه فقط فإذا خرجت من الجسد نجس لأنه كان طاهر الأبرص وإن لم يصبه لكونه مكرها له من أمر الله وأمر الله طاهر مقدس لا جاع فكذلك ما جاوره فافهم وأكره من ذلك ما قال ﴿فإن قال قائل﴾ كيف قال الإمام أبو حنيفة قرضي الله عنه بنجاسة الأذى مع حديث أن المؤمن لا نجس به إلا ميتا (عالم جواب) يمكن أن هذا الحديث لم يبلغه أو لم يسمع عنه فهو ممن ذلك قول الأئمة الأربعة بطهارة رؤس البغال والحمال وأنه مظهر على قول أبي حنيفة في كونه مظهر ومع قول الثوري

أبو حنيفة في كل ما خرجت الأرض من الثمار والزروع سواء سقتها السماء أو سقى بنضج الخلط والجيش والقصب والاذى

الفارسي خاصة قال مالك والشافعي يعجب في كل ما دخر واقتبس به الحنفية والشعير والارز ٩٩ وثمرة النخل والكرم وقال أحمد يعجب في كل

والاوزاعي ان المايثو كل خمسة سو رجس فالاول مخفف ومقابله مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول كون علم منع الطهارة بسوء البخل والجار لا اطلاع عليها الا كبار العلماء بالله تخفف الاسرية
على العوام بخلاف الاكابر وبذلك حصل توجيهه الثاني فافهم * ومن ذلك قول الشافعي بخمسة البول
والز وشمطان مع قول الامام مالك واحد بطهارتهم حسان ما كثر اللحم ومع قول النخعي جميع اوزال
الحياوانا الطاهرة طاهر فوجه قول الامام أبي حنيفة زوق الطير الماء كقول اللحم والحماض والعصافير طاهر وما
عداه نجس فالاول مشدد ومقابله مخفف ولو بالنظر لاحد شفي التخصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول كون البهائم من شاتم ان تأكل مع الغنلة عن الله تعالى فلا تكاد تذكر و بهاوم لم يذكر اسم الله عليه
فهو قدر شرع كجهوم مرفوق الشريعة وهو خاص بكبار العلماء والصالحين الذين يتدنون بمخالطة الغافلين
عن الله لحماهم علم من شدة الطهارة والتقدس بخلاف الاصاغر الذين تغلب عليهم الغفلة فانهم لم يلاحظوا
بغفلات أهل الغفلة اعدم تقدس ذنوبهم وبذلك حصل توجيهه الثاني وقد جاءت الشريعة على مرتبة
الخواص ومرتبة العوام والعلماء تتبع لدرجة يعوم من ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك بخمسة النخعي من
الاكابر مع قول الشافعي واحداته طاهر زاد الشافعي وكذا منى كل حيوان طاهر وأما حكم التنزه عنه فيجب
غسله عند ما للشرط وبما اسود عند أبي حنيفة يغسل ويطاوب فيرثا يابس كذا في الاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كونه يخرج جمع الغفلة عن الله تعالى غافلا فلا يكاد الشخص
يذكر الله بين يدي الله ابدال ثم جده الغفلة تبع العموم للذمة ومعلوم أن الذمة النسيب تقيت كل محل
مرت عليه ومن هنا أمرنا الشارع بالقتل من شروجه الى لكل البدن انما الشا بدون الذي قدر وضعف من شدة
الجلاب عن الله تعالى كجسياني بسلطه باب القتل ان شاء الله تعالى وكل ما يجب عن الله تعالى فهو رجس عند
الاكابر بخلاف الاصاغر فكلام أبي حنيفة ومالك خاص بالاكابر من العلماء والصالحين وكلام الامام
الشافعي واحد خاص بعموم السالكين فالذي قلناه ان الله تعالى على ما جسد لم يثقفوه كذا في شري تشرع
لا كابر والاصاغر فافهم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة في البئر التي يتوضأ منها اذا خرج منها ماء رمية
انما كانت مستنفة اعادة ثلاثا ثم وان لم تكن مستنفة اعادة صلاة يوم وليلة مع قول الشافعي واحداته
ان كان الماء يسيرا اعادة من الصلاة ما يغلب على ظنه انه توضأ منه بعد موه وان كان كثيرا لم يتغير لم يعد شيئا
وان تغير اعادة من وثق التغير وقال مالك ان كان معينا ولم يتغير احد اوصافه فلا اعادة وان كان غير معين فغلبه
ر وايتان فالاول مشدد والثاني وما بعد تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فيقال في توجيهه ذلك ان
التشديد خاص بالاكابر والتخفيف خاص بالاصاغر بالنظر لثقله ما في الطهارة والتقدس * ومن ذلك قول
الامام الشافعي اذا شرب طاهر ونجس اجتمع تطهر بمائ طهارته من الاواني مع قول الامام أبي حنيفة انه
لا يجوز الاجناس الا اذا كان عدة نية الطاهر اكثر ومع قول احمد انه لا يفرق بل يربط الجميع او يخطاها
وتشيم فالاول مخفف والثاني وما بعد مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وهو مجمل على طائفتين فالاول
خاص بالعوام والثاني وما بعد خاص بالاكابر لشدة زرعهم وافتقارهم فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب اسباب الحدث)

اجعوا على نقض الوضوء بالخارج المعتادين السيليين وهو البول والغائط واتقوا على ان من مس ذكره
او دبره مضمون اعضائه تغير بدله لا يتنقض واتقوا على ان نوم المضطجع والمتكئ بشرطه بنقض الوضوء
وعلى ان القهقهة في الصلاة تبطلها دون الوضوء مثلا فالأبي حنيفة كجسياني على ان كل الطعام الطبخ
بالنار أو كل الخبز لا يتنقض الوضوء وعلى ان من تيقن الطهارة وشك في الحدث فهو باق على طهارته الا ما احتج
عن بعض اصحاب مالك وكذلك اتفقوا على انه لا يجوز لأحد منس الجنب ولا حله الا ما احتج عن داود وغيره
من الجواز هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الامامة الثلاثة
الى جنس آخر عند الشافعي وأبي حنيفة وقال مالك تنصير الحنطة الى الشعير في اكله النصاب يصح بعض الحنطة في بعض واختلفت الرواية

ما ياكلو يدخر من الشعير
والزروع حتى اوجها
في الوزر واسقطها في الجوز
وفائدة الخلاف بين مالك
والشافعي واحدته عند
احد تعجب في العسم والوزر
والفسنتي وزوال الكتان
والكمون والسكر اوبا
والخلول وعندهما اشعب
وفائدة الخلاف مع أبي حنيفة
ان عند تعجب في الحضرات
كلها وعند الثلاثة لا ذكر
فيها * (فصل) * واختلفوا
في الزيتون فقال أبو حنيفة
فيه الزكوة عن مالك وروايان
اشهرهما الوجوب فيخرج
الزكي عند عدمه ان شاء
زيتون او شاعر يتناول الشافعي
قولان وعن احمد وروايان
أظهرهما عدم الوجوب
ولا ذكر في القطن بالاتفاق
وقال أبو يوسف وجوبها
فيه * (فصل) * واختلفوا
في العسل فقال أبو حنيفة
واحدته العشر وقال مالك
والشافعي في الجديد الزاجح
لا ذكر فيه ثم اختلف أبو
حنيفة واحمد فقال أبو حنيفة
ان كان في أرض الخراج فلا
عشر فيه وقال أحمد فيه
العشر مطلقا ونصاه عند
احمد ثلثمائة وستون مثقالا
بالقذى وعند أبي حنيفة
يعيب في الكثير والقليل منه
العشر * (فصل) * ولا
يحب الزكاة الا في نصابين
كل جنس فلا يتم جنس

عن أحدني ذلك ***(فصل)*** ومن السنة ١٠٠ خصوص الثمر اذا بدأ صلاحه على ملكه عند التلاثلثا فيه من الرقيق بالملك والغنم وهو

أبو حنيفة إن الخراج لا يصح
وقال مالك وأحمد يكتفى
بخارج واحد وهو الرائج
من مذهب الشافعي
(فصل) وإذا أخرج
العشر من الثمر أو الحب
وبقي عنده بعد ذلك سنين
لم يصحب فيه شيء آخر لا تفتن
وقال الحسن البصري كلما
حال عليه حول وجب فيه
العشر ***(فصل)*** وإذا
كان على الأرض خراج
وجب الخراج في وقتها
ووجب العشر في الزرع
هذه الثلاثة لأن العشر في
غلتها والخراج في وقتها وقال
أبو حنيفة لا يصح العشر في
الأرض الخراجية ولا يجمع
العشر والخراج على انسان
واحد فإذا كان الزرع
لواحد والأرض لآخر
وجب العشر على مالك
الزرع عند الملك والشافعي
وأحمد وأبو يوسف ومحمد
وقال أبو حنيفة العشر على
صاحب الأرض وإذا أخرج
الأرض فمشرزها على
الزراع عند الجاهل وقال
أبو حنيفة على صاحب الأرض
وإذا كان ملك أرض الخراج
على مالكها من ذي فلا
خراج عليه ولا عشر في زرعها
فيها عند الشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة يجب عليه
الخراج وقال أبو يوسف
يجب عليه عشرين وقال
محمد وعشر واحد وقال مالك

لا ينقض الخراج النادر بالرد والحصة والرجح من القبل مع قول أبي حنيفة ينقض الرجح الخارج من القبل
وهو الرجح من مذهب الامام الشافعي فانه قال ينقض بالثلاثة لا بالواحد والثاني فيه تشديد فخرج
الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول ان الرد وحلته الحلية والحصة من الكل ليست من الطبيعة المتولدة من
الطعام والناقض حقيقة انما هو من الطعام ومن نقض بالحصة فانما هو من حيث ما كان عليه من
الطبيعة كما هو الغالب لا لانها كسبا في بسطه في أوائل خاتمة الكتاب ان شاء الله تعالى ومن جملة ما قال ينقض
الرجح الخارج من القبل ذكره حتى انه ربما يقع للعبد في عمرة واحدة فافهم ***(فصل)*** ومن ذلك قول الامام الثلاثة
ان المني ناقض لظاهرة مع الاصح من مذهب الامام الشافعي أنه لا ينقض الطهارة وان أوجب الغسل لا لأول
مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول ان العذر وجب للمني شديدة لا تعادلها في
فسادته ومن لازم ذلك شدة الغفلة والغيبة عن الله تعالى فهو أولى بالنقض من خروج البول والغائط من
نحيب اللذة من حيث عنده وجه الثاني كون ذلك خاصا بكبار الاولياء الذين يعدون الغفلة عن الله تعالى
حديثا يجب منه التوبة والطهارة لا لأول خاص بالا كبر والثاني خاص بالعوام فاعلم ذلك وتأمل فيه تعرف انه
لا مائدة في القول بعدم نقض الطهارة بالمني الا كونه منشأ الاذى لا غير فان من خرج منه المني ممنوع من
الصلاة ونحوها أشد ممنع الحرج الحداث لا يصرفناهم ***(فصل)*** ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لا ينقض الوضوء
مس الفرج مطلقا على أي وجه كان مع قول الشافعي والقول الا رجح من مذهب أحد بان نقض الوضوء يبعث
الكف وزاد أحد نقض الطهارة بلس الذكر فظهر الكف أيضا مع قول مالك ان من به شهوة انتقض والا
فلا لا ولا يخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبة الميزان لا لأول خاص بهوام
الناس ومقابل خاص بالا كبر وذلك لان الناقض حقيقة هو كل ما يولد الكل وأما النقض بالفرج فانما
هو لمجاورة الفرج الخارج بل ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان ينقض سراويله لمجاورته لمجاورة الفرج بمباينة
في التنزه لثديتيه خواص أمة معدون عوامهم كما أشار إليه حديث هل الوضوء منك وقال لا كبر من مس
فرجه فليتوضأ كما وجدنا ذلك في كتاب أسرار الشرع في حق خاتمة هذا الكتاب فرأه ***(فصل)*** ومحمد بن سدي
عليه السلام وجه الله تعالى يقول انما قال صلى الله عليه وسلم لطلق بن عدي حين ساء له من مس الفرج هل
هو الوضوء منك لينبهه على ما أجمع عليه أهل الكنف من أن الناقض حقيقة انما هو ما كان متولدا من
الطعام والشراب ويخرج من الفرج لا من ذات الفرج وكان طلق بن عدي هذا رايا ابل اقوم فقف
الشارع عليه ومحق به بخلاف الا كبر من العلماء الصالحين يؤمر أحددهم بالوضوء من مس الذكر مشا كاة
لقامهم في الزرع والتزعم من مس الجوارح والخارج بخلاف الفلاحين والرايين ونحوهم فان مقامهم لا يقتضي
هذا التزعم العظيم فخرج الامر في ذلك الى مرتبة الميزان ***(فصل)*** فان قال الشافعي ان حديث هل الوضوء منك
منسوخ قلنا ابداعا لحقيقة يقولون ينقض بل هو محكم عندهم فلابد من وجه يجعل عليه وقد صرح جله
على أحد العوام دون العلماء الصالحين فيمنى لكل متدين من الحنفية أن يتوضأ من مس الفرج خروجا
من خلاف الآية لا ينبغي له أن يمس فرجه ويصلي بلا تحديد طهارة ***(فصل)*** فان قال قائل انكم قلتم ان الله
النقض بمس الفرج انما هو لكونه مجاورا للخارج لا لانه لم يلمس جوارحه والوضوء بمس نفس الخارج
(الجواب) انما يلزمنا الشارع بالوضوء من مس الخارج لانه لا بد منه بخلاف خروجه فان العبد
يعدله وواحدة يتغير وجه تكاد تم البدن فلذلك كان نفسه بالوضوء كما لا يخلاف مس الخارج الملوث فافهم
وأما من جملة نقض الطهارة بلس الذكر فظهر الكف أو باليد الى المرفق فهو الاحتياط لكون اليد تطلق
على ذلك كمال حديث اذا قضى أحدكم يده الى فرجه وليس بينهما منة ولا جوارح فليتوضأ ***(فصل)*** ومحمد بن
أنسري يقول ليس انتقض الطهارة الا وهو متولم من الكل حتى القهقهة عضدين قول بأنها نقض الطهارة
اذا وقعت في الصلاة لا لو شاع ما نهته فان الجهاد لا يكاد يتيسر فضلا عن القهقهة انتهى وأما مس حلقه

لا يصح بيعها منه ***(باب)*** كاة الذهب والفضة ***(فصل)*** أجمعوا على انه لا يكتفى بغير الذهب والفضة من الجواهر كاللؤلؤ والياقوت

والزمره ولا في المسك والعنبر عند سائر الفقهاء وحكي عن الحسن البصري وغيره من عبد العزيز ١٠١ وجوب الخس في العنبر وعن أبي يوسف

في الزلزال والجرار والباقون

والعنبر الخس لانه معدن

فأشبهه الكز وعن العنبري

وجوب الزكوة في جمع

ما يستخرج من البحر

* (فصل) * وأجمعوا على

أن أول النصاب في الذهب

والفضة مضر وبأومكسورا

أونسرا أو ثقرة عشرون

دينارا من الذهب ومائتا

درهم من الفضة فإذا بلغت

ذلك وحال عليها الحصول

ففيها ربع الفضة وعن

الحسن أنه لا شيء في الذهب

حتى يبلغ أربعين مثقالا فيه

مثقال * (فصل) * واختلفوا

في زيادة النصاب فقال مالك

والشافعي وأحمد بن الزكاة

في الزيادة في الحساب وقال أبو

حنيفة فلا زيادة إذا دحل

المائتين درهم والعشرين

دينارا حتى يبلغ الزائد

أربعين درهما أو أربعين

فيكون في الأربعين درهم ثم

كذلك في كل أربعين درهم

وفي الأربعة دنانير فإطان

وهل يضم الذهب إلى الفضة

في تكميل النصاب أم لا

قال أبو حنيفة ومالك وأحمد

في أحديهما ويأشبه يضم

الدرهم فقال أبو حنيفة ومالك لا ينقص الوضوء وقال الشافعي في أوجع فويله وأحمد بن حنبل أشد وأبو من
مس فرجه فشميل النبل والدرهم فرج جمع الأمر إلى متى تبقى الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بن حنبل طهارة
من مس فرج غيره صغيرا كان الممسوس أو كبيرا كان أو مستمتع قول مالك أنه لا ينقص من فرج الصغير
ومع قول أبي حنيفة أنه لا ينقص مطلقا فرج جمع الأمر إلى متى تبقى الميزان ووجه الأول إطلاق نقض الطهارة
بمس الإنسان فرج بنفسه فقبس عليه مس فرج غيره بجماع على الصحيح في ذلك فأنقض طهارة العبد من نفسه
كذلك ينقضهما من غيره أخذًا بالأحطاط ويؤخذ من ذلك توجيه قول الإمام أبي حنيفة والشافعي وأحمد بن
نقض طهارة الممسوس مع قول مالك بنقضهما فإن الأول يخفف والثاني يمدد ودون الأول خاص بالأصاغر
والثاني خاص بالأكابر من المتورعين وقد أجمع أهل الكشف على أنه ليس لناقض الأثمة له سوء أدب
أو فيه التخمّن سوء الأدب مع الله تعالى ومن هنا ردالة تفقار عندنا من حسن الخلاء فإقع العبد في
نقض الأثمة وغائب عن مشاهدته عز وجل ولا يكاد يحضر مع الله عز وجل في حال خروج الحدث
أو وقوعه أبدا وذلك أي عدم الحضور وحدث عند الأكارب تطهر ومنه ما جاءه ليدنهم القى مات
بأدبارهم عن شهوة كونه في حضرة به فأنفسهم وهذا من باب قولهم حسنات الإبرار سيئات المقربين
* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم نقض الطهارة بلمس الأمر الجلب مع قول الإمام مالك بإيجاب
الوضوء بلمسه وحكي ذلك أيضا عن الإمام أحمد وغيره فالأول يخفف والثاني يمدد ووجه الأول
عدم ورود شيء من الشارع في ذلك فالو كان ذلك ناقضا لورده لنا حكمه ولو حدث واحد ووجه
الثاني كون الأحكام دائمة مع العمل غالبا فكما كانت العمدة في النقض بلمس المرأة الشبهة لا تلامس أو
الممسوس أو لمسه إعادة احتياط الإمام مالك لئلا يقال بغير الأمر الذي يستحق تقييده مثلا لأنه رضى الله
عنه عن أنهم الشارع على شريعتهم من بعد فكل أمر حدث بعد موت الشارع من مسس أو مستمتع
عرفا فلهجه بدأت بلفظه بجائبا كاه في الشريعة بالنقض بالأمر دخاص بأرادل الناس وعدم النقض خاص
بأشرف الناس الذين لا يشتهون إلا ما أباحه الله تعالى لهم فإن تنزه الأكارب عن مس الأمر فهو كمال في التنزه
* وقد يقال إن عدم النقض بجميع الأمر دخاص ورع الناس والقول بالنقض خاص بأكارب العلماء والصالحين
مشاكفة لقامهم في التماسد عن كل ما لم يأذن به الله تعالى * ومن ذلك قول الإمام الشافعي بلمس البائع
المرأة من غير حائل بنقض بكل حال إلا أن كانت المرأة تجرم بالمال مع قول مالك وأحمد أنه كان ذلك بشهوة
نقض والأمل مع قول أبي حنيفة ووجه الله تعالى أن ذلك بنقض بشرط انتشار الذكرك بذلك فينقض باللمس
والانتشار معا ومع قول محمد بن الحسن إن الله لا ينقض وإن انتشر ذكره مع قول عطاء بن أنس أجنبية لا تحل
له انتقض وإن لم يزر وحته أو متهم بنقض فالأول يمدد ومقابله يخفف على التفضيل المذكور فيه فرجع
الأمر إلى متى تبقى الميزان فالأول يخفف خاص بالأكارب الذين يعملون بعمل الشبهة وإذا فقدت مقام وجودها
ومقابله دأثر مع وجودها وهو بشرطها المذكور في العلماء الممدد والمتوسط والخفف وأما الممسوس فذهب
مالك والراجح من قول الشافعي وأحمد لروايتهم عن أحمد أنه كالأمر في النقض فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان في هذه المسئلة وإن قيلوا وجه من قال بنقض بلمس الأجنبية النظر للنقض بالافق من حيث
هي فكأنما حدثت وجه من قال أنها لا تنقض إلا عند قول عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يقوم إلى الصلاة ولا يحدث وضوءا وهذا خاص بمن ملك أوبه وكان الشيخ يحيى
الحسين بن العري رضي الله عنه يقول وجه من منع النقض بلمس المرأة النظر إلى كالمهل من حيث المعنى القديم
بها المشار إليه بقوله تعالى وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة كذلك يطهر
وهو سرا يطهر عليه الأمن أطاعته الله تعالى على عمل ممدد والعالم يعرف تلك القوة التي خصه وعائشة حكي
جعل الله تعالى نفسه وأولى العزم من الملائكة والبشر في مقامها وهو سرا يطهره وكشفه للجميع وبين

ضمير الواقعة ومثاله أن يكون له مائة درهم ووجه دنانير قيمتها مائة درهم فتقبل كذا فقام أو قال ما لا وأحمد في الرواية الأخرى يضم بالأجزاء

ولا يجب عليه في هذه العور شئ حتى ١٠٢ يكمل النصاب بالاجزاء من الجنس * (فصل) ومن يدين لازم على مقرئ له من كانه واجب

ان ارجاعه الى القول الجديد
الصحيح من مذهب الشافعي
في كل سنه وان لم يقبضه وقال
ابن حبه واحمد لا يجب
الانحراج الا بعد قبض الدين
وقال مالك لا زكاه عليه فيه
وان اقام سنين حتى يقبضه
فمن كانه لم يقبضه واحدة كان
من قرض او من مبيع وقال
جماعة لازكاه الدين حتى
يقبضه ويسأله فانه يحل
منهم عاشقوا بن عمرو عكرمة
والشافعي في القديم وابو
يوسف * (فصل) * يكره
لأدسان ان يشتري صدقته
فان اشتراها مع عدا أبي
حنيفة ومالك والشافعي وهو
النظار من قول أحمد ومن
أصحها من قال يسل البسح
ولو كان لرب المال دين على
رجل من أهل الكوفة يجره
مقاصصه عن الزكاة وانما
يدفع اليمن الزكاة قدر دينه
ثم يدفعه الدين اليه عن دينه
عند التلاوة من مال الله
قال يجوز المقاصصة
* (فصل) * الحلى المباح
الموعود من الذهب والفضة
اذا كان مجاليس وعارقال
مالك واحمد لازكاه فيه
والشافعي قولان أحصهما
عدم الوجوب ولو كان لرجل
حلى معدل لإجارة لنفسه
فالراجح من مذهب الشافعي
انه لازكاه وهو المشهور
عن مالك وقال بعض أصحابه
بالوجوب وقال الزبير بن

* وسعدت سدي عليا الخواصر وجه الله تعالى يقول تنقض الطهارة بأس النساء خاص باتحاد الناس ممن
لم يبلغه الله تعالى على كمال النساء من حيث اتهم بحمل الناحي الى الماتح بيت الكمال نظير قولهم ان الخير
المتعدى أفضل من القاصر وأما عدم النقض بلمس شخص بأهل الكمال الذين يعرفون مراتب الوجوه
كشغلوا بيتا للذين يشهدون النقض في النساء يرون الذكر مرة أكمل من الأنثى انتهى * وسعدت
أيضا يقول لم يكن من كمال المرأة قوتها الا كقوتها سدي بالحال اكبر ما لوك الدنيا على صورة السجود
عليها حالة الواعك لكان في ذلك كفاية في بيان قوتها انتهى * وسعدت أيضا يقول الأولى القول بنقض النجاسة
والمراد والصغيرة لان الهلة في النقض لم تقل تكون هي الشهوة وانما ذلك بخصوصه في الذي في قبض
المتزوج على القول بلتم ينقض حتى بأفله نص يخبر جهن عن النقض وقد أطلق الله تعالى اسم النساء في
قصة فروع بن قوله تعالى يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم على الأطفال فانه كان لا يذبح الا انثى القريبة العهد
بالولادة فكما أطلق الله اسم النساء على المرأة الكبيرة في قوله تعالى ولا تمس النساء من غير تشديد بالبالغة
فكذاك أطلقه على البنت ساعة ولادتها على حدسها وهو مذهب داود رحمه الله في الأنثى من داروع
حصول الشهوة ومنهم من راعى محل الشهوة وان لم تحصل شهوة أو ما وجهه من قال المراد بأس النساء في الآية
هو الجماع لا اللبس بالبدن فلو كان اللبس أمرا خفية لا ينبغي للإنسان بأسه من ربه غالب اختلاف الجماع
فان صاحبه لا يكاد يحضره قلبه مع ربه بل يقبض من رافته عوشه بالكية وذلك حدث عند الاكر من
الاولياء باتفاق ولما كانت اللذة تسري في بدن الجماع مع كاله لتعظيم بحمل دون آخر الأمر المكاف بتعظيم
البدن في الغسل لينشئ بالماء ما مات من بدنه بمرئان تلك اللذة فيه فانه عمت جسده كله اذا لم يكن وان كان
فرع من الدم فهو فرع أقوى من أصله وان كان البول والغائط والدم أقل زمنة في ظاهر الأمر اذا لم يكن فيه
سرى بان شوهته المنيقة عن شهوة حلق تعالى لا تقارن والقون والى التحفة مثالا ومما يروى من قال ان المراد
باللمس في آية ولما تمس النساء الجماع قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فان المراد باللمس هنا
الجماع وقد يكون من قال بذلك انما قاله لكونه نظير لفظة العرب فرأى ان اللبس والس واحد ولكن
ذلك ينبغي أن يكون خاصا برعا الناس خلاف الاكار فان من مقامهم ان يشهروا عن لمس النساء ولو بلا
شهوة حتى عن لمس الشعر والظفر والسن كما يشهرون عن الصلاة اذا كانوا الحليم الجزو والا بعد طهاره تباعدا
منها لكونها محلا لركوب الشياطين على ظهرها كجل ودلا لكونها الجذا اللحم كما من سائر الحيوان في ذلك
واحد فافهم ذلك فانه نفيس * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة رضي الله عنه ان من نام في صلاته على حاله من
أحوال المصلين لا ينتقض وضوه وان طال نومه وان وقع انتقض مع قول مالك ينتقض في حال الركوع
والسجود وان طال دون القيام والقعود ومع قول الشافعي انه ان نام بمكانه لم ينتقض وضوه ولو طال النوم
والانتقض ومع قول أحمد في أصح الروايات عنه انه ان طال قوم القائم والقاعد والراكع والساجد فعليه
الوضوء والا فلا ولا لا يخفى ومقابلته فصل فرجع الامر الى المرتبة الميزان ووجه الاول ان النائم في الصلاة
قريب من المستيقظ لعلق قلبه بحضرة الله تعالى وقبلة استغراق قلبه في أمور الدنيا وكذلك القول في نوم
الممكن مقعده لعدم استغراق قلبه في النوم بخلاف نوم غير الممكن مقعده من الارض وانما قال أشياخ
الطريق من أراد خفة نومه فليضع تحت رأسه نخرة عالقة بئمه في شقة الاعم فان نومه يكون خفيفا جسدا وأما
وجه من قال من العلاء ان النوم ينتقض ولو من ممكن مقعده ان حصر عنه ذلك فهو لكونه أي النوم أمرا
برزخه وجه الى الخلقة وجه الى الموت بدل ملو ردف الحسد في النوم أخوات فكل القول بنقض
الطهارة من باب الاحتياط بالاحتياط * وسعدت سدي عليا الخواصر وجه الله يقول وجه من نقض الطهارة
بغير وجع الدم الحار أو بالقيهة أو بنوم الممكن مقعده أو بمس الأبط الذي فيه سنن أو بمس الارض
أو بالاجذم أو الكافر أو الصليب أو غير ذلك مما وردت فيه الاخبار والآثار وتوالت من الاكل والشرب الاخذ

بالوجوب وقال الزبير بن عتبة الشافعية اتخذ الحلى لاجزاء يجوز وتوبه السقوط بالذهب والفضة حرام وعن بعض أصحاب أبي حنيفة أنه جائز بالاحتياط

اجوعوا على ان الزكاة تكون اجبة في عروض التجارة وعن داود انها لا تجب في عروض القنية واجوعوا على ان الواجب في زكاة التجارة ربع العشر واذا اشترى عبدا للتجارة وجب عليه فطرته وزكاة التجارة تمام الحول عند الثلاثة وقال ابو حنيفة تسقط زكاة الفطر واذا كانت الفروضة للتجارة مرحلة للفناء بترخيصها الفناء والاستساق فعند مالك لا يقربها صاحبها عند كل حول ولا يزكها وان دامت سنين حتى يبيعها يذهب أو فقة في ذك اسنواحدة الا أن يعرف حول ما اشترى وينسحب فعلى نفسه شهرا من السنة فيقوم فيه معانده ويزك جميعه ناض ان كانت وقال ابو حنيفة والشافعي وأحمد يقوم ذلك عند كل حول ويزك به على قيمته واذا اشترى عرضا للتجارة بما دون النصاب اعتبره النصاب في طرف الحول عند أبي حنيفة وقال مالك والشافعي يعتبر بكل النصاب في جميع الحول وكذا التجارة تتعلق بالقيمة عند مالك وأحمد وفي أرجح قول الشافعي

(باب زكاة المعدن)

اتفقوا على انه لا يعتبر الحول في زكاة المعدن الا في قول للشافعي واجوعوا على أنه لا يعتبر الحول في الزكاة

بالاحتياط ولأنه لا يقع الاو القابل غافل عن مراقبته من وجب فلو صحت مراقبة العبد له لغير نفسه عن مس كل قدر حسي أو معنوي تغلبا لمضيقه فغلبا كانت هذه الامور من لازم صاحبها الفقه فله ان الله تعالى أنقض بعض العلماء الطهارتها خالو جميع النواقص متولدين الاكل وليس لنا نقص من غير الاكل كل ادا فان من لا يأكل لا ينضم ولا يعرى له دم ولا يخط في الصلاة ولا يتقيا حتى يملك ولا يخرج من ابطه صنان ولا يحصل له برص ولا جذام ولا يعصى به بحسبه ما فاضلا عن الكفر والشرك بل هو كاللائكة وأما من قال بنقض مس الكافر فانه يحصل لخطا الله تعالى فاحاطا المؤمن لنفسه بالتأخير من مسه فرا من موضع الخطا والغضب فهو تغير مائة من الموضوع من كل لحم الجزو ولما ورد أن ظهوره ما رأى الشياطين لامن حيث ذات اللحم وكاثر دلهي عن الوضوء من المياه المغضوب عليها كياه قوم لوط وكاثر دمن النهي عن الخلو على جلود الثمار والسباع من حيث انها تورث القساوة في القلب كسبا في بيانه في باب اللباس وكذلك لا الاكل والشرب ما اشتبهت بالنساء ولا جاعهن ولا خرج منهن ولا جن أحدنا ولا أنجي عليه ولا تكلمنا بغيره ولا نكحه ولا اتخذ أحد من الكفار صليبا بعده فان هذه الامور لا تقع الا بعد الغلب بالاكل وأصل ذلك أسئلة السيد آدم من الشجر فقام لها كانت بيانا للصوت ما يقع فيه بنوم بعد من حجابهم بالا كل عن الله تعالى أمر وباللغة بالنقل أو الوضوء من كل ما قو له من الاكل للامنة الجلب والقلبه عن الله عز وجل ولذلك أبطل العلماء الصلاة بالا كل فيها لا منسجحة كمال مناجاة العبد له في صلته حال الاكل فتمنع ذلك الاكل من شهود كمال الاقبال على مناجاة به لا منسجحة اجتماع لذين معاني أن واحد ومراعاة الادب معه كسبا في بساط ذلك في الخاتمة ان شاء الله تعالى ومن ذلك الموضوع مما سميت النار كالطبخ والخبز فاتفق الاربعه على عدم النقص به وقال ابن عمر وأبو هريرة بن زيد بن ثابت يجب الوضوء من أكله فالاول تخفيف والثاني مشدود وجه الثاني ان النار مظهر غضبي يذهب الله تعالى جهن من شاع من العادة فلا يناسب من كل مما سمته ان يقف بين يدي الله تعالى الا بعد الطهارة منه طهارة كاملة ووجه الاول خفاء هذا الوجه على غالب الناس فلذلك كان الموضوعه خاصا بالذين يعرفون وجه ذلك بخلاف الاصاغر فلا يضررون بالموضوعه منه وكان ذلك آخر الامر من دخول الفصل على الله عليه وسلم تسعة على الامه فرجع الامر الى مرتبة الميزان فافهم ومن ذلك قول الامامة العار بعان من يقف الطهارة وشك في الحديث انه يعمل باليقين الا ان ظاهر مذهب الامام مالك انه يبنى على الحديث ويؤمنه وقال الحسن ان كان شك في الحديث حال الصلاة يبنى على يقينه في صلته وان كان خارج الصلاة أحد يجتهد في الشك وهو الحديث فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالأدنى بالا كابر الاخذ باليقين دون الشك ولو على اصطلاح الفقهاء فان الله تعالى ذم الذين يشعرون الظن الا ان يحزوا عن اليقين بطريق من الطرق فاعلم ذلك ومن ذلك قول الامامة العار بة بتعريض مس المصنف على الحديث مع قول داود وغيره بالجواز وكذلك قول الامامة العار بة يجوز للحديث حمله بغير اعلالة الاعتد الشافعي يجوز عند حمله في أمعة وتفسيره ودناير وقلوبه وهو الاول مشدد وقول داود وغيره تخفف والاول في مشددة الجمل بغير اعلالة وعلاقة تخفف ومقابلته مشدد فرجع الامر الى المسئلة التي امرت في الميزان ووجه الاول في المسئلة المبالغة في التظلم وعلا نظاهر قوله تعالى لا يحسب الا الطهورون والوجه الثاني انه ان كلام الله تعالى ليس هو حال في الكتابة التي في الورق وانما هو مجسم لها كقبال النجوم على وجه الماء وكسرة الرائي المرسى في الرأفة لاهي عين الرائي ولا هي غير وهنا أسرار لا تحمله العبارة ووجه الاول في حل المصنف بعلاقة عدم مس المصنف لانه انما مس العلاقة قصوره صورته من قلبه وحق المصنف هو لان صورته صورته المعظم على كل حال ووجه الثاني المبالغة في التظلم ولانه بعد حامل للمصنف العلامة فليس كل المذهب وجهه ولا يتحقق أن الورع يشوع بشوع المقاتل في الاكل والاصاغر فاعلم ذلك ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر الرايات بغيره بغيره استسبال القبلة واستدبارها في الصلوة وقول أبي حنيفة واتفقوا على اعتبار النصاب في المعدن الا باحتماله فانه قال لا يعتبر بل يجب في قلبه وكثير ما نحس واتفقوا على أن النصاب لا يعتبر في كل

الانيبول الثاني واختلافه في قدر ١٠٤ الواجب في المدن فقال أبو حنيفة وأحمد الخمس وقال مالك في المشهور وعنه سبع والعشر والثاني

بحرم الاستقبال والاستدبار في العصر وفي البناء مع قول داود ويجوز الاستقبال والاستدبار فيهما جميعا
فالاول لمشدد والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من جعل جهنم فوقه فمن
يدى الله تعالى في صلاته هي جهنم ولو دعا لم يقصد اساءة الا ببل نذلك غار الشارع عين الجهنم بقوله شرعوا
فيعرفوا وذلك خاص بالا كابر الذين الغرقوا في تعظيم حساب الله عز وجل ووجه الثاني خفاء مثل ذلك على
غالب الناس فهو خاص بالاصاغر فلا يكاد احد منهم يحفظ ما خاطه الا كرم التعظيم فلكل مقام رجال فاعلم
ذلك ومن ذلك قول مالك الشافعي واحدا من الاستعزاء واجب لكن عند مالك وابي حنيفة انه ان صلى من
غير استعزاء حجت صلاته وقال ابو حنيفة هو سنة وهو راية عن مالك فالاول مشدد والثاني تخفيف فرجع
الامر الى المرتبة الميزان ووجه الاول المبالغة في وجوب التزهد وهو خاص بالا كابر ووجه الثاني كثرة تكرار
خروج النجاسة من هذين الحين تخفيف فيها بالاستدبار ومن هنا قال ابو حنيفة في وجوب غسل النجاسة في
غير محل الاستعزاء اذا كانت مقدار الدرهم البغلي لان ذلك هو مقدار النجاسة التي تكون على محل الاستعزاء
عائذ ومن ذلك قول الشافعي واحدا من وجوب الاستعزاء بثلاثة اجزاء وان حصل الانقاء بهنوما مع قول
مالك وابي حنيفة بجواز الجبر الواحد اذا حصل به الانقاء فالاول مشدد والثاني تخفيف فرجع الامر الى المرتبة
الميزان ووجه الاول العمل بأمر الشارع عزز ياد التزهد ووجه الثاني حل الثلاثة في الحديث على الغالب
والا فاذ حصل الانقاء بمسحوق واحد فلامعني ثلثين وثلاثة لعدم شيء مع هذا مع ما في ذلك من راحة التعظيم
لورث يثرفها بمحبة الله تعالى لها كجود من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحب التواضع ولو لم يكن دون
الثلاثة افعال لا يكتفي في العادة بقدوم الشارع زالة النجاسة على راحة ما هو ادب في العرف فمع ان مقام الورثة
لا يكاد يحضر على قلب المستعزي فلهذا المذهب على العدل بالاستعزاء فافهم ومن ذلك قول الشافعي واحدا
لا يجوز الاستعزاء بعظم ولا ر وسع قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز فيهم السكن مع الكراهة فيهما فالاول
مشدد والثاني تخفيف ووجه الاول هي الشارع عن الاستعزاء بهما والنهي يقتضي الفساد ووجه الثاني
ان النهي عن الاستعزاء بهما هي تنزيه الاول خاص بالا كابر والثاني خاص بالاصاغر لان عليه كون العظم
طعام اخواننا ابلح يخفى على كثير من الناس واما مسألة الورث فلان المراد بالجر التحفيف والله تعالى اعلم

اتفق الاثنى على انه لو نوى بقلبه غير ما عزم على فعله في الوضوء بخلافه عكسه وعلى أن غسل الكفين قبل الطهارة
مستحب غير واجب الاما حتى من أجدو على أنه لا يتخلل الغلبة المكتبة في الوضوء سنة وعلى أن المرفقين بدخول
الماء في اليدين في الوضوء خلاف لا فرق واجبو على أنه لا يجوز مسح الاذنين عوضا عن مسح الرأس وعلى أن من
نوى أنه أن يصبى بوضوءه ماشاء لم ينتقض خلافه حتى في قوله لا يصبى بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات
وقال عبيد بن عمر لا يصبى بوضوء واحد غير بضوء واحد في غسل ماشاء واحتج بالاية بأنهم الذين آمنوا اذا
قام الى الصلاة فاقبلوا الآية وماذا اوجبه من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن
ذلك قول كافة العلماء انه لا يصح طهارة الايدي تغيب النية في الطهارة عن الحدث الاكبر الا صرغ قول
الامام في حنيقة لا يفتقر الوضوء الغسل الى النية بخلاف التيمم لا بد فيه من النية قالوا لشدة الثاني فيه
تخفف فرجع الامر الى المرتبة المبرنة ووجه دليل الاول حديث انما الاعمال بالنية وانما وجه الثاني ادراج
فروع الاسلام كلها في نية الاسلام قاله ابن عباس وأوسليمان الداروقي لا يحتاج شي من فروع
الاسلام الى نية بعد أن اختار صاحبه الدخول فيه أي في الاسلام ووجه استثناء الامام في حنيقة التيمم كون
التراب ضعيف الروحية فلا يكاد ينشئ البدن من الضعف الذي حصل فيه من المعاصي أو الغفلات فلذلك
احتاج الى تقوية بالنية كسبها في نية في بابه انشاء الله تعالى بخلاف الماء فإنه قوي الروحية فيجب كل
عمل أن لا يعلموا بل لا يقدروا فاصدح وصحت سيدي علي الخواص وجه الله يقول حقيقة النية عزم المكلف على

أقول أصحاب أربع الشتر
 * (نصل) * واختلفوا في
 مصرف المعدن فقال أبو
 حنيفة تصرفه مصرف النحاس
 وإن وجد في أرض خارج
 أو العشر وإن وجد في
 داره فهو له ولا شيء عليه وقال
 مالك وأحمد مصرفه مصرف
 النحاس وقال الشافعي مصرفه
 مصرف الزكاة واختلفوا
 في مصرف الركن فقال أبو
 حنيفة فيه قوله في المعدن
 والمشهور من مذهب الشافعي
 أنه بصرف مصرف الزكاة
 كالمعدن ومن أجازوا بئان
 أحدهما كالنحاس والآخر
 كالزكاة قال مالك وهو
 كالنحاس والجواز به يستند
 الإجماع في مصرفه على ما يرى
 من المصلحة * (نصل) *
 وزكاة المعدن تخص بالذهب
 والفضة عند مالك والشافعي
 فلا يستخرج من معدن
 غيرهما من الجواهر لم يجب
 فيه شيء وقال أبو حنيفة
 يتعلق حق المعدن بكل ما
 يستخرج من الأرض مما
 يتطبع بالناس كالحديد
 والقصص بالانقيص وزج
 ونحوه وقال أحمد يتعلق
 بالذهب وغيره من المعدن
 * (باب ذكر الفطر) *
 زكاة الفطر واجبة بالاتفاق
 وقال الأصم وابن كيسان
 هي مستحبة وهي فرض
 عند مالك والشافعي والمجهور
 أو كل فرض عندهم واجب

وعن علي رضي الله عنه انه لما تم تحجب علي عن اطاق العلانة الصوم وعن الحسن وان المسبب انما ١٠٥ لا تحب الاعلى من صام وصلى (فصل)

وتحجب علي الشريك في
العبد المشترك عند مالك
والشافعي وأحمد إلا أن أحمد
قال في إحدى الروايتين
يؤدى كل منهما صاعا كاملا
وقال أبو حنيفة لا زكاة
عليهما معاً ومن له بعد كفر
قال أبو حنيفة يلزم من كونه
خداً للثلاثة وتحجب على
الزوج فطرة وزوجته كما
تجب نفسها عند مالك
والشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة لا تحب فطرته ومن
نصفه حر ونصفه رقيق قال
أبو حنيفة لا فطرة عليه ولا
على مالك نصفه وقال الشافعي
وأحمد يلزمه نصف الفطرة
بحريره وعلى مالك نصفه
الصف من مالك وإيتان
أحدهما كقول الشافعي
والثانية أن في السيد
النصف ولا شيء على العبد
وقال أبو ثور يجب على كل
واحد منهما صاع (فصل) *
ولا يعتبر في زكاة الفطر أن
يكون الخرج مالاً للصاب
من الفضة وهو ما تادروهم
عند مالك والشافعي وأحمد
بل قالوا يجب على من عنده
فضل عن قوت يوم العيد
وبلغة لنفسه وعياله الذين
تقرضهم مقدار زكاة
الفطر وقال أبو حنيفة
لا تحب الا على من ملك ثيابا
فاضلا على مسكنه وعبد
وفرقة وسلاحاً وحقاً
على من لم يزد من زكاة الفطر

الفصل مع المقارنة عالمون قال انه يصور من المكلف فصل العبادة لانياسة فاحسب النظر لانتها لوقت
الحسنى وهو يتغير ماذا تصنع فقال لا تظهر وأما من لا يعرف ما يصنع فليس هو بمكلف أصلاً قال الولد
شبهة من قبل عن الامام أبي حنيفة عدم فرضية النية كونه لا يعرف اصطلاحاً فإن الفرض عنده
ما صرح القرآن بالامره أو ما لحق به من السنة المتواترة والاجماع وغيره الفرض ما جاء في السنة الغير
المتواترة لا امر به ثم لانه ينقسم الى ما هو واجب الى ما هو مندوب كالختان والاستبراء وقص الاظفار فانه
ثبت بالسنة ففي السنة ما هو واجب وفيها ما هو مندوب فلا يلزم من نفي الامام أبي حنيفة فرضية النية نفي
وجوبها ونظاً بذلك اصطلاح السلف على التعمير من الحرمان لفظاً الكراهة فاذا قيل وكرهه بيان
لوضوئها ليس مثلاً فإدراكهم المنع وعدم العصاة فافهم وأعرف مصطلح الأئمة قبل الاعتراض عليهم
فانهم أحسن أدب مع الله تعالى فغار وابن لفظ ما جاء في القرآن وابن لفظ ما جاء في السنة ونان كانت
السنة ترجح الى القرآن لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى ونظير ذلك تخصصهم
الدعاء لانياسة بلط الصلاة والرجوان كانت الصلاة من الله رجحة تميزاً لانياسة عن الاوابية قال في
الرواية انه رضى عنه ولا يلق فيه صلى الله عليه وسلم الا بحكم التبعة لانياسة كذا هو مقرر في كتب الفقه
وبغيرها وسمعته رضى الله عنه يقول كان الامام أبو حنيفة ممن أكثر الأئمة أدباً مع الله تعالى ولذلك لم يعجل
النية فرضا سوى الوتر واجبال كونها ثابتاً بالسنة لا بالكتاب فقص بذلك تمييز ما فرض الله وغيره مما أوجب
رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس الخلف لفظياً كما قاله بعضهم بل معنوياً أيضاً فان ما فرضه الله أشد مما فرضه
رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذات نفسه حين خبره الله تعالى أن وجب له شيء أو لا وجب وأحال
في ذلك ثم قال فلا تقبل من دين أن لا يعمل عملاً لا ينبغي سواء كان ذلك من الوصائل أم من المقاصد من حيث
انهم أوردوا به اسراراً ولو لم يقل امامنا أبو حنيفة ما نعتى كل حال فهو من بها الى الوجوب اجتهد المجتهد
(فان قلت) * فواجب من أوجب ينزف الحد الا لا يفرع الا كبراً اذا اجتمع الحدان على المكاف
(فالجواب) * وجهه ان الاصل في كل حدث افرادية فقد لا يكون الشارع يرى اندراج الاصر في الاكبر
لحكمته فيحكي على غالب الناس وقد بطل الكلام على ما روي من مذاهب العلماء في التيقظاً ومغفوات
كتاب الاجابة عن الأئمة فراجع * ومن ذلك قول الأئمة ان النطق بالنية كمال في العبادة مع قول مالك انه
يكفر بالنطق بها فالاول كالمشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة الخاف
الناس من عدم وصولهم في الهبة والتعظيم الى حديثهم من النطق أو ثقله عليهم اذا أقبلوا على فعل ما مقرر
به ووجه الثاني مراعاة حال اكابر الذين استحكمت فهم عظيمة الله تعالى حتى منعتهم من القدرة على النطق
بالنية بين يديه إلا ان أرحمهم بذلك لم يصح لنا في ذلك أمر بالنطق بها * وسمعت سيدي علياً الخواص روجه
الله يقول اني أقدر على النطق بنية المهار ولا أقدر على النطق بنية الصلوة من حيث ان المهار مفتاح طريق
الصلوة انتهى بعيد عن مقام المناجاة تعالى عاده ورفيق الوصائل والمقاصد فاعلم ذلك فانه نفس وسبب
في بيان حكمه الجهر في أوتى المفسر والعاش أن من خصاً من الحق جلا وعلان البصير داهية وتظليماً
كلما أطال الوتر في يده بخلاف ما لو الدنا ولذلك كان الاسرار مستحباً في غير الركعتين الاوالتين من
الفرائض الجهرية والله سبحانه وتعالى أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحمد والروايتين عن أحمد
ان التسببة في الوضوء مستحبية قول داود وأحمد ان الواجبة لا يصح الوضوء الا بها سواء في ذلك العمود والسهو
ومع قول الحق ان نسباً جزاً من طهارته والادلاء لا تخفف والثاني مستدود الارل يجوز على حال أهل
القرين شهدوا صلاته عز وجل والثاني على غيرهم فلذلك كان ذكر الله تعالى مستحباً والاجابها * وسمعت
سيدي علياً الخواص روجه الله تعالى يقول لا يملك ما ذكر اسم الله تعالى عليه فهو قريب من التيقظ الحكم
من حيث عدم طهارته بشرينة طاهر قوله تعالى ولانما كانا محامداً يذكر اسم الله عليه يعني ولو أنتم رجبتم الله

محدثه فعبطوط الغمر أول يوم ١٠٦ من شوال وقال أحد بربوب الشمس ليلة العبدوعن مالك والشافعي كالذهبي الجديد الراحم من قول

الفاقد الذي يضر الدين في كلبه فاجعل ذبيحة التبر لرحمنا الاعدم كراسم الله عليها بخلاف ذبايح أهل
الكتاب فان الشريعة بأحكامها انتهى أي فان الآية وان كانت تزل فحين ذبح على اسم الاصنام فظاهرها
يشهد لما قاله الشيخ كاشف هذه أيضا حديث لا وضوء على يدي كراسم الله عليه فان طاهره عند بعضهم في الصلاة
وان حله عند بعضهم على الكحل كبر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة غسل اليدين قبل الطهارة مستحب مع
قول أحد ان ذلك واجب لكن من يوم الليل دون النهار ومع قول بعض أهل الظاهر بالوجوب مطلقا تعبدوا
لا لخاصة فان أدخل يدي في الماء قبل غسلها لم يغسل الماء الا عند الحسن البصري فالاول مخفف والثاني مشدد
فخرج الامر الى امر يتبين الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستحباب الغضضة والاستنشاق في الوضوء
مع قول الامام أحد في أشهر الروايتين بوجوبهما في الحدث الا كبر والاصغر فالاول مخفف والثاني مشدد
اما الظاهر حديث تخففوا واستنشقوا عند من صححه فان الامر للوجوب حتى يصرف عصاره واما ان أصله
مستحب ونهض به الى الوجوب اجتهدا لجهت فخرج الامر الى امر يتبين الميزان ووجه الاستحباب ان الغم
والانقباض باطنهما من جنس الباطن والطهارة ما شرعت بالاصالة الاعلى الظاهر من البدن فالتمرض لهما انما
هو على سبيل الاستحباب ووجه الوجوب كون الغم على اللسان وعلامة فكهم وقبح اللسان في ثم وكتم زلمته
الى الجوف حرام أو شبهة وقد صرح في الحديث بان اللسان أكثر الأعضاء مخالفة بقوله صلى الله عليه وسلم
لما ذكروا وهل يكب الناس في النار على وجوههم الا حمائلهم لا يستقيم فحبب على هذا القول على العبد اذا تطهر ان
يغسل يديه غسل الجدي بالماء مع التحلل عن وقع هو في عرض من سائر الناس والاكثر من الاستغفار كاهو مقرر
في كتب الشريعة وأما وجه وجوب الاستنشاق فهو كون الانقباض على مبيت الشيطان كادور ويحصل تطهير
الكبرياء والانقباض الحق والعمل به ولا يكاد يسلم أحد من هذا الكبر الا ان صار يرى يفسدون السبلين
أجمعين كما بسطنا الكلام عليه أول هذه المشايخ فراجعهم * وكان سيدي الشيخ ابراهيم السبكي يقول كلمة
الغنية أشد في الجحاسة من خروج الريح ومن أكل البعر وكان يقول لابني لغائري القرآن أن يقرأه الا
باسان طاهر من الغيبة والنميمة وأكل الحرام والشهوات فقد أجمع أهل الله تعالى على ان من أكل حراما
أو وقع في غيبة فقد نجس نجاسة تمنعه من دخول حضرة الله سواء في الصلاة وغيرها فالواو امر اذا الشارع لأمته
أن لا يقوم أحد منهم بتمسك بتمسك في الصلاة الاعلى طهارة طهارة وباطنة من سائر الذنوب وقالوا مثال من
يتكلم بالفحش ثم يقرأ القرآن مثال من يمسح في فاذو رتو لا يثني في كبره * وصحبت سيدي عليا الخواص
رحمته بقوله تعالى غفر الله لهما ما مضى من ذنوبهم وفضل الله عليه وسلم الغضضة والاستنشاق وفضل الله عليه وسلم
ربه عز وجل الثلاث على الناس عنهما الكون ما ايعاد من الوجه الا بعد ما عان النظر الى باطنهما فاعلا يقال
كان ينبغي تأخيرهما معا ثم صرح الله عز وجل من غسل الوجه لان الشارع معصوم من الوقوع في سوء
الادب وقد قدمنا انه انما سبها ما بذن من ربه عز وجل كما ذكرنا مع الاذن كذلك باذن من ربه انتهى * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة ان البيض الذي بين شرا والاذن والغضضة من الوجه مع قول مالك وأبي يوسف انه
ليس من الوجه فلا يجب غسله مع الوجه في الوضوء فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى امر يتبين
الميزان ووجه الاول حصول المواجهة في حضرة الله تعالى عند خطبه وجهه الثاني عدم وقوع المواجهة
به فان الشارع قد تسع العرف في ذلك عند القائل به والاذن كل جزء من بدن العبد طاهر او باطنها طاهر لعق
تعالى كاشا رايه فرض الحق تعالى ايلة الاسماء الغسل لجميع البدن عند كل صلاة ثم خفف الله ذلك بالوضوء
ورضى منهم به في الصلاة مع الاستحباب ثم لما كان القلب محل انظار الحق تعالى من العبد أمر الله تعالى العبد
بالتوبة فورما سعة لتطهير من الخباسة المعنوية لان الماء لا يصل الى القلب فانهم * ومن ذلك قول
الأئمة الاربعة ان الماء في غسل البدن مع قول الامام داود والامام زفر رحمهما الله تعالى
انهما لا يدلان فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى امر يتبين الميزان ووجه الاول انهما محل الاتفاق

الشافعي والغروب وانفقوا
على انما التمسها بالناخير
بعد لوجوب بل تصدينا
حتى تؤدي ولا يجوز تأخيرها
عن يوم العبد بالاتفاق وعن
ابن سيرين والنسفي انهما
فلا يجوز تأخيرها عن يوم
العبد وقال أحد أروان
لا يكون به بأس * (فصل)
وانفقوا على انه يجوز
انجرأهم من خمسة أصناف
السب والشتم والتمس
والزيب والاتفاق اذا كان
قولا لأن أبا حنيفة قال
الاتفاق لا يجوز أصلا بنفسه
وتحيز فيمنه وقال الشافعي
وكل ما يجب فيه العشر فهو
صالح للخارج الفطر من
الارز والذرة والذنب وغيره
ولا يجوز في دقيق ولا سويق
عند مالك والشافعي وقال
أبو حنيفة وأحمد بن حنبل
أصلا بانفسهما وبه قال
الانما على من أئمة الشافعية
وجوز أبو حنيفة استخراج
القيمة من الفطر فواخرج
التمري في الفطرة أفضل عند
مالك وأحد وقال الشافعي
البر أفضل وقال أبو حنيفة
أفضل ذلك أكثر منها
* (فصل) * وانفقوا على
ان الواجب صاع صاع
رسول الله صلى الله عليه
وسلم من كل جنس من
انفس الاباحية فقال
يجزئ من البر صاع ثم
اختلوا في قدر الصاع فدل

الشافعي ومالك وأحمد أبو يوسف وحنيفة أرطال وثلاث العرائي وقال أبو حنيفة غناية أرطال * (فصل) * وتكمل

مذهب الشافعي وجهه وأصحابه وجوب صرف الفطرة إلى الأصناف الثمانية بخلاف الزكوات ١٠٧ الأصغر من أئمة أصحابه يجوز

صرفه إلى ثلاثة من الفقهاء
والمساكين بشرط أن يكون
الزكوة المخرج فإن دفعها
إلى الإمام أئمة تعميم
الأصناف لأنها تكثر في فيه
ولا يتعدى التعميم وقال
الزوي في شرح المذهب
وجوزها للأئمة وأبو حنيفة
وأحمد إلى فقير واحد فقط
قالوا ويجوز صرف فطرسة
جماعة إلى مسكين واحد
واختاره جماعة من أئمة
أصحاب الشافعي كان المنذر
والرباني والشيخ أبي إسحق
السيرازي وإذا أخرج
فطرته حلاله أخذها إذا
دفعته إليه وكان محتاجا
عند الشافعي قال مالك
لا يجوز ذلك (فصل)
واختاره إلى أنه يجوز تعميم
الفطرة قبل العيد ويوم
ووفين واختلفوا في إزاد
على ذلك فقال أبو حنيفة
يجوز تقديمها على شهر
رمضان وقال الشافعي يجوز
التقديم من أول الشهر
وقال مالك وأحمد لا يجوز
التقديم عن وقت الوجوب
(باب قسم الصدقات)
اتفقوا على جواز دفع
الصدقات إلى جنس واحد
من الأصناف الثمانية
للمذكورين في الآية
الكريمة إلا الشافعي فإنه
قال لا بد من الاستيعاب
لأصناف الثمانية إن قسم
الإمام وهناك غسل ولا

وتكبد الحركة بهما في فعل الخلفاء وجه الثاني كونهما مجتمعا عشرين مرة الفزاع وأما الفقهاء
فلم يتعمدوا من تخفف بهما * ومن ذلك قول الإمام مالك وأحمد في الظاهر وإبان عنه وجوب مسح
جميع الرأس في الوضوء قول أبي حنيفة والشافعي وجوب البض فقط مع اختلافهما في قصده قال الشافعي
يقول لا يجب ما ينطلق عليه اسم المسح أو حنيفة قول البض هو وبع الرأس ويكون ذلك بثلاثين
أصابع حتى لو مسح رأسه بأصبعين لا يكفي وقال الشافعي لا يثنى المسح باليد فالاول مشدد والثاني فيه بعض
تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى ما تبقى الميزان ووجه الاول الاختلاف بالاحتياط فيجمع جميع
عمل الصلاة التي عند التوضي للبض عن الكبر الذي في ضمنها يمكن من دخول حضرة ثلثة تعالى في الصلاة
فإن من كان عنده مثقال ذر من كبر لا يمكن من دخوله المنيعة فكل راد ذي الحضرة الخاصه وكذلك
القول في حضرة الصلاة وجهه من يقول يمسح البعض فقط أن العبد لا يمكنه الخروج عن الرئاسة بالسكينة
لأنه لا بد أن يأمر غيره أو ينهوا ذلك راسة ووجهه من يقول بوجوب مسح ربع الرأس فقط الرجة بالوأم
فإن غالبهم يرغب عليه الرئاسة والكبر عليه من مقام عبوديته فلا يكاد يرى نفسه تحت حكم غيره الأقران
فلذلك سوح أحدهم بقاء ثلاثة أو باعرا يستهوا كفى بربع عبوديته * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أن المسح على العمامة لا يجزئ مع قول أحدية يجرئ لكن بشرط أن يكون تحت الحنك منها شيء راية
واحدة وإن كانت مودة ولا تؤذيها يجرئ المسح على الرأس على قناعه المستدير
تحت حلفه راية وهل بشرط أن يكون لبس العمامة على ظهره وإتان فالاول مشدد والثاني تخفف
بالشرط الذي ذكره وجه الاول أن الرأس حقيقة في نفس الرأس لا في ما عليه من عمامة أو قلنسوة
فوجب مسحها باسم دفع الرأس أو الكبر وجه الثاني النظر إلى كون الرأس حقيقة أعماهى في القلب
والرأس بدل عنه لا محتمل أن يكون اسم مستقما إلى الرأس هو معنى من المعاني فلا فرق في الإشارة إليه
بالمسح بين أن يكون ذلك بمائل أو لا محال ومن هنا تخفف الأئمة الثلاثة باسم مسح مرة واحدة فقط
وشدد الشافعي باسم مسح ثلاثا وجه الاول أنه يجوز على حال الأكار الذين لم يظهر عليهم كبر والثاني
خاص بالأقارب الذين يظهر عليهم الكبر في حضور رؤسهم ثلاث مرات مباغلة في أواله الكبر الذي عندهم
* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الذين من الرأس يسحب مسحهما مع مسح قول الشافعي ثم مسحوا
مستقلان مسحان بماء جديد مسح الرأس وقال الزهري هلمن الوجه فيفسلان ظاهرا أو باطنا
الوجه وقال الشعبي وجماعة أقبل منهما في الوجه غسل معه وما أدبر منها في الرأس يمسح معه فالاول
تخفف وقول الشافعي مشدد كما ما جده وجه الاول كون الذين لا يتصرفهم أصحاب حقيقة وأما
هما طريقتان في وصول الكلام الحرام بهما إلى القلب فذلك تخفف فيه بما يمسح لكون الكلام الحرام
غير عليه بما يمسحها مسوا وجه الثاني كونهما كائنا بسيما الوصول لهما نظر بالناس من كثرة ما يسمعان ذلك
ووصلانه إلى القلب فهما كن سنة سنة تعلية وزهرا وزمن عملهم فذلك وجب غسلهما ماله
لذلك الزوي في الظاهر وأوجبنا على العبد التوبين سواء الظن في الباطن ومن هنا يعرف توجيه قول الإمام
أي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايات عنهما أنهما يمسحان مرة واحدة وقول الإمام الشافعي أنهما
يمسحان ثلاثا وهو الرواية الأخرى عن أحمد * ومن ذلك قول مالك والشافعي أن مسح صفحة العنق بالماء
ليس من مسح قول أبي حنيفة وأحمد بعض الشافعية بأنه مسح فالاول تخفف ومرة الله مشدد ووجه الاول
عدم ثبوت حديثه فكان بدعة ووجه الثاني ما رواه الله إلى مسح العنق أمان من الغسل مع ما جرح من
زوال الغم وإهم إذا مسح العنق فلا بد من الحكمة وإذا ضعف النقل علمنا بغيره * ومن ذلك اتفاق
الأئمة على أن غسل القدمين في الطهارة مع القدرة فرض إذا لم يكن إلا بالجمع مع ما حكى عن أحمد والوزاعي
وأشهر روى ابن جوير من جواز مسح جميع القدمين وإن الإنسان عندهم بخير بين الغسل وبين المسح فالاول
القسم على سبعة فإن قد بعض الأصناف قسمت الصدقات على الموحدين وكذا يستوعب المال الأصناف أن انحصر المسحوقين في البلد

ورقمهم المال والافضل اعلاه ثلاثة ١٠٨ فلو عدم الاصناف من البادع النفل أو بعضهم رد على الباين والأصناف الثمانية هم الفشراه

والساكن والعاملون عليها
والزانية قلوبهم والراغب
والغامرون وسيل الله وابن
السبل والغصير عند أبي
حنيفة ومالك هو الفسقة
بعض كفايتهم ويعززه بقاها
والساكن عندها هو الفسقة
لا شيء له وقال الشافعي وأحد
الغصير هو الذي لا شيء له
والساكن هو الذي بعض
ما يكفيه واختلاف في المؤلفات
قلوبهم فذهب أبي حنيفة
أن حكمهم منسوخ وهي
رواية من أحد المشهورين
من مذهب مالك أنه لم يبق
للمؤلفات فلو فهم منهم الفسقة
المسلمين عنهم وعنده رواية
أخرى أنهم إن احتج بهم
في بلد أو تفرقت أصناف الامام
لوجود الامة والشافعي قولنا
أنهم هل يعملون به رسول
لله صلى الله عليه وسلم أم لا
الاصح أنهم يعملون من
الزكاة وإن حكمهم غير
منسوخ وهي رواية من
أحد أول ما أخذوا العمل
على الصدقات من الزكاة
أو من عمله قال أبو حنيفة
وأحد هو من عمله وقال
مالك والشافعي هو من
الزكاة من أحد وهو من
يكون عامل الصدقات جدا
ومن ذوي القربى وعن أبي
الكافر روايتان وقال أبو
حنيفة ومالك والشافعي
لا يجوز ولما قالوا هم
المكاتب عن هذا الكلي غير

مشدود معه ثبوت الفصل من رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني يخفف ومعه ظاهر القرآن في قراءة الحر
فرجع الامر الى ما يتبع الميزان ووجه الاول مؤخذة المبدأ بالشيء مما في غير طاعة الله عز وجل وكونهما
حامين للنفس كما يمدن به بالقوة التي التي فاذا ضاع بها المبدأ في اللغة سري ذلك فيما حمله كأي سري منهما
القرابة الى ما فوقه اذا غلبا فانهما كاهن وقا الضربة التي تشرب الماء وتعد الاغصان بالارواق والثمار
فتعين فهم ما غلب دون المسح ووجه الثاني كونهم لا يكثر منها المعصيان بخلاف ما حمله من الاضواء
فاكتفى صاحب هذا القول بمصحبهم مع قوله بان الفصل افضل ولا بد وقد كان ابن عباس يقول غرض الرجلين
للمسح لا الفصل فاعلم ذلك ومن ذلك قول بعضهم بكرهه انفس عن الثلاث في غسيلات الوضوء ومما حمله
مع قول بعضهم بعدم الكراهة ثبوت الانقصار على ما توعد من مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالاول
مشدود الثاني يخفف فرجع الامر الى ما يتبع الميزان ويصح جلي الاول على حال العوام الذين يعقون في
المعاصي والغلات وجل الثاني على كابر العلماء الذين لا يعقون في معصية فان هؤلاء ابدانهم يكفهم
الفصل أو المسح مرة واحدة أو مرتين ويصح أن يكون الامر بالعكس فيكني المأوى المرة الواحدة أو الاثنان
لانه الذي يلحق به الزخعة بخلاف الاكابر والى ذلك أشار صلى الله عليه وسلم بقوله بعد ان قوضا ثلاثا ثلاثا
هذا وضوء وضوء الانبياء من قبل انتهى وذلك لانهم لا كابر الحاضرة الا لهمة طابون عز بدنا فاقوا حياة
كل عضو بخلاف العامة فاعلم ذلك ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك في احديهما وبانيه بعدم وجوب
الترتيب في الوضوء مع قول الشافعي وأحد وجوبه فالاول يخفف والثاني شدد ووجه الاول فهم أبي حنيفة
ومالك رحمهما الله تعالى من القرآن أن الغسل غسل هذه الاعضاء ومع بعضها أو كمال طهارتها قبل فصل
ما ينوقف على الطهارة سواء تقدم بعضها على بعض كالحسين على غسل الوجه أو تأخر عنه كالوضوء ومثلهما
وقد كان الامام علي بن أبي طالب يقول لا بأى باى أعضاء الوضوء بدأت وتقدر بصدور وجوبه فاعلمه سنة
بالاجماع ونمض به الى الوجود اجتداد الامة الغالبين به ووجه الثاني أن الوضوء والنجس عن السري يسيل برد
لنا فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فضاف ان يكون داخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس
عليه امرنا فهو ردى غير مقبول لكن لما استدلى الاجتهاد كان مقبولا من حيث ان الشارع قرأ حكم
الجهنم وانما لم يردنا حديث في تقدم أحد الطرفين والأدنين الى الآخر لان حكمه تقدم النبي من البدن
والرجلين انما هو المكون النبي أقوى من اليسار عادة وسرع الى المعصية من اليسار فلذلك نذب الشارع الى
تقدمه مسارعة لطهارتها كما كانت أسرع لفعل الخفاف ولا هكذا الخلدان والاذنات فله لا يتصور ولمهما
ما ذكرته في البدن فلذلك كانا يظهر ان دفعه واحدة والله أعلم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة بأن الموالاة
سنة وواضح القولين عند الشافعية مع قول مالك وأحد في أشهر الروايتين انها واجبة فالاول يخفف والثاني
مشدود فرجع الامر الى ما يتبع الميزان ووجه الاول ان الاصل في ابدان المتطهرين عدم معصيتهم الى ما هو عدم
طول غفلاتهم عنه ومن كل كذلك فاعز ومعية لا يترفع بانفس كل عضو قبل غسل ما بعده سواء أقتنا وجوب
الترتيب أم لا ووجه من قال بوجوب الموالاة كون الغالب على المتطهرين ضعف ابدانهم من كثرة المعاصي أو
الغفلات أو كل الشهوات اذ لم يكن ولا احتج الاعضاء كما قيل القيام الى الصلاة مثلا واذا جفت فكلها
لم تنفل ولم تكتسب بالماء تنعاشا ولا حياة تقف بها بين يدي رافعها طابت وجهها لا يكال حضور ولا اقبال على
مناباته هذا حكم غالب الابدان أما ابدان العلماء العاملين ونصيرهم من الصالحين فلا يحتاجون الى تشديد في
أمر الموالاة لحياة ابدانهم بل الماء ولو طال الفصل بين غسل أعضائهم ففهم قول من قال بوجوب الموالاة على
طهارة عوام الناس ومعدل قول من قال بالاستصحاب على طهارة العلماء وصالحهم ومعتق سبدي عطا
الخصاص ومعه الله تعالى في عدم قول من قال بوجوب الموالاة في هذا الزمان فان من لم يجها يؤدى قوله الى
جواز طول الفصل جدا وزيادة البطء في زمن الطهارة وقوات أول الوقت كان يغسل وجهه في الوضوء لظاهر

العبد الأرقاء فعندما لا يشعري من الزكوة كاملة فتشعري وهو رواية عن أحمد ١٠٩ والقارمون المشبون بالافتاق في سبل الله

الفراة وقال أحد في أظهر
الروايتين الحج من سبيل
الله وابن السبيل المسافر
بالافتاق وهل يدفعه إلى
القارم مع الفسق قال أبو
حنيفة ومالك وأحمد
لا يظهر عندنا شاعني نعم
واختلفوا في صفة ابن السبيل
بعد الاتفاق على سهمه فقال
أبو حنيفة ومالك هو المختار
دون مشعري السفر وقال
الشافعي هو المختار والمشعري
وعن أحمد وروايات
أظهرهما أنه المختار
(فصل) وهل يجوز
لرجل أن يعطز كانه كلها
سكتوا واحد قال أبو حنيفة
وأحمد يجوز ذالم تخبره إلى
الفسق وقال مالك يجوز
اخراجها إلى الفسق إذا أمن
اغتاله بذلك وقال الشافعي
أقل ما يعطى من كل نصف
ثلثه *(فصل)* وانتقلوا
في نقل الزكوة من بلد إلى بلد
آخر فقال أبو حنيفة بكرة
الآن ينقلها إلى قرية محتاجين
أو قوم هم أس حاقين
أهل بلده فلا يكره وقال مالك
لا يجوز إلا أن يقع بأهل بلد
حاجة فينقلها الإمام اليهم
على سبيل النظر والاجتهاد
وللشافعي قولان أحدهما
عدم جواز النقل والمشهور
عن أحمد أنه لا يجوز نقلها
إلى بلد آخر قصر فيه
الصلاة مع عدم وجود
السكتين في البلد المتناول

بعد صلاة الصبح ثم يغسل يديه وربع النهار ثم يمسح رأسه بعد زوال الشمس ثم يغسل وجهه قبل العصر
وقوع ذلك المتوخى مثلاً في الغيبة والنسوة أو العجز بقوله الصلوات الخمس وغير ذلك من المعاصي
والسكر وهن أو خلاف الأولى أن كان ممن يؤخذ به كما يؤخذ بأكل الشهوات فقل هذا الموضوع أن كان
صحيحاً في ظاهر الشرع من حيث أنه صدق عليه ما هو موضوع كامل وهو قليل النفع لعدم حصول حياة الأعضاء
بعدها أو أنها ميتة أو متوترة وهافت بذلك سكة الأمر بالوالاتي الموضوع وجوباً واستحباباً هي انعاش
البدن وحياته قبل الوتوق بين يدي الله تعالى للمناجاة ثم قد عده وقوع ذلك المتوخى الذي لا يزال في معصية
أو غفلة في الزمن المتقارب بين غسل الأعضاء فألبدن ناشف بالأعضاء التي عنها لغفلة وهو المال والساعة مقل
يصرها إذا عتبة إلى كمال الاجتهاد على الله تعالى حال مناجاته وبالجملة فالوالاتي أصلها سنة وتمضيها إلى الواجب
الاجتهاد فهي ما يلزم بكل حال والله أعلم * ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على أن من فرضاً له أن يصلي
بوضوء ثم ما شاع من الفساق ما لم يتقض وضوءه مع قول الشافعي أنه لا يصلي بوضوء واحد ثم من خمس
صلوات ومع قول عبيد بن عمر يجب الوضوء لكل صلاة أو اتبع بالآية فالواحد يخفف والثاني مشدد فجميع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الإجماع من أهل الشرع والخلاف على ذلك ووجه قول الشافعي ما ثبت
أنه صلى الله عليه وسلم جميع بين خمس صلوات يوم الاحزاب فلا بد من ذلك ووجه قول عبيد بن عمر العمل
بظاهر القرآن وهو خاص بمنع في الذنوب كثيراً والاول خاص بمنع في الذنوب والثاني متوسط بين الاول
والثالث والله تعالى أعلم

(باب الغسل)

أجمع الاقوال على أنه يحرم على الجنب غسل المصحف ومسحه وعلى وجوب تعمير البدن بالغسل وأنه لا يكفي في
الجنبات مسح الرأس بالماء قياضاً إلى الخلف أي فكأنه يجب ترغيعه في الجنبات وغسل الجبين ولا يكفي فيه
بأسع فكذلك الرأس في الجنبات يجامع كون كل منهما مسحاً وحالاً أحد ذلك دلالة لاصريه هذا ما وجدته من
مسائل الإجماع * وأما ما احتلفوا فيه من ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على وجوب الغسل من النقاء
اغتائين وإن لم يحصل الزوال مع قول داود وجامع من الصعبة بأن الغسل لا يجب إلا بالزوال لم يثبت نسخ
ذلك ولا فرق بين فرج الأدمي والبهيمة عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجب الغسل في وطء
البهيمة إلا بالزوال فالاول مشدد والثاني مخفف في مسئلتنا جماع الادعية والبهيمة فجميع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الاول في المسئلتين حصول اللذة التي يغيب معها العبد عن مشاهدة حضرة به عاذ مع ثبوت
الدليل فيه ووجه الثاني فيما عدا ذلك لانه لا تسكن إلا بالزوال فالاول خاص بالأكثرين في الغفلة في
التنزه والثاني خاص بالأصغر الذين لا يقدر على التمسك على ما عداه إلا كما هو ويصح أن يكون الأمر بالعكس
من جهة غلبة الشهوة وضعفها فلا يجب الغسل على إلا كما هو إلا بالزوال لان الجماع من غير الزوال لا يؤثر فيه
غيبه من وجه ما هم عليه من الغفلة كما يؤثر في دعوتها عاشة وأيكمل عكاز به كما كان على الله عليه وسلم ثلاثاً به
في قصة تقبيل نسائه وهو صائم أو وهو متوخي ثم يقوم إلى الصلاة فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الإمام الشافعي
أن الغسل يجب بخروج الماء ولم يقارن المذموم قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يجب الغسل إلا مع مقارنة اللذة
نظر وجه الشرط فالاول مشدد والثاني مخفف والقول فيه كالقول في الجماع مع الزوال أو بلا زوال فلا
تعليه * ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أو أدلوا خرج من منى بعد الغسل من الجنبات فإن كان به عاذ بول فلا
غسل والاوجب الغسل مع قول الشافعي وجوب الغسل مطلقاً مع قول مالك لا يجب الغسل مطلقاً فالاول في
تشديد والثاني في دلالته والثالث مخفف بالكلية فجميع الأمر إلى مرتبة الميزان فأحد الشافعي في الاول
وقول الشافعي خاص بالأكثر والشق الآخر وقول مالك خاص بالأصغر كالجماع في فاحش أحد من الأئمة
عن مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي يجب الغسل بخروج الماء ولم يندفق مع قول الأئمة الثلاثة

منه *(فصل)* وانتقلوا إلى أنه لا يجوز دفع الزكوة إلى كافر وأجاز الزهري وابن شبرمة إلى أهل النعمان والظاهر من مذهب أبي حنيفة

جواز دفع زكاة الفطر والكفارات الى الفقى ١١٠ * (فصل) * واختلوا في مسألة الفقى الذى لا يجوز دفع الزكاة اليه فقال ابو حنيفة هو الذى

يعلم وجوب الفسل اذ لم يتدفق فالاول مشدد ومقابل مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجب الفسل الا بانفصال المئتين من رأس الذر كمن لا مع قول الامام أحمد وجوب الفسل اذا أحس بانتقال المئتين من الفطر الى الاحليل وان يخرج فالاول مخفف بخصوصام المسلمين والشافى مشدد خاص بالاكار * ومن ذلك قول مالك وأحمد وجوب الفسل على الكفار اذا أسلم مع قول أبي حنيفة والشافى باستحباب ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف وجه الثاني ان الله تعالى اطلق الحياة على من أسلم بقوله أو من كان من أمة ما قبله وصار جميعه حيا بعد موت فلا يجب عليه غسل الجنابة على وجه الاستحباب و زيادة التزهد ويؤيد ذلك قوله تعالى قل الذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وجه الاول كمال المبالغة فى الحياة فالاسلام أحق الباطن والمبايعى الظاهر فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وجوب امرار البدن على البدن فى غسل الجنابة مع قول الائمة الثلاثة بان ذلك مستحب فالاول مشدد والثاني مخفف وجه الاول المبالغة فى انعاش البدن من الضعف الحاصل له من سرى ان ينفذ خروج النجى والجماع ووجه الثاني الاكتفاء غير والماء على سطح البدن فانه ينجى بالطبع كل ما ر عليه من البدن فاللاقى بقابل الالتذاذ بالجماع * ويخرج المئتين الاستحباب واللاقى عن غلب بالذمة عن احسانه الوجوب والله أعلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا بأس بالوضوء الفسل من فضل ماء الجنب والحائض مع قول أحمد انه لا يجوز للرجل أن يوضأ من فضل وضوء المرأة الم يكن يشاهدها وافق محمد بن الحسن على انه يجوز للمرأة الوضوء من فضل الرجل والمرأة فالاول مخفف والثاني يشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ثبوت الأدلة فيم وجه الثاني ما فى ماء طهارة المئتين من شدة القذارة وعادة ذلك فبدأ أحمد ذلك بما اذا لم يكن يشاهدها فيها ما على انها لم تكن نظيفة كالطهارة على يد بشرية اذ قد يخلف ما اذا كان يشاهدها حال غسلها فانه يعمل بعلمه من طهارة أو امتناع فعلم ان اللاتى بالا كبر الشاى واللاقى بالعوام الاول ونظير ذلك اتفاق الائمة على ان المرأة اذا أجبت ثم حاضت كفها غسل واحد مع قول اهل الظاهر انه يجب عليه اغسلان * ومن ذلك اختلاف أصحاب الشافى في وجوب الفسل من الولادة لابل مع قول بعضهم بعدم وجوبه فالاول مشدد والثاني مخفف وجه الاول المبالغة فى التزهد في خروج النجى ولو صار له وجه الثاني ان الفسل المذكور ومأثره الا لا قدر الحاصل بالولادة عادة فاذا لم يكن قد زفر فلا يجب الفسل مع ما فيها من شدة الوجع حال الطلق فان ذلك يبقى المدة المضعفة للبدن بالكلية لعدم حصول غفلة عن الله تعالى حال الطلق بل تصير كل شهوة منها متوجهة الى الله حاضرة معه وذلك بما يقوم مقام الماء حياطة لبدن فاعلم ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافى وأحمد في احدى الى واثنين يغيرهم قراءة القرآن على الجنب والحائض ولو آية أو اثنين مع قول الامام أبي حنيفة يجوز قراءة بعض آية ومع قول مالك يجوز قراءة آية أو اثنين ومع قول داود يجوز للجنب قراءة القرآن كلمة كيف شاء فالاول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث مخفف بالكيفية فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن فتركوا شيئا قبل بعض الآية كصرف تأييد ذلك بما قاله اهل الحقيقة من أن القرآن كلام الله تعالى وهو أى الكلام من صفات الحق تعالى الظاهر المقدس فلا يناسبه أن يبرز من محل موصوف بالقذارعة معنى أو حواسه أو قلبه وكثيره أو أضافان القرآن مشتق من الفقر وهو الجمع لكونه بجمع القلب على الله تعالى فطلب الشارع من المؤمن أن لا يقرأ شيئا يدعو به الخاصة الى الحضور مع الله الاعلى اكمل حاله في الطهارة بخلاف الجنب والحائض فعلم أن الجنب وغيره أن يقرأ القرآن من الاحكام والاذا كان له لا يحرم القلب على الله تعالى وعليه يجعل قول داود من حيث ان القرآن قرآن وعكبه عند الاكار بخلاف الجنب بين فافهم وأمام جهة الفاظ القرآن فالقوة بين أحدهم قول داود أن القرآن له وجهان وجه الى حضرة صفات الله تعالى وهو القائم بذاته وجه الى الخلق وهو المكتوب فى الصحف والمناويع وروى عنه الفقى الماتع ان يكون التقصيص كفاية على العوام من تجارة وأجرة عقار أو صناعة وغير ذلك واختلافوا فيه بنقد على الكسب لعمدة مؤنونه

كانت نصابا من أى مال كان المشهور من مذهب مالك جواز البضع أى من كان أو بعين درهم أو قال القاضى سعد الوهاب لم يجد ما لك لذلك حدة فانه قال يعطى من له المسكن والخدم والذابة التى لا تقى له عنه وقال يعطى من له أربعون درهما قال والعام أن يأخذ من الصدقات وان كان قسما ومذهب الشافى ان الاعتبار بالكفاية فله أن يأخذ من عدة هوان كلبه أربعون وأكثر وأيسره أن يأخذ مع وجوده وان قل ماله وان كان مشغولا بشئ من العلم الشرعى ولو أقبل على الكسب لا تقطع عن التفصيل يعمل له عند الزكاة ومن أصحابه من قال ان كان ذلك المشغول يرجى فسخ الناس به جاز له الانحد والاولا فلا وأما من أقبل على نوافل العبادات وكان الكسب يمتنع فلا يعمل له الزكاة فان المجاهد على الكسب مع قطع الطمع عن الناس أولى من الاقبال على نوافل العبادات مع الطمع بخلاف تحصيل العلم فانه فرض كفاية وخالق يحتاجون الى ذلك واختلفت الرواية عن أحمد فروى عنه أكثر أصحابه انه متى ما لم تحسن درهمها أو قيمتها ذهب لم يعمل له الزكاة وروى عنه الفقى الماتع

وهل يجوز الأخذ فقال أبو حنيفة ومالك يجوز وقال الشافعي وأحمد لا يجوز ومن دفع زكاته ١١١ الرجل ثم علم أنه غني آخره ذلك عند أبي حنيفة وقال مالك

لا يجوز ومنع الشافعي قولان أصحهما لا يجوز ومن أحد روايات كالأهين
*(فصل) * واتفقوا على أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى الولد وإن علوا ولو ولد من وإن سفلوا إلا ما كانا في أخبار الجبل والجدوي البين إسقاط فقهم عنده وهل يجوز دفعها لمن يرثه من آثاره بالأسوة والعمومة قال أبو حنيفة ومالك والشافعي يجوز وعن أحمد روايات أظهرها أنه لا يجوز
*(فصل) * واتفقوا على أنه لا يجوز دفعها إلى عبده وأجاز أبو حنيفة دفعها إلى عبده غيره إذا كان سيده فقروا هل يجوز دفعها إلى الزوج قال أبو حنيفة لا يجوز وقال الشافعي يجوز وقال مالك إن كان يستعين بها أخذ من كان زوجته على نفسها لا يجوز وإن كان يستعين به على غير نفقتها كان ولادة الفقرا من غيرها أو نحو ذلك جائزة أحد روايات أظهرهما النفي واتفقوا على منع الإخراج لبناء مسجد أو تكفين ميت
*(فصل) * وأجوبوا على تحريم الصدقة المفروضة على بني هاشم وهم خمس باون آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عيسى

به في لسان والمخروط في القلوب فكلام داود يمشي على أحد الوجهين ولا يخفى الورع وطلب شدة التنظيم من كل مكلف وإن لم يكن القرآن مخالفا في لسان ولا في حقيقة أو كثر من ذلك لا يقال والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب التيمم)
أجمع الأمة على أن التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء وأنخوف من استعماله جائز وأجوبوا على وجوب التيمم للعيب كالحادث وعلى أن المسافر إذا كان معه ماء موشى العطش فله أن يحسه ليشربه ويتيمم وعلى أن الحديث إذا تيمم ثم وجد الماء قبل السجود في الصلاة بطل تيممه وزنه استعمال الماء وعلى أنه إذا رأى الماء بعد فراغه من الصلاة التي تسقط بالتيمم لم يجب عادته وإن كان الوقت باقيا وعلى أن التيمم لا يرفع الحدث خلافا لما دوى أن من خلف التيمم استعمال الماء جاز له تركه وإن تيمم بالاختلاف هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الإمام الشافعي وأحدان الصعد في الآية هو التراب فلا يجوز التيمم بالتراب طاهر أو رمل فيه غبار من قول أبي حنيفة ومالك الصعد هو نفس الأرض فيجوز التيمم بجميع أجزاء الأرض ولو لم يجز للتراب عليه رمل لا بأس به وهذا ما قال أنه يجوز التيمم بما حصل بالأرض كالنبات فالأول مسدود والثاني يخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قرب التراب من الماء في الرحمانية قال التراب هو ما يحصل من عكارة الماء الذي جعل الله تعالى فيه كل شيء فهو أقرب شيء إلى الماء بخلاف الغرما فإنه إذا صعد على وجه الماء فقل نقصان العائبة ولا لقرباية فكان ضعيف الرحمانية على كل حال بخلاف التراب وهو متسبيد على الخصوص وجه الله تعالى يقول اغسل يدي من الماء بغيره وبغيره بصحة التيمم بالجر مع وجود التراب بعد الجرح من طبع الماء وضعف روحانيته فلا يكاد يحس العضو المسوح به ولو حق لا سيما أعضاء أمثال التي ماتت من كثرة الماء في والغلات وكل الشهوات وهو مستمر آخرى يقول نعم فاعل الشافعي من تخصيص التيمم بالتراب لانيه ابن قولان رحمانية بعد فقد لا سيما أعضاء من كثرة وقوعه في الخطايا من أمثال النافعة لم يوجب استعمال التراب خاص بالأصغر وجوب استعمال الجرح خاص بالأكابر الذين لا يصون وجههم لكن إن تيمموا بالتراب زادوا روحانية وإن عاشوا وسقطت مرة أخرى يقول وجه من قال يصح التيمم بالجر مع وجود التراب كونه رأى أن أصل الجرح من الماء كأورق في الصبح إن وجدنا قال بأصله أنه لم يثبت أسألك عن كل شيء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء خلق من الماء انتهى لجميع ما على وجه الأرض من طبقاتها أصله من الماء فالطين ما أترق بمنه والجرح ما خلق من ماء الله الجبال ولذلك كان الجرح يقطر ما إذا وقد عليه في النافق لأن أصله من الماء ما قطر ماء لكن لا ينبغي لأمور التيمم بالجرح إلا بعد فقد التراب لأنه من تيمم بغيره بالنظر للتراب وقد قال تعالى فاقنوا الله ما استطعتم وقال صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم فمن فقد التراب كان له أن يتيمم بالجرح ويصير يده وجهه تشبها بالماحين بالتراب وقد قال تعالى فاصبروا لوجهكم وأيديكم منه فظاهر الآية أنه لا بد في صحة التيمم من اتصال جسم من الشيء المضر بعلية اليد والله لا يكتفي انفصال روحانيته من ذلك وإن كانت اليد أطيل أو تقطع ما يحسن فيه قول علماء ثنائي باب الحج أن من لا شعر رأسه يسحب أمرا الموشى عليه تشبها بالحالة في فكذلك الأمر هنا فن فقد التراب المعهود ضرب على الجرح تشبها بالاضار من التراب ومن ذلك لعل ما الشافعي وجوب طلب الماء قبل التيمم وأنه شرط في صحته وهو أصح الروايتين من أحدهم قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى بعدم اشتراط الطلب لصحة التيمم فالأول مسدود والثاني يخفف وجه الأول قوله تعالى فتم تدوا لما قدمه ولا يقال فلان لم يجد الماء إلا بعد أن عليه فيجد وجهه الثاني إطلاق قوله تعالى فتم تدوا أي لم تجدوا ماء عند دارتكم المهاره تشمل الفتد مع الكون وعدم الطلب من الميزان ونحوهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول

وآل الحارث بن عبد المطلب واستفتوا في عبد المطلب فحملوا الشافعي وأحمد في أظهر وأبينة وجوزها أبو حنيفة وحرمها أبو حنيفة

وأحمد على ما في بني هاشم وهو ١١٢ الأصم من مذهب مالك والشافعي (كتاب الصيام) أجوبه على أن الصيام رمضان وليس واجب

على المسلم بن وأنه أحد
أركان الإسلام واتفق الأئمة
الأربعة عليه فليست بوجوبه
على كل مسلم بالغ عاقل طاهر
مقيم قادر على الصوم وعلى
أهل الحائض والنفساء يحرم
عليهما فعله ولو فطما
يصح ولزمهما قضاء وعلى
أهله بباح للصائم والمرضع
الفطر إذا خاف على نفسه
أو ولده ما علكن أو صامتا
صم فإن أفطر نكح أو قال
الولدين هما القضاء والكفارة
من كل يوم مد على الرأج
من مذهب الشافعي وبه قال
أحمد وقال أبو حنيفة
لا كفارة عليهم من مالك
وأثبت أحداهما للوجوب
على المرضع دون الحامل
والثانية لا كفارة عليها وقال
ابن عمر وابن عباس يجب
الكفارة دون القضاء
(فصل) واختلفوا على
أن المسافر والمريض الذي
يرحم برؤه بباح لهما الفطر
فإن صام أحدهما كان فطره
وقال بعض أهل الظاهر
لا يصح الصوم في السفر وقال
الأوزاعي الفطر أفضل مطلقا
ومن أصح ما ختمنا من إفرم
يجزله الفطر عند الثلاثة
وقال أحمد يجوز واختاره
الزبيدي وإذا قدم المفسر
مفطر أو أورد المريض أو بلغ
الهي أو أسلم الكافر أو
طهرت الحائض في أثناء
التهلوت منهم مسائل بقية

التهلوت عند أبي حنيفة وأحمد قال مالك يستحب وهو الأصم من مذهب الشافعي فإذا أسلم المرتد وجب قضاء ما فات من الصوم وجوب

وجوب الطهارة لكل فرصة واحدة وصاحبه وجبته الماء لاسميان تدهم أول الوقت وآخر الصلاة إلى آخر الوقت فان أعضائه متعطف بالكلية حتى كأنه يتعاهر أو لو جف من قالي يجمع بالتيه ماشاء من الفروض ولكونه بدلان الطهارة بالماء أنه يفعل به ما فعل بالوضوء أو غسل ثلثة اثبتهم قبل دخول الوقت كإزالة أبو حنيفة على أصل قاعدة البدلية وإن لم يلحق البدل بالبدل منه في كل الأمور فان أعضائه يتيم خاصة عن أعضاء الوضوء وروايت القرب تضعف عن وجوبه الماء وقد رخص المحققين أن التيمم بهادة مستقلة وليس هو بديل عن الوضوء والغسل أمر بالله تعالى به عند المرض أو قلة الماء سفر أو خضر أو قال ما لا والشافعي وأحمد لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت وأجمعوا على أنه إذا رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة التيمم لإعادة عليه وإن كان الوقت باقيا كما روي الباب ومن ذلك قول يصفو بمحمد بن الحسن أنه لا يجوز التيمم أن يوم بالوضوء مع اتفاق الأئمة على جواز ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الاتق بالعلم أن يكون أكل الناس طهارة وأنه واسطة بين الله تعالى وبين عباده وأقرب إلى حضرته به منه من حيث نشاط وجه الثاني كون التيمم طهارة على كل حال فحاجات صلاته بمنزلة حاجات ما صلاجه أماما ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه لا يجوز التيمم لصلاة العبد في الحضر وإن خفف فواته ما مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالأول مشدد في الطهارة تخفف في أمر الصلاة والثاني بالمكس ولكل مذهبه ما مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالأول مشدد في الطهارة تخفف في أمر الصلاة والثاني بالمكس ولكل وخاف فوت الوقت فان كان الماء بعدا عنه أو في بئر أو سائر من مخرج الوقت أنه يتيمم ويصلي ثم إذا وجد الماء عاد مع قول مالك أنه يصلي بالتيمم ولا يبدو مع قول أبي حنيفة أنه يصبر إلى أن يقدر على الماء فالأول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث تخفف في أمر الصلاة مشدد في أمر الطهارة فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط في الطهارة لتعدد علما وفي الصلاة وجه الثاني الاحتياط في الصلاة وجه الثالث الاحتياط لكامل الصلاة انتهى تعالى في بعض من الله تعالى أن يقف بين يديه في تلك الصلاة بطهارة تخفف لا يعضد الحلية التي بها يصعد كالأقبال على مناجاته وقد ضبط الإمام البهني محاولة السهم التي يطلب التيمم الماء منها عيانا ثلثة أذرع أو إلى أرومائه ثم ذراع انتهى فاعلم ذلك فإنه قل من العلماء من صرح به ومن ذلك قول الإمام الشافعي وأحمد في رواية ابنه يجب على المكاف استعمل ما وجد من الماء الخليل الذي لا يكتفي به يتيمم عن باقي الأذنه مع قول باقي الأئمة أنه لا يجب عليه استعماله بل يتركه ويقيم فالأول مشدد ويؤيده حديث إذا أمرتك بأمر فأول ما منما استعمله والآخر في استغفاب بعلم استعمال الماء القليل مع التيمم وجهان الطهارة بالمعة لم يلفظاها عن الشارع صلى الله عليه وسلم وصاحب هذا القول يقول في قوله تعالى فلم يجسد وأما أي يكتفي بثلثة طهارة تيمم وهو مقابلة يقول قد استعملنا طهارة بعض الأعضاء بالماء فوجب تكملها بالتيمم فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام الشافعي من كان عضو من أعضائه مخرج أو كمر أو قروح وألقى عليه جيرة وخاف من زهها تلف أو عسر على الجيرة يتيمم مع قول أبي حنيفة وما لا أنه ان كان بعض جسده مخرج أو بعضه مخرج أو لكن الأكثر هو الصحيح غسله وسقط حكم الجرح ويوجب صب مسحه بالماء وان كان الصحيح هو لازل يتيمم وسقط غسل العضو الصحيح وقال أحمد يغسل الصحيح ويتيمم عن الجرح من غير مسح للجيرة فالأول مشدد والثاني مخفف بالتفصيل فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول الأخذ بالاحتياط بزيادة وجوب مسح الجيرة لما أخذ من الصحيح غلا الاستسالة وجه الثاني أنه إذا كان أكثر الجرح أو القسر يمتحنا لحكمه لأن مشددة الإلزام حشدة في مخرج طهارة العضو من غسله بالماء فان الأمر اض كما رأت للعلماء بجملة الذين يوجبون ذلك الله تعالى في القرآن ألا التيمم فقط ولم يذكر الطهارة بالمعة في العبادة الواحدة بالماء والترات مع من ذلك قول مالك وأحمد من جسد في المصفر قد دخل على الماء يتيمم وصلى ولإعادة

وجوب الطهارة لكل فرصة واحدة وصاحبه وجبته الماء لاسميان تدهم أول الوقت وآخر الصلاة إلى آخر الوقت فان أعضائه متعطف بالكلية حتى كأنه يتعاهر أو لو جف من قالي يجمع بالتيه ماشاء من الفروض ولكونه بدلان الطهارة بالماء أنه يفعل به ما فعل بالوضوء أو غسل ثلثة اثبتهم قبل دخول الوقت كإزالة أبو حنيفة على أصل قاعدة البدلية وإن لم يلحق البدل بالبدل منه في كل الأمور فان أعضائه يتيمم خاصة عن أعضاء الوضوء وروايت القرب تضعف عن وجوبه الماء وقد رخص المحققين أن التيمم بهادة مستقلة وليس هو بديل عن الوضوء والغسل أمر بالله تعالى به عند المرض أو قلة الماء سفر أو خضر أو قال ما لا والشافعي وأحمد لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت وأجمعوا على أنه إذا رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة التيمم لإعادة عليه وإن كان الوقت باقيا كما روي الباب ومن ذلك قول يصفو بمحمد بن الحسن أنه لا يجوز التيمم أن يوم بالوضوء مع اتفاق الأئمة على جواز ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الاتق بالعلم أن يكون أكل الناس طهارة وأنه واسطة بين الله تعالى وبين عباده وأقرب إلى حضرته به منه من حيث نشاط وجه الثاني كون التيمم طهارة على كل حال فحاجات صلاته بمنزلة حاجات ما صلاجه أماما ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه لا يجوز التيمم لصلاة العبد في الحضر وإن خفف فواته ما مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالأول مشدد في الطهارة تخفف في أمر الصلاة والثاني بالمكس ولكل مذهبه ما مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالأول مشدد في الطهارة تخفف في أمر الصلاة والثاني بالمكس ولكل وخاف فوت الوقت فان كان الماء بعدا عنه أو في بئر أو سائر من مخرج الوقت أنه يتيمم ويصلي ثم إذا وجد الماء عاد مع قول مالك أنه يصلي بالتيمم ولا يبدو مع قول أبي حنيفة أنه يصبر إلى أن يقدر على الماء فالأول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث تخفف في أمر الصلاة مشدد في أمر الطهارة فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط في الطهارة لتعدد علما وفي الصلاة وجه الثاني الاحتياط في الصلاة وجه الثالث الاحتياط لكامل الصلاة انتهى تعالى في بعض من الله تعالى أن يقف بين يديه في تلك الصلاة بطهارة تخفف لا يعضد الحلية التي بها يصعد كالأقبال على مناجاته وقد ضبط الإمام البهني محاولة السهم التي يطلب التيمم الماء منها عيانا ثلثة أذرع أو إلى أرومائه ثم ذراع انتهى فاعلم ذلك فإنه قل من العلماء من صرح به ومن ذلك قول الإمام الشافعي وأحمد في رواية ابنه يجب على المكاف استعمل ما وجد من الماء الخليل الذي لا يكتفي به يتيمم عن باقي الأذنه مع قول باقي الأئمة أنه لا يجب عليه استعماله بل يتركه ويقيم فالأول مشدد ويؤيده حديث إذا أمرتك بأمر فأول ما منما استعمله والآخر في استغفاب بعلم استعمال الماء القليل مع التيمم وجهان الطهارة بالمعة لم يلفظاها عن الشارع صلى الله عليه وسلم وصاحب هذا القول يقول في قوله تعالى فلم يجسد وأما أي يكتفي بثلثة طهارة تيمم وهو مقابلة يقول قد استعملنا طهارة بعض الأعضاء بالماء فوجب تكملها بالتيمم فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام الشافعي من كان عضو من أعضائه مخرج أو كمر أو قروح وألقى عليه جيرة وخاف من زهها تلف أو عسر على الجيرة يتيمم مع قول أبي حنيفة وما لا أنه ان كان بعض جسده مخرج أو بعضه مخرج أو لكن الأكثر هو الصحيح غسله وسقط حكم الجرح ويوجب صب مسحه بالماء وان كان الصحيح هو لازل يتيمم وسقط غسل العضو الصحيح وقال أحمد يغسل الصحيح ويتيمم عن الجرح من غير مسح للجيرة فالأول مشدد والثاني مخفف بالتفصيل فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول الأخذ بالاحتياط بزيادة وجوب مسح الجيرة لما أخذ من الصحيح غلا الاستسالة وجه الثاني أنه إذا كان أكثر الجرح أو القسر يمتحنا لحكمه لأن مشددة الإلزام حشدة في مخرج طهارة العضو من غسله بالماء فان الأمر اض كما رأت للعلماء بجملة الذين يوجبون ذلك الله تعالى في القرآن ألا التيمم فقط ولم يذكر الطهارة بالمعة في العبادة الواحدة بالماء والترات مع من ذلك قول مالك وأحمد من جسد في المصفر قد دخل على الماء يتيمم وصلى ولإعادة

وغير أحد وربان أطهره - أنول ١١٤ عدل واحد ولا يقبل قبله هلال شوال واحد بالاتفاق وعن أبي ثور يقبل ومن رأى هلال رمضان

وحده نعم أن رأى هلال شوال أفطر سرا وقال الحسن وابن سيرين لا يجب عليه الصوم برؤيته وحده ولا يصح صوم يوم الشك عند الثلاثة وقال أحمد في المشهور عنه أن كانت السماء مغيبة كره وإن كانت مغيبة فوجب وإذا رأى هلالها فافطر للهالة المستقلة عند الثلاثة سواء كانت قبل الزوال أو بعده وقال أحمد قبل الزوال له اضحية وعنه بعده وربان * (فصل) * واقفوا على أنه إذا رأى الهلال في بلد ربه فاشية فانه يجب الصوم على سائر أهل الدنيا لأن أصحاب الشافعي هموا أنه يلزم حكمه أهل البلد القريب دون البعيد والبعيد يعتبر على ما يحكمه أمام الحرمين والفرائض والرأفة بمسافة القصر على ما يرضه النورى بانتهال المطالع الجاهل والعراق واقفوا على أنه لا اعتبار بمرقة الحساب والمنزل لا في وجهه من ابن سريج عن عطاء الشافعية بانتمية إلى العاروف بالحساب * (فصل) * واقفوا على وجوب النية في صوم رمضان وأنه لا يصح الإتيان وقال زفر من أصحاب أبي حنيفة أن صوم رمضان لا يقتصر على نية يوم ذلك عن عطاء واختلوا في تعيين النية فقال مالك والشافعي وأحمد في أطهر وأبى ما لا بد من النية وعن أبي حنيفة لا يجب النية بل لو نوى صوما مطلقا أو نفلا

جاز وانتظر في وقتها فقال مالك والشافعي وأحمد وقتهم في صوم رمضان ما بين غروب الشمس ١١٥ إلى طلوع الفجر الثاني وقال أبو حنيفة

يجوز من الليل ما لم ينزل به
أجزأه النبي إلى الزوال
وكذلك نواه في المنذر
المعين وبغفر كل ليلة إلى نية
بجدة عند الثلاثة وقال

مالك يكفيه نية واحدة من
أول ليلة من الشهر أي بصوم
جميعه يصح النفل بنية قبل
الزوال وعند الثلاثة وقال
مالك لا تصعب نية من النهار
كالواجب واختاره المزني

﴿فصل﴾ واجمعوا على
أن من أصبح صائما وهو
جنب إن صومه صحيح وإن
السحب الاغتسال قبل
طلوع الفجر وقال أبو هريرة
وسلم بن عبد الله يطل

صومه ويصلو ويصلي وقال
عروة والحسن إن أتى
الغسل لغير عذر يعال صومه
وقال النخعي إن كان في
الفرض يقضي وانفقوا
على أن الكذب والغيبة

مكر وهتان للصائم كراهة
شديدة وكذا الستم وإن
صح الصوم في الحكم ومن
الروايات أن ذلك بفطر
﴿فصل﴾ وانفقوا على أن

من أكل وهو ظن أن
الشمس قد غابت وأن الفجر
لم يطلع ثبأن الأمر بخلاف
ذلك أنه يجب القضاء
واغتسلوا فيما إذا نوى

الخروج من الصوم فقال
أبو حنيفة وأكثر المالكية
وهو الأصح عند الشافعية
لا يطل صومه وقال أحمد

الاصح من قول الشافعي أنه لا بد من ضربتين في التيمم الأولى الوجه والثانية للدين مع المرفعين مع قول مالك
وأحمد تجزئ ضرب واحدة للوجه والكفين بأن يكون بطون الأصابع لمص الوجه بطون الراحيتين للكف
فالاول مشدود وبالحديث والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ونحوه ما لا يذكر الاشارة
لفوضه فرض نفسك يا أيها كل الحلال والاتلاص في الأعمال وانتصرتهم أسرار الشريعة والله
تعالى أعلم

﴿باب مع الحنفية﴾

أجمع الأمة على أن المسح على الخنفيه في السفر جائز ولم يمنع أحد من المسلمين جوازه الا لخارج واتفقوا على
جوازه في الحضر وعلى أنه إذا اقتصر على مسح أعلى الخنفيين أو من اقتصر على أسفلهما لم يجز ثم وعلى أن
مسح الخنفيه مرة واحدة تجزئ وأنه من نزع أحد الخنفيه وجب عليه نزع الآخر وعلى أن ابتداء مسح
من الحدث عند اللبس لمن وقت المسح الإباحي عن أحداهن ذلك من وقت المسح واختاره ابن المنذر
والنووي وهذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأمة الثلاثة أن

مدة المسح لعقيم بمقدار يوم وليلة وللمرأة بمقدار ثلاثة أيام بلياليها مع قول مالك رحمه الله تعالى أنه لا توقيت في
مدة المسافر ولا لعقيم بل مسح ما بداهه ما لم ينزه أو يصيبه جنة فالاول مشدد في التوقيت والثاني مخفف فيه
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الاول اعتدال مدة المسح لعقيم والمسافر فلا هي طوبى ولا هي
قصيرة وقد اعتمد عليها الشارع والعلماء في مواضع كمدة الحيار للبيوع ومدة أقل الحيز وانما كانت مدة الحاضر
قل من مدة السفر لأن المصلي لأمر الله تعالى في الحضر أكثر وقوعه في السفر عادة فلوزن المدنى الحضر

على يوم وليلة وفي السفر على ثلاثة أيام لم يمانع فقتر روحانية لرجلين أشد الضعف ليدمد مدته تعادلهما
بالماء حتى ألحقهما الجفاف بالرجل الشلاء التي لا احساس لها فصارت مناجاتهما بها كما تنادى الجاف في ضعف
الروحانية فلا شك في أن الأخير ذلك وضعف الشهود للرب حل وعلا وسعت سدى علماء الخواص رحمه
الله تعالى بقول وضعف الاحكام ارجع إلى الشارع فلا ينبغي أن يؤمن أن يقول لم جعل الشارع كذا دون كذا إذا

لم يظهر له حكمه ذلك وقد قال بعضهم أن توقيت المدة لعقيم والمسافر باليوم وليلة وبالثلاثة أيام بلياليها خاص
بالصاغر الذين يتكبرونهم ونوع المعاصي في الليل والنهار وعدم التوقيت خاص بالا كارب الذين لا يكادون
يقعون في مخالفة واحد قبحهم في اليوم وليلة أو الثلاثة أيام لأن الاكابر توبة الروحانية لتوالي
الطاعات فلا يضرب جلدوم به من عملها القوة بحيلها وروحانيتها فرجع الأمر في ذلك أيضا إلى مرتبة

التخفيف والتشديد ومن ذلك اتفاق الأمة الثلاثة على أن السنة في مسح الخنفيين مع أعلاهما أو أسفلهما مع
قول الامام أحمد أن السنة مع أعلاهما فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
﴿ومن ذلك قول الامام مالك أنه لا يجزئ في مسح الخنفيين الا الاستيعاب بل الغرض لكن لو أحل بمسح يماحذي
القدم أعاد الصلاة استيعابا مع قول أحمد أنه لا يجب الاستيعاب المذكور وانما تجزئ مسح أكثر ومع قول أبي

حنيفة أنه لا يجزئ الا بمقدار ثلاثة أصابع أكثر ومع قول الشافعي أنه يجزئ ما يقع عليه المسح فالاول مشدد
والثاني دونه في التشديد والثالث دون الثاني في التشديد والرابع مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
وجه الاول مراعاة الاستيعاب عموما كالاستيعاب في الغسل وتكون الزيادة التخفيف في إسقاط مسح
ما بين الخطوط وجه الثاني أن اسم المسح باليد لا يكون الا بالاصبع أكثر أصابع الحسة أو كلها وجه الثالث

أن مسح الخنفيين أكثر أصابع اليد هو الذي يطلق عليه المسح مع الخنفيين لأن ما قرب النبي صلى الله عليه وسلم
وجه الرابع عدم ورود نص في تقدير مجبته فمثل ما يطابق عليه الامم ومن ذلك اتفاق الأمة على أن ابتداء
مدة المسح من الحدث الواقع بعد اللبس لمن وقت المسح مع قول أحمد في رواية أنه من وقت المسح واختاره ابن
المنذر وقال النووي أنه هو الرابع والاربعون في الحسن البصري أنه من وقت اللبس فالاول به تشديد من

يقال ولو لمعدا قال مالك والشافعي ما رواه أبو نذيرة لا يغلز إلا أن يكون له في يومه أحد روايتان أشهرهما لا يغلز إلا بالفاسح

ومن ابن عباس وابن عمر انه لا يخطر ١١٦ الا بالاستقاء وان ذرعه اقل لم يطر بالاجماع وعن الحسن في رواية انه يطر ولو بقي بين أسنانه

حيث تقصر المدّة والساقي فيه تخفيف من حيث تطو ياه والثالث مشدود من حيث المبالغة في تصغيرها فمن جم
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن الحدث هو ابتداء الرخصة ووجه الثاني أن المسح هو ابتداء العبادة
ووجه الثالث أن البس هو ابتداء الشروع في الرخصة فظاهر حديث اذا طهر فلبس خفيه فانه جعل ابتداء
المدّة من ذلك لا من البس او لا من الحدث ومن ذلك اتفاق الاثني للثلاثة على انه اذا انتقضت مدّة المسح بطلت
الطهارة مع قول مالك ان طهارة باقية حتى يحدث له مسح قوله بالتوقيت في المسح وانه مسح ما رده ولكل
وجه ومن ذلك قول الاثني للثلاثة انه لو مسح الخف في الحضر ثم سافر أتم مسح مقيم مع قول أبي حنيفة انه ان
لم يكمل مسح الخفي ثم مسح المسافر فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول
خاص بقابل الطاعات كالعمام والاشافي خاص بكثير الطاعات كالكلاء العلماء اذ من شأن المطيع حياة أعضائه
فتمسح المسافر بخلاف ظيل الطاعات فان دونه يحتاج الى الماء وهذا اليوم والميلة عادة فافهم ومن ذلك قول
الشافعي في أربع قوافيه والامام أحمد بانه اذا كان في الخف خوف يسير في محل غسل لم يفرض من الرجلين
ينظر منه شيء من القدمين لم يجز المسح عليه سمع قول مالك انه يجوز المسح عليه ما لم يتقاض مع قول داود
يجوز المسح على الخف الخرق بكل حال ومع قول الثوري يجوز المسح عليه مادام يمكن المشي فيه وسمي خفا
ومع قول الاوزاعي يجوز المسح على ما ظهر من الخف على باقي الرجل ومع قول أبي حنيفة ان كان الخرق
مقدرا لثلاثة أصابع في الخف ولو متفرقا لم يجز المسح عليه وان كان دونها جاز قول الشافعي وأحمد مشدود وقول
أبي حنيفة دونه في التشديد وقول مالك ذلك وقول الثوري والاوزاعي مخفف وقول داود أشد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووافقت الحقيقة الشريعة في ذلك ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أربع قوافيه ما
انه لا يجوز المسح على الجرح وقين مع قول أبي حنيفة وأحمد بالجواز وفي رواية عن مالك القول الآخر
الشافعي فالاول مشدود والثاني مخفف ووافقت الشريعة ما عدا حقيقة في التخفيف والتشديد فالجواز خاص بالحاجة
وعدم الجواز خاص بغير الحاجة ومن ذلك قول الاثني للثلاثة بعدم جواز المسح على الجرح بين الأيمن وبكونها
مجاذبة مع قول أحمد بجواز المسح عليهما اذا كانا صغيقي لا شاف الى جلان منهما فالاول مشدود والثاني معتدل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الجواز إطلاق اسم الخف عليهما ووجه الثاني عدم إطلاقه وقد سكّت
الشارع عن بيان ذلك فجاز المسح وعدمه بمجمله على حالين فمن جاز به جاز على الجميع عليه ومن لم يجد
غيره مسح عليه ما هو ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أربع قوافيه ان من تزع الخف وهو يظهر المسح
غسل قدميه سواء طامت المدّة التي زرع أو قصرت مع قول مالك وأحمد انه ان طال الفصل استأنف ومع قول
الحسن وداود لا يجب غسل قدميه ولا استئناف الطهارة ويحلى كجوه حتى يحدث حدث فاستأنف فالاول فيه
تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف بالكيفية فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالحسن والشافعي
خاص بمن يقع في المعاصي وترك ذلك خاص بمن لا يقع فيها كالعلماء والعالمين فان أبادتهم حجة لا تحتاج الى
احكامهم بالماء بعد التزع بخلاف أبا من من يعصى فافهم والله تعالى اعلم

(باب الحوض)

أجمع الاثني على ان فرض الصلاة قطع عن الحدث مدة حضاها على انه لا يجب عليها انصافا وعلى انه يحرم
عليها العواف باليت والابن بالمسجد وعلى انه يحرم طوافها حتى ينقطع حضاها وعلى ان وطء الحائض
في الفرج حرام وعلى انه اذا انتقض دمها اقل الحيض لم يجز وطؤها حتى تقتبل وقال ابن المذران ذلك
كالاجماع وعلى ان الصلاة تحرم على الحائض كالجنب وعلى انه يحرم بالنفاس ما يحرم بالحيض هذا ما وجدته
من مسائل الاجماع والاتفاق وأما الاختلاف فيه في ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان أول سن الحيض
في الاثني تسع سنين وهو القول الرابع عند أبي حنيفة يضم الى رواية الاخرى عند أبي حنيفة ان أول إمكان
البلوغ فيه خمس عشرة سنة فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص بمن

طعام أو غيره يجرى به ريقه
لم يطران بجز من تميزه
وجه فان اتلمه بطل صومه
عند الجماعة قال أبو حنيفة
لا يطل وقدره بعضهم بالحصة
والحنفية يطران الا في رواية
عن مالك وبذلك قال داود
والنقل في باطن الاذن
والاحليل يطر عند الشافعي
وكذا الاستعاظ (فصل)
واتفقوا على أن الجماعة
تكره وانما لا تضر السائم
الا أحمد فانه قال يفسد
الحاجم والمحمول ولو أكل
شا كافي طلع الفجر ثم ان
له انه طلع بطل صومه
بالانفاق وقال عطاء وداود
واحدا في قضاء علمه حتى
من مالك انه قال يقضى في
المرض ولا يكره للسائم
الا كمال عند أبي حنيفة
والشافعي وقال مالك وأحمد
يكروه لو وجد طم السكبل
في حلقه أضر عنده ما ومن
ابن أبي ليلى وابن سيرين
ان الاكتمال يطر
(فصل) واجمعوا على
أن من وطئ وهو سائم في
رمضان عامه من غير عذر
كان عاصيا وبطل صومه
ولزمه امساك بقية النهار
وطيبه الكفارة الكبرى
وهي حق وقصة فان لم يجد
فصيام شهرين متتابعين
فان لم يستطع فاعطاهم مائتين
مسكينا وقال مالك هي على
التخيير والاطعام عنده أول
وفى على الزوج في الاصح من مذهب الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك على كل واحد كفارة فان وطئ في يومين من

ومضان لزمه عند مالك والشافعي كقارن وقال أبو حنيفة إذا لم يكفر عن الأولى لزمه كفارة واحدة ١١٧ أو في يوم مرتين لم يجب بالوطء الثاني

كقارن وقال أحمدان كفر

من الأولى لزمه الثاني كفارة

﴿فصل﴾ وهو جعوا على أن

الكفارة لا تصح في غير أداء

رمضان وعن قتادة لم يجز

في قضاءه ما أتت به وقا على أن

الموطوءة مكرهة وأولامة

يفسد صومها ولو يبرها

القضاء إلا في قول للشافعي

وعلى أنه لا كفارة عليه إلا في

رواية عن أحمد ولو طلع

الغمر وهو جامع قال أبو

حنيفة إن نزع في الحال صح

صومه ولا كفارة عليه وإن

استدام لزمه القضاء دون

الكفارة وقال مالك إن نزع

لزمه القضاء وإن استدام

لزمه الكفارة أيضا وقال

الشافعي إن نزع في الحال

فلا شيء عليه وإن استدام

لزمه القضاء والكفارة وقال

أحمد عليه القضاء والكفارة

مطلقا نزع واستدام

﴿فصل﴾ وهو طلع الغمر

وفي فيه طهارة غفلة أو كان

بجماع نزع في الحال صح

صومه عند الجماعة إلا ما لا

فيه قال يطل والقابلة في

الصوم محرمة عند أبي حنيفة

والشافعي في حق من غرله

شهوته وقال مالك في محرمة

بكل حال وعن أحمد وإن كان

ولو قبل فأعذر لم يضر عند

الثلاثة وقال أحمد يضر ولو

نظر بشهوة فأقفل لم يطل

صومه عند الثلاثة وقال مالك

يطل ﴿فصل﴾ وهو ديجوز

للمسافر الغفر بالأكيل والجماع عند الثلاثة وقال أحمد لا يجوز له الغفر بالجماع ومتى جامع المسافر عند غفلة

بالدعاء غالباً والشافعي يخاص به بالإدبارة كذلك ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه ليس لأمه انقطاع
الحض من دمعة متعمداً في جوعه إلى عادة البلدان فإنه يختلف باختلاف في الحر أو البرودة مع قول أبي
حنيفة في أحق قوليه أن أمه سبورت في الرواية الأخرى أن أمه في الرواية الأولى إلى خمس وخمسين ومعه قول أحمد
في رواية أن أمه تسبورت مطلقاً في العريبات وغيرهن وفي رواية الأخرى تسبورت في الرواية الثالثة عنه أن
كن عريبات فتسبورت أو بغيرهن فمحمود فالأول يخفف والثاني شدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول أبي حنيفة أن أقل الحضي ثلاثة أيام أو أكثره عشرة أيام مع قول أبي حنيفة أن أقل الحضي يوم واحد
وأكثره خمسة عشر يوماً مع قول مالك أن أقل الحضي ليس له حد يجوز أن يكون ساعة أو أكثر خمسة عشر
فالأول والثاني يخفف في أمر الصلاة الثالث شدد فيها وهو أن يكون الأمر بالمكس لأن من احتاط للصلاة
قل احتياطه لعلها تروى بالعكس فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن أقل
طهرين الحضتين خمسة عشر يوماً مع قول أحمد أنه ثلاثة عشر يوماً مع قول مالك أنه لا عمل بين الحضتين وقتنا
يعتمد عليه ومن بعض أصحابه أن أقله عشرة أيام فالأول شدد والثاني فيه تشديد الثالث يمتثل للأمرين
وغيرهما فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولا يخفى أن الاحتياط لعمدة الصلاة أولى من الاحتياط للطهارة
من حيث أن المقاصد أمرها آكل من الوسائل ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي بغيره الاستمتاع
بما بين السرورتين كمنه من الحائض مع قول أحمد ومحمد بن الحسن وبعض أصحاب مالك والكعبة وبعض كبار
الشافعية يجوز الاستمتاع فيما دون الفرج فالأول شدد وهو محمول على من لا يملك له به والآخر يخفف وهو
محمول على من يملك له به ويسمى الأول تحريراً المحرم للآخر بماله من كحريم الفرج ولذلك اختلف العلماء
في تحرير الأول واتفقوا على تحرير الثاني وتظهير ذلك ما قاله في قبله الصائم فحرم على من لا يملك له به ويجوز
لبن يملك له به يؤيد الأول ظاهر قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرن ما بين السرورتين وكسبه طاق عليه
فربان ومن حاكم حول الحلي يوشك أن يقع فيه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك والشافعي أن أجمع قوليه وأحد في أحدهما ويستحب الصدق بينان وطئ وطئ في إقبال الدم بشهوة في
وأغسله الاستغفار والتوب مع قول أحمد أنه يستحب الصدق بينان وطئ وطئ في إقبال الدم بشهوة في
أدبار مع قول الشافعي في القديم أنه يلزمه الغفراسة في قدوها وتول المشهو ودينار تقول أحمد والشافعي
رقبة بكل حال وفي الرواية الأخرى من أحمد يدينار وأضعف من غير فرق بين إقبال الدم وأدباره فالأول يخفف
والثاني فيه تشديد وعنى الرقبة غابة التشديد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان والأول محمول على حال
الفقراء الذين لا مال لهم والآخر محمول على حال المتوسعين وعنى الرقبة محمول على حال كبار الأغنياء من
الأمر أو نحوهم فافهم ومن ذلك قول أكثر العلماء أنه يحرم وطء من انقطع دمها حتى تغسل ولو كان
الانقطاع لاكثر الحضي مع قول أبي حنيفة أنه انقطع دمها لاكثر الحضي جاز وطؤها قبل الغسل وإن
انقطع لدون أكثر الحضي لم يجز وطؤها حتى تغسل أو يحمي وقت صلاته مع قول الأوزاعي وداود إذا
غسلت فرجها جاز وطؤها فالأول شدد والثاني فيه تشديد الثالث يخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان
لبن انقطع دمها حتى تغسل غسلاً عاماً ليدن كاهه والمبالغة في التنظيف والتطهير ليعاين أن ينشتر من الدم
إلى خارج الفرج بانتشار العرق فغير ما ورد في حديث فافهم لا يدري أين يأتى بشهو وجهه من قال يجوز وطؤها
إذا غسلت فرجها فقط إن الذي حرم الوطء لأجله خاص بالدم الكائن في الفرج وليس خارج الفرج
دم يؤذى كراجماع فإذا غسلت المرأة فرجها جاز وطؤها لانتعاج الدم بالماء لا يزيد الفرج طهارة
ولا نظافة يادق على غسل دمه الذي في داخل الفرج وقد غسسته ففهم قول الأئمة في وطءه حتى تغسل
على من لم تشدد عليه في شئ من الهرم ويحمل قول الأوزاعي وداود على من اشتد عليه كالشاب فراجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمدان الحائض إذا أتت مع دمها لم تجز دماءها ثم ينشتر ويحمل

للمسافر الغفر بالأكيل والجماع عند الثلاثة وقال أحمد لا يجوز له الغفر بالجماع ومتى جامع المسافر عند غفلة

على أن من تعدد الأكل والشرب صحى ١١٨ مقية في يوم من شهر رمضان انه يجب عليه القضاء وما لا يشية النهار ثم اختلفوا في وجوب

الكفارة فقال أبو حنيفة ومالك عليه الكفارة وقال الشافعي في أرجح قوليه وأجدا لكفارة عليه وانفقوا على أن من أكل أو شرب ناسيا فإنه لا بد صومه لا مالكا فإنه لا بد صومه ويجب عليه القضاء وانفقوا على أنه يحصل قضاء ذلك اليوم الذي تعدد الأكل فيه بصيام يوم مكانه وقال أبو حنيفة لا يحصل إلا بتين عشر يوما وقال ابن المسيب يصوم عن كل يوم شهرا وقال النخعي لا يقضى إلا بالتين يوم وقال علي وابن مسعود لا يقضيه صوم الدهر (فصل) إذا قبل الصائم شيئا من محظورات الصوم كالجماع والاكل والشرب ناسيا الصوم لم يبطل عنه أي حنيفة والشافعي وقال مالك يبطل وقال أحد يبطل بالجماع دون الأكل وتجب الكفارة ولو أكره الصائم حتى أكل أو أكره المرأة حتى مكنت من الوطء فهل يبطل الصوم قال أبو حنيفة ومالك يبطل والشافعي قولان أحدهما عند الرافعي البطلان وأصحهما عند النووي عدم البطلان وقال أحد يبطل بالجماع ولا يبطر بالاكل ولسبق ما اخصه والاستثنائي الجوفه من غير ما بلغه قال أبو حنيفة ومالك يبطر والشافعي قولان أحدهما أنه لا يبطر وهو قول

وطوهم قول مالك وأبي حنيفة في المشهور عنه أنه لا يبطر وطوهم حتى تسلم وأما الصلاة فتتيمم وتصلى فالأول تخفف والثاني مشدد فرفع الأمر إلى مرتبتي الميزان وبصع حل الأول على من خاف العنت والثاني على من لم يخف ذلك ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن الحائض كالجنب في الصلاة وأما في القراءة فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد بن النضر أن القراءة مع قول مالك في أحد يرى رأيهما متفقاً أما أن يقرأ في الرواية الأخرى أنه متفق إلا بآيات البقرة والأول نقله الأكثر ومن أصحابه وهو مذهب داود فالأول والثالث تخفف وأحدى الروايتين عن مالك مشددة فرفع الأمر إلى مرتبتي الميزان والقواعد الشرعية تحكم على أن كل ما جاز للقصر وقت ينقصر بقدرها ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد بن الحارث أن تخفف مع قول مالك والشافعي في أرجح قولهما تخفف فالأول مشدد في أمر الصلاة وأن الحامل إذا رأت الدم تسلي والثاني تخفف في أمر الصلاة وتم إذا رأت الدم لا تسلي فالأول رأى أمر الصلاة والثاني رأى أمر الطهارة وكل من - ماوجه ولكن من رأى المقاصد قدم على من رأى الوسائل في العمل ولو أوجب خروج الدم من الحامل مضع الولد فيه يتعدى بدم الحاض فإذا ضعف الولد فاض الدم وخرج ثم إن الضعف لا يكون غالب إلا في الأشغاع من الشهر وإن الولد يقرى في الفرد وذلك كان من ولد السيدة أم شعيرة ومن ولد السيدة أم شعيرة لا بعش والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز وعاء المستحاضة كصلى وتصوم مع قول أحد يجرى وطهارة الفرج إلا أن خاف حلها العنت فيجوز في أصح الرايتين فالأول تخفف والثاني فيه تشديد فرفع الأمر إلى مرتبتي الميزان وبصع حل الأول على من خاف العنت أيضا فان دم المستحاضة لا يتحلل من بعض أو صاف دم الحاض فيه بعض أنى لم ذكر الجامع فانهم * ومن ذلك قول الشافعي أن من النقاء بين أفضل الحاض حيف مع قول من قال أنه طهر فالأول تخفف في أمر الصلاة والثاني مشدد في أمرها وأما الطهارة حتى لا تنفخ الحائض بين يدي بها في الصلاة فهي فذرة منتنة إلى الكفارة فكل منها هو - من حيث علمها بالاحتياط للصلاة والطهارة ووجه الثاني الأخذ بظاهر حديث فإذا أقيمت الحضة فدرى الصلاة وإذا أدبرت فاعسلى هناك الدم وصلى لشمول أدبرت لا تقطعه بعد وأقل الحوض وانقاعه بعد أكثر والبدلة في تحريم الصلاة قطير الدم فإذا انقطع ولم يتقاطر فلها أن تغتسل وتصلى كما تفعل عند انقطاعه بعد أكثر الحاض فتأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أكثر الناس أو يعون بومام قول مالك والشافعي أن أكثر ستون يوما قال الباقين سعد - يعون فالأول مشدد في أمر الصلاة والثاني فيه تخفيف وقول الباقين تخفف جدا فرفع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا انقطع دم النساء قبل بلوغ الغلبة جاز وطوهم أي بشرط من غير كراهة مع قول أحد ليس له وطوهم أي ذلك الطهر الأبعد أو يعين بومام فالأول تخفف والثاني مشدد وبصع حل الأول على من كان يخاف العنت والثاني على من لا يخافه انتهى وقد ذكرنا من الباب بعض مسائل فقس بأخى ما لم يذكره من مسائل الحاض على ما ذكرنا من وجوه إلى مرتبتي الميزان وإنه تعالى أعلم بالصواب

(كتاب الصلاة)

أجمع المسلمون على أن الصلاة المكتوبة في اليوم واليلة خمس وهي سبع عشرة ركعة فرضها الله تعالى على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغة عاقله خالية من حيض أو نفاس وعلى كل من وجبت عليه من المسلمين ثم تركها جاحدا للوجوب بها كفر وعلى أن الصلاة من الفروض التي لا تقع فيها النيابة ولا يجامع وانفقوا على أن الأذان والأقامة للصلوات الخمس والجمعة مقرر وعان وأجمعوا على أنه إذا نطق أهل بلد على تركه فواته لأنه من شعائر الإسلام فلا يجوز تعطيله وعلى أن التتوب بيمشروع على أذان الصبح خاصة أو أجمعوا على أن السنة في العدين والكسوفين والاستسقاء النداء بقوله الصلاة جامعة وعلى أنه لا يستدأ بأذان المسلم المعقل وأنه لا يستدأ بأذان المرأة أو غير جال وعلى أن أذان الصبح المبرم معتد به وكذا أذان المحدث إذا كان حدثه أصغر وأنه تعالى أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس وأتم الأصل قبل الزوال وأجمعوا على أن آخر وقت

أحمد ولو أتى على الصائم جميع المنهات لم يصح صومه ولا تقبولة الزنى مع ولو نام جميع المنهات مع صومه لا تخاف من صلاة

الاصغر من الشافعية أنه يبطل (فصل) من فاتة شيء من رمضان لم يجزه تأخير قضائه ١١٩ فان أخوم من غيره حتى دخل رمضان

آخر أتم وزم مع القضاء لكل يوم من هذا مذهب مالك والشافعي وأجدو قال أبو حنيفة يجوز تأخير الموت ويجز عن الإمام ما سقط عنه الغرض فألا ولد سدود الثاني يخفف وعليه عمل الناس سلفا وخلفا فليبلغن أحد منهم أمر المحضر بالصلاة وجهه قول الإمام أبي حنيفة المتقدم أن من حضره الموت صار في جمعة قلبه مع الله تعالى أعظم من اشتغاله بغيره وأمر الصلاة لأن الأفعال والأقوال التي أمرنا الله تعالى بها في الصلاة إنما أمرنا بها لسهولة إلى الحضور ومع الله تعالى فيها والمحضر انتهى سيره إلى المحضرة ويمكن فيها قصر حكمه حكم الولي المأذون به أو سائر الرعايا من كتابناهم ومن ذلك قول الإمام مالك والإمام الشافعي أن من أغنى عليه بمرض أو بسبب مباح سقط عنه قضاء ما كان عليه في حال انغماسه من الصلاة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب القضاء إلا إذا كان الغياب يوما وليلة فإذ قد روي أنه زاد على يوم وإليه لم يجب القضاء مع قول أحد أن الانغماس لا يمنع وجوب القضاء فألا ولد مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول ترجيح المعنى عليه عن التكليف حال انغماسه وجه الثاني الاختصاص من الاحتياط مع خطبة الشقة في قضاء ما كان يوموا إلى اختلاف ما زادناه يشق وجه الثالث الاحتياط بالاحتياط الكامل مع إمكان القضاء تشديد الشارع في الأمر بما كمل الصلاة ونبيه عن أن يأتي بالعبود القضاة وصلاته ناهية فكل من مذهب لا يفتو عنه فالأثر بالأكابر من العلماء والصالحين وجوب القضاء لأن التخصيف في عدم القضاء انما هو للعوام وقد كان الشافعي يؤخذ عن أصحابه كثيرا فبلغ ذلك الجند فقال هل ردعته عليه في أو فوات الصلوات فقالوا نعم فقال الحمد لله الذي لم يجعل على رجل من أمتي أن يترك الصلاة خلفه ولا يجمع بين الصلاة والشافعي أن من ترك الصلاة كسلا لا يجد حرجا على من ترك الصلاة بالسيف ثم تجزى عليه بعد فاته أحكام المسلمين من الغسل والصلاة عليه والدفن والارتواء أصح من مذهب الشافعي فله صلاة فقط بشرط إخراجها عن وقت الضرورة ويستتاب قبل القتل فان تاب والأتى مع قول الإمام أبي حنيفة أنه يجب أن يداوى حتى يصلي وقال أحد في إحدى رواياته واختارها أصحابه أنه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة أو المختار عند جمهور أصحابه أنه يقتل بكفره كالمرتد وتجزى عليه أحكام المرتدين فلا يصلي عليه ولا يورث ويكون ماله ذبا فألا ولد فيه تشديد من جهة القتل والى تخفيف من حيث الحبس وعدم القتل والثالث مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول أن لا نكره أحد من أهل القبلة بترك غير الكفر الجمع عليه وجه الثاني علم الإمام أبي حنيفة بأن الحق جل وعلا يجب بقاء العالم أكثر من اتلافه مع غناه عن المعاصي والطبيع وقد قال الله تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وروى السيد أود عليه الصلاة والسلام لما أراد بناء بيت المقدس قال كل من شئنيته يهدم فقال ما رباني كتابي بيت شيا من بيتي يهدم فأوحى الله تعالى إليه أن يبنى لا يقوم على يدي من سفك الدماء فقال ما رب أليس ذلك في سفك الدماء فقال بلى ولكن اليسوا عبدا انتهى وفي الحديث لأن يخطئ الإمام في العفو أحب إلى الله من أن يخطئ في العقوبة انتهى فانه لا ينبغي لأحد أن يقتل رجلا يقول ربي الله الأبا من صرح من الشارع وأما وجه الثالث فهو غاية العفوة على جناب الحق جل وعلا لا عمل به راجع إلى اجتماع الإمام لأملاكه فأن رأى قتله أصح للإسلام والمسلمين قتله كقتل العلماء الخارجين عنه الله تعالى وألا ولد فقتل في الإسلام فتر لا يسدها إلا أسك وإن رأى الإمام ترك قتله أرحح له ترجع على قتله تركه فافهم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن الكافر إذا صلى الفرض أو الغل في المسجد في جماعة حكمه بالإسلام مع قول الشافعي أنه لا يحكم بالإسلام إلا أن صلى في دار الحرب أو في غيرها بالشهادتين ومع قول مالك أنه لا يحكم بالإسلام إلا إذا صلى في الأمان فختاروا قال وأذا صلى في السفر وهو يخاف على نفسه لم يحكم بالإسلام مع اتفاق سواه أملي في جماعة أم مفردا في محدد أو غير في دار الإسلام أو غيرهما الأول يخفف جراح على قواعد

من أهل البيت وقال أحد لا علم شيء بعد الفرائض أفضل من الجهاد (فصل) ومن شرع في صلاة طوع أو صوم طوع أو سبى

عند الشافعي وأحد المتأخرين ١٢٠ فقاموا لاختصاصه عليه وقال أبو حنيفة وما لك يجب الاعتناء وقال محمد بن داود دخل الصائم تطوعا على أن

حلف عليه فأنظر وعلمه
القضاء (نص) ولا يكره
أنفراد الجمعة بصوم تطوع
عند أبي حنيفة وما لك وقال
الشافعي وأحد أبو يوسف
يكره ولا يكره السواك في
الصوم عند الثلاثة وقال
الشافعي يكره السواك
الصائم بعد الزوال والختار
عند متأخري أصحابه عدم
الكره

● (باب الاستكفاف) ●
اتفقوا على أن الاعتكاف
مشرع وأنه قربة وهو
مستحب بكل وقت وفي العشر
الأواخر من رمضان أفضل
اطلب إليه التقوى واتفقوا
على أنها تطالب في شهر
رمضان وأنها في الألبا
حنيفة فإنه قال هي في جميع
السنة وحكى عنه كمال ابن
عطاء في تفسيره أنها رفعت
قال وهذا مردود واختلاف
القائلون بأنها في شهر
رمضان في أرجى ليلته
فقال الشافعي أرجاها ليله
الحادي أو الثالث والعشرين
وقال مالك هي أفراد ليلي
العشر الأخير من غير
تعيين ليلته وقال أحمد في
ليلة سبع وعشرين

● (نص) ● ولا يصح
الاعتكاف إلا بمسجد وعند
مالك والشافعي وبالمجامع
أفضل وأولى وقال أبو حنيفة
لا يصح اعتكاف الرجل إلا
بمسجد تقام فيه الجماعة
وقال أحمد لا يصح الاعتكاف إلا بمسجد تقام فيه الجمعة ومن حذفت أن الاعتكاف لا يصح إلا بالمسجد الثلاثة ولا يصح اعتكاف أحدهما

الشارع من التخصيف على الصفاء وقد يأسع رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه لا يز يدعى صلاتين
فقط من الجنس فبأنه وقال بتخصيص صوت - يصلي لنفسه أن شأفه تعالى ووجه الثاني الاعتكاف بالقرية وهو
انفراد الجمعة بالصلاة إلا إذا لم يكن في الإسلام قرية كما هو وجه قول الإمام مالك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة وما لك والشافعي أن الأذن والأمانة سنتان فالصلاة لنفسه والجمعة مع قول
الإمام أحمد أنه افترض كتابة على أهل الأمصار ومع قول داود أنه أو أوجب لكن تضع الصلاة عن تركها
ومع قول الأوزاعي أن نسي الأذن وصلى أعاد في الوقت ومسح قول عطاء من نسي الأمانة أعاد الصلاة
فالأول يخفف والثاني والثالث فيه تشديد ما رواه عن محمد في الأذن والخامس مشدد في الأمانة فخرج
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المسلمين لا يحتاجون إلى التشديد في دعائهم إلى الصلاة بل هممة
كل واحد منهم متوفرة على فعل كل صلاة بدخول وقتها فكأن الأذن الذي هو عاملهم بالوقت أغناهم على
سبيل الاستحباب فقط ووجه الثاني ظاهر وهو أنه يكفي أهل القرية بأهل الأمصار واحد أو رجل بحسب
عموم الصوت أو الأصوات لأهل القرية الثلاثين باب التسهل بالصلاة في أول وقتها أو يتمادى الناس إلى أن
يكاد الموت يخرج بأصنافه ورداذا أذن في قرية آمن أهلها ذلك اليوم من نزول العذاب وما كان كذلك
فالتشديد فيه مطالب وذلك تشدد داود وجه الله تعالى بقوله بالوجوب يشدد غيره في إعادة الصلاة ترك الأذن
أو الأمانة من حيث أن في كل منهما افتح باب التهور ولو قوف بين يدي الله تعالى على وجهه انشروع وكال
الحضور لأن الصلاة بدونها ما شدد على صاحبها كجورد فالأذن أول مراتب استسما الحضور
في محل الجماعة مثلا ولذلك كان لا كالأول بحضوره إلى المسجد الآخر قول المؤذن حتى على الصلاة حتى على
الفساح وأما الأمانة فهي ثاني مرتبة للتهور للحضور وقول الله أكبر ثالث مرتبة فكذلك اختلفهم الأحكام
● ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يسأل النساء الأمانة مع قول الشافعي أنه أسكن في حقهن فالأول مخفف
والثاني مشدد ووجه الأول أن النساء ما جعلن بالصلاة الأمانة مشددا أعذارا لرجالهن ووجه الثاني
عموم خطاب الحق جل وعلا بأمانة الذين لرجالهن والنساء وانظره أفرج جمع الأمر إلى المرتبة الميزان
ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أنه يؤذن للفرائض وبقية مع قول مالك والشافعي في الجدة بغيره ولا يؤذن
ومع قول أحمد أنه يؤذن للأولوي بغيره في وقت وهو رواية عن أبي حنيفة فالأول مشدد في أمر الأذن والأمانة
لبنية الناس ولو قوف بين يدي الله عز وجل والثاني مخفف ووجهه أن الأمانة تنبئ في تهور الناس لأن
الأذن كان للحضور والى مكان الجماعة والناس قد حضروا فبأن الأمانة بين يدي الله تعالى في وجه الثالث
زيادة التهور بالأذن الأولوي لتسليق الناس أجمعين مع الأذن واجابته - لم يؤذن فخرج الأمر إلى
مرتبة الميزان ● ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن الأمانة متى مشى كالأذن مع قول مالك أنها كالأفراد
وكذلك عند الشافعي وأحد الأقول قد قامت الصلاة قوم مشى فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه
تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تكرار التكبير وما بعده تحجيد الإسلام والاعيان
وأنهم يخرج المكاف بالفسقة عنهما كما كان الصحابة يقولون جاسوا بنا ثمانون ساعة أي نذركم في العلم
فترد أيماننا وهذا الخاص من غلب على قلبه الاشتغال بالموافاة لما في محضر نفسه في المرة الأولى حضر في المرة
الثانية تغيب ماسيا في تثليث أذكار الركوع والسجود شاء الله تعالى وعلم من ذلك أن أفراد الأمانة خاص
بلا تكابر من العلماء والصالحين الذين يستحضرون تكريما الحق تعالى ويحصل لهم تحجيد أيمانهم وإسلامهم
بأمر الواحد منهم ● ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الرجوع في الشهادة بين ستمع قول أبي حنيفة أنه لا يسأل
فالأول مشدد والثاني مخفف فالأول خاص بكبار العلماء والصالحين الحاضرة قلوبهم مع الله تعالى فإذا أذن
أحدهم اشتد بالموافاة لاحتياج إلى حب الحضور بالرجوع بتخصيص صوت والثاني خاص بمن كان قد ساء مشتما
في أوديه لا ينافر جمع الأمر إلى مرتبة الميزان ● ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز بذكره الصبح أذنان

المراثي مسجودينها وهو المثل المأبى الصلاة على الجسد الاصع من قول الشافعي وهو مذهب ١٢١ مالك وأحد وقال أبو حنيفة لا افضل

اعتكافا في مسجد بيتها وهو
القديم من قول الشافعي
بل بكرة الاقبية واذا أذن
لزوجته في الاعتكاف
فدخلت فيه فله منعها
من اقامته قال أبو حنيفة
ومالك ليس له ذلك وقال
الشافعي وأحمد ذلك

*(فصل) في الاعتكاف على الله
لا يصح الاعتكاف الا بالنية
وهو يصح بغير صوم فقال
أبو حنيفة ومالك وأحمد
لا يصح الا بصوم وقال
الشافعي يصح بغير صوم
وليس له عند الشافعي زمان
مقدروه والشهور عن أحمد
وعن أبي حنيفة واثنان
احدهما يجوز وبعض يوم
والثانية لا يجوز زائل من يوم
وايهما وهذا مذهب مالك
ولونذر شهرا بعينه لزمه
متواليان أحل بيوم قضى
مازله بالاتفاق الا في رواية
عن أحمد فانه يلزمه
الاستئناف وان نذر اعتكاف

شهره طاعة جاز عند الشافعي
وأحمد ان يأتيه متتابعاً
ومتفرقاً وقال أبو حنيفة
ومالك يلزم التتابع وعن
أحمد واثنان واتفقوا على
أن من نوى اعتكاف يوم
بعينه دون ليلته أنه يصح
الامكان فانه قال لا يصح حتى
يذهب الليل الى اليوم ولو
نذر اعتكاف يومين متتابعين
لم يلزمه عند مالك والشافعي
وأحمد اعتكاف الليلة التي

أحمد ما قبل النحر من قول أحد ان ذلك مكره ولكن في شهر رمضان خاصة فالاول موافق للراوي في أذان
الصبح والثاني الخوف من الاتساع على الناس في رمضان بالاذنين فرجما سمع أحد الاذان الثاني فاعتقد انه
الاول فاعلم كل وجمع متلفاً فاحتاط الامام أحمد بالصوم أكثر من الاذان فتم ما فعله ولسان حاله يقول ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما شرع الاذان لم يصح مرتين الا لكون أهل المدينة كانوا لا يلبس عليهم الاذان الاول
كأشارته فله صلى الله عليه وسلم ان يلا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسهوا أذاناً من أم مكتوم
اه فكلوا غير فون صوت كل منهما فافس على ذلك غير أهل المدينة اذا كانوا يعرفون صوت الاول
وغيره وبينه وبين صوت الثاني والا كان مكرهاً كما قاله أحد فقدر جرح الامر في هذا المسئلة الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بأن التوثيق لاذان الصبح بعد الحيلتين سنة من قول أبي حنيفة
انه يكون بعد الفراغ من الاذان ولا يشرع في غير الصبح وقال الحسن بن صالح يذهب في العشاء وقال الفقي
يسحب في جميع الصلوات فالاول في المسئلة الاولى مشدود والثاني يخفف والاول من المسئلة الثانية يخفف
والثاني فيه تشديد والثالث مشدود فرجح الامر الى مرتبة الميزان * وجه الاول في المسئلة الاولى الاتباع
وجه الثاني تأخير السنة المختلف فيها عن الاذان المتفق عليه في الذكر من طريق اجتهاد الامام أو اطلاع
على دليل في ذلك وجه الاول في المسئلة الثانية الاتباع وجه الثاني فيها الخوف من تأخير العشاء أو عدم
صلاحتها في جماعة في حق أصحاب الاعمال الشافعي في النهار ووجه الثالث ان كل صلاة يحتمل أن يكون أحد
نائماً أو عازماً على النوم فينبغي المؤذن بذلك على فضل تقديم الصلاة على النوم سواء كان المراد بالنوم هنا
نوم الجسم أو نوم القلب أو هما معاً كقول الغالب على أهل العقلة * ومن ذلك اعتداد الائمة الثلاثة بأذان
الجنب من قول أحد في رواية انه لا يعتد بأذانه بحال وهي المختارة فالاول يخفف والثاني مشدود * وكذلك
القول في أخذ الاخرة على الاذان فقال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز وقال مالك وأحمد لا يجوز في قول
وكذلك القول في حق المؤذن في أذانه يصح أذانه عند الثلاثة وقال بعض أصحاب أحمد لا يصح فالاول
من الاول يخفف والثاني مشدود وجه الاول منها كونه ذكر الاقرآنا وجه الثاني منها كونه داعياً
الى حضرة الله تعالى ولا يأتى بالواقف فيها ان يكون جنباً بحال وجه الاول من المسئلة الثانية كون الاذان
من شعار الاسلام وذلك واجب على الامة لا يجوز أخذ الاخرة على شيء من الواجبات وجه الثالث منها كونه
عمل لا يرجع مصلحة على المسلمين ويحتاج الى تعب في مراعاة الاوقات فجاز أخذ الاخرة عليه وقد رزق الائمة
الراشدون المؤذين وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم أباحوا رتم فصر فيها فضاء فكان الصلابة ترون
ان ذلك كان بسبب أذانه وجه الاول في مسئلة الجن كون ذلك لا يتجسس بالمعنى الذي شرعه الاذان وهو
الاعلام بوقت الصلاة وجه الثاني فيها كونه نطقاً بالكلمة على غير ما شرعت من عدم الجن فدخل في عموم
قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو ردأي غير صحيح * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الظاهر
يجب بزوال الشمس وجوب الصوم على أن يعبرن على كل شيء مثله وهو أن خروفتها لمختار عندهما مع قول الامام
أبي حنيفة ان الظاهر لا يتماق الوجوب به الا أن خروفتها وان الصلاة في أوله تقع فلا والله فيها بصرهم على
تخلف ذلك فالاول مشدود من حيث تماق الوجوب بأول الوقت والثاني يخفف من جهة تعاقبه بالآخر الوقت
وجه الاول الاخذ في التأجيل الصلاة من زوال الشمس احتساباً لما هو وجه الثاني ان حقيقة الوجوب
لا تظهر الا اذا مضى الوقت فهناك يحرم التأخير فالاول خاص بالا كابر الذين لا تشغلهم تجاروا لا يصح عن ذكر
الله والثاني خاص بمن له أشغال ذرية ضرورية كمن عليه دين ولج صاحب في طلبه فصار يكسب ليو في
ذلك الدين فافهم * ومن ذلك قول الامام الشافعي ان أول وقت العصر اذا اضطل كل شيء مثله بعد
ظلمة الاستواء مع قول مالك ان آخر وقت الظهور أول وقت العصر على سبيل الاشتراك وقال أصحاب أبي
حنيفة أول وقت العصر اذا اضطل كل شيء مثله وآخر وقتها رجب الشمس فالاول مشدود من حيث

وإذا خرج من المعتكف الغير قضاء ١٢٢ المحتاج إلى كل والشرب لا يعطل حتى يكون أكثر من نصف يوم أو ما خرج من قبل الأبدنه كقضاء

الحاجة وغسل الجنابة
فما تروى بالإجماع ولو اعتكف
بغير الجامع وحضر الجمعة
وجب عليه الخروج إليها
بالإجماع وهل يبطل
اعتكافه أم لا قال أبو حنيفة
وما لا يبطل ولا الشافعي
قولان أحدهما هو المنصوص
في عامة كتبه يبطل إلا أن
شرطه في اعتكافه والثاني
وهو ضعفه أبو يعلى لا يبطل
وإذا شرط المعتكف أنه إذا
عرض له عرض فسد فربما
كعدمه يفسد ويشيع
بجنازه لا يخرج ويحل
يبطل اعتكافه عند الشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة
وما لا يبطل (فصل)
ولو باشر المعتكف في الفرج
عدا بطل اعتكافه بالإجماع
ولا كفارة عليه من الجن
البصري والزهري أنه يلزمه
كفارة عشرين ولو وطئ ناسيا
لاعتكافه فسد عند أبي
حنيفة ومالك وأحمد وقال
الشافعي لا يفسد ولو باشر
فيمادون الفرج بشهوة
يبطل اعتكافه إن أنزل عند
أي حنيفة وأحمد وقال مالك
يبطل أنزل أو لم ينزل
والشافعي قولان أحدهما
يبطل إن أنزل (فصل)
ولا يكره له اعتكف التطيب
وليس وقبح الشباب عند
الثلاثة وقال أحمد يكرهه
ذلك ويكرهه له الصمت إلى
الليل بالإجماع قال الشافعي

لو جهل الخطأ على المكاف بالعلم أول الوقت والثاني فسد شيئا من حيث توجه الخطاب على المكاف في الوقت
المشترك وإن كان فيه تخفيف من حيث جواز تأخير الظهور إلى ذلك الوقت والثالث تخفيف فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني شدة الاهتمام بأمر الصلاة وأول وقتها وهو خاص بنوع الصلاة لا علاقة له بدينونة
من العباد والزهاد والأول خاص بمن هو دون ذلك في الاهتمام ووجه الثالث اعتبار العبد بين أول
الوقت وآخره إلى أن تأخير عباد الشمس للصبر ولها فإن التخلي الإلهي شديد أول الوقت وبأخذ في الحقة
بعد ذلك بإسناد الخطاب على العباد كلياً في بسطة في الكلام على حكمه القرائة في السرية والجمهور في
باب صفة الصلاة إن شاء الله تعالى * ومن ذلك قول مالك والثافعي في الجسد بان وقت المغرب وب
الشمس لا يخرج عنه في الاختيار عندما لا يوافق الجواز عند الشافعي مع قول أبي حنيفة وأحمد إن لها وقتين
أحدهما كقول مالك والثافعي في الجسد والثاني وقتها إلى أن يغيب الشفق وهو القول القديم للشافعي
والشافعي هو الحرة التي تكون بعد الغروب فالأول مشدد والثاني تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
والأول خاص بمن يخاف فوت الوقت لا شغفه بالعشاء أو غيره والثاني خاص بمن لا يخاف ذلك لكن صلاته
أول الوقت ياد في الفضل لاسم من كل من أهل الصوف الأول بين يدي الله عز وجل * وكذلك القول
في وقت العشاء فإنه يدخل إذا غاب الشفق عندما لا يوافق الشافعي وأحمد إلى أبي الفرج وفي قول إن العشاء
لا يخرج عن ثلث الليل وفي قول آخر إن لا يخرج عن نصفه فالأول تخفيف والثاني مشدد والثالث تشديد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والأول خاص بالضعفاء الذين لا يقدر على تحمل التخلي والثاني والثالث
خاص بالأكثرين من الأولياء والعلماء لنقل التخلي الإلهي في شأن الموكب الإلهي لا ينصب إلا إذا دخل
الثلث الأخير غالباً في بعض الأوقات ينصب من أول النصف الثاني وإذا وقع التخلي خلف النقل الذي كان
المصلي يجده في النصف الأول كما يعرف ذلك كل من كشف الله تعالى حجابته حتى صار كاللائكة بديل قول الحق
تعالى هل من سائل فأجيبه سؤله هل من مبتلى فأعابه إلى آخر ما ورد في خلافة النبي ما لا طائل من تعالي
عبادهم هذا السؤال فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن المختار في غسل صلاة أصبح أن تكون وقت
التغلب دون الأسفار مع قول أبي حنيفة أن وقتها المختار هو الجمع بين التغلب والامتناع فإن فاتته ذلك
فلا أسفار أولى من التغلب إلا في المزدلفة فإن التغلب أولى وفي رواية أخرى لا أحد من الاعتقاد بحال
المسلمين فإن شق عليهم التغلب كان الأسفار أفضل وإن اجتمعوا على التغلب أفضل فالأول مشدد والثاني
فيه تخفيف والثالث تخفيف لما فيه من التفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول خوف فتور
الهمة والثاني وجه الحاصل للمسلمين من تضييعهم في الثلث الآخر من الليل وهو خاص بالضعفاء ووجه
الثاني وجود امتداد الهمة والفرغ من صلاة الله تعالى في صلاة الصبح وهو خاص بالأقوياء الذين هم على
صلاتهم دائمون فالعلم بذلك فانه نفس * ومن ذلك الاتفاق على تأخير الظهور من أول الوقت في شدة الحر
أفضل إذا كان يصلي في مسجد الجماعة مطلقاً لا عند غاب أصحاب الشافعي فانه شرط في ذلك البلد الحار
وفعله في المسجد بشرط أن يفسد من بعد فالأول تخفيف والثاني تشديد ووجه الأول فتور وعزم المصلي
في الحر عن كمال الإقبال على مناجاة الله عز وجل ولذلك كرهوا القاضى أن يقضى في كل حال بسوء خلقه فيه
ووجه الثاني المبادرة إلى الوقوف بين يدي الله تعالى مع الصوف الأول تعطيل الجانب الحق تعالى فإن
تأخير أمر الله تعالى لا يقدر عليه الخواص ولذلك اختار الخليل إبراهيم عليه الصلاة والسلام بالقاس المعبر
عن تأخير رواية بالقدوم حين أمر الله بالاختيار فقالوا له لا يصير حتى يتخذ موسى فقال تأخير أمر الله تشديد
* ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة وأحمد أن الصلاة الوسطى هي العصر مع قول مالك والشافعي إنها الفجر
فالأول مشدد والثاني تخفيف لأن التخلي الإلهي في وقت العصر لا يطعم إلا كبار الأولياء بخلاف التخلي وقت
صلاة الصبح ولأن التخلي في العصر بأمر نافية بالجمهور رحمة وشفقة بتخفيف الصبح فإنه أترعى الألف

ولو نزل الصمت في اعتكافه تكام ولا كفارة (فصل) * يستحب له اعتكاف الصلاة والقرآن والذكر بالإجماع واختلفوا في الزمان والجنان

القرآن والحديث والفتاوى فقال مالك وأحمد لا يستحب وقال أبو حنيفة والشافعي يستحب وكان ١٢٣ وجماعة المالكية وأحمدان الاعتكاف

حبس النفس وجمع القلب
على نور البصيرة في تدبر
القرآن ومعانيه الذي كثر
فيكون مافرق الهمة وشغل
البال غير مناسب لهذه
العبادة فاجعلوا على أنه
ليس لكم منك أن يعقد
ولا يكتب بالصلاة على
الاطلاق والله تعالى أعلم

﴿كتاب الحج﴾

أجمع العلماء على أن الحج
أحد أركان الإسلام
وأنه فرض واجب على كل
مسلم حر بالغ عاقل مستطيع
في العمر مرة واحدة
واختلفوا في العدة فقال
أبو حنيفة ومالك هي سنة
وقال أحمد في فرض الحج
والشافعي قولان أحدهما
أنها فرض ويجوز فعل
العمر في كل وقت مطلقا
غير محصر بالا كراهة فقد
أبى حنيفة والشافعي وأحمد
وقال مالك بكرة أن يعترف
السنة مرتين وقال بعض
أصحابه يعترف في كل شهر
مرة ﴿فصل﴾ والمسحب
لن وجب عليه الحج أن
يأدوا في فعله آخر ما جاز
عند الشافعي فانه يجب
عنده على الترائخي وقال أبو
حنيفة ومالك في المشهور
عنه وأحمد في أظهر الروايتين
يجب على الفور ولا يؤخر
إذا وجب ﴿فصل﴾ ومن
لزمه الحج فله حج حتى مات
قبل التمكن من أدائه سقط

والحنان غالب كما يعرف ذلك أو باب الطوبى فرجع الأمر إلى متى يبقى الميزان وما قد تعرفه الصلاة الواسعة على أن
يزيد العبد في الاخلاق بسبب زيادة الحضور والانشوع أكثر من غيرها * ولكن سيدي على انقراض
وجهه يقول الصلاة الواسعة تارة تكون الصبح وتارة تكون العصر وسر ذلك لا يدكر المشاهدة
و يقاس بما ذكرناه بجهة المسائل في هذا الباب والله أعلم
﴿باب معة الصلاة﴾

أجمع الامة رضي الله عنهم على أن الصلاة تلصق الامع العلم بدخول الوقت وعلى أن الصلاة أن كانا داخله فيها
وعلى أن النية فرض وكذلك تكبيرة الاحرام والقيام مع القدرة والقراءة والركوع والسجود والجلوس في
التشهد الأخير ورفع اليدين عند الاحرام سنة بالا جاع وأجمعوا على أن ستر العورة عن العيون واجب وأنه
شرط في صحة الصلاة أجمعوا على أن طهارة النفس في ثوب الملى وبدنه ومكانه واجبة وكذلك أجمعوا على أن
الطهارة من الحدث شرط في صحة الصلاة لوصلي جنب يقوم فصلاته باطلة باختلاف سواء كان عالما بجنابه
وقت دخوله فيها أو ناسيا وكذلك أجمعوا على أن استئذان القبلة شرط في صحة الصلاة الامن وهو في شدة
الخوف في الحرب وفي النسل للمسافر سفر أطول بلا على الراحة للضرورة ورفع كونه مأمورا بالاستئذان حال
التوجه في تكبيرة الاحرام ثم كان الملى بحضرة الكعبة توجهه إلى صلاتها كان قريبا منها فالسابقين
وان كان غائبا فبالاجتهاد والخبر والتقليد لاهله هذا ما وجدته من مسائل الاجماع التي لا يصح دخولها في
مرتبتي الميزان * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك ستر العورة قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد أنه شرط في صحة
الصلاة واختلاف أصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم أنه من الشرائع مع القدرة والذكر حتى لو تعدد وصلى
مكشوف العورة مع القدرة على الستر كانت صلاته باطلة وقال بعضهم هو شرط واجب نعم لانه ليس من
شرط صحة الصلاة فان صلى مكشوف العورة عدا عصى وسقط عنه الفرض والمختار عند متأخري أصحابه انه
لا تلزم الصلاة مع كشف العورة حاله لا ولا مع ما اختار متأخروا أصحاب مالك ومقابلة تشهد بدين
وجهه وكشفه من وجهه لا من غير التفضل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن كشف العورة
في الصلاة بين يدي الله تعالى سواء أذ لم يصح لصاحبه دخول حضرة الصلاة أبدا ومن لم يدخل حضرة الصلاة
فكأنه لم يحرمهم المصلا لانه فهو كمن ترك لمع من أعضائه بلا فصل أو كمن صلى على بدنه بحسالة لا يعنى عنها
ودوجه الثاني أنه لا يجب عن التمسك في نفس الامر فلا فرق عند صاحب هذا القول بين صلاته عليه ثوب ولا
بين صلاته بالريان وانما ستر العورة في الصلاة كمال لا يقدح في صحتها وعصى بتركه وهذا من المواضع التي
تبع الشرع فيها العرف وقد قال تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد والذين ينصفون بالثياب
الساترة للعورة * وصحبت سيدي على انقراض وجهه الله تعالى يقول لسان حال من وقف بين يدي الله تعالى
بشباب ينه يقول لاه تلك الحضرة على وجه الحديث بالنسبة أنظروا إلى ما أنتم الله تعالى به على من الثياب
التي سمعتم أبا إسحق مثل ذلك وانظروا إلى الله تعالى في دخول بيته ومناجاة به بكلام مع كوني
لا أسحق شيئا من ذلك بخلاف من وقف بشباب دنس مخوفة فان حاله شعر ما تحق من كفران النعمة انتهى
* وصحبت أيضا يقول من وأما كم ان يستتر في الصلاة كالخرا أو أخذ بالاحتياط فقد تكون الصلاة في ذلك
الوقت لادانة الاصل وعدم الليل اليمن فان هذه العلة تنقض بما إذا كانت الامة جميلة ترجع على الحرقة
الحسن والوضاعة وأما وجه من قال انها تستتر كل حل فهو جار على ما طاعت من السلف الصالح الذين جعلوا
الملة في وجوب الستر للنساء على النفوس إلى النظر اليهن غالب الا بالاشتهن عادة الابيض افر من الناس
والباقي ينظر طبعه منهن انتهى * وصحبت يقول أيضا ما كانت الحرقة تكشف وجهها وكفها في الصلاة
فكما بالبر يادة التعظيم لله تعالى عند العارفين يقول أحدهم ان هذه في حضرة الله وحفظه فلا يجوز لأحد أن
يطلع بعصره الهوايو جسمه من الوجوه كولد البقرة في حجر البقرة وهذا هو السرف كشف وجهها أيضا في الاحرام
عنه الفرض بالانفاق وان بدت بعد التمكن لم يسقط عنه عند الشافعي وأحمد وجب أن يحج عن من رأسه ما له سواء أوصى به أو لم يوص

وقال أبو حنيفة ومالك بسطا الحج بالوث ١٢٤ ولا يلزم ورثته أن يحجوا عنه إلا أن يوصى به ليعص عنه من ثلثه واختلفوا من أين يحج عن الميت

فأثم باقي حضرة الله تعالى الخاصة فكان حكم كسفو وجهها حكم الحبة التي يصاد بها الطير في الفخ غن حنفة
الله تعالى عظم الحضر قول ينظر الو جه المحرم قولاً حلياً بدأ آدم بطلع الله الذي في حضرة ومن أشقاه الله
تعالى فضل عن ذلك فخر فاستحق المقتن الله تعالى ومن هأنما العلماء موضع التقابل المتخالف على وجهها
حال أحرارها ينسك فوفا على العوام من المقت اذ انظروا الى وجهه من في حضرة الله تعالى بغیر انفة
وهو منه أيضاً يقول ان العارف اذ انظر الى شيء أمر الشرع به على خلاف العادة قالوا بما ينظر في حكمته
وبعلمها من الله تعالى انتهى وهذا الذي كرهنا من جهة الحكمة في ذلك فتأمل فيه فإنه نفس ومن ذلك
قول الامام أبي حنيفة وأحدائه يجوز تركه في النية على التكبير زمان يسير مع قول مالك والشافعي بوجوب
مقارنتها للتكبير وانما التخيير قبس له ولا بد مع قول القفال امام الشافعي ومما قارنت النية ابتداء التكبير
فانقضت الصلاة ومع قول الامام النووي انه يكفي المقارنة العرفية على المختار بحيث لا يرد غفلاً عن الصلاة
اقتداء بالاولين في مساجدهم بذلك رجة على الامة فالاول تخفف والثاني مشدد وماده فيه تخفيف فر جمع
الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول عدم وجود دليل عن الشارع بوجوب مقارنته النية للتكبير فان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسمع الناس الا بالتكبير فلا يدرى هل كانت النية تقدم أو تأخر
أو تقارن وجه الثاني ان التكبير من أول أركان الصلاة الظاهرة ولا يكون الركن الا بعد وجوبه
فيشخص المولى أفعال الصلاة وأقوالها في حال التكبير وجه كلام القفال والنووي التخفيف من
العوام وإيضاح ذلك أن من غلبت روحانيته على جسمانيته سهل عليه استحضار النوى في النية دفعة واحدة
للعاطفة الارواح بخلاف من غلبت جسمانيته على روحانيته فإنه لا يكاد يفعل الامور الاشياء بعدي الكفاة
جاءه فالاول خاص بالكاثر والثاني خاص بالعوام لكن لا يخفى أن من غلبت روحانيته على جسمانيته هو
المولى حقيقة لمخونه حضرة الله التي لاتع الصلاة الا انها بخلاف من كان بالعكس فإنه مصل صور ولا حكمة
فاعلم ذلك فإنه نفس ومن ذلك اتفاق الامة على أن تكبيرة الاحرام فرض وانما الاتصاف بالافتح مع ما حكي
عن الزهري ان الصلاة تتعدد بمجرد النية من غير تلفظ بالتكبير فالاول مشدد والثاني مخفف فر جمع الامر
الى مرتبة الميزان وجه الاول أن تكبيرة الاولى قبل وعلا وان كان من رجعه الى القاب فهو مطلوب الاظهار
اقامة لشمار كبر بالالحق تعالى في هذا العالم وقد كبر القاس أن يكبر وارجم عن كل عظمة فخلت لهم ويقولوا
الله أكبر عن كل كبر يا عظمة فخلت لقلوبنا وهذا الخاص بالكاثر من الاولاد والعلماء بخلاف الاصاغر فإنه
وبما تخلت لهم عظمة الله تعالى فخرستهم فلم يستطع أحد منهم النطق وأيضا فان كبر بالالحق تعالى لا يطلب
من العبد اظهارها الا في عالم الخجاء وأما في عالم الشهود فذلك مشهود للجميع أهل الحضرة فلا يحتاج الى اقامة
شمار فيه القيام بشهود الكبرياء في قلوب الكل فافهم (فان قال قائل) (والحكمة في قول المصلي الله أكبر مع
قواهم كل شيء خطر بباله فانه بخلاف ذلك) (فالجواب) ان الحكمة في ذلك كون المصلي يستحضره عظمة
الله عز وجل والله تعالى أكبر من جميع ما خطر بالبال والقلب وسعة التظيم لكن من رحمة الله تعالى
بأعباده كونه أمرهم أن يخاطبوا بما يتجلى لهم بقولهم يا ربك تعبدوا بك نستعين بك والكاف وجعل تعالى نفسه عين
ما يتجلى لقلب عبده فافهم فعمل ان خلاص العبد ان يخاطب الامن من عاين كل ما يحيط بالبال كاطمالة الاكرين
الاولياء ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه لا يتعين لفظ الله أكبر بل تتعد الصلاة بكل لفظ يقتضي التظيم
والتعظيم كانه غلب والجليل حتى لو قال الله عز وجل عظمة الله تعظم الصلاة مع قول الشافعي انها لا تتعد بذلك وتتعد
بقوله الله أكبر ومع قول مالك وأحدائه لا تتعد الا بقوله الله أكبر فقط فالاول تخفف والثاني فيه تخفيف
والثالث مشدد فر جمع الامر الى مرتبة الميزان وجه هذه الاقوال الظاهرة ومن ذلك قول مالك
وأحد والشافعي انه اذا كان يحسن العربي وكبر بغيره لم يتعد الصلاة وقال أبو حنيفة تتعد بذلك فالاول
مشدد والثاني مخفف فر جمع الامر الى مرتبة الميزان وجه الثاني كون الحاق تعالى عالمها بجميع

الشيخ أبو حامد من أئمة الشافعية بغيره للجمع وقال أبو يوسف لا يصح المسكن ولا يشتره وإذا ارتضى في الطريق حفارة لم يجب

طلب الحج عند الثلاثة وقال مالك ان كانت سيرة لا تجزئ وأمن القدر لزمه الحج وهل يجب ١٢٥ وموجب الجرح اذ انشئت فيه السلامة قال

أبو حنيفة ومالك وأحمد
يجب الحج وللشافعي قولان
أظهرهما الوجوب ولا يلزم
المرأة حج حتى يكون معها من
تأمين معه على نفسها من
زوح أو يجرم حتى قال أبو
حنيفة وأحمد لا يجوز زوال الحج
الأمم معوجي زوال الحج في
جماعة من النساء وقال
الشافعي يجوز زوم نسوة
نفقات وقال في الأملاء ومع
امرأة واحد دوروي عنه
ان العاري إذا كان أمهات
من غير نساء (فصل)
وأما المصنوب العاجز عن
الحج بنفسه زمن أو هرم أو
مرض لا يجزئ برؤه قال
وأحمد أجز من يحج عنه لزمه
الحج فان لم يفعل استقر
الفرض في ذمته عند الثلاثة
وقال مالك المصنوب لا يجب
عليه الحج وإنما يجب الحج
على من كان مستطيعا بنفسه
خاصة وإذا استأجر من يحج
عنه وقع الحج عن المجموع
عنه بالاتفاق الا في رواية
عن أبي حنيفة فانه يقع عن
الحاج والمجموع مع ثواب
العمرة والاعى إذا وجد
من يقوده وحده إلى
الطريق لزمه الحج بنفسه
عند الثلاثة ولا يجوز له
الاستئانة وقال أبو حنيفة
انما يلزم الحج في ماله يستتيب
من يحج عنه (فصل)
وتجوز النيابة في الغرض
عن الميت بالاتفاق وفي حج

اللغات فلا فرق بين اللغة العربية ولا بين غيرها ووجه الاول التمسك بما صرح الشارع من لفظ التكبير
بالعربية فهو أولى * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد باستحباب رفع الدين في تكبيرات الركوع
والرفع منه مع قول أبي حنيفة ما ليس بسنة قالوا لا يثبت في تكبيرات الركوع فرفع الدين في تكبيرات الركوع
* وكذلك القول في حد الرفع فان أبي حنيفة يجعله ان يأتى بحافى أذنيه ومالك والشافعي وأحمد في شهر روايته
الى حد ومنكبيه قالوا لا يثبت في حد الرفع وجه الاول في المسئلة الاولى ان رفع الدين بالاصالة
كالقيمة عند القدوم على المال وعند مفارقة حضرته فالمثل كالتقدم على المثل حال ركوعه كالدخول على
فربه في حال الرفع الى القيام في الاعتدال فكان اسان حال من رفع يديه لا يعتدل يقول باربعاً أذرت عن
حضرته عن مال وإنما ذلك امتثالاً للامر * وكذلك القول في الرفع من المسئلة الاولى وأما عدم مشروعية
الرفع عند الانتقال من الاعتدال الى الهوى للسجود فلان الهوى المذكو غاية لتطوع لله عز وجل وفي
ضمنه غاية لتطوع لله عز وجل فأغنى عن رفع الدين وجه الثاني فيها ان حقيقة القدوم انما هو عند تكبيرة
الاحرام فقط بحيث كبر فيه شرط مع الله الى آخر صلواته من غير مفارقة الملائكة الحاضرة فلا يحتاج الى رفع وهذا
خاص بالا كابر الاول خاص بالعمام الذين يقع منهم انطرواح من حضرة الله الخاصة بعد تكبيرة الاحرام
فأقدم وجه الاول في حد الرفع ان الرأس محل كبر ياء العبد في رفع يديه بالتكبير إشارة الى ان كبر ياء الحق
تعالى فوق ما يتعقله العبد من كبر ياء الحق جل ولا يخالو الامر على نفسه وجه الثاني اختلاف الناس في
الهبة التي كان صلى الله عليه وسلم يسطعها في كل واحد ما رواه أبو كلالة عن عائشة رضي الله عنها وعن
ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من تجزئ عن القعود في الصلاة صلى مضطجاً على جنبه الا عن مستقبل القبلة فان لم
يستطع استلقى على ظهره ويستقبل برجليه حتى يكون إحداهما في الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع أن
يؤم برأسه في الركوع والسجود وأما بطرف مع قول أبي حنيفة انه اذا تجزئ عن الاعاء بالرأس سقط عنه فرض
الصلاة قالوا لا يثبت في ذلك حديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والثاني يخفف
ووجهه ان شعار الصلاة لا يظهر الا بالقيام والقعود وأما الاعاء بالطرف فلا يقوم به شعار لاسمائه المحض ولم يلحقنا
عن أحد من السلف انه أمر المحضر العاجز من الاعاء بالرأس بالصلاة انما ذلك راجع الى عزم العبد مع ربه
عز وجل كتحريم ومن ذلك قول الأئمة في وجوب القيام في العريضة على المصلي في سنة فانه يام بحش الفرض أو
دوران الرأس مع قول أبي حنيفة فلا يجب القيام في السنة قالوا لا يثبت في ذلك تخفيف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان وجه الاول لشدة الاهتمام بأمر الله بالتقوى بين يديه وهو خاص بالا كالدين لا تشغلهم
مراعاة الوقوف والخوف السقوط عن الذي هو شرط في صحة الصلاة عند موته شخص بالاصغر فإذا صلى
أحدهم جالساً سدره الى الخشوع والحضور فكان القعود اكل في حقه لعدم حضور قلبه انما اذا قام فأنال
* ومن ذلك اتفاق الأئمة في استحباب وضع اليمنى على الشمال في القيام وما قام مقامه مع قول مالك في شهر
روايته انه يرسل يديه ارسل الامم قول الاوزاعي انه يتغير قالوا لا يثبت في ذلك وما بعد تخفيف وان تفاوت
التخفيف * وجه الاول ان ذلك صورة موقف العبد بين يدي سيده وهو خاص بالا كابر من العلم والاولاء
يخلاف الاصغار فان الاولى لهم رضاء الدين كما قاله ما لمرجه لله واضح ذلك ان وضع اليمنى على اليسار
يحتاج في مراعاته الى صرف الذهن اليه فيخرج بذلك لجل الاقبال على مناجاة الله عز وجل التي هي روح
الصلاة وحقيقتها بخلاف ارشائها ما يجنبه ثم اختلفوا في محل وضع الدين فقال أبو حنيفة تحت السرة وقال
مالك والشافعي تحت صدره فوق سرة وعن أحمد وإبناش أشهر ما كذب أبي حنيفة واختارها انما في
وجه الاول شدة كونه تحت السرة على الله في خلاف وضعه ما تحت الصدر فانه يحتاج الى مراعاته ما تحت
الدين وتدل به ما اذا لم الوقوف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان لذلك كان استحباب وضع الدين تحت
التعارع عند أبي حنيفة وأحمد والشافعي ولان أهمهما المنع ولا يحج عن غيره من لم يسقط فرض الحج عنه فان حج عن غيره لم يرضه

على الحج فأجازها أبو حنيفة وما قبل الوقوف ومنه أحد مطلقا وللشافعي قولان * (فصل) ١٢٧ * ويجب على المتمتع دم إن لم يكن من

حاضري المسجد الحرام

ويجب أيضا على القارن

دم وهو شاذ يوافق الأربعة

وقال داود وطائفة لادم

على القارن وقال الشعبي

على القارن بدنة واختلفوا

في حاضري المسجد الحرام

فقال الشافعي وأحمد بن

كاتبه على مساة لا تقصر

فيها الصلاة قال أبو حنيفة

هم من كان دون المواقيت

والحرم وقال مالك هم

أهل مكة وذو طوى

* (فصل) * ويجب دم

التمتع بالأحرام بالحج عند

أبي حنيفة والشافعي وقال

مالك لا يجب حتى يرمى جرة

العقبة واختلفوا في وقت

جواز أخرجه فقال أبو

حنيفة ومالك لا يجوز ذبح

الهدى قبل يوم النحر

والشافعي قولان أظهرهما

بعد الفراغ من العمرة

* (فصل) * وإذا لم يجد

الهدى في موضع من أقاليم

الحج وهو ثلاثة أيام في

الحج وسبعة إذا رجع إلى

أهله ولا تضام الثلاثة عند

مالك والشافعي إلا بعد

الأحرام بالحج وقال أبو حنيفة

وأحمد في إحدى الروايتين

إذا حرم بالعمرة جازله

صومها وهل يجوز صومها

في أيام التشريق للشافعي

قولان أظهرهما عدم الجواز

وهو مذهب أبي حنيفة

والقديم المختار الجواز وهو

ولولا هذه الشبهة كان أمر ناذر كرهذا في حضرته المظهره من باب دفع الاشتداد بالتحلف فان قيل

كيف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستعاذه من إبليس وهو مصروع فاجاب أن ما هو مصروع من

العسل بوسوسته لا عن حضوره كما أشار إلى ذلك تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى

ألقى الشيطان في أمنيه الآية فكل نبي مصروع من قبله بوسوسة لا من وسوسته ويصح أن يكون ذلك من

باب التشريع لا من أمية أيضا سواء كانوا كبارا أو صغارا لعدم عصمتهم ولذلك اتفق الآية على استحباب

الاستعاذه دون كونهم أمية أو كثر من مرة احتياطاً للناس فرضى الله على الانغماس كان أشقاهم على دن

هذه الأمة أمين أمين أمين وصحمت سيدي علياً نحو خاص روحه الله تعالى يقول وجمع من قال من الآية

إن المصل يستعذ من واحد في كل ركعة الأولى أحسان الظن به وأنه من شدة عزمه بفرقة الشيطان من

أول مرة فلا يرد إليه ولو أن ذلك المصل قال ذلك الإمام ابن أبيس يعاد في المرة بعد المرة لا يرد إليه الاستعاذه

منه في كل ركعة لأنه أكثر احتياطاً وهذا هو وجه من قال من الآية يستعذ في كل ركعة وليس هو سوء

ظن في حق ذلك المصل فافهم وتأمل في هذا المصل فأن لا تكاد تجد في مجلس به حصل الجمع بين أقوال الآية

واستغنى الطالب بمرقته عن تصنيف قول غير امامه والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بن القراء

في كل ركعة من الصلوات الخمس مع قول أبي حنيفة أن لا يتبع إلا الأولى فقط ومع قول مالك في إحدى

رواياته بأنه إن ترك القراء في ركعة واحدة من صلاته جدد لها وأجزأه صلاته الأولى مع أنه إن ترك

القراءة في إحدى ركعتيها استأنف الصلاة لاول مشدود والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد فجمع الأمر

إلى مرتبة الميزان وجه الأول الاتباع والاحتياط وهو خاص بأهل التفرقة في صلاتهم فيقرأ في كل ركعة

ليجتمع قلبه على الله تعالى الذي هو صاحب الكلام إذا قرآن مشقوق من القراء الذي هو الجمع كما لا يرد

قراءة الشارع في كل ركعة فان ذلك تشريع لا من أمية ولا من شأنه على الله عز وجل بقراءة

أو غيرها وجه الثاني أن من اجتمع قلبه في ركعتين من هذه الآية الاجتماع إلى آخر صلاته فلا يحتاج إلى

قراءة تجتمع وجه الثالث وجود القراء في مقام الصلاة كانت رباعية أو ثلثية فكان الباقي كالسنة

تجبر بسجود السهو والله أعلم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة روحه الله تعالى بعدم وجوب القراء على

المأموم سواء جهرا أو سرا بل لا تسن له القراء خلف الإمام بحال وكذلك قال مالك وأحمد أنه لا يجب القراء

على المأموم بحال كره مالك للمأموم أن يقرأ فمجاهاً به الإمام سواء جمع قراءة الإمام أو لم يجمع واستحب

أحمد القراء فمجاهاً فيه الإمام مع قول الشافعي يجب على المأموم القراء فمجاهاً به الإمام جزأ وفي

الجهرية في أربع القراءين وقال الأصم والحسن بن صالح القراء سنة قالا ولا تخفف والثاني والرابع في كل منهما

تخفيف وأما الثالث فقد دفر جمع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول والثاني ما ورد من قوله صلى الله

عليه وسلم من كان له امام فقرأه الإمام له فقرأه انتهى وذلك أن من إذا شاع من القراء تجميع قلب المصل

على شهود به وذلك حاصل بسماع قراءة الإمام حساس من حيث اللفظ ومعنى في حق الأكار من حيث السريان

في الباطن من الإمام إليه وجه استحباب أحد القراء فمجاهاً فيه الإمام دون الجهرية قوله تعالى وإذا

قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا فخرج القراء السرية فأنه لا يصح السماع فيها ولا الاضام فكانت

القراء خلف الإمام فيها أولى وأما وجه من كره القراء خلف الإمام فهو من حيث انفصالها عن امامه

بالقلب كما عليه الأصاغر والأخلاق كبره بطون به ولو لم يسعوا قراءته بكسر وأما وجه من أوجب القراء على

المأموم فهو الاحتياط من حيث أنه لا يجمع قلب المصل على الله تعالى على وجه الكمال إلا قرأه هو وهو

خاص بالأصاغر من أهل الفرق وأما وجه من قال أن القراء فمجاهاً فهو من حيث أن الأمر بالقراء لا يندب

وصاحب هذا القول به يقول في نحو حديث الصلاة بالجماعة الكتاب أي كلمة تطير لاصلاة لدار المسجد إلا في

المسجد ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر الروايات عنه أنه تمنع القراء بالجماعة في كل صلاة

مذهب مالك رواية بين أحد ولا يوثق صومها يوم معرفة الاعتدال أبي حنيفة فأنه يسقط صومها يستقر الهدى في ذمته على الراجح من

لمذهب الشافعي يصومها بهذا ولا ١٢٨ يجب في تأخير صومه غير القضاء وقال أجد أن آخره عذر لزمه عدم ذلك إذ أنكر الهدى من سنة السنة لزمه عدم وإذا

وجد الهدى وهو في صومها استحب له الانتقال إلى الهدى وقال أبو حنيفة يارم ذلك

﴿فصل﴾ وأما صوم

السبعة ففي وقته للشافعي

قولان أحدهما إذا رجع إلى

أهله وهو مذهب أحد

والثاني الجواز قبل الرجوع

وفي وقت جواز ذلك وجهان

أحدهما إذا خرج من مكة

وهو قول مالك والثاني إذا

فرغ من الحج وإن كان بمكة

وهو قول أبي حنيفة

﴿فصل﴾ وإذا فرغ المتمتع

من أهله العمرة صار حلالا

سواء ساقى الهدى أو لم يسق

صداك والشافعي وقال

أبو حنيفة وأحمد إن كان

ساقى الهدى لم يجزه للتحلل

إلى يوم الترفيق يسقى على

سراجه فيحرم بالبحر على

العمره فيصير قارنا ثم يحل

منهما

﴿باب أو ائتم﴾ وهي

زمانية ومكانية فالزمانية أشهر

مهالبة لا يجوز لأحوال البحر

الافناهي سؤال وذو القعدة

وعشرة أيام من ذي الحجة عند

أبي حنيفة وأحمد فإدخلا

يوم النحر وقال مالك سؤال

وذو القعدة وذو الحجة وقال

الشافعي سؤال وذو القعدة

وعشرة أيام من ذي الحجة فإن

أحرم بالبحر في غير أشهر كره

ذلك وإن سجد معه عند أبي

حنيفة ومالك وأحمد والأصح

وإنه لا تجزئ القراءة فيه رهام قول أبي حنيفة أنه لا تتعين القراءة بها فالأول مشدد خاص بالكاتب والثاني مخفف خاص بالأصغر ويصح أن يكون الأمر بالعكس أيضا من حيث أن الكاتب يجمعه من القلب على الله بأي شيء قرأه من القرآن بخلاف الأصغر إذ القرء في اللغة الجمع يقال قرأ الماء في الخوض إذا جتمع ووضح ذلك أن من قال بتعين الفاتحة وأنه لا يجزئ قرأه فغيره فقد دافع ظاهر الأحاديث التي كادت تبلغ حد التواتر مع تأييد ذلك بعلم السلف والخلف وانما قلنا انما خاصة بالأكابر لأننا بجمع الجميع أحكام القرآن فمن قرأها من أهل الكشف فكأنه قرأ بجميع القرآن من حيث الثواب وفهم جميع أحكامه ولذلك سميت أم القرآن قالوا وأعظم دليل على وجوبها حديث مسلم من رفعه قال الله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولابد من سؤال يقول العبد الحمد لله رب العالمين فيقول الله تعالى حديدي عبدي إلى آخره فانه تعالى فسر الصلاة بالقرءات وجمعها بجزأ منها وما واصلها من قال لا تتعين الفاتحة قبل يجزئ أي شيء قرأه المسلم من القرآن فهو القرآن كامل من حيث هو ويرجع إلى صفات الله تعالى ولا تفاضل في صفات الحق تعالى بل كاهتمامه بآية فلا بد من جسته أفضل من غضبه ولا عكس من حيث الصفات القائمة بالذات وانما التفاضل في ذلك راجع إلى ما يتعلق بالخلق من حيث النعم والعذاب وقد أجمع القوم على أنه لا تفاضل في الأسماء الإلهية وهي حقيقة الصفات فكل شيء يجب قلبه على الله تعالى بحسبه الله الأول والأحسن أمانيه كما أشار إليه ظاهر قوله تعالى وذكر اسم ربك فعلى ﴿فان قيل﴾ قد وردت تفضل بعض الآيات والسور على بعض فاجبه ذلك ﴿فالجواب﴾ وجهان التفاضل في ذلك راجع إلى القراءة التي هي مخلوقة لآل المقرء والذي هو قديم نظام ما ذاقه الشارع لنا قولوا في القرآن كوع والسجود والذكر كالفلا في قولنا ذلك الذي كره أفضل من قراءة القرآن فيه بل ورد التنهي عن قراءة القرآن في القرآن كوع وذلك من حيث أن القارئ نائب عن الحق تعالى في تلاوة كلامه والناصب العز الذي هو محل حفة القيام بالآل الذي هو محل الركوع كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية وجه الله فعمل من جيع ماذكرنا من أن أعظم الله تعالى القدرة على استخراج أحكام القرآن كلها من الفاتحة من أكابر الأولاد بتعين عليه القراءة بالفاتحة في كل ركعة ومن لا فلا والحديث الوارد في قرأها بالخصوص يحول على الكمال عند صاحب هذا القول كأي تغاير من نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لحار المسجد فانه مثل حديث صلاة الإفاتحة الكتاب على حد سواء كما روى وقد سمعت سدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول قد قال الله تعالى لا تكبر بالاطلاع على جميع معاني القرآن الناهي في كل ركعة فلو أذاك كله يحصل لهم من قراءة الفاتحة فلو أنتم لم تكلف الأصغر بذلك لغيرهم من مثل ذلك فكلام الأئمة ثلاثة خاص بأكابر الأولاد وكلام الإمام أبي حنيفة خاص بالعوام ووجه كون تعين الفاتحة في صلاة العوام مخففة فاعدم تكليفهم فهم بمعاني جميع القرآن منها كإن قراءة غير الفاتحة قد تكون تشديدا على الخواص أيضا من حيث تكليفهم بجمع القلب على الله تعالى بذلك فانه ليس بالقرآن كالفاتحة والقلب فيه التفرقة اه ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة ومالك أن البسملة ليست من الفاتحة فلا تجزئ قول الشافعي وأحمد إنهما من الفاتحة وكذلك القول في الجهر بها فإن مذهب الشافعي الجهر بها ومذهب أبي حنيفة الأسرار م أو كذلك أجدوا قال مالك يسحب تركها والافتتاح بالحمد لله رب العالمين وقال ابن أبي ليلى تخيير وقال النخعي الجهر بها بدعة فراجع الأمر في المسائلين إلى مرتبة الميزان ووجه الأول في المسئلة الأولى والثانية الاتباع فتدروا أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها مع الجماعة تارة ويتركها تارة أخرى فأخذ كل مجتهد بما يظن من إحدى المالتين وفي ذلك تسريع للأكابر والأصغر من أهل الكشف والنجاب من دفع مجابهة في الصلاة وكان شاهد الحق تعالى بقله فلا يتأيد ذلك الاسم الذي هو شعار أهل النجباء من لم يكشف مجابهة فالتأيد ذلك الاسم الشريف لئلا يتركه به صاحب الاسم كما ردف بعض المواتف إلى بابتة إذا لم ترفى فأنزله اسمي فأنشدنا من هذا أن من رواه بقله لا يؤمر بترك اسمه ومن

من مذهب الشافعي أنه ينبغي ألا يقول داود لا يشرع وأما المكتبة فيكون من مكة نفس مكة ومن كانت داودا بعدة عن هنا

الميثاقان شاه احمد من دارموان شاه من الميثاق بالاتفاف واختلافوا في الافضل فقال ابو حنيفة ١٢٩ من داره افضل وهو قول الشافعي

ومعه الراعي وقال مالك

واحمد من الميثاق افضل

وهو قول الشافعي ومعه

النوري قال وهو موافق

للاحاديث الصحيحة الموافقة

المعرفة ولا هاهنا من

عليها من غيرهم بالاتفاق

(فصل) ومن بلغ ميثاقنا

لم يجز له مجاوزته بغير احوام

بالاتفاق فان فعل لزمه العود

الى الميثاق ليعزم منه بالاتفاق

وحكى عن الشافعي والحنبل

البصري انهما قالوا الاحرام

من الميثاق غير واجب واذا

لزمه العود وكان الموضع

مخوفاً وضاف الوقت لزمه دم

لمجاوزته الميثاق بغير احوام

بالاتفاق وحكى عن سعيد بن

جبير انه قال لا ينعقد احوامه

ومن دخل مكة غير محرم

يلزمه القضاء عند ذلك

والشافعي واحد وقال ابو

حنيفة يلزمه الا ان يكون

مكافلاً

(باب الاحرام ومخالفاته)

التطيب في البدن للاحرام

مسحوق عند الثلاثة وقال

مالك لا يجوز تطيب بتسقي

واختاره ابن تطيب وجب

غسله ويكره التطيب في الثوب

بالاتفاق والافضل ان يحرم

عقب صلاة ركعتي الاحرام

الافتي قول الشافعي وهو

الاصح من مذهبه ان يحرم

اذا ابتغى به واسئلته ان كان

راكباً فان كان ماشياً فاذا

قوله طهره وهو ثم ينفذ

هنا انظر بعضهم ذلك في سورة فثال

بذ كراهته تزداد الخوف * وتعلمس البصائر والقصاب

وذكر كراهته افضل في كل شيء * وشيئ الذوات ليس اهلها شيب

وبو بذلك ايضا قول الشيب ربه الله حين قالوا له متى تسرع في حال اذ لم ازلته تعالى ذا كراهي لان الذكر لا يكون الا في حال الخياط عن شهود ذلك ذكر وفاعني الشيب الاحضرة الشهود لانها هي التي لا يرى الله تعالى فيها ذكراً كراهته تعالى ومتاجنه القلب وحضرة الحق تعالى حضرة ميت وحسن اشد ما يفرق اهلها من الهيبة والتعدي في حال تعالى وخشيت الاموات الرحمن فلا تسمع الا ههنا وسهت احدى افضل الدين رحمه الله يقول الذكر بالاسان مشر وعلا كار والامامان حجاب العظمة لا يرتفع لاحد ولا لانياء فلا يدمن حجاب لكنه يدق فقط انتهى وهو كلام نفيس لا وحدي في كتاب * وسهت سدي عليا الخواص رحمه الله يقول ذكرا لله تعالى على نوعين ذكر لسان وذكر حضور وكان ترك الذكرك ذلك على نوعين ترك من حيث الغفلة وترك من حيث الحضور والله شدة فالاول من الذكرك من مضى والاول من المضى والاول من التركين مذموم والثاني محمود وهو الذي جلا عليه قول الشيب آتاه * وسهت سدي عليا المصطفى رحمه الله تعالى يقول انما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك البسملة في بعض الاوقات ويذكر كراهي بعض الاوقات تشر بعاهضه ائمة وأقربايمهم والا فهو صلى الله عليه وسلم حاضر مع ربه على الدوام لانه ابن الحضرة واشو الحضرة وامام الحضرة وسهت سدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لو ان الله تعالى امر الاكابر بالجهر بالقرائة والاذكار اذ اوقوا بين يديه في الصلاة ما تجرأ أحد منهم ان ينطق بكلمة لعوموم الهيبة لاهل تلك الحضرة ولكن ربنا على له الحق تعالى في بعض الاوقات بما هو فوق طاقته فيجزم من الجهر بالبسملة أو بالتكبير فيكون ذلك من باب قوله صلى الله عليه وسلم انما انسى لست في فافهم * ومن ذلك قول بعض اصحاب الشافعي انه ينبغي التسرية بالاحاد والظهار والتخصيم والترقيق والدوام في ذلك مع قول بعضهم ان ذلك لا ينبغي في الصلاة لئلا يشغل العبد عن كمال الاجمال على مناجاة الحق تعالى فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة في الميزان ووجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم حسبوا القرآن باصواتكم أي حسبوا اصواتكم بالفاظ القرآن والافعال والافعال فافتران من حيث هو قرآن لا بمع من أحد تخجته لانه قديم وصلة من صفات الحق تعالى وانما التصديق راجع للقرآن والتلاوة لا للقرآن النلو ومع ذلك فراعته ذلك في الصلاة لخاص بالاكابر الذين لا يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وعدم مراعاة ذلك خاص بالامام اعز الدين يسفلهم ذلك عن الله عز وجل وهو حال أكثر الناس سلفا وخلفا والله اعلم * ومن ذلك قول في حقيقته وما لك فيمن لا يحسن الفاتحة ولا غيره هان القرآن انه يقوم بقدر هان قول الشافعي انه يسبح بقدره فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الوقوف على حسد ما ورد في ذلك ان من لم يحسن الفاتحة ولا غيره هان القرآن انه يسبح الله بذلك وقد قال بعضهم ان الاتباع اولى من الابتداء ولو اسفخن وقد يكون في قراءة القرآن خصصة لا توجب في غير من الاذكار كاتقدم من ان القرآن من متقن من القرء الذي هو الجامع فيجمع القلب على الله وما وجهه الثاني في القياس بجامع ظاهر قوله تعالى وذكرا سمع به فصلى اذ ذكر لله تعالى فيجمع قلب العبد على الله تعالى غايابا كذا ان يحسن القرآن من حيث حصول جملة القلب فيه على حضرة الله تعالى وأما وجهه تخصص الامام الشافعي الذي ذكره بقول المصلي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فلما ورد مر فواته أحب الكلام الى الله عز وجل فافهم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه ان شاء المصلي قرأ بالفارسية وان شاء قرأ بالعربية فيجمع قول أبي يوسف ومحمد ان كان يحسن الفاتحة بالعربية لم يجز له غيرهما وان كان لا يحسنها قرأها بغيرها * رآته مع قول بقية الاغمة انه لا يجزى القراءة بغير العربية مطلقا فالاول

وقال أبو حنيفة فلا ينبغي إلا بالنسبة والتبعية ١٣٠ أو سوف الهدي مع النية (فصل) والتبعية واجبة عند أبي حنيفة مالك إلا أن أبا حنيفة

يخفف والثاني لمصل والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ووجه الأول أن لم يصح رجوعه عنه أن الله تعالى علم بجميع القاعات ولم يرد لنا شيء من القرائن العارضة فصار الأمر إلى اجتihad المجتهدين • (فإن قال قائل) إن القراءة بغير العربية تخرج القرآن عن الإجازة • (فإننا) • الإجازة حاصل بقرأة هذا المصلي بالنظر المعنى فإنه يدرك أن القرآن بالالفوسلة لا بقراءة أحد من الخلق على النطق بمشمله ووجه الثالث الوقوف على ما يقع من الشارح وعن أصحابه فلم يبلغنا أن أحدا منهم قرأ القرآن بغير العربية • وكذلك الشارح صلى الله عليه وسلم فكان الوقوف على حذام بلغنا أولى وقد يكون الإمام أبو حنيفة رأى في ذلك شيئا من التي صلى الله عليه وسلم فإن امامت وحلالته أعظم من أن يتعثر على شيء لا يرى فيه دليلا • وسعت بعض الحنفية يقول جميع القاعات كلها واحدة عند الله تعالى في حضرة مناجاته فكل أحد بناجي به بلفظه ويؤيدونه قولهم يجوز الترجمة في بعض الأذكار الواردة في السنة ١٥ ولا يخفى ما فيه • فإن كل باب لم يقم به الشارح فليس لاحداث ترجمته وقد أجمع العلماء على أنه لا يصح من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخلج القرآن بلفظة أخرى خلاف ما أنزل أو ما قرأه تعالى لتبين للناس ما نزل إليهم لأن في ما ذكرنا من البيان قد يكون بلفظة أخرى لم يفهم اللفظة التي أنزلت ولذلك قال بعض أصحاب أبي حنيفة أنه صح رجوعه على قول صاحبه وإنه أعلم • ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة لو قرأ في صلاته من المصحف طلت صلاته مع قول الشافعي وأحد في إحدى روايته أن صلاته صحيحة ومع قول مالك وأحد في الرواية الأخرى أن ذلك جائز في النافلة دون الفريضة قالوا ومشدد الثاني يخفف والثالث لمصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول اشتغال المصلي بالنظر إلى الكتابة عن كمال مناجاته تعالى وهو خاص بالأصاغر ووجه الثاني كون ذلك لا يشغل عن الله تعالى وهو خاص بالأكبر وأنه يشغلهم عن كمال الصلاة ولكن سأل العلماء فيه لكونه ممنوعا عن الصلاة ووجه الثالث كون النافلة تخففا فيها بدل جواز كما يختلف الفريضة فأحاطوا الطسعة في ترك ما يشغل عن الله تعالى • ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أنه لا يجزى بالتأمين سواء الإمام والمأموم مع قول أحد والشافعي في أرجح القولين أنه يجزى به الإمام والمأموم ومع قول مالك يجزى به المأموم وفي الإمام وروايتان من غير ترجيح فالأول يخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول كون التأمين ليستمن الفاتحة أو ربما قوامهم بعض العوام تستمن الفاتحة إذا جهرهم فكأن عدم الجهر بها أولى عند صاحب هذا القول إمامهم إلا أن يكون المأمومون كالمؤمنين بأنهم يستمن الفاتحة كما كان الصابئة يعلونها فلا بأس بالجهر بها لو جاز بما أقوى المشغوع على المصلي حين التأمين فاكتمى بالتأمين بقلبه ووجه الثاني أن الجهر بالتأمين فيه طهارة لتضرع والحاجة إلى قبول الدعاء بالهداية إلى الصراط المستقيم ووجه الثالث أن المأموم أخف شعور عاين الإمام عادة لأن الأمداء تنزل على الإمام وأولاهم تفرض على المأمومين فعليه من النقل والخشية بقدر ما يفرض على المأمومين فذلك تخفف على الإمام في إحدى الروايتين الأولى وسدد عليه في الأخرى حلاله على القولين الكمال فإمامهم • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وهو الأرجح من قول الشافعي أنه لا بأس من سورة بعد الفاتحة في غير الروايتين الأولى مع قول الشافعي في القول الآخر أن من جلدت مسلم في ذلك فالأول يخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول كون غالب النفوس تزهد من حضرة الله عز وجل بعد الدال كقنن الأولى فإقرأ الإمام السورة فيما بعدهما بما عجزت النفس من الحضرة لأمومه استواء تدبير أحواله وأصاغر واقفا بين يدي الله تعالى جسيما بار وفاقا لقبول صلاته ووجه الثاني ثبوت قراءة السورة بعد الفاتحة في صحيح مسلم وهو خاص بالأكثر الذين لا يزدادون بطول الإمام في القراءة إلا خوفا وخوفا كان صلى الله عليه وسلم يخفف فيما بعد الروايتين الأولى من تأمل أعاقيل الأصاغر ويطول أخرى مراعاة لحال الأكثر نشر بعد الصلاة ومن هنا بدح قل بأنني تحقير المناط في قول من قال تطويل القيام أفضل من تطويل الركوع والسجود

يديه في كفيه وجبت الفدية عليه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا فدية عليه من لم يجد أزارا ليس السراويل ولا فدية عليه عند

السائى وأجدو قال أبو حنيفة ومالك شجب عليه الفدية ومن لم يجد الثمانين جازله أن يلبس ١٣١ الخفين وقطعها أسفل الكعبين عذابي

مطاعا وعكسه فان ذلك حتى تضمن من كان ضعفا عن تحمل العمل الواقع في الركوع والسجود كان طول القيام فيه أفضل للثلاثين وقدم الركوع والسجود كذا ركع وسجد يختلف من كان قويا على العمل الخفيات الواقعة في السجود فرحم الله الأنثى بتصلبهم المذكور فان قال من ابتاعهم طول القيام أفضل مطلقا هو حق الا صاف ومن قال كثر الركوع والسجود أفضل هو حق الا كثر ذلك واضح فذلك أن القيام بعمل بد بالنسبة للركوع والركوع بعمل بد بالنسبة للسجود فان الجسد أطال في مناجاته بكتلامه حال القيام لاجله بركة تعظيمه وبسبب من الحاضرة والآخرة فخصه في ذلك الله عليه بالركوع فلما ركع تجلى له من عظمة الله تعالى أمره ان يدعى ما كان عليه حال مناجاته في القيام فرجعه بالامر ورفع رأسه من الركوع لياخذ في التأهب الى العمل تجلى عظمة الله التي تجلى له في السجود ولولا ذلك الرفع لعداب جسمه ولم يستطع السجود ثم لما جرد وتجلى له عظمة أخرى أعظم مما كان في الركوع أمر الله برفع رأسه وجهه ليجلس بين السجدين وبأخذه راحته وقوة على تحمل عظمة تجلى السجدة الثانية فذلك لان من خصائص تجليات الحق ان التجلي في السجدة الثانية أعظم من الاول وفي الثالثة أعظم من الثانية وهكذا وانما من الشارع حاسة الاستراحة بعد الرفع من السجود درجة بالمعنى الحقيقي ولوانه أمر بالقيام بحسن رفعه من السجدة الثانية من غير جالس استراحة كما قاله الطائفة هذا حكم من صلى الصلاة الحقيقية وأما من صلى الصلاة العادية فلا بد من شأ مما قلنا هو بكتفه فعل ذلك على وجهه الثاني بالشارع صلى الله عليه وسلم * وسجد سجدى عبد القادر المشطوطى رحمه الله تعالى بقوله من رجاء الله تعالى بالعبد تحميم بين أطالته القيام في الصلاة بالترامه بين يديه وبين أطالته الركوع والسجود بين تخفيف القيام فلم يقدر على الخلة الركوع والسجود بين يديه الله تعالى فهو مأثور بطول القيام وتخفيف الركوع والسجود ومن قدس على طول المكث بين يديه الله تعالى في محض القرب في الركوع والسجود فهو مأثور بطول الركوع والسجود وذلك ليقوم بطول مناجاته به ويكون له وقت يدعو لنفسه ولاخوانه المسلمين فيه اغتناما فذلك قد يكون ذلك آخر اجتماع قلبه على رحمة الله تعالى حال جلسته قال وقد استحكمت في رأي مرهية الله عز وجل فصرت أسأل الله العجاب وكنت كلما ذكرته واقف بين يديه أو أركع أو سجد أحس بضيق يذوب كاذب الرضا على النار وكنت أعدد العجاب من رحمة الله تعالى في له دم طاقى لرفعته عني اه * وسجدت أثنى أفضل الدين رحمه الله تعالى يقول العجاب لله - دع شهود الحق تعالى رحمة بالعابر من عذاب على العابر في العاجز ينتم في حال العجاب والعارف به عجب اه * وسجدت سجدى علما الخواص رحمه الله تعالى يقول من رحمة الله تعالى بعبد المؤمن خطورا الا كان على قلبه حال ركوعه وحال سجوده لان تلك الحضرة تقرب من حضرة قاب قوسين يعرج الارث لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما كل أحد يصلح للمكث قريبا أو بقدر على تحمل التجلي الذي هو هذا ركن العبد في تلك الحضرة فاذا أراد الله تعالى رحمة بالعبد في تلك الحضرة انحطرت في قلبه شيا من الاكوان لما في الاكوان من راحة العجاب من شهود تلك العظمة ولولا ذلك انحطوط ولما عذاب عظمته ولمه وتقطع مفادله أو اضحل بالكسبة كالموقع لبعض تلامذة سجدى عبد القادر والجلى رضى الله عنه أنه جدد ضار يضع على صاخر ضار ماء على وجه الارض فاخذها سجدى عبد القادر فطقت ودفنها في الارض وقال سبحان الله مرجع الى أصله بالتجلى عليه اه وبؤ يده الذي قلنا ما ورد في بعض طرق احاديث الاسراء من أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل حضرة الله انفاخته ارعد من هيبة الله عز وجل وصار يتمائل كشمايل السراج الذي هب عليه الريح الطيف التي يعلو ولا يطفئها فسمع في ذلك لوقت صوتا شبه صوت أبي بكر رضى الله عنه بالمحذوف ان ذلك صلى مع أنه تعالى لا يشغله شأن عن شأن فاستأنس الى الله عليه وسلم بذلك الصوت وزال عن ذلك الاستعس الذي كان يحذر في نفسه وعلم بعد ذلك معنى قوله تعالى هو الذي صلى عليكم ولملاكمكم وما ر

بشد كرك ذلك فكان في سماع ذلك الصوت تقوية وتأييد لرسول الله صلى الله عليه وسلم مع أنه أشد الناس
٩ ك ر ا ل ا ع ل ف م ا ذ ل ل ا ن ع ل ع ن د ا ل ل ا ن و ق ا ل ا ن و ح ن ف ع ن د ا ل ل ا ن و ق ا ل ا ن و ح ن ف ع ن د ا ل ل ا ن و ق ا ل ا ن و ح ن ف ع ن د ا ل ل ا ن و ق ا ل ا ن و ح ن ف ع ن د ا ل ل ا ن و ق ا ل ا ن و ح ن ف ع ن د a

• (مل) • وإذا اذلل صيدا خطأ وجب الجزاء ١٣٢. يقتله والقبض على السكك ان كان مملوكا فالماثون اجدوا ليجب الجزاء يقتل الصيد المملوك

فجعلها لحق جلاله وإعلاؤه ابن الحضرة وإمام الحضرة وأخوها وأشد الناس معرفة بعظمة الله عز وجل * وصحبت سيدي عبدالقادر الشافعي رحمه الله تعالى يقول لا يصح للإنسان بالله تعالى لعبس لا تنفاه الخامسة بينه تعالى وبين عبده وإنما يأمن العبد حقيقة بيمان الله بالله تعالى كأنه بنو وأعماله وتقربيات الحق له فإن من خصائص حضرة التقريب اليه والأطراف والتعظيم وعدم الأدلال على الله وكل من ادعى مقام القرب مع أداله على فلا هله بحضرة التقريب بل هو محبوب بسبعين ألف حجاب انتهى وصحبت سيدي عليا المرصفي رحمه الله تعالى يقول طول القيام في الصلاة على العارف أشد من ضربه بالسيف لما في القيام من احتجاب الجيوب الكبير وعدم صورة الخشوع لله تعالى فإذا بلغ أن أحد من الأكرام أطال القيام فهو تبرع لقومه الضعفاء رحيمهم والنافع عندنا أن أكابر الصالحين والتابعين والأئمة المجتهدين كان مقامهم أكبر من مقام باقي الأولياء فيكون كانوا مع قدرتهم على تطويل الركوع والسجود يقوم أحد هم بثلاث القرآن أو نصفه أو ثلاثة أرباعه أو كله في قيام ركعة واحدة انتهى * وصحبت سيدي الشيخ أحمد السطحي رحمه الله تعالى يقول من أولياء الله تعالى من رحمه الله الحجاب ولو أنه كشفه عن عظمته تعالى لما استطاع أن يخفي من دبه أبدانهم وصاح في أمور الدنيا والأقدار الضعفاء عظمة الله تعالى صار مجزوا بالحيثي فيقيم الناس من أمره حين يرونه صاحباً في أمور الدنيا ولا يرونه بصلى ركعة فقلت فإذا حجبنا ذلك الحجاب فهل يجب عليه قضاء الصلاة إذا قدر علمه فقال نعم ذلك واجب انتهى فاعلم ذلك وتأمل فيه فإن لا تسكاد تنوره في كتاب واعمل على تحصيل مقام الخشوع ومعرفة ذلك على يد شيخ صادق وإياك أن تخرج من الدنيا ولم تعلم صلاة واحدة كذا كراوتك في جهز وأسلك عند صاحبك بأحوال العارفين والجدد قرب العالين * ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن العمل إذا جهز فحاسب فيه الأسرار أو أسرف فحاسبين فيما لم يجر لتبطل صلاته إلا فيما حكى عن بعض أصحاب مال الله إذا تمتد ذلك بطلت صلاته فالأول يخفف والثاني يمتد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود حديث صريح بالنهي عنه ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمر فهو ردأي لا يقبل من صاحب لاسيما أن تمتد ذلك فإنه يخافه لا شارب والخاتمة انقطاع وصلة القارئ فبات القارئ الذي كرم معنى الصلاة وكأنه لم يصل فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي باستحباب الجهر للمفرد فيما يظهر فيصير قول أحدنا ذلك لا يستحب مع قول أبي حنيفة هو بالخيار إن شاء أجمع نفسه وإن شاء أجمع غيره وإن شاء أسراً فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث يخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حمل المنفرد على القوم على فعل تلك الغلظة التي تجتهد له حالاً أنه كعليه الكمال فإذا جهر به ووجه الثاني عدم قدرته على تحملها فإنه يرد بجهر بالقراءة من شدة الهيبه ووجه الثالث عدم ورود أمر فيه بجهر أو أسرار فكان الأمر وأجالي قدرة العمل واختياره * (فإن قال قائل) * فما الحكمة في الجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ولم كان الجهر في الركعتين الأولى في الجهر به دون ما بعدها * (فالجواب) أن ذلك تابع لثقل التحمل كقائه وتأوه يخففه على القلوب في وقت تلك الصلوات أو ركعة أو الركعتين فإن تجل النهار أثقل من تجل الليل فكأن الله تعالى العبد بالجهر في النهار أو العصر مثلاً لكان ذلك أكثر تكديف بما لا يطاق عادة لتثقل التحمل فيه * (فإن قال قائل) * إن صلاة الجعفر صلاة الصبح والمبدئي في النهار ومع ذلك فكان على الله عليه وسلم بجهر فيه إذا كان أماماً يقرأ المأموم على الجهر بالصبح * (فالجواب) أن ما كان صلى الله عليه وسلم بجهر في الصبح لأن وقته رزخه ووجه إلى النهار ووجه إلى الليل أما وجهه الأول فهو بالنظر للجهر بالقراءة به وأما وجهه الثاني فلا يشترط الأسماك عن الغفلات في صلواتهم من طواعي الغفلة وأيضاً أنهم أول صلاة لا تستقبل العبد من صلوات النهار بعد النوم الذي هو آخر الموت فكانه يموت وتخلق خلقاً جديداً فكانت قوته شديدة ثم يخففها طاعتها بالحرط والصنائع ولا يذهب أن كتاب المعاصي أو الغفلات وأكل الشهوات فلذلك أمر بالجهر في الصبح لقدرته عليه وغلبة روحانيته

وقال اود لا يجب الجزاء قبل
الصيد ان خطا وتجرم الاعانة
على قتل الصيد بدلا ولكن
لاجزاء على الدمال عند مالكا
والشافعي وقال أبو حنيفة
يجب على كل واحد منهما
جزاء كامل حتى فالودل
بجامعة من الحرم بحرما
أو حلالا من الحرم على صيد
فقتله وجب على كل واحد
منهما جزاء لكل ويحرم
على الحرم أكل ما صيد وقال
أبو حنيفة لا يحرم وإذا ضمن
صيدا ثم أكل ما يجب عليه
جزاء آخر وقال أبو حنيفة
يجب وإذا كان الصيد غير
ما كحول ولا متولفا من
ما كحول لم يحرم قتله على
الحرم وقال أبو حنيفة يحرم
بالأحوام قتل كل وحشي
ويجب بقتله الجزاء إلا اللب
هـ (فصل) في الحرم وطيب
أواذه ناسيا للاحرام أو
جاهلا بالتحرير لم يجب عليه
كفارة عند الشافعي وقال أبو
حنيفة ومالك وشيب ولويس
قمة ناسيا ثم كثر رزقه
من قبل رأسه بالاتفاق وقال
بعض الشافعية يشقه
ولو حلق الشعر أو ذم الغافر
ناسيا أو جاهلا فلا فدية إلا
على قول للشافعي وهو الراجح
وان قتل صيدا ناسيا أو جاهلا
وجب الفدية بالاتفاق وان
جامع ناسيا أو جاهلا زمه
الكفارة التي قول للشافعي

وهو الرابع * (فصل) ويجوز للمحرم خلق شعر الحلال وقلم ظفره ولا شيء عليه هذه الثلاثة قال أبو حنيفة لا يجوز ذلك وعليه على

مصدقو بحور المعجم أن يغسل بالسدر والخملى وقال أبو حنيفة لا يجوز توليها العذبة ١٣٣ واذا حصل على بدنه ريح جازته الزاوية فإل

مالك أجزأه بذلك صدقة
ويكره للمعسر الا كمال
بالسدر وقال ابن المسيب
بالنسج ولا شيء في النصد
والجباة وقال مالك فيه
الصدقة

باب ما يجب بعد فوات
الاحرام * اتفقوا على أن
كفارة الملقى على التقدير ذبح
شاة أو طعامة مستمسكة
ثلاثة أصع أو صيام ثلاثة
أيام واختلفوا في العذر
الذي يلزم به العذبة فقال
أبو حنيفة خلق ربهم أو أنه
وقال مالك خلق ما حصل به
اماطة الاذى عن الرأس
وقال الشافعي ثلاث شعرات
وعن أحمد وابن أبي شيبة
ثلاث شعرات والثانية ما لم يبع
واذا خلق نصف رأسه بالذرة
ونصفه بالعشي وجب عليه
كفارتان عند الشافعي قولاً
واحداً وبه قال أحمد بخلاف
الطبيب واللباس في اعتبار
التسريق والتتابع وقال
أبو حنيفة إذا كانت هذه
المخاوف رات غير قتل الصيد
في مجلس واحد وجبت كفارة
واحدة كقصر عن الاول أو لم
يكفر وإن كانت في مجلس
وجبت لكل مجلس كفارة
الا أن يكون تكرار لمعنى
واحد كدخول وعنه مالك
كقول أبي حنيفة في الصيد
وكقول الشافعي فيما سواه
*(فصل) * واذا وطئ
المحرم في الحج والعمره قيل

على جسمائته كالأنتكة * وصحبت سدي عبد القادر المشطوطى رحمه الله تعالى يقول ولان الله تعالى
حب أهل الصنائع والحرف عن كل شاهد في الزوال استطاع أحد منهم أن يعمل حرقته وتعلت مصالح
الناس ولذا شرع لهم القرائن صلوات النهار سراجهم فقادوا على عمل الحرف مع عدم الخجائب النهار
الأفرا من الأولياء انتهى وأما الامام أو المسبوق في الجمعة أو العيد فحاشا بالجهل فهم القادرون على ذلك
باستئناسه بكثرة الملقى الذين يحضرون هاتين الصلواتين عادة فتوى على ذلك لحاجة بش هو الملقى على التجلي
الواقع لقبه في الجمعة والعيد ولو لم يكن الحق تعالى على الامام في هاتين الصلواتين بالقوة من حيث نائب
لشارع في الامامة على العالمو - طاعة في اصحاب الامور من كلام ربهم وتذكيره وتنهله أو لغير ذلك من
الاسرار التي لا تدرك الامشاهدة لاهلها ولا يراد المسبوق لانه محرم من الامام * (فان قلت) * فلم كانت الركنتان
الاخيرتان من العشاء والركعة الثالثة من المغرب سراعاً من ذلك من صلاة الليل والتجلي الليلي خفيف
*(فالجواب) * انما كان ذلك رجة ضعفه الامة فان شأن تجلي الحق تعالى لقلوب المحبوبين انه يخفف
على قلوبهم أو لا يقع عليهم آخر اذ ذلك لان عظمة الله تعالى تنكشف لقلوبهم شيئاً بعد شيء فيكون
التجلي في ثاني ركعة أثقل من التجلي في أول ركعة وهكذا لو ان الحق تعالى كانهم بالظهر في ثالثة المغرب أو
الاخيرتين من العشاء لم يماجز وعنه ذلك لتجلى لهم من العظمة التي لا يطيقونها * (فان قيل) *
فما الحكم فيمن قد رعى تحمل ثقل التجلي في الركعة الثالثة من المغرب والاخيرتين من العشاء
*(فالجواب) * حكمه اتباع السنة في ذلك لان الشارع جعل ذلك كالضابط لنقل التجلي وخففه والعبرة بحال
غالب الملقى لا بأفرا من الناس وفيه يحصل التجلي الثقل المعنى في أثناء ركعتيه ويحمله في الأدب أن
يسر اتباعا لسنه في نظار الضعف ويؤيد ما ذكرنا من ثقل التجلي والهيئة كلما طال العذر الوقوف بين يدي
الله تعالى عكس ما يقع للعبد اذا طال الوقوف بين يدي المالك الدائم خفقه لهيبه مافر ومسيدي على
الخواص رحمه الله تعالى في معنى قوله تعالى المتكبر على وزن المتغفل من انه تعالى انما يحسى نفسه المتكبر لكونه
يتكبر في قلب عبده المؤمن شيئاً بعد شيء كلما انكشف له الخجائب لان الحق تعالى في ذاته يتكبر لان ذاته تعالى
وصفاته لا تقبل الزيادة كما تقبل النقصان وانما الزيادة والنقص واحدان في الشيء وهو العبد يجب قرب به من
حضرته لانه تعالى وبه عنها نظير شيء هو العبد ظل ذاته في السراج فكما قرب منه عظم ظنوه وفروا راجح في
شهود موكبها به من صغر * وصحبت سدي عليا الخواص رحمه الله تعالى أيضاً يقول تجليات الحق تعالى
لقلوب عباده لا تضبط على حال من اكابر واصاغر في القرائن والنوافل فقد تجلى الحق تعالى للاصاغر
والاكابر على الطبيعة معاً لجهل ذلك ورحم الله الامة بعدد أمرهم بالجهل في بعض الصلوات والاذكار
ولو نه تعالى كان أمرهم بالجهل مع ثقل ذلك التجلي لما اختلفوا لاسيما في حق من انكشف عجايبهم من كل
العارفين وشهود لاجل الله تعالى وعظمته ومقدسه كركعة في الجهر في أولي المغرب والعشا في الجمعة
والعيدين وهي ان التجلي يخفف في الليل وأما الجمعة والعيدان فلما فيها كثرة الاستئناس بكثرة طاعة عادة
فلم تنكشف لهم عظمة الله تعالى كل ذلك الانكشاف الذي يقع للعارفين اذا صلى مفردا وكذلك - يأتي في
باب صلاة الجماعة أن أصل مشروعية في الباطن هو تقوى المصائب على الوقوف بين يدي - لان الملوكة
لاستئناسهم ببعضهم بعضاً في تلك الحضره التي تذل لها أعناق الملوكة ولولا الجماعة لقل قدر المنفرد أن يقف
واحد بين يدي الله تعالى فكان الحث على صلاة الجماعة رجة بالامة متوسفة عليهم ايؤدوا تلك الصلاة كاملة
من غير ذلول عن شيء منها * (فان قيل) * فلم قلتم باستقبال الاسرار في كسوف الشمس لا كما روى قدسهم
على تحمل تجلي النهار * (فالجواب) * انما الأمر الاكابر بالاسرار فيها الاكاساغر لما فيها من الخوف فقامها
من الايات التي يخوف الله بها عباده فكان فيهم ففرزوا ثقل تجلي النهار واضافوا الاكابر أمور ون
بالشرع لاجلهم في البكاء والخوف والخشوع فيمن الله تعالى فان لم يقع لهم ذلك في قلوبهم ففعلوا فيه ليتبعهم
التجلى الاول فسد نسكهم وجب الضيق فأسدده والقضاء على الفور من حيث أحرم في الاداء بالاقان ويزنه عند الشافعي واحداً بدنه وقاله

أبو حنيفة أن وطئ قبل الوقوف عدد ١٣٤ وهو لزيمه مشاؤون كان بعد الوقوف لم يسجد به ولم يبدئ بظاهره ذهب مالك لقول الشافعي

وعند الاحرام لا يرتفع بالوطء في الخلتين بالاتفاق وقال داود يرتفع وهما يلزمهما أن يتفرقا في موضع الوطء الظاهر من مذهب أبي حنيفة والشافعي أنه يستحب وقال مالك وأحمد يوجبون وإن وطئ ثم وطئ ولم يكفر عن الأول قال أبو حنيفة يلزمه شاة كفر عن الأول ولم يكفر إلا أن يتكرر ذلك في مجلس واحد وقال مالك لا يجب بالوطء الثاني شيء والشافعي قولان أحدهما يجب كفارة ثانية ثم يلزم بدنة كالاول وقيل شاة والاخص كفارة واحدة وقال أحمدان كفر عن الأول وحبت بالثاني بدنة وأذا قبل بشهوة أو وطئ فمبادون الفرج فأقر لم يسجد به ولزمه بدنة وقال مالك يسجد به ولمه بدنة والقضاء (فصل) وإذا قتل صبي أو مملوك من النعم لزمه مثله من النعم عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا يلزمه الاقضية الصبي وشراء الهدى من الحرم وذبحه فقه جاتر عند الثلاثة وقال مالك لا بد أن يسوق الهدى من أهل الحرم وإذا اشتكر جماعة فقتل صبي أو جزء واحد وعند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجب على كل واحد منهم جزء كامل والجسم وما يجسر بجزءه يضمن شاة عند الثلاثة

فومهم على ذلك وعليه يحمل قول عبد الله بن عمر فإن لم يتكبر أو أتى حق المعارف من الذين لهم اتباع لا مطلقا فقد علمت أن عدم تكليفه إلا كبر بالجهر في صلاة كسوف الشمس انما هو لعلمهم ما يتجلى لقولهم زيادة على تجلي النهار ومن هنا يعلم حكمه الجهر في كسوف القمر وإن كان كسوفهم من الآيات التي يخوف الله تعالى بها عباده كذلك لأنه ليلى وتجلى القليل خفيف بالنسبة لتجلى النهار وأضعف آيته من آية الشمس فان نور القمر مستفاد من نور الشمس عند أهل الكشف ولا عكس وأيضا لتجلى الحق تعالى بالاطف في القليل بدليل قوله في النصف الثاني من الليل هل من سائل فأعطيه مسؤله هل من تائب فأوفيه عليه هل من مستغفر فأغفره هل من ميتي فأعاقبه وما قال مثل ذلك له يبداه الإبداء أو قوامهم على خطابه والتضرع اليه سر أوجها وقد سمعت سيدي عبد القادر الدمشقي رحمه الله تعالى يقول تجليات الحق تعالى بالافطمة في هذه البارحة ووجه العاقبة والحنان ولأنه تعالى تجلى بالجلال الاصرف لما أطاع أحد حمله انتهى (فان قلت) فما وجه طلب الجهر من الامام في صلاة الجمعة؟ ان سبب طلب الجهر بالقراءة في الظاهر التذلل والخضوع لله تعالى وأيضا فان الناس مضطرون لاستقبال المظطر لاجل جرح عليه في رفع صوته بطلب حاجته ولا يقصد ما من العذر في ذلك فهو كالذي يصيح ويستغيث اذا ضرب به حاكمهم وقد سمعت سيدي عابا الخواصر رحمه الله تعالى يقول لولا اشتغال قلوب غالب الناس بأموهم واشغولهم لما أقام من خشية الله تعالى لعظيم ما يتجلى لقولهم في هاتان النهر (فان قلت) فما وجه عدم طلب الجهر في صلاة الجمعة ليل أو نهار مطلقا عند من لا يرى الجهر بالبأس (فان قلت) فما وجه عدم طلب الجهر من الامام والمنفرد في صلاة الجمعة كالأموه من لمساعدتهم من شدة الحزن على الميت والترويع لاهله وذكر الموت وأهوال القبر وما بعده وذلك كانت السنة في المشي مع الجنائز السكونية ووجه ما يشين معها فلو ان الشارع كانوا في قراءة أو ذكر جهر لشيء طمأنينة عليهم ذلك وحاشاهم من تكليف أمتهم بما يشق عليهم وانما تساهل علماءنا في عدم الاستحكاك في الذكرين أمام الجنائز برفع الصوت حين غلب على الناس فراغ قلوبهم من الميت وأهله واستغفاله بحركات أهل الدنا حتى ربما غلبت أحدهم ووقع الجنائز فليأمر أو وقوع الناس في ذلك أقر والناس على الله كروا وأنه في ذلك الحاصل خبر من الغفر وسمعت أبا الفضل الدين رحمه الله تعالى يقول انما كانت السنة في المشي مع الجنائز السكونية لأن الله تعالى تجلى للمعاصرين بالقهر حتى لا يستطيع المؤمن السكامل أن ينطق فكأن أمرهم بالسكوت من راحة الله تعالى بهم وان الله بالناس لرؤف رحيم اه فاعلم ذلك وتأمل جميع ما قرره لك فانه نفيس لا يتجدد في كتاب ومن ذلك اتفاق الاثني على ان التكبير للركوع مشروع مع ما حكى عن سعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز برأيهما فالأكثر لا يبعد الاعتدال انتحاح فقط فالاول شددوا الثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التكبير مطلوب عند كل ركعة على حضرة الله تعالى ولاننا ان حضرة الركوع حضرة قرب من الله تعالى بالنسبة لحضرة القيام فكانت الصلي قد علم على حضرة تدبيرة كماله أول الصلاة وهذا خاص بالاصاغر من الناس أولا كبر الذين يترقبون في مقامات القرب في كل خلفه كان قول سيدهم وعرفى حق اكبر الذين لا يترقبون في مراتب القرب كذا كرافيتهم وهم الذين انتهوا الى حد علموا ان الحق تعالى لا يقبل الزيادة في ذاته فالتدبير لاحلهم من كبريائه أول افتتاحهم الصلاة الذي ينتهي مشهدهم اليه آخر الصلاة فلكل رجال مشهد والله أعلم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الطمأنينة في الركوع والسجود سنة واجبة مع قول الاثني الا لا يوجبونها فالاول تخفف والثاني شدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عجز غالب الناس عن تحمل ما يتجلى لقولهم في الركوع والسجود فلو ان أحدهم اطمأن فيه لاحرق ووجه الثاني قدرة الاكابر على تحمل ثقل عظمة الله تعالى على قلوبهم فالاول اراعى حال الضعفاء والثاني اراعى حال الاقوياء وكل منهما حال ومن ذلك قول الاثني الثلاثة ان التسبيح في الركوع والسجود مستمع قول أحد

وقال مالك الجنحة المكينة تعين بغيره أو قال داود لاجزاء فيه ولا تقتل صيدا آخر وحب جزاء أن لا يتأقروا الله

داود لا شيء عليه الثاني (فصل) * ويجب على القارئ ما يجب على الفرد من الكفارة فيما ١٣٥ يرتكبه وقال أبو حنيفة يجب كفارتان وفيما

قتل الصمد الواحد
جزآن فان أفسد حرامه
ازمه القضاء فان أزال الكفارة
ودم القران ودم القضاء
وبه قال أحدو الحال اذا
أخذ صيدا من الحبل إلى
الحرم كان له ذبحه والتصرف
فيه وقال أبو حنيفة لا يجوز
* (فصل) * ويحرم قطع
شجر الحرم بالاتفاق ويضمن
بالجزاء عند الشافعي وفي
الشجرة الكبيرة يرفع فوقها
الصغيرة شاة وقال مالك
لا يضمن لكنه مسيء فيها
فعله وقال أبو حنيفة أن قطع
ما ينبت على الأرض فلا جزاء
عليه وإن قطع ما ينبت عليه
عز وجل فعليه الجزاء
ويحرم قطع شجيرة الحرم
لغير البواب والعلف بالاتفاق
ويجوز قطعه للدواب وعلف
الدواب عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة لا يجوز وقيل
مصدوم المدينة حرام
وكذا قطع شجرة وهل يضمن
لشافعي قولان الحد بالراجح
منها لا يضمن وهو مذهب
في حنيفة والقديم المختارونه
يضمن سلب القاتل والقاطع
وهو مذهب مالك وأحد
والدم الواجب للأحرام
كاتبنته والقران والطيب
والبس وجزاء الصيد يجب
فبعضه بالحرم ومصرفه إلى
مسكين الحرم وقال مالك
الدم الواجب للأحرام
لا يضمن مكان

أنه واجب فيه ما مر واحد وكذا القول في التسميع والمدعى بين السجدين لأن تر كنهه ناسب لا يعل
الصلاة قالوا لا تخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن عظمة الله تعالى قد
تحتل على حال ركوعه وحال سجوده فغسلهما كمال الخضوع لله تعالى فاستغنى المسلم بالفعل بالركن
والاعتقاد بالجنان من التسميع باللسان وأضافاتهم قالوا التسميع من غير معصوم يخرج أي لأنه يقتضي توهم
لخوف نقص في جناب الحق حتى طلب تنزيه عنه وهذا خاص بالأكرار والثاني خاص بالأصاغر الذين يطرقتهم
توهم لخوف نقص حتى يحتاجوا إلى صرفه ونزهوا الحق تعالى عنه وإن لم يكن ذلك مستقرا عندهم ومثله
هؤلاء الألبق في حقهم الوجوب دفعا لما توهمه ويختلف الأكرار يقول أحددهم سبحانه أنه على سبيل التلاوة
لا سيما الله لا دفعا لما توهمه الأصاغر وقد يكون في الأكرار يضاهج ضعف بنوهم كالأصاغر فلذلك
كان التسميع في حق هذا مستحبلا واجبا للاستحالة فلا الجزاء في تنزيهه الله تعالى وما خرج من هذا الجزاء سوى
الابتداء عليهم الصلاة والسلام * (فصل) * ما الحكمة في قول الرا كع سبحان رب العظام والساجد سبحان
رب الأعلى سواء كان من خواص الأمة أم غيرهم * (الجواب) * الحكمة في ذلك أن في الركوع بقية
تكبر عند الرا كع فخرج عنه كل الخضوع لله تعالى فكأنه يقصد تبريه من بقية تلك العظمة التي بقيت في
نفسه وظاهره رأى أن العظمة لله وحده وليس له منها نصيب بخلاف الساجد يقول سبحانه رب الأعلى لأنه نزل
بنفسه إلى غاية الخضوع حتى إن العارف يفضي بنفسه في السجود تحت الأرض في السجود فاعلم ذلك * ومن
ذلك اتفاق الأئمة على وضع اليدين على الركبتين في الركوع وعلى أن التسميع ثلاث شع ما حدى عن ابن مسعود
أنه يجمعهما بين ركبتيه ويضع ما حدى عن الثوري أنه يسبح خمسا إذا كان لما لم يتمكن المأموم من قوله ذلك ثلاثا
قالوا في المسئلة الأولى مشدود والثاني تخفف فيها الأولى في المسئلة الثانية تخفف والثاني مشدود ووجه المسئلة
ظاهر لا يحتاج إلى توجيه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة في جوب الرفع من الركوع والاعتدال مع قول أبي
حنيفة بمشدد وجوبه وأنه يجوز به أن ينحط من الركوع إلى السجود مع الكراهة قالوا لا مشدود خاص
بالأكرار والثاني تخفف خاص بالأصاغر فجمع الأمر إلى المرتبة الميزان وإيضاح ذلك أن العبد إذا وصل إلى
بعض القرب من الركوع والسجود بالنسبة لمساكنه من القيام والركوع فأى مادة له جوعه إلى عمل البعد
والخجل ولا يذم عنه من تجعل ثقل التحلي ولو أنه قدر على توالى تجعل تحليات الحق تعالى على قلبه ما كان الرفع
عن محل القرب فائدة حتى أن بعض الأئمة رأى حال الضعفاء فبطل الصلاة إذا لم يطمئن في ركوع والاعتدال
عن الركوع وعن السجود وذلك لأن الضعيف لا يطيق تحمل طول المكث في حضرة لغيره فوجه الشارح
بأمره بالرجوع إلى محل البعد الذي كان قبله ورجعه حتى يأخذ لقلبه راحة بقدر ما على تحمل ثقل التحلي
للسجود والركوع * وجمعت سيدي عليا لخواص وجهه الله تعالى يقول لما شرعت القنوم والاعتدال عن
الركوع والسجود لا لتنفيس عن الضعفاء من مشقة تحمل التحلي في الركوع والسجود حتى أن بعض الأئمة
بالغ في الرحمة فلا كراهة في بقدره وعلى توالى تحليات الحق تعالى وأمرهم بتطويل الاعتدال طلبا لكمال
راحتهم فيه كما كان بعضهم بالغ في الرحمة كذلك الأكرار وأمرهم بعدم العمل أئمة في الاعتدال لما في الاعتدال
من الحجاب بعد أن أفرغوا قلوبهم من حضرة الحق تعالى كما كان بعض الأئمة توسعا في ذلك وقال أنه
يطول الاعتدال بقدر الذكر الوارد فيه فهم بن تخفف ومشدد متوسطا بالنظر إقامات الناس من الأكرار
والأصاغر * وجمعت سيدي عبد القادر القشيري رحمه الله تعالى يقول لو أن بعض العلماء قال بتطويل
الاعتدال ما قدر الأصاغر إذا حضر واعم الله أن ينزل أحددهم إلى السجود من غير اعتدال وكان تطويله راحة
بهم استريحوا به من ثقل العظمة التي تحتل لهم حال الركوع والسجود بل ولا الرفع بعد ركوع لما قد أورد
منهم على تحمل ثقل العظمة التي تحتل في السجود والأول والثاني اه وجمعت سيدي عليا المرصفي رحمه الله
تعالى يقول طول الاعتدال تنعيم على الأصاغر وعذاب على الأكرار فكان المريد يرفع من طول الركوع

* (باب مسئلة الحج) * من قصد مكة شرفها الله تعالى لا تسلك بل بإزالة أو بخارجة فهل يجب عليه أن يحرم حج امرأة أو يسحب ذلك لشافعي

فولان اصحابه انه يسحب والثاني يجب ١٣٦ الان يشكر ودخوله ككتاب وصلا وقال ابو حنيفة لا يجوز ان يدخل المصلي الحرم

الا حرم ما وامن دونه فيجوز دخوله بغير احرام وقال ابن عباس لا يدخل احد الحرم الا حرم ما داخل مكة بالخير ان شاء دخله بالبر او نهرا بالانفاق وقال الفخري وايضا دخوله بالبلا افضل ويسحب الدعاء عند روية البيت بالمأثور ورفع اليدين فيه وكان مالك لا يرى ذلك وطواف القدم سنة عند الثلاثة وقال مالك ان تركه معاقلة مدم * (فصل) من شرط الطواف الطهارة وسائر العورة عند الثلاثة وقال ابو حنيفة ليس بشرط صحت والترتيب في الطواف واجب عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يصح الطواف من غير ترتيب ويده مدام بكة فاذا خرج الى بابه لم يده دم ومن داود انه اذا نسيه آجره وولاده بموت قبل الحرج والسجود عا مسنة في السجود عليه تقبيل زيادة وقال مالك السجود عليه بدعة والركن الثاني يستلحه بيده ويقبله ولا يقبله عند الشافعي وقال ابو حنيفة لا يستلحه وقال مالك يستلحه ولا يقبل به بل يضعه على فيه وروى اخرون عن احمد انه يقبله والركن الثاني ان الذين يلبون الحرج لا يستلمون وعن ابن عباس وابن الزبير وجابر استلمهم هو يسحب الرمل والاضطباع عند

والسجود كذلك العارف يصح من طول الاعتدال لذلك كان المربي يحسن الى رفع راسه من الركوع والسجود والعارف يحسن الى نزول اليه الملائكة في الاعتدال ورداه الى الحجاب وهو أشد العذاب على العارف حتى كان النبي رجه الله تعالى يقول اللهم مهامعتي بشئ فلا تعذبني بسدل الحجاب عن شهوتي وسمعت النبي أفضل الدين رجه الله تعالى يقول طول الطه انينة في الركوع والسجود وخاص بالاكبر وطول القيام والاعتدال ان خاص بالاصغر وان الاصغر اذا كان أحدهم قائما كان في غاية التعب ولذلك فومت أحداهم من طول القيام عا دوان كان ذلك لا يتقيد بالاحساس بالذمت كما اذا غاب بلذة المشاهدة لم يعب نفسه فبالسنة عا دة تكون لكعبة بارق لا يحسن فيها تعجب فافهم * وسمعت النبي يقول ينبغي المصلي اذا كان وحده ان لا يركع حتى يتعجل له غلظة الله تعالى ويجز عن القيام فذلك بوضوء بالركوع وما دام يقدر على الوقوف فهو بالخيار ان شاء ركع وان شاء طول القراءات ولكن موضوع الركوع ان لا يفعل الاعتدال تجلي العظمة التي لا يجاب العبد القيام معها فإقدام عليه فلا ينبغي له الركوع فقلت هذا حكم من يشاهد عظمة الله التي تجلي لقلبه فاحكم من كان غافلا عن ذلك في قيامه أو ركوعه أو سجوده فقال له هذا طول الطه انينة والاعتدال في حقه أفضل وهو رجه به عكس من كان حاضر مع ربه من الاصغر وكان تعجب مثل هذا في ركوعه كالادمان لاهل نقل العظمة التي تستقبله في السجود حتى يكون اقرب ما يكون من حضرة به كجود ورجع استحضرا لاجد عظمة الله تعالى فانه لو ار كنه لم يستطع كمال الرفع ورجع استحضرا بعض الاصغر عظمة الله تعالى في الركوع أو السجود فكلا من رجه نزديق من نفسه فادري الى الرفع من الركوع أو السجود بسرعة فمن غير طاعة غفل هذا في رجه في عدم انما به العظماء يتقوه في السجود أكثر عذر الحارب ومن أراد الوصول الى ذوق هذا فليجمع حواسه في السجود وينفي الكون كانه عن ذهنه بحيث ينسى كل شيء الا الله تعالى فانه يكاد يحترق في ثوبه فاصله ولو لا حواسه لالتزم احملها استطاع النهوض الى القيام وقد كان صلى الله عليه وسلم يعاين اهل الاعتدال في الركوع والسجود حتى تشرع بالصفاء منه وأقرب ما بهم وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلم يراه يقول الاعتدال عن السجود حتى يقول قد نسي ويحفظه ثارة حتى كانه جالس على الرضف أي الحجارة المحيطة بالزواكذلك وقد في جلسة الاستراحة انه كان يسرع في ما تروى في شأني بها أخرى بحسب نقل ذلك القليل الواقع في السجود تشرع بالاذن والوضوء والاضطباع من أمته * (فان قلت) * قول الاول للقوى على تحمل العظمة الحاصلة في السجود ان يترك جلسة الاستراحة لعدم الحاجة اليها لم يفعله اتصافا بالشارع صلى الله عليه وسلم * (فالجواب) * الاول في الجلوس للاستراحة فقد يكون الجلوس الاستراحة معنى آخر غير الجز عن تحمل العظمة الحاصلة في السجود في السجود ولا يقال ان ذلك كان بدعة في الصلاة بغير حاجة له * (فان قلت) * وما تقولون في حديث لاصلا ان لم يقم عليه في الصلاة * (فالجواب) * ان معناه لاصلا له كاملة لانه لا طاقة له بطول المكث في الركوع والسجود وهو خاص بالاصغر كغيره ولانه طول ذلك زهقت روحه أو ضجر أو نفاق فخر جتر ومنه من الحضرة واذ اخر حتم من الحضرة فلا صلاته أصلا واصلاته خادج ورجع القول الاول ان من خرج جتر ورجع من شدة الحصر والضيق صار وقوفه كالركوع على الصلاة بلا اعان ولا نسيته صلاته باطلة لانواب فيها لا يسقط فان احتج أحد علينا بحديث المصلي صلاته * قلناه هذا لا يتفق ما تروى انما لا تنقدق رؤا ان طول الاعتدال خاص بالاصغر وقد كان المصلي صلاته وهو خلا من رافع الزرق من الاصغر كأنه يشار اليه قوله المصلي صلاته ولم يكن من كبار الصحابة لان كبار الصحابة لا يسمي أحدهم بالمصلي صلاته فكان امره صلى الله عليه وسلم المصلي صلاته بالطمأنينة ولون فعل مثل فعله رجة خوفا عليه ان يشبه بالا كبر في عدم تطويل الاعتدال في تركه ورجع فيض عن حضرة ربه عز وجل أو يقع في الغفاني باظهار القوة في التشبه بالا كبر فكمنا صلى الله عليه وسلم قاله افضل ذلك في صلاته كما لم ادمت تلغ مقام الا كبر وافضل ذلك من باب الكمال لا من باب الحرص وقد علمت من جميع

الثلاثة والمالة الاضطباع لا يجر ولا رأت أحداهم ولا ترك الرمل والاضطباع غفاني عليه بالاضطباع من الحسن ما

البحري والثوري وابن الماجشون انه يلزم عدم القراء في الطواف مسجدة هند جاهد العلماء ١٢٧ وكرها مالك (فصل) من يقول

بوجوب النافذة في الطواف وهم مالك والشافعي وأحمد عندهم أن من أحدث فيه تروا وبني للشافعي فيه قول آخر انه يستأنف وركعتا الطواف واجبتان عند أبي حنيفة وذلك قول للشافعي وقال مالك وأحمد مستأنف وهو الراجح من مذهب الشافعي (فصل) والسمي ركن في الحج والعمرة عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة واجب يعبر بدم عن أحد أو اثنين أحدهما واجب الأخرى مستحب والمذهب من الصفا إلى المروضة والعمدة إلى الصفا الأخرى عند كافة الفقهاء وحتى عن ابن جرير الطبري ان الذهاب والاياب بحسب مروا حدة وتابعه أبو بكر الصري في الشافعية ولا بد عند مالك والشافعي وأحمد أن يبدأ بالصفا ويختم بالروة فان عكس لم يعتد به وقال أبو حنيفة لا حرج عليه (فصل) يسحب أن يجمع في الوقوف بعرفين القبل والنهار عند الثلاثة وقال مالك يسحب والركوب والشئ في الوقوف سواء عند أبي حنيفة ومالك وهو الراجح من قول الشافعي وقال أحمد الركوب أفضل وهو قول قديم للشافعي وإذا وافق عرفة يوم الجمعة تصل جمعة وذلك بخي وانما يصلي

ما قرأه انما يقرأ اذ قد أقروا قولهم الاعلى مشاهد صحيحة تشرع بالامة توثيقا للشارع صلى الله عليه وسلم وان أصل الرفع من الركوع والسجود متفق عليه بين الثموتواغما لتخفيف في البدعة في الرفع وعدم المبالغة فالأكبر يقدرون على قول القليلات في الركوع والسجود والاصغر لا يقدرون على ذلك لا بعد المبالغة في الرفع منه ما وجد قد قمتا ان وصل العمل القرب لا يؤمر بالرجوع إلى العمل الحجاب الاحكامه ولعلها بحمد رذالة المدعي من تحصيل تولى تجلب ان الحق تعالى على قلبه في ذكره وعينه في قوله (فان قيل) فما الحكمة في تثنية السجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف (الجواب) الحكمة نقل التجلي الواقع في السجود دون الركوع فذلك أمر العبد بالرفع من السجود والرجوع اليه بعد اعتدال تنفيس له وراحة به يكمل الدعاء والاستغفار في السجود في حق نفسه وفي حق اخوانه وهذا الامر في حق الاكابر والاصغر على حد سواء ولو قدر أن أحدا من الاكابر أعطاه الله تعالى قوتين: أحدهما عليه الصلاة والسلام فلا بد له من سجودتين بنفسين فيهما والآخر بما لا يتأتى من تكرار الركوع في صلاة الكسوف فلما فيه من ثقل التجلي وشهود الايات فكانت الخلطة في الخلطة فيه الخلطة في الخلطة في السجود بل أعظم لما ورد من تكرار الركوع فيه خمس مرات والحكمة في ذلك تعهد طريق الخسوف إلى الشهادة عظيمة الله الواقعة للكماني في غير مرفوع الايات فكان غاية تكرار الركوع خمس مرات لئلا يرد العبد إلى حالة حضوره في غير وقت الايات اذا كانت عظيمة أشد خلطة العبد وشوقه عن حضرة التعميم فتأمل (وهت بعض العلماء يقول انما كان السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع لان السجود الأول كان امتثالاً للأمر الإلهي لتباعد السجود والثاني بمسح الله تعالى على أقداره لتلغى ذلك انتهى وقد سئلنا الكلام على أسرار الصلاة وغيره في مجلد ختمه سبحانه الفتح المبين في بيان أسرار أحكام الدين والحدود بين العالمين (ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الامام لا يزى على قوله سمع الله من بعدهم ولا المأمورين على قوله ربنا ولا الحمد مع قول مالك بالزيادة في حق المنفرد في إحدى الروايتين عنه موع قول الشافعي بالجمع بين الذكرين استحباباً للإمام والمأمور والمنفرد فالأول شخص والشخص قد فرج جمع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ان الامام واسطة بين المأمورين وبينهم فلا يعلون قبول دعائهم وحدهم الا منة إذا قال سمع الله من بعدهم فكانت يفتخرون به من الله تعالى بأنه قبل حدهم فأمرنا أن يقولوا بجمعهم ربنا ولا الحمد أي على قبول حدهم أي يؤيده الحديث اذا قال الامام سمع الله من بعدهم فقالوا ربنا ولا الحمد ووجه الثاني عدم الوقوف مع جعل الامام واسطة بين المأمورين وبينهم في تلبية دعائهم قبول حدهم بل كل منهم كالامام في ذلك فيقول أحدهم سمع الله من بعدهم اما من طريق الكشف والشهود القاطن واما من جهة الاعيان وحسن الظن بالله عز وجل وهذا خاص بالاكار الذين ارتفع عنهم والاول خاص بالاصغر المنحصر بين من الله تعالى بامامهم (وهت سبدي على الخواص رحمة الله تعالى بقوله وجمعا نسبة قول المصلي سمع الله من بعدهم عند الرفع من الركوع ع كون الركوع أول مرتبة القرب فلما كان وافتقار القراءة كان بعيدا عن حضرة علمه يكون الحق تعالى قبل حدهم الذي هو معظم أركان ذكر القيام فلما دفع في الركوع قرب من حضرة السجود دفع أو علم قبول الحق تعالى لحدهم فاجتمع به ذلك بشريهم اه فعمل ان الاكاريم متقدمون بالتبعية للإمام الاتي أمثال الصلاة الظاهر من ركوع وسجود وغيره ما هو مع الله تعالى كاهو مع الله اه فاهم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة الفرض من أعضاء السجود السبعة الجبهة والناف مع قول الشافعي بوجوب الجبهة قولاً واحداً وله في باقي الأعضاء قولان أظهرهما الوجوب وهو المشهور من مذهب أحمد أما الألف فالاصح من مذهب الشافعي استحبابه وهو إحدى الروايتين عن أحمد مع قول مالك في رواية ابن القاسم عنه ان الفرض يتلقى بالجبهة والنافه ان أحسن بل أعاد في الوقت استحباباً وان خرج التعميم بعد ذلك فالاول مخفف من وجهه والثاني كذلك مخفف من وجهه آخر الثالث شد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ان

وقد سأل أبو يوسف مالكاً عن هذه ١٣٨ المسئلة بحضرة الرشيد فقال مالكاً نقلاً يا أبا مالك ما الذي يقولون أن لا جعة تعرفه وفي هذا أهل الحرم

المراد من العبد الظاهر المنضوع بالراس حتى يمس الأرض بوجهه الذي هو أشرف أعضائه سواء كان ذلك بالجبهة أو الألف بل ربما كان الألف عند بعضهم أولى بالموضع من حيث أنه مأخوذ من الألف والكبرياء فإذا وضعه في الأرض فكانت مخرجاً عن الكبرياء التي عند يمين يدي الله تعالى إذا حضرة الألف - محرم دخولها - على من فيه - أدنى ذم من كبرياتها هي الجنة الكبرى حقيقة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذم من كبرياتها وهو وجه قول الشافعي في جزمه بأن وضع الجبهة واجب جزماً دون الأنف فإن الجبهة هي معظم أعضائه السجود كقوله الخج عرفة والتوجه إلى السجود هو أشرف أعضائه فليس هو بأكبر من الرأس ولا لحم خاص فكان له وجهه إلى الوجوب وجهه إلى الاحتجاب فأتى ذلك بالوجوب وغيره من الشافعي وأحد بالاحتجاب وجهه من وجوب وضع جزم من الأعضاء السبعة فإن كمال المنضوع لا يحصل إلا بوجهها ولذلك قال الشارع أمرت أن أسجد على سبعه أعظم وهو لا يؤمر في حق نفسه إلا بالعلل مراتب الكمال * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته أنه لا يجزئه السجود على كور عمامة سمع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه لا يجزئه ذلك فالأول يخفف والشافعي مشدد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول وجود صور المنضوع بالراس والوجه وجهه الثاني الاحتياط من أنه لا يجزئه السجود في معظم الأعضاء بحائل بخلاف البدن والركبتين والأقدام مجزئ السجود عليها بالحائل لأن المنضوع بها بالافتقار في الظاهر بين أن يكون بلا حائل أو بحائل بخلاف الجبهة فإن وضعها على حائل من ملابس صاحبها يؤذن بكبرياء صاحبها بين يدي به وصاحب الكبرياء يدخل حضرة الله تعالى وإذا لم يدخل حضرة الله تعالى فلا تصح صلاته فلذلك يطالب أحد وجه مع ما قبله من قبل السجود * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أصح القولين أنه لا يجب كشف البدن مع قول مالك والشافعي في أحد القولين أنه يجب فالأول يخفف والشافعي مشدد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما قلناه في المسئلة الثالثة فإن عدم الفرق بين المنضوع الظاهر بالبدن بين أن يكون بحائل أو بلا حائل ووجه الثاني القياس على الجبهة عند من أوجب كشفها * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وجوب الجلوس بين السجدين مع قول الإمام أبي حنيفة أنه سنة فالأول يجوز على حال الأعضاء الذين لا يقدرون على تحمل ثوب تجليات السجود - على - بهم فرفعهم الشارع أمرهم بالجلوس بين السجدين ليأخذوا المهرم - حتم من تعب السجود والثاني يجوز على حال الكار الذين يقدرون على تحمل ذلك فكان طوله في حقهم غير واجب لعدم شدته حاجتهم إليه فالجمل بوجوب الألف الاعتدال بين السجدين لم بما يكاف الأصغر في طول السجود مالا يطيقه فإنه انحلت لهم عظمة الله تعالى فكان وجوب طول الجلوس عليهم وجوب حشو مشقة بحتمل أن لا يذهبهم الله تعالى عن تركه ويحتمل أن لا يذهبهم عليه كالنهر من الأصلي وذلك لأن العبد إذا تكاف شغل طهر حشر وجهه من حضرة الله تعالى وذلك حرمان في الصلاة فيضره وقوماً كان سبب التفرغ في فحور حرام فأنهم * ومن ذلك قول الألف الثلاثة أنه لا يجب جلوسه إلا إذا خاف بل يقوم من السجود وينهض معتمداً على يديه مع قول الشافعي أنها سنة ومع قول أبي حنيفة أنه لا يعتمد به على الأرض فالأول مشدد في حق الأصغر الذين لا يحمل لهم من عظمة الله تعالى ما لا يطيقون تخفيف في حق الكار وفي حق من تجأت لهم عظمة الله تعالى التي لا يطيقونها من الأصغر وجهه من قال يعتمد به على الأرض حال لهوض اظهار الضعف والخشيتين يدير به ووجه من قال لا يعتمد على الأرض اظهار الهمة والقوة تعظافاً لإمارة الله عز وجل يخرج العبد من صفاته الكمال * ومن ذلك قول الألف الثلاثة باستحباب الشهادتين مع قول أحد بوجوبه فالأول في حق الكار لا يقدر منهم على تحمل ما وقع لهم من تجليات العظمة في سجودهم فكان الجلوس في حقهم - مع - لأنه يحمل راحة على كل حال وانما شرفت التمسك به لأنه كالأقدام الجديدة على حضرة الحق تعالى بالنسبة لما كثر سجود من الفرب المفرط فكانه برفع رأسه خرج مع أنه لا يخرج هوى في حق الأصغر آدم من الكار بخلاف

وهم أعرف من ضميرهم بذلك * (فصل) في الميت يزاد في نسلكه وليس ركن بالألف قد حكي عن الشعبي والنسائي أن ركن في جميع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء بالإجماع فالجواب كل واحد منهما مائة وثلاثون جازعاً عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجزئه ذلك * (فصل) في الرمي واجب بالاتفاق ولا يجوز فيه الحجارة عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز بكل ما هو من جنس الأرض وقال داود يجوز بكل شيء ويستحب الرمي بعد طلوع الشمس بالاتفاق فإن جرى بعده نصف الليل جازعاً عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك لا يجوز الرمي إلا بعد طلوع الفجر الثاني وقال مجاهد والنسائي والثوري لا يجوز إلا بعد طلوع الشمس ويقطع الثانية مع أول صلاة من رجع من العقيقة عند الثلاثة وقال مالك يطاعها بعد الزوال يوم عرفة * (فصل) في أفعال يوم التروار بعد الرمي والتبرع والحاق العواف والمنسحب عند الثلاثة أن أبي حنيفة الترتيب وقال أحمد هذا الترتيب واجب والأفضل ملق جميع الرأس واستلقوا في أقبل الواجب يقال أبو حنيفة قال سبع وقال مالك الكل أو لا كقول الشافعي يجزئ ثلاث شعرات وبعد الحاق بالبق الأيسر فاعتبر بين

الحالتي ومن لاشعر على رأسه يسعبه امر المولى عليه السلام أبو حنيفة فلا يشبب * (فصل) ١٣٩ * ويسحب الهدى وهو أن يسوق

معه شبيبا من النعم ليدفعه
ويسحب اشواؤه اذا كان
من الابل أو البقر في صلته
سنامه الامن هذا الشافعي
وأدو قال مالك في الجانب
الاسمر وقال أبو حنيفة
الاشمار عرم ويسحب أن
يقطع الابل ينعلن وكذلك
الغنم عند الثلاث قال أحمد
لا يسحب تقاد الغنم واذا
كان الهدى ملو علىه وبان
على ملكه بالاتفاق يصرف
فيه الى أن يصره وان كان
منذور أو لا ملكه منه وصار
للمساكين فلا يباع ولا يبدل
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
يجوز بيعه وابداله بغيره
ويجوز أن يشرب من لبنه
ما فضل عن ودمه وقال أبو
حنيفة لا يجوز وما وجب
من الدماء حرام لا يأكل منه
وقال أبو حنيفة يأكل من
دم الفسران والتمتع وقال
مالك يأكل من جميع الدماء
الواجبة الاجزاء الصبيد
وقدبة الاذي ويكره الذبح
ليسلوا من مالكه لا يجوز
وأفضل بقعة الذبح للغنم
المروءة قال حنفي وقال مالك
لا يجوز في الغنم الضرا الهند
المروءة والبعاج الاجني
* (فصل) * وطواف الأضائة
ركن بالانفاق وأول وقت من
نصف ليلة النحر وأفضله نحي
يوم النحر ولا آخره وقال
أبو حنيفة أول وقته طلوع
الفجر الثاني وآخره ثاني

التشهد الأخير اتم على الأصح وجوبه اثقل التحلي فيه على الاكابر والاصغر لان من خداهن تعجلتا الحق
تعالى ان يكون آخرها أثقل من جميع ما مضى كما تقدم بسطه مرارا * وأما جرم من قال بوجوب التشهد
الاول والبالوصه فهو غلطه الشقة والرحمة على الامه لا احتمال أن يتحلى لهم في حدودهم من العظم مما لا
يطبقونه فيكون اجاب بالبالوصه عليهم ايجاب خفة والله اعلم * ومن ذلك قول الامام الشافعي ان السنة في
البالوص للتشهد الاول والثاني انما هي في التشهد الثاني انما هي في التشهد الاول لا في التشهد الثاني
منها ومن قول مالك بالتوكل فيها ما عاقل ولا يغفل فيه تخفيف والتأني تخفيف الثالث مسند فراجع
الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني ان الافتراض هو جلبة العبد بين يدي الله
تعالى مطلقا واشارته الى أن السبيل الى حضرة الله تعالى لم ينقطع حتى يشركه وكذلك وجعه من يقول بالافتراض
في التشهدين وأما وجه التوكل في الأخير فهو خاص بين يشهد انقطاع سيره في الصلاة ويجوز الافتراض
فوجدوه أعون في توجه القلب الى الله تعالى والحضور معه ووجه الثالث أن التوكل يحصل به الراحة
أكثر اسكن من حصوله تعب في سجوده فكل واحد وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك بان الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير ستمنع قول الشافعي وأحد في أشهر الى واثب انهم افترض فيه بطل
الصلاة بتركها فالاول تخفف والثاني مسند فراجع لامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان موضوع
الصلاة بالامامة انما هو في الله تعالى وحده والامامة بكلامه لكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
هو الواسطة العظمى يستأذن الحق تعالى في جميع الاحكام التي شرعها الله لباوت عبدانها كان من الادب أن
لنساء من سؤال الله تعالى أن يصلي عليه كلبا حضر راعه تعالى فانه لا يفارق الحضرة فالله يسهل أدا فاستجاب
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خاص بالاصغر ووجوب الخاص بالاكابر واضح ذلك ان الاصغر رجلا
يتحلى الحق تعالى لقلوبهم فدهنوا بين جلاله وجلاله واصطلمه واعين شهودا مساواة فلما وجبوا عليهم الصلاة
على رسول الله صلى الله عليه وسلم لثقت ذلك عليهم بخلاف الاكابر الذين أقدرهم الله تعالى على تحمل تحليته
في قولهم وقدر واعين شهودا خلق مع شهود الحق تعالى فانه يجب عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه
وسلم ليعملوا كل ذي حق حقه فقال الاصغر كمال عائشة رضي الله عنه لما أنزل الله تعالى برأيه من
السماء وقال لها اهاقوا في رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشكرى من فضله فقلت والله لا أقوم اليه ولا
أحمد الله تعالى انتهى فكانت معه طاعة عن الخلق لما تحلى لهما من عظيم نعمه الله تعالى عليها براءتها من
السماء ولما كانت مقام أيتها السبع والدها وقامت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكرت فضله فان
الحق تعالى ما اعتنى بهم الا اعتناء الا اكرام الله به محمد صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا في كتاب الاجوبة عن
العلماء ان قول القاضي عياض في كتاب الشاه وشذ الشافعي قال بوجوب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الصلاة ليس هو حق في مقام الامام الشافعي وانما هو اشارة الى كماله رضي الله عنه في مقامه والله كان
يقدر على شهود الخلق مع الحق تعالى لا يشهدته شهود الخلق وتعالى عن الخلق وانعكس فامر الناس بذلك على
سبيل الوجوب احسانا لقلوبهم وانهم روافد مقام الكمال كائن الامام بأحنيقة وما لا أخذ بالا احتياط لائمة
فلم يوجب ذلك عليهم لاحتمال ان يقع لهم احوال من شهود الخلق حال احوالهم للتشديد فيشك عليهم تكليفهم
بشهادة غيره تعالى فلم أن قول القاضي عياض وشذ الشافعي ليس مراده بذلك ضعف قوله كائنا بدرا الى
الذهن وانما مراده أنه قد شذ عن مراده حال الاصغر كالعليه بالجموه ورواى حال الاكابر فيما اوجب حق
رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يؤيد ما جاز الى القاضي عياض في الشفاء من تعظيم رسول الله صلى الله
عليه وسلم فان كل الشفاء كله موضوع لالتظيم والانبياء فكيف يظن بالقاضي عياض أنه يريد بقوله وشذ
الشافعي الشذوذ الذي هو اضعف هذا أبعد من البعد وسمعت في علي الخلق اصر رجاءه تعالى يقول
انما امر الشارح الحلي بالامانة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم في التشهد ليشبه الغافلين في جلالهم

أيام التشريق ما أخر الى الثالث لزمه * (فصل) * وريح الجرات الثلاثة في أيام التشريق بعد الزوال كل جرة تسبع حصيات من

واجبات الحج بالاتفاق وقال ابن ١٤٠ المجاشونى جرة العسقة ركن لا يخلل من الحج الا بالاثبات وهو يجب ان يسد بالثبوت على محله

الخطب ثم الوسطى ثم جرة العسقة وقال أبو حنيفة لورى منكسا أعاد فلم يفعل فلائى عليه (فصل) والايام المصدودات أيام التشريق بالاتفاق والمالومات مشروى الخطبة عند الشافعى وأحمد وقال مالك ثلاثة أيام يوم النحر ويومان بعد وقال أبو حنيفة يوم عرفه ويوم النحر والاول من أيام التشريق (فصل) وزول المصلبة لربيع مشروى مصعب ويحكى عن أبي حنيفة انه نكح وهو قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه ويستحب أن يخطب الامام في ثاني أيام التشريق وقال أبو حنيفة لا يستحب له أن ينفرد في اليوم الثاني ما لم تسرب الشمس ويترك الرى الثالث فان لم ينفرد فى غربت الشمس وجب بهيتها وروى القدو قال أبو حنيفة له أن ينفرد ما لم يطغ الفجر (فصل) وإذا طاشت المراتب طواف الأضام تنفرد فى طهر وطواف ولا يلزم الجمال حبس الجبل عنها بل ينفرد الناس ويركب غيره ما كان عند الشافعى وأحمد وقال مالك يلزم حبس الجبل أكثر مدة الحضيوز يادة ثلاثة أيام وعند أبي حنيفة ان الطواف لا يشترط فيه الطهارة فتطوف وترحل مع الحاج (فصل) وطواف الوداع من واجبات الحج على المشهور وعند الفقهاء الا ان أقام فلا وداع عليه وقال أبو حنيفة لا يسط

بني يدي الله عز وجل على شهود بينهم في تلك الحضرة فانه لا خلاف حاضرة الله تعالى أبدا فخطا عليه بالسلام مشافهة اه وقد بطل السلام عليه في الباب السادس من كتاب طهارة الجسم والغوا من سوء الظن بالله تعالى وبالمعاد فرجعه ان شئت والله أعلم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان السلام من الصلاة ليس بركن فيه امع قول الأئمة الثلاثة ان ركمن أركان الصلاة والاول تخفف والثاني مشدد ووجه الاول أن السلام إذا هو خروج من الصلاة بعد تمامه اقل يكن بمحل يترك كمثل في هذه الصلاة ووجه الثاني ان الخلل منها بالسلام واجب كنية المشغول نه لوقد قال صلى الله عليه وسلم اقتضوا التكبير وتخللوا التسليم فخر وجهه بالتسليم بمحل الصلاة لعدم الخلل فهو واجب كمثل العبد من أعمال الحج الاول خاص بالا كابر الذين هم على صلاتهم داعون فلا يخرجون من حضرة الله تعالى ولو بهم فكان السلام من الصلاة في حقهم مصعبا لا واجبا لمساعدته بطرفهم من انظر وجع من حضرة الله تعالى اذا تخلصت عنهم العناية الربانية وثاني خاص بغالب الناس الذين هم على صلاتهم يحافظون فيخرجون من حضرة الله تعالى ويدخلون بسلامها ارفاههم ومن ذلك قول بعض أصحاب الشافعى وجوب تقديم التهادتين في التشمع على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قول بعضهم ان ذلك ليس بواجب فالاول مشدد والثاني تخفف ووجه الاول ان ذكر التهادتين من الايمان والايمن من شته التقدم على سائر العبادات التي من جلته اسأل الله تعالى أن يصلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حق النظار وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بحب تقديم ذكر التهادتين على الصلاة عليه والتسليم من حيث ان التهادين والتهادين متعلقان به عز وجل والصلاة والتسليم عليه متعلقان به بالصلاة وان لم يفرق فاما ذكر كرام الله تعالى في نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا يجزى من ذلك من جهة يجب تقديم التهادتين على الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدم وادى بذلك من جهة الشارع وانما جعلها في التشمع والعلما وقالوا ان الله تعالى امرنا به وأول ما كنهنا به تكون في الأخير التشمع الاول أو الثاني أو الثالث دليل العلما في جعلها في الصلاة قول الصحابة قد أمرنا الله أن نصلى عليك يا رسول الله فكيف نصلى عليك اذا نحن مسلمنا عليك في صلاتنا فانهم في صلاتنا يحتمل أن يكون مرادهم الصلاة ذات الركوع والسجود ويحتمل أن يكون مرادهم بذلك صيغة الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما جعلها للعلما في أول الصلاة لان شكر الوسائط عادة ليكون الا بعد شكر الله تعالى قال كفتان الاولان كأن شكر الله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم شكره صلى الله عليه وسلم لانه هو المعلم لنا كيف نصلى فانهم ومن ذلك قول الامام مالك والشافعى ان الواجب من التسليم هو التسليم الاول فقط على الامام والمنفرد و زاد الشافعى وعلى المأموم أيضا مع قول أحد ان التسليم واجب وان ومع قول أبي حنيفة ان الاولى سنة كالتيان في قول مالك ان الثانية لانس للامام ولا للمنفرد أما المأموم فيستحب له أن يسلم عند مالك ثلاث تسليمات تشين عن عبثه وماله والثالثة تلقا وجهه برده على امامه فالاول في تخفيف والثاني مشدد والثالث تخفف كالقول في التسليم الثانية للامام والمنفرد عنده ووجه القول الاول ان الخلل من الصلاة يحصل بالتسليم الاول فقط ووجه الثاني انه لا يحصل الخلل الا بالتسليمين لحدث وتخللها التسليم فشمع الاول والثاني وهو قول أبي حنيفة يستحب التسليمين كون صورة الصلاة قد غطت بالشتم فكان السلام كالاستئذان لمخرج من حضرة الملك ومثل ذلك يكفي فيه الاحتجاب كنية انظر وجع من الصلاة بعد السلام ووجه الثالث تسليمات طاهر والله أعلم ومن ذلك نية انظر وجع من الصلاة قال مالك وأحمد بوجودها وقال الشافعى في أر جمع قوليه باستقباله فالاول مشدد في الادب مع الله تعالى وهو خاص بالا كابر والثاني تخفف في الادب وهو خاص بالا صغار فرفع الامر الى من يتيق الميزان قالوا تكون نسبة انظر وجمع السلام عند مالك فانه قال بنوى الامام بالسلام الخلل وأما المأموم فينبى بالاولى الخلل وبالثانية الرد على الامام وقال أبو حنيفة بنوى السلام على المخطوع على من على يمينه ويسار وقال الشافعى

(فصل) وطواف الوداع من واجبات الحج على المشهور وعند الفقهاء الا ان أقام فلا وداع عليه وقال أبو حنيفة لا يسط بنوى

الإمامية (باب الإحصار) من أحصره عدوه عن الوُفوف أو العواف أو السعي وكان له ١٤١ طريق يخرج منه الوصول إليه فقصده

قرب أو بعد ولم يتصل فان
سلطه فغايته الحج أو لم يكن
له طريق آخر يتصل من
أحرابه به - وقال أبو
حنيفة إن كان قد أحصر عن
الوفوف والبيت جعاه فله
التحلل أو عن واحد منهما
فلا وعن ابن عباس أنه
لا يتصل إلا أن يكون العدو
كافراً (فصل) وإنما
يحصل التحلل بتقديح
وخلق وقال أبو حنيفة
لا ذبح إلا بالرمح وسوطي
رجل أو رتبته وكتاب يرفقه
فيصل في ذلك الوقت وقال
مالك يتحل ولا شيء عليه وإذا
تحلل وكان يحضر فافسل
بجانب القضاء الشافعي قولان
فأمرهما الوجوب والمشهور
عن أبي حنيفة ومالك وأحمد
عدم الوجوب وحكي عن
مالك أنه متى أحصر عن
الفرض بد الأحرار سقط
عنه الفرض ولا قضاء على
من كان نسكه تطوعاً عند
مالك والشافعي وقال أبو
حنيفة بوجوب القضاء بكل
حال فسرنا أن أو تطوعاً
وعن أحمد روايات
كذلك (فصل) وإذا
أحصر برض فالراجح من
مذهب الشافعي أنه إن شرط
التحلل به تحلل وقال مالك
وأحمد لا يتحلل بالمرض وقال
أبو حنيفة يجوز التحلل
مطلقاً (فصل) وإذا أحرم
البدن بغير إذن مولا صح

ينوي المنفرد السلام على من عن يمينه ويساره من ملائكة وأنس وجن وينوي الإمام بالاولى والخروج من
الصلاة والسلام على المتقدمين وينوي المأموم الرعايا وقال أحمد ينوي الخروج من الصلاة ولا ضم إليه
شياً آخر وجهه هذا الأقل كما ظاهر لا يحتاج إلى توجيه الأقل أحمد فان وجهه قوله القصة في الأول
هو وبأن التشرية في العبادة اذ قل إن السلام من ملب الصلاة ما فهم * وسعت سيدي علياً الحق ص وجه
الله تعالى يقول ومنهم من قال فوجب نية الخروج من الصلاة هو أن المصل كان في حضرة الله تعالى الخاصة
وهو عليهم أن من الأدب في حق الأكرام استئذانهم عند الانصراف من حضرة الملوك إلى موضع آخر هو دون
تلك الحضرة في الشرف استئذانهم في تلك الحضرة وإعطاء الملوك حقه فتبنيع الشرع في
ذلك العرف وإن كان الحق تعالى لا يهتم في جهة مخصوصة عند العارفين فذلك كان الاستئذان واجباً في حق
الأصاغر مستحباً في حق الكبار الذين يشهدون أن لا وجود لكاهن في حضرة الحق جل وعلا فهم لا يرون مفارقة من
حضرته ولا يرون خروجاً أو إضافة لوان ذلك كان واجباً لمرئنا الشارع به ولو في حديث واحد ولم يلقنا
التصريح بذلك في حديثنا أو في ما رواه العلماء على ما روي في السلام على القوم إذا أراد الإنسان القيام من
مجلسهم يقول ليست الأولى بأحق من الأخيرة أو من عموم حديث اغما ليعمل بالنيات إذا الخروج على لكن
لا يفتي ما فهم فافهم ولماسكت الشارع عن الأمر به فإني الاتهام من أدب العبد لا يغير بل قال بعضهم إن ذلك
لا يطبق بالمدونين الشريعة لأن منصب الشارع على أن يساويه أحد في التشرية وأطال في ذلك ثم قال
وتأمل إذا قام مجلس من مجلسك من غير استئذانك كيف تجد في قلبك منعه وحشة بخلاف ما إذا استأذنتك
فإنك تجد في قلبك مناساة ودلتها مع حضرة تلك إن يوافقها بغير إذن منك وما كان أدبهم الخلق في موضع
الله تعالى أو في مقام قرانه يعرف توجيه من قال من العلماء أن المصل ينصرف من الصلاة إلى ما وجب حاجته فان
لم تكن له حاجة قال أي جهة شاء ومن قال منهم ينصرف عن يمينه فان الأكرام يرون الوجود كاهن في حضرة الله
تعالى لا ترجع له جهة على جهة أخرى إلا ينص عن الشارع وانما قدم العلماء ما صوبه مقصد العبد في حاجته
على اليمين لأن الاتهام من جهة المحضورية وإذا كان حاجته في جهة وجهه أو يساره يصير نفسه متنازعه
فلا محضر في تلك السنن فظاهر ما رواه في استصحاب خبر دمج المصل نفسه قبل الصلاة من كل ما قبل قلبه من
بول وغائط وكل وشرب ونحو ذلك انتهى * وجهه مرة أخرى يقول تغيير المصل إلى الانصراف إلى أي
جهة شاء خاص بالأكرام وأمرهم به بالانصراف عن اليمين مع عدم المشاهدة خاص بالأكرام الكبار الذين
يشهدون تخصيص حضرة الصلاة بغير فضل فلا يتقبل أحد منهم عنها إلا ما هو مفضل فيكون جهة اليمين
تزيد على ذلك المفضل شرفاً فإن الشارع إذا رجع جهة على جهة في الفضل فادناه في ذلك ونسختنا محققاً
ومشهدنا لكونه أهم من الأمور بقرينتها ورحمن الأمر بتغييره إلى محل اليمين إذا دخلنا المسجد وتقدم
اليسرى إذا أخر حنا مناهم * ومن هنا يفرح لنا أنصاف جيبهم قال من العلماء أنه يندب المصل أن يتقبل
من موضع الفرض إذا تنفس وعكسه وأنه ما قال ذلك الأمن باب العدل بين الباقين فأنما يتقلص بما فصل على
ظاهرها من الخلق في ذلك الهاء بل وردا البقرة تتفاخر على أنها أدام عليها إذا كر وتقول هل مرنك إذا كر
في هذا التهاوتى وجهه الشريف في قول من قال يتقبل للفعل من موضع فرضه ولا عكس كون حضرة ناجية
الله تعالى في الفرائض أشرف من حضرة مناجاة في التوفيق بل يندب قوله تعالى في الحديث القديم وما يقرب
إلى المتقرب يومئذ أداما افترضت عليهم فقيمت البقاء في الفضل ما فصل فهم أس فاضل ومفضل فراجع
الامر في هذه المسائل كلها المرتبة الميزان تخفف وتثويد * فتأمل ما ذكرنا في هذا الباب فأنك لا تجد
في كتاب وقد وجهنا أنو إلى العلماء في مقام مرتبة الإسلام دون مقام مرتبة الإيمان والاحسان والابتن
لعلهم اتفق في ذلك من غالب الأهماء والمحدثين العلمين

(باب شروط الصلاة)

أحرأه مولد، تحمله بالانفاق وقال أهل الظاهر لا يتعدأحرأه والأمة كالبدن لأن يكون لها زوج فيعتبر أنه مع الولي وعن محمد بن الحسن أنه

في ذلك والاصح منه وهل
الزوج تحصيل زوجته من
الفرس للشافعي قولان
أظهرهما في الرافعي أنه
ذلك كله منها من ابتدائه
وقال أبو حنيفة ومالك ليس
له تحليلها هكذا صرح به
القاضي جسد الوهاب
المالكي وله منه ما من حج
التعاون في الاستدانة
أحرمت نفسه تحليلها عند
الشافعي

(كتاب الاضحية) *
هي مشروعة بأصل الشرع
بالاجماع واختلاف هي
سنة أو واجبة فقال مالك
والشافعي وأحمد وصاحبها
أي حنيفة هي سنة وكدة
وقال أبو حنيفة هي واجبة
على المؤمنين من أهل
الامصار واعتبر في وجوبها
النصاب يدخل وتنتاهد
الشافعي يطالع الشمس يوم
التحرر ومعنى قدر صلاة العبد
والطاهرين صلى الامام أولم
يصل وقال أبو حنيفة ومالك
وأحمد من شرط حجة
الاضحية أن يصل الامام
ويحجب لأن أبا حنيفة
قال يجوز لاهل السوادان
يضعوا اذا طالع الحجر الثاني
وقال عطية يدخل وقت
الاضحية يطالع الشمس فقط
وأخرونها عند الشافعي
آخر أيام التشريق وقال
أبو حنيفة ومالك آخر الثاني
من أيام التشريق وقال

أجمعوا على أن ستر العورتين واجب في الصلاة بغيرها وإن شرط في حجة الصلاة على أن السرة من
الرجل ليست بعورة وعلى أن اظهارها عن الخشب والنخس في التوب والبدن والمكان واجبة وعلى أن استقبال
القبلة شرط في حجة الصلاة لا العز كشدة القتال والتحام الحرب التنقل على الراحة في السفر الطويل
وكأن يضلي بعد من وجهه للقبلة وكأن يوط على خشبة وكأن يرب وتعدو ذلك على أنه يجب عليه الاستقبال
حال التكبير والتوجه مقدم فقيما أجمعوا على عظمين الشروط أول الباب قبله فراجعه وأما مسائل الخلاف
فن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وهو إحدى الروايتين عن مالك وأحد أن عورة الرجل ما بين سرة وركبته
مع الروايتين الأخريين عن مالك وأحد أن القبيل والبر فقط فالأول مشدد وهو خاص بأكثر الناس
كالعلماء والأمرء والثاني مخفف خاص بأزول الناس كالنساء والفتيات وأحد الصالحين والقراسين وغيرهم فمن
لا يستحي من كشف فخذ فرج امرأته يتيقن الميزان ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي وأحمد أن
الركبة من الرجل ليست بعورة قول أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي أنهم عورة فالأول مخفف خاص
بأحد الناس من الأصغر والثاني مشدد خاص بأكثر الناس على وزن المسئلة قبلها ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأحمد في إحدى روايته أن الحرة كاه عورة الأوجه وكفها قول أبي حنيفة أنها كاه عورة
كذلك الأوجه وكفها وقد موع الرواية الأخرى عن أحد الأوجه خاصة فالأول فيه تشدد وعليها في
الستر والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى ما تتيقن الميزان ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني
التوسعة علم بما راجع القدمين من وجوب السرة ووجه الثالث أن الوجه هو المثل الأعظم للفتنة والسرف
وجوب كشف الوجه وغيره مما ذكر في الصلاة عدم مراعاة الآثار ع توقع نظر الناظرين إلى محاسن النساء
كون الكشف المذكور مذكرا للعارفين بالله عز وجل وأنه ما أمر المرء بذلك إلا ليعلم الحجة على ما يدعي
الحياة منه والأدب معه من الناس ويعتق من ينظر إلى حرمته في حضرته فيصير أمته ينظر بطله إلى مشاهدة
جسده ووجهه وذلك لما سبق بسارق النظر إليها ولا يرعى نظره تعالى إليه فان صاحب الأدب أو لما يرقى
المرأته في مكشوفة الوجه على خلاف عادتها يشبه عرقبة من هي في حضرته فالعرقبة يدعى الله عز وجل في
الصلاة كوالله في حجره والله المثل الأعلى هذا هو السرف كشف المرأة أوجهها في الصلاة في الأحرار يحج
أو عورة كما تقدمت الإشارة إليه في الباب قبله ومن ذلك قول مالك والشافعي أن عورة المرأة في الصلاة ما بين
سرة وركبتها كزجل وهو إحدى الروايتين عن أحمد والرواية الأخرى أن عورتها القبيل والبر فقط مع
قول أبي حنيفة أن عورتها كعورة الرجل وتز عليه بأن جميع ظهرها أو بطنها عورة ومع قول بعض الشافعية
أن الأمة كاه عورة الأمواضع التعلبص منها وهي الرأس والساعدان والساق فالأول فيه تخفيف والثاني
مخفف حداد الثالث فيه تشدد وكذا لما بعده ووجه الأول العمل بما كان عليه السلف الصالح من عدم
الستره أن ينظر الاماء خارج الصلاة فضايع الصلاة فكانت العورة راجعة إلى ما سواه هي كشفه
فقط وذلك ما بين السرة والركبة عند بعضهم والقبيل والبر عند بعضهم وما عداه واضح التعلبص
عند بعضهم الآخر فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو انكشف من السرة ثنية دراهم لم يطل
الصلاة وإن كان أكثر من ذلك بطلت ورواية عنه إذا انكشف من الفخذ أقل من الربع لم يطل
الصلاة مع قول الشافعي بطلت بانكشف القبيل والكثير ومع قول أحد أصحاب الشافعي بطلت بالبر فقط
كثيرا بطلت ورجع إليه والكثير العرف وقال مالك إذا كان فخذ إذا كرا على مكشوف العورة
بطلت صلاته فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى ما تتيقن الميزان ووجه الأول
القياس على النجاسة التي يعنى عنها في البدن بجماع أن كلامه واجب اجتنابه ووجه الثاني القياس على
تخفيف الخلف فانه ضر ولو يسيرا ووجه الثالث حديث رفع عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم
بأمر فأتوا منه ما سألوه وما لم يقدموا عليه لا بدح في حجة ما فعله بدليل حجة صلاة العرف بأن واجب أحد

التي يوم الفخر خاصة وعن النبي الجواز إلى آخره وهذا المذهب واذا كانت الاصلية واجبة ١٤٣ لم يسه ما ذهبوا اليه ان يوم التشرير يوافق

يذهبها ويكون قضاء هند
الثلاثة وقال أبو حنيفة يسطح
الذبح وتدفع إلى الهبة تراه
* (فصل) ومن دخل عليه
عشر ذى الحجة وقصد أن
يضيئ فاستقبله عند ما كان
والشافي أن لا يتعلق بشهره
ولا بزمان فله حتى يضيئ فإن
قطعه كان مكروها وقال أبو
حنيفة هو باع لا يكره ولا
يسحب وقال أحمد بغيره
* (فصل) وإذا أترمت أخصية
معتقة وكانت مسلمة غلبت بها
صبي لم ينعجزه ما عاهد
الثلاثة وقال أبو حنيفة ينع
والمرض البشري الأخصية
ينعجز الأجزاء والكبرى التي
يقصد اللحم عندها والجرب
لبين ينعجز الأجزاء إلا يقصد
اللحم والمعنى ينعجز الأجزاء
وكذا العود والآنفاق وعن
بعض أهل الظاهر أنه لا ينع
تركه مكسور أو القرن وقال
أحمد لا تحزى مكسورة القرن
لا تحزى العرجاء عند مالك
والشافي وقال أبو حنيفة
تحرز رزق ومقطوعة الأذن
تحرز بالاجاع وكذا الذنب
فلوات حزم من اللحم فإن
كان المقطوع عسير فالراجح
من مذهبه الشافي المنع
للمختار عند متاعى أصحابه
الأجزاء وقال أبو حنيفة
ومالك أن ذهب الأذن
أجزأت ألا تترك فلا رعن
أحمد فيما زاد على الثلث
روايات * (فصل) *

سفر المنكبين في الفريضة وفي التأخير وإتيان مال أو مشدود الثاني يخفف وتوجيه ذلك ظاهر ومن ذلك قول مالك والشافعي إذا لم يجد المولى ثوباً فإنه أن صلى قائماً بركن وسجد وصلاته صحيحاً قال أبو حنيفة هو بخير إن شاء يصلي جالساً وإن شاء قائماً قال أحمد يصلي قائماً أو ساجداً أو على ركوع أو السجود فالأول مشدود والثاني يخفف والثالث فيه تخفيف من جهة الأعماء ودليل الأول الاتباع لحديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم مع قاعدة اليسر ولا يعطى بالمسور ووجه الثاني أن ذلك راجع إلى قوله تعالى والمصلين وقوله حياهم من الناس وكذلك الثالث خاص بشدة الحياء وهذا كما مرحة من الله تعالى لعباده فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحدان الطهارة عن النجس في الثوب والبدن والمكان شرط في صحة الصلاة مع قول مالك في أصح رواياته أنه أن صلى عالماً لم يتعم صلاته وأجهلاً أو ألبساً صححت الرواية الثانية عنه أنه لم يمتطاً ما وإن كان عالماً عادوا الثالثة البطولان مطلقاً فالأول مشدود والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط ووجه الثاني المذهب بالجمل والنسيان ووجه الرواية الثانية عن مالك غلبة مراعاة القلب دون الجوارح القاهرة كما يؤيد خبر مسلم فروعاً أن الله تعالى لا ينظر إلى صوركم وأجسامكم ولكن ينظر إلى قلوبكم انتهى فقال صاحب هذا القول إن شيئاً لا ينظر الله إليه إلا ما ربه سهل بخلاف القلب ولا يرد على ذلك خبر الشيخين من فروعاً إذا أقبلت الحيفة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فأغنى عنك الدم وصل إلى أن قوله دعى الصلاة فلا يكون لاجل الدم وانما هو لعله أن يرى في الحيف لأن غاية دم الحيف أن يكون كسلس البول فتفصل الدم عنها وتصلى كما داخل وقت الصلاة وقد ورد بعض الشافعية على مالك وجوب احتساب النجاسة خارج الصلاة بهذا الحديث وقال إذا وجب احتسابها في غير الصلاة ففي الصلاة أولى ووجه العلة هي التضييق بالدم ومما يؤيد ذلك أيضاً حديث لا يقرأ الجنب ولا الخاضع شيئاً من القرآن فإنه جمع الخاضع مع الجنب والخائفة أمرته سد على البدن وكذلك الحيف ومما يؤيد هذا أيضاً إجماع الأئمة على الطهارة عن الحدث كما يردون الطهارة عن النجس ومسماحه ببعضهم في مقدار درهم من الدم دون مقدار العدم من البدن إذا لم يصب الماء ومما يؤيد ذلك أيضاً عدم ورود التصریح من الشارع بعدم قبول الصلاة مع النجس كما ورد في الحديث كقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي أن من صلى خلف جنب غير عالٍ بذلك ولا إمامه فصلاته صحيحاً مع قول الإمام أبي حنيفة أن صلاته إن صلاته بالاطمئنان فالأول تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الله تعالى لا يؤخذ العبد إلا بما علم ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط والسعي ببراءة القلب من غير كبر مشقة ومن ذلك قول مالك والشافعي في الجديد وأحدان من سبقه الحدث بطلت صلاته مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم أنه ينبغي على صلاته بعد الطهارة ومع قول الثوري أن كان حدثاً ثم عاداً أو قاعاً على صلاته وإن كان رجلاً أو طفلاً كأعداء فالأول مشدود والثاني يخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط ولا يتنافى لسبق الحديث لحديث لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ ففهم ذلك الحديث الواقع قبل دخوله في الصلاة والواقع في أثناءها ووجه الثاني الفرق بين الواقع قبلها والواقع في أثناءها ويقول ما وقع قبل الحدث فهو صحيح فكان حكم ذلك حكمه - لا ينال ولا يتطلى أحداها بالحدث في الأخرى ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن غلبة الظن في دخول وقت الصلاة تكفي في الوجوه بم قول مالك أنه لا تسكن غلبة الظن وإنما بشرط العلم بدخوله فالأول تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني تنظيم أمر الدخول إلى حضرة الله تعالى وأنه يتعين العلم بالأذن فإن الظن قد يخطئ فالأول خاص بالأصغر والثاني خاص بالكبار أصحاب النظر في العواقب وسيم بعض الفقهاء أن الثاني غير الوقت فوق الصلاة كان الآن ذاب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا صلى بالاجتهاد إلى جهة ثم إن الخطأ أنه

ويعجز أن يستفيد في ذبح الأضحية ولو ذبحوا إن كره عدد الثلاثة قال مالك لا يجوز استئابة الذي ولا تكون أضحية. وإذا اشترى ثوباً بدينه الأضحية.

ثم نصر أخصه عند الثلاث وقال أبو حنيفة ١٤٤ تصير (فصل) والشعب أن يسمى الله تعالى عند ذبح الأضحية وغيره فان تركها أبو

حنيفة ترك الذابح التسمية
عند المذبح كل ذبائحهم وان
تركها ناسيا كان وقال
مالك ان تعد تركها لم يبع
وان تركها ناسيا لم يبع ورويان
وعنه رواية قاله نقل مطلقا
سواء تركها عدا أو سهوا
قال القاضي عبد الوهاب
ومذهب أصحابه أن تارك
التسمية عدا غير ميت أول
لائق كل ذبيحته ومنهم من
يقول لهم اسنة وقال الشافعي
تركها سهوا أو عدا لا يؤثر
وقال أحدان تعدد الترتل
توكل وان تركها ناسيا فعنه
رويان ويستحب عند
الشافعي أن يضي على النبي
صلى الله عليه وسلم عند الذبح
وقال أبو حنيفة ذلك تكره
عند الزعيم الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم وقال أحد
ليس بشيء وعو يستحب
أن يقول اللهم هذا منك ولت
تقبل مني وقال أبو حنيفة
بكره ذلك (فصل) وإذا
كانت الأضحية تطوعا لم يستحب
له أن يأكل منها بالاة في
وقال بعض العلماء بوجوبه
وفي قدر الأضحية منه للشافعي
قولان الجسد يدله أن كل
الثالث وحسب سدس الثالث
ويتصدق بالثالث والمرجع
أنه يصرف بكاه الأضحية
يتبرلأ كاهوا لا يأكل من
سلم المذكور قسأ بالانفاق ولا
يجوز ذبحه من غير الأضحية
والهدي نذرا كان أو تطوعا

ولا يبيع الجلد بالاتفاق وقال الحنفى والأوزاعى يجوز بيعه بالة البيت التي تراكفأس والقصد والفضل والميزان ويجزى في

ذلك من أبي حنيفة وقال عطاة لأبى سبيع أهب الاضاحى بالبراهم وغيرها * (فصل) * ١٤٥ والابل أفضل في الاضحية ثم البقر ثم الغنم

وقال مالك الأفضل الغنم
الابل ثم البقر والبدينة
تجزئ عن سبعة هو كذلك
البقرة والشاة عن واحد
بالانفاق وقال اصبح بن
راوى به والبقر عن عشرة
ويجوز أن يشترك سبعة
في بئنه سواء كانوا متفرقين
أو من أهل بيت واحد وقال
مالك إن كانت تملو عا كانوا
أهل بيت واحد جاز

* (فصل) * والعقيقة سنة
مشروعة عند مالك والشافعي
وقال أبو حنيفة هي مباحة ولا
أقول إنها سنة مشروعة وعن
أحمد وروايت أشهر هاتما
سنة والنسابة إنا واجبة
واختارها بعض أصحابه
وقال الحسن وداود وجوها
والعقيقة أن يذبح عن
الغلام شاتين وعن الجارية
شاة وقال مالك يذبح عن
الغلام شاة واحدة فكل من
الجارية والذبح يكون في
اليوم السابع من الولادة
بالانفاق ولا يمس رأس المولود
بدم العقيقة بالاتفاق وقال
الحسن يعلق رأسه بها
وقال الشافعي وأحمد يستحب
أن يكسر عظام العقيقة بل
تلعج أجزءة تفارقا لبسامة
المولود

* (كتاب النذر) *

النذران كان في طاعة فهو
لازم بالاتفاق وإذا كان في
معصية لم يجز الوفاء به
واختلفوا في وجوب

فرد السلام بالإشارة في الصلاة والثاني مخفف فيه والثالث مشدد في الرد في الصلاة لفظا ووجه الأول حصول
المعقود من السلام بالإشارة وهو الأمان من شروجه الثاني مرعاة الإقبال على الحق تعالى في الصلاة دون
خلقته مع أنه يحصل المقصود بالرد بعد السلام ووجه الثالث خوف حصول ضرر إذا لم يرد باللفظ وهو خاص
بمن رد على المتغلب كالجاهل من الولادة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لا يذبح
الصلاة مرة وحيوان بين يدي المصلى ولو كان حائضا أو حراما أو كاذبا أو سودا مع قول أحمد بقطع الصلاة الكتاب
الاسود وفي قول من الحار والمراعى نعم قال البطان عند مدرو وما ذكر ابن عباس وأنس وابن المسيب
فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول قوله عليه الصلاة والسلام
أخر أمره لا يقطع الصلاة مرة ورثي وهو خاص بالأكابر الذين لا يجعهم عن مشاهد الحق تعالى في قتلهم
ثبوت ولا يشغل قلوبهم عنه ووجه الثاني كون ذلك محجوب بشغل عن مشاهدته ما عني لعن المصلى وقلبه عن
ملاطفت الحق تعالى فهو خاص بالأصغر وأولو الحكمة في قطع الصلاة الجار والمراة الكتاب الاسود
كون الشيطان لا يفرقهم كجوه مشاهدته أهل الكشف والشيطان لا يفرقهم بالعدم إلا بالوجه منه
طبق بقطع مشاهدته الحق وإذا قطع مشاهدته فضع صلاته أي مشهده وانما لم يقطع مثل ذلك شهود
الأكابر لتمكنهم وشدة معرفتهم بالله فلا يفلت من جميع الحساوات إلى السر القاتلهم * ومن ذلك من أمر
الله لأخراجه عنه فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي يجزئ رجل أن يصلي إلى جانبه مرة مع قول أبي
حنيفة بطلان صلاته بذلك فالأول مخفف خاص بالأكابر الذين لا يشغلهم عن الله شاغل والثاني مشدد خاص
بالأصغر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وياضح الأول شهود الأكابر وجه الكمال الباطن في المرأة التي
منه جعل الحق تعالى نفسه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهيرا أي معينا لمحمد صلى الله عليه
وسلم على عائشة وحفصة ومنه استدعت المرأة أيضا أعظم ملوك الدنيا هبة السجود لها حال الوقاع ومنه كان
أقوى الملائكة وأشدهم حياء من كان يحلق من أنفاس النساء ومنه قدرة المرأة على إخفاء ما في نفسها من
محبة الوقاع من الرجل مع أن شهوتها أعظم من شهوة الرجال ببعض ضعفه * ومن ذلك من الأسرار * وسعدت
سدي على الخواص ورحمة الله تعالى يقول من تأمل في قوله تعالى وإن تقار عا عليه إلى آخر الآية يعلم أن
محمد صلى الله عليه وسلم أكل الخلق في مقام العبودية على الإطلاق ولذلك انتصر الحق تعالى في هذا الانتصار
العظيم ولو أنه كان هذوفا وتحت من الدعوى والقوى في نفسه لم يكن وكاله إلى نفسه ببعض أو كقول جزاء وفا
وأكرم ذلك لا يقال أه وأما وجه قول أبي حنيفة فهو لأجل ظهوره رتبة * هو المبالى بها الطبع وهو
خاص بالأصغر ولا كابر العمل به أيضا العيز الذي فهم يشهد بقص المرأة وعملها بالث - فهو فرح من الله
الأئمة ما كان أقد مداركهم التي خفيت على بعض المقلدين فافهم * ومن ذلك اتفاق الأئمة على ألا يكبره
قتل الحيق والعقرب في الصلاة مع قول النخعي بكراهة ذلك فالأول مخفف خاص بالأصغر الذين يخافون غير
الله في حضرة الله وكلام النخعي خاص بالأكابر الذين يكرمون عدو الله في حضرة الله تعظيمه مع غيبته
عن شهود أمره لهم بذلك ومثل ذلك المرفوث والقلة فيصير على قتل ما ذكر حتى يفرغ من الصلاة فلكل
محتمد مشهود * ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة وثالث أفي بهمة الصلاة في الموضع للنهي عن الصلاة فيها
مع الكراهة فوه قال مالك إلا في المقبرة المنوشة قال كانت غير منوشة كرهت وأجزأ نعم قول أحمد أنها
تجوز على الإطلاق فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
وجه الأول أن مكان الصلاة خارج عن أفعال الصلاة فهو كالجار والمخالط كمن صلى وبجانبه كافر أو خمر أو
ميسر أو غير ذلك مما سماه الله تعالى رجسا ووجه قول أحمد إجلال حضرة الله تعالى أن يجانبه الله - في
مثل المقبرة والخمر والنجاسات والمزلة وقارعة الطلح يقرأ عا لابل فان الله تعالى راعى ظهور حضرة
عن مثل ذلك ونهى أن يخاطبه العبد فيه وأمر بالبأس الثياب الطاهرة الطيبة الرائحة إجلالا لحضرة

يجل فله وتجب به كفارة ولا يصح ١٤٦ نذر محرم كصوم العيد وأيام الحديض غير أنه يحرم ذلك فان صام صوم من نذر فيحرم ولا يصح بل يزمه

عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك يزمه ذبح شاة وعن أحمد وروايتان أحدهما يزمه ذبح شاة والآخرى كفارة عن وكذا لو نذر ذبح نفسه وان نذر ذبح عياله يزمه عند الثوريين مطلقا صحيح نذره عند أبي حنيفة ومالك وأحمد يزمه كل يوم المعلق وفسه كفارة عمن وللشافعي قولان أحدهما ما قول الجماعة والثاني لا يصح حتى يلفسه بشرط أوصفه وهو الأصح * (فصل) * ومن نذر قربان في الجراح بأن قال ان كنت فلا لله على صوم أو صدقة فالرجح من مذهب الشافعي انه يخير بين كفارة عمن وبين الوفاة بما نذرته وقال أبو حنيفة يزمه الوفاء بما قاله بكل حال ولا تجزئه الكفارة وله قول انهم يجزئونه وقال مالك تجزئونه ويقال ان السهل عليه * (فصل) * ومن نذر الحج لزمه الوفاء به لا خير عند أبي حنيفة ومالك وللشافعي قولان أحدهما يجب الوفاء به وهو الأصح والثاني انه يخير بين الوفاء وكفارة اليمين وعن أحمد وروايتان أحدهما التغيير والآخرى وجوب الكفارة لا غير

*** (باب سجود السهو) ***

أجمع الاثمة كلهم على أن سجود السهو في الصلاة مفسر وع من من سهوا في صلاته حبر ذلك بسجود السهو وانفق الاثمة الا ربعه على أن المأموم اذا سهوا خلف الامام لا يسجد السهو وعلى انه اذا سهوا امام الامام لم يمسح السهو وهذه مسائل الاجماع وأما الاختلاف الاثمة فيه فقول الامام أحمد والكرخي من الحنفية ان سجود السهو واجب مع قول مالك انه يجب في النقصان ويسن في الباقي بوضع قول أبي حنيفة في رابطة والشافعي انه مسنون على الاطلاق فالاول مشدد خاص باكثر الاولياء والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فراجع الامر الى مرتبة اليزان ووجه الاول تعظيم حضرة الحق جل وعلا عن السهو فيها عما أمر به سواء كان ذلك من جهة الاشتغال بالالاهة بالاكوان أو من جهة ما يتجلى له من عظيم الهيته والجلال أمام وجهه الاشتغال بالاكوان فظاهر وأما من جهة ما يتجلى له من جلاله به وعظمته بملئقته فيرى الى باطنه والمجاهدة عن الوصول الى مقام السكالك فيصير يقدر على تحصيل ذلك التمليح ويعسر ما يفعله وما يتركه ولا يتعبه مشاهدته في عما يفعله ولا عكسه كما كان عليه الانبياء عليهم الصلاة والسلام وذلك قال صلى الله عليه وسلم انما انسى يسرني في فناءه ووصل الى مقام لا يقع فيه فهو ولا يسيان وتبعه على ذلك الاكابر من الصحابة والتابعين حتى ورد عن عشرين الخطباء انه كان يقول اني لا ادخل في الصلاة فاجهز الجيش وأرتبه وأتافي الصلوة من قال انه ذكر ذلك من باب اظهار الضعف والنقص فقد أجل بمقام هذا الامام الاظم فعمل ان من سهوا في فعل من صلاته لعظم ما يتجلى له من عظمته الله فهو كامل بالنظر الى المقام الذي تجتهد من سها باشتغاله بالاكرام ناقص بالنظر الى المقام الذي فوقه كقار رداء فاهم فان ذلك نفس وله التمسك من أحد قبلي * وأما وجه قول مالك فهو ظاهر في النقص جبر الفعل الواقع تصدع صلاته كاملة في ذلك اليوم وأما في زيادة فلو وقعها كاملة فكان السهو دليها غير واجب ووجه قول أبي حنيفة والشافعي ان السهو في عامة المؤمنين مغفور في كفيه الاستغفار أو السجدتان لسهوان شاء وقد كان عبد الله بن عباس وجماعة يسجدون عقب كل فريضة قاهو وان لم يقع منهم خلل في ترك شي من السنن الظاهرة ويقولون صلاة امثالنا لا سلم من الخلل ثم قال الحكم الترمذي في كتابه نوادر الاصول وتفسير ذلك قول عطائه لانا لا نعلم الاثمة انما وقعها في جواب الخلل فان التوافل لا تكون الا في كسكت فرائضه كالانبياء اه وتفقوا على انه اذا ترك سجود السهو سهوا لم يطل صلاته الاخرى واية عن أحمد * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة في رواية ان موضع سجود السهو قبل السلام وهو الاربعون قول الشافعي مع قول مالك انه ان كان عن نقصان فهو قبل السلام وان كان عن زيادة فبعد وان اجتمع على المصلي سهوان أحدهما ناقص والاخر زيادة فوضع عنده قبل السلام وأما

* (فصل) * ومن نذر أن يتصدق بماله لزمه عند الشافعي أن يتصدق بجميع ماله وقال أصحاب أبي حنيفة يتصدق

ثلاث جميع أمواله المذكورة أي الزكوة الصلوة والصدقة بقوله آخره يتصدق بجميع ١٤٧ عليه وآله وقال مالك يتصدق بثلاث جميع

أحد فقال هو بقل السلام الآن يعلم من نقصان في صلاته ساهبا أو شلت في عدد الركعات فني على غالب فهمه
فيه يسجد بعد السلام قالوا يخفف على الساهي يجعل سجدة قبل السلام لكون ينتمى لتزول الغروج كما
يقع للمصلي بعد سلامه والثاني فيه تخفيف وكذلك ما بعد سفر جمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
وما وافقه الاتباع مع عدم ادخال نافلة في الفريضة قبل السلام ووجه قول مالك ظاهر وكذلك أحد فكان
فعل سجود السهو بعد السلام أشبه بالنوافل التي بعد الفريضة في الجهر * ومن ذلك قول مالك والشافعي
وأبي حنيفة في المنفردان من شلت في عدد الركعات أخذ بالاقلا وبني على اليقين وعن أبي حنيفة في الإمام
روايتان أحدهما بينى على غلبة الظن وقال أحدان حصل منه الشك في بطلان صلاته وإن كان الشك
بعثاده يشكر ومنه بينى على غالب ظنه بحكم الغير فإن لم يقنع له نية بني على الأقل وقال الحسن البصري
يأخذ بالأكثر ويسجد السهو وقال الأوزاعي من شلت في صلاته بطلت فلاول يأخذ بالاحتياط والثاني مفصل
والثالث يخفف والرابع مشدد فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان واللاق بالأكبر البناء على الأقل واللاق
بالعوام الاخذ بالأكثر لغلبة ذوق عقوسهم من حضور الله عز وجل فأخذوا بالاقول لحصل لهم المال وصارت
صلاتهم كصلاة السكر وتلك القلوب فيها واللاق بالأكبر الاكابر البطلان فاهم * ومن ذلك قول الامام الشافعي
ان من ترك الشهادتين في ذكره بعد انصافه لم يعد له أو قبله عاده وسجد السهو ان بلغ حد الركعة مع قول أحداه
ان ذكره بعد انصافه لم يعد له أو قبله عاده وسجد السهو ان بلغ حد الركعة مع قول أحداه
القراءة ومع قول الحسن بن رجيم مالم يركع ومع قول مالك انه ان فارقت أيتها الأرض لا يرجع فلاول ما بعده
فيه تخفيف وقول مالك فيه تشدد من حيث عدم الرجوع وتخفيف من حيث الرجوع إلى الشاهد فجمع
الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان دأب السجدة الأولى انما شرع للاسراع من تعبد الحضور مع الله
تعالى في السجدة فغنى ما قبله من السجدة الأولى لا رجوع للسجدة فائدة لا سيما وقد وقف بين يدي الله تعالى فانتا
ووجه قول النخعي ان رجوعه ليس بمرجع وإنما بطلب لخطاب الحق تعالى في القيام أولى من خطابه مع القنور
وارتقاء الأعضاء ووجه قول الحسن اظهار الضعف وتدارك الغفلة والسهو في ترك ما أمر به ووجه قول
مالك أن مفارقتها للأرض ولو سهوا على قوته على تحمل مناجاة الله تعالى في القيام مع ان يحمل الجداوس
الاصلي انما هو بعد انقضاء وظيفة العبودية وذلك في الجداوس الاخير فامس الشارح الأول الانتقيا
للمعناه الذين لا يقدرون على تأديتها لمصلحة أو التلائية بالاجلاس في وسطها (فان قال قائل) فلم كان
الجلوس للشهادة الاخير فمضاد الأول مع أن كلاهما بعد سجدتين (الجواب) ان الشهادتين الاخير انما
كان الجلوس له واجبا بادرحة بالصلو من حيث ان تحلى الحق تعالى في السجدة الاخير أشد من تحليه في
السجدة الاولى قبل الشهادتين وذلك من خصائص خطاب الحق تعالى كما مر بطل في صفة الصلاة فانهم
* ومن ذلك قول الاثني عشرية أن من قام في صلاة أو ركعة أو سجدة أو ركعة أو سجدة أو ركعة أو سجدة
تشهد في الخامسة وسجد السهو وان كان قد شهد فيها وسجد السهو وسلم مع قول أبي حنيفة في رواية أنه
ان ذكر قبل أن يسجد في الخامسة جمع إلى الجلوس فان ذكر بعد ما سجد فيها سجدت فكان قد قعد في الرابعة
قد رد الشهادتين بطلان فرضه وصار الجميع فلاول يخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ومن ذلك اتفاق الاثني عشرية على أن من صلى المغرب أو بعساها بانه يسجد السهو وتجز به صلاته مع قول الأوزاعي
انه يضيف الباء ركعة أخرى ويسجد السهو كالتبكيون المغرب شفعا فلاول يخفف لخاصة الجمهور بين
والثاني مشدد لخاصة من ارتفع بحجابه ووجه الأول ان العوام لا يتأثرون من شهود الشيع بخلاف الاكابر
تدرب أبدانهم من مشاهدته وليس راحتهم التي شهود الوتر ولولا جعل الحق تعالى بعض الصلاة شفعا
وأقدهم على فعله لما قدروا كما يعرف ذلك أهل المناجاة (فان قال قائل) ان شفع شفع الحق تعالى
(الجواب) أنه لا يشفع الحق الا بوجود غير الشاهد مع الحق وأما الشاهد لا يشفع في الوترية لانه لا يتكلم
واذا نذر قبل صباح كما قال الله تعالى أن أمشي إلى بيني وأركب فرسي أو ألبس ثوبا فلا يني عليه عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي متى خالف

لزمه كفارة عين وان كان لا يلزمه فعل ١٤٨ ذلك عن أحدائه ينقدن من ذلك وهو بالخيار بين الوفاء وبين الكفارة * (كتاب الاطعمة) *

الافى المرتبة الثالثة قال تعالى ما يكون من بحوى ثلاثة الا هو را بهم وكشف القناع عن وجهه هذه المسئلة لا يذكر الامساقة فرحم الله الراعى في غوصه على مثل هذا السر ومن ذلك قول الامام الشافعى وأحد ان من أحبه جماعة بانه ترك ركعة مثلاً يرجع الى قولهم انه يجب عليه العمل بيقين نفسه مع قول أبي حنيفة وأحد في إحدى الروايات عنه انه يرجع الى قولهم فالاول يخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى امر تبنى الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط لنفسه فانه أعلم بما قاله من غيره فليخرج عن عهد التكليف بالذلك ووجه الثاني ان شهادة الغير أحوط لان النفس ربما لبست في صاحبها ولا هكذا الامر في الاجنبى فافهم ومن ذلك قول الامام الشافعى انه لا يصح ترك ركعتين الا القنوت والشهادة الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع قول أبي حنيفة انه يصح ترك ركعتين العبد وان تركه الجهر في موضع الاسرار وعكسه ان كان اماماً به قال مالك لكن يخفف محل السجود عنده فان كان جهر في موضع الاسرار يصح بعد السلام وان كان أسرى في موضع الجهر يصح قبل السلام وقال أحدان بعد ثلث ذلك حسن وان تركه فلا بأس فالاول يخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى امر تبنى الميزان ووجه الاول ان القنوت والشهادة الاول هما اركان فاستحقا جبرهما بالسجود وتدار كالتكليف ههنا فالصلاة ووجه الثاني أن تسبعت العبد وتكبره ان صارت شعاراً في ذلك الجلس العظيم فتذكر انك اقل من تكبر به الحق تعالى حين يجوعا من شهوة جهم يشهدوا بالكثرة وليس الزينة وشاهدة الله والعب في ذلك اليوم عادة وكذلك اقول في الجهر في موضع الاسرار وعكسه فان الشارح ماسئله الاكثاف الصلوات في أسرار موضع الجهر أو عكسه نقص كمال صلاته كما بسطنا السلام على ذلك في باب صفة الصلاة عند الكلام على حكمة الجهر والاسرار ووجه قول أحد النظر الى احوال غالب الناس في نهضهم صلاتهم فلا تكاد تسلم لهم صلاتهم النقص ولو بالغرأ الاحتراز عن ذلك فذلك كل السجود راجعاً الى اختيار المصلى فان وجد في نفسه عزاً مأهولة سجوداً فلا * ومن ذلك اتفاق الأئمة على انه يكفي له وهو اذا تكبر وسجدان مع قول الراعى انه اذا كان السهو جنسين كان يادونه نقصان سجدة لكل واحد سجدة وتتم قول ابن أبي ليلى انه يسجد لكل سهو سجدة من مطاوعة الاول يخفف خاص بالعموم والثاني في نه تدرجاً خاص بالمتوسعين في المقام والثالث مشدد خاص بالكابر المبالغين في كمال الاحتياط فرجع الامر الى امر تبنى الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعى وأحد في إحدى رواياته ان المأموم يسجد للهواً إذا سها امامه ولم يسجد امامه له وهو قول أبي حنيفة انه لا يسجد الا ان يسجد امامه فالاول مشدد والثاني يخفف فرجع الامر الى امر تبنى الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط وشدة الارتباط وتحصيل الجبر للنقص مع انتفاء القدوة ووجه الثاني مبني على قوله تعالى ولا تزواوجوا زواجره وعلى ضعف الارتباط فالاول خاص بالا كابر الذين يرون امامهم كالجزء منهم كاشأار اليمهدين مثل المؤمنين كالجسد الواحد فإذا اشتكى منه عضو تداعى به جسيم الجسد بالحق والسرور والثاني خاص بالاصغر الذين يشهدون امامهم كالجزء لهم لاجزائهم والله تعالى أعلم

* (باب سجود التلاوة) *

أجمع الأئمة على انه يشترط للسجود التلاوة بشرط الصلاة وحكى عن ابن المسيب انه قال الحائض تومئ برأسها اذا سمعت قراءة السجدة تقول سجودى للذى خلقتني وصومودا خلف الأئمة في سجود التلاوة هل هو واجب أم مستحب فقال أبو حنيفة هو واجب وقال غيره هو سنة عند التلاوة للقارئ والمستمع فالاول مشدد والثاني يخفف فرجع الامر الى امر تبنى الميزان ووجه الاول ان من شأن بني آدم الكبر وهو حرام يجب السعي في ازالته والخروج عنه باظهار التواضع لله تعالى وانطوع به فلم يسجد عند تلاوة نحو قوله تعالى أن لا يسجدوا لله الذى يخرج الخبء في السموات والارض أو سمعها فقد أشبهه حاله من امتنع من السجود ظاهراً فوجب السجود لبعض من صفة الكبر وياض ذلك ان التكبر خاص بالجن والانسان فقط

التم حلال الالاجاع وعلم التحيل حلال عند الشافعى وأحد وأبي يوسف ومحمد وقاله لا تكبر الله والمرتج من مذهب النضر وقال أبو حنيفة يقرعهم وعلم النضر والجبر الاهلية حرام عند الثلاثة واختلف من مالك في ذلك والمسروى عنه انها مكرهة كراهة مفالفة والمرجع عند محققى أصحابه النضر بن وهب عن الحسن بن سالم بن المغيرة عن ابن عباس باحسان علوم الجبر الاهلية * (فصل) * واتفق الأئمة الثلاثة أبو حنيفة والشافعى وأحد على تحريم كل ذي مخلب من الطير وهو به على غيره كالعقاب والصفير والبارى والشاهين وكذا ما لا مخلب له الا اله يأكل الجيف كالنسر والرخم والفسراب البقع والاسود وأباح ذلك مالك على الاطلاق وأما بعد ذلك من الطير فكانه مباح بالاتفاق والمشهور انه لا كراهة فيما بين من قوله كالخطاف والهدد وانغش والبوم والبيهاة والعاوس والاعد الشافعى والراجح غيره * (فصل) * واتفقوا ايضا على تحريم كل ذي ناب من السباع يعوده على غيره كالأسود والنمر والفهد والذئب والذئب والهر والفيل الامالك فانه أباح ذلك مع الكراهة والارنب

حلال بالاتفاق والزوافة لا يعرف فيها نقل وصح صاحب النجيب تخرجهما وقال شيخنا السبكي في الفتوى الحاشية المختار حديثاً له اب دون

والضيق عند الشافعي وأحد وكذا عند الشافعي الكراهة وقال أبو حنيفة بغيرهما ١٤٩ والضب واليروع مباحان عند مالك

والشافعي وقال أبو حنيفة
يكره أكلهما وقال أحد
بابا الضب وعنه في اليروع
روايتان (فصل) * ويحرم
أكل حشرات الأرض كالقار
عند الثلاثة وقال مالك
يكرهه من غير تحريم
ومنها الجراد ويؤكل ميتا
على كل حال وقال مالك
لا يؤكل منه مامات تحنف
أنه من غير سبب يصنع به
ومنها الفف وهو حلال عند
مالك والشافعي وقال أبو
حنيفة وأحد بغيره وقال
مالك لا بأس بأكل الخلد
والحيات إذا ذكبت
واختلفوا ابن أوى فقال
أبو حنيفة وأحد هو حرام
وهو الأصح من مذهب
الشافعي وقال مالك هو
مكروه والهرة الوحشية
حرام عند أبي حنيفة وهو
الأصح من مذهب الشافعي
وقال مالك هي مكروهة
وعن أحمد روايتان أحدهما
الاباحة والشافعي التحريم
(فصل) * حيوان البحر
المستلطنه حلال بالاتفاق
وأما غيره فقال أبو حنيفة
لا يؤكل من حيوان البحر
الاستلطنه وما كان من جنسه
خاصة وقال مالك يؤكل
السمك وغيره حتى السرطان
والضفدع وكتب الماء
وخنزير أسكنه كره الخنزير
وحكى أنه توقف فيه وقال
أحد يؤكل ما في البحر إلا

دون غيرهما من الحيوانات والمعادن من حيث أن المتوجه على إباحتهما من الأسماء أسماء الحنات
واللطيف بخلاف غيرهما من سائر الخلق فإنه كان المتوجه على إباحتهما أسماء الكبرياء والعظمة فلذلك
نحو جوامن تحت حكم هذه الأسماء أولاده صافرين لا يعرفون الكبرياء طعمه بخلاف الجن والأنس فإنهم
شربوا من شكيرين لا يعرفون له ذلة والتواضع طعمه فإن تكبروا فهو يحكم الطبع وإن قواضيه واغترى وجههم
عن الطبع ومن هنا وجب عليهم الرياضة والمجاهدة ليخرجوا عن الكبر وحب الدنيا بسببه ويقفوا على أصل
عبوديتهم ويصمت سبدي عليا لخواص ربه الله يقول لوجب السجود خاص بالاصغار الذين لم يكمه لوقي
مقام التواضع واستعبابه خاص بالأكابر الذين يحق الله تعالى جميع ما كن في نفوسهم من الكبر وصرار
أحدهم يرى نفسه قد استعفت الخسف لولا عفو الله عز وجل وصارت قلوب الخلق كلها تشهد لهم بالذل
والانكسار بين يدي الله عز وجل اه فرحم الله الامام بأحنيقة فما كان أدق نقار ومغلفا مواضع
استنباطاته ورحم الله بقية الأئمة في تخفيفهم عن العامة بعد عدم وجوب سجود التلاوة عليهم لأنهم تحت سباح
العفو فيما عندهم من الكبر فلا يكاد أحدهم يخرج عن غلبته بل يمارى نفسه بالسجود على من لم يخدم مثله
فوقع في الكبر أمّا زيادة على الكبر الأصلي وتكبر في محل الذل والانكسار فإنهم همون ذلك قول الأئمة
الثلثان السامع من غير استماع لا يثاب كذا السجود في جهم قول الامام أبي حنيفة أنهم مساواة فالاول
يخفف وهو خاص بالعوام والثاني فيه تشديد وهو خاص بالأكابر وعلة الوجهين لاند كرا المشافهة لعلها
لان ذلك من دقائق مسائل التوحيد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان التالى اذا كان خارج الصلاة المستمع
في الصلاة ان المستمع لا يسجد فيها لولا بعد الفراغ منها مع قول أبي حنيفة انه اذا فرغ سجد فالاول يخفف
والثاني يشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول ان المستمع اذا كان في الصلاة فهو مشغول
بمناجاة ربه بالمأمور به في ذلك الوقت فلم يؤمر بالاستغفار لغيره لولا ان الامام من شأنه ارتباط المأمور معه
ما كان يسوغ لها موم السجود اذ رافقه بنفسه فكان الامام نائب الحق تعالى في تلاوة كلامه تعالى على
عباده ولا هكذا الحكم في غير الامام وجهه قول أبي حنيفة انه يسجد بعد الفراغ العمل بالامر من معارفه
يشغل بغير المناجاة المأمور به في الصلاة فلما فرغ من تناقض ما فاته من سجود التلاوة تنقضه بعدم الرياضة
الى وصوله الى مقام الجمع بحيث لا يشغله بمناجاة الله تعالى عن الخلق ولا انطلق عن الحق به بعضهم يصير
أن الحق تعالى هو التالى كلامه على نفسه واله يدهم وهو وجوده ويقره كالأمر به على ربه فثل هذا
يسجد في المشهد الثاني دون الاول ولم أر له هذا المقام ذاتا لوقته هذا والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي
وأحدان في الحج يسجدتين مع قول أبي حنيفة ومالك أنه ليس في الحج الا السجدة الاولى فقط فالاول مشددة
والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول العمل بظاهر القرآن في قوله يا أيها الذين آمنوا
اركعوا واسجدوا وقولوا وسجدوا ويسهل السجدة فالتى في صلب الركعة في الصلاة والسجدة التى هى سجدة التلاوة
ولكن جميع السجود مع الركوع قرينة على ان ذلك فى الصلاة ذات الركوع وهو وجه قول أبي حنيفة فلا
يقول المراد بقوله تعالى اركعوا واسجدوا السجود الأصلي في الصلاة لا العارض وأما السجدة الاولى في الحج
فانما وافق أبو حنيفة فيها بقية الأئمة فى آياتهم التوعد بالعذاب لمن لم يسجد من الناس وضح ذلك أن
مواظبة الله على عدم حضور الموكب الالهية العظيمة أشد من مؤانسته في غير الموكب المذكور فانه
تعالى أحقر من كل المسموات والأرض والشمس والقمر والنجوم والجن والانس والشجر والنبات فعم الولدان
كلها ثم لا تكثير من الناس وتكثير حق عليه له ذاب وانما حق على هذا الكثير من الناس العذاب لمشاهدته
السجود لله بمن هو دونه في المرحه وكان الاولى به وان يكون أول سجدته زائعا بشهادة الامام أبي حنيفة
في قوله جوب السجود فإنهم (فان قال قائل) * فنأى باب وقمن البشر عدم السجود لله مع أنه
لا يصح لأحد التكبر على ربه أبدا وانما يقع التكبر على جنسه من الخلق (فالجواب) * انه وقع عدم

المساحرة والنفخ والكوسج وشتر عنده غير السمك الى الذكاة كعنز البحر وكبها وناسه واختلاف أصحاب الشافعي فيهم من قال يؤكل

بؤكل جميع ما في العر وهو الاصح عندهم ٥٠ ومنهم من قال لا يؤكل الا السمك ومنهم من منع اكل كلب الماء وخنزيره وحيتته وفارنه وعقره

وكل ما له شبيه في البر لا يؤكل
والمرجح ان ما في البحر حلال
غير النمساح والضفدع
والحية والسرطان والسحرة
(فصل) الجلالة من يعبر
أوشاة أو جاجة يكره أكلها
ياضاق الثلاثة وقال أحد
يعبر عن لحمها ولبنها ويضاهيها
فإن حدثت وعلفت طاهرا
حتى زالت رائحة النجاسة
حلت وزالت الكراهة
بالإتفاق ثم قيل يحبس البعير
والبقرة أربعين يوما أو الشاة
سبعة أيام والجمجمة ثلاثة
أيام *(فصل)* من اضطر
إلى كل الميتة جزأه لا كل
منها بالإجماع وأصح القولين
من مذهب الشافعي أنه
لا يجب وهل يجوز أن
يشبع أو يأكل ما سدره
الرمق فقط للشافعي قولان
أحدهما الإتيان وهو مذهب
أبي حنيفة والثاني يشبع
وهو قول مالك وأحمد
الرواشين عن أحمد والراجح
من مذهب الشافعي أنه إن
وقع حلالا في سبيل يجوز غير
سد لرمق وإن انتفع بيشبع
ويتردد أو وجد القطر
ميتة وطعم الغير وما كثر
غائب فقال مالك وأحمد
أعصاب الشافعي وجماعتين
أعصاب أبي حنيفة يأكل كل
طعام الغير بشرط الغفان
وقال أحمد وجماعته
أعصاب أبي حنيفة وبعض
أعصاب الشافعي يأكل الميتة

السجود من الحجاب عن صفات العبودية ولذلك كان نازل السجود كالأرقاء لا لآلئها والله وأوليا لها
يدعونه إلى ما يضيق به صدره فانهم وأكرم من ذلك لا يقابل وقد سئل الشيخ أبو يمين عن حديث إذا أحب الله
عبد نادى مناد من السماء أن الله تعالى يحب فلان فأجابوه فيجبه أهل السما فوضع له القبول في الأرض
انتهى الحديث فإذا وقع النداء بذلك فإن كان قتله الأنبياء والأولياء من هذا النداء فقال قد سجدوا ذلك ولكن
حجوا في وقت معادتهم لا لآلئها ولا لآلئها يحكم القضيض فلا ذلك أطاع الأنبياء والأولياء بعض قومهم
وعصاهم البعض الآخر كما قال تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا من غير أن يوشيه إلى الله تعالى
والأولياء على الأخلاق الإلهية في التأسيم وإن ذلك قضى تعالى على قوم بعدم السجود الذي هو كونه عن
الطاعة لأمره ليتأسى به الأنبياء والأولياء وأما عن قومهم أمرهم فانهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
وأحمد في إحدى روايته إن سجدة ص من عزائم السجود ليست بسجدة شكرهم قول الشافعي وأحمد في
الرواية الأخرى عنه وهي المشهورة أنهم سجدة شكر تسحب في غير الصلاة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الله تعالى ما ذكره الأئمة رضي الله عنهم السجود عند تلاوتها أو سماعها
من الإمام لاسيما إن كان أحدنا وقع في معصية ولم يتب منها أو تاب ولم يتب منها أو تاب ولم يتب منها أو تاب ولم يتب منها
الصلاة أكرم ما يكون خارجا عن الصلاة يحضره قلبها النغو والراضع العبد وهذا الخاص بالأصغر كان
من جعلها سجدة شكر يجعلها خاصة بالأكثرين لم يعقوا ذنب أو وقعوا فيه ولكن غلب على ظنهم قول
قريبهم وانما قال الشافعية بطلان الصلاة إلا للأنجل أمر لا يتعلق بالصلاة التي هو فيها ولم يلقها على الله
عليه وسلم سجده في الصلاة فخاف أصحاب هذا القول من دخولهم إذا سجدوا في الصلاة في سجودهم صلى الله
عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد كما ثبت في الصحيح فكل من المذاهب وجه فانهم ومن ذلك اتفاق
الأئمة الثلاثة على أن في الفصل ثلاث سجود في التيمم والانشاق والعالم مع قول مالك في المشهور وعنه أنه
لا سجود في الفصل ووافق الأئمة في بقية السجود وهي إحدى عشرة سجدة معاد السجدة الأخيرة من الحج
وجه الأول الاتباع وكذلك الثاني وهو قول أسلم بسجود النبي صلى الله عليه وسلم في الفصل من منسجد تحول
إلى المدينة فكل إمام وقف على أحد ما لم يجمع من أن ثبت السجود في الفصل مشدد ومن نفي السجود فيه مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وصحت سبدي عليا لخواص وجه الله تعالى يقول إنما بسجود النبي صلى
الله عليه وسلم في الفصل منسقول إلى المدينة لاستقرار نفوس غالبه الصعابة حين يقولوا إلى المدينة في كمال
الابتنان والاشياد بخلافهم حين كانوا في مكة كل منهم طوائف عندهم بقايا تكبر فكان صلى الله عليه وسلم
يسجد بهم كبريل يزل ما في نفوس المؤلفة فلو بهم من أسلم قريبا انتهى ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بأن
الركوع لا يقوم مقام السجود لثلاثة أذكار آية السجدة في الصلاة مع قول الإمام أبي حنيفة أنه يقوم
مقامه استحبها بالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الغالب في
الناس أن لا ينحصر في الركوع بالسجود فذلك كان الركوع عندهم لا يقوم مقام السجود ووجه الثاني
أن لا يكون ينظر إلى الركوع بعين التعظيم كالسجود فلا ذلك كان يقوم مقام السجود فرحم الله الإمام
أبا حنيفة فكان أدق مداركه ورضي الله عنه بقية الأئمة فهو من ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يكره للأمام
قراءة السجدة في الصلاة مع قول أبي حنيفة يكره قراءة أيها تيسر في ربه بالقراءة دون ما يجر به به قال أحد
حتى أنه قال لا يسر فيهم سجدة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
عدمه ورواه عن نفي قراءة آية السجدة في الصلاة وهو خاص بالأكثر الذين بقدر ون على النزول إلى
السجود ولو لم ينال القيام ووجه الثاني أن الإمام والمأموم قد يكونان لم يقدر على النزول إلى السجود لعدم
قوة استعدادهما فطالب طول القيام حتى يقع لهم الإذن بالسجود وذلك بجودهما القوة على تحمل التحلي
الواجب في السجود فلا ذلك كره للإمام قراءة آية السجدة لانه وجه على نفسه وعلى من هو مومته بالسجود ولم

(فصل) الدهن كسمن وزيت ألامنفة فارة فإن كان جامدا أقيت الفأرة وما حوله إلى باقي طاهر يجوز أكله

وان كان ما عندنا محققا ومنى حكمه بما استقامت قبله عكن تطهيره ملام الاضغ من مذهب الشافعي ١٥١ انه يشترط تطهيره في وجهه من الدهن

يطهر بنفسه واذا قلنا انه لا يظهر قبل تجوز الاستصحاب
بأنه لا للشافعي أقوال أصحابها
الجواز وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وقال النزوي
في شرح المذهب في كتاب البسح المذهب القطع به
(فصل) واختلافوا في الشهور التي حرّمها الله عز وجل على اليهود اذا تولى
ذبح ما فيه فيه يهودي فهل يكره للمسلمين أكله أم لا
فقال أبو حنيفة والشافعي بابا حنيفة وعن مالك روايتان
احدهما الكراهة والثانية التصریح عن أحمد روايتان
كذلك واختار القرمي جماعة من أصحابه واختار الكراهة
انقرض *(فصل)* ومن اضطر الى شرب الخمر
العطش أو دواء فهل له شربها فقال أبو حنيفة نعم
والشافعية في المسئلة ثلاثة أوجه أصحابها عند المحققين
المنع مطلقا والثاني الجواز مطلقا والثالث يجوز للعطش
ولا يجوز للتداوي واختاره جماعة *(فصل)* ومن مر بستان غيره وهو غير محوط وفيه فاكهة مقطوعة
فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يباح الاكل من غير ضرورة الا اذا كان مالكة
ومع الضرورة يأكل بشرط الضمان وعن أحمد روايتان
احدهما يباح له الاكل من غير ضرورة ولا ضمان *(فصل)* واذا استضاف

يكن قرأ آية السجدة ما كان نوطا بالسجود فلا تقع هذه المسئلة فافهم ومن ذلك قول الشافعي انه اذا سجد الامام الثلاثة فلو تباينه المأموم بعات صلاته كجوزك القنوت معهم قول غيره انه لا يابطل لان ذلك سنة في الصلاة لا لاول مستدوا الثاني يخفف فرجع الامر الى امر تبنى الميزان ووجه الاول ان ذلك باختلاف على الامام والاختلاف بقطع الفتوة واذا انقطعت الفتوة طل حكم الوصلة بحضرته قائمه واذا بطلت بطلت الصلاة ووجه الثاني انما المتابعة لا تلحق بالاجماع ومن سلب الصلاة كالاركان ذلك كل وجهه ومن ذلك قول الامام الشافعي واهدان سجود الثلاثة يغفر الى السلام من غير تشهد مع قول أبي حنيفة ومالك انه يكره السجود والرفع ولا يسلم الا لاول مستدوا السلام الثاني يخفف بعدم وجوب السلام ووجه الاول كونه كان في حضر فيجب فيها عن الخطا عادة فكان افرغ من السجود كالقديم على قوم بعد غيبته عنهم ووجه الثالث قصر زمن تلك الغيبة عادة فكان الساجد لم يتوار عن الحاضرين وسمعت سدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام الولاية حتى لا يغيب عن شهود الخلق بالسجود ديني الحق تعالى بسل يكون مشاهد الامر القائم بالخلق وذلك من أمر الله يبين وما زاد عليه مضجعا لا وجوب له حقيقة فكأنه معدوم والاسلام لا يكون الا على موجود موجود لا يتعجب ولا يغيب فافهم وهنا أسرار لا تطرق في كتاب فرحم الله الامام أبي حنيفة حيث لم يقل بوجوب السلام من الصلاة الا في المشاهدة الذي ذكرنا من عدم وجود من يسلم عليه بعد الغيبة لكونه احضره جمع لا يصح فيها غيبته ومن ذلك قول الامامة لوقر آية سجدة وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد تطهر مع قول بعض الشافعية انه يظهر بان السجود وان كان قد ذكر الالاية مرارا اني بجميع السجدة اولا ولا تخفف والثاني مستدوا وجه الاول انه لا يتعجب بالسجود الا لمن كان متطهرا ووجه الثاني في وجه اليوم عليه في قراءته القرآن على غير طهر فكان الخطا به توجه عام به بالسجود في الاصل فلذلك أمر بتدركه ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو كرر آية السجدة في مجلس كفاها سجدة واحدة عن الجميع مع قول بشية الامامة لا يكتفى بالسجود في آية عن السجود في مرة أخرى بل يكره السجود على عدد تكرار القرأة فالاول تخفف والثاني مستدوا وجه القولين ظاهر والله تعالى أعلم

(باب سجود الشكر)

قد استعجب الشافعي عند سجدة دعية أو اندفاع نعمة في سجدة شكره على ذلك به قال أحد وكان أبو حنيفة والظاهر لا يريان سجود الشكر بل يفل محمد بن الحسن عنه انه كرهه كما كرهه مالك خارجا عن الصلاة وقال عبد الوهاب المالكي لا بأس به وهو الصحيح من مذهب مالك فالاول مستدوا الثاني يخفف ووجه الاول ان النعم لم تنزل داغة على العبد كان النعمة لم تنزل مستدوا عنه فلا يحصى العبد ثناءه على الله تعالى لكن ثم نعم وتقم كبرى تتجدد وتندفع فكان السجود هنا أكمل ووجه الثاني اجابهم العبد بسجود الشكرانه ليس لله عليه نعم الا ما تجدد له واندفع عنه وذلك مؤذن بقله الشكر فلهذا ذكره من صكره فكان تاركه يقول لا أحصى ثناءه على الله لو جددت له من افتتاح الوجود ودعت على ذلك أبدا لا يتبين مع تقدير كون ذلك خلقا في كسب وألوا فقال تعالى خلق ليجل وعلا لذلك كان ترك السجود أظهر في الاعتراض بالنعم والمجزع عن مقابلة سجود وغيره فافهم ومن ذلك قول الامامة لا يوجب العمل في اذكار آية رجة ان يسألها أو آية عذاب ان يستعين مع قول أبي حنيفة بتركها في الفرض فالاول تخفف والثاني مستدوا فرجع الامر الى امر تبنى الميزان ووجه الاول طهار العبد بالغاغة والحاجة الى الرجوع ترك العفو به لا سيما في محل القرب الذي هو الصلاة وهذا خاص بالا كابر الذين يتدرون على النطق مع تحملهم تحليان الحق تعالى لقلوبهم والثاني خاص بالأصاغر الذين أسرستهم هبة الله تعالى فلو أسروا بالسؤال الملتدور وعلى النطق فكان من رجة الله تعالى بهم عدم تكليف هذا الامام لهم بالسؤال في قرأتهم لمناهم من شدة الهيبة والعلقة بخلاف النزول لفظا الجلب فيها وخفة الهيئة فافهم والله أعلم

ليعلموا انية يباح للضرورة ولا ضمان عليه وما اذا كان عليه ما تطاعه لا يباح الاكل منه الا اذا كان مالكة بالاجماع

(باب حلال النفل) *

اتفق الاثنا عشر على أن النوافل الاربعة مستغنية عن ركعتين قبل الفجر وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها
وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وكذلك اتفقوا على وجوب قضاء القنوت من الفرائض فهذا
ما اتفقوا عليه وهو اما ما اختلفوا فيه فنقول والله والشافعي أكد الروايات بسبع الفرائض التي نرى مع قول أحدنا
آ كدها ركعة الفجر ومع قول أبي حنيفة ان الوتر واجب الاول والثاني يخفف بحصول الزوال والفجر نافلة
مؤكدة والثالث مشدد بحصول الزوال واجبا فرفع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول قوله صلى الله عليه

وسلم في حديث فرض الصلوات الخمس للأعرابي حين قال هل على غير هذا قال لا إن تناول عظماءه روي وجوبها زاده على الخمس صلوات الآن يجب بعارض كذا روجه الثاني كثرة التأكيده من الشارع في صلاة الوتر ودره تأكيده في صلاة الجهر وما أكد فيه الشارع فهو بالوجوب أشبه بكونه من شبهة فوق النسافة ودون الفرض وفي ذلك من الأدب مع الله تعالى ما لا يخفى على عارف فرحم الله الإمام بأحسنة حيث غار بين لفظ الفرض والواجب وبين معناها ما جعل مافرضه الله تعالى على عمار فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان لا ينطق عن الهوى أذ بايع الله تعالى ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم يمدح الإمام بأحسنة على مثل ذلك لانه صلى الله عليه وسلم تعب رفع وتبته تشريع بع على تشريعهم ولو كان ذلك بغير تعالى ولم ينظر إلى ذلك من جعل الفرض والواجب مترادفين وقال الخلف لفظي والحق أنهم ما عاهدوا الإمام أبي حنيفة فمقتضاه أن الخلف معنوي كما هو لفظي الآن يكون ذلك الأمر الذي أوجبه صلى الله عليه وسلم من عهده تعالى في رتبة مافرضه الله فأننا نعلم من الله الأمانة الشارع عنوه فائده ما قلناه من المكافى بفعل ذلك الواجب وهو مقت به كالفرض وتغير ما قلناه من اختصاصه بالانبياء عليهم الصلاة والسلام بالعبادة لهم بلطف الصلادون لفظ الرحمة والرضى وإن كانت الصلوات من الله في القدر لجهة تخفيفها لأنهم على شأن الأولياء وكثيرا ما سئل الشارع أشياء على من واحد ووجب بعضها للمتجه بواجتهاد كالخمس فإن الشارع ذكر مع قص الاطناف وتنف الابط وغير ذلك من خصال الفطرة كالاستحباب فانه من خصال الفطرة وقال المالكية يوجب به فان من السنة عندهم ما هو واجب ومنها ما هو عندهم غير واجب وقد دخل بعضهم عن اصطلاح الإمام ما قلنا أنه يقول بعدم وجوبه أحد ما من قوله انه سنة تضار يقر بذلك في دروسه يقول الاستحباب سنة عند مالك فصولي من غير استحباب محض صلواته وما لا يقل بذلك بل أوجب من حيث انه تحساسة تخبر بالثبوت قبل الصلوات فانه هو من ذلك قول الشافعي انه يستحب ان يصلى قبل العصر أو يعاقل الظهر أو يعاقل بعدها أو يعاقل قول أبي حنيفة بذلك لكن مع رد الأمر إلى المدة فيلزم فيها ان شاء صلى أو باوان شاء صلى ركعتين مع انه قد سبق في سنة العشاء التي قلها لغيرها بما كما جعل التي بعدها أشار بها في الأول في سنة الظهر والعصر مشدود الثاني يخفف وفي سنة العشاء بالعكس فرجع الأمر إلى من يتبى الميزان وهو وجه الأول في الظهر والعصر والعشاء طول زمن الادمان في النافلة قبل الدخول في الظهر والعصر وذلك لان كشف جلال الله تعالى لله صلى وقت الظاهر واغرب القلوب ومن به في وقت العصر لانه مأخوذ من العصر الذي هو الضم كعصر الثوب واكتفا لجانب وقت العشاء على غالب الناس فلا يكاد أحدهم يتلذذ بعبادته فيها أو بالآراء التي جعلها أبو حنيفة بعدها فهي كالغير لعدم كمال الحضور فيها لكتفا بحجاب فانهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان السنة في صلاة التلوع والليل والنهار ان يسلم من كل ركعتين فان يسلم من كل ركعة عاود عند الأئمة الثلاثة خلافا لأبي حنيفة فانه منع المسلم من كل ركعة وقال في صلاة الليل ان شاء صلى ركعتين أو أوها أو ستا أو غانية يسلم في واحدة قبل أو ما بالنهاية فيسلم من كل أربع أو بع في الأول مشدود والثاني فسهل تخفيف وهو وجه الأول مرعاة حال غالب الناس من قدرهم على الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل ذلك الفعل فكان تسليمه من كل ركعتين في محل الاعتدال بين الأكبر والأصغر ووجه من قال يسلم من كل ركعة مرعاة حال الأصغر الذين

ان السقي ملاطوع اليه وانها ان يسلم كل ركعتين من كل ركعة او بعد الصلاة الاولى
 خلا لاى حنيفة فانه من السلام كل ركعة وقال في صلاة التالى ان شاهه سلى ركعتين او اربعا او ستا
 او غانية تسليجا واحدة كل او امانا اليه يسلم كل اربع فالاول سجدو الثاني فسه تخفيف و جء الاول
 مراعاة لى غالب الناس من قدرهم على الوقوف بين يدي الله تعالى مع قتل ذلك الخيل فكان تسليما من كل
 ركعتين في محل الاعتدال بين الاكبر والاساغر و جء من حال يسلم كل ركعة مراعاة لى الاساغر الذين

(باب صلاة النفل)

اتفق الا على ان لا يجعله اثن النوافل الاربعة يستغفر في ركعتين قبل الفجر وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها
وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وكذلك اتفقوا على وجوب قضاء الفوائت من الفرائض فهذا
ما اتفقوا عليه واما ما اختلفوا فيه فنقول ما لا يخفى على ائمة الفقه والاشاعرة اكدوا وانسمع الفرائض الاربعة قول ائمة
آ كدها ركعة الفجر ومع قول ابي حنيفة ان الوتر واجب فالاول والثاني يخفف بحصول الوتر او الفجر نافلة
مؤكد في الثالث مشدد بحصول الوتر واجبا فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول قوله صلى الله عليه
وسلم في حديث فرض الصلوات الخمس الا عرابي حين قال هل علي غيرهما قال لا الا نأتع وقضاهه في
وجوبها ساردا على الخمس صلوات الا ان يجب عارض كذرو وجوه التي كثرة التأكيد من الشارع في صلاة الوتر
ودونه نأ كده في صلاة الفجر وما اكد منه الشارع فهو بالوجوب أشبه بكون مرتبة فوق النافلة ودون
الفرض وفي ذلك من الادب مع الله تعالى ما لا يخفى على عارف فرحم الله الامام أباحنيفة حيث غار بين لفظ
الفرض والواجب بين معناهما جعل ما فرضه الله تعالى أعلى مما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان لا ينطق عن الهوى اذ بأمع الله تعالى بنفس رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد محمد الامام أباحنيفة على مثل
ذلك لانه صلى الله عليه وسلم يحب رفع وتيرة تشرع به على تشرع به ولو كان ذلك بافته تعالى ونظر الى
ذلك من جعل الفرض والواجب مترادفين وقال الخلف لفظي والحق انهما عند الامام أباحنيفة متفاضلان
والخلف معنوي كما هو لفظي الا ان يكون ذلك الامر الذي أوجبه صلى الله عليه وسلم عند الله تعالى في رتبة
ما فرضه الله تعالى ناعلم من الله الاما آتاهه الشارع عنه وفادته ما قلناه ان المكلف يفعل ذلك الواجب وهو معني
به كالفرض وتظهر ما قلناه من ان بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالدهاء لم يلفظ الصلاة دون لفظ الرقة
والترضى وان كانت الصلوات في الله في القصة العالجة فتتجمل آتاهم في شأن الاولياء وكثيرا ما يسن الشارع
أشياء على سنن واحد أو وجوب بعضها اليه بداهة جهاده كخلفان الشارع ذكره مع قص الاطعام وتنف
الايض وغير ذلك من خصال الفطرة كالاستيعاب فانه من خصال الفطرة وقال المسالك في وجوبه فان من السنة
عندهم ما هو واجب ومنها ما هو عندهم غير واجب وقد جعل بعضهم عن اصطلاح الامام مالك فضل أنه يقول
بعدم وجوبه آخر ذم قوله انه سنة قصار بشر ذلك في دروسه يقول الاستيعاب سنة عند مالك فلو سلم من
غير استيعاب محض صلاته ومالك يقول بذلك أو جبه من حيث انه نجاسة فتجرب الزم قبل الصلاة فانهم
وهو في ذلك قول الشافعي انه يستحب ان يصلي قبل العصر أو يعاقب قبل الظهر أو يعاقب بعدها أو يعاقب قول ابي
حنيفة بذلك لكن مع رد الامر الى البدق فالقها ان شاء صلى أو بها وان شاء صلى ركعتين مع الله سنة في سنة
العشاء التي قلها فخطأ بها كما جعل التي بعدها أضافا بعد الاول في سنة الظهر والعصر مشدد والثاني
يخفف وفي سنة العشاء بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان وهو وجه الاول في الظهر والعصر والعشاء
طول زمن الايمان في النافلة قبل الدخول في الظهر والعصر وذلك لانكشف جلال الله تعالى لله صلى الله
الظهر والقرب القلوب من جهة في وقت العصر لانه مأخوذ من العصر الذي هو الضم كصمم الثوب
واكتشاف الخياشيم وفي وقت العشاء على غالب الناس فلا يكاد أحدهم يتلذذ بخمائه فيها أو المألوم مع التي
جعلها أو حنيفة بها فهي كالجوارح كمال الحضور فيها لكثافة الخياشيم فانهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
ان السنن في صلاة التلوع بالليل والنهار ان يسلم من كل ركعتين فان يسلم من كل ركعة حاز عند الائمة الثلاثة
خلافا لابي حنيفة فانه منع السلام من كل ركعة وقال في صلاة الليل ان شاء صلى ركعتين أو أوها أو سنا
أو غانية بتسليما واحدة ظهر أو ما بالها في يسلم من كل أو بع الاول مشدد والثاني في تسليما واحدة وهو وجه الاول
مرعاة مال غالب الناس قد رتبهم على التوقف بين يدى الله تعالى مع قتل ذلك الخلق فكان تسليمه من كل
ركعتين في محل الاجتهاد بين الاكابر والصغار ووجه من قال يسلم من كل ركعة مرعاة مال الصغار الذين

لا يصل بحال • والسنة ان تقرأ الابل معسولة وتذبح البقر والغنم متعصبة بالاشفاق فان ذبح ١٥٢ ما يضروا وغير ما يذبح حل عند أبي حنيفة

والشافعي وأحمد مع
الكراهة عند أبي حنيفة
وقال مالكان نحر شاة أو ذبح
غيره من غير ضرورة لم يؤكل
وحله بعض أصحابه على
الكراهة ولو ذبح حيوان
ما كوله في جدي حوفه
جذب ميت حل أكله عند
الثلاثة وقال أبو حنيفة
لا يصل • (فصل) • يجوز
الاصطياد بالجوارح الحاملة
كالكلب والفهد والقطر
والبازي بالاشفاق الا للكلب
الاسود عند أحمد وعن ابن
عمر وبجهدانه لا يجوز
الاصطياد بالكلب المعلم
بافتقار الثلاثة وهو الذي اذا
أرسله على الصيد قطب له وإذا
رجعه أفرج وإذا أشلاه
استشلى بشرط الثلاثة • إذا
أخذ الصيد أسكه
على الصائد وحل يذبحه بينه
وقال مالك لا يشترط ذلك
وهل يشترط أن يتكرر
ذلك منه مرة بعد مرة حتى
يصير معلما لا قال أبو
حنيفة وأحمد أنكر ذلك
مرتين صار معلما المتعب
عند الشافعي والعرف مالك
لا يبرء قال الحسن
يصير معلما بالردة الواحدة
• (فصل) • والتسمية
عند اوسال الجوارح على
السدسة عند الشافعي
فان تركها ولو علم لم يحرم
وقال أبو حنيفة بشرط
حال الذكر فان تركها ناسيا

لا يقدرن على الوقوف بين يدي الله في صلاة الليل أو النهار أكثر من مقدار ركعتين وجه قول أبي حنيفة
مراعاة حال الاكابر الذين يقدرن على طول الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل التجلي أكثر من ركعتين
ووجه منع الزيادة على ركعتين في النهار مثل الوقوف بين يدي الله في النهار على الاكابر واسماهم به
عكس ما عليه الاصاغر الذين لا يحسنون زيادة مثل التحلي ولا نقصان فرحم الله الامام بأحسنة مما كان أكثر
مراعاته لمعات الاكابر والاصاغر ورحم الله بحسنة الاثمة ما كان أكثر شفتهم على الامة • ومن ذلك قول
الشافعي وأحمد أقل الوتر ركعتين أكثره إحدى عشر وتؤدي الكمال ثلاث ركعات مع قول أبي حنيفة الوتر
ثلاث ركعات بتسليم واحدة لا تزداد عليها ولا تنقص منها ومع قول مالك الوتر ركعة • قولها اشفع من فصل
ولا حلا قبلها من الشفع ولكن أظهر ركعتان فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث قريب منه
فجميع الامر امر بتبني الميزان هو وجه الاول الاتباع لامر الشارع والحكمة في كون العبد له صلاة
الوتر بزيادة أو نقص مراعاة الشارع لاحوال أمتة على اختلاف طبقاتهم بالنظر اسرعة الحضور وبطئته
آخر ركعة من صلاة الوتر فرد الفرد كما قال تعالى وكأهم آتية يوم اقبسلة فردا فاهم فن كان استعدادهم ويا
وحله الحضور مع الله تعالى في أول ركعة أو ثلث ركعات كتنفي ذلك ومن لم يحصل له الحضور رفعه الزيادة
حتى يحضر وذلك بإحدى عشر ركعة أو ثلاث عشر ركعة أو أكثر كما قاله مالك وجهه قول أبي حنيفة
لا يزداد على ثلاث ركعات كون ذلك وتر الليل كان المغرب بوتر النهار ومن القواعد المقررة ان المشبهة أعلى
من المشبهة فلا ينبغي الزيادة عليه ولا النقص عنها ما يمكن • وقد سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول
لا يسمى نفلا الا ما كان له تغير من الفرائض وما لا يتغيره لا يقال فيه نفل وانما يقال فيه عمل بر وغيره • وسمعت
مراديا يقول لا يكون النفل الا ان كلفه فاشتمو ذلك خاص بالانبياء لخصتهم وقد يشبههم بعض الاولياء
فيكون له اسم نفل • وسمعت سيدي يقول أيضا وجه قول مالك والشافعي انه يقرأ في ركعة الوتر الاخلاص
والمعروفين أن من أوتر فقد ردد الله تعالى وانتفى عنه الشرك ودخل طريق السعادة وذلك أن بعض
ما يكون الى المؤمنين فلذلك أمر هذان الامامان براءة الموعودتين دفعا لشركه وسوسه فهو خاص
بالاصاغر وجه قول أبي حنيفة انه يقرأ في الاخيرة سورة الاخلاص فقط عدم الخوف من وسوسة ابليس
في تلك الحضر وهو خاص بالاكابر • ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان من أوتر ثم خرج ولا يعد
الوتر مع قول أحمد انه يشفع بركعة ثم يعيد فالاول بخفف بعدم إعادة الوتر والثاني مشدد فجميع الامر الى
مرتبتي الميزان هو وجه الاول الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وهو خاص بالاكابر الذين
لا سبيل لابليس على توحيدهم وجه الثاني الاتباع لبعض العصاة وهو خاص بالاصاغر الذين لا يعلنون
كثرة التوحيد ولا ابليس عليهم سبيل ومعنى الحديث السابق ان من أوتر قبل أن يتم فبقدر في ما عليه فإذا
قام على ربه بعد ذلك أن يتم بالثمن علاب قول الشارع لا وتران في ليلة أي غنى ختم أو حمله بالليل يشفع
فهو تحت امر في ذلك وسنفي ومن فهمه الاحتجاج الى نقص الوتر فاهم • ومن ذلك قول مالك في الشهور
عنه والشافعي باستقبال القنوت في النصف الثاني من رمضان في آخر ركعتين وتر التراويح مع قول أبي حنيفة
وأحمد باستقبال ذلك في الوتر جميع السنة وبه قال جماعة من الشافعية كابن عبدان وأبي منصور وابن مهران
وأبي الوليد النيسابوري فالاول بخفف والثاني مشدد فجميع الامر الى مرتبتي الميزان هو وجه الاول ان
الشارع فعل ذلك في النصف الثاني من رمضان دون غيرهم وجه الثاني أن فعله صلى الله عليه وسلم بالأهلية
يقضي الدوام فأخذ الامام أبو حنيفة وأحمد بالاحتياط ومن الحكمة في ذلك ان الله يحب التوحيد لا يرد
والوتر كالشهادة لله بالفردية والاحادية وكان من الفترة للعلماء المؤمنين والمؤمنات في تلك الحضر
ولا يخصص العبد نفسه بها بالاعتاق فاهم • ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد صلاة التراويح في شهر
رمضان عشر وركعتين في الجمعة فنصل مع قول مالك في إحدى الروايات عنه ثمانية وثلاثون ركعة

حل أو علمه فلا قال مالك ان تعذر تركها لم تقل أو ناسيا فعنه وابن عن أحمد وباقت
(٢٠ - مجاز ل)

ان قوله في البيت أحب الى وذلك قال أبو يوسف قال من قدر على أن يصلي التراويح في بيته كما يصلي مع الإمام فلا أحب أن يصلي في بيته فالاول فيه تشديد من حيث الامر بفعلة في الجماعة وقبه تخفيف من حيث التيسير فجمع الامر الى المرتبة الميزان * ووجه الاول وهو خاص بالاضعاف في الجماعة فيه ارجحهم لعدم قوة أحدهم على الوقوف وحدهم بين يدي الله تعالى في عشرين ركعة فكان الأفضل لهم فعله في جماعة خوفاً من تزقق نفسه من هبة الله عز وجل ويخرج من حضرته لعدم من يتأسي به في ذلك الوقوف بخلافه اذا سلاها في جماعة ووجه الثاني مراعاة حال الاكابر الذين يقفون على الوقوف بين يدي الله تعالى أفراداً ومع خوفهم على أنفسهم أيضاً من الوقوع في الرياء بحضرة الناس في المسجد كما يسيء بسلطانه شاه الله تعالى في الكلام على صلاة الجماعة في الفرائض ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد بن حنبل يجوز قضاء الفوائت في الاوقات المنهي عنها مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز وقالوا تخففوا الثاني مشدد فجمع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول انها صلاة لها سبب فكان ذلك كاذن للمالك في الدخول في حضرته بعد ان كان منع الناس من الدخول اليه ووجه الثاني ان الحق تعالى ممنع من الصلاة في هذه الاوقات فانه اعلم ما يستثنى صلاة فمثل المقتضى كتحليل المؤداة واضاح ذلك ان هذه الاوقات اوقات غضب للحق تعالى ولا ينبغي الوقوف بين يدي المولى في وقت غضبه ومن ذلك لان وقت الاستسقاء لا يوجد فيه اشخاص ظل فظهر ابدانهم لظلمة بعد الزوال فان الشاخص ان لم يكن صاحب ادخاله نائب عنه وانما استثنى العلماء وقت الاستسقاء وهو الجمعة لما ورد مرفوعاً عن جهم تسبى كل يوم وقت الاستسقاء الا يوم الجمعة وابحارها كتابة عن الغضب الالهى ووجه استثنائه حرم مكة من النهي عن الصلاة فيه في الاوقات المذكورة كون البعد هنالك في حضرته للمالك الخاصة فكانه من أهل البيت أو خدامه الذين لا يتعرون من القرب من حشد متفرق وقت من الاوقات ووجه النهي عن الصلاة من بعد صلاة العصر وبعد صلاة الصبح حتى تقرب الشمس وتطالع وترتفع قدور مع كون عباد الشمس يتأهبون للحجود للشمس في ذلك لوقت فنها ما شرع عن موافقتهم في الوقوف بين يدي الله في ذلك الوقت هروا بمن مشاركتهم في صورة العباد وان كان القصد مختلفان على العصر أو الصبح في أول وقته كان النهي في حقه نهى غيرهم أي غيرهم وسائل لا تحريم مقاصد كالتقدم في تحريم الاستمتاع من الحائض بما بين السرة والركبة وان كان القرب من الصلاة لا يحل الاستمتاع بالفرج فقط وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى حذيفة على بعد العصر ناله فعلاه بالردة فقال حذيفة انما ينعان موافقة الكفار وهم الا ان لم يسجدوا فقال له عراً كل الناس يعرفون ذلك اه فهذا سبب سد العلماء على الصلي الباب من حين يقع صلاة العصر والصبح لا يتسلسل الامر الى موافقة الكفار في السجود للشمس فانهم * ومن ذلك قول الشافعي في ارجح قوله واحد في إحدى روايته ابنه بسنن فانه ثبت من السنن الرواتب ان يقضيه ولو في اوقات الكراهة كافر انضج مع قول أبي حنيفة انما تقضى مع الفريضة اذا كانت ومع قول مالك انما لا تقضى وهو القول القديم للشافعي فالاول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث تخفيف فجمع الامر الى المرتبة الميزان * ووجه الاول القياس على الفرائض اذا كانت جميعاً ان لها وقتاً متعاضداً وهو احوال يحصل في الفرائض من النقص في قضاءها كقلة عدد احسن الادب مع ربه حيث لم يزد فيه شيئاً فالتعاضد في الاضحية والكفارة وغيرهما وان كان السك من تعالى والميو وجه قول أبي حنيفة ان الراتب التي فاتت مع فريضة كما في الاداء فلا ترفع الفريضة الا معها الجارية لقوله ان على أبي طالب رضي الله عنه يقول لا يزال كتمين بعد المغرب فانها مبرفعان مع الفريضة فيقاس بذلك غيرها وقد ذكرنا من آداب مالوك النسيان لا يكون في خادهم نقص في اعضائه أو برص أو جذام في جسده ولا يقع بصرهم على ناقص وما كان اذ باع ماله الدنيا فهو أدب مع مالك الملول من باب اولي وان كان الحق تعالى هو الحائض في ذلك البلاء فاني * ووجه قول مالك والشافعي في القديم ان الرواتب لا تقضى هو ان كل وقت له نصيب من الخدمة واذا فات وقت بلا خدمة ذهب

حنيفة ان تبعه عقيب الرضى فوجد ميتا محل وان آخر اتباعه لم يعمل وقال مالك ان وحده في يومه حل أو بعد يومه لم يعمل فارغا

التسعة شرط في الاباحة بكل حال فان تركها عند ادائها وانما لم تؤكل دلجته * (فصل) * لو قدر الكتاب السيد ولم يقبله فأدركه وفيه عجة مستقرة فبات قبل أن يتبع الزمان لذكائه حل وقال أبو حنيفة لا يعمل ولو قتل الجراح السيد بقتله فلا تافى قولان أحدهما يعمل وهو الأصح في الرأى والشهور من مذهب مالك والثاني لا يعمل وهو المختار من مذهب أحمد وقول أبي يوسف ومحمد يوعى أبي حنيفة واثنان كالتولين أشهرهما الاول وهو اعمل * (فصل) * ولو أكل الكتاب المعلم من السيد قال أبو حنيفة لا يعمل ولا ما ساد قبل ذلك مما لم يأكل منه وقال مالك يعمل والشافعي قولان أحدهما يعمل وقول مالك والثاني وهو الرابع انه لا يعمل وهو قول أحمد وجارحة العاير في الاكل كالسبب عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يحرم ما استكت منه جارية الطبر * (فصل) * ولورى سيد أو أرسل عليه كتابه فقرأه وعاب عنه ثم وجد ميتا والعقر بماء يجوز أن يموت منه ويحوز أن لا يموت قال جماعة من أصحاب الشافعي يؤكل قولا واحدا الصفة الحرة فيه الصحيح من مذهبه انه لا يؤكل وهو قول أحمد وقال أبو حنيفة ان تبعه عقيب الرضى فوجد ميتا محل وان آخر اتباعه لم يعمل وقال مالك ان وحده في يومه حل أو بعد يومه لم يعمل فارغا

• (فصل) • ولو لمب أحبوة فتوقع فيم اسيد ومان لم يحل وعن أبي حنيفة اذا كان فيها سلاح ١٥٥ فقتله بمجده حل ولو فوش انسي فليقدرو

عليه قد كانه عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد حديث قدور
عليه كذا كذا وحشي وقال
مالك كانه في الملق والبيعة
ولوري سدا ففقد نصفين
حل عند الشافعي كل واحد
من القطعة بكل حال وهو
احدى الروايتين عن أحمد
وقال أبو حنيفة ان كانتا
سواء حللتا كذا قال مالك
ان كانت القطعة التي مع
الرأس أقل لم يحل وان كانت
أكثر حلت ولم تحل الأخرى

• (فصل) • ولو أرسل
الكتاب على الصيد فخرج
فلم يقف وزاد في صده وقتل
الصبي لم يحل أكله عند
الشافعي وقال أبو حنيفة
وأحمد يحل وعن مالك
روايان ولوري طائرا
فجرحه فسقط الى الأرض
فوجب صيده مستحل والا فلا
بالاتفاق ولو أفلت الصيد
من يده لم ير ملكه عنه عند
الثلاثة وقال أحمد اذا أبعد
في البر لم زال ملكه عنه

• (فصل) • ولو كان في ملكه
صيد فارسله وخلاه لاصح
النصوص من منذهب
الشافعي ان لا يرز ملكه
عنه وفي الحايدي ان قصد
التقرب الى الله عز وجل
بارساله زال ملكه عنه
كالعقوان لم يقصد التقرب
ففي زال ملكه وجهان كما
لورسل بعيره أو فرسه
والاحم أن ذلك لا يجوز لانه

فأرغا فلا يشرى به الدنانير يغرق الوقت المستقبل من تلك العبادة وعلاهم الوقت الماضي مع انه كلفه
الصبيحة فمن أراد جعل العبادة المستقبلة للوقت الماضي فكانه قتل الكتاب من أسفل الصبيحة الى أولها
وهذا خص بنظر الأكارو والثاني خص بنظر الاصاغر فرحم الله الائمة المجتهدين ما كان أكثر أديبهم مع الله
وعقله ومعهم بهضم بصفا فكل ما لم يذ كره مجتهد ذكره المجتهد الا كره مرعاة شاهد العبادة أو اوسع لان
نحواس ويحوي بين ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه ليس لمن دخل المسجد وقد أقبلت الصلاة ان يصلي
تحت المسجد ولا غير هدم قول أبي حنيفة ومالك انه اذا أمن فوات الركعة الثانية من الصبح اشتغل بركعتي الفجر
تأخر المسجد في صورهما اذا أقبلت الصلاة وخارج المسجد فالاول لم يندد في أمر التخيبة والثاني فيه تشدد
فرجع الامر الى مرتبي الميزان ووجهه الاول غلبة الهبة والتعلم على العبادة في الفريضة وعلمه بهذه
مؤاخذة الله تعالى بالعبادة اذا أخل بالادب فيما أكثر من مؤاخذته له اذا أخل بأدب في النافلة تقصده هذه الأدب
بطل التخيبة الامان على تحمل ما بين يديه في الفريضة من الهبة والتعلم ووجه الثاني شدته مرعاة تحصيل
ركعة من تلك الصلاة في جماعة رضاء ان يكون الله تعالى غفر ابدع من صلى في تلك الجماعة وثقة في جميع
المامورين أو غفر لهم معور بما استحكمت الهبة في عبده فلم يقدر ان يقف بين يدي الله وحده في الفريضة
فكان تحصيل وقوفه مع الجماعة اوله من اشته به بأدب القدوم على حضرة الله عز وجل وتقوية الحضور
مع في تلك الفريضة باملاعه من شدة الهبة كما يعرف ذلك من صلى الصلاة على وجهه بالتأمل ذلك فانه تفتس
• ومن ذلك قول أبي حنيفة وجهه انه ان كل وقت نهى الشارع عن الصلاة فيه لا يصح قضاء الصلاة فيه
ولا اشتغال الاجبة التسلا مع قول الشافعي وغيره كل صلاة لها سبب متقدم يجوز فها فيه كالتخيبة
وركعتي الفجر والمنذور وقبوعه التسلا والركعتين عقب الوضوء فالاول لم يندد في عدم جمعة الصلاة في
الوقت المذكور والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبي الميزان وتقدم وجهه هذين القولين في الباب
واتهوا على كراهة التفتل بعد فعل العصر والصبح حتى تغرب الشمس أو تطلع وقال أبو حنيفة من صلى الصبح
عند طلوع الشمس لم تقع وأذاع عنهما فطالعت الشمس وهو فيها مات صلاته • ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي وأحمد بكره التفتل بعد ركعتي سنة الفجر مع قول مالك بعدم كراهة ذلك فالاول لم يندد في
الكرهية والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبي الميزان • وجه الاول الاتباع فلم يفتن ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يتفتل بعد صلاة سنة الفجر شيئا انما كان يتحدث مع أصحابه فان لم يجد أحدا يتحدث معه
اضطجع على جنبه ورفع رأسه على ذراع المصباح حتى تقام الصلاة ثم ان ذلك خاص بقوام الليل الذين
أدركوا وقت التجلي الالهي حتى كادت مفاسلهم تتقطع من الخشبة فيكون ترك الصلاة بعد ركعتي الفجر
كالذمان والتمب الذي أصابهم فيجعل هذا على حال الأكارو ويجعل قول أبي حنيفة على حال الاصاغر
الذين لم يحضروا ذلك التجلي الالهي مع العقلة وانما وعنه ويصعب حله بأضالي أكارو الأكارو الذين حضروا
ذلك التجلي الالهي وأقدرهم الله تعالى على تحمله فلهم أيضا التفتل لقد رهم عليه كراهة الاصاغر فافهم • ومن ذلك
قول مالك والشافعي باستثناء التفتل بمكة من النهي مع قول أبي حنيفة وأحمد بكره ذلك فالاول تخفف
والثاني شدد فرجع الامر الى مرتبي الميزان • وجه الاول ان التفتل بمكة كعدمه الذي في داره المأذون لهم
في الدخول عليه أي ساعة شاءوا من ليل أو نهار بخلاف الواردين على الملئمن الا ما قبلهم الوقوف بين
يديه الا بعد ان صرح من عدم الملك لهم ولو كان أحد منهم من كبار الامر له فافهم • وجه الثاني ان الدوام ولو
كان مأذونا لهم في الوقوف بين يدي الملك أي وقت شاءوا ونزومهم الا بدعه الا باذن جديد أو لى لان الحق تعالى
لا تعبد عليه فله أن يرجع عن ذلك الاذن بدليل وقوع النزع في الأحكام الشرعية والله تعالى أعلم
• (باب صلاة الجماعة) •

أجمعوا على ان صلاة الجماعة مشروعة والله يحب تطهارها في الناس فان امتنعوا منه فقولوا واتفقوا على وجوب
يشبه مساوئ الجاهلية ولا يرز ملكه عنه • الثاني يرز فان نال برز ولم يماجوا ولا فلاوان قال عند الارسل ابحتنه لمن أخذته حملت الإباحة

ولا ضمان على من أكله لكن لا ينفذ ١٥٦ تصرفه فيمن قلنا بزوال الملك فلا يصح في الرخصة حل اصطباذه لرجوعه الى الإباحة والابصار

في معنى سوانب الجاهلية
ولو صادف طائر ابر يابو جعه في
برجه فطائر ابر يابو جعه يهرم
يزل ملكه عنه وقال مالك
ان لم يكن قد أنس ببرجه
يطول ملكه صار ملكا لمن
انتقل الى برجه فان عاد الى
برج الاول عاد الى ملكه
(كتاب البيوع)
الإجماع منعقد على حل
البيع وتحرير الراباوت في
الأنفة على أن البيع يصح
من كل بائع عاقل مختار مطلق
التصرف وصلى أنه لا يصح
بيع المنون ويختلف في
بيع الصبي فقال مالك
والشافعي لا يصح وقال أبو
حنيفة وأحمد يصح إذا كان
مزال لكن أبو حنيفة يشترط
في انعقاده أنما يقام الولي
إذا اجتاز لاحقة وأحمد
يشترط في الانعقاد أن
الولي يبيع الكره لا يصح
عند الثلاثة قول أبو حنيفة
يصح (فصل) والمعاطة
لا ينعقد بها البيع على
الراجح من مذهب الشافعي
وهو رواية عن أبي حنيفة
وأحمد وقال مالك ينعقد بها
البيع واختاره ابن الصباغ
والنوى وجباسة من
الشافعية وفردوا عن أبي
حنيفة وأحمد منه الأشياء
الحقيرة هل يشترط فيها
الإيجاب والقبول كالمطهرة
قال أبو حنيفة فرداوية
لا يشترط لافي الحفيرة ولا
في الخليفة وقال في رواية أخرى يشترط في الخليفة دون الحفيرة وبه قال أحمد وقال مالك لا يشترط مطلقا وكل ما رواه النامس

يعاها بيع وقدرت الحفيرة على خبز وينعقد البيع لفظ الاسد عند الثلاثة كجنى ١٥٧ فيقول: هل قال أبو حنيفة لا ينعقد

البيع بثب البعير

بعضها على بعض لأجل ضرورة الدين وإقامة شعائرهم فان القلوب اذا لم تألف وعا

عارضت بعضها بعضاً في الزلة المنكر بغضاً في ذلك العدو والحقى طلب إزالته فيفسد نظام الدين ومعلوم أن النساء

لم يرصدن لثل ذلك ووجه الاول تقرير الشارع جماعة النساء في عصره على ما فهمت الجماعة في يروهن

وفي المساجد خلف الرجال فهو وان لم يكن فيه تصرف الدين كالمجاهدين في المعركة فغلبت في ذلك القلوب

المؤمنات والمسلمات وذلك يقول ابن نصر الدين في دولة الباطن بين يدي الله عز وجل اذا انكسب بالخدمة

عام لا ذكر والاثنا عشر فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجب على الامام نية الامامة في غير الجمعية

انما هي مستتبعة قول أبي حنيفة انه لا يجب عليه نية الامامة الا ان كان خلفه نساء فان كانوا رجالاً فلا يجب

واستثنى الجماعة غير هؤلاء الذين في حال لا يضمن نية الامامة في هذه الثلاثة على الاطلاق وقال أحدني الامامة

شرط فالاول تخلفوا الثاني فيه تخفيف وتشديد ومن وجوه الثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان

ووجه الاول عدم دور ودرأه نية الامامة من الشارع وأيضاً فان هو والارتباط قد حصل بغير ما هم

أصلهم على أفعاله وذلك كلف في إقامة الشعائر ووجه الثاني الاول من قول أبي حنيفة تخلف رابطة النساء

بالرجال في التعاضد والتعاون على إقامة شعائر الدين فاحتاجوا الى توجه نية الامام اليهن ليتقوى به ما هن

وبذلك علم توجيه ما اذا كانوا رجالاً ووجه استثناء الجمعة والدين والجميع برفقة مشددة أمر الشارع بذلك

وحصول الشعائر بكثر ما لم يجمع في هذه الصلوات فاستغنى الامام فيها عن ذلك فأكبر الارتباط به فيه ووجه

قول أحد الاخذ بالاحتياط يرتبط المأموم بالامام بيقيناً وعكسه وهذا يخص بالاضغاث الاول خاص بالاقرباء

الذين يشهدون ارتباطهم بالامام في ذلهم كالامر المحسوس حتى ان بعضهم لا يلتبس له الحال لو غلب المانع في

الافعال كأن كبر الركوع ولم يركع الامام ومثل هذه هي الرابطة الحقيقية التي كان عليها السلف الصالح فعلم ان

من ادعى هذه الارتباط الباطن باسمه متبعاً لمخيل في الغلط هو من أهل التلبس على نفسه فتأمل ومن ذلك قول

مالك والشافعي في أصح قوليهما وأحدنا لو نوى المفرد الدخول في الجماعة من غير قطع الصلاة مع قول أبي

حنيفة ان ذلك يبطل الصلاة ولا تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه طلب

ارتباط صلته بالجماعة فزاد خبر وأشار كهم في إقامة الشعائر حسب طائفة وجه الثاني ان نية الامامة اثناء

الصلاة كالاشتغال بالخلق من الخلق بخلاف في أول الصلاة وسج العبد لم يدخل في الارتباط بامامه وهذا

خاص بالأصاغر كما ان الاول خاص بالأكابر أصحاب مقام الجمع فلم يخرجوا بذلك عن شهود الحق تعالى بل

ازدادوا به شهوداً كما كانوا عليه حال الانفراد في ذلك من الأدب مع الله تعالى حتى على عارفانه ما كل أحد

يقدر على خطاب الحق تعالى من أول الصلاة في آخرها بلا واسطة وهو منفرد فافهم ومن ذلك قول الامام أبي

حنيفة ما أدركه المأموم من صلاة الامام فأول صلاته في التشهدات وآخر صلته في القراءة مع قول الشافعي

انه أول صلته فلا وسج كما في الباقي القنوت ومع قول مالك في المشروعة انه آخرها وواحد الروايتين

عن أحد الاول في تخفيف والثاني فيه تشديد الثالث في تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه

الاول عدم الاختلاف على الامام ظاهر اجماع الفقه الا في صلته بعد القراءة وقبلها كانت قراءته

وحده أتم من قراءته مع الامام من حيث الحضور ومع الله تعالى ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فيوافق الامام

فيما هو فيه لا يختلف عليه يأتيه في نفسه الا على ذلك كان فائق الامام في التشهد والتسبيح

ولا يشغل بعدد الافتتاح لان موافقة الامام في هذا الموضع أهم ووجه الثالث كثرة المسبوق بما فعله مع

الامام من التشهد والقنوت وغير ذلك وهو خاص بالأصاغر الذين يتقبل عليهم من صلاة الله تعالى في القنوت

والجلوس وحدهم كان كلام الشافعي يحول على حال الاكابر الذين أهم قدرته على مناجاة الحق - جل وعلا

وحدهم فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ان من دخل المسجد فوجد امامه قد قرأ من

الصلاة كرهه أن يستأنف فيه جماعة أخرى الا أن يكون السجد على غير الناس مع قول أحدنا لا يكره إقامة

البيع صحيح ويكون القول الاول اثبات خبره لا مشرتى وحدهم يكون الثاني اثبات خبره لا يكره تسليم الثمن فيه مدة لا يرضى

بعضها على بعض لأجل ضرورة الدين وإقامة شعائرهم فان القلوب اذا لم تألف وعا

عارضت بعضها بعضاً في الزلة المنكر بغضاً في ذلك العدو والحقى طلب إزالته فيفسد نظام الدين ومعلوم أن النساء

لم يرصدن لثل ذلك ووجه الاول تقرير الشارع جماعة النساء في عصره على ما فهمت الجماعة في يروهن

وفي المساجد خلف الرجال فهو وان لم يكن فيه تصرف الدين كالمجاهدين في المعركة فغلبت في ذلك القلوب

المؤمنات والمسلمات وذلك يقول ابن نصر الدين في دولة الباطن بين يدي الله عز وجل اذا انكسب بالخدمة

عام لا ذكر والاثنا عشر فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجب على الامام نية الامامة في غير الجمعية

انما هي مستتبعة قول أبي حنيفة انه لا يجب عليه نية الامامة الا ان كان خلفه نساء فان كانوا رجالاً فلا يجب

واستثنى الجماعة غير هؤلاء الذين في حال لا يضمن نية الامامة في هذه الثلاثة على الاطلاق وقال أحدني الامامة

شرط فالاول تخلفوا الثاني فيه تخفيف وتشديد ومن وجوه الثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان

الثلاثة وقال مالك يلزم * (فصل) * ١٥٨ وإن ثبت له الخبار فمخ البيع بحضور صاحبه وفي غيبه عند مالك والساقى وأحد وقال أبو

الجماعة جدا الجماعة فقالوا فيه تحفيظ والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه الاول
خوف تشييت القلب عن الامام الاول وحصول تشو يش له من جهة الانتساب عليه فيسير على الناس
بعد ذلك وهو متذكر وقسري تذكير في لوب المأمومين به ووجهه قول اجدان في اقامة الجماعة تارة زيادة
الاجور والاثاب للجماعة الثانية كانوا صلاوا مع الامام الاول وحصلوا نصف الا للجماعة ان لم يكونوا صلاوا ور بما
كان في الجماعة الثانية من سخطي ان ينف بين يدي الله وحده في الصلاة ولا يستطيع الوقوف وحده أصلا
من شدة الهبة فانهم * ومن ذلك قول الشافعي ان من صلى منفردا ثم أدرك جماعة يصح ان يستحب له أن
يملأ معهم * وذلك قاله مالك الا في القرب فان صلى جماعة ثم أدرك جماعة أخرى فالراجح من مذهب الشافعي
أنه يعيدها وهو قول أحد الا في الصبح والعصر ومع قول مالك في رايته الأخرى ان من صلى جماعة لا يبد
ومن صلى منفردا أعاد في الجماعة الا في القرب وقال الارزاعي الصحيح والمغرب وقال أبو حنيفة لا يبد الا
الفجر والعشاء وقال الحسن بعد الا لصبح والعصر فلا بد فيه تشديدي مسئلة من صلى منفردا ومن صلى
جماعة والثالث فيه تخفيف وكذا قلنا ما بعد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه الاول الاتباع
ور بما كان في الصلاة الاولى نقص بقدر الصلاة الثانية وانما استثنى مالك المغرب تخفيفا على الناس لضعف
وقتة وانراضة العشاء بقض العينة له عاقدة وانما استثنى أحد الصبح والعصر لنهي الشارع عن الصلاة بعد
فعله وان قرب الشمس أو طلعت الشمس مع ما في الاعادة من راحة النفس من حيث جواز الترك وان
كان لها حكم الغرض من جهتها وجوب القيام فمعها القدرة وقصر عمر ورجع منها بغير عذر فلم ان الصلاة
المعادة وجهين وجه الى النفاة ووجه الى الفرضة فالوجه واحد وجهه قول الارزاعي ما ظانه من النهي عن
الصلاة عقب الصبح وتخفيف الامر على الناس بعد المغرب وجهه قول أبي حنيفة الا في الظهر والعشاء أي فانه
يبد معها ما يكون وقت الظهر وقتا يغلب فيه الحجاب فلا يكاد العبد فيه يأتي بصلاته على الكمال فكان اعادته
جاءة لما فيه من النقص وأما العشاء فانها عقب النهار في أمر الحرف والاعاش عادة مع غلظ الحجاب فيها
أيضا ولذا استحب الشارع لامته تأخيرها الى أن يمتشي ثلث الليل الاول كأشار اليه حديث لولان أشق
على أمي لآخرت العشاء الى ثلث الليل ووجهه قول الحسن هو الوجه في قول اجدان والله اعلم * ومن ذلك
قول الامام الشافعي في الجديد ان فرضه اذا أعاده هو الاول والثانية تعاوم مع قول الشافعي في القديم ان
فرضه الثانية ومع قول أبي حنيفة واعدوا الارزاعي والشعبي انهما ما عارضه فرضه فلا بد تخفيف والثاني مشدد
والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجهه الاول سقوط الخطاب عنه بقلها ووجهه الثاني
الاخذ بالاحتياط وتيقن الجهر لمساواة يقع في الاول من النص ووجهه الثالث رد العلم فنه الى الله تعالى أدبا
مع الشارع حيث سكت عن بيان وجوب ذلك وفيه بعد ليدانه من جر وقال حين سئل عن ذلك قال الى الله
يحتسب الله تعالى منهما ما شاء * ومن ذلك قول الامام الشافعي وأجدان الامام اذا أحس بدخل وهو راكع
أو في التشهد الآخر يستعبد انتظاره مع قول أبي حنيفة ومالك بتركها ذلك وهو قول للشافعي فلاول
مشددا مستحب الانتظار والثاني تخفيف ترك ذلك أصلا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه الاول
ان في ذلك عونا لثباته السليم على تحصيل فضيلة الخضوع لله في الركوع مع الرا كمن أو جالس بهين يدي به
مع الجالسين ووجهه الثاني الهروب من التشرية بين مراعاة الحق ومراعاة الخلق وان كان مشدداً ذلك
مفقوا له * ووجهه سبدي علمنا الخاص بوجهه الله تعالى يقول انما استحب الامام الشافعي وأجدان انتظار
الدخول اذا أحس به الامام في الركوع أو التشهد لاحسانهما للفق بالامام وان مثله لا يشغله انتظار ذلك
الداخل عن به عز وجل من حيث انهم من منصب الامام الاعظم ولولان مذهب الامميين علما ان ذلك يشغل
ذلك الامام من ربه ما يستعبد ذلك فانهم * ووجهه رضى الله عنه يقول كلام الشافعي وأجدان بالامام
الذي أعماه الله تعالى القرون جعل لعدة أربعين ينظر به الى الحق جل وعلا وحسين ينظر به الى الخلق
الجماعة جدا الجماعة فقالوا فيه تحفيظ والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه الاول

وان يوكل المذنب في بيع الخمر وابتداعها واختلف اصحاب مالك في بيع الكاب فمنهم من اجاز له ما لا يؤمن به من كرهه والى

ومنهم من خص الجواز بالآذون في مسامحة وقال الشافعي وأحمد لا يجوز بيع شيء من ١٥٩ ذلك أصلاً ولا قيمة لا يكبان من قبل وأتلف

والى ما قبله وعن ينظر به إلى الحق والخلق معا فسلم أن الكراهة تامة بالأساغر أم لا كما روي فلا يضرهم ذلك قطعه أخافهم • ومن ذلك قول الإمام أحمد وهو الراجع من مذهب الإمام الشافعي أنه لو نوى للمأموم مقارعة إمامه من غير عدل لم يطل مع قول أبي حنيفة ومالك وأبي حنيفة والثاني مشدد فربح جمع الأمر إلى مرتبة الميزان • ووجه الأول أن أفعال الصلاة تنافي الإمام وأدب دليل صحة صلته فرادى فجامع الجعق والصلاة المعاد وتوجه الثاني أنه بالعدل معه كآخرة بما ينتمى بأفعال الصلاة خلفه فكانه قطع الصلاة بالنية • وذلك لم يطل ومنصب الإمام في الصلاة يجعل من جواز أنظر وجع من طاعته وموافقته كالإمام الأعظم بل الإمام في الصلاة هي منصبه بالامانة فنظر إمامه فسق ومات سنة جاهلية كن فارق اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج من شرعه لا سيما أن أوجعت المقارعة القدح في دين الإمام فانهم • ومن ذلك قول الإمام مالك والشافعي بصحة فداء المأموم بالإمام وبينهما نهر أو طر مع قول أبي حنيفة أنها لا تنصق فالاول يخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن المراد من فداء المأموم بآفة لا تنافي والإمام وهو حاصل ووجه الثاني أن شرط الارتباط أن لا يحول بين الإمام والمأموم حاصل ولو منعوا بآفة كانت تقطعت صورة الارتباط بينهما من حيث الأجسام كذلك انقطع من حيث القلوب كما أشار إليه خبر ولا تختلفوا عليه فتختلف قلوبكم فانه صلى الله عليه وسلم حكم باختلاف القلوب باختلاف العدو وروى استوامها في الموقف فلكل من القلوب وجه • ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد من صلى في بيته بصلاته بالإمام في المسجد وهناك حائل يمنع رؤية الصلوة لم يصح مع قول أبي حنيفة في المشهور وعنه أنه يصح فالاول مشدد والثاني يخفف فربح الأمر إلى مرتبة الميزان • ووجه الأول ذهب الشافعي المقصود من صلاته لجماعة في دولة الظاهر فلتحق ووجه الثاني في ذلك حصول الشعار في دولة الباطن الذي هو علم الله تعالى وحضرته فلكل وجه وقد رأيت من يصلى خاف إمام بيت المقدس أو مكة وهو بمصر لا يحج به ما جبال ولا غيرها ولكن فداءه هذا فبطل امتثال أمر الشارع بالاجتماع في مكان واحد عرفا • وكان سيدي على الخواص رحمه الله تعالى بذهب إلى مكة وبيت المقدس وغيرها فبطل مع الإمام ثم رجع ويقول اتباع السنة الأولى وكذلك كان يفعل سيدي إبراهيم التتوي كما أئتمروا بذلك شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالى اه • ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز اقتداء الغير بالمتنفل كاللا يجوز عندهم أن يصلى فرضا خاف من صلى فرضا قول الشافعي أن ذلك يجوز فالاول مشدد والثاني يخفف فربح الأمر إلى مرتبة الميزان • ووجه الأول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ولا تختلفوا عليه أي الإمام فتختلف قلوبكم فانه سهل الاختلاف عليه في الأفعال الباطنة كما سهل الاختلاف عليه في الأفعال الظاهرة على حدسها ووجه الثاني كون اختلاف أفعال القلوب لا يظهر به بحال الإمام عند الناس فالأئمة الثلاثة عرفوا المخافة القلبية والشافعي وأبي حنيفة الظاهرة ولا شك أن من رأى الباطن والظاهر معا أسكل بمن يرى أحدهما مع جواز كل منهما على أفراد فانهم • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم صحة إمامة الصبي المميز في الجمعة قول الشافعي يجوز الاقتداء به فيها كغيرها وإن كان البالغ أولى بالإمامة من الصبي ولا خلاف فالاول مشدد والثاني يخفف ووجه الأول أن منصب الإمامة في الجمعة وغيره من منصب الإمام الأعظم وقد اتفقوا على أن من شرطه أن يكون بالغاً ووجه الثاني أن المراد عدم إخلاعه واجبات الصلاة وآدابها وذلك حاصل بالصبي المميز الذي يميز بين الفرائض والسنة ويحرم من الصلاة مع الحدث والنفس وإضافته لأذن عليه بخلاف البالغ فأنشأه الإمام العدل المحفوظ من الذنوب فانهم • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن إمامة العبد في غيرها لجمعة معينة غير كراهتهم قول أبي حنيفة بكراهة إمامة العبد فالاول يخفف والثاني مشدد فربح الأمر إلى مرتبة الميزان • ووجه الأول سكوت الشارع على إمامة العبد بإجماع وقوله صلى الله عليه وسلم ألا أفضل طر على مد ولا عبد على حال لا تتقوى وربما يكون ذلك العبد أتقى لنفسه الحر وأكثراً ولا أنكساراً بين يدي به فيكون مقدماً ما هداه الله على الحر الذي عنده كبر

• واليه ما قبله وعن ينظر به إلى الحق والخلق معا فسلم أن الكراهة تامة بالأساغر أم لا كما روي فلا يضرهم ذلك قطعه أخافهم • ومن ذلك قول الإمام أحمد وهو الراجع من مذهب الإمام الشافعي أنه لو نوى للمأموم مقارعة إمامه من غير عدل لم يطل مع قول أبي حنيفة ومالك وأبي حنيفة والثاني مشدد فربح جمع الأمر إلى مرتبة الميزان • ووجه الأول أن أفعال الصلاة تنافي الإمام وأدب دليل صحة صلته فرادى فجامع الجعق والصلاة المعاد وتوجه الثاني أنه بالعدل معه كآخرة بما ينتمى بأفعال الصلاة خلفه فكانه قطع الصلاة بالنية • وذلك لم يطل ومنصب الإمام في الصلاة يجعل من جواز أنظر وجع من طاعته وموافقته كالإمام الأعظم بل الإمام في الصلاة هي منصبه بالامانة فنظر إمامه فسق ومات سنة جاهلية كن فارق اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج من شرعه لا سيما أن أوجعت المقارعة القدح في دين الإمام فانهم • ومن ذلك قول الإمام مالك والشافعي بصحة فداء المأموم بالإمام وبينهما نهر أو طر مع قول أبي حنيفة أنها لا تنصق فالاول يخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن المراد من فداء المأموم بآفة لا تنافي والإمام وهو حاصل ووجه الثاني أن شرط الارتباط أن لا يحول بين الإمام والمأموم حاصل ولو منعوا بآفة كانت تقطعت صورة الارتباط بينهما من حيث الأجسام كذلك انقطع من حيث القلوب كما أشار إليه خبر ولا تختلفوا عليه فتختلف قلوبكم فانه صلى الله عليه وسلم حكم باختلاف القلوب باختلاف العدو وروى استوامها في الموقف فلكل من القلوب وجه • ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد من صلى في بيته بصلاته بالإمام في المسجد وهناك حائل يمنع رؤية الصلوة لم يصح مع قول أبي حنيفة في المشهور وعنه أنه يصح فالاول مشدد والثاني يخفف فربح الأمر إلى مرتبة الميزان • ووجه الأول ذهب الشافعي المقصود من صلاته لجماعة في دولة الظاهر فلتحق ووجه الثاني في ذلك حصول الشعار في دولة الباطن الذي هو علم الله تعالى وحضرته فلكل وجه وقد رأيت من يصلى خاف إمام بيت المقدس أو مكة وهو بمصر لا يحج به ما جبال ولا غيرها ولكن فداءه هذا فبطل امتثال أمر الشارع بالاجتماع في مكان واحد عرفا • وكان سيدي على الخواص رحمه الله تعالى بذهب إلى مكة وبيت المقدس وغيرها فبطل مع الإمام ثم رجع ويقول اتباع السنة الأولى وكذلك كان يفعل سيدي إبراهيم التتوي كما أئتمروا بذلك شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالى اه • ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز اقتداء الغير بالمتنفل كاللا يجوز عندهم أن يصلى فرضا خاف من صلى فرضا قول الشافعي أن ذلك يجوز فالاول مشدد والثاني يخفف فربح الأمر إلى مرتبة الميزان • ووجه الأول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ولا تختلفوا عليه أي الإمام فتختلف قلوبكم فانه سهل الاختلاف عليه في الأفعال الباطنة كما سهل الاختلاف عليه في الأفعال الظاهرة على حدسها ووجه الثاني كون اختلاف أفعال القلوب لا يظهر به بحال الإمام عند الناس فالأئمة الثلاثة عرفوا المخافة القلبية والشافعي وأبي حنيفة الظاهرة ولا شك أن من رأى الباطن والظاهر معا أسكل بمن يرى أحدهما مع جواز كل منهما على أفراد فانهم • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم صحة إمامة الصبي المميز في الجمعة قول الشافعي يجوز الاقتداء به فيها كغيرها وإن كان البالغ أولى بالإمامة من الصبي ولا خلاف فالاول مشدد والثاني يخفف ووجه الأول أن منصب الإمامة في الجمعة وغيره من منصب الإمام الأعظم وقد اتفقوا على أن من شرطه أن يكون بالغاً ووجه الثاني أن المراد عدم إخلاعه واجبات الصلاة وآدابها وذلك حاصل بالصبي المميز الذي يميز بين الفرائض والسنة ويحرم من الصلاة مع الحدث والنفس وإضافته لأذن عليه بخلاف البالغ فأنشأه الإمام العدل المحفوظ من الذنوب فانهم • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن إمامة العبد في غيرها لجمعة معينة غير كراهتهم قول أبي حنيفة بكراهة إمامة العبد فالاول يخفف والثاني مشدد فربح الأمر إلى مرتبة الميزان • ووجه الأول سكوت الشارع على إمامة العبد بإجماع وقوله صلى الله عليه وسلم ألا أفضل طر على مد ولا عبد على حال لا تتقوى وربما يكون ذلك العبد أتقى لنفسه الحر وأكثراً ولا أنكساراً بين يدي به فيكون مقدماً ما هداه الله على الحر الذي عنده كبر

سبب لا تملكه خبراً فمن ملكه خط الحسد الراجع بقول الشافعي وعلى القديم موقوف أن إمامه مالكه يحد ولا يحد ولا أبو حنيفة

يعتبر بيع ما لم يستقر مالكه
عامة مطلقا كالبيع قبل قبضه
عقارا كان او متقولا عند
الشافعي وبه قال محمد بن
الحسن وقال ابو حنيفة يجوز
بيع العقار قبيل القبض
وقال مالك بيع الطعام قبل
القبض لا يجوز وبيع ما
سواه يجوز وقال اجدان
كان للبسيع مكيلا او معدودا
او موزونا لم يجز بيعه قبل
قبضه وان كان غير ذلك جاز
والقبض فيما ينقل بالنقل
وفيما لا ينقل من العقار
والنقل على الاخبار المختلفة
وقال ابو حنيفة القبض في
البيع بالتفلية (فصل)
ولا يجوز بيع ما لا يدرك
تسلبه كالطير في الهواء
والسمك في الماء والعبد الاثر
بالانفاق وسكنى من ابن عمر
رضي الله عنه انه اجاز
بيع الاثرى ومن عمر بن عبد
العزيز وابن ابي ليلى انهما
اجازا بيع السمك في بركة
عظيمة وان استبح في اخذه
المؤنة كثيرة ولا يجوز بيع
من يجوده كعبد من عبده
وفرد من اقرب عند الثلاثة
وقال ابو حنيفة يجوز بيع
عبد من ثلاثة اعدو ثوب
من ثلاثة اقرب بشرط الخيار
لا فيما زاد (فصل) وبه
يصح بيع العنق الثمين
المقتادى ان لم توصف له
عند مالك على الراعي من
قولي الشافعي وقال ابو
حنيفة يصح وثمن العنق بشرط ان يوصف له اذا اوصف له اوصافه فيها اذ لم يذكر الجنس والنوع كقولك بعنق ماعلى كى وعن

وعزتهن ومن وجه الثاني كون الامامة الاجل من منصب الامام الاعظم ومعلوم انه يشترط ان يكون حرا
فكذلك القول في نائبه وان كان البدل ليس من شرطه ان يكون على نحو ذلك لمن كل وجه فانهم ومن
ذلك قول الامام الشافعي ان البصير والاعمى في الامامة سواء مع قول ابن سيرين راي حنيفة ان البصير اولى
واختاره ابو اسحق الشيرازي من الشافعية وجامعهم انهما يفتي بالانفاق فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم وذهنى في ذلك مع ان المدعى على نور انقلب عند الله
تعالى لاصلى نور البصير الظاهر ووجه الثاني ان الامامة من منصب الامام الاعظم فكيف لا يكون الامام
الاعظم اعمى فكذلك نائبه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بكرة امامة من لا يعرف او مع قول اجدان عدم
الكرامة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول طلب الائمة اتصال السند بالامام الى حضرة خطاب الله
عز وجل ومن لا يعرف المأمومون اياه مقطوع النسب والوصلة بحضرة خطاب الله عز وجل لان ذلك الزنا
لا ينبغي ان يكون واحدة بيننا وبين خطاب الله عز وجل بالقرعة والدعاء لنا للمسلمين لقصه ولكونه قوله
من مصيبة كما اشار اليه قوله تعالى في الزنا ان كان فاحشة ومثما وساءا سيلا وايضا فقد روى عن بعضهم انه قال
ان الله تعالى راي السند الماثل في كراى السند الظاهر بل اولى ووجه الثاني عدم وروضى في ذلك
ويقول صاحب جده امرنا الله تعالى بالسمع والطاعة ولا عطينا ان كان ناصا اذ باع الله الذي ولاه وقصه
راجع الى نفسه لا يمتداه الى نائبه ومن ذلك قول ابو حنيفة الشافعي واعدى وابيه بعه
امامة الفاسق مع الكرامة مع قول مالك واعدى اشهره وابيه انما تصح ان كان فقه بلا تأويل ويعد
من صلى خلفه الصلاة وان كان يتأويل اعدا مادام في الوقت فالاول مخفف والثاني مشدد بشرط الذي ذكره
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول صلاة الصلابة خلف الحاج قال ابن عمر وكفى به فاسقا وقد
أحدوا من تناتهم من الصلابة للتابعين فلما فرموا ثوبه عشر من الفوا انما يصح الائمة المذكور ومن صلاة
المأمومين خلفه لا يحتمل أنه يتوب عقب كل ذنب فوبه يصفون انما كرهها خافه لاحتمال امراره وقال
بهذه لاشي ورنا الصلاة خلف فاسق اذا اتى بافعال الصلاة على الكمال لانه ما بين تكبيره وقراءة وركوع
وجوده وسبح واستغفر من حين يحرمهم الى ان يسلم منها فلا يوصف بضيق في حرمته وانما جاءت الكرامة
من استعصا الله فقه الذي فعله خارج الصلاة الى ان دخل في الصلاة وذلك نقص موجب لكرامة
المأمومين فالامام وقدره الشرع عدم رفع صلاته من قوم او مومله كل هون وقال اجدان انما تنكح خيالك
فانهم وقد تم فيما ينكحون بين ربكم انتهى ووجه من قال بعدم صحة امامته عدم اتصال السند للمؤمنين
بحضرة الله عز وجل من جهة الارتباط بالباطن اذا الفاسق لا يصح له دخول حضرة الله الخاصة ابدا حتى
يتطهر من ذنوبه كما ان الذنوب الباطنة فضلاء الظاهرة حكمها كالنجاسة المحسوسة عند الله تعالى على
حده سواء فكذلك من صلى وفي يده نجاسة لا يفتي عنها اولا بيهلا هارة لا تصح صلاته فكذلك من نكح
بالتوب وقس فيما هاهنا ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على عدم جواز امامة المرأة في صلاة التراويح
بالرجل مع قول اجدان يجوز ذلك لكن بشرط ان تكون متأخرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول نهى الشارع عن امامة المرأة حال لان الامامة في الصلاة من منصب الامام
الاعظم وهو لا يصح ان يكون امرأته ووجه الثاني عدم النهي في امامتها في التراويح من حيث ان الجماعة
فيها بدعة عند اجدان كانت حسنة بخلاف امامتها في مثل العدين والكسوف والاستسقاء وغيرها ما
شرعت فيها الجماعة لا تصح امامتها فيها اجاعا لاجل ان منصب الشارع ان يتأخر عن القيام به الرجال ويؤخره
النساء فان ذلك يؤذن في اشتهاء فانهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الائمة التي يحسن الفتاة اولى
من الاخر امع قول اجدان الاخر التي يحسن القرآن كاهودون احكام الصلاة اولى فالاول مشدد في معرفة اللغة
دون القراءة والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان معرفة المعنى واجبة في الصلاة

أحمد في صحيحه الغائب واثنان أشهر هما يصح (فصل) ولا يصح سبع الأجر وشراؤه ١٦١ إذا وصفه المبيع وأجره ورهنه

وهبت على الرابع من ثوبه
الشافي الا اذا كان قد
رأى شيئاً قبل المعى مما
لا يتغير كالخديد وقال أبو
حنيفة وما لك وأحمد يصح
بيع وشراؤه وبشبهه الخيار
اذلمه (فصل) ولا
يجوز بيع البقالة في قشره
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
بالجواز والمسلط ظهر وكذا
فأزونه ان الفصل من حى
على الاصح من مذهب
الشافى وبه يصح
بالاجماع ولا يصح بيع
الحظية في شئها على الأصح
قول الشافى وقال أبو
حنيفة وما لك وأحمد يصح
(فصل) وإذا قال بعتك
هذه الصبرة كل قفيز ب درهم
مع ذلك عندما لئلا الشافى
وأحمد وأبو حنيفة في بيع
وقال أبو حنيفة يصح في قفيز
واحد منها ولو قال بعتك
عشرة أقفز من هذه الصبرة
وهي أكثر من ذلك مع
بالانفاق وقال داود لا يصح
ولو قال بعتك هذه الارض
كل ذراع ب درهم أو هكذا
القطع كل شاة ب درهم مع
البيع وقال أبو حنيفة لا يصح
ولو قال بعتك من هذه الدار
عشرة أذرع وهي ما تنفزع
مع البيع في عشرها شاعا
وقال أبو حنيفة لا يصح ولو
باعه عشرة أقفز من صبرة
وكاله وقضى فيها ما لم يجرى
ولغيره أتم ما سئلوا

فما أولى من الآخر لا يعرف الواجب له وجه الثاني حكى يادنه بكثرة حمل الوحي لسيما كان
يحفظ القرآن كله وصاحب هذا القول يقول الأصل السلامة وقوع الامام في السهو أو في ما يغفل به الصفة
ويصح حمل قول الامام أحمد على الآخر لا يرى يعرف الصفة كما كان عليه السلف الصالح فلا يكون غفلاً بل يقية
الاغمة فتأمل ومن ذلك قول أبي حنيفة لا تصح صلاة القارئ خلف الاى بطلان صلاته سمع قول مالك
ببطلان صلاة القارئ وحده مع قول الشافى بصحة صلاة الاى بلا خلاف وبطلان صلاة القارئ على الراجح
من القولين فالاول معدود الثاني فيه تشديد وكذلك الثالث فر جمع الامر الى مرتبة الميزان فالاول الاى
هو الذى لا يجهل الفاتحة ووجه الاول نص الاى من نصب الامامة فهو كالأداء بالرجل وان قيل
بصحة صلاته دون الرجل ووجه الثاني أن صلاة الاى في نفسه صحيحة لانه صلى بحسب ما قدر عليه من الفصاحة
بخلاف القارئ ما كان له على خلف ناقص الكبر وبذلك توجه أرجح قول الشافى رحمه الله تعالى ويصح
حمل الاول على حال أهل الورع والاندحاض والاحتياط والثاني والثالث على من كان دونهم في الاحتياط فتأمل
ومن ذلك قول الشافى وأحمد بصحة صلاته من صلى خلف محدث في غير الجمعة ثم رآه حدثه أمافي الجمعة
فلا يصح الإشرط أن يتم العدد بغيره مع قول أبي حنيفة بطلان صلاته من صلى خلف المحدث بكل حال ومع قول
مالك أن كان الامام نادى بحدث نفسه بصحة صلاته من خلفه وان كان على ما بطلت فالاول والثالث فيهما تشديد
والثاني مشدد فر جمع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان وتوجهه مما لا دل على العمل بطلان القسدى طهارة امامه من
الحديث الا في الجمعة لأشراط كمال العدد وبصحة صلاته فيها والحديث لم تصح صلاته ولذلك شد الاغمة في الجمعة
خلف امامه بدون غيره ووجه الثاني العمل بقوله تعالى ولا تزروا زواجرى فوجه الشئ الاول
من قول مالك كتوجه الاول فانهم ومن ذلك قول الشافى بصحة صلاة القائم خلف القائم بعد زرع قول أبي
حنيفة وأحمد انهم يصلون خلفه بعدوا وهو قول مالك في احدى روايته فالاول يخفف أخذ بالاحتياط والثاني
مشدد في القعود أخذ بالخصم فر جمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الله تعالى كان كلام الامام
والمأمور أن يسمعوا منه وقيل بكل منهما أوسع ووجه الثاني العمل بحديث داود على يضى الامام
قاعدها لواقعة أو أجمع وهو هذا الحديث وان كان منصوصاً عنه جماعة لم يثبت نسخه عنه صاحب
هذا القول فجوز العمل به سد الباب للاختلاف على الامام في الافعال الظاهرة قطعاً فانهم
ومن ذلك قول الشافى وأحمد انه يجزى زلزالكم والساجدة أن تأتم بالموئى في الركوع والسجود
مع قول أبي حنيفة ومالك بأد ذلك لا يجوز الا بخفف والثاني مشدد فر جمع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول كون الشارع لم يكاف كل واحد من انطلق الاختيار استقامته وقد فصل كل واحد
استطاعته ووجه الثاني ان الموئى لا يصلح أن يكون اماماً لان الاعاء لا يعمى اليه أكثر الناس وربما
التبس على حركته على المأمور من القادرين فتوقعه فضيلة المتابعة ومن شأن الامام أن يكسب الناس الفضيلة
لانه يقصم ياهو من هنا قالوا تصرف الامام لا يكون الا بالصلح فانهم (فصل) ومن ذلك قول الامام مالك
والشافى وأحمد انه لا ينيق للأمام أن يقوم الصلاة الا بعد فراغ المؤذن من الإذاعة فيقوم حينئذ ليسعد
الصوفى مع قول أبي حنيفة انه يقوم عند قول المؤذن على الصلاة وتبعهم خلفه فإذا قال قد قامت الصلاة
كبر الامام وأحرم فإذا قامت الامامة أخذ الامام في القراءة فالاول يخفف والثاني مشدد فر جمع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول ان علم الاذن في الوقوف بين يدي الله تعالى لا يحصل الا بتمام لفظ الامامة
ووجه الثاني أن قول المؤذن على الصلاة اذن في الوقوف أى هلم الى الوقوف بين يدي ربكم فخير
السريع ومنهم البطل فعمن كان أمره الوقوف بين يدي الله تعالى ما كان أكثر قرباً الى الله تعالى في الحسنة
وأمره على النهوض على الصراط فانهم (فصل) ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان الواحد يقف من بين الامام فان
يقف من يسارهم يكن أحدهم على بين الامام لم يطل صلاتهم مع قول أبي حنيفة لا يصح من يسارهم

قول البائع وهو قول مالك (فصل) * ١٦٢ ويضع عند الثلاثة بيع الفل ولو لم يكره ان يشهد وقال أبو حنيفة يبيع الفل لا يجوز

ولا يجوز يبيع الفل يبي
الضرع عند الثلاثة وقال
مالك يجوز ان يملكه ولو
مرف قد رخصه ولا يجوز
يبع الصف على ظهر الفل
عند الشافعي وأبو حنيفة
وأحمد وقال مالك يجوز
بشرط الجز ويحوز يبيع
البراهم والله تعالى اعلم
الثلاثة وقال مالك لا يجوز
وان يباع شاة على أنها برون
جاز وقال أبو حنيفة لا يجوز
ولو قال بعتك هذا بائة
مقتل ذهب وفضة يبيع
وقال أبو حنيفة يبيع بعت
نصفين (فصل) * واتفقوا
على جواز شراء المصنف
واختلفوا في بيعه فأباحه
الثلاثة من غير كراهة
وكرهه أحمد وصرح ابن قيم
الجزوي بقبحه لم لا يجوز
يبع المصنف ولا يبيع المسلم
من كافر على أن يقر
الشافعي وهو إحدى
الروايتين عن مالك وقال
أبو حنيفة يبيع البيع
ويؤخر بائة ما يملكه صفوه
الرواية الأخرى عن مالك
وقال أحمد لا يبيع مطلقا
ويبيع الغنم لاصرارهم
مكر وبلا تعلق وقال أحمد
لا يبيع من الحسن البصري
لأنه يبيع عن الثوري يبيع
الحلال عن شنته (فصل) *
وعن مالك العمل حرام وأجوز
ضراءه حرام عند الثلاثة
ومن مالك جواز أخذ
الموسى على ضرب الفل مدته مطلقا يقر على الأناث (فصل) * ويحرم التفرق بين الأب والولحن في زمان فرق

التكبير

يبسغ بعل البيع عند الثلاثة قال أبو حنيفة البيع مضى والخريف قبل البلوغ لا يجوز ويجوز ٦٣ التفرق بين الاثنين عند الثلاثة

وقال أبو حنيفة لا يجوز

باب ما يفسد البيع وما

لا يفسده * إذا باع عبدا

بشرط العتق مع البيع

عند الثلاثة والمشهور

أنه يفسد ما يبيع وإن باع

عبدا بشرط الولاء له يفسد

بالألفاظ ومن الأصطفي

من أصحاب الشافعي أنه

يفسد البيع ويبطل الشرط

وإن باع بشرط ما يقتضي

البيع كأذا باع عبدا بشرط

أن لا يبيعه أولا يفسده وأودا

بشرط أن يسكنه بالبيع

أو فوباً بشرط أن يخطله

بطل البيع عند أبي حنيفة

والشافعي وقال ابن أبي

لسي والشافعي والحسن

البيع صحيح والشرط فاسد

وقال ابن شبرمة البيع

والشرط جائز وإن مال

أنه إذا شرط له من منافع

البيع سمي اسكنى الدار

صح وقال أجدان شرط

سكنى اليوم واليومين لم يفسد

العقد * (فصل) وإذا

قبض المبيع بغير أسدالم

ملكه بائناً الثلاثة وقال

أبو حنيفة إذا قبضه بائناً

البائع يرضى به فملكه

بالقبض بيمينته ثم بالبيع أن

يرجع في المبيع الزيادة

المصلحة والمفسدة الآن

بصرف المشتري فما تصرفا

من الرجوع فبائناً فبقيتها

ولو غرس في الأرض المبيعة

بها فاسدا أو لم يكن

التكبير صحت صلاته إلا الجمعة فإنه لا تصح إلا الجماع أو رجليه المتصلة به مع قول الإمام أبي حنيفة تصح صلاته ذكر خلفه في الجمعة وغيره ومع قول هؤلاء الأئمة بالاعتبار بالعلم بانتقالات الإمام دون المشاهدة دون الخلق في الطوف وهو قول القاضي والحسن البصري وهو قال الشافعي فالأول فيه تشديد والثاني يخفف فراجع الأمر إلى مرقى الميزان • ووجه الأول أن مراد الشارع باجتماع الناس في الجمعة شدة الالتفات ليعتاضوا على القيام بالجهاد وشعار الدين فحق الإمام ما لا يخلف قلوبهم باختلاف موقعهم فتشديده قياسا على قوله صلى الله عليه وسلم ولو وضعوا قلوبهم تحت أقدامهم لكانوا يفتنونهم فلو لم يكن في اختلاف القلوب باختلاف الموقف وإذا اختلفت القلوب وقع التقاطع والتدابير والعدول وصار لكل واحد بعبادته لا تخفى أقواله وأفعاله ولو لم يجرع وفوتهم باعن منكر ومن شك فليبرر وأحفظه عن الإمام مالك أنه سئل عن الصلاة في البيت المتصل بالمسجد هل يلحق برجائه حتى تصح الصلاة فيه مطلقا فقال إن احتاج ذلك البيت إلى استئذان في المخول فلا تصح الصلاة فيه ولا يصح انتهى • ووجه هذا أن كل مكان احتاج الداخل إليه إلى استئذان فهو بيوت الناس أشبهه فأبوا أنه لا يحتاج إلى إذن من الخلق • ووجه الثاني وما بعده من أصل المسئلة أن الاعتبار بالعلم بانتقالات الإمام فقط بحيث كان المأمور يعرف انتقالات الإمام صحت صلاته وكأنه معنى موضع واحد ومن هنا تلمح صحة صلاته من صلى بمصر فأنفق من صلى بالبحر من المسجد الأقصى المقدس مثلا إذا كشفه عنه وصار يعرف انتقالاته لأن أصحاب هذا المقام قلوبهم مملوءة قلوبهم بذكره ومن إمامهم بعد المشرقين والحمد لله والثناء له من قلوبهم فلا يحتاجون إلى قرب الأجسام بل بما كانت أجسامهم مع البعد أقرب من اتصاف بحب الدنيا بكشف أشبهه كما قال تعالى تحبهم جميعا وقلوبهم شتى والله تعالى أعلم

باب صلاة المسافر • (باب صلاة المسافر) • اتفق الأئمة عليهم على جواز قصره في السفر وعلى أنه إذا كان السفر أكثر من مسيرة ثلاثة أيام فاقصر أفضل هذا ما وجدته من مسائل الإجماع • وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن القصر عزيمته مع قول الأئمة الثلاثة أنه رخصة في السفر لما تروم قول داود أنه لا يجوز إلا سفر واجب وعنده أيضا أنه يخص بالخوف فالأول يخفف والثاني تشديد والثالث تشديد ذلك الرابع فراجع الأمر إلى مرقى الميزان • ووجه الأول أن بعض الناس وبما أثبتت نفوسهم من القصر فتشدد الإمام أبو حنيفة عليهم فيه كما قالوا في مسج الخلف أنه إذا نزلت منه النفس وجب ليخرج من العيصان للشارع في الباطن ووجه الثاني التخييف على العباد أن السفر مظنة المشقة ولو سافر العبد في صحة فحق وجده وقضى نفسه كان التمام أفضل ومن وجد مشقة كانت رخصة الشارع له أفضل ومراد الشارع من العباد أن يأتي أدهم إلى العبدية بشارع صدور سرور وبعد ذلك من جهة فضل الله عليه لئلا أهل لأن يقف بين يديه ويناجيه كإنجابه الأسياء الملائكة فمن كان يجد في نفسه حصر أو ضيقا من طول الوقوف بين يديه فافهمه أفضل الثلاثة ووفقا كلكم رفقته الله في ذلك قال تعالى فمن برد الله أن يفسده يشرح صدره للإسلام ومن برد أن يفسده يشرح صدره فافهمه أفضل الثلاثة وقالوا لا بأس بالأسفار والثاني خاص بالمتوسمين ووجه الثالث أن السفر الذي قصر النبي صلى الله عليه وسلم والعجوبة فيه كان واجبا من حيث أنه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال حياته ودأب أساء علماء أهل الظاهر قوف على حذاء كل من حضر النبي صلى الله عليه وسلم وأمس على كل ما كان واجبا من السفر وكذلك خصه بمسج بالخوف وهو على ما رواه في القرآن تأليم • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز القصر في سفر المعصية ولا المترخص فيه من خص السفر بحال عدم قول الإمام أبي حنيفة يجوز أن يترخص في سفر المعصية فالأول وحيد والثاني تخفف فراجع الأمر إلى مرقى الميزان ووجه الأول كون الشخص لاتمام بالمعصية وقد قال تعالى في المضطرب كل الميتة من اضطر في خصه فغيره ثلاثا • وقال في اضطر غير باع ولا عود من كان باعيا أو متعديا بسدد الله

بائع قطع الغراس أو الباع لا بشرط ختمان النضان • (باب بيع القربة) • يملكها عند الثلاثة وقال أبو حنيفة إيسر بيع الأرض

و بأحد ذممتها وقال أبو يوسف ومحمد ١٦٤ ينقض البناء ويطلع القراس ويرد الأرض على البائع (باب شرط الصفقة) إذا جمع

في البيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز كالعبد والحراو عبده وبعد خبره أوصية وسد كاهة فلا شاعى قولان أظهرهما هو قول مالك يصح فيما يجوز ويطل في الجائز والثاني بطلان فيهما وإذا قلنا بالظاهر فخير المشتري أن يسهل فإن أجاز فبعضته من الثمن على الرابح وقال أبو حنيفة إن كان الفداء في أحدهما ثبت بنص أو إجماع كالحر والعبد فسد في السكر وإن كان بغير ذلك صح فيما يجوز بقسط من الثمن كمنه وأموه وقال فيمن باع مملوكا عليه وماله يسم عليه من الخبيصة أنه لا يصح في الكل وخالفه أبو يوسف ومحمد وقال فيمن باع نفسه مائة نقدا وخمسائة إلى العطاء فسد العقد في الكل ومن أجدو ويأتان كائولين (باب الربا) ١٦٥

فهو والله لا يستحق نزول لرحمة مولاهما الخلف عنه بل عقته الوجود كاهه من عقته الوجود كاهه فلا توبة كثرا الخلفه فزاد الكوع والصبر حتى يقبله السيد ورضي عليه وهما أن يرضى به بصلاته ثمة من غير قصر وأدق من هذا الوجه أن تكليفه بطل الوتوف بين يديه به زبادة كعتن وهو غضبان عليه أشد عليه من دخول النار فكاهه أوقف بين يديه ينظر إليه نظرا غضبا وذلك من أشد عقوبته بقاءه باطنا من هنا يعلم جسيمة قول أبي حنيفة بقاء العاصي بقصر حوا على عين حصول زبادة المقلب بطل الوتوف وبين يدي الله وهو غضبان عليه فكان القصر في حقه حجة وقال بعضهم إن الرخص انما وضعت بالأسالة لا بنقص الناس مقاماً وهو العاصي فإنه لا نقص فإمامته فكان عدم جواز القصر من باب بولواهم بالحسنات والسيئات لهم يرجعون فن منع من العلماء جواز القصر فزاده أن يتنبه ذلك على فم فعله فقبول يترخص وكذلك من جواز القصر له مراده أن ينظر جواز تسعة الله تعالى عليه مع صلبه وعدم قطع احسانه إليه لاستحي من الله فرجع فرضي الله عن الأئمة ما كان قد مداركهم وجرأهم الله غير أن أمة منهم هو من ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأعمام جائز إذا بلغ السفر ثلاث مراحل وبعين من ذلك خمسة ثلاثة أيام مع قول أبي حنيفة إن ذلك لا يجوز وهو قول بعض المالكية فالأول يخفف والثاني مشدود وجه الأول أن الأعمام هو الأصل والقصر عارض فإذا رجع الإنسان إلى الأصل فلا حرج عليه وجه الثاني الإتيان للشارع وهو وأصحابه في هذه الرخصة فإن الأعمام حيث رخصة للشارع وما رخصها الأعم علمه بمصالح العباد فالترخص متبع والتمس بما يطلق عليه مبتدع فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يقصر حتى يجاوز زنيان بلدمع قول مالك في أحسدى الروايتين عنه أنه لا يقصر حتى يفارق بنيان بلده ولا يجاوزه من بينه ولا من يساروق الرواية الأخرى أنه لا يقصر حتى يجاوز ثلاثة أميال ومع قول الحارث بن أبي ربيعة أنه لا يقصر في بيتة قبل أن يخرج للسفر وعلى بالناس من ترك كعتن في بيت وفيهم الأسود وغير واحد من أصحاب عبد الله بن مسعود ومع قول مجاهد أنه إذا خرج نهالاً لم يقصر حتى يدخل البلد وإن نخرج في ليل لم يقصر حتى يدخل النهار فالأول يخفف والثاني فيه تشديد والثالث يخفف جداً وكذلك الرواية الثانية من مالك والاربع مشدود فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان وجه الأول أنه شرع في السفر بمغافرة البنيان ولو من جانب واحد وجه الثاني أنه لا شرع في السفر حقيقة إلا بمجاوزة البلاد من جميع الجوانب وجه الرواية الثانية من مالك أنه لا يسي مسافرا إلا بمغافرة إلى حد لا يتعلق بيده غالباً وذلك بمجاوزة الزروع والبياتين وهي في الغالب إلا بد من البلد فوق ثلاثة أميال وجهه من قال يقصر في بيته إذا فرغ من السفر أنه جعل حصول نية السفر مبيعة للقصر وقد حدثت النية وجه قول مجاهد إن المسقة التي هي سبب الرخصة لا ينسبها المسافر عادة إلا بعد يوم وأوليه وأدق من هذا الوجه كما هو أن المسافر كلما قرب من حفراته تعالى التي هي منتهى قصد المسافر كان مأموراً بالتخفيف ليطوى المدون بحال ربه في تلك الحضر وتوأم السر إلى قصد الفطما على كل من له ما كف وجد الله عزده وهذا السر لا يشترط الأكل من عرف الحق قبل وعلا في جميع مراتب التكرار فإن الحق تعالى قد أوصانا بتأدية حقوق الجار ومعولم أنه تعالى لا يوصينا على خلق حسن إلا وهو به بالصلة وكعب بأسرنا بالنظر الجبل به عند ما جوع وحنا لا يوفينا ما نطعمه من شهوده عند انتهاء سيرنا وقد فاعا في ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اقتدى مسافر بغيره من صلاته لزمه الأتمام مع قول مالك رحمه الله تعالى لا بد من صلاته خلفه كدة فإن لم يدرك خلفه كدة فلا يلزمه الأتمام حتى انتهى لو اقتدى بمن يصلي الجمعة فلو هو الظهر قصر لزمه الأتمام لصلاته الجمعة في نفسه لصلاته مع قول أحد رحمه الله يجوز قصر المسافر خاف الغيب به قال أحسن من رهاو به رحمه الله فالأول مشدد في روم الأتمام لئلا يتم خلف مسافرا في جزء من صلاته والثاني فيسه تخفيف الأقصو والجمعة والثالث يخفف فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان وجه الأول تعظيم منصب الإمام أن يخالف أحداً لئلا يترغم من متابعتهم ويتبع هواه وجه الثاني أنه لا يسي تابعه إلا بالان

إنها موطوعة فصرم إلى باقي الأدهان والماء على الأصح والقديم أنها موطوعة ومكيلة أو موزونة وقال أهل الفقه الراغب

معلل وجوخص بالنصوص عليه وقال أبو حنيفة الهة فها الهامكية في جنس وقال مالك الهة ١٦٥ الفوت وما علم للفوت في جنس مدس

وعن أحد روايتان أحدهما
كقول الشافعي والثانية
كقول أبي حنيفة وقال
ويجوز بيع ما يجب فيه الزكاة
يجوز فيه بالرافع ويجوز بيع
بغيره بغيره وقال ابن
سبيع بن الصلة الجني
بالفرد وعن جماعة من
العصابة أنهم قالوا إنما يبا
في النسيئة فلا يحرم التفاضل
في ذلك (فصل) إذا تقرر ذلك
فقد أجمع المسلمون على أنه
لا يجوز بيع الذهب بالذهب
متفردا والورق بالورق
متفردا تبرعا ومضرا وبها
وحليها الامتثال بثل وزنا
بوزن يدايدته ولا يباع
شيئ منها غائبا بذاخر وانفقوا
على أنه يجوز بيع الذهب
بالفضة والفضة بالذهب
متفاضلين وانفقوا على أنه
لا يجوز بيع الحنفية بالحنفية
والشعر بالشعر والتمر
بالتمر والمخ بالمخ إذا كان
بما لا امتثال بمثل يدايد
ويجوز بيع التمر بالمخ
والمخ بالتمر متفاضلين يدايد
ولا يجوز أن يقرقا قبل
القبض الا عند أبي حنيفة
ولا يجوز بيع المسوخ
بالمضروب متفاضلا عند
الثلاثة وعن مالك أنه يجوز
بيعه بشئ من جنسه ولا
يجوز التفرق قبل التقاض
في بيع الطعام من بعضها
ببعض عند الشافعي ومالك
وقال أبو حنيفة يجوز

فعل معه ركعة إذا سبق كائن كبرها أو وجه الثالث أن كل واحد يعمل بنية نفسه التي يطها مع الله تعالى
ونسخ ما علمه مع الخلق أذهو الادب الكامل لاسميان كان ية أذي يطول الصلاة من حيث أنها طول
عليه مسافة الوصول إلى مقصده الذي هو عبارة عن دخول حضرة الحق تعالى الخاصة بمحاسبته كما اضاحه
آغاواته أعلم ومن ذلك قول لائمة الثلاثة أن الملاح إذا سافر في سفينة فباع أهل ماله له الفسرع قول أحدنا
لا يصح قال أحدنا ذلك لأن المكاري الذي يافردا إنما وخالقه فيه الاثمة أيضا فلو أن له الترخص
بالقصر والعطرا فالاول مخفف والثاني في المشتئين مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول كونه
مسافرا عن وطنه الأصلي وعن أهل وأصحابه إذا السفينة ليست بوطن حقيقة فكانها استحقاقه في برة فكان
له العطرا والقصر ووجه الثاني في المشتئين يقول من كان أهل وماله في سفينة فكانه حاضر بيده فلا يرتخص
برخص السفر ومرد الامر على أن السفر مشتق من الاسفار فكل من كشفه عن حضرة الله كان له القصر
طلبا لمرغبه وخوفا من الله إذا الصلاة معدودة عند العارفين من جملة السفر فلا يدخل أحدهم حضرة الله الخاصة الا
بانتها الصلاة والله أعلم ومن ذلك قول لائمة الاربع وغيرهم من جماهير العلماء ان لا يكره لمن يدر التخل
في السفر زيادة على الرواتب وكذلك عند الله بن عمرو أنكر على من رآه يفعل وقالوا طلب من الشارع ذلك
ما أباح الله القصر في السفر فالاول في رد الامر إلى همة المسافر وعزمه والثاني في عسدة الرجوع ويسمى نهي
شفقة له نظرا لكثرة في الشرع بأن الشارع أولى بالمؤمنين من أنفسهم فرجع الامر إلى مرتبة الميزان
ووجه الاول أن طلب الوقوف بين يدي الله تعالى لا ينبغي لأحد منه الا بدليل ولم يرد لنا دليل في ذلك فما
بلفنا ووجه الثاني أن السفر عاذهل للمشتق واشتغال البال عن مراقبته تعالى فمن تكافؤ الوقوف
بين يدي الله تعالى فقد كاف نفسه سخطا لم لا يقدر على جمع قلبه بآية في الحضر غائبا كان حكمه كحكم
من لم يأخذ الحق تعالى في الوقوف بين يديه فلا يعان على ما فصل لأن الشارع ما ضمن له الوفاء الا ان كان
تحت أمره وإذا كان غالب الناس لا يكاد يحضر مع الله في فرائضهم أو لمأله إلى آخره فكيف يجازيها فهم
واتباع الجمهور فإن الاتباع جمهور العصابة والتابعين أولى من مخالفتهم إذا حصل المشغل الحضور والاول
فقول ابن عمر أولى فيحصل قول الجمهور على حال الأكار وكلام ابن عمر على حال الأصغر والله أعلم ومن
ذلك قول مالك والشافعي أنه لو نوى المسافر إقامة أربعة أيام غير يومي الخروج والقبول صار مقيما
مع قول أبي حنيفة أنه لا يصير مقيما الا أن نوى إقامة خمسة عشر يوما فافوته أو مع قول ابن عباس تسعة عشر
يوما ومع قول أحدنا أنه نوى مدة جعل فيها أكثر من عشرين صلاة أتم فالاول مشدد وكذا الرابع وقول
أبي حنيفة مخفف وابن عباس قوله فيمخفف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط
وتقليل زمن الرخصة وخصه بالأصغر الذين يؤدون الفرائض مع من النص فعملهم الاثمة
مدة القصر وهي مدة معتدلة للثلاثين والربع فيمخفف فمخفف رأس ما لم يعدم تمام الصلاة بخلاف الأكار
الذين يؤدون الفرائض مع الكمال لا يتوقف مقامهم فاهم الزيادة على الأربعين إلا بآمان كل ذرة من صلاتهم
ترجع على قنطين من أعمال الأصغر ويصح أن يسأل الاول تبليغ الثاني وبالعرض من حيث أن الأكار
يقدر ون على طول الوقوف بين يدي الله ولا يصبرون على العبء الطويل بخلاف الأصغر وهما أسروا بذوقها
أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب يوم ذاك عرف تامل قول أبي حنيفة أن المسافر لو أقام يدايدنية أن يرحل
إذا حصلت حاجة يتوقفها كل وقت من أنه يصبر أو يقول الشافعي أنه يصبر ثمانية عشر يوما على الرابع
من مذهبه وقيل أربعة والله أعلم ومن ذلك قول لائمة الاربع أن من فاتته صلاة في الحضر فاسر وأراد
قضاها في السفر فانه عليه ما قال ابن المنذر ولا أعرف في ذلك خلافا مع قول الحسن البصري والمزني أنه
أن يصالحه مقصورة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة وما لثان من فاتته صلاة في السفر فله قصرها في الحضر مع قول الشافعي وأحدنا يجب عليه الأتمام فالاول

ويختص تحريم ذلك منه بالذهب والفضة (فصل) وما عدا الذهب والفضة والما كقول المنصور ولا يحرم قيس من جهات الوهي

جنسه بغيره أو أمروا وحده الثاني مشدود وجه الأول ان فائنة السرحين فأتت لم تكن الا كمنه فماذا قدم من السرح ضاهي صحتها حين فأتت وجه الثاني وقال العذر المبيع جزاء القصر وهو السرح وقياسه في فائنة الحضر قبل سفره فانه لا يجوز فيه قصره في السفر لانها حين فأتت كانت أو بعد فأتا الى القضاء الاداء بقول الشافعي وأحد خاص بالا كابر أهل الدين والاحتياط والأول خاص بالأصغار لانهم هم أهل الرخص ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز أن يجمع بين الظاهر والعصر وبين المغرب والعشاء بتقديم ما عاينوا من قول أبي حنيفة انه لا يجوز الجمع بين الصلاتين بعد السفر بحال الا في عرف قوم من دلة الأول تخفف خاص بالأصغار والثاني مشدود وهو خاص بالا كابر فرجع الامر الى الميراثي الميزان وجه الأول الاتباع والميل الى زيادة الدلال على فضل الله تعالى من العبد في دخوله حضرته أي وقت شاء الا في وقت الكراهة ووجه الثاني ملازمة الادب والى يادقته منه كما يقرب العبد من حضرته فلا يقرب من دله الا بذن خاص في كل صلاة دون الاذن العام اذا لحق تعالى لا يتيسر عليه فله أن يذن لعبدانه ودخل حضرته متى شاء ثم يرجع عن ذلك دليل ما وقع من التسرع في بعض أحكام الشرع فانهم والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد عدم جواز الجمع بالظهر بين الظهر والعصر تقديم ما عاينوا من قول الشافعي انه يجوز الجمع بينهما في صلاة الأولى منها أو مع قول مالك وأحد انه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء بعد الظهر لابن الظاهر والعصر سواء أقوى المطر أم ضعف اذا بل الثوب فالأول مشدود والثاني تخفف والثالث تخفف فرجع الامر الى الميراثي وجه الأول عدم المشقة غالباً في الماشي في المطر في النهار وجه الثاني الاخذ بالاحتياط حصول صلاة الجماعة فرعا زاد المطر فخرج عن المشي في محل الجماعة فلذلك جاز تقديمها لآخرها ومن ذلك عرف وجهه في لمالك وأحد ثم ان الرخصة تقتضي بمن يصلي جماعة يحصل سبيل يتأذى بالمطر في طريقه فلا كان بالمسجد أو يسل في بيته جماعة أو عشي الى محل الجماعة في كن أو كان محل الجماعة على باب داره لا يصح من مذهب الشافعي وأحد عدم الجواز وسكن أن الشافعي نص في الاملاء على الجواز ومن ذلك قول الشافعي انه لا يجوز الجمع لو حل من غير مطر مع قول مالك وأحد يجوز ذلك ولم أر لأبي حنيفة كلاماً في هذه المسئلة لانه لا يجوز الجمع منه الا في عرف قوم من دلة الأول مشدود والثاني تخفف وجهه ما طاهر ومن ذلك قول الشافعي بعدم جواز الجمع لمرض والخوف مع قول أحد يجوز ما اختاره جماعة من متأخري أصحاب الشافعي وقال النووي انه قوي جداً وأما الجمع من غير خوف ولا مرض فهو ما بين سائر من جازوا ما لم يتخذ ذلك عادة وكذلك اختيار ابن المنذر وجماعة جواز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر ما لم يتخذ ذلك عادة بقول الشافعي مشدود وقول أحد تخفف وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر فرجع الامر الى الميراثي وجه الأول عدم ورود نص بجواز مرض وجهه قول أحد من وافقه كون المرض والخوف أعظم مشقة من المطر والحصول غالباً لم أعرف دليلاً لقول ابن سيرين وابن المنذر وكان الأولى بينهما عدم التصريح بجواز ذلك لمصلحة تأمل بالاشي قول مالك السابق لانه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا مرض فقال أراه بعد الظهر ولم يجرم بشي من جهة نفسه يتخذ في غاية الادب فيك يا بني ان تنقل ما ذكره ابن سيرين من أوجع ابن المنذر الا مع بيان ضعفه يبين ان التقديم المذكور انما هو في الصلاة التي ورد الشرع بجواز جمعها بخلاف ما لا يجوز الجمع فيها لاجتماع جميع الصلوات أو المغرب مع العصر وكذا ذلك

(باب صلاة الخوف)

أجمعوا على ان صلاة الخوف ثابتة بالحكم بعدم ورود رسول الله صلى الله عليه وسلم الاماحي عن الزني فانه قال هي منسوخة والاماحي عن أبي يوسف من قوله انها كانت منسوخة برسول الله صلى الله عليه وسلم وأجمعوا على انها في الحضر أربع ركعات وفي السفر للقصير ركعتان واختلفوا على ان جميع الصفات المروية فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم بعدم او انما الخلاف في الترجيع واختلفوا على انه لا يجوز لرجل لبس الحرير ولا الجلوس

جنسه بغيره أو أمروا وحده الثاني مشدود وجه الأول ان فائنة السرحين فأتت لم تكن الا كمنه فماذا قدم من السرح ضاهي صحتها حين فأتت وجه الثاني وقال العذر المبيع جزاء القصر وهو السرح وقياسه في فائنة الحضر قبل سفره فانه لا يجوز فيه قصره في السفر لانها حين فأتت كانت أو بعد فأتا الى القضاء الاداء بقول الشافعي وأحد خاص بالا كابر أهل الدين والاحتياط والأول خاص بالأصغار لانهم هم أهل الرخص ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز أن يجمع بين الظاهر والعصر وبين المغرب والعشاء بتقديم ما عاينوا من قول أبي حنيفة انه لا يجوز الجمع بين الصلاتين بعد السفر بحال الا في عرف قوم من دلة الأول تخفف خاص بالأصغار والثاني مشدود وهو خاص بالا كابر فرجع الامر الى الميراثي الميزان وجه الأول الاتباع والميل الى زيادة الدلال على فضل الله تعالى من العبد في دخوله حضرته أي وقت شاء الا في وقت الكراهة ووجه الثاني ملازمة الادب والى يادقته منه كما يقرب العبد من حضرته فلا يقرب من دله الا بذن خاص في كل صلاة دون الاذن العام اذا لحق تعالى لا يتيسر عليه فله أن يذن لعبدانه ودخل حضرته متى شاء ثم يرجع عن ذلك دليل ما وقع من التسرع في بعض أحكام الشرع فانهم والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد عدم جواز الجمع بالظهر بين الظهر والعصر تقديم ما عاينوا من قول الشافعي انه يجوز الجمع بينهما في صلاة الأولى منها أو مع قول مالك وأحد انه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء بعد الظهر لابن الظاهر والعصر سواء أقوى المطر أم ضعف اذا بل الثوب فالأول مشدود والثاني تخفف والثالث تخفف فرجع الامر الى الميراثي وجه الأول عدم المشقة غالباً في الماشي في المطر في النهار وجه الثاني الاخذ بالاحتياط حصول صلاة الجماعة فرعا زاد المطر فخرج عن المشي في محل الجماعة فلذلك جاز تقديمها لآخرها ومن ذلك عرف وجهه في لمالك وأحد ثم ان الرخصة تقتضي بمن يصلي جماعة يحصل سبيل يتأذى بالمطر في طريقه فلا كان بالمسجد أو يسل في بيته جماعة أو عشي الى محل الجماعة في كن أو كان محل الجماعة على باب داره لا يصح من مذهب الشافعي وأحد عدم الجواز وسكن أن الشافعي نص في الاملاء على الجواز ومن ذلك قول الشافعي انه لا يجوز الجمع لو حل من غير مطر مع قول مالك وأحد يجوز ذلك ولم أر لأبي حنيفة كلاماً في هذه المسئلة لانه لا يجوز الجمع منه الا في عرف قوم من دلة الأول مشدود والثاني تخفف وجهه ما طاهر ومن ذلك قول الشافعي بعدم جواز الجمع لمرض والخوف مع قول أحد يجوز ما اختاره جماعة من متأخري أصحاب الشافعي وقال النووي انه قوي جداً وأما الجمع من غير خوف ولا مرض فهو ما بين سائر من جازوا ما لم يتخذ ذلك عادة وكذلك اختيار ابن المنذر وجماعة جواز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر ما لم يتخذ ذلك عادة بقول الشافعي مشدود وقول أحد تخفف وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر فرجع الامر الى الميراثي وجه الأول عدم ورود نص بجواز مرض وجهه قول أحد من وافقه كون المرض والخوف أعظم مشقة من المطر والحصول غالباً لم أعرف دليلاً لقول ابن سيرين وابن المنذر وكان الأولى بينهما عدم التصريح بجواز ذلك لمصلحة تأمل بالاشي قول مالك السابق لانه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا مرض فقال أراه بعد الظهر ولم يجرم بشي من جهة نفسه يتخذ في غاية الادب فيك يا بني ان تنقل ما ذكره ابن سيرين من أوجع ابن المنذر الا مع بيان ضعفه يبين ان التقديم المذكور انما هو في الصلاة التي ورد الشرع بجواز جمعها بخلاف ما لا يجوز الجمع فيها لاجتماع جميع الصلوات أو المغرب مع العصر وكذا ذلك

هند مالك والشافعي وكذا الايباع فوالعن جنس واحد مختلف قيمتهما باحد النوعين كد ١٦٧ يجوز ثوب درهم على نحو فوكد دينار صحيح

ودينار فراضة دينار بن
صحيحين وأجزاء أحد الألف
النوعين وقال أبو حنيفة كل
ذلك جائز (فصل) ولا
يجوز بيع رطله بياضة على
الأرض كبيع الرطل بالقر
وتفرد أبو حنيفة بجوز
كيسلا وأما الراي وهو أن
يسع الرجل الرطل على
رؤس الفضل ثوباً بالتمر
على الأرض فهو راضد
الشافعي فجادون خمسة
أوسق والرابع عندنا
لا يخص بالفقر وهو قول
أحد الأئمة قال في إحدى
الروايتين يجوز بيع رطله
وبسبعة مثله غير أن قال أبو
حنيفة لا يجوز ذلك بحال
وقال مالك يجوز في موضع
مخصوص وهو أن يكون
قد وهب رجل ثوبه لغيره
حاشوش عليه دخوله بها
فبشر بها منه فشر بها من
التمر بثلثه ولا يجوز بيع
الراي بأحد عقود منقرقة
زاد على خمسة أوسق وقال
أحمد لا يجوز لأكره من عربية
واحدة (فصل) ولا
يجوز بيع الحب بالدينق
من جنسه عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد في إحدى
الروايتين وقال مالك يجوز
بيعه به كبراً وقال أحمد في
الرواية الأخرى يجوز بيعه
به وروى قال أبو ثور يجوز
بيع الدينق بالحنطة متفاضلاً
ولا يجوز بيعه بدينق الحنطة

عليه ولا الاستدالة إلا ما احتج من أبي حنيفة من تخصيص التمر بالابس فقط هذا ما وجدته من مسائل
الإجماع وأما ما احتجوا به فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة لا يجوز صلوات الخوف المحذور في المستقبل
مع قول أبي حنيفة يجوز أهلاً ولا مشدود والشافعي يخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الشرع وهو قول أبي
حنيفة أطلق الخوف في الآيات والأخبار وقيل الخوف المحذور هو الخوف المتوقف على قول أبي حنيفة
على من أشد عليه الرخص أهل الجبل دون التجمعات ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وغيرهم أنها اتصلت
بجاعة وفردا مع قول أبي حنيفة أنها لا تغفل بجماعة فالأول فيه تخفيف على الأئمة من جهة تخييرهم في فعلها
بجماعة أو فرداً والثاني يخفف على الأئمة بالتشديد في ترك فعلها بجماعة أو فرداً مع قولهم لو أنهم اختاروا
فعلها بجماعة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في المنع من فعلها بجماعة
ووجه الثاني التوسعة على الأئمة بعدم ارتباطهم بفعل الإمام فإن كل واحد منهم لا يخوف بالخوف
على نفسه فإذا لم يكن مرتبطاً بالإمام كان القتال أهون عليه لغيره من مراعاة نيتهم معاً وقتوا واحداً وهو الإمام
والعده ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز صلوات الخوف في الحضر فصلى بكل فرق فتركه كعتن مع قول مالك
بأن الأئمة فعل في الحضر فالأول يخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وقد أجازها في الحضر
أصحاب مالك ووجه القرين ظاهر وهو وجود الخوف فإن الشارع لم يصرح بتقيده بالسر ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أنه إذا ألقم القتال واشتد الخوف صلبه كيف أمكن ولا يؤخر عن الصلوات أن ينهوا
سواه كأوامر أو ركعات مستبعدة إلى القبلة أو غيره مستقباه أو مؤثر بالركوع والصعود أو غيره مع قول أبي
حنيفة أنهم لا يصلون حتى ينشؤوا فالأول مشدد والثاني يخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
الاتباع ووجه الثاني أنهم ما أمروا بالصلوات الخوف إلا بالصلوات مع الكسوف والشهود فإن الجملة ادبني على
أو بنائه فليامت رسول الله صلى الله عليه وسلم انتفى ذلك الغرض وصار تأخير الصلاة مع الكسوف عن الأفعال
المستغلة من الله تعالى أولى من صرف مقدار الحضور مع الله تعالى على الكسوف والشهود فإن الجملة ادبني على
نوع من الجلب ولا يقدّر على الجلب في الكسوف والكسوف والشهود لا الرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن
تأمل مدبر قوله تعالى يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين وغلظ عليهم وقوله تعالى لغير من الأمم وليجدوا
فيكم غلظة قد يتصور ما أشراً إليه ونحو رسول الله صلى الله عليه وسلم كليل ورنه لا غير فقوله في حنيفة
خاص بالأصاغر وقوله بقاءه بالانحسار بالأكابر فانهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أظهر قوله أنه
يجب على السلاح في صلاة الخوف مع قول جهم أنه لا يجب فالأول خاص بالأصاغر الذين يخافون من سواة
الخلق وهم بين يدي الله عز وجل لفظاً بجهنهم والثاني خاص بالأكابر الذين لا يخافون من أحد وهم بين يدي
الله لقوة بينهم بأن الله يحفظهم من عدوهم فابقى الله سبحانه لا واجب ووجه الاستصحاب أن جعل
السلاح لا ينافي اليقين بالله ولا التوكل عليه كما قالوا في المواضع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
اتفاق الأئمة على أنهم يرضون إذا صلوا السواد فخذوه ودوامه بان خلاف ما نؤمن مع أحد القرآن للشافعي
واحد الرواية عن أحدائهم لا يقضون ووجه الأول الانحياز بالحيثاء وأنه لا عبرة بالظن البين خطأ
ووجه الثاني حصول العذر حال الصلاة لكن لا يفتي استصحاب الاعادة فانهم ومن ذلك قول مالك والشافعي
وأبي يوسف ومحمد يجوز لبس الحر في الحرب مع قول أبي حنيفة وأحمد بركاهته فالأول يخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول انتفاء العلة التي تحرم لبس الحر لإحلالها وهو الظاهر في التخييل
كالسقاء الذي لا ينسب إلى الحرب في التخييل وإنما يعمل على الضرر ورفع ما يحل الشارع في الخلاء في
الحرب بغيره يجوز التفتريه ووجه الثاني أنه لا ينافي شهامة التجمع في الحرب وذهب مولى لهم في
العبرين بخلاف لبس الأشياء غير الناعمة كغطاء الحذاء والقفص مثلاً ومن ذلك اتفاق الأئمة على تحريم
الاستناد إلى الحر بركابيس مع قول أبي حنيفة فيما احتج عنه أن التمر به خاص بالابس فالأول مشدد والثاني

بدقهها عند الشافعي ومالك وقال أحمد يجوز وقال أبو حنيفة يجوز بيع أحدهما بالآخر أو استوى في النعمان والخسوف ولا يجوز

بسم الله الرحمن الرحيم من أصحاب أبي حنيفة ١٦٨ انه يجوز بيع الجمعة بالحزب من غلات ولا يجوز بيع الحزب بالحزب اذا كانا لوطين أو أحدهما

وقال أحد أصحابنا رحمه الله تعالى
باع ذهب بالذهب - زاناً لم يبع
ومن أبي حنيفة انه ما من
علما الساوي بينهما قبل
التفرق مع وان علم بعد
التفرق لم يبع وعن زفراته
يبيع بكل حال - وإذا صادقا
ثم يباع بالبيع من الصرف
وتفرق قبل العقد كما قال
أبو حنيفة يجوز فيه ما يباع
ويبطل فيما لم يباع ولا
يجوز بيع حيوان يؤكل
بغيره عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة يجوز ذلك
• (باب بيع الأصول
والثمار) •

يدخل في بيع الدار الأرض
وكل بناء حتى حمامها
المفصول كالغلو والبكرة
والسرير بالاتفاق ويدخل
الأوابيا المنسوبة والأجائن
والرف والسلم المرفوعين
أي حنيفة أنه قال ما كان من
حقوق الدار لا يدخل في
البيع وإن كان متصلا بها
وعن زفراته إذا كان في الدار
آلة أو قماش دخل في البيع
وإذا باع غللا وعليها مطلق غير
مؤبد دخل في البيع أو مؤثرا
لم يدخل عند الثلاثة وقال أبو
حنيفة يكون للبائع بكل حال
وقال ابن أبي ليلى السمرة
المشتري بكل حال • (فصل)
وإذا باع غللا أو جارية
وعليها ابتاع لم يدخل في البيع
بالاتفاق وعن ابن عمر أنه
يدخل في البيع جميع ما

يخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاحتياط لأن لغة الاستعمال الواردة
الحديث يشمل الجلوس والاستناد ووجه الثاني الوقوف على حد ما ورد على صحة الحديث والجدد وب
العالمين • (باب صلاة الجمعة) •
اتفق الأئمة على أن صلاة الجمعة فرض واجب على الأعيان وعلى طوائف من أهل الفرض كفاية على أنها تنحب
على المحرمين والمسافر إلا في قول الزهري والشافعي أنها تنحب على المسافر إذا جازع النداء وانفقوا على أن المسافر
إذا حضر بلدته فيها جعة يتخير بين فصل الجمعة والظاهر وكذلك اتفقوا على أنها لا تنحب على الأعمى الذي لا يسمع
فائدة ما نوجد فائدة واجب عليه إلا عند أبي حنيفة وانفقوا على أن القيام في الجمعة ينشر وعوننا
استلحقوا في وجوب كسائتي وعلى أنهم إذا فاتتهم صلاة الجمعة فلهوا ظهر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق
• وأما ما استلحقوا فيه من ذلك قول الأئمة أن الجمعة لا تنحب على من صلى ولا جدد ولا مسافر ولا امرأة إلا في رواية
عن أحمد في البعد خاصة وقال داود تنحب فالأول يخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
• وجه الأول الاتباع وذلك لأن الجمعة مكرها يدين الله تعالى أعظم من موجب غيرهما فكان الأئمة بها
الكاملون لأنهم أضعف من الأرقاء في دولة الظاهر وأما عدم وجوبها على المسافر فثبتت ذمة في الغالب فلا
يشدد على الخشوع والحضور بين يديه عز وجل في ذلك الجوع العظيم ووجه الثاني في الكل أو في
البعد خاصة الاحتياط فإن الأصل أن الصلوات كلها تنحب على البعد كالخروج على حد ما يجمع أن
كلهم ما عدا الله عز وجل وخطاب الحق تعالى لعباده بالتكليف بشمله ولو وقع استحسان الشارع للبعد من
وجوب تكليفه بأمرنا فذلك شققت من الله ورحمته بدليل أنه لو صلى الجمعة لم يصبها ولا غنة منها لا بعد شرعي
وعما يؤيد قول داود كون المشقة في صلاة الجمعة شقيقة على العبد لأن لا يتفعل إلا كل أسبوع لاسمات أمره
سدد بذلك فافهم • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بوجوب الجمعة على الأعمى البعد عن مكان الجمعة إذا وجد
فائدة ما نوجد فائدة واجب عليه ولو وجد فائدة الأول مشدد والثاني يخفف فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ووجه الأول زوال المشقة التي تخفف عن الأعمى الحضور من أجلها ووجه الثاني إطلاق
قوله تعالى ليس على الأعمى حرج فكأن تخفف منه في الجهاد فكذلك القول في الجمعة • ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن الجمعة تنحب على كل من جمع النداء وهو ما كان موضع خارج عن المصر لا تنحب فيه الجمعة مع قول
أبي حنيفة بأن الجمعة عليه وإن سمع النداء فالأول مشدد الاحتياط والثاني يخفف أخذ بالرخصة
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول العمل بظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة
من يوم الجمعة فاصبروا إلى ذكره فانهم لم يسمعوا النداء بالحضور ولمسلا الجمعة ووجه الثاني قصر ذلك
على أهل البلد الذين يجب عليهم فعل الجمعة فبالهم فالأول خاص بالأهـل الذين لا يورد
والاحتياط والثاني خاص بالأساغر • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا تكره الجمعة في صلاة الظاهر حتى
من لم يركع من اثنين مكان الجمعة بل قال الشافعي باستحب الجماعة فسمع قول أبي حنيفة بتركها الجماعة في
الظاهر المذكور فالأول فيه تخفيف من جهة عدم مشروعية الجماعة عقبا وقول الشافعي فيه تشديد من جهة
استحباب الجماعة فيها وقول أبي حنيفة فيه تشديد في تركها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
عدم ورود أمر بالجماعة في ظاهر المذكور ولأن السر الذي في صلاة الجمعة من حيث الإمام والمأموم
لا يوجد في صلاة الظهر كما يرفع أهل الكشف ولا من شأن المؤمنين الحزن وشدة الندم على فوات حظه من الله
فإن في ذلك الجوع العظيم لأنه مصيبة وأهل الحوائط إذا جمعهم الحزن تكون الوحدة لهم أول في غاي أبواب
دارهم عليهم فلا يترغون لراعاة الاقتداء بالإمام ومراعاته في الأفعال فاعلم ذلك • ومن ذلك قول الشافعي إذا
وافق يوم يسمونه جعة فلا تسقط صلاة الجمعة صلاة البعد عن أهل البلد بخلاف أهل القرى إذا حضر وأهلها
تسقط منهم ويجوز لهم ترك الجمعة إلا نصرا فمع قول أبي حنيفة بوجوب الجمعة على أهل البلد والقرى

عليها وقال قوم يدخل ما يترفع وهو قولنا يدخل الحظير وهو الموقوف على الإمام في بيع الحائط بالاعتناء وقال قوم يدخل وإذا باع شجرة

والأكارع وعن مالك جواز ذلك في السفر ١٧٠ دون الحضر (باب بيع المصراة والرد بالعيب) * التصرية في الأبل والبقر والغنم تدلها

للبيع على المشتري حرام
بالاتفاق واختلاف أهل بيت
الخيار قال الثلاثة ثم قال
أبو حنيفة لا وإذا ثبت
للمشتري خيار الرد لا يقتصر
الرد إلى رضا البائع وحضوره
وقال أبو حنيفة إن كان قبل
القبض اقتصر إلى حضوره
وإن كان بعد قبضه اقتصر إلى
رضاه بالنقص أو حكم حاكم
والرد بالعيب عند أبي حنيفة
وأحمد على التراخي وعند
مالك والشافعي على الفور
* (فصل) * وإذا قال البائع
للمشتري أمسك المبيع
وخذ ذرا من العيب لم يجز
المشتري وإن قاله المشتري
لم يجز. بر البائع بالاتفاق وإن
تراضا عليه مع الصلح عند
أبي حنيفة ومالك والشافعي
سريح من أئمة الشافعية
والمرجع عند جمهور أصحابه
المنع ونفاها في الشفعة
وقال أحمد للمشتري مسائل
المبيع ومطالبة البائع
بالأرض يجزى بغير البائع على
دفعه إليه وإذا قال البائع
فسلم عليه قبل الرد لم يسقط
حقه من الرد بالاتفاق وقال
محبون الحسن يسقط
* (فصل) * وإذا حدث
بالمبيع عيب بعد قبض البائع
لم يثبت الخيار للمشتري به
عند أبي حنيفة والشافعي
وقال مالك عمدة الرقيق إلى
ثلاثة أيام إلا في الجذام
والبرص والجنون فإن

لدخول حصر الله تعالى ومن لم يسمع المبيع لم يحصل له قوة استعداد يدخل به حصر الله تعالى في صلاة الجمعة وإذا
لم يحصل له جمعة قلب فانه معنى الجمعة وكانت صلاته كالصورية فقط وسأيت أن صلاة الجمعة ما سميت بذلك
الجمعة القلب فيها على أن له تعالى اجتماعا خاصا ووجه القول الثالث هو وجه القول الثاني ومن
ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم يحرم الكلام لمن يسمع الخطيب حتى الخطيب إلا أن مالك
أجاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة كقولهم خذوا من الخيل من تغفل عن الرقاب وإن خاطب إنسانا
بعينه جاز ذلك لأن الإنسان أن يعينه كما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وقال الشافعي في الأم لا يحرم عليهما
الكلام بل يكره فقط والشهو ومن أحدهما يحرم على المستمع دون الخطيب فالرد لشدد وكلام أحمد فيه
تشديد وكلام الشافعي في الجديد فيمتنع من جمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول العمل بظاهر
قوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا قال المفسرون إنما زالت في سماع الخطبة يوم الجمعة
وجه قول مالك أن من غفل عن الرقاب مثل من جلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي وضع
لأجله الخطبة وجه قول أحمد أن مرتبة الخطيب تقتضي عدم التعيين عليه لأنه نائب عن الشارع فلا يدخل
تحت عموم الخطاب على أحد القوانين وجه كلام الشافعي في الجديد دخول الأمر بالانصات على الذنب فكره
الكلام لاسيما في حق من يسمع الكلام عن الله تعالى أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عليه أهل
حضره الجمع وأجمع الجمع * ومن ذلك قول الشافعي لا تصح الجمعة إلا في أبنية يستوطنها من تنعقد بهم
الجمعة من بلد أو قرية مع قول بعضهم لا تصح الجمعة إلا في قرية اتصلت بيوتها أو لها مسجد وسوق مع قول
أبي حنيفة إن الجمعة لا تصح إلا في مصر جامع أهم سلطان فالأول شدد من حيث اشتراط الأبنية والثاني أشد
من جهة اتصال الدور والسوق والثالث أشد من أشد من جمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
الاتباع وكذلك الثاني فلم بلغنا أن أصحابنا أقاموا الجمعة إلا في بلدة أو قرية دون البرية والسفر واعتقد أن
الامام مالك وأبو حنيفة معا شرطوا المسجد والسوق والدور والسلطان الأدليل ووجه ذلك قالوا وأول قرية
جعت بعد الردفن قرى العين من قرية تسمى حواثا وكان لها مسجد وسوق ووجه الثالث ظاهر فإن من
لما كم عندهم أمرهم بمد لا ينظم لهم أمر وقال بعض العارفين أن هذه الشروط إنما جعلها الأئمة تخفيفا
على الناس وليست بشرط في الصفة فلو سلم المسلمون في غير أبنية من غير ما جازهم ذلك لأن الله تعالى
فدفعهم عليهم الجمعة فسكت عن اشتراط ما ذكره الأئمة اه * ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنها
لا تصح إلا في محل استيطانهم فلو خرجوا عن البلد والمصراة والقرية وأقاموا الجمعة لم تصح مع قول أبي
حنيفة أنها تصح إذا كان ذلك الموضع قريبا من البلد كالمسجد العتيق فالأول شدد والثاني تخفف فجمع الأمر
إلى مرتبتي الميزان * وجه الأول الاتباع ولما قسم دفع البلاد عن محل استيطانهم بأقامة الجمعة فيه فإذا
أقاموا الجمعة خارج بلادهم دفعوا البلاد عن ذلك المكان الذي لا يسكنه أحد ودفعوا قول أبي حنيفة أن
ما حارب الشيء أعطى حكمه فلو خرج عن القرى بحيث لم يزلوا الرائي من بعد ذلك في كون ذلك المسجد يتعلق
ببدا المصليين أم لم تصح * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن الجمعة تصح أقماتها بغیر ما إذا السلطان ولكن
المسحب استدانه مع قول أبي حنيفة أنها لا تنعقد إلا بآذنه فالأول تخفف والثاني شدد ووجه الأول أحواها
يجري بقية الصلوات التي أمر عليها الشارع بالاذن العام ووجه الثاني أن منصب الإمام في الجمعة خاص
بالامام الأعظم في الأصل فكان لها من خصوصية على بقية الصلوات كان من الواجب استدانه ومن هنا
منع العلماء تعدد الجمعة في بلاد بغیر حاجة كجسائيته فانه يهاهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إن الجمعة
لا تنعقد إلا بآذنه ومن قول أبي حنيفة أنها تنعقد بأربعة أو مع قول مالك أنها تصح عمادون الأربعة غير أنها
لا تجزى على الثلاثة والأربعة مع قول الأوزاعي وأبي يوسف أنها تنعقد بثلاثة أو مع قول أبي نوري أن الجمعة
كسائر الصلوات مستحقة كان هناك امام وخطيب صحت أي متى كان حال الخطيب في جلال وحال الصلاة

هذه إلى سنة ثبت له الخيار وإذا أتبع اثنين عينا ثم ظهر عيب فإراد أحدهما أن يحل حصة أو أراد الآخر أن يرد وحل

والبيض والبطيخ فان كان

الكسر قد لا يقع - على العيب الا به امتنع الرد عند أبي حنيفة وهو قول الشافعي والراجح من مذهبنا انه الرد

الكسر قدر الإيهام - إلى العيب الإبهام مع الرعد عند أبي حنيفة وهو قول الشافعي والراجح من مذهبه أنه الرد وقال مالك وأحمد في إحدى

الروايتين ليس له ودولا رش * (فصل) * ١٧٢ وان وجد البيع عيما وحده عيما بغيره الرد عند أبي حنيفة والشافعي إلا أن يرضى

البائع ويرجع بالارش
وقال مالك وأحمد هو
بالخيار بين أن يرد وي دفع
ارش العيب الحادث عنده
وبين أن يسكه يأخذ
ارش القديم * (فصل) *
والعيب بعده الناس عيما
كالعمى والصمم والخرس
والسرج والخرو والبول
بالفرش والزنا وشرب الخمر
والغذف وترك الصلاة
والنهي بالجمعة وقال أبو
حنيفة الجسر والبول
بالفرش والزنا عيب في
الجارية دون العبد وإذا
وجد الجارية بمغيبته بثبته
الخيار وعن مالك بثبته وإذا
اشترى عبدا أو حرد ما دونها
له في العترة وقد ذكره المذنبون
لم يثبت له الخيار عند الشافعي
وأحمد وعن مالك أنه
الخيار وقال أبو حنيفة البيع
باطل بناء على أصله تعلق
الدين برقبته * (فصل) *
ولو اشترى عبدا على أنه كافر
فخرج مسلما ثبت له الخيار
بالاتفاق وإن اشتراه مسلما
فكان كافرا فلا خيار له وعن
أبي حنيفة أنه لا خيار له ولو
اشترى جارية على أنها ثيب
فخرجت بكر فلا خيار له
ولو اشترى جارية فبان أنها
لا تحيض فلا خيار له وقال
الشافعي ثبت له الخيار وإذا
عطي العيب بعد كل الطعام
أو هلك العبد وجع
بالارش وقال أبو حنيفة

إذا أدرك مع الإمام ركعة أدرك الجمعة وإن أدرك دون ركعة على ظهره أو بعاصم قول أبي حنيفة إن المسبوق
يدرك الجمعة بأي قدره أو كمن صلاة الإمام ومع قول طائفة من الجمعة لا تدرك إلا بالادراك الخطيئين فالاول
فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فجمع الأمر إلى المرتبة الميزان * ووجه الاول أن الركعة
الاولى معقلها افعال الصلاة والركعة الثانية كانت كبرياؤها وجه الثاني أنه إذا أدرك الجماعة مع الإمام في الجمعة
وجه الثالث الأخذ بالأحسان فقد قيل إن الخطيئين بدل عن الركعتين فيصحبان إلى الركعة التي قالها بالائتمة
الثلاثة فيكون المسبوق بذلك كاللذوق ثلاث ركعات وذلك معظم الصلاة بالاتفاق * ومن ذلك اتفاق الأئمة
على أن الخطيئين قبل الصلاة شرط في صحة الجمعة إذا لم يجمع قول الحسن البصري هجاسة فالاول مشدد
والثاني تخفيف فجمع الأمر إلى المرتبة الميزان * ووجه الاول الأخذ بالأحسان فلم يلفظنا أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بغير خطيئين يقدمانها وذلك من أدلة دليل على وجوبهما ووجه
الثاني عدمه وردن وجوبهما ولو أنهما كانا واجبين لورد التصريح بوجوبهما ولو في حديث واحد
وقد قال أهل الكشفان الشارع إذا فعل في الصلاة ركعة عن التصريح بوجوبه أو بدنه فلا يلزم أن يتأني به
في ذلك الفعل قطع النظر عن ترجيح القول بوجوبه أو بدنه فإن ترجيح أحد الأمرين بوجهه قد لا يكون
مراد الشارع وإنما وجوب إقامة الصلاة للجمعة على أن الخطيئين غير تغفل فصل عرفا عما كان عليه
الانقطاع الراشدون وخوفهم من أن المعنى الذي شرحت له الخطية فأنها شرعت عهدها على الطارئة فيحصل
جمعة القلب مع الله تعالى جمعة خاصة زائدة على الجمعة الحاصلة في غيرهم من الصلوات الخمس فإذا سمع المحلى
ذلك التجرد والتعذر والترغيب الذي ذكره الخطيب فأم إلى الوقوف بين يدي الله تعالى بجمعة قلب
بخلاف ما إذا تغفل فصل فربما غفل القلب عن الله تعالى ونسى ذلك الوعد ففاته معنى الجمعة وانما يكف
الشارع بخطية واحدة في الجمعة والعديد ونحوهما بالغة في تحصل جمعة القلب بتكرار الوعد ثانيا
فإن بعض الناس ربما يذهل عن جماع ذلك الوعد إذا كان مرة واحدة * ومن هنا كان سببى على
الخواص ووجه الله بقول يني حل من يقول بوجوب خطية فقط على حال أكابر العلماء وجوب الخطيئين
على حال أكابر الناس إذا كان أكابر طهارته نلو بهم يكتفون في حصول جمعة قلوبهم على أبي تنبيه بخلاف
غيرهم وكذلك القول في خطيئتي العبد والكسوف والاستسقاء * (فإن قال قائل) فلم تشرع
الخطيئتين بين يدي من الصلوات الخمس عهدها بحضور القلب فيه على الله تعالى كالجمعة (الجواب) وإنما
لم تشرع ذلك تخفيفا على الأمهات والصلوات الخمس قريصة من بعضها أيضا في الزمن بخلاف ما يأتي في
الاسبوع أو السنة مرة فإن القلب بما كان مشغولا في أوديه الله بنا فاحتاج إلى عهدها على بقول جمعة فأنهم
* ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أرى وأبنيه الله لا يدين الاتيان في خطية الجمعة عيسى خطية في العادة
مشتملة على خسة أو كان حدث الله تعالى والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى قرآنية
مفهومة والثناء للمؤمنين والمؤمنات مع قول أبي حنيفة ومالك في أحدي وأبنيه الله لو سجد أو هلك أجزأه ولو قال
الحديثه ونزل كفا ذلك ولم يتجنى إلى غير مخالف في ذلك أبو يوسف ومحمد فقالا لا يدين كلامه سمي خطية في
العادة ولا تجوز الخطية إلا بموافقه بالاول مشدد وما بعد تخفيف فجمع الأمر إلى المرتبة الميزان
وجه الاول الاتباع فلم يلفظنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الجمعة أو تعرض للجمعة أو كان
المذكور أو وجه جمعه ما بعده حصول تذكر الناس الوعد بذكر الله وتحميد موبته عليه وتسبيحه وفي القرآن
العظيم وذكر اسم به ففعل فإذا كان ذكر اسم الله يكفي عن قراءة القرآن في الصلاة ففي خطية الجمعة أولى
وقد قال أهل اللغة كل كلام شتم على أمر عظيم سمي خطية فواسم الله أمر عظيم عظيم بالاتفاق ومن ذلك
قول مالك والشافعي بوجوب القيام على القادر في الخطيئين مع قول أبي حنيفة وأحمد بعدم وجوبه
فالاول مشدد والثاني تخفيف فجمع الأمر إلى المرتبة الميزان وجهه الاول أن منسوب المعاصي إلى الله

لا يرجع * (فصل) * وإذا ملك عبدا مالا أو بعهده ماله في البيع إلا أن يشترطه المشتري بالاتفاق وقال تعالى

الحسن البصري يدخل ماله في ماله في البيع بعهده وكذا إذا اعتقه وحتى ذلك عن مالك ١٧٣ * (فصل) * ومن باع فسد افهده عند

مالك ثلاثة أيام لها كل ما
حدث فيه في هذه المدة من شيء
كأول ما فسد فسد وضميمة
على بائنه ونفقة عليه ثم
يكون بعد ذلك عليه عهدة
السنة من الجنون والحزام
والبرص فاحسبته من
ذلك في تلك السنة رده
المشترى فإذا انقضت السنة
ولم يذهب ذلك إلا عهدة على
البائع وان كانت جارية
تخص حتى تخرج من
الحضنة ثم تبقى عهدة السنة
كالسبد وقال أبو حنيفة
والشافعي وأحد كل ما حدث
من عيب قبل قبض المشتري
في ضمان البائع أو بعده
قبضه في ضمان المشتري
* (فصل) * باع عبدا
بشرط العتق فابطل عيبه
عند أبي حنيفة وأحد
والشافعي فلو أن أحدهما
الصحة والثاني العطلان
وهو الأصم وإذا باع بشرط
البراءة من كل عيب فللشافعي
أقول أحدهما لله برأى من
كل عيب على الإطلاق وهو
قول أبي حنيفة والثاني أنه
لا يبرأ من شيء من العيوب
حتى يسمى العيب وهو قول
أحد والثالث وهو الأرجح
عند جمهور أصحابنا أنه لا يبرأ
الامن عيبا باطن في الحيوان
لم يسهله البائع وقال مالك
البراءة في ذلك جائزة في
الرقيق دون غيره فبرأهما
لا يسهل ولا يبرأ لم يسهله

تعالى يقتضي إظهار العزم وشدة الإلهام بأمره تعالى والخطبة حال انتفاء ذلك فكان القول بالوجوب للقيام
حال الخطبة من متعينا لاسمها عند من يقول إنها بدل عن الركعتين ووجه الثاني أن المراد إبطال كلمات الوعد
إلى أسمع الحاضر من والغرض من ذلك يحصل مع الخطبة حال اسمها عند من يقول بإسقاط الخطبتين
كالحسن البصري فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الشافعي بوجوب الجلوس بين الخطبتين مع قول غيره بعدم
الوجوب فالأول مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله القياس على حاشية الاستراحة في الصلاة فخرج
الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في القول المرحوح بعدم اشتراط
الطهارة في الخطبتين مع قول الشافعي في أن جميع قوله باشتراط الطهارة فيهما فالأول مخفف والثاني مشدد
فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن غاية أمر الخطبتين أن يكونا نارا ناصرا وذلك جائز مع
الحديث بالإجماع ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط مع الاتباع للشارع والخطباء الراشدين ولاحتتمال أن
يكونا بدلان عن الركعتين عند الشارع كما قال به بعضهم فتم ما فعل الشافعي في اشتراط الطهارة للخطبتين وإن
كان الزايع عندها أن الجملة صلاة كاملة على حالها أو ليست الخطبتان بدلا عن الركعتين وذلك في غاية
الاحتياط فاشتراط الطهارة لاحتمال كونهما بدلان عن الركعتين ولم يجعلهما بدل عن الركعتين جزالة لم يرد
عن الشارع شيء * ومن ذلك قول الشافعي وأحد يستحب للخطيب إذا صعد المنبر أن يسلّم على الحاضرين
مع قول أبي حنيفة ومالك أن ذلك مكروه ووجه الأول الاتباع ولأنه قد أخرج بالسعد عن الحاضرين
بأنه بادره بإههم فمن لهم السلام على قاعدة السلام في غير هذا الموضع ووجه الثاني أن السلام إنما يشرع
للأمان من وقوع الأذى منه لمن يسلّم عليه ومنصب الخطيب يعطى الأمان بذاته بل بعضهم يتبرأ من شيء إذا
خرج عليهم فالسلام عليهم مبنى على نسبتهم إلى سوء الظن به وسوء ظنهم فافهم * (فصل) * قال مالك (فصل) * ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم والخطباء الراشدين كانوا يسلّمون إذا صعد أحدهم المنبر * (فصل) * أن السلام
الأنبياء والصالحين يجوز على البشارة للحاضرين أي أنتهي في أمان من أن تخافوا وما وعظناكم به على لسان
الشارع وليس المراد أنتهي في أمان من أن تؤذيهم بغير حق وقد تقدم نظير ذلك في الكلام على قول المحلى في
التهنيد السلام على من أجمع النبي ورحمة الله وبركاته أي أنتهي في أمان من أن يارسول الله أن تخافوا شره
لأن الأمان في الأصل لا يكون إلا على اللذني * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أن جرح رايته لا يجوز
أن يسل على الناس في الجمعة الأمن خطب الأعداء فيخرجهم مع قول مالك في الرواية الأخرى عنه أنه لا يسل على الأمن
خطب ومع قول الشافعي في أن جميع قوله يجوز ذلك وهو إحدى الروايتين عن أحد الأولين فيه تشديد
والثاني مشدد والثالث مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع فلم يلق أن أحدا
سل بالناس الجمعة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصر خلفاء الراشدين الأمن خطب ومنه يعرف
الجواب عن قول مالك ووجه الثالث عدم ورود شيء عن ذلك وإن كان الأول أن لا يسل على الناس الأمن خطب
فافهم * ومن ذلك قول الأئمة يستحب قراءتهم والجمعة والمخالفين في ركعتي الجمعة وأوسع وانفاضية
مع قول أبي حنيفة أنه لا يختص القراءة بسورة دون سورة فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول الاتباع
وجه الثاني سد باب الرغبة عن شيء من القرآن دون شيء كإلهامه يقع فيه بعض المحرمين عن شهوة تساوي
نسبة القرآن كله إلى الله تعالى على السواء الأول قالوا كان نسبة القرآن إلى الله تعالى واحدة فمن
يمتثلون أمر الشارع في تخصيص قراءة بعض السور وفي بعض المرات دون بعض * ومن ذلك قول جميع
الفقهاء بسنة النبي للجمعة مع قول داود والحسن بعدم سنية فالأول مشدد والثاني مخفف ودليل الأول
الاتباع وتطهير حصة الله تعالى عن القتل والمعنوي والحسي وطلب أن لا يقع نظر الحق تعالى الأعلى بدن
ظاهر تظليل وإن كان الحق تعالى لا يهجم بحاله عن النظر إلى رولا آخر من حيث تدبيره لم يعبه ووجه
الثاني طلب دخول حصة الله تعالى بالعدل والانتكاس وشهود العبد قذارة جسده لإظهاره لله تعالى بالنظر

* (فصل) * والأمانة عند مالك البيع وقال أبو حنيفة ففسخ وهو الأرجح من مذهب الشافعي وقال أبو يوسف في قبض القبض ففسخ وفسخ بعده بيع

الافى المقار فيبيع مطلقا * (باب الراجحة) ١٧٤ من اشترى سلعة تجار له يبعها عند الشافعى برأس مالها أو أقل منه أو أكثر من البائع

والله ولو أنه تلف جسد لم يما رأى نفاقه نفسه من القدر فوجب عن شهود القتل وطلب المقرة فكان إبقاء
دنس جسده مذكرا للطالب المضرة وشهود القتل والانكسار بين يديه بوجهه فكل مجتهد هـ ومن
ذلك تخصيص الأئمة الأول بجمعة مالم يه الفسل عن يحضر الجمعة مع قول أبي ثور أنه مستحب لكل أحد حضر
الجمعة أول محضرها ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الجمعة فليغتسل فخص الأمر بالفسل فمن
يحضر صلاة الجمعة وجهه الثاني ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم حق على كل مسلم أن يغسل جسده من كل
سبعة أيام اه وذلك للعموم نزول الامداد الإلهي يوم الجمعة على جميع المسلمين من حضر الجمعة ومن لم
يحضر فلتقى أحدهم مدد به على طهارته وحياته جسدهم وانتعاشه لضعفه بارتكابه المخالفات وأرتكابه
الفلات وأكل الشهوات ولا فرق في تخصيص الفسل عن يحضر بين القائل بوجوب الفسل ولابن القائل
بسنه ولكن ينبغي حل الوجوب على بدن من يتأذى الناس برائحته بدنه وتبانه كالقصاب والزيات وجعل
الاستنجاب على بدن العطار والتاجر ونحوهما * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اغتسل الجنب بنية
غسل الجنابة والجمعة معا أجزأه مع قول مالك أنه لا يجزئ من واحد منهما ما قال لا يخفف والثاني مستند
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالأول خاص بالأكثر الذين حفظهم الله تعالى من الوقوع في المعاصي فكانت
أبدانهم حية لا تحتاج إلى تمسك والفسل بالماء لأحياهم أو انتعاشوا الثاني خاص بالأصاغر الذين
كثرت وقوعهم في المعاصي حاجتهم إلى تكرار الفسل أغنياء بأبدانهم فرحم الله الأئمة ما كان أقدرهم في
استخراج الأحكام للأئمة الثلاثة بالأكثر والأصاغر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعى في أروج لوليه
أن من زوجه من اليهود أو أمته أن يصعد على ظهر إنسان فقل والقول الثاني للشافعى أن شاء آخر السجود
حتى يزول الزحام وإن شاء صعد على ظهر مع قول مالك بركه السجود على الظهر بل يصير حتى يصعد على
الأرض فالأول يخفف والثاني مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول العمل بعد بث إذا
أمر تكلم بأمر أو أقامه المستعظم ولم يستطع هذا المرحوم أن يغسل أمر الشارع في اتباعه للأمام
في السجود الأكذالك فالأمر بالسجود ثابت عن الشارع على أثر سجود الإمام وأما الانتفاخ حتى تزول الزحمة
فمكسوف منه العمل بمقتضى المنطوق وأولى وجه الثاني أن السجود أعظم أفعال الصلاة والخشوع والذل
ولا يكون ذلك إلا على الأرض الحقيقية التي هي التراب أو ما فرش عليها من حصى أو نحو ذلك وأما
السجود على ظهر آدمي فرجاءهم منه الكبر ولوصو قول مالك لا تسمى أصله من التراب أيضا فانهم فان
الساحد على ظهر إنسان كأنه يستعبد صاحب ذلك الظهر وذلك خارج عن سياق مقام العبودية الذي هو
الذل والانكسار لله رب العالمين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الإمام إذا أحدث في الصلاة تجار له الاستخفاف
وهو الجديد الراجح من مذهب الشافعى مع قوله في القديم بعدم الجواز فالأول يخفف والثاني مستند فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول مراعاة المصلحة للمؤمنين والتسبب في حصول كمال الاجر بكمال
الافتداء في الجمعة كلها أو بعضها وجه الثاني أنه حصل للمؤمنين الاجر بمجرد ادخالهم خلف الإمام في الجملة
واعتروا الإمام بعد فريضة لهم حصول كمال الاجر بالنسبة بحج وأعن الفعل أن شاء الله تعالى * ومن ذلك
قول الأئمة الأول بجمعة أنه لا يجوز تعدد الجمعة في بلد إلا إذا كثرت وأوسر اجتماعهم في مكان واحد كمالك
وأذا أقيمت في جامع أو قديم أو ليس للإمام أبي حنيفة في المثلثة تن ولكن قال أبو يوسف إذا كان البلد
جاسيا من أمة واحدة جعتين وإن كان لها جانب واحد فلا تجوز وعبارة الإمام أحمد إذا أعظم البلد أكثر
أهله كعبدة أجاز فيه جعتين وإن لم يكن لهم حاجة إلى أكثر من جمعة يحجز وقال الطحاوي يجوز تعدد
الجمعة في البلد الواحد بحسب الحاجة ولو أكثر من جعتين وقال داود والجمعة كسائر الصلوات يجوز لأهل
البلدان يصلونها في مساجدهم فالأول وما عطف عليه في تخفيف وقول داود يخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان وجه الأول أن امامة الجمعة من منصب الإمام الأعظم فكان الصحابة لا يصلون الجمعة إلا خلفه

بأقل ويجزم بيع المربون وهو أن يشتري السلعة يدفع اليه درهمها ليكون من الثمن إن رضي السلعة أو ألقاها وجبة ويتبعهم

وقال أحد الأئمة بأمر ذلك هو يجوز بيع الميتة عند الشافعي مع الكراهة وهو أن يبيع مسدعة ١٧٥ بشئ إلى أجل ثم يشتريها من بشر غير من بشرتها

تقديراً بأقل من ذلك الثمن
وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
لا يجوز ذلك بخلاف ما نقل
باعتها المشتري لغير بائعه ثم
اشترى به بعد ذلك بائعه فأنه

يجوز وينتق الخلاف

﴿فصل﴾ ويحرم التسعير
عند أبي حنيفة والشافعي
وعن مالك أنه قال إذا خالف
واحد من أهل السوق بزيادة
أو نقصان يقال له أمان
تبيع بسعر أهل السوق
أو تنزل عنهم فإن سعر
السلطان على الناس فباع
الرجل مثاه وهو لا يرد
ببعض ذلك كان مكرهاً وقال
أبو حنيفة كراه السلطان

بيع حبة البيع أو كراه غيره
دعني ﴿فصل﴾ والاحتكار
في الأقوات حرام بالاتفاق

وهو أن يشتاع طعاماً في الغلاء
ويحسب ليزداد غنماً وتفخوا

على أنه لا يجوز بيع الكائين
بالكائين وهو الدين بالدين

وغن السكب خبيث وكره
مالك بيعه مع الجواز فإن بيع

لم يفسخ البيع عنده على
كاتب أسكن الانتفاع به

وهذا قال أبو حنيفة وقال
الشافعي لا يجوز أسلا ولا

قيمة له أن يقتل أو تلف به
قال أحد

﴿باب اختلاف المتبايعين
وهلاك المبيع﴾

إذا حصل الاختلاف بين
المتبايعين في قدر الثمن ولا

بينهما في الاتفاق والأصح
من مذهب الشافعي أنه يبيد البيع

بذلك هو يجوز بيع الميتة عند الشافعي مع الكراهة وهو أن يبيع مسدعة ١٧٥ بشئ إلى أجل ثم يشتريها من بشر غير من بشرتها
وتدعيهم الخلفاء الراشدين على ذلك فكان كل من جمع قوماً في مسجد آخر خلاف المسجد الذي فيه الإمام
الأعظم يوثق الناس به ويقولون أن فلان ينافر عن الإمامة فكان يتوالى من ذلك قتل كثير من الأئمة هذا
السبب الأعذر رضي به الإمام الأعظم كثر من محددين جسم أهل البلد في ذهاب قول الأئمة أنه لا يجوز
تعدد الجمعة في البلد الواحد إلا إذا عسر اجتماعهم في مكان واحد فطلعت الجمعة الثانية قبل ثلاث الصلوات وكان
ذلك نظراً للفتنة وقد كتب الإمام عمر بن الخطاب إلى بعض عماله أقموا الجمعة في مساجدكم كما كان يوم
الجمعة فاجتمعوا بكم خلف إمام واحد اه فلما ذهب هذا المعنى الذي هو خوف الفتنة تعدد الجمعة
جاءوا للتعدد على الأصل في إقامة الجمعة لعل ذلك مرادوا ويقولون إن الجمعة كسائر الصلوات ويؤيده على
الناس بالتعدد في سائر الأمصار من غير ما بلغه في التفتيش عن سبب ذلك ولعله مراد الشارع ولو كان التعدد
منهيًا عنه لا يجوز فعله بحال ورد ذلك ولو في حديث واحد فلماذا نفذت هذه الشارع صلى الله عليه وسلم في
التسهيل على أمتي جواز التعدد في سائر الأمصار حيث كان أسهل عليهم من الجمع في مكان واحد فانهم
﴿فإن قلت﴾ فلو جاز أعاد بعض الشافعية الجمعة فظهر إبعاد السلام من الجمعة مع أن الله تعالى لم يرض
يوم الجمعة صلاة الظهر والجمعة فلا ترضي الظهر إلا عند العجز عن تحصيل سواها الجمعة مثلاً
﴿فالجواب﴾ أن جملة الاحتياط والخروج من شبهة منع الأئمة التعدد قطع النظر عما ذكرناه من
خوف الفتنة أو خوف وقوع التعدد بغير حاجة كما هو مشاهد في أكثر مساجد مصر وغيره فافهموا العمان
الذين يقررون على قبول الاموات أو الأوباب فلا يفسخون ويصلون بالناس الجمعة ممن غير نكير مع أن
مذهب الأئمة يقتضي أن جواز التعدد مشروط بالحاجة فكان مذهبنا يظهر في غاية الاحتياط وإن كانت
الجمعة صحيحة على مذهب داود فانهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن الجمعة إذا كانت وصلاً لم يظهر
تكون فرداً مع قول الشافعي وأحمد جواز صلاتها جماعة فالأول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني أن القاعدة أن المسرو لا يسقط بالمعسر وقد تقرر حصول الجمعة وتيسر
الجماعة في الظهر فلا يمنع من فعلها جماعة على الأصل في مشروط عيادة الجماعة ووجه الأول التفتيش على
الناس إذا جوب الجماعة في الجمعة مشروط بصلاتها جماعة فلما كانت مخفف في بدلها بصلاته فرداً والله
تعالى أعلم

﴿باب صلاة العبدین﴾

اتفق الأئمة على أن صلاة العبدين مشروعة وعلى وجوب تكبيره لأحرام أو لهما على مشروط بعينين البدين
مع التكبيرات كلها الأخرى رواية عن مالك وكذلك اتفقوا على أن التكبير سنة في حق المحرم وغيره من لف
الجماعات هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة أحدي وابنه
أن صلاة العبدين واجبة على الأعمان كالجمعة مع قول مالك والشافعي أنهم استوعبوا قول أحد أن صلاة
العبدين فرض على الكفاية فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد في جمع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول عدم التصريح من الشارع بحكمه هاتين العلاتين فاحتاط الإمام أبو حنيفة وجعلهما
فرض عين مع كونهما ليس فيهما كبر مشقة لكونهما بغير إعلان في الأئمة فروا أحده فلا يفرض بينهما وبين
الجمعة في الصلوة وقامتا مارككتان بخطبتين فظهر ما رسول الله صلى الله عليه وسلم في جماعته وجه الثاني الأخذ
بالتوسعة على الناس مع العمل بحديث الذين يسمون الأمراء والنزلة في يومهم أكثر وأعم من الجمعة من حيث
أن المدد فيها يتألم من حضراتهم جامع الجماعة فمن لم يحضر بخلاف الجمعة فإن المدد خاص عن يحضر إلا أن
تختلف عنها بعدد ووجه قول أحد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فظهر ما جماعته وأكثر كثر الناس على
عدم الحضور وفي صلاتها فكانت أشبه بفرض الكفاية وكان من حضر بين يدي الله تعالى فيها كالمشتاق لمن
لم يحضر فحصل له الفضل بعد من شفع فيهم ولذلك قال العلماء أنه أفضل من فرض العين لكونه أسقطاً

من مذهب الشافعي أنه يبيد البيع البائع وقال أبو حنيفة يبدأ بين المشتري فإن كان المبيع هالكاً اختلفا في قدره ثم غاب عنه والشافعي

وفتح البع ورجع حصة البع ان كان ١٧٦ متقوما وان كان مثليا وجب على المشتري مثله وهذا احدى الروايتين عن اجدواحدى

الروايات من مالك وقال أبو حنيفة لا تخالفهم هلاك المبيع ويكون القول قول المشتري ويروى ذلك عن اجدوا مالك وقال زفر أبو ثور القول قول المشتري بكل حال وعن الشعبي وابن سريج ان القول قول البائع واختلاف ورثتهما كاختلافهما وقال أبو حنيفة ان كان المبيع في يد وارث البائع تخالفوا كان في يدوارث المشتري فاقول قوله معنيته (فصل) وان اختلف المتبايعان في شرط الاصل أو قدره أو في شرط اختيار أو قدره أو في شرط الرهن والتمان بالمال أو بالهبة تخالفاعد الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة وأجل تخالف في هذه الشرائط والقول قول من ينهها (فصل) واذا باعه عبداً بمن في النمة ثم اختلفا فقال البائع لا أسلم المبيع حتى أقبض الثمن وقال المشتري في الثمن منه فلما اتفق أقول نعمها جبر البائع على تسليم المبيع ثم جبر المشتري على تسليم الثمن وفي قول يغير المشتري وفي قول لا يجبر في سلم أكبر صاحبه وفي قول يجبر وقال أبو حنيفة ومالك يغير المشتري أولاً (فصل) واذا تلف المبيع قبل القبض بآفة سبابة انفسح المبيع عند

المخرج عن صاحبه وعن غيره فانهم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجدوا من شرائط صلاة العبد من العدد والاسنة طان واذا انما في احدى الروايتين عن اجدوا في الجمعة وزاد أبو حنيفة وأنت تقام في مصرم قول مالك والشافعي ان ذلك كله ليس بشرط واجاز اصلاحه ما فرادى من شأنه من الرجال والنساء فالاول مستند والثاني مخفف فرجع الامر الى المتيقن الميزان ووجه الاول ما تقدم انهم من كونهم يشاهدون صلاة الجمعة في الخطبتين والركعتين وعظم موكهما بالنسبة لبقية الصلوات ووجه الثاني اتباع ظاهر كلام الشارع من حيث انه جعل أيام العبد أيام أكل وشرب وذو كرفته وفي رواية وبما أي جماع فلما خفف الشارع في يومه ما في قول ما ذكره يوم الجمعة كان حضوره واجباً لا واجباً أيضاً فالقول ان القيامة تقوم يوم الجمعة فأحاط بالاعتقار يكون على الدين والاعيان في ذلك اليوم من العصابة الظاهر من على الحق في ذلك اليوم باعجاب الحضور عليهم في الجمعة والاقبال على العبادة للتأقوم القيامة عليهم وهم غافلون أو كلهم وشربهم وغير ذلك بخلاف العبد بل رد ان القيامة تقوم فيه ومن الحكم في جواز العبد من فرادى زيادة التوسعة على العبد بعدم وجوبه بطله بامام لا بفعله لا بعدد كنه فانهم ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يستحب أن يكبر بعد تكبيرة الاحرام ثلاث تكبيرات في الاولى وخمس في الثانية ثمع قول مالك وأجدوا بكبر ست في الاولى وخمس في الثانية ثمع قول الشافعي بكبر سبع في الاولى وخمس في الثانية ثم قال الشافعي وأجدوا يستحب الله كبر بين تكبيري تن وقال أبو حنيفة ومالك انه يوالي بين التكبيرات تسعة اقل تخفف في عدد التكبيرات والثاني في تخفيف الثالث لله شديد ومن قال يوالي التكبيرات تخفف ومن قال يستحب الله كبر بينهما تسعة فرجع الامر الى المتيقن الميزان ووجهه التفاوت في عدد التكبيرات ظاهر لان كل امام تبع ما رسل اليه من الشارع أو الصحابة وأما وجه من قال يوالي التكبيرات فلانه هو المتبادر الى الفهم من كلام الشارع وهو خاص بالا كابر الذين يقدرون على تحمل ثقلان الحق تعالى بقية نوال الكبرياء على قلوبهم وأما وجه من قال يستحب الله كبر بين التكبيرات فهو لكون الاشتغال بانواع الذكوع التكبير فيه تقتضي على غالب الناس ان غلبهم لا يشعرون على تحمل ثقلان الكبرياء والعظمة على قلوبهم فكان القاء الذهن الى معنى التسبيح والتحميد والتوحيد مع التكبير كالتقوى للعبد على تحمل ثقلان العظمة والكبرياء فانهم ومن يستحب على الخلق صرحه الله وقول انما شرط العلماء الجماعة في الجمعة دون العبد لان تحمل الحق تعالى صلاة الجمعة اشد من تحمله في صلاة العبد لذلك كانت الجماعة في الجمعة فرض عين وفي العبد من سنة ووضح ذلك ان الجمعة لو شرعت فرادى لكانت ابدان المسلمين من شدة الهيبة والعظمة التي تجلت لقلوبهم فكان في مشروعية اجتماعهم لاعتناءهم بآدابهم من شدة الهيبة (فان قال قائل) ان الجزاء البشري الذي في كل عبد هو جود فلما اكتسبه بالاستئناس بجمعه (قلنا) الجزاء الذي لا يحصل به استئناس بخدمته العبد على تحمل الثقل الذي كره من غير دخول من افعال الصلاة وأفعالها فالحاصل يحصل به المعنى الذي كره وجعلناه كالعدم وشرعنا له الجماعة الحارسة عنه اه وتقدم في باب صلاة الجماعة ان مشروعية الجماعة فيها راحة الخلق (فان قال قائل) فلم كانت الجماعة الحاضرة وفي العبد أكثر من جماعة في الجمعة (فالجواب) انما كان جماعة العبد أكثر لجماعتهم بشهود أكثرهم من عبود تلك العظمة التي تجلت لقلوبهم ليكمل سرورهم يوم العيد ولولا شهود تلك التكرار لانبسطوا يوم العبد فكان عدم ثقل الثقل عليهم كم كثرهم هو سبب كمال سرورهم في يوم العبد فانهم ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يقدم التكبير على القراءة في الركعتين وهو احدى الروايتين عن اجدوا في ابي حنيفة وأجدوا في الرواية الاخرى انه يقرأ بين القراءة في الركعتين في الاولى قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة فالاول تخفف والثاني تشديد ووجه الاول وهو ان الصغار ان القراءة بعد مشاهدة كبرياء الحق جل وعلا أقوى على الحضور مع الله تعالى وأعون على فهم كلامه ووجه جعل التكبير بعد القراءة في الركعة الثانية كون الاكابر يزدادون

أبي حنيفة والشافعي وقال مالكوا اجدوا ان يمكن المبيع مكيلا ولا موزون ولا معدود انهم من ضمان المشتري واذا تعظيما

أنته أجنبي فلما شافى أقوال أصحابها أن البيع لا ينفسخ بل يقدر المشتري بين أن يعجز ١٧٧ وبغير المشتري أو ينفسخ وبغير البيع

الاجنبى وهذا قول أبي حنيفة وأحدوهو الرابع من مذهب مالك فان أنتهه البائع انفسخ كالاتفة عند أبي حنيفة ومالك والشافعى وقال أبو حنيفة لا ينفسخ بل على البائع قيمته وان كان متعلما فله ولو كان المبيع غرة على شجرة فقلبت بعد الخطة فقال أبو حنيفة التالف من ضمان المشتري وهو الواجب من قول الشافعى وقال مالك ان كان التالف أكمل من الثالث فهو من ضمان المشتري أو الثالث فإزاد فن ضمان البائع وقال أحدان تلب بأمر ساجى كان من ضمان البائع أو تلب أو سرق فن ضمان المشتري

• (كتاب السلم والقراض) •
اتفق الآفة على جواز السلم المؤجل وهو السابوعلى أنه يصح بشرط ستة أن يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار معلوم وأجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال يؤاد أبو حنيفة شرطا سابعوهو تسمية مكان التسليم اذا كان للجهة مؤونة وهذا السابع لازم عند باقي الآفة وليس بشرط

• (فصل) • واتفقوا على جواز السلم في المكليات والموزنات والمنزوعات التي تضبط بالوصف واختلفوا على جوازها في المعفودات

تمت على الحق تعالى بلاوة كلامه فكان تقدم الثلاثة أو عونه - ثم على تحصيل تجلي كبرياءه تعالى على قلوبهم عكس الأصغر فإن العظمة تطرق قلوبهم أو لا تطرق إلى الله تعالى عليهم - الحجاب رجعهم ثلاثا وبوامن مشاهدة كبرياءه وعظمته كجوههم ورفيق المعارفين الذين صلوا الله - صلاة الحقيقة - ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من فاتته صلاة العيد مع الامام لا يقضيهما مع قول أحدوهو الشافعى في أحد قوليهما انها تقضى فرادى فالاول يخفف والثاني فيتمتعين من جهة كونها فرادى وتشددين من جهة القضاء فراجع الامارى مرتبى الميزان ووجه الاول أن ما فاتته من الفضل مع الامام لا يرجع بالقضاء ووجه الثاني أن سلاتها جماعة ثانيا مرتبة مشقة على الامام والمأمومين مع عدم ورود نص في قضائهما بالخصوص وبأضافان صلاتها فرادى تغمر على ما فات العبد من الامداد الالهية التي تحصل له لو كان صلى مع الامام فانه يراد أن يحضر مع ربه في الصلاة منفردا كما كان مع الامام فلا يصح له ذلك فكانت صلاته فرادى تنبه على عدم ما فاتته من الاجر والثواب لم يزم على الحصر على حضوره مع الامام في الاعادة المستقلة فانهم • ومن ذلك قول الشافعى انه يقضيهما ركعتين كصلاة الامام مع قول أحداه يقضيهما ركعتين أو أربع ركعتين وهذا ما رواه في المتأخرة عند تحقيق أصحابه والرواية الاخرى عنه انه يغبر بين قضائهما ركعتين أو أربع ركعتين والثاني مشدد ووجه الاول بما كذا القضاء للإدعاء في ذلك على الاصل فيه ووجه الثاني قياس صلاة العيد على صلاة الجمعة فان الخطبة فيها بدل عن كل ركعتين فلما فاتته الصلاة او خطبتيه مع الامام كان من الاحتياط فعلها أربع ركعاتين فافادها ركعتين فقطما صحت ولكن فاته الاحتياط وقد تقدم في صلاة الجمعة أن الشارع اذا فعل أمر أو لم يبين لناهل هو واجب أو مندوب فن الادب فعلناه على وجه التأسي به صلى الله عليه وسلم بقطع النظر عن الجزم به وجوبه أو نوبه وصلاة العبد من ذلك متأمل • ومن ذلك قول الآفة ان فعلها بالصبر يظهر البلد أفضل من فعلها في المسجد مع قول الشافعية بان فعلها في المسجد أفضل اذا كان وادها فالاول مشدد بالخروج الى الصبراء وفيه تخفيف بالنظر لعدم حصر النفوس في المسجد وهو خاص بالاصغر والثاني يخفف وهو خاص بالكبر وذلك لان الاصغر لا يشدرون على حصر نفوسهم في المسجد يوم العيد اثبة لانه يوم ينشأ كل وتعالى شهوات اباحها الشارع فيه فكان سلامه لا يهدف القضاء أو فوجهم وإنما لا كارتهم يرون مكتمهم بين يدي الله في بيته أوسع مما بين السماء والارض وقد قالوا • سم الخطاط مع الاحباب يدان • فانهم • ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز التفتل قبل صلاة العيد وأما بعد هافصو زولم يفرق بين المصلى وغيره ولا بين الامام وغيره مع قول مالك انه اذا فعلها في المصلى فلا يتنفل قبلها ولا بعد هافصو الامام والمأموم عنه في المسجد وابتان ومع قول الشافعى بانه يتنفل قبلها بعد هافصو المسجد وغيره الا الامام فانه اذا ظهر للناس لم يصل قبلها ومع قول أحد لا يتنفل قبل صلاة العبد ولا بعد هافصا فالاول مشدد والثاني فيه تشديد من حيثان فيه واثنين والثالث فيه تخفيف والرابع يخفف بالترك فراجع الامارى مرتبى الميزان ووجه الاول عدم دور ونص عن الشارع على جواز التفتل قبلها وكل محل ليس عليه أمر الشارع فهو مردود غير مقبول الاما استثنى من الامور التي تشهد لها الشريعة بعدم خروجهان عوماتها ووضح ذلك أن الشارع هو الدليل لنافي جميع أمور وانما ذكر شيء لم يثبت عنه فله فهو محتوم عنه على الاصل في قواعد الشريعة فلو لم يشرع الشارع أن الله تعالى أذن لاحد في التفتل قبل صلاة العبد لا تخبرنا بذلك وكان هو فعله ولم يسلطنا عنه تنفل قبل صلاة العبد وانما اباح أبو حنيفة التفتل بعد صلاة العبد ليكون العلة التي كانت قبل الصلاة زالت وهي الهيئة العظيمة الالهية التي تجعل للعبد قبل صلاة العبد بخلاف الامر بعد الصلاة فانه حصل للعبد الايمان بسماع الخطبة فتشدد على أن يتنفل بعد هافصو جعل الاذن بالوقوف بين يديه تعالى في ضمنه الاذن له بان يتنفل بعد الصلاة قبل الخطبة ووجه قول مالك انه لا يتنفل في الصبراء قبلها ولا بعد هافصا التخفيف على غالب الناس فان الامام ما صلى بهم في الصبراء الامدادوا لقلوبهم مما كان يحصل لهم من الحصر صلاتهم في المسجد فلو أمروا بالتفتل في الصبراء

كأمران والطبخ فقال أبو حنيفة لا يجوز ١٧٨ السلم فيه لا وزلا ولا همدوا قال مالك يجوز ما قلنا وقال الشافعي يجوز وزلا ومن أحد

روايتان أشهرهما الجواز
مطابقا همدوا وقال أحمد
أمله الكبير لا يجوز السلم
فيوزنا وما أسله الوزن
لا يجوز السلم فيه كذا يجوز
السلم الأول وما جاز
الشافعي وقال أبو حنيفة
ومالك وأحمد لا يجوز السلم
حالا ولا يد فيه من أجل ولو
أبانا يسيرة (فصل)
وجوز السلم في الحيوان من
الزبيق والهاشم والطيور
وكذلك فرضه لا الجارية
التي يعمل لامترض وطواها
عند الشافعي ومالك وأحمد
وجوزها للصائبة والتابعين
وقال أبو حنيفة لا يصح السلم
في الحيوان ولا اقتضاه
وقال المسزني وابن جرير
الطبري يجوز فرض الصائبة
الروافعي زاهم مترض
وطوئن (فصل) ويجوز
هذه مالك البيع إلى المصداق
والجسد والسيور
والهجران ونصف النصارى
وقال أبو حنيفة والشافعي
لا يجوز وهو أظهر الروايتين
عن أحمد ويجوز السلم في
الهم عند الثلاثة ومنع منه
أبو حنيفة ويجوز السلم
في النحر عند أبي حنيفة
والشافعي وأجاز مالك وقال
أحمد يجوز السلم في النحر
وفيما سته النار (فصل)
يجوز السلم في المذموم حين
عقد السلم منه مالك
والشافعي وأحمد إذا غلب

على الغلب وجوده عند مالك وقال أبو حنيفة لا يجوز إلا أن يكون موجودا من حين العقد إلى الجواز لا يجوز السلم في الجواز قال

أجل آخر (فصل) * وإذا كان ثلاثين ١٨٠ دين على أخرم جهم تبع أو قرض فاحله مدخله له عند مالك أن يرجع فيه ويلزمه

وألقه تعالى أعلم

(باب صلاة الكسوفين)

اتفقوا على أن الصلاة لكسوف الشمس سنة مؤكدة زاد الشافعي وأحمد في جماعة هذا ما وجدته من مسائل الاختلاف في هذا الباب * وأما ما اختلفوا فيه فنقول ذلك بمالك والشافعي وأحمد أن السنتي صلاة الكسوفين أن تصلي ركعتين في كل ركعة قدامان وقراءتان وركوعان وسجودان مع قول أبي حنيفة أنهم اتصل ركعتين كصلاة الصبح فالأول مشدود والثاني مخفف فرجع الأمر إلى ما رتب الميزان وجهه الأول مع ما يترى بأذى الخشوع لله تعالى بتكرار هذه الأركان لشدة الخوف الذي حصل للأعداء من الكسوف فيرى عما شئت الهيئة على قلوبهم فلم يحصل لهم مراعاة كل الخشوع ومع الله تعالى والخشوع له في أول كل ركوع أو سجود ليكونهم ماضين في محل القرب وأضاف لما ورد من تشبيه النبي الآخر وفي الركعة به ما كان الكسوف

(كتاب الزهني)

الزهني ما في الخبر والسرور عند كافة الفقهاء وقال داود هو مختص بالسرور وعند الزهني لم يرم القبول وإن لم يقبض عند مالك ولكنه يجرى به الزهني على التام وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد شرط صحة الزهني القبض فبالزهر الزهني لا يقبضه ورهن الشائع مطلقا جائز سواء كان مما يقسم كعقار أولا كعبد وقال أبو حنيفة لا يصح رهن الشائع واستدامة الزهني عند المهرتين ليست بشرط عند الشافعي وهي شرط عند أبي حنيفة ومالك فخرج الزهني من رهن من يد المهرتين على أي وجه كان بطل الزهني الآن أباح حنيفة يقولون عاد إلى الزهني بوجوه أو عارية لم يطل (فصل) * وإذا زهر جدا ثم اعتقه فارجع الأقوال عند الشافعي أنه ينفذ من المورس ويلزمه قيمته يوم هتته وإنما كان معسرالم ينفذ وهذا المشهور وعن مالك وقال مالك أيضا أن

طراه مال أو قضى المهرتين عليه نفذ العتيق وقال أبو حنيفة يقتضى في اليسار والأعزاز ويسعى المبداء المرون في قيمته قول

للمرتبة في صريفة وقال أحد بغضه على كل حال * (فصل) * وأذا رهن شيئا بمائة ١٨١ ثم أقرضه مائة أخرى وأرداه في الرهن

قول أبي حنيفة ومالك بعدم استحباب الجماعة في صلاة الكسوف يصل كل واحد لنفسه مع قول الشافعي وأحد أنه استحباب جاءه ككسوف الشمس فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى المرتبة الميزان ووجه الاول أن التجلي الالهي ينقل في كسوف الليل وتعلم الهيئة فيه على القلوب تخفف عنهم بعدم ارتباطهم بامام يراهم أفعاله فهو خاص بالاصاغر ووجه الثاني أن الكابرو بما يقدر ون على مراعاة أعمالهم مع قيام تلك العظمة والهيئة في قلوبهم لتقوى قلوب بعضهم ببعض واستمدادهم من بعضهم فكانت الجماعة في حقهم أولى بوجوه وأفضل الجماعة مكان الجهر بالقرأة اضافي حقهم أولى بخلاف الاصاغر ينقل عليهم النطاق كما ينظرهم لا يخلو وكان الثوري ومحمد بن الحسن يقولان هم مع الامام ان صلاها جاءه فصلاها معه والاصاغر اراى * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان غير الكسوف من الايات لا يسن له صلاة كالزلازل والصواعق والظلمة في النهار مع قول أحد أنه يصل لكل آية في الجماعة ومع قول الشافعي انه يصل فرادى وعليه العمل وقد فعل في الامام على رضى الله عنه في زلزلة فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني القياس على الكسوف بجماع انهم امن جملة ما يخوف الله تعالى به عباده ويذكرهم باحوال يوم القيامة والله تعالى اعلم

(باب صلاة الاستسقاء)

اتفقوا على ان الاستسقاء مسنون وعلى انهم اذا ضرروا وبالطرق فالتسأل الله رفعه هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتباع واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الائمة الثلاثة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن انه يستحب صلاة الاستسقاء في جماعة مع قول أبي حنيفة انه لا يسن لها صلاة بل يخرج الامام بدعوته فان صلى الناس وحدا فاعلام فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني كون الجماعة والضرر وقد عمت الناس كاهم فصار كل واحد مضطرا الى الله تعالى سائلا ازالة الضرر ربه بكل شريعة فيه فلا يحتاج الى استدعاء في التوجه من غيره مع عدم بلوغ نص في ذلك الى قاله أوهو في من يتقوى به عنهم باستمدادهم من بعض * ومن ذلك قول الشافعي وأحد ان صلاة الاستسقاء صلاة العبد فيجوز بالقرأة فيها مع قول مالك انهم عاز كتمان كسائر الصلوات انه يجزى فيها بالقرأة ان كان الوقت وقت صلاة جهرية فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف ووجهها طاهر * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحد في أشهر روايته يستحب باختيار خطيب للاستسقاء وتكون بعد الصلاة مع قول أبي حنيفة وأحد في الرواية الثانية المنصوص عليها انه لا يختبأ لها ولا يدعو دعاء واستغفار فالاول فيه تشديد والرواية الاولى لا حد مشددة بالخطيبين وقول أبي حنيفة وأحد في الرواية الثانية مخفف فرجع الامر الى المرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وكذا الثاني وهو خاص بالاصاغر من أهل الجبال لانهم هم الذين يحتاجون الى خطبة ووجه الثاني لتلطيف طاعتهم ويرفحهم بقدر ما الله تعالى يقول يا قيس قرا حجة للزيادة بخلاف الاكابر لا يحتاجون الى مثل ذلك لقوة استمدادهم وهو قول أبي حنيفة وأحد في الرواية الثانية بان خطيب خاطب الاكابر من العلماء فانما ذلك لاجاب ان كان عندهم أو بعد الاصاغر الحاضر من مع الاكابر فاقم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يستحب تنويع الرواية في الخطبة الثانية للامام والمأموم مع قول أبي حنيفة انه لا يستحب ومع قول أبي يوسف ان ذلك شرع للامام دون المأمومين فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد على الامام فرجع الامر الى المرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع والتنازل وهو خاص بالاصاغر الذين لم يطلعهم الله تعالى على ما قدره لهم وقسمه من نزول المياه في تلك السنة أعزهم ووجه الثاني ان الاكابر لا يحتاجون الى التنازل بقوله بل الرءاء لان الله تعالى قد أعلمهم من طريق الكشف على ما قدر وقسمه لهم من نزول المياه أو عدمه فان حول الامام للاكابر يتبعه على ذلك فانما ذلك لسعة الاطلاق فقد يرجع الحق تعالى عما كان اطلع الاكابر عليه ووجهه قول أبي يوسف ان كل الامام مجموعا يتنازل وان كان الراهن بخلاف كونه في المرتبة فانه يضمن وقال الشافعي واحد تكون الحجة هذه من ضمان الراهن مطلقا الا ان يتعدى المرتبة فان يده

أما وإذا باع العدل الرهن وقبض ١٨٢ الزهن الثمن ثم خرج البيع مستحقا فلا عهدة على المدين عند المال وأخذ المستحق المبيع من

يد المشتري ويرجع المشتري
بالثمن على موكل العدل
في البيع وهو الرهن لانه
بسمه وقال القاضي عبيد
الوهاب المال على لأضمان
عندنا على الركن ولا على
الوصى ولا على الاب فيما
بيعه من مال ولد وهوذا قول
الثانوي وأحد هؤلاء أبو
حنيفة العهدة على العدل
يغرم المشتري ثم يرجع
على موكله وكذا يقول
في الاب والوصى ووافق
مالك في الحكم وأمين
الحاكم فيقول لاهمة
عليها ولكن الرجوع على
من باع عليه ان كان مغلسا
أو شيئا (فصل) وإذا
قال رهن بدينار
عندك على أن تقرضني ألف
درهم أو تبيعني هذا الثوب
اليوم أو قد اصدق الرهن
وان تقدم وجوب الحق
فان أقرضته الدراهم أو باعه
الثوب فالرهن لازم يجب
تسليمه اليه عند أبي حنيفة
ومالك وقال الشافعي وأحد
القضض والبيع يقضى
والرهن لا يبيع (فصل)
والمعصوب مضمون ضمان
غصب فالرهن مال كعند
الفاص من غير قبضه صار
مضمونا ضمانا من رهن
ضمنان النصب عند مالك
وأبي حنيفة وقال الشافعي
وأحد يتقرضمان النصب
ولا يلزم الرهن مالم يرض زمن
المكان قبضه (فصل)

من أهل الكشف فهو لأجل التفاؤل بمن هو محب من المأمومين فانهم والله تعالى أعلم
(كتاب الجنائز) *

أجمع العلماء على استحباب الاكثار من ذكر الموت وعلى ان الوصية مستحبة سال العبد لكل من له مال أو عنده
لا عدل مال وعلى تأكد هاتفي المرض وعلى انه اذا تبين الموت وجه الميت للقبلة واتفق الاثمة الاربعة على انه يجوز
الميت من رأس ما به مقدما ذلك على الدين وقال طائوس ان كان ماله كثير فبن رأس المال والا فبن ثلثه واتفقوا
على ان غسل الميت فريض كفاية وعلى ان للزوجة ان تغسل زوجها وعلى ان السقط اذا لم يبلغ أو بمة أشهر
لا يغسل ولا يصلى عليه وعلى انه اذا استعمل وبكى يكون حكمه حكم الكبير وعن سعيد بن جبير انه لا يصلى على
الصبي مالم يبلغ وأجمعوا على انه ان مات غير محتون لا يحتجب بل يترك له على حاله وعلى ان الشهيد الذي مات في
قتال السكندر لا يغسل وعلى ان النساء تغسل ويصلى عليهن واتفقوا على ان الواجب من القبل ما تحصل
به العلم او ان يكون العدل وتراوان يكون نديا بسدر وفي الأخيرة كافر وعلى ان تكفين الميت واجب
مقدم على الدين والورثة وان كان دخلا في مونة التعيين زكاهم واتفقوا على ان المحرم لا يطيب ولا يلبس الخيط
ولا يتعمد رأسه الا في رواية لا يحنف ان اخرجه يعل بموته ففعل به ما يفعل بجميع الموت واتفقوا
على ان الصلاة على الجنازة في المسجد حاضرة وانما اختلفوا في الكراهة وعدها واتفق الاثمة الاربعة على
اشتراط العلم او قدوة من العرو في صلاة الجنائز وعلى ان تكبير الجنائز أربع وعلى ان قائل نفسه
يصلى عليه وانما اختلف في صلاة الامام عليه يعني الاعظام واتفقوا على ان جل الميت بروا كرام واتفقوا على
انه لا يجوز حفر قبر الميت ليدفن عنده آخر الا اذا مضى على الميت زمان يلى في مثله وبسبر رميا فخير حينئذ
وكان عمر بن عبد العزيز يقول اذا مضى على الميت حول فارزعه والموضع واتفقوا على ان الدفن في التابوت
لا يسيب واتفقوا على استحباب التز به لاهل الميت وأجمعوا على استحباب اللبن والنصب في القبر وعلى
كراهة الاجر والنصب واتفقوا على ان السنة العدوان الشئ ليس بسنة واتفقوا على ان الاستغفار للميت
والدعاء له والصدقة والعق والحج عنه ينفعه واتفقوا على ان من دفن بغير صلاة عليه صلى به قبره وعلى عدم
كراهة الدفن ليلا والله تعالى أعلم فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع واتفق الاثمة الاربعة وأما ما اختلفوا
فيه من ذلك قول مالك والشافعي وأحد في ربح وبيعهما ان لا يبيع بالموت مع قول أبي حنيفة انه
يبيع بالموت واذا غسل طهره وقول الشافعي وأحد في ربحها والآخر بين فالول لمخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبي الميزان وهو وجه الاول ان الله تعالى قال ولقد كرمنا بني آدم وقضيت النكاح انهم
لا يحكم بجماعتهم بعد الموت وفي الحديث ان المسلم لا يبيع حيا ولا ميتا وجه الثاني ان الله وهو الذي كان
معاهم الجسد الا قدى لما خرج منهم ما نتجس على الاصل في الميتة وأجاب الاول بان الروح ما خرجت منه
حقبة وانما ضعف تدبير الله تعالى عالمها المولى فقط بدل من سؤال المنكر ونكير وعذاب في القبر وانعها
والاحسان للميت بذلك وهذا سرار يعرفها أهل الله لا سافر في كتاب فان المكاب يقع في بداهة وغير أهله
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان الافضل أن يغسل الميت مجردا عن القمص لكن مستورا وهو رقع
قول الشافعي وأحد ان الافضل أن يغسل في قميص والاولى عند الشافعي أن يكون تحت العباءة وقيل الاولى
أن يكون تحت سقف فالول مخفف من حيث عدم الباسه القمص والثاني مشدد في الباسه فرجع الامر الى
مرتبي الميزان وهو وجه الاول الاشارة الى أن ما كمال الناس الى القبر دخن الدنيا اذا ما تفرغوا عنهم ليعتبر
غيرهم من الاحياء فان القبر اذا ظهر في حصول الاعتبار وايضا فلتتمسه الربة النازلة من السماء كما أشار
اليه من قال انه لا يغسل تحت سقف وجه من قال انه يغسل في قميص الاتباع للجماعة في تسليمهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم في قميص فالاول خاص بالاصغر والثاني خاص بالكبر وجوه قول من قال يغسل تحت
سقف الاخذ بالاحتياط من أن ينزل عليه بسلام من السماء فربما مات مرصا في ذنب فكان السقف

المكان قبضه (فصل) * عندما كان المشتري الذي استحق المبيع من يد مرجع بالثمن على الرهن لانه على الزهن ذ يكون

دين المرتن في ذمة الرهن كالتوف الرهن وكذا عند أبي حنيفة الا انه يقول العدل يعني ١٨٣ ويرجع على المرتن وقال الشافعي يرجع

المشتري على الرهن لان
الرهن عليه يبيع لعل
المرتن من وكذا يقول مالك
وأبو حنيفة في التفاضل اذا
باع المالك كسب أو الوصي أو
الامير شيئا من التركة للقرماء
بما يلزمه وأخذوا الثمن ثم
استحق المبيع فان المشتري
عندهما يرجع على القرماء
ويكون دين القرماء في ذمة
غيرهم كما كان وبالباب كله
عند الشافعي واحد
والرجوع يكون عنده على
الرهن والمدين الذي يبيع
مناعه (فصل) * وإذا
شرط المشتري له ان يتردها
أو ضمنا ولم يعين الرهن ولا
الضمان فليس جائز عند
مالك وعلى المتابع ان يدفع
رهنه من مثله على مبلغ
ذلك الرهن وكذلك على
المتابع ان يأتي بضمين نفسه
وقال أبو حنيفة والشافعي
البيع والرهن باطلان وقال
المازني هذا غلط عند
الرهن فاعده للجهل وبالباع
جائز وللبائع اخذ الرهن شاء
أتم البيع بلا رهن وإن شاء
فقد باطلان الوثيقة

بجعل عنه شيئا من البلاء النازل عليه من باب توقف السبب على السبب فافهم * ومن ذلك قول الامتاع ان غسل
الميت بالماء البارد أولى الاضرورة كبريد شديدا وسخ مع قول أبي حنيفة ان الماء المعضن أولى بكل حال
فالاول يخفف والثاني مشدد من حيث تعطين الماء فخرج الامر الى مرتبة الميزان * وجه الاول التناول
بالنعيم فترى منتهى صلي الله عليه وسلم عن اتباع الحنازة بنار ووجه الثاني التناول برضا الميت بقضاء الله
تعالى عليه بدخول النار مثلا وقع هذا ما ظهر من الحكمة في هذا الوقت * ومن ذلك قول الامتاع الثلاثة
انه يجوز لزوج ان يفصل زوجته عن أبي حنيفة انه لا يجوز فالاول يخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان
ذلك مبنى على أحد القولين من أن الموت كالمالوف الرجعي ووجه الثاني مبنى على انه طلاق بان يكون مقرري
باب الرجعة واذ ماتت امرأته لا رجوع لها ولا غسلة تمت عند أبي حنيفة ومالك وعلى الراجم من مذهب الشافعي
وأحمد والرواية الاخرى عنها ان الغسل ينافي على يديه خرقه بغسلها وقال الرازي قد من غير غسل
ولا نعيم ووجه من قال انها تيمم ان السلامة مقدمة على الغسلة فغسل البدن من مس بدن من لا تغسل له مقدم
على جلبه الخفاة ليدفن ذلك الميت لاسماعه عند من يرى نجاسة الميت بالموت ووجه من قال انه ينافي خرقه على
يده العدل على تحصيل مصلحة الغسل والغسل ووجه من قال بدفن بحاله تعارض الامر بغسل الميت
والنهي عن من الاجنبي عنده فليغسله دليل في ترجيح أمر يغسله * ومن ذلك قول الامتاع الثلاثة انه يجوز
للمسلم تغسيل قبره الكافر مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول يخفف والثاني مشدد ووجه الاول الوفاء
بحق القربة الطائفة في الجلاء وان كان الغسل لا ينظف الكافر ووجه الثاني وجوب اظهار المسلم فاعده مقر به
الكافر اذا لم يات به ما يوجب حقه فكان في غسله له اظهار ميل وموالاته في الجلاء ولو صورة فالاول
خاص بالا كابر الدين لا يخاف عليهم الميل الى قريتهم الكافر ولا الحزن على فرقه الثاني خاص بالامام وقد
غسل عن بن أبي طالب والده باذن النبي صلى الله عليه وسلم * ومن ذلك قول الامتاع الثلاثة انه يستحب لغسل
أن يوضع الميت كالحي وبسوك أسنانه ويدخل أصبعه في مخبره ويغسلها مع قول أبي حنيفة ان ذلك
لا يستحب وكذلك قال الامتاع الثلاثة انه يستحب شق شعر رأس المرأة ثلاث شقوق ثم تليق خلفها اذا غسلت
مع قول أبي حنيفة ان الشعر يترك على حاله من غير شق الا قول ما بين مشدد ويخفف ووجه قول الامتاع في
المسئلة الاولى انه يوضأ الميت كالحي الى آخره مع الغسل كون الموت كالحديث الاضرورة ووجه قول أبي حنيفة
انه كالحديث الا كبري قد دخل عنده الاضروقة الا كبر والاول لا يقول بشاغلها ما هو الا حوط كما في باب
الغسل من الجنابة والسواك وتنظيف المخبر من غير ذلك في التداخل وعنده وكذلك القول في تصريح
العمية أو عدمه ووجه من قال ان شعر المرأة يضفر ثلاث شقوق القياس على الغسل وترا أو ما حكمه كونها تأتي
خلفها فلا يستر الشعر وجهها في وصول الرحمة في شدة وجهها اذا شعر من الامور التي تزال وتغفر
الجسم في الجلاء بخلاف بشرة الجلود كالفواكر اهة التام في الصلاة ثلاثا بحسب الشام الوجه من الرحمة التي
تواجه المسلى ووجه من قال بارتخاء الشعر من غير شق انه شرأول المسائب هو اظهار الحزن والنسدم
على ما فات تلك الميتة من الطاعات ونقصها من الصلوات أيام الحيض أو غيره ليعلم الله تعالى بها فيرجعها هذا
ما ظهر من حكمه ذلك والله اعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة الشافعي ان الحامل اذا ماتت وفي بطنها جنين
حي يثقب بطنها مع قول مالك في احديروا بتيوم أجدانه لا يشق فالاول مشدد من حيث حرمة الجنين والثاني
يخفف من جهة عدم الشق مشدد من جهة حرمة الميتة فخرج الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة ان السقط اذا ولد بعد أربعة أشهر وجد ما يدل على الحياة من عظام وحركة ورضاع غسلى وملى
عليه مع قول مالك كذلك الا في الحركة فانه اشترط أن تكون حركة عضوا طوليا يحس وتبين معها الحنازير
قول الشافعي في الجديده لا يسل عليه الا ان ظهرت أموات الحية وقال احدي يغسل ويصل عليه وأما الغسل
فقد اتفق الا ربعة على انه يغسل ووجه هذه الأقوال الظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح

قول المرتن مع عنه فاذا حلف وكان فيه الرهن ألفا للرهن بالخيار بين ان يعطيه ألفا أو يأخذ الرهن أو يترك الرهن المرتن وإن كانت القيمة

وأحد القول قول الزاهن
فما يذكره مع عبته فإذا
حلف دفع إلى المرتين ما حلف
عليه وأخذونه **(فصل)**
زيادة الزهن ونحوه إذا
كانت منفصلة كالولد أو الثمرة
والصوف والوبر وغير ذلك
تكون عند مالك ملكا
لأرهن ثم لو ولد يذبل في
الزهن دون غيره وقال أبو
حنيفة قال ياد معاذ قد دخل
في الزهن مسج: لاصل وقال
الشافعي جميع ذلك خارج
عن الزهن وقال أحمد هو
ملك للمرتين دون الزاهن
وقال بعض أصحاب الحديث
إن كان لأرهن هو الذي
ينفق على الزهن فالز يادته
أو المرتين فالز يادته
(فصل) * وانتلف
العلماء في الزهن هل هو
مضمون أم لا فذهب مالك
أن ما يظهر هلاكه كالحيوان
والعقار فهو غريم مضمون
على المرتين وبقول قوله
في تلفه مع عبته وما ينقضي
هلا كما كان قد والزوج فلا
يقبل قوله فيه إلا أن يصدقه
الزاهن واختلف قوله فيما
إذا طمست البينة بالهلاك
فروى ابن القاسم وغيره
أنه لا يضمن بأحد
دينه من الزاهن وروى
أشهب وسفيان بن مزيه
أنه مضمون بعبته قالت أو
كثرت فإن لأرهن شيء
من القيمة على مبلغ الحق أخذ من المرتين وقال أبو حنيفة الزهن على كل حال مضمون بأقل الأمرين من قيمة ومن الحق

قوله أنه لا يجب بنية الفاسل مع قول مالك بن نوح في الأول تخفف والثالث مشدود فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان وجه الأول أن المقصود من الفصل المتطابق هو حياطة بالدين وجه الثاني أن الفاسل نائب عن الميت
في هذا الظاهر ولولم كان الغلب فيها للنظامه نهى من جهة الأعمال الصالحة وقد قال صلى الله عليه وسلم إنما
الأعمال بالنيات فلا يكون عمل صالح إلا بدونه ومن ذلك قول أبي حنيفة وأصحاب الشافعي أنه إذا خرج من الميت
شيء بعد غيبه وجب الزهن فقط مع قول أحدائه يجب إعادة الفسول إن كان خارجا من الفرج فالاول تخفف
والثاني مشدود فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الثاني المباعدة في التظليل وهو قول الشافعي أيضا
لكون ذلك آخر عهد الدين والافتقار الأمر أن نعاله ما مسألة الحق فيكون عليه الوضوء فقط وجه الأول
معاملة الميت بالسهولة أدم تكليفه وبإزالة التجاسر والالتكاف **ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك**
أنه يكره تنقباب الميت وحقائق عاتيه وحفظ شار به بل شد مالك فقال **ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك**
الجديد وأحد أنه لا يضمن به حق غير المحرم في القديم المختار أنه مكر وهو نقل البيهقي أن ثمانية من
العبادة ككواكب يحقون شواربهم فالاول مشدود والثاني تخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
وجهه - ما ظاهر **ومن ذلك قول الشافعي في الإملاء** وأحدائه يجوز تغليب أطرافه مع قول أبي حنيفة
ومالك والشافعي في القديم لا يجوز فالاول تخفف والثاني مشدود وجه الأول أن ذلك من جهة النظام
المأمور بها البعد عما في الدين مع كونه لا يؤلم الميت وجه الثاني أن في ذلك تصرفا في بدن الميت صرح
الشارع به بأمر فكان تركه مقدما على فعله **ومن ذلك قول أبي حنيفة وأصحابه** أحدى وأبيه لا يضمن
على الشهيد مع قول مالك والشافعي أنه لا يضمن عليه لاستغنائه من شافع فالاول مشدود في الصلاة على الشهيد
والثاني تخفف فيها وجه الأول أنه لا يستغنى أحد عن زيادة الجرد بل صلاة العصابة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعلى الأطفال في عصره صلى الله عليه وسلم وبعده إلى عصرنا وأدليل الثاني تشجيع
الناس على الجهاد بترك الصلاة على الشهيد وهو يقول أحدهم كفى لأجاده حتى أقتل شهيدا أو يغفر الله تعالى
ذنوبي وأستغنى عن شافع شفع في وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على الشهداء ثارة وترك
الصلاة عليهم أخرى وهو محمول على حالين فكان إذا رأى عنده بعض الناس فتورا عن الجهاد أو جبنائه ترك
الصلاة على الشهداء تشجيعا لهم على الجهاد وإذا رأى عند الناس اقداما على عليهم زال ذلك المعنى الذي
ترك الصلاة عليهم لأجله **ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة** من رفضه تدابره هو في قتال المشركين أو تردى عن
فرسه أو أصابه سلاحه فإن في الحركة أنه يغسل ويصلى عليه مع قول الشافعي أنه لا يغسل ولا يصلى عليه فالاول
مشدود بعدم حصول الشهادة والثاني تخفف في حصولها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول أن
الشهيد من فاهوم قتله كافر بالبشارة أو بالسبب بخلاف من رفضه أو بقتله وجه الثاني قيام فصل العادة
أو السلاح مقام فعل الكافر من حيث أنهم لا يقتل من غير العلة مكرهان بايع الله تعالى على القتل في سبيله
أي طريقه وأنه لا يصر فيه عن ذلك صارف ولا رده عنه السوف والمثاق وهنأ أسرارها فهو أهل الله
لا تعارف كتاب **ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه** يجب أن يكون في كل غيلة شيء من السدوم قول مالك
والشافعي أن المسحب أن يكون في واحد من الفسولات - مدفقا فالاول مشدود والثاني تخفف فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان وجه استعمال السدوم ظاهر من حيث الاستعانة به في إزالة الوجع وأما الحكمة
الباطية فلا تذكروا المشافعي أن يعرف معنى نهى الشارع عن قطع شجرة **ومن ذلك قول مالك والشافعي**
وأحد المسحب أن يكفن في جمل في ثلاثة أبواب بعض وهي لفائف كلها مع قول أبي حنيفة أن المسحب
أزار ودها وأما المرأ المسحب فكيفه على خمسة أبواب تجسس ومتر وللفائف ومقتنق والخمسة تشدد
لحدنها عند الشافعي وأحد قال أبو حنيفة هذا هو الأفضل وإن أقصر على ثلاثة أبواب فيكون الظاهر فوق
لأنه من تحت الفسولات مال ليس للكنن حدوا على الواجب لميت فوجه هذه الأقوال ظاهر من حيث

المنى عليه فإذا كانت حجة ألف درهم والحق نجسائة حتى ذلك الحق ولم يضمن الزيادة يكون ١٨٥ ثلاثة من ضمان الزهن وإن كان

العادة وأما في جميعها من حيث الحكمة الباطنة فلا بد كرا المساهمة ومن ذلك قول الشافعي وأحد بكره
تكفين الرأى المصغر والمزفر والخبر مع قول أبي حنيفة أن ذلك غير مكر ومثالا ومشدود والثاني
منخفض ووجه الأول أن بسما ذكره أبا حنيفة كان غير مكر وفي الحق ما فيه من الزينة الداعية إلى
الاستماع وقد قال هذا المعنى بالموت ووجه الثاني إطلاق الشارع بأحد ذلك الأمر آمن غيرض بالكره
فمثل حياته وموتها وأما حديث من ليس الحر برقي الدنيا لم يلبس إلا شرة فهو مؤلف فرجح الأمر إلى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحد أن الرأى كان لها مال الكفن في مالها وإن لم يكن
لها مال فقال مالك هو على زوجها وقال محمد بن الحسن هو في بيت المال كالأعراس ووجهه في بيت المال
بالانفاق وقال أحد لا يجب على الزوج كفن زوجته ووجهه بحال ومذهب الشافعي أن يحل الكفن أصل التركة
فإن لم يكن فعلى من عليه نفقته من قريب وسدود زوج وقال المجتهدون من أصحابه هو على الزوج بكل حال
وهو المختار ووجهه الأقوال ظاهره كورق كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة أن الصلوة على الميت فرض
كفائه مع قول أبي حنيفة من أحب مالاً أتت عليه فالاول ومشدود الثاني تخفف فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان
ولا نص في ذلك عن الشارع ومع ذلك قول أبي حنيفة في قول الأئمة لأنه السنة في اصطلاح السلف ما ثبت
بالحديث لا بالسكاب ومنها واجب وغير واجب بخلاف اصطلاح المتأخرين فيصع تسمية فرض الكفابة سنة
قياساً فلا يكون بين الأئمة ما يوجب خلاف والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي أن التكره في شيء من الأوقات
المنهي عن الصلاة فيها مع قول أبي حنيفة وأحد أن التكره فيها مع قول مالك أنها تترك عند طلوع الشمس
وعند غروبها فقط فلاول تخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف ووجه الأول أن الشفاعة في الميت
وطلب المغفرة فلا يمنع من أوقات من الأوقات مع كونها صلاة ذات سبب صرف عن شهود كون ذلك المعنى
قاصداً بالسلامة بقصد عباد الشمس بل لا يكاد ذلك يخطر على قلب مسلم الآن ووجهه قول أبي حنيفة إطلاق
الشارع النهي عن الصلاة في هذه الأوقات فمثل صلاة الجنائز وهذا هو الأصل ووجهه قول مالك في طلوع
الشمس وغروبها لا جوهانه في قول أبي حنيفة وهو وجه عدم قوله بالكراهة في وقت الاستواء الميت
قد صار في حصة الله تعالى بالوقت فقرأ عليه أهل الحضرة لا ينعون من الوقوف بين يدي الملك فدعاهم ليل
أو نهار بل دليل استثنائهم كان يحرم محكمين أوقات النهي وإيضاح ذلك أن جميع الأوقات التي أذن الحق
تعالى لعباده أن يعفوا بين يديه فيها أوقات وجوه ورضاءات الظلال ساجدة تحت أقدامها فلا تفلت فدرأ
المولى سبحانه في تلك الأوقات كان ظله تابعت في السجود بخلاف وقت الاستواء لا يرى فساجدة
تعالى من شاخص داخل فافهم وهذا سرار يعرفها أهل الله تعالى لا تسافر في كتاب فرحم الله الأئمة ما كان
أدق وجوازه ما ناطقهم آمين ومن ذلك قول الشافعي وأحد عدم كراهة الصلاة على الميت في المسجد
قول أبي حنيفة ومالك بكره ذلك فالاول تخفف والثاني مشدد فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول أن المسجد حصة الله الخاصة والصلوة على الميت شائعة معلوم أن الشفاعة في عدي حضرة شهود الحق
تعالى أقرب قبولاً من حضرة الخلق ووجه الثاني أن مقام الشفاعة مع العجب أقوى في التوجه إلى الله تعالى
وأبعد من مقام الأدل لمسايطر فمما صاحب العجب من الهيبة غالباً بخلاف من رجع عجباً من الأولياء فله بما
كان لا يرى العبد ذنباً حتى يشفع فيه لكون تلك الحضرة تسقط نسبة أفعال العبد إليه لشهود صاحبها
تعالى هو الخالق لا محال عباد فلا يجد الشافع ذلك الميت ذنباً يستحق الشفاعة فيه لاجله وأيضاً فإن صاحب
هذا المقام لا يكاد يسلم من وقوعه في العجب بنفسه وذلك ما وجد لعدم قبول شفاعته في الميت فمن عصى في
المسجد فقد تعرض للعجب بنفسه فأساء على المسجود نفسه فافهم ومن ذلك قول مالك في التكره في الصلاة
الميت والنداء عليه بخلاف الإعلام بموته فإنه لا بأس به عند الشافعي وأبي حنيفة وقال مالك هو مندوب
إليه ليصل العلم بموته إلى جماعة المسلمين مع قول أحد أنه مكره وفي رواية لأبي حنيفة أن ذلك لا يكره ما لم

قيمة الزهن خسة ما والحق
الفاضل من قيمة الزهن وسهات
من دينه وأخذ باقي حقه
وقال الشافعي وأحد الزهن
أمانة في يد المهرتين كسائر
الامانات لا يضمنه إلا بالتعدي
وقال شريح والحسن والشعبي
الزهن مضمون بالحق كسائر
حتى لو كان قيمة الزهن درهما
والحق عشرة آلاف ثم
تلف الزهن سقط الحق كله
(فصل) وإذا ادعى
المرتحن هلاك الزهن وكان
مما تخفى فإن اتفقا على
القيمة فلا كلام وإن اتفقا
على الصلوة واختلفا في
القيمة فقال مالك يستل
أهل الخبرة عن قيمة ما هذه
صفته وعمل عليها وقال أبو
حنيفة القول قول المرتحن
في القيمة مع عينة ومذهب
الشافعي أن القول قول
الفارم مطلقاً ولو شرط
المتبايع أن يكون نفس
المبيع وهذا قال أبو حنيفة
والشافعي لا يصح ويكون
المبيع مقسوماً وقال
القاضي عبد الوهاب وظاهر
قول مالك كقولهم ولكنه
عندي على طريق الكراهة
وأما أدل على جواز أنصر
القول به وعندنا أن أصول
مالك تدل عليه
(كتاب التلخيص والخبر) من
اتفق الثلاثة مالك والشافعي
وأحد على أن الخبر على
المفاسد عند طلب الغرماء

الحاكم يسع أموال الخلس اذا امتنع من ١٨٦ بهما ويشهين غرما به بالخص وقال أبو حنيفة لا يجبر على الخلس بل بحسن حتى يرضى

بجفاف الشرع فالاول خفيف والثاني مشدد وجه القولين ظاهر وحاصله ان الذي اذا سحر الميت فلا بأس به وان لم يجز ومكره كراهة تتر به أو تجرى بحسب اجتماع الجنبين * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في القديم ان الوالي أحق بالامانة على الميت من الوالي مع قول الشافعي في الجديد ارجح ان الوالي أو من الوالي قال أبو حنيفة والأولى القول الذي يحضر الوالي أن يحضر امام الخلق فالاول مشدد والثاني خفيف فراجع الامر الى مرتب الميزان وجه الاول خوف الفتنة اذا اراد الامام الصلاة ومنع وجه الثاني ان الله قد اعظم من الصلاة على الميت المعاملة والشفاعته فيه ولا شك ان الوالي في هذا الزمان اشفق على الميت من غالب ولا هذا الزمان وأجاب صاحب هذا الثاني بان الاما كان الناس يقدمونهم على صلاة الجنائز على الوالي اخص ليكونهم كانوا في الزمان الماضي متعلقين بالشفقة على الناس أكثر من أنفسهم وقد ذهب هذا الامر من الولاة كما هو مشاهد وقد كان الحسن البصري رحمه الله تعالى يقول أدر كنتم الناس وهم يرون ان الحق بالامانة على جنازة من هم من رؤسهم فقرأت منهم * وصحت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول لعسل من قال ان الوالي أول بالامانة على الميت رأى أن الحق تعالى اذا كبر بعبد من عبده في الدنيا يستغنى أن يرشقا عنه وما يبد عنه في حق أحد كما هو فرعون حين وقف قبل مصرو سأل النبط في طلوعه مع قريظته له موسى وهرق فقولاه قول النبطان في ذلك ارشاد الى الادب مع فرعون وهذا وان كان طلوع النيل يدو له الحق في ذلك بدخله الاستدراج فيه تأنس لملاقته فانهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لو أوصى رجل بولي عليه لم يكن أولى من الوالي مع قول أجدانه يقدم على كل ولي فالاول خفيف والثاني مشدد فجمع الامر الى مرتب الميزان وجه الاول ان الوالي اشفق من الاجنبي ولو كان من أعظم الاصل فاعلان ارتباط النسب أقوى والشفقة والحنو تابع لذلك بدليل الارشاد وجوب الهدية على العاقلة وجه الثاني أن الصادق قد يكون أشفق عليه من وليه وأجاب عن الاول بأنه شفاعتي حرمه فلا يكاد يوجد فيها ما يوجب الشفاعتي الاجنبي من ظهور راضيا به الى ذلك فان الانسان لا يكاد يرى في حق ذنوب نفسه حتى يتضرع الى الله تعالى في مغفرتها بخلافه في ذنوب غيره فان الغروب كتابت في راي العين كله اقبلت الشفاعتها أكثر * وصحت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول لا تنفروا في الصلاة على ميتكم الا الحذر فمن العلماء الصالحين الذين يعرفون مراتب الناس ولا يقتصروا على كم وتقدم من لا يعتقد في الناس الا الخير فانه لا يرى الميت ذنبا يشفع له عند الله تعالى فيه اه * ومن ذلك قول مالك ان الابن يقدم على الاب والابن أولى من الجد والابن أولى من الزوج وان كان أباهم يقول أبي حنيفة انه لا ولاية للزوج في الصلاة على زوجته يكره لابن أن يتقدم على أبيه وجهه قول مالك ان الابن مقدم على الاب أن الابن أشد قربة الى القبول صالح أم أمه اليها الاستدراج منه الى الوجود في المسائل وأضاف انه أدر وأعرض عنه من حين أتى لطفته في رحم أمه وجهه كون الابن أولى من الجد كونه في حرم الميت فكان ارتباطه من غير واسطة بخلاف الجد ومعلوم ان الحنو والشفقة بصفان بالبعد وجهه كون الابن أولى من الزوج ظاهر لان الزوج يجرد موت زوجته بتوجهه على تزويج غيرها فيه يرمع راضيا بها بالقلب ولو أظهر الحزن عليه في الظاهر فكانت شفاعته فيها شأنا بخلاف الابن ومنه يعرف توجيهه قول أبي حنيفة من أنه لا ولاية للزوج في ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة ان بعد ان الطهارة شرط في حفرة الصلاة على الجنائز مع قول الشعبي ومحمد بن حريز المأثر لم يتجوز بغير طهارة فالاول مشدد والثاني خفيف فراجع الامر الى مرتب الميزان وجه الاول انها صلاة على كل حال وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ وفي حديث آخر لا يقبل الله صلاة بغير طهور وشمل صلاة الجنائز وما فيها معناه كما سجد في التلاوة والتسكير وجهه قول الشعبي وابن حريز أنهم شفاعتي للميت والشفقة لا يشترط فيها الطهارة وانما تستحب فقط كما هو في الدعاء وتلاوة القرآن بغير الجنب ونحوه ووجه حل من قال بالشرط الطهارة على خاصة * (فصل) * ولو كان

هذا الخلس سامة وأدركها صاحبها ولم يكن البائع قبض من غناها سبياً والخلس حتى قال مالك والشافعي وأحمد صاحبها أحق

بما من الغرما فيلوز بان هذا هو منهم وقال أبو حنيفة صاحبها كأحد الغرما بما سمعوه فيها قالو ١٨٧ وجد صاحبها بعد موت المفلس ولم

يكن قبض من غنما شيئا قال الشافعي وحده هو أحق بها كقول كان المفلس حيا وقال الثلاثة صاحبها أسوة الغرما (فصل) الدين إذا كان مؤجلا هل يحل بيعه بالجرأ أم لا قال مالك يحل وقال أحمد لا يحل والشافعي قولان للذهبي وأصحابهما لا يحل وأبو حنيفة لا يجزئ عندهم ما قالوا هل يحل الدين بالموت الثلاثة على أنه يحل وقال أحمد وحده لا يحل في أظهر روايتنا ما ذكر في الورقة ولولا أن المفلس دين به بالجرأ تعالى الدين بدمته ولم يشارك المقر له القسما الذي سخر عليه لا لهام عند الثلاثة وقال الشافعي يشاركهم (فصل) هل تباع دار المفلس التي لا غنى له عن سكانها وخادمه المحتاج اليه قال أبو حنيفة وأحمد لا يباع ذلك لو زاد أبو حنيفة فقال لا يباع عليه شيء من العقار والعروض وقال مالك والشافعي يباع ذلك كله (فصل) وإذا ثبت أصار وعندها لم كم فهل يجوز لها كم ينسوي بين غرمائه أم لا قال أبو حنيفة يترجمه لها كم من الحبس ولا يجوز لبيته بين غرمائه بعد سخر وجهه بل لا يزمونه ولا غنصونه من التصرف ويأخذون فضل كسبه بالحسب وقال مالك

حال الأصغر الذين أبدانهم ضعفت من العاصي وقولهم في حجاب عن الله تعالى فكان اشتراط الطهارة بالماء أرمية ومقامه من شأنهم وقولهم حتى يدخل أحدهم حضرة الله تعالى ويشفع في غيره بخلاف الأكارين والمحبين والعلماء العاملين الذين أبدانهم وقولهم حية أعظم من حيات الأصغر بعد استماعهم الماء مثلا فانهم لا يحتاجون إلى طهارة تتعش أبدانهم ونحيي قلوبهم حتى يشعروا في غيرهم ويصح تعطيل حال الأكارين حال الأصغر فيسارع الأصغر بعد اشتراط الطهارة وتلجأ إلى الله تعالى دون الأكارين (فان قلت) لم وقع خلاف في اشتراط الطهارة لصلاة الجنائز دون غيرهم من التوافل فضلا عن الغرائض (فالجواب) إنما وقع الخلاف فيها لعدم الركون والسجود فيها الذين هما محل القرب العادي من حضرة الله عز وجل فكان الواقف يشفع للميت في صلاة الجنائز في محل البعد من حضرة الله تعالى الخاصة بالركوع والسجود وما شرعت الطهارة بالامساك الاتعظيا لحضرة القرب فانهم ومن ذلك قول الشافعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ان السنة أن يشفق الإمام عند رأس الرجل وغيره المزمع قول أبي حنيفة ومالك أنه يقف عندهم والرجل يجلس ويجزي المرأة ووجه الأول أن الرأس أشرف ما في الرجل كآفته عند قوم آخرين أشرف ما فيهن القلب الذي في الصدور وما ورد في ذلك من فصل الشارع وبسمت سدي عليا الخواص ووجه الله تعالى يقول من خصص الوقوف بعجزه المزمع طلب السجود وتها الطهارة فقد دفع للناس باب كشف أسوأها الباطنة فيذكر كل صل يوقفه عند عجز تها صرحهم بعجز تها فكأنها أيا يقبله اه ومن ذلك قول الأئمة الأربعة بان تكبيرات الصلاة على الجنائز أربع موقول محمد بن سيرين ثلث ومع قول حذيفة بن اليمان ان من خسر وكان ابن مسعود يقول كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنائز تسعوا سبعا وخسوا ربعا وكبر ما كبر ما حكم ما زاد على أربع لم تبطل صلاته اه وقال الشافعي ان من صلى خلف إمام فزاد على الأربع لم يتابعه في الزيادة وقال أحمد يتابعه في السبع فالأول تخفف والثاني أخف والثالث فيه تشديد والرابع فيه تشديد من وجه وتقريب من وجهه جمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاتباع وجعل كل تكبير بمثابة ركعة من الركعات ووجه الثاني جعل كل تكبير بمثابة ركعة من الركعات ووجه من قال ان من خسر أو سبغ القيس على تكبير صلاة العبد ووجه من قال ان من تسع بتقديم التلاوة على السنين ان ذلك عدد الاطلاق العلوية كآفته يقول الله اكبر من جميع ما يكبر به أهل هذه الافلاك كلها وحكمة ذلك شدته منا فأنصف الموت لمغات الباري على وعلا فكان زيادة التكبير زيادة بدسفة ذلك الميت من صفات الحق تعالى فانهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يرفع يده في التكبيرات خذون من كسبه الا في التكبير الأولى فقط مع قول الشافعي انه يرفع في جميع التكبيرات فالأول تخفف وهو خاص بالأكار الذين هم رفون عظيمة الله عز وجل يدخلون حضرة بلول تكبيره فلا يخرجون منها حتى يطرغوا من الصلاة الثانية مشدد وهو خاص بالأصغر الذين لا يعرفون عظيمة الله تعالى تلك المعرفة ولا يكاد أحدهم يدخل حضرة الله تعالى بأول تكبيره بل يخرجون ووجه من حضرة الله تعالى المرتبة المزمع تدخل فهو يرفع يده عند كل دخول لانه قدوم جديد على حضرة الله عز وجل فانهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان قراءة الفاتحة بعد التكبير الأولى فرض مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يشرأبها بين القرآن فالأول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان القرآن مستق من الترموه والجس فهو يقرأ ثم لا يجتمع روح ذلك الميت على حضرة به الحضور الخاص على وجه الأكرام والتعظيم بمشاهدته ووجه الثاني أن الميت إذا سخر وجهه لم يحل له وجهه الجسد محضر به فلا يحتاج إلى قراءة تقرأ ليصنع بها بخلاف الدعاء لامت لاستغنى أحد عنه لا حاجة له لا ميتا فانهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يسلم من صلاة الجنائز تسليمتين مع قول أحمد وهو المشهور عند مالك أنه يسلم واحدة عنده فقط فالأول مشدد والثاني تخفف ووجه الأول التفاؤل بحصول الأمان للميت من الجنة ووجه الثاني التفاؤل بحصول الأمان من جهنم عيشه فقط والشافعي وأحمد يجزئهما كما من الحبس ولا يفتقر أخرجه إلى اذن غرمائه ويجوز لبيته بينهم ولا يجوز جسه بعد ذلك ولا لازمة بل

ينظر إلى مسيرته (فصل) واتفقوا ١٨٨ على أن البسنة تنعم على الأصاغر، هذا الجس واعتقوا هل تنعم قبله فقال مالك والثاوري

وأجود تنعم قبله ونظار
مذهب أبي حنيفة أنها
لا تنعم إلا بعد موأذا أقام
المقام بسنة باعساره فويل
يجب بعد ذلك أم لا قال أبو
حنيفة وأجود لا يحلف وقال
مالك والثاوري يحلف بطلب
الفرما (فصل) واتفقوا
على أن الأسباب الموجبة
للعهر الصغرى والرق والجنون
وإن الفسار إذا بلغ غير
رشد لم يسلم إليه ماله
واعتقوا في حد البلوغ
فقال أبو حنيفة بلوغ الفلام
بالاحتلام والزال إذا وطئ
فان لم يوجد ذلك فغنى شه
ثمان عشرة سنة وقيل
سبع عشرة سنة وبلوغ
الجارية بالحض والاحتلام
والجبل أو غشيته ثم الماسبع
عشرة سنة وأما الكافر بعد
فيه حد وقال أصحابه سبع
عشرة سنة أو ثمان عشرة
سنة في حقها وفي رواية ابن
وهب خمس عشرة سنة وقال
الثاوري وأجود في أشهر
روايته حد في حقها خمس
عشرة سنة أو شريح التي
أو الحضي أو الجبل وبنان
العانة هل يقتضى الحكم
بالبلوغ أم لا قال أبو حنيفة
لا وقال مالك وأجود نعم
والراجح من مذهب
الثاوري أنه يحكم بالبلوغ
في حق الكافر لا المسلم
(فصل) وإذا أؤس من
ضابط المال الرشددف

وذلك أشارت إلى أنه ليس لنامة رسة إلا نظاره فقط دون سر برته فكان الجانب الاسره وصورة سر برته
فتركنا إعطاء الامان من جهة الجملتها من أو تسلم الله تعالى في عدمه هو خاص بأهل الادب فانهم لا يعجزون
على الله تعالى بخلاف الأصاغر فكل امام مشددا فانهم ومن ذلك قول الثاوري أن من فاته بعض الصلاة مع
الامام يشق الصلاة لا ينظر تكبيرة الامام مع قول أبي حنيفة وأجود أنه ينظر تكبيرة الامام ليكرمه وهو
أحد عشر وأربع مائة فالاول تخفف والثاني مشددا وقبه تشدد فرج الامراني مرتين الميزان ووجه الاول
المبادرة إلى صلحة الميت بالراحة أو الدعاء أو الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ هو الواسطة بيننا وبين
الله تعالى في قبول شفاعتنا في ذلك الميت ووجه قول الثاوري أيضا القياس على أمر المأموم بواجبة امامه في صلاة
الجماعة في أي جزء أدركه وان لم يحسبه ووجه من يقول أنه ينظر تكبيرة الامام كونه اشفاعة والامام
هو الشافع حقيقة والمأمومون كلهم منسبون على دعائه فكان من الادب انتظار تكبيرة لان كل مأموم محبوس
في دائرة امامه لا يعرف من أمور الخلق تعالى الاما على يد امامه كما يعرف ذلك أصحاب الكشوف ومن ذلك
قول أحدان من فاته الصلاة على الميت يصلى على قبره إلى شهر وهو مذهب جماعة من الشافعية مع قول بعضهم
أنه يصلى عليه مالم يزل الميت وقيل أبدا فالاول تخفف والثاني مشدود وتخفف ولم يرد لنا في ذلك نص فكان كاللعمرا
لمن مات من اخواننا فدعوه ما دمناني الدنيا ولا اصح من مذهب الثاوري تخصيص هذه الصلاة على القبر بمن
كان من أهل فرضاها وقت الموت وشروط أبو حنيفة ومالك في هذه الصلاة على القبر ان يكون قد دفن قبل أن
يصلى عليه ولكل من هذه الاقوال وجه ومن ذلك قول الثاوري وأجود بصفة الصلاة على الغائب مع قول
أبي حنيفة ومالك بعدم معتد فالاول تخفف والثاني مشدود فرج الامراني مرتين الميزان ووجه الاول
الاتباع في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على النجاشي والثاني يقول ذلك خصيصا للنجاشي فلا يقاس عليه
على أنه ما ثم غائب عند أهل الكشف بل جميع من في الوجود حاضر فرقة البصريين لا كبر ورواية البصرية
للاصاغر ودليل الاكبر حديث زر بن ابي شارة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان من مات لم يدر ما هو الا ما كان
الله عليه وسلم يحب وان يكون غلواص انتم ما لم يردنص خلافه وهنا ساروا بذوقه ان الله تعالى لا تستعرف
كتاب ومن ذلك قول الامعة الاربعه انه لا يكره للدفن ليلامع قول الحسن البصري بكرهه فالاول تخفف
خاص بالاصاغر والثاني مشدود خاص بالاكبر من أهل الادب فان القليل بمثابة ارحام الملك السرى بينهم وبين
الناس ودفن الميت بمثابة ادخاله حضرة الملك بخلاف النماز فانه موضوع للحكم بين المبادون كان الخلق
تعالى لا يصح له عذاب لكن الشرع قد تسبم العرف في أماكن كثيرة كتعبه هذه الصلاة بامع وجود ما يستر
به عونه وان كان الخلق تعالى لا يصح أن يحجب شي فانهم ومن هنا كره بعض السلف الطواف بالكعبة لئلا
وان كان النصوص ودلتهم أحد اطاف وصلى أبى ساعة شاء من ليل أو نهار فليس من يعلم كن لا يعلم فانهم
ومن ذلك قول الثاوري وأجود إذا وجد عضو ميت غسل وصلى عليه مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يصلى عليه
الا ان وجد أحد أكثر الميت فالاول تخفف والثاني مشدود ووجه الاول ان الصلاة حقيقة فانها هي التي روح
والروح لا فرق بين تغلفها بالعضو الذي وجدته أو لا بين سائر الجسد ووجه الثاني أن الحكم يكون في ذلك
لأغلب لانه الذي يطلق عليه انه انسان يتكلم وجدناه انسانا مقطوع الروح جبين مثلا وجدناه كاهن الاوروكه
وبالجمله فاذا كان الصلاة حقيقة انما هي على الروح فاصلا لتعلق جميع اجزاء البدن المتفرقة فلو في ألف
مكان ويحصل جميعها المتفرقة والحق المسحكة وتكبير اليأس أو رفع اليدين المتفرقة فلو في ألف
والثاوري ان الامام يصلى على قاتل نفسه مع قول مالك وأجود من قتل نفسه أو قتل في حد فان الامام لا يصلى
عليه ومع قول أحد لا يصلى الامام على القتال ولا على قاتل نفسه مع قول الزهري لا يصلى على من قتل في وجه
أو فاضا وكره عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل نفسه وقال الا زاعى لا يصلى عليه وعن قتادة انه لا يصلى
على ولد الزنا وعن الحسن انه لا يصلى على النساء فالاول تخفف في جواز الصلاة على من ذكر وما بعده مشدد

اليمينه باليمين واعتقوا في الرشدهما فقال أبو حنيفة ومالك وأجود في الغلام اصلاح ماله وغناؤه تمييز وعدم تبذره ووجه

ولم يزاها وهداه إلى الصلوة وقال الشافعي هو صلاح المال والدين وهل بين الغلام والجارية يفرق ١٨٩ قال أبو حنيفة والشافعي لا فرق بينهما

وجسه الأول العمل بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا إله إلا الله ثم ولو قتل نفسه أو قتل في الزنا أو الفلأصل أو كان غالياً في الغيبة أو نفساء أو كنت ولزناً ووجه الثاني أن الصلاة تطهر وهي لا تطهر من عليه حتى لا يدمى بل الحقوق باقية عليه إلى يوم القيامة ووجه عدم الصلاة على النفساء أنها مشبهة بكورد ومن ذلك قول مالك وهو الأصح من مذهب الشافعي أن الجانب إذا استشهد لا يقبل ولا يصلي عليه مع قول أبي حنيفة أنه يقبل ويصلي عليه مع قول أحمد أنه يقبل ولا يصلي عليه فالأول يخفف بترك الغسل والصلوة والثاني مشدد فيهما والثالث فيه تخفيف ووجه الأول تشجيع الناس للقتال وبيان أن الشهادة تطهر الشهيد كما يصح ووجه الثاني أن أحد الأيسر تنقي من زيادة فضل ربه عليه بالعلماء بالمغفرة والرحمة ولا عن تطهير جسده بالماء بل بزيادة الدعاء درجات والماء انعاشا ووجه قول أحمد أن الجنائز نوع آخر بخلاف حدث الموت فيحتاج إلى غسل وان كان الشهيد حياً عند ربه يرفق كما صرح به القرآن فاقبل بزيده وضاع وجوبه فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي في أرجح قوله أن المقتول من أهل العدل في قتل البغاة غير مشبهة بغسل ويصلي عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يقبل ولا يصلي عليه وعن أحمد وإبنيان لا لاول مشدد والثاني يخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن البغاة من المسلمين على كل حال أو الشهادة لا تكون إلا بقتل الكفار الذين هم أعداء الذين حقيقة ووجه قول أبي حنيفة أنه قتال لنصرة دين الله تعالى على كل حال وإن نزل الأمر عن نصرته أصل الدين في المروجة بجماعه أن كل من القاتلين بائع نفسه لله تعالى نصرته فيه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من قتل من أهل البنية في حال الحرب بغسل ويصلي عليه مع قول أبي حنيفة لا لاول مشدد من جهة الصلاة والغسل والثاني يخفف من جهة عدم الصلاة والغسل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه مسلم على كل حال ووجه الثاني أنه كالغارب لدين الله تعالى فلا يصلي عليه بل ولا تنفعه الصلاة عليه ولا الغسل إلا أن يتوب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من قتل ظالم في غير حرب يغسل ويصلي عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يغسل ويصلي عليه بغيره ثم يغسل ويصلي عليه فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الأول أنه غير مشهور في أحكام الدنيا وإن كان له نوب الشهادته في الآخرة ووجه أحد الأئمة في قول أبي حنيفة أن من قتل بحد يحد لا يغسل إن الحديدة تخرج منه الدم فيخرج منه الخشب الواقع فيه ووجه الحكم المجاور له الحديدة خلاف من قتل بمقتل فإن الخشب باق في الدم لم يخرج فيحتاج إلى الغسل والصلوة عليه ومن ذلك قول الشافعي وغيره أن المشي أمام الجنائز أفضل من قول الثوري أن الركب يكون وراءه والمشي حيث يشاء وكذا النخعي الحجل بين يدي العمدوين وقال الشافعي هو أفضل من الترسيع ودليل ذلك كله ما بلغ كل واحد عن الشارع وأصحابه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من مات بالجر ولم يكن يقربه ساحل جعل من لوحيه وأتى في البحر أن كان في الساحل مسلون وأن كان فيه كفار قتل وأتى في البحر لجعل بقرارهم مع قول أحمد أنه ينقل ويرى في البحر بكل حال أنه قد دفن فالأول مشدد بالغسل والثاني يخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاحتياط حرمة المسلم فرم بإيجاده أحد في الساحل من المسلمين قد دفن في الأرض لأنه هو الدين الطيفي الذي تراه العقول يكون المسلمون الذين يحدون ذلك الميت كالتبيين عن الذين حضروا موته في الدين بخلاف ما لو كان في الساحل كفاراً فإنه يغسل لينزل قراوا البحر ثلاثين حركته الكفار ووجه الثاني أن المقصود الأعظم من الدفن الوفاء بحق الميت وأكرام جسده بعد الموت بتبديعه عن العيون وعدم تأذي الناس برائحته وتعرضهم للوقوف في سببه إذ شتموا تزيهه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن رأس الميت توضع عند رجل القبر ثم يسلم الميت لآلات القبر مع قول أبي حنيفة أن الجنائز توضع على حافة القبر بما يلي القبة ثم ينزل على القبر مرة واحدة لا لاول يخفف على من ينزل الميت نزله إلى الجبل كون الجنائز المعترضة أكرم عابدين جملها

أحد البار بن علي مجتهد وعادى كل واحد منهما إلى

بحر حجة فقامت له لصاحب الجذوع التي عليه مع غيره وقال

لا حسد لها عليه جذوع لم
يرجع جانب به ذلك بسبل
الجزء ع صاحبها مقرة على
ما هي عليه والحقا بينهما
مع أعانها (فصل)
وأذا تداعيا سقيا بين بيت
وغرفة فقولنا السقف عند
أي حنيقة وما لك لصاحب
السفل وقال الشافعي وأجد
هو بينهما صفات وإذا انهدم
الهدو والسفل نارا صاحب
العلو أن ينيلهم بحبر صاحب
السفل على البناء والتسقيف
حتى يني صاحب العلو علوه
بل ان اختار صاحب العلو أن
يبنى السفل من ماله ويمنع
صاحب السفل من
الارتفاع حتى يطعم ما تعلق
عليه هذا مذهب أي حنيقة
ومالك وأحمد وقيل من
الشافعي كذلك والصحيح من
مذهبه أنه لا يعبر صاحب
السفل ولا يمنع من الارتفاع
إذا بنى صاحب السفل
أذنه بناء على أصله وفي قوله
الحديدان الشريك لا يعبر
على العمارة والقديم المختار
عند جماعة من متأخري
أصحابه أنه يعبر الشريك دائما
للأرض ووصيانه لا للملاك
المستتر كمن التعليل
وقال الفراء في فتاويه
الاختيار أن القاضي إذا حقا
أحوال المختصين فإن كان
له الامتناع لفرض صحيح أو
شك في ذلك لم يعبر وإن علم
أنه إذا جبره قال والقولان
يعبر وإن في تشقة البر والقناة
والنهر بين الشريك

ودليل القولين ما بلغ كل واحد من الدليل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن التسليم للغير أولى لأن التسليم
قد صار من شعارنا وأرض مع قولنا لا للشافعي في أجمع القولين أن التسليم أولى فالقول بمدى التسليم
من حيث أنه علم زائد على التسليم والثاني مخفف وجه الأول النقول بل هو الغر بات عندنا تعالى وجه
الثاني عدم الحكم على الله تعالى بشيء فعله مع ذلك المبتدئ فسلطه وقوا على موقف السوء من غير تر جمع
حتى يفعل الحق تعالى فيما يشاء من رفع درجة أو مؤاخذة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم كراهة الشيء
بالنعمان بين الغيوب مع قول أحمد بكرهاته فالاول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان
* وجه الأول عدم ورود نص صريح بالنهي عن ذلك وجه الكراهة ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم
لمن رأى عتقى بين المقابر فباعه فليعلم أنما فعلك * فإنه يحتمل أن يكون أمره بتعلمه الاحترام للموتى من حيث
أن الميت يدرك احتقار الناس له إذا مشى على قبره بالنعل وإن لم يخطئ جمعه بذلك أم هو وجه من لم يكره ذلك
مراعاة حتى الخى وتقديره على حق الميت من حيث أن الخوى بما تعرضت وجه الجواز والارض مثلا يحتمل
أن يكون الأمر بخلاف النعيل لكونهما كالألباس أهل الانحياز كما يقتضيه سابق الحديث من انهما كانا مبتدئين
أي ليس عليه جاسع والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن التزيم سنة قبل الدفن لا بعده هو قال
الثوري مع قول الشافعي وأجد أنها تسن قبله وبعد ما في ثلاثة أيام فالاول مخفف والثاني مشدد من حيث
التزيم بعد الدفن مخفف من حيث امتدادها ثلاثة أيام فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان * وجه الأول
أن شد الحزن إنما تكون قبل الدفن فيعزى ويدعى بتخفيف الحزن وجه الثاني استمر الحزن غالبا
بعد الدفن إلى ثلاثة أيام وقد يكون شخص مشغولا بأمرهم وقع فيه فلم يشرغ للتعزير إلا آخر الثلاثة أيام
فأول امتداد وقت التعزير بعد الدفن لم يمازج بين المعزى اسم فاعل والمعزى عدو أو أدام بسدرك التعزير
بعد الدفن ويصح حل كلام أي حنيقة على حال لا كالأول الذي لا يعزفون على فوات أهل ولما لا كل ذلك الحزن
وحل كلام الأئمة على حال غالب الناس من الحزن على الميت * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد بكره
الجواس للتعزير مع قول أي حنيقة بهدم الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف وجه الأول أنه شق على
المعزى بتشكيلهم الشيء الذي هو الله جلوس للتعزير وجه الثاني أنه خفف على المعزى بالجلوس لهم
خلاف ما إذا جلس فرجا جازا عزونه فلم يحدوه فيحتاج أحدهم إلى عجيء آخر بعد ذلك لاسيما من واه
شغلهم دائم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن القبر لا يبنى ولا يحصص مع قول أي حنيقة يجوز ذلك فالاول
مشدد والثاني مخفف وجه الأول غلبة التسليم لله عز وجل بالقائه في القبر بين يدي الله عز وجل من غير
حائل فوق ما يمنعه عنه شيئا من الاتى وهو خاص بالأصاغر وجه الثاني الأخذ بالاحتياط والنقول
بأنه في الأمور على مسابقتها بل باعقل وتوكل فهو خاص بالأكابر وقد قال العارفون أن سكنى الدور
المتميزة أولى من الدور الجديدة من حيث أن الساكن في البدار القديمة يكون الغالب عليه التوكل على الله
بعضا بخلاف الساكن في الدار الجديدة الحكمة البناء فإنه قد صير الغالب عليه الاعتماد على الدار من حيث
احكامها لا على الله تعالى فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتسقيف القراء قلقرآن عند القبر مع قول
أي حنيقة بتركها فالاول مخفف والثاني مشدد وجه الأول أن القراء عند القبر يجب لزال الرحمة على
الميت وجه الثاني أن في ذلك امتنا بالقرآن نظير ما ورد من النهي عن الصلاة في القبر وتاخر خلاف في وصول
نواب القراء للميت أو عدم وصوله مشهور ولو لكل منه ما وجه ومذهب أهل السنة أن الإنسان أن يعامل
نوابه لغيره هو قال أحمد بن حنبل وأما حكمه الدعاء للميت بعد الدفن بالتسقيف فهو غر الصلاة عليه
والدعاء في الصلاة الشافعيون حكمهم حكم العسكر إذا وقف باب الملك ليشعق فحين أذن الوقوف على
القبر بعد الدفن هو المقصود الأعظم لاسيما عند سوء الحال ونكر وتكرير حين يذهل من وزو بينهما فلا يقال إن
الصلاة تنكح عن الدعاء بعد الدفن بخلافه على الله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
(ثم الجزء الإيجلي على النفس كبرى وبأية الجزاء الثاني أوله كتاب الزكاة) *

صفحة	موضوع	صفحة
٩	فصل ان قال قائل ان جملة جميع اقوال الائمة	٩
٩	الجهل من على حالتين برفع الخلاف الخ	٩
٩	فصل وايك يا ابي ان تبادر اول سما على مرتبة	٩
٩	الميزان الى فهم كون المرتبة على التفسير مطلقا	٩
١٠	فصل فان قال قائل فهل يجب عندكم على المقلد	١٠
١٠	العمل بالاربع من القولين الخ	١٠
١٠	فصل فان قال قائل ان احد الاحتجاج الى ذوق	١٠
١٠	مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده ان	١٠
١١	سائر ائمة المسلمين على هدي الخ	١١
١١	فصل فان طعن طاعن في هذه الميزان وقال الخ	١١
١١	فصل وايك ان تصح هذه الميزان فتبادر الى	١١
١١	الانكار على صاحبها وتقول الخ	١١
١١	فصل اعلم يا ابي اني ما وضعت هذه الميزان	١١
١١	للاخوان من طلبة العلم الا بعد تكرر رسوا لهم	١١
١٢	في ذلك الخ	١٢
١٢	فصل اعلم يا ابي ان مرادنا بالفرقة والرحمة	١٢
١٢	المسكورة بين في هذه الميزان هما مطلق	١٢
١٢	التشديد والتخفيف	١٢
١٢	فصل ثم لا يخفى عليك يا ابي ان كل من فصل	١٢
١٢	الرحمة بشرطها او الغضول بشرطه فهو على	١٢
١٢	هدي من ربه في ذلك	١٢
١٣	فصل ان قال قائل فعلى ما قررت الخ	١٣
١٤	فصل وما هو ضيق هذه المرتبة الميزان ان تده	١٤
١٥	فصل فان قلت في قول ان القياس من جملة	١٥
١٦	الشريعة فهل تأتي فيه كذلك مرتبة الميزان	١٦
١٦	فصل من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان	١٦
١٧	ذكرنا هو ترك العمل الخ	١٧
١٧	فصل ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العلم	١٧
١٧	حديث ورد الخ	١٧
١٧	فصل ان قال قائل كيف الوصول الى الا	١٧
١٩	على عن الشريعة الخ	١٩
١٩	فصل فان قلت فاذا اخل قلب الولي عن	١٩
١٩	ورأى المذهب كلها مشلوبة في الصحة	١٩

